

UNIVERSAL
LIBRARY

OU-232983

UNIVERSAL
LIBRARY

٢٣٢

فهرست الجزء الخامس من فتح الباری

* فهرسة الجزء الخامس من فتح الباري *

صفحة	صحيحة
٢	(كتاب المزارعة)
٢	باب فضل الزرع والغرس اذا اكل منه
٣	باب ما يحذر من عواقب الاشتغال
	بآلة الزرع الخ
٤	باب اقتناء الكلب للحرث
٦	باب استعمال البقر للحرثة
٦	باب اذا قال اكفى مؤنة النخل وغيره الخ
٧	باب قطع الشجر والنخل
٧	باب
٨	باب المزارعة بالسطر ونحوه
١١	باب اذا لم يشترط السمين في المزارعة
١١	باب
١٢	باب المزارعة مع اليهود
١٢	باب ما يكره من الشروط في المزارعة
١٢	باب اذا زرع بمال قوم بغير اذنهم وكان
	في ذلك صلاح لهم
١٣	باب اوقاف اصحاب النبي صلى الله عليه
	وسلم وأرض الخراج ومزارعهم
	ومعاملتهم
١٤	باب من احيى ارضا مواتا
١٦	باب
١٦	باب اذا قال رب الارض اقرئ ما اقرئ
	الله ولم يذكر ارجاء معلوما فيهما على
	تراضيهما
١٧	باب ما كان من اصحاب النبي صلى الله
	عليه وسلم يواسى بعضهم بعضا في
	الزراعة والتمر
١٩	باب كراء الارض بالذهب والنضة
٢٠	باب
٢١	باب ما جاء في الغرس
٢٢	باب من رأى صدقة الماء وهبته
	ووصيته جائزة مقسوما كان أو غير مقسوم
٢٣	باب من قال ان صاحب الماء أحق
	بالماء حتى يروى
٢٥	باب من حفر بئر في ملكه لم يضمن
٢٥	باب الخصومة في البئر والقضاء فيها
٢٥	باب انهم من منع ابن السبيل من الماء
٢٦	باب سكر الانهار
٢٩	باب شرب الاعلى قبل الاسفل
٣٠	باب شرب الاعلى الى السبعين
٣١	باب فضل سقي الماء
٣٣	باب من رأى ان صاحب الحوض
	أو القرية أحق بمائه
٣٤	باب لاجي الله ورسوله صلى الله
	عليه وسلم
٣٥	باب شرب الناس وسقي الدواب من
	الانهار
٣٥	باب بيع الخطب والسكالا
٣٦	باب القطائع
٣٧	باب كتابة القطائع
٣٧	باب حلب الابل على الماء
٣٧	باب الرجل يكون له تمر أو شرب في حائط
	أو في نخل
٤٠	(كتاب في الاستقراض وأداء الديون
	والخروج والتقليد)
٤٠	باب من اشترى بالدين وليس عنده
	ثمنه أو ليس بحضرة
٤٠	باب من أخذ أموال الناس يريد أداءها
	أو اتلافها
٤١	باب أداء الديون
٤٢	باب استقراض الابل
٤٤	باب حسن التقاضي

صحيفة	صحيفة
باب هل يعطى أكبر من سنه ٥٤	باب هل يعطى أكبر من سنه ٤٤
باب في الملازمة ٥٥	باب حسن القضاء ٤٤
باب التقاضى ٥٥	باب اذا قضى دون حقه أو حله فهو ٤٤
(كتاب اللقطة) ٥٦	جائز ٤٥
باب اذا أخبر رب اللقطة بالعلامة دفع ٥٦	باب اذا فاقص أو جازفه في الدين تراجعت ٤٥
الله ٥٧	أو غيره ٤٥
باب ضالة الابل ٥٧	باب من استعاض من الدين ٤٥
باب ضالة الغنم ٦٠	باب الصلاة على من ترك دينه ٤٥
باب اذا لم يوجد صاحب اللقطة بعد ٦١	باب مظل الغنى ظلم ٤٦
سنة فقهى لمن وجدها ٦١	باب لصاحب الحق مقال ٤٦
باب اذا وجد خشبة في البحر أو سوطا ٦٢	باب اذا وجد ماله عند مفلس في البيع ٤٦
أو نحوه ٦٢	والقرض والوديعة فهو أحق به ٤٦
باب اذا وجد قرة في الطريق ٦٢	باب من أخرج الغريم الى الغدا ونحوه ولم ٤٩
باب كيف تعرف لقطه أهل مكة ٦٣	يرد ذلك مطلا ٤٩
باب لا تحتلب ماشية أحد بغير إذنه ٦٤	باب من باع مال المفلس أو المعدم ٤٩
باب اذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة ٦٧	فقسمه بين الغرماء أو أعطاه حتى ينفق ٤٩
وردها عليه لأنها وديعة عنده ٦٧	على نفسه ٤٩
باب هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيق ٦٧	باب اذا أقرضه الى أجل مسمى أو أجله ٤٩
حتى لا يأخذها من لا يستحق ٦٨	في البيع ٥٠
باب من عثر اللقطة ولم يدفعها الى ٦٨	باب الشفاعة في وضع الدين ٥٠
السلطان ٦٨	باب ما ينهى عن اضاءة المال الخ ٥٠
باب ٦٨	باب العبد راع في مال سيده ولا يعمل ٥١
(كتاب المظالم) ٦٩	الاباذنه ٥١
باب قصاص المظالم ٧٠	ما ذكر في الاشخاص والخصومة بين ٥١
باب قول الله تعالى ألعنة الله على ٧٠	المسلم واليهود ٥٢
الظالمين ٧٠	باب من رد أمر السفيه والضعيف ٥٢
باب لا ينظلم المسلم المسلم ولا يسلمه ٧١	العقل وإن لم يكن حجر عليه الامام ٥٣
باب أعن أحوال ظالمنا ومظلوما ٧٢	باب كلام الخصوم بعضهم في بعض ٥٤
باب نصر المظلوم ٧٢	باب اخراج أهل المعاصي والخصوم من ٥٤
باب الانتصار من الظالم ٧٢	البيوت بعد المعرفة ٥٤
باب عنوا المظالم ٧٣	باب دعوى الوصى للميت ٥٤
باب الظلم ظلمات يوم القيامة ٧٣	باب التوثيق من يخشى معرته ٥٤
باب الانتفاء والحد من دعوة المظالم ٧٣	

صحيحة	صحيحة
باب ما كان من خلدتين فأنه ما يتراجعان بينهما بالسوية في الصدقة	باب من كانت له من ظلمة عند الرجل فقالها له هل بين من ظلمته
باب قسمة الغنم	باب إذا حله من ظلمة فلا رجوع فيه
باب القران في الثمر بين الشركاء حتى يستأذن أصحابه	باب إذا أذن له أو أحله ولم يبين كم هو
باب تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل	باب إذا أذن الإنسان لأخر شيئاً جاز
باب هل يترع في القسمة والاستم في باب شركة اليتيم وأهل الميراث	باب قول الله تعالى وهو ألد الخصام
باب الشركة في الأرضين وغيرها	باب إذا خصم من خصم في باطل وهو يعلمه
باب إذا قسم الشركاء الدور وغيرها فليس لهم رجوع ولا شفعة	باب إذا خصم بشر
باب الاشتراك في الذهب والفضة وما يكون فيه الصنف	باب قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه
باب مشاركة الذمي والمشركين في الزراعة	باب ما جاء في السقاة
باب قسم الغنم والعدل فيها	باب لا يمنع جاريه أن يغرز خشبة في جداره
باب الشركة في الطعام وغيره	باب صب الخمر في الطريق
باب الشركة في الرقيق	باب أفنية الدور والجالوس فيها
باب الاشتراك في الهدى والبدن	والجالوس على الصعدات
باب من عدل عشرة من الغنم بجوزور (كتاب في الرهن في الحضر وقول الله عز وجل فرهن متقبوضة)	باب الآبار
باب من رهن درعه	باب إماطة الأذى
باب رهن السلاح	باب الغرفة
باب الرهن مركوب وشلوب	باب من عقرب غيره على البلاط
باب الرهن عند اليهود وغيرهم	باب الوقوف والبول عند سباطة قوم
باب إذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه فالبيعة على المدعي واليمين على المدعي عليه	باب من أخذ الغنم وما يؤذى الناس في الطريق فرمى به
باب في العتق وفضله	باب إذا اختلفوا في الطريق الميتاء
باب أي الرقاب أفضل	باب النهي بغير إذن صاحبه
	باب كسر الصليب وقتل الخنزير
	باب هل تكسر الدنان التي فيها نخس أو تحرق الرقاق
	باب من قاتل دون ماله
	باب إذا كسر قصعة أو شيئاً غيره
	باب إذا هدم حائطاً فليبن مثله
	(كتاب الشركة)

صحيحة	صحيحة
باب ما يستحب من العتاقة في ١٣٦	١٠٦ باب ما يستحب من العتاقة في
أشترط شرط ليس في كتاب الله	الكشف أو الآيات
باب استعانة الكاتب وسؤاله الناس ١٣٨	١٠٧ باب إذا عتق عبد ابن اثنين أو أمته بين
باب بيع المكاتب إذا رضى ١٤٣	المشركاء
باب إذا قال المكاتب اشتري وأعتقتني ١٤٤	١١١ باب إذا عتق نصيبا في عبد وليس له مال
فاشتراه لذلك	المنح
(كتاب الهبة وقضائها والتعريض عليها) ١٤٤	١١٥ باب الخطأ والنسيان في العتاقة
باب القليل من الهبة ١٤٧	والطلاق وضموه
باب من استوهب من أحبابه شيئا ١٤٧	١١٧ باب إذا قال لعبيده هول الله ونوى العتق
باب من استسقى ١٤٨	والأشهاد بالعتق
باب قبول هدية الصيد ١٤٨	١١٨ باب أم الولد
باب قبول الهدية ١٤٨	١١٩ باب بيع المذنب
باب قبول الهدية ١٤٩	١٢١ باب بيع الولاء وهبته
باب من أهدى إلى صاحبه وتحرى ١٥٠	١٢١ باب إذا أسر أخو الرجل أو عمه هل
بعض نسائه دون بعض	ينفادي
باب ما لا يرد من الهدية ١٥٣	١٢٢ باب عتق المشرك
باب من رأى الهبة الغائبة جازئة ١٥٤	١٢٢ باب من ملك من العرب رقيقا فوهب
باب المكافأة في الهبة ١٥٤	وباع وهدى وسبي الذرية
باب الهبة للولد وإذا أعطى بعض ولده ١٥٤	١٢٥ باب فضل من أدب جاريته وعلمها
شيئا لم يجز حتى يعدل بينهم ويعطى ١٥٤	١٢٥ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم
الأخضر مثله	العبيد آخر أنكم فاطعوهم مما تاءوا
باب الأشهاد في الهبة ١٥٧	١٢٦ باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح
باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها ١٥٩	سيده
باب هبة المرأة لغير زوجها وعتقها إذا ١٦٠	١٢٨ باب كراهية التطاول على الرقيق وقوله
كان لها زوج الخ	عبدى أو أمتي
باب من يبدأ بالهدية ١٦٢	١٣١ باب إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه
باب من يقبل الهدية له ١٦٢	١٣١ باب العبد راع في مال سيده
باب إذا وهب هبة أو وعد ثم مات قبل ١٦٣	١٣٢ باب إذا ضرب العبد فليقتب الوجه
أن تصل إليه	١٣٣ باب في المكاتب
باب كيف يقبض العبد والمتاع ١٦٤	١٣٤ باب اسم من قذف مملوكه
باب إذا وهب هبة فقبضها الآخر ولم ١٦٤	١٣٤ باب المكاتب وشبهه في كل سنة نجم
يقبل قبلات	وقوله تعالى والذين يمتعون المكاتب

صحيحة	صحيحة
وأشهدوا ذوى عدل منكم ومن	١٦٤ باب اذا وهب ديناً على رجل
ترضون من الشهداء .	١٦٥ باب هبة الواحد للجماعة
باب تعديل كم يجوز	١٦٦ باب هبة الهبة المتقبوضة وغير المقبوضة
باب الشهادة على الانساب والرضاع	والمقبوضة وغير المقبوضة
المستفيض والموت القديم	١٦٦ باب اذا وهب جماعة لقوم
باب شهادة القاذف والسارق والزاني	١٦٧ باب من اهدى له هدية وعنده جلساؤه
باب لا يشهد على شهادة جوراً اذا شهد	فهو أحق بها
باب ما قيل في شهادة الزور	١٦٧ باب اذا وهب بغير الرجل وهوراً كبه
باب شهادة الاعمى ونكاحه وأمره	فهو جائز
وانكاحه ومبايعته وقبوله في التأذين	١٦٧ باب هدية ما يكره لبيها
وغيره وما يعرف بالأصوات	١٦٨ باب قبول الهدية من المشركين
باب شهادة النساء وقول الله تعالى فان لم	١٧٠ باب الهدية للمشركين وقول الله تعالى
يكونا رجلين فرجل وامرأتان	لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين
باب شهادة الاماء والعبيد	١٧٢ باب لا يعمل لاحد أن يرجع في هبته
باب شهادة المرضعة	وصدقته
باب تعديل النساء بعضهم بعضاً	١٧٤ باب
باب اذا زكى رجلان رجلاً كناه	١٧٥ باب ما قيل في العمري والرقبي
باب ما يكره من الاطناب في المدح	١٧٧ باب من استعار من الناس الفرس
وليقبل ما يعلم	١٧٨ باب الاستعارة للعروس عند البناء
باب بلوغ الصبيان وشهادتهم	١٧٩ باب فضل المنصة
باب سؤال الحاكم المدعى هل لك بينة	١٨١ باب اذا قال أخذت منك هذه الجارية على
قبل اليمين	ما يتعارف الناس الخ
باب اليمين على المدعى عليه في الاموال	١٨٢ باب اذا جعل رجلاً على فرس فهو
والحدود	كالعمرة والصدقة
باب	١٨٢ (كتاب الشهادات)
باب اذا ادعى أو قذف فليد أن يلتص	١٨٢ باب ما جاء في البينة على المدعى
البينة فينطلق لطلب البينة	١٨٣ باب اذا عدل رجل رجلاً فقال لا أعلم
باب اليمين بعد العصر	الاخيراً أو سألت الاخيراً
باب يلف المدعى عليه حيثما رجبت	١٨٣ باب شهادة الخنثي
عليه اليمين ولا يصرف من موضع الى	١٨٤ باب اذا شهد شاهد أو شهود بشئ وقال
غيره	آخرون ما علمنا لك يحكم بقول من شهد
باب اذا تسارع قوم في اليمين	١٨٥ باب الشهداء العدل وقول الله تعالى

صفحة	مختصة
٢١١	باب قول الله عز وجل ان الذين يشترون بعهد الله وايمانهم ثمنا قليلا
٢١١	باب كيف يستخلف
٢١٢	باب من أقام البينة بعد المين
٢١٢	باب من أمر بالتجاوز للوعد
٢١٣	باب مكان مسمى جاز
٢١٤	باب لا يسئل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها
٢١٥	باب القرعة في المشكلات
٢١٨	(كتاب الصلح)
٢٢٠	باب ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس
٢٢٠	باب قول الامام لا صحابه اذ شئوا بنا صلح
٢٢١	باب قول الله عز وجل أن يصالحا بينهما صلحا والصلح خير
٢٢١	باب اذا اصطلموا على صلح جورفا صلح
	مردود
٢٢٣	باب كيف يكتب هذا ما صلح عليه
	فلان بن فلان فلان بن فلان وان لم ينسبه الى قبيلته أو نسبه
٢٢٣	باب الصلح مع المشركين
٢٢٤	باب الصلح في الديه
٢٢٤	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم للحسن بن علي ان اجنى هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمين
٢٢٥	باب هل يشير الامام بالصلح
٢٢٦	باب فضل الاصلاح بين الناس والعدل بينهم
٢٢٦	باب الوصايا
٢٢٧	باب اذا أشار الامام بالصلح فابي
٢٢٧	باب الصلح بين العرماء وأصحاب الميراث والتجاوز في ذلك
٢٢٧	باب الصلح بالدين والعين
٢٢٨	(كتاب الشروط)
٢٢٨	باب ما يجوز من الشروط في الاسلام والاحكام والمبايعه
٢٢٩	باب اذا باع فحقا قدرت
٢٢٩	باب الشروط في البيوع
٢٢٩	باب اذا اشترط البائع ظهور الغائبه الى مكان مسمى جاز
٢٣٧	باب الشروط في المعامله
٢٣٧	باب الشروط في المهر عند عقد النكاح
٢٣٧	باب الشروط في المزارعه
٢٣٧	باب ما لا يجوز من الشروط في النكاح
٢٣٧	باب الشروط التي لا تنحل في الحدود
٢٣٨	باب ما يجوز من شروط المكاتب اذا رضى بالبيع على أن يعتق
٢٣٨	باب الشروط في الطلاق
٢٣٩	باب الشروط مع الناس بالتقول
٢٣٩	باب الشروط في الولاء
٢٣٩	باب اذا اشترط في المزارعه اذا ثقت أخرجه
٢٤١	باب الشروط في الجهاد والمناجحه مع أهل الحرب وكاتب الشروط
٢٤١	باب الشروط في القرنين
٢٤٢	باب المكاتب وما لا ينحل من الشروط التي تخالف كتاب الله
٢٤٢	باب ما يجوز من الاشتراط والتفصيا
٢٤٣	باب الشروط في الوقت
٢٤٣	(كتاب الوصايا)
٢٤٣	باب الوصايا
٢٧٠	باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكففوا الناس
٢٧٦	باب الوصية بالثلث
٢٧٧	باب قول الموصي لوصيه تعاهد لولدي وما يجوز للموصي من الدعوى

- ٢٧٨ باب اذا أومأ المريض برأسه إشارة بينة تعرف
- ٢٧٨ باب لا وصية لوارث
- ٢٧٩ باب الصدقة عند الموت
- ٢٨٠ باب قول الله عز وجل من بعد وصية يوصي بها أو دين
- ٢٨٢ باب تأويل قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين
- ٢٨٤ باب اذا وقف أو أوصى لا قاربه ومن الأقارب
- ٢٨٦ باب هل يدخل النسا والولد في الأقارب
- ٢٨٧ باب هل ينفع الواقف بوقته
- ٢٨٧ باب اذا وقف شيئاً قبل أن يدفعه الى غيره فهو جائز
- ٢٨٨ باب اذا قال داري صدقة لله ولم يبين للفقراء أو غيرهم فهو جائز ويعطىها للأقربين أو حيث أراد
- ٢٨٨ باب اذا قال أرضي أو بستان صدقة لله عن أمي فهو جائز وان لم يبين لمن ذلك
- ٢٨٩ باب اذا تصدق أو وقف بعض ماله أو بعض رقيقه أو دوابه فهو جائز
- ٢٨٩ باب من تصدق الى وكيله ثم رد الوكيل اليه
- ٢٩٠ باب قول الله عز وجل واذا حضر القسمة الآية
- ٢٩١ باب ما يستحب لمن توفي فجأة
- ٢٩٢ باب الاشتهاد في الوقف والصدقة
- ٢٩٢ باب قوله عز وجل وآتوا اليتامى أموالهم ولا تبدلوا الخيم بالطيب ولاتأكلوا أموالكم الى أموالكم الى قوله فانكحوا ما طاب انكم من النساء
- ٢٩٣ باب قول الله تعالى وابتلوا اليتامى حتى
- اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم
- ٢٩٤ باب قول الله تعالى ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً انما يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً
- ٢٩٤ باب يستلوك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير وان تخاطبهم فاخوانكم الى آخر الآية
- ٢٩٥ باب استخدام اليتيم في السفر والحضر اذا كان صلاحه ونظراً لم أوزوجها لليتيم
- ٢٩٥ باب اذا وقف أرضاً لم يبين الحسود فهو جائز وكذلك الصدقة
- ٢٩٨ باب اذا وقف جماعة أرضاً مشاعاً الخ
- ٢٩٨ باب الوقف كيف يكتب
- ٣٠٠ باب الوقف للغني والفقير والضعيف
- ٣٠٣ باب وقف الأرض للمسجد
- ٣٠٣ باب وقف الدواب والكرع والعروض والصامت
- ٣٠٤ باب نفقة القيم للوقف
- ٣٠٤ باب اذا وقف أرضاً أو بئراً أو اشترط لنفسه مثل دلاء المسلمين
- ٣٠٧ باب اذا قال الواقف لا نطلب عنه الا الى الله تعالى
- ٣٠٧ باب قول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم اذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم الى قوله والله لا يهدي القوم الفاسقين
- ٣١٠ باب قضاء الوصي ديون الميت بغير من الورثة

٣٣٢

(الجزء الخامس)

من فتح الباري بشرح صحيح الامام أبي
عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري الشيخ الاسلام
قاضي القضاة الحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن
علي بن محمد بن محمد بن حجر العسقلاني
الشافعي نزيل القاهرة المحروسة
نفذنا الله

بعلومه

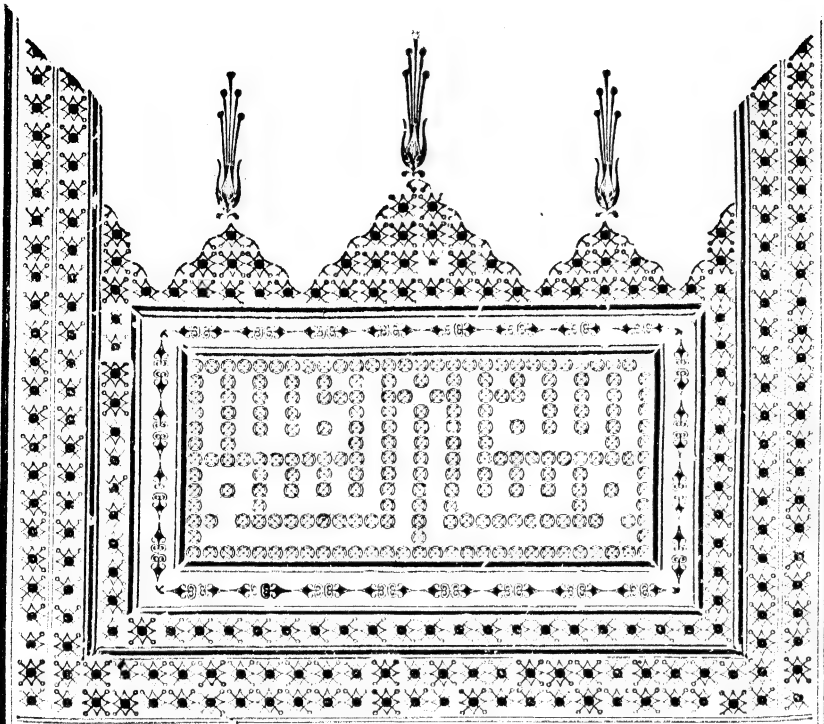
امين

(وبهم امسه متن الجامع الصحيح للامام البخاري)

* (الطبعة الاولى) *

(بالمطبعة الكبرى الميرية بيولاقي مصر المحمية)

(سنة ١٣٠٠ هـ - ١٩٨٢ م)



(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

* (كتاب المزارعة) *

باب فضل الزرع والغرس إذا أكل منه وقول الله تعالى أفرايتم ما تَحْرَثُونَ
 (الآية) كذا للتسقي والكسبي الا انهم ما أخرج البهية وزاد التسقي باب ما جاء في الحرث
 والمزارعة وفضل الزرع الى آخره وعليه شرح ابن بطال ومثله لا أصلي وكريهة الا انهم احدثوا
 لفظ كتاب المزارعة وللمستمل كتاب الحرث وقدم المجوى البهية وقال في الحرث بدل كتاب
 الحرث ولا شك ان الآية تدل على اباحة الزرع من جهة الامتنان به والحديث يدل على فضله
 بالقياس الذي ذكره المصنف وقال ابن الميرزا اشار البخاري الى اباحة الزرع وان من نهى عنه
 كما ورد عن عمر فعمله ما اذا شغل الحرث عن الحرب ونحوه من الامور المطلوبة وعلى ذلك يحمل
 حديث أبي أمامة المذكور في الباب الذي بعده والمزارعة مفاعلة من الزرع وسيأتي القول فيها
 بعد أبواب (قوله حديثنا قتيبة الخ) أخرج هذا الحديث عن شيخين حدثه به كل منهما عن أبي
 عوانة ولم أرى سيقا قهما اختلافا وكانه قصداً له مع كل منهما وحده فلذلك لم يجمعهما
 (قوله ما من مسلم) أخرج الكافرانه رتب على ذلك كون ما أكل منه يكون له صدقة والمراد
 بالصدقة الثواب في الآخرة وذلك يختص بالمسلم نعم ما أكل من زرع الكافر شاب عليه في الدنيا
 كما ثبت من حديث أنس عند مسلم وامامان قال انه يخفف عنه بذلك من عذاب الآخرة فيحتاج
 الى داليل ولا يعبدان يتبع ذلك لمن لم يرزق في الدنيا وقد العافية (قوله أو يزرع) أو للتوسيع لان

(بسم الله الرحمن الرحيم)

* (كتاب المزارعة) *

* (باب فضل الزرع والغرس إذا أكل منه وقول الله تعالى أفرايتم ما تَحْرَثُونَ أنتم تزرعونهم نحن الزارعون لو نشاء لجعلناه حطاماً) * حديثنا قتيبة بن سعيد حديثنا أبو عوانة ح وحديثي عبد الرحمن بن المبارك حديثنا أبو عوانة عن قتادة عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يزرع غرساً أو يزرع زرعاً فبأكل منه طبراً أو انساناً أو بهيمة الا كان له به

الزراع غير الغرس (قوله وقال مسلم) كذا للنسفي وجاعة ولا بني ذرو الاصيلي وكرية وقال لنا مسلم وهو ابن ابراهيم وأبان ثواب يزيد العطار والخاري لا يخرج له الا استشهادا ولم أره في كتابه شأنا وصولا الا هذا ونظيره عنده جماعة بن سلمة فانه لا يخرج له الا استشهادا ووقع عنده في الرقاق قال النما أبو الوليد حدثنا جاد بن سلمة وهذه الصيغة وهي قال لنا بن سلمة عملها البخاري على ما استقرئ من كتابه في الاستشهادات غالبا وربما استعملها في الموقوفات ثم انذ كرهنا اسناد أبان ولم يسبق منه لان غرضه منه التصريح بالتحديث من قتادة عن أنس وقد أخرجه مسلم عن عبد بن حميد عن مسلم بن ابراهيم المذكور بالنظر ان بن الله صلى الله عليه وسلم رأى نخلا لا ثم مبشر امرأة من الانصار فقال من غرس هذا النخل أم مسلم أم كافر فقالوا مسلم قال بنحو حديثهم كذا عند مسلم فأحال به على ما قبله وقد بينه أبو نعيم في المستخرج من وجه آخر عن مسلم ابن ابراهيم وباقيه فقال لا يغرس مسلم غرسا فيما كل منه انسان أو طيرا أو دابة الا كان له صدقة وأخرج مسلم هذا الحديث عن جابر من طرق منها بالنظر سبع بدل بهيمة وفيها الا كان له صدقة فيها أجر ومنها أم مبشر أو أم معبد على الشك وفي أخرى أم معبد في شرك وفي أخرى امرأة زيد ابن حارثة وهي واحدة لها كنيستان وقيل اسمها اخليد وفي أخرى عن جابر عن أم مبشر جفلة من مسندها وفي الحديث فضل الغرس والزرع والحض على عبارة الارض ويستنبط منه اتخاذ الضيعة والقيام عليها وقسه فساد قول من أنكروا ذلك من المتزعمين وحمل ما ورد من التفسير عن ذلك على ماذا اشغل عن أمر الدين فتم حديث ابن مسعود مرفوعا لاتخذوا الضيعة فترجوا في الدنيا الحديث قال القرطبي يجمع بينه وبين حديث الباب بحمله على الاستسكان والاشتغال به عن أمر الدين وحمل حديث الباب على اتخاذهما للكناف أو لمنع المسلمين بها وتحصيل ثوابها وفي رواية لمسلم الا كان له صدقة الى يوم القيامة ومقتضاها أن تبر ذلك يستمر مادام الغرس أو الزرع مأكولا منه ولو مات زارعه أو غرسه ولو اتقل ملكه الى غيره وظاهرا الحديث ان الاجر يحصل لمعاطي الزرع أو الغرس ولو كان ملكه لغيره لانه أضافه الى أم مبشر ثم سألها عن غرسه قال الطبري نكر مسلم ما وقع في سياق انتهى وزاد من الاستغراقية وعم الحيوان ليدل على سبيل النكاح على ان أي مسلم كان حرا أو عبدا طيعا أو عاصيا يعمل أي عمل من المباح ينتفع بما عمله أي حيوان كان يرجع نفعه اليه ويثاب عليه وفيه جواز نسبة الزرع الى الأدمي وقد ورد في المنع منه حديث غير قوي أخرجه ابن أبي حاتم عن حديث أي هريرة مرفوعا لا يقل أحدكم زرع ولكن ليقول له حرت أم تشع لقول الله تعالى ألم تر زرعونا ثم نحن الزارعون ورجاله ثقات الا أن مسلم بن أبي مسلم الجرمي قال فيه ابن حبان ربما أخطأ وروى عبد بن حميد من طريق أبي عبد الرحمن السلمي بمثله من قوله غير مرفوع واستنبط منه المهلب ان من زرع في أرض غيره كان الزرع للزارع وعليه لب الارض أجرة ثمنها وفي أخذ هذا الحكم من هذا الحديث بعد وقد تقدم الكلام على أفضل المكاسب في كتاب البيوع والله الموفق (قوله باب ما يحذر من عواقب الاشتغال بالآلة الزرع أو مجاوزة الحد الذي أمر به) هكذا الاصلي وكرية ولا بن شجبويه أو تجاوز وللنسفي وأبى ذر جاوز والمراد بالحد ما شرع أعظم من أن يكون واجبا أو مندوبا (قوله حدثنا عبد الله بن سالم) هو الجصى يكنى أبا يوسف وليس له ولا شيخه في هذا

* وقال مسلم حدثنا أبان
حدثنا قتادة حدثنا أنس
عن النبي صلى الله عليه
وسلم * (باب) ما يحذر من
عواقب الاشتغال بالآلة
الزرع أو مجاوزة الحد الذي
أمر به * حدثنا عبد الله بن
يوسف حدثنا عبد الله بن
سالم حدثنا محمد بن زياد
اللمهاني

عن أبي امامة الباهلي قال
ورأى سكة وشيما من آلة
الحرب فقال - مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يقول لا يدخل هذابت
قوم الأذخلة الله المذل
قال محمد واسم أبي امامة
صدي بن عجلان * (باب
اقتناء الكلب للعرث) *
* حدثنا معاذ بن فضالة
* حدثنا هشام عن يحيى بن
أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي
هريرة رضي الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من أمسك كلبا
فانه ينقص كل يوم من عمله
قيراط الا كلب حرث

الصحيح غير هذا الحديث والالهاني يتبع الهمزة ورجال الاسناد كلهم شاميون وكلهم حصيون
الشيخ البخاري (قوله عن أبي امامة) في رواية أبي نعيم في المستخرج - مع أبي امامة (قوله
سكة) بكسر الميم هي الحديد التي تحرث بها الارض (قوله الأذخلة الله المذل) في رواية
الكشي هي الأذخلة المذل وفي رواية أبي نعيم المذ كورة الأذخلة على أنفسهم ذلا لا يخرج عنهم
اليوم القيامة والمراد بذلك ما يلزمهم من حقوق الارض التي تطالبهم بها الولاة وكان العمل في
الاراضي أول ما افتتحت على أهل الذمة فكان العناية بكمهمون تعاطى ذلك قال ابن التين هذا
من اخبار د صلى الله عليه وسلم بالمغيبات لان المشاهد الآن أن أكثر الظلم انما هو على أهل الحرب
وقد أشار البخاري بالترجمة الى الجمع بين حديث أبي امامة والحديث الماضي في فضل الزرع
والغرس وذلك بأحد أمرين اما ان يجعل ما ورد من الذم على عاقبة ذلك ومجمله ما اذا اشتغل به
فضيع بسببه ما أمر بحفظه واما ان يجعل على ما اذا لم يضيع الا انه جازا الحديث به والذي يظهر
ان كلام أبي امامة محمول على من يتعاطى ذلك بنفسه أو مأمرا له بعمال يعملون له وأدخل داره
الا آلة المذ كورة تحفظ لهم فليس مرادا ويمكن الحل على عمومته فان الدليل شامل لكل من
أدخل على نفسه ما يستلزم مطالبة آخر له ولا سيما اذا كان المطالب من الولاة وعن الهادي
هذا المن يقرب من العدو فانه اذا اشتغل بالحرب لا يشتغل بالفروسة فيساعد عليه العدو وخفهم
ان يشتغلوا بالتروسية وعلى غيرهم امدادهم بما يحتاجون اليه (قوله قال أبو عبد الله اسم أبي
امامة صدي بن عجلان الخ) كذا وقع للمستعمل وحده (قلت) وليس لأبي امامة في البخاري سوى
هذا الحديث وحديث آخر في الطعنة وله حديث آخر في الجهاد من قوله يدخل في حكم المرفوع
والله أعلم (قوله يا سبب اقتناء الكلب للعرث) الاقتناء بالتأني اقتناع من القيمة
بالكسر وهي الاقتناء قال ابن المنير أراد البخاري بإباحة الحرب بدليل إباحة اقتناء الكلاب
المنهي عن اتخاذها لاجل الحرب فاذا رخص من أجل الحرب في المنع من اتخاذها كان أقل
درجاة ان يكون مباحا (قوله عن أبي سلمة عن أبي هريرة) في رواية مسلم من طريق الاوزاعي
حدثني يحيى بن أبي كثير حدثني أبو سلمة حدثني أبو هريرة (قوله من أمسك كلبا) في رواية سفيان
ابن أبي شيبة ثاني حديثي الباب من اقتنى كلبا وهو مطابق للترجمة ومفسر للاسالك الذي هو في
هذه الرواية ورواه أحمد ومسلم من طريق الزهري عن أبي سلمة بنلفظ من اتخذ كلبا الا كلب
صيد أو زرع أو ماشية وأخرجه مسلم والنسائي من وجه آخر عن الزهري عن سعيد بن المسيب
عن أبي هريرة بنلفظ من اقتنى كلبا ليس كلب صيد ولا ماشية ولا أرض فانه ينقص من اجره كل يوم
قيراطان فاما زيادة الزرع فقد ذكرها ابن عريق في مسلم من طريق عمرو بن دينار عنه ان النبي
صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب الا كلب صيد أو كلب غنم فقيل لابن عمر ان أباه هريرة يقول
أو كلب زرع فقال ابن عمر ان لابي هريرة زرعاً ويقال ان ابن عمر أراد بذلك الإشارة الى تقييد
رواية أبي هريرة وان سبب حفظه لهذه الزيادة دونه انه كان صاحب زرع دينه ومن كان مشغلا
بشيء احتاج الى تعريف أحكامه وقد روى مسلم أيضا من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه
مرفوعا من اقتنى كلبا الحديث قال سالم وكان أبو هريرة يقول أو كلب حرث وكان صاحب حرث
واصله البخاري في الصيد دون الزيادة وقد وافق أباه هريرة على ذكر الزرع سفيان بن أبي زهير كما تراه

في هذا الباب وعبد الله بن مغفل وهو عند مسلم في حديث قوله أمر بقتل الكلاب ورخص في
 كلب الغنم والصيد والزرع (قوله أو ماشية) أو للنبوع لالهديد (قوله) وقال ابن سيرين
 وأبو صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ألا كلاب غنم أو حرث أو صيد) أمار واية ابن
 سيرين فلم أنف عليهم بعد اتتبع الطويل وأمار واية أي صالح فوصلها أبو الشيخ عبد الله بن محمد
 الأصمهباني في كتاب الترغيب له من طريق الاشمس عن أبي صالح ومن طريق سهل بن أبي صالح
 عن أبيه عن أبي هريرة بلانظ من اقوى كلاب الا كلاب ماشية أو صيد أو حرث فانه ينقص من عمله كل
 يوم قيراطان لم يقل سهل أو حرث (قوله) وقال أبو حازم عن أبي هريرة كلاب ماشية أو صيد
 وصلها أبو الشيخ أيضا من طريق زيد بن أبي أنيسة عن عدي بن ثابت عن أبي حازم بلانظ أيما
 أهل دار ربطوا كلابهم بكنب صيد ولا ماشية تنقص من أجرهم كل يوم قيراطان قال ابن عبد
 البر في هذا الحديث اباحة اتخاذ الكلاب للصيد والماشية وكتب ذلك الزرع لانها زيادة حافظ
 وكراهة اتخاذها لغير ذلك لأنه يدخل في معنى الصيد وغيره مما ذكر اتخاذها جلب المنافع ودفع
 المضار قياما فتمنع كراهة اتخاذها لغير حاجة لما فيه من ترويع الناس وامتناع دخول
 الملائكة البيت الذي هم فيه وفي قوله تنقص من عمله أي من أجر عمله ما يشترى ان اتخاذها ليس
 بحرمان ما كان اتخاذه محرما امتنع اتخاذه على كل حال سواء تنقص الاجر أو لم ينقص فدل ذلك
 على ان اتخاذها مكروه ولا حرام قال ووجه الحديث عندى ان المعاني المتعديها في الكلاب من
 غسل الانا سبعا لا يكاد يقوم بها المكاتب ولا يتحفظ منها فروع عندا دخل عليه باتخاذها ما ينقص
 أجره من ذلك ويروى أن المنصور سال عمرو بن عبيد عن سبب هذا الحديث فلم يعرفه فقال
 المنصور لانه ينجع الضيف ويرقع السائل اه وما ادعاه من عدم الحرمة واستدلاله بما ذكر
 ليس بلازم بل يتحمل ان تكون العقوبة تقع بعدم التوفيق للعمل بمقدار قيراط مما كان يعمل
 من الخير لولم يتخذ الكلب ويحتمل ان يكون الاتخاذ حراما والمراد بانقص ان الاثم الحاصل
 باتخاذها يوازى قدر قيراط أو قيراطين من أجر فينقص من ثواب عمل المتخذ قدر ما يرتب عليه من
 الاثم باتخاذها وهو قيراط أو قيراطان وقيل سبب النقصان امتناع الملائكة من دخول بيته أو
 ما يلحق الممارين من الاذى أو لان بعضهم اشياطين أو عقوبة لخالفه النهى أو لولو غشاقى الأواني
 عند غفلة صاحبها فربما يتنجس الطاهر منها فانه يستعمل في العبادة لم يقع موقع الطاهر وقال
 ابن التين المراد أنه لو لم يتخذ لكان عمله كاملا فاذا اقتناه نقص من ذلك العمل ولا يجوز ان
 ينقص من عمله مضى وانما أراد أنه ليس عمله في الكمال عمل من لم يتخذ اه وما ادعاه من عدم
 الجواز منازع فيه فقد حكى الروايات في البحر اختلاف في الاجر هل ينقص من العمل المسمى أو
 المسماة قبل وفي محل نقصان القيراطين فيعمل منها قيراط ومن عمل الليل آخر وقيل من
 النرض قيراط ومن النفل آخر وفي سبب النقصان معنى فكما تقدم واختلوا في اختلاف
 الروايتين في القيراطين والقيراط ينقل الحكم الزائد لكونه حذفا لم يحفظه الاخر أو انه صلى
 الله عليه وسلم أخبر أولا بنقص قيراط واحد فسمعه الراوى الاول ثم أخبر ثانيا بنقص قيراطين
 زيادة في التاكيد في التفسير من ذلك فسمعه الراوى الثانى وقيل ينزل على حالين فنقصان
 القيراطين باعتبار كثرة الاضرار باتخاذها ونقص القيراط باعتبار قلته وقيل يختص بنقص

أو ماشية قال ابن سيرين
 وأبو صالح عن أبي هريرة
 رضى الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم ألا كلاب
 غنم أو حرث أو صيد وقال
 أبو حازم عن أبي هريرة عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 كلاب ماشية أو صيد حدثنا
 عبد الله بن يوسف أخبرنا

مالك

عن يزيد بن خصيفة أن
 السائب بن يزيد حدثه
 أنه سمع سفيان بن أبي زهير
 رجل من أردشنة وكان
 من أصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم قال سمعت النبي
 صلى الله عليه وسلم يقول
 من اقتنى كلباً لا يغني عنه
 زرعاً ولا شراً فهو كل يوم
 من عمله قيراطات أنت
 سمعت هذا من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال أي
 ورب هذا المجد * (باب
 استعمال البقر للحرثة) *
 حدثني محمد بن بشار حدثنا
 عنده حدثنا شعبه عن سعد
 ابن إبراهيم بن عبد الرحمن
 ابن عوف الزهري قال
 سمعت أبا سلمة عن أبي
 هريرة رضي الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال
 يفتاح رجل راكب على بقرة
 التفتت البقرة فلم يخفق
 له هذا خلقت للحرثة قال
 آمنت به أنا وأبو بكر وعمر
 وأخذ الذئب شاة فبعها
 الراعي فقال له الذئب من لها
 يوم السبع يوم لا رأي لها
 غيره قال آمنت به أنا وأبو
 بكر وعمر قال أبو سلمة وماهما
 يومئذ في النوم * (باب *
 إذا قال الكفني مؤنة الخيل
 وغيره وتكركني في الثمر
 * حدثنا الحكم بن نافع
 أخبرنا شعبه عن محمد بن
 الزناد عن الأعرج عن أبي
 هريرة رضي الله عنه قال

القيراطين عن اتخذها بالمدنية الشريفة خاصة والقيراطين عابداها وقيل يلحق بالمدنية في ذلك
 سائر المدن والقرى ويختص القيراط بأهل البوادي وهو يلتفت إلى معنى كثرة الأذى وقتله
 وكذا من قال يحتمل أن يكون في نوعين من الكلاب فنيهاً لا يسهل آدمي قيراطاً وفيما دونه قيراط
 وجوز أن يكون البر أن يكون القيراط الذي ينقص أجر أحسانه لأنه من جملة ذوات التكاد
 الرطبة أو الحري ولا يخفى بعده واختلف في القيراط بين المذكورين هنا على ما كان للقيراطين
 المذكورين في الصلاة على الحنازة واتباعها فقل بالتسوية وقيل للذان في الحنازة من باب
 النضيل والذان هنا من باب العقوبة وباب النضيل أوسع من غيره والأصح عند الشافعية إباحة
 اتخاذ الكلاب لحفظ الدرب الحاقاً للمنع من غير أن يشار إليه كإشارته ابن عبد البر وانفتوا
 على أن المأذون في اتخاذهم لم يحصل الاتفاق على قتله وهو الكلب القصور وأما غير القصور فقد
 اختلف هل يجوز قتله مطلقاً أم لا واستدل به على جواز تربية الجرو الصغير لجل المنفعة التي يؤل
 أمره إليها إذا كبر ويكون القصد لذلك فأعمى قام وجود المنفعة به كما يجوز بيع ما لم ينتفع به في
 الحال لكونه ينتفع به في المال واستدل به على طهارة الكلب الجائر اتخاذاً لأن في ملاسته مع
 المحترز عنه مشقة شديدة فالأذن في اتخاذهم في مكملات مقصودة كان المنع من لوازمه
 مناسب للمنع منه وهو استدلال قوي لا يعارضه الا عموم الخبر الوارد في الأمر من غسل ما ولغ
 فيه الكلب من غير تفصيل وتخصيص العموم غير مستكرز أدسنه الدليل وفي الحديث الحث
 على تكثير الأعمال الصالحة والتحذير من العمل بما يقصرها بالنسبة على أسباب الزيادة فيها
 والنقص منها التجنب ارتكاب ما ينافي الله تعالى بخلافه في إباحة ما لم ينفع وتبليغ نهيهم
 صلى الله عليه وسلم لهم أمور معاشهم ومعادهم وفيه ترجيح المصلحة الراجحة على المفسدة لوقوع
 استثناء ما ينتفع به مما حرم اتخاذهم (قوله عن يزيد بن خصيفة) بالمعجمة ثم المهمل ثم الفاء مصغر
 (والسائب بن يزيد) صحابي صغير مشهور ورجال الأسناد كلهم مديونون بالصلاة الأشيخ البخاري
 يقدراً أقام بالمدنية مدة وفيه رواية صحابي عن صحابي (قوله من أردشنة) بفتح المعجمة وضم النون
 بعدها وأواسا كنهتم همزة مفتوحة وفي قبيلة مشهورة نسبوا إلى شنة وراحمه الحرث بن كعب
 ابن عبد الله بن مالك بن النضر بن الأزد (قوله قلت أنت سمعت هذا) فيه التثبت في الحديث وفي
 قوله (أي ورب هذا المسجد) انقسم للتوكيد وإن كان السامع معصياً (قوله ما
 استعمال البقر للحرثة) أو رد فيه حديث أبي هريرة في قول البقرة لم أخلق لهذا أنما خلقت
 للحرثة وسبب الكلام عليه في المناقب فإن سياقه هناك أنهم من سياقه هنا وفيه سبب قوله صلى
 الله عليه وسلم أنت بذلك وهو حيث تجب الناس من ذلك ويأتي هناك أيضاً الكلام على
 اختلافهم في قوله يوم السبع وهل هي بضم الموحدة أو ساكنها أو ما معناها قال ابن بطال في هذا
 الحديث حجة على من منع أكل الخيل مستدلاً بقوله تعالى لتركبوهها فإنه لو كان ذلك دالاً على منع
 أكلها لدل هذا الخبر على منع أكل البقر وأنه في هذا الحديث إنما خلقت للحرث وقد اتفقوا
 على جواز أكلها فدل على أن المراد بالعموم المستفاد من جهة الاستئذان في قوله لتركبوهها
 والمستفاد من صيغة إنافي قوله إنما خلقت للحرث عموم مخصوص (قوله ما
 إذا قال الكفني مؤنة الخيل وغيره) أي كالغيب (وتشركني في الثمر) أي تكون الثمرة بيننا

ويجوز في شركتي فتح أوله وثالثه وضم أوله وكسر ثالثه بخلاف قوله ونشرككم فانه بفتح أوله
 وثالثه حسب (قوله قالت الانصار) أي حين قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وسباق في
 الهبة من حديث أنس قال لما قدم المهاجرون المدينة قامهم الانصار على أن يعطوهم غار
 أموالهم ويكنوهم المؤنثة والعمل الحديث (قوله النخل) في رواية الكشميهني النخل والنخل
 جمع نخل كالعبيد جمع عبده وجمع نادر (قوله المؤنثة) أي العمل في البساتين من سقيها والقيام
 عليها قال المهلب انما قال لهم النبي صلى الله عليه وسلم لا لانه علم ان الفتوح ستفتح عليهم فيكره
 ان يخرج شيء من عتار الانصار عنهم فلما فهم الانصار ذلك جمعوا بين المصلحين امثال ما أمرهم
 به وتجهيل مواساة خوانهم المهاجرين فيألوهم ان يساعدهم في العمل ويشركوهم في الثمر قال
 وهذه هي المساواة بعينها وتعبه ابن التين بأن المهاجرين كانوا ملكوا من الانصار نصيبا من
 الارض والمال باشرط ان النبي صلى الله عليه وسلم على الانصار مواساة المهاجرين ليله العقبه قال
 فليس ذلك من المساواة في شيء وما ادعاه مردود لانه شيء لم يقيم عليه دليلا ولا يلزم من اشتراط
 المواساة ثبوت الاشتراك في الارض ولو ثبت بمجرد ذلك لم يبق اسو الهبم لذلك وردت عليهم بمعنى
 وهذا واضح بحمد الله تعالى (قوله باب قطع الشجر والنخل) أي المعالجة والمنفعة
 اذا تعينت طريقا في نكابة العدو ونحو ذلك وخالف في ذلك بعض أهل العلم فقالوا لا يجوز قطع
 الشجر المثمرا أصلا وحلوا ما ورد من ذلك اما على غير المتمر واما على أن الشجر الذي قطع في قصة بني
 النضير كان في الموضع الذي يتبع فيه القتال وهو قول الأوزاعي والليث وأبي ثور (قوله وقال
 أنس أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالنخل فقطع) هو طرف من حديث بناء المسجد النبوي وقد
 تقدم موصولا في المساجد وياتي الكلام عليه في أول الهجرة وهو شاهد للجواز لاجل الحاجة
 ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في تحريق نخل بني النضير وهو شاهد للجواز لاجل نكابة العدو
 وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب المغازي بين يدي وأحد في كتاب تفسير سورة الحشر
 (والبويرة) بضم الموحدة تصغر موضع معروف وسراة بفتح المهملة (ومستطير) أي منتشر وأورد
 القاسبي البيت المذكور مخروجا بحدف الواو من أوله (قوله باب) كذا للجميع
 بغير ترجمة وهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله وأورد فيه حديث رافع بن خديج كنا نكبري
 الارض بالناحية منها وسيأتي الكلام عليه مستوفى بعد أربعة أبواب وقد استسكن ابن بطال
 دخوله في هذا الباب قال وسألت المهلب عنه فقال يمكن أن يؤخذ من جهة انه من أكثر أرضنا
 لزراع فيها ويغرس فانقضت المدة فقال له صاحب الارض اقطع شجرك عن أرضي كان له ذلك
 فيدخل بهذه الطريق في اباحة قطع الشجر وقال ابن المنبر الذي يظهر أن غرضه الاشارة به الى ان
 القطع الجائر هو المسبب للمصلحة كمنكابة الكفار أو الاتقاء بالخشب أو نحوه والمنكر هو
 الذي عن العيب والافساد ووجه أخذ من حديث رافع بن خديج أن الشارع نهى عن
 المخاطرة في كراء الارض ابقاء على المنفعة من الضياع مخافة عواقب الخطا فاذ كان ينهى
 عن تضییع منفعتها وهي غير محقة ولا مشخصة فلا بد أن ينهى عن تضییع عمنها بقطع اشجارها
 عبثا أجدر وأولى (قوله نكبري) بضم أوله من الرماح وقوله لسيد الارض أي مالكها وقوله
 بالناحية منها مسمى ذكره على ارادة البعض أو باعتبار الزرع وقوله فما يصاب ذلك وتسلم

قالت الانصار للنبي صلى
 الله عليه وسلم اقسم بيننا
 وبين اخواننا النخل قال
 لا فقلوا انكم كنوا المؤنثة
 ونشرككم في الثمرة قالوا
 سمعنا وأطعنا * (باب قطع
 الشجر والنخل) * وقال
 أنس أمر النبي صلى الله
 عليه وسلم بالنخل فقطع
 * حدثنا ورسي بن اسمعيل
 حدثنا جويرية عن نافع
 عن عبد الله رضى الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 أنه حرّق نخل بني النضير
 وقطع وهي البويرة ولها
 يقول حسان
 لهان على سراة بني لؤي
 حريق بالبويرة مستطير
 * (باب) * حدثنا محمد بن مقاتل
 أخبرنا عبد الله أخبرنا يحيى
 ابن سعيد عن حنظلة بن قيس
 الانصاري سمع رافع بن
 خديج قال ذاك كراة شل
 المدينة من درعا كنا نكبري
 الارض بالناحية منها مسمى
 لسيد الارض قال فما
 يصاب ذلك وتسلم

الارض ومما يصاب الارض
ويسلم ذلك فنهنا وأما
الذهب والورق فلم يكن
يومئذ * (باب المزارعة
بالشطرنج) * وقال قيس
ابن مسلم عن أبي جعفر قال
ما بالمدينة أهل بيت هجرة
اليزرعون على الثلث
والربع وزارع على تسعد
ابن مالك وعبد الله بن
مسعود وعمر بن عبد
العزيز والناسم وعروة بن
الزبير وآل أبي بكر وآل عمر
وآل علي وابن سيرين

الارض ومما يصاب الارض ويسلم ذلك وتقع في رواية الكشيته فيهما في الموضوعين والاول
أولى ومعه فذكر ما يصاب وقد تقدم توجيهه في الكلام على قوله وكان مما يحرك شذبه في بدء
الوحى من كلام ابن مالك وزاد الكرماني هنا يحتمل ان تكون مما عني رعا لان حروف الجر
تتناوب ولا سيما من التبعية تناسب رب التقليدية وعلى هذا لا يحتاج ان يقال ان لفظ ذلك
من باب وضع الظاهر موضع المضمحل (قوله فاما الذهب والورق) في رواية الكشيته في النسخة بدل
الورق وقوله فلم يكن يومئذ أي بكرة ما لم يردني وجودهما ولم يعترض في هذه الرواية لحكم
المسئلة وسبأني بيانه بعد عشرة أبواب ان شاء الله تعالى (قوله باب المزارعة
بالشطرنج) رأى المصنف لفظ الشطر لوروده في الحديث وألحق غيره لتساويهما في المعنى
ولولا امر اعاد لفظ الحديث لكان قوله المزارعة بالجزء أخصراً وأبين (قوله وقال قيس بن مسلم)
هو الكوفي (عن أبي جعفر) هو محمد بن علي بن الحسين الباقر (قوله ما بالمدينة أهل بيت هجرة الا
يزرعون على الثلث والرابع) الواو عاطفة على الفعل لا على الجبر وأرى يزعون على الثلث
ويزرعون على الربع أو الواو بمعنى أو وهذا الاثر وصله عبد الرزاق قال أخبرنا الثوري قال أخبرنا
قيس بن مسلم به وحكى ابن التين ان القاسمي أنكر هذا وقال كيف يروى قيس بن مسلم هذا
عن أبي جعفر قيس كوفي وأبو جعفر مدني ولا يرويه عن أبي جعفر أحد من المدنيين وهو تعجب
من غير عجب وكهم ثقة فنترد على ما يشاركه في ثقة آخر وإذا كان الثقة حافظاً لم يضره الافراد
والواقع ان قيساً لم يفرده فقد وثقه غيره في بعض دعواه كما سيأتي قريباً ثم حكى ابن التين عن
القاسمي أغرب من ذلك فقال اعاد ذكر البخاري هذه الآثار في هذا الباب ليعلم انه لم يصح في
المزارعة على الجزع حديث مسند وكذا غفل عن آخر حديث في الباب وهو حديث ابن عمر في ذلك
وهو معتمد من قال بالجواز والحق ان البخاري اعاد أراد بسياق هذه الآثار الاشارة الى ان
الصحابة لم ينقل عنهم خلاف في الجواز خصوصاً أهل المدينة فيمنهم من يقدم علمهم على الاخبار
المرفوعة ان يقولوا بالجواز على قاعدتهم (قوله وزارع على وابن مسعود وسعد بن مالك وعمر بن
عبد العزيز والناسم بن محمد وعروة بن الزبير وآل أبي بكر وآل عمر وآل علي وابن سيرين) وأما أثر
علي فوصله ابن أبي شيبة من طريق عروب بن صليح عنه انه لم يربأ بالمزارعة على النصف وأما أثر
ابن مسعود وسعد بن مالك وهو سعد بن أبي وقاص فوصلهما ابن أبي شيبة أيضاً من طريق موسى
ابن طلحة قال كان سعد بن مالك وابن مسعود يزارعان بالثلث والرابع ووصله سعيد بن منصور
من هذا الوجه بلفظ ان عثمان بن عفان أقطع خمسة من الصحابة الزبير وسعدا وابن مسعود
وحبابة واسامة بن زيد قال فرأيت جاري ابن مسعود وسعدا يعطيان أرضهما بالثلث وأما أثر
عروب بن عبد العزير فوصله ابن أبي شيبة من طريق خالد الحذاء عن عمر بن عبد العزيز كتب الى
عدي بن أرطاة ان يزارع بالثلث والربع وروى في الخراج يحيى بن آدم بأسناده الى عمر بن
عبد العزيز انه كتب الى عامله انظر ما قبلكم من أرض فأعطوا بالمزارعة على النصف والافعل
الثلث حتى تبلغ العشر فان لم يزرعها أحد فامنعها والا فانفق عليها من مال المسلمين ولا تبهرق
قبلك أرضاً وأما أثر القاسم بن محمد فوصله عبد الرزاق قال سمعت هشاماً يحدث ان ابن
سيرين أرسله الى القاسم بن محمد ليسأله عن رجل قال لا أرا عمل في حاطي هذا ولا

الثلث والرابع قال لا بأس قال فرجعت إلى ابن سيرين فآخبرته فقال هذا أحسن ما يصنع في
 الأرض وروى النسائي من طريق ابن عون قال كان محمد يعني ابن سيرين يقول الأرض عندى
 مثل المال المضاربة فاصلى في المال المضاربة صلح في الأرض وما لم يصلح في المال المضاربة لم يصلح
 في الأرض قال وكان لا يرى بأساً أن يدفع أرضه إلى الأكارى أن يعمل فيها بنفسه وولده
 وأعوانه وبقره ولا ينفق شيئاً وتكون النفقة كلها من رب الأرض وأما أثر عروة وهو ابن الزبير
 فوصله ابن أبي شيبة أيضاً وأما أثر أبي بكر ومن ذكر معهم فروى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق من
 طريق أخرى إلى أبي جعفر الباقراً أنه سئل عن المزارعة بالثلث والرابع فقال إني إن نظرت في آل أبي
 بكر وآل عمر وآل علي وجدتهم يفعلون ذلك وأما أثر ابن سيرين فتقدم مع القاسم بن محمد وروى
 سعد بن منصور من وجه آخر عنه أنه كان لا يرى بأساً أن يجعل الرجل للرجل طائفة من زرع أو
 حرثه على أن يكفيه مؤنتها والقيام عليها (قوله وقال عبد الرحمن بن الأسود كنت أشارك عبد
 الرحمن بن يزيد في الزرع) وصله ابن أبي شيبة وزاد فيه وأجله إلى علقمة والأسود فلورأياه
 بأساً لتهابى عنه وروى النسائي من طريق أبي إسحق عن عبد الرحمن بن الأسود قال كان
 عمي يزارعان بالثلث والرابع وأنا شريكهما وعلقمة والأسود يعلمان فلا يغيران (قوله
 وعامل عمر الناس على أن جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطرون جاءوا بالبذر فلهم كذا) وصله
 ابن أبي شيبة عن أبي خالد الأحمر عن يحيى بن سعيد أن عمر أجلى أهل نجران واليهود والنصارى
 واشترى بياض أرضهم وكروهم فعمل عمر الناس أن هم جاءوا بالبقر والحديد من عندهم فلهم
 الثلثان وأما عمر بالثلث وإن جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطرون وعاملهم في التخل على أن لهم الخمس
 وله الباقي وعاملهم في الكرم على أن لهم الثلث وله الثلثان وهذا مرسل وأخرجه البيهقي من
 طريق اسمعيل بن أبي حكيم عن عمر بن عبد العزيز قال لما استخلف عمر أجلى أهل نجران وأهل
 فدك وتيماء وأهل خيبر واشترى عقارهم وأموالهم واستعمل يعلى بن منية فأعطى البياض يعني
 بياض الأرض على أن كان البذر والبقر والحديد من عمر فلهم الثلث ولعمر الثلثان وإن كان
 منهم فلهم الشطرون وله الشطرون وأعطى التخل والعنب على أن لعمر الثلثين ولهم الثلث وهذا
 مرسل أيضاً فيستقوى أحدهما بالآخر وقد أخرجه الطحاوي من هذا الوجه بالفظان عن عمر بن
 الخطاب بعث يعلى بن منية إلى اليمن فأمره أن يعطيهم الأرض البيضاء فذكر مثله سواء وكان
 المصنف أبهم المقدار بقوله فلهم كذا لهذا الاختلاف لأن غرضه منه أن عرواً جاز المعاملة بالجزء
 وقد استشكل هذا الصنيع بأنه يقتضى جواز بيعتين في بيعه لأن ظاهره وقوع العقد على إحدى
 الصورتين من غير تعيين ويحتمل أن يراد بذلك التوزيع والتخيير قبل العقد ثم يقع العقد على أحد
 الأمرين أو أنه كان يرى ذلك جوهراً فلا يضره نعم في إيراد المصنف هذا الأثر وغيره في هذه الترجمة
 ما يقتضى أنه يرى أن المزارعة والخبرة بمعنى واحد وهو وجه للشافعية والوجه الآخر أنه ساء
 مختلفاً للمعنى فالزراعة العمل في الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر من المالك والخبرة مثلها
 لكن البذر من العامل وقد جازها أحد في رواية من الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر
 والخطابي وقال ابن سيرين يجوز المزارعة وسكت عن الخبرة وعكسه الجوزي من الشافعية وهو
 المشهور عن أحمد وقال الباقر لا يجوز ولحد منهم ما وجدوا والآثار الواردة في ذلك على

وقال عبد الرحمن بن
 الأسود كنت أشارك
 عبد الرحمن بن يزيد في
 الزرع وعامل عمر الناس
 على أن جاء عمر بالبذر من
 عنده فله الشطرون وأجوا
 بالبذر فلهم كذا

المساقاة وسيأتي (قوله وقال الحسن لا بأس أن تكون الأرض لاحدهما فينتفعان جميعا
 خرج فهو بينهما ورأى ذلك الزهري وقال الحسن لا بأس أن يحتج القطن على النصف) أما قول
 الحسن فوصله سعيد بن منصور بنحوه وأما قول الزهري فوصله عبد الرزاق وابن أبي شيبة بنحوه
 قال ابن التين قول الحسن في القطن يوافق قول مالك وأجاز أيضا أن يقول ما جئنا فلن نصفه
 ومنعه بعض أصحابه ويمكن أن يكون الحسن أراد أنه جعله (قوله وقال إبراهيم وابن سيرين
 وعطاء والحكمم والزهري وقتادة لا بأس أن يعطى الثوب بالثلث أو الربع ونحوه) أي لا بأس أن
 يعطى للنساج الغزل بنسجه ويكون ثلث المنسوج له والباقي للمالك الغزل وأطلق الثوب عليه
 بطريق المجاز وأما قول إبراهيم فوصله أبو بكر الأثرم من طريق الحكم أنه سأل إبراهيم عن
 الخواك يعطى الثوب على الثلث والربع فقال لا بأس بذلك وأما قول ابن سيرين فوصله ابن أبي
 شيبة من طريق ابن عون سألت محمدا هو ابن سيرين عن الرجل يدفع إلى النساج الثوب بالثلث
 أو الربع أو بعتراضه عليه فقال لا أعلم به بأسا وأما قول عطاء والحكمم فوصله ابن أبي شيبة
 وأما قول الزهري فوصله ابن أبي شيبة عن عبد الأعلى عن معمر عنه قال لا بأس أن يدفعه إليه
 بالثلث وأما قول قتادة فوصله ابن أبي شيبة بلنظ أنه كان لا يرى بأسا أن يدفع الثوب إلى النساج
 بالثلث (قوله وقال معمر لا بأس أن تكرى الماشية على الثلث أو الربع إلى أجل مسمى) وصله
 عبد الرزاق عنه بهذا (قوله عن عبيد الله) هو ابن عمر العمري (قوله بشرط ما يخرج منها)
 هذا الحديث هو عمدة من أجاز المزارعة والخبرة لتقرير النبي صلى الله عليه وسلم ذلك واستقراره
 على عهد أبي بكر إلى أن أجلاهم عمر كسباني بعد أبواب واستدل به على جواز المساقاة في النخل
 والكرم وجميع الشجر الذي من شأنه أن يثمر بجزء معلوم يجعل للعامل من الثمرة وبه قال الجمهور
 وخصه الشافعي في الجديد بالنخل والكرم وألحق القل بالنخل لشبهه به وخصه داود بالنخل وقال
 أبو حنيفة وزفر لا يجوز بحال لأنها إجارة بثمر معدومة أو مجعولة وأجاب من جوز به أنه عده على
 عمل في المال ببعض غنائه فهو كالضاربة لأن المضارب يعمل في المال بجزء من غنائه وهو معدوم
 ومجهول وقد يصح عقد الإجارة مع أن المنافع معدومة فكذلك هنا وأيضا للقياس في إبطال نص
 أو إجماع مبرود وأجاب بعضهم عن قصة خيبر بأنها فتحت صلحا وأقرت وأعلى أن الأرض
 ملكهم بشرط أن يعطوا نصف الثمرة فكان ذلك يؤخذ بنحو الجزية فلا يدل على جواز
 المساقاة وتعب بان معظم خير فتح عمرة كسباني في المغازي وبأن كثيرا منها قسم بين الغانمين
 كسباني وبأن عمر أجلاهم منها فلو كانت الأرض ملكهم ما أجلاهم عنها واستدل من أجازها في
 جميع الثمر بأن في بعض طرق حديث الباب بشرط ما يخرج منها من نخل وشجر وفي رواية حماد
 ابن سلمة عن عبيد الله بن عمر في حديث الباب على أن لهم الشطر من كل زرع ونخل وشجر وهو عند
 البهيقي من هذا الوجه واستدل بقوله على شرط ما يخرج منها لجواز المساقاة بجزء معلوم لا مجهول
 واستدل به على جواز إخراج البذر من العامل أو المالك لعدم تقييده في الحديث بشئ من ذلك
 واحتج من منع بأن العامل حينئذ كأنه باع البذر من صاحب الأرض بمجهول من الطعام نسيئة
 وهو لا يجوز وأجاب من أجازها بأنه مستثنى من النهي عن بيع الطعام بالطعام نسيئة جمعا بين
 الحديثين وهو أولى من الغناء أحدهما (قوله فكان يعطى أزواجه مائة وسق غنانون وسق

وقال الحسن لا بأس أن تكون
 الأرض لاحدهما فينتفعان
 جميعا فما خرج فهو بينهما
 ورأى ذلك الزهري وقال
 الحسن لا بأس أن يحتج
 القطن على النصف وقال
 إبراهيم وابن سيرين وعطاء
 والحكمم والزهري وقتادة
 لا بأس أن يعطى الثوب
 بالثلث أو الربع ونحوه
 وقال معمر لا بأس أن تكرى
 الماشية على الثلث أو الربع
 إلى أجل مسمى * حدثنا
 إبراهيم بن المنذر حدثنا أنس
 ابن عمار عن عبيد الله عن
 نافع أن عبد الله بن عمر رضي
 الله عنه ما أخبره أن النبي
 صلى الله عليه وسلم عامل خيبر
 بشرط ما يخرج منها من غر
 أو زرع فكان يعطى
 أزواجه مائة وسق غنانون
 وسق .

قمر وعشرون وسن شعير) كذا لا كثر بالرفع على القطع والتقدير منها ثمانون ومنها عشرون
 وللكشمي ثمانين وعشرين على البدل وانما كان عمر يعطيه ذلك لانه صلى الله عليه وسلم
 قال ماتر كت بعد نفقة نسائي فهو صدقة وسياقي في بابه (قوله وقسم عمر) أي خبير صرح
 بذلك أحد في روايته عن ابن عمر عن عبيد الله بن عمرو وسياقي بعد أبواب من طريق موسى بن عقبة
 عن نافع عن ابن عمر أن عمرا جلي اليهود والنصارى من أرض الحجاز وسياقي ذكر السبب في ذلك في
 كتاب الشروط ان شاء الله تعالى ﴿قوله باب﴾ اذالم يشترط السنين في المزارعة
 ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور في الباب قبله من طريق يحيى بن سعيد عن عبيد الله مختصرا
 وقد سبق ما فيه قال ابن التين قوله اذالم يشترط السنين ليس بواضح من الخبر الذي ساقه كذا قال
 ووجه ما ترجم به الإشارة الى انه لم يقع في شيء من طرق هذا الحديث مقيد ابسنين معلومة وقد
 ترجم له بعد أبواب اذا قال رب الأرض أقرك ما أقرك الله ولم يذكر أجلا معلوما فهما على
 تراخيه ما وساق الحديث وفيه قوله صلى الله عليه وسلم فترك ما شأنا عوطا فريما ترجم له وفيه
 دليل على جواز دفع النخل مساقاة والأرض من أربعة من غير ذكر سنين معلومة فيكون للمالك
 ان يخرج العامل متى شاء وقد أجاز ذلك من أجاز الخبارة والمزارعة وقال أبو ثور اذا أطلنا جمل
 على سنة واحدة وعن مالك اذا قال ساقيتك كل سنة بكذا جاز ولولم يذكر أمدا وحل قصة خبير
 على ذلك واتفقوا على ان الكرى لا يجوز الا بجل معلوم وهو من العقود اللازمة ﴿قوله﴾
 ﴿باب﴾ كذا للجمع بغير ترجمة وهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله وقد ورد فيه
 حديث ابن عباس في جواز أخذ أجرة الأرض ووجه دخوله في الباب الذي قبله انه لما جازت
 المزارعة على ان للعامل جزأ معلوما فجواز أخذ الأجرة المعينة عليهم من باب الأولى (قوله)
 حدثنا سفيان قال عمرو) هو ابن دينار وفي رواية الاسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة
 وغيره عن سفيان حدثنا عمرو بن دينار (قوله لو تركت الخبارة فانهم يزعمون ان النبي صلى الله
 عليه وسلم نهى عنه) اما الخبارة فتقدم تفسيرها قبل باب وادخل البخاري هذا الحديث في هذا
 الباب مشعرا به ممن يرى ان المزارعة والخبارة بمعنى وقد رواه الترمذي من وجه آخر عن عمرو بن
 دينار بلفظ لو تركت المزارعة ويقوى ذلك قول ابن الاعرابي اللغوي ان أصل الخبارة معاملة
 أهل خبير فاستعمل ذلك حتى صار اذا قيل خبيرهم عرف انه عام لهم نظير معاملة أهل خبير وأما
 قول عمرو بن دينار لطاوس يزعمون فكأنه أشار بذلك الى حديث رافع بن خديج في ذلك
 وقد روى مسلم والنسائي من طريق حماد بن زيد عن عمرو بن دينار قال كان طاوس يكره ان
 يؤجر أرضه بالذهب والنقصة ولا يرى بالثلث والرابع بأسا فقال له مجاهد اذهب الى ابن رافع بن
 خديج فاسمع حديثه عن أبيه فقال لو أعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنه لم أفعله
 ولكن حدثني من هو أعلم منه ابن عباس فذكره وللنسائي أيضا من طريق يعقوب بن عبد الكريم عن
 مجاهد قال أخذت بيد طاوس فادخلته الى ابن رافع بن خديج فحدثه عن أبيه ان النبي صلى الله
 عليه وسلم نهى عن كراء الأرض فابى طاوس وقال سمعت ابن عباس لا يرى بذلك بأسا واما قوله
 لو تركت الخبارة فجواب لو محذوف وأوهى للثني (قوله وأعينهم) كذا لا كثر بالعين المهملة
 المكسورة من الاعانة وللكشمي وأعينهم بالعين المهملة الساكنة من الغنى والاول هو

عشر وعشرون وسق
 شعير وقسم عمر خبير خبير
 أزواج النبي صلى الله عليه
 وسلم أن يقطع لهم من الماء
 والأرض أو يعشى لهم فنهت
 من اختار الأرض ومنهت
 من اختار الوسق وكانت
 عائشة اختارت الأرض
 * (باب) * اذالم يشترط
 السنين في المزارعة * حدثنا
 مسدد حدثنا يحيى بن سعيد
 عن عبيد الله حدثني نافع
 عن ابن عمر رضي الله عنهما
 قال عامل النبي صلى الله عليه
 وسلم خبير بشرط ما يخرج
 منها من غرأ وزرع * (باب) *
 حدثنا علي بن عبيد الله
 حدثنا سفيان قال عمرو قلت
 لطاوس لو تركت الخبارة
 فانهم يزعمون أن النبي صلى
 الله عليه وسلم نهى عنه قال
 أي عمرواني أعطيهم وأعينهم

٢ قوله كذا لا كثر الخ قال
 بعد ان نقل تصويب النسخ
 هنال رواية الاكثر ولا يذ
 عن الكشمي في كفاي الفرع
 وأصله وأعينهم بضم الهمزة
 وسكون العين المهملة
 وكسر النون بعدها تحية
 ساكنة فليستظر اه

وان أعلمهم أخبرني يعنى ابن عباس رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينه عنه ولكن قال ان نفع أحدكم انما خير له من أن يأخذ عليه خرجه ما علموا * (باب المزارعة مع اليهود) * حدثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله اخبرنا عبد الله عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى خيرا لليهود على أن يعملوا هو ويزرعوها ولهم شطر ما يخرج منها * (باب ما يكره من الشر وطى المزارعة) * حدثنا صدقة بن الفضل أخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سمع حنظلة الزرقى عن رافع رضى الله عنه قال كثر ١٢ أهل المدينة حقلًا وكان أحدا يكرى أرضه فيقول هذه القطعة لى وهذه

لك فربما أخرجت ذهول
تخرج ذه فنهاهم النبي صلى
الله عليه وسلم * (باب) * اذا
زرع بمال قوم بغير انهم
وكان فى ذلك صلاح لهم
* حدثنا ابراهيم بن المنذر
حدثنا أبو حمزة حدثنا موسى
ابن عتبة عن نافع عن عبد
الله بن عمر رضى الله عنهما
عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال بسم الله ثلثة نفر
يمشون أخذهم المطر فأروا
الى غارى جبل فاطمخت على
فم غارهم فخرق من الجبل
فاطبقت عليهم فقال بعضهم
لبعض انظروا أعمالا
علمتوها صاحبة الله فادعوا
الله بها لعله يفرجها عنكم
قال أحدهم اللهم انه كان لى
والدان شيخان كبيران ولى
صبيبة صغار كنت أرى عليهم
فاذا رحلت عليهم حلبت
فبدأت بالذى أسقى ما
قبل بى وانى استأخرت
ذات يوم ولم آت حتى
أمسيت فوجدتهم سمانا

الصواب وكذا ثبت فى رواية ابن ماجه وغيره من هذا الوجه (قوله وان أعلمهم أخبرني يعنى ابن عباس) سياتى بعد أبواب من طريق سفيان وهو الثوري عن عمرو بن دينار عن طاوس قال قال ابن عباس وكذلك أخرجه أبو داود ومن هذا الوجه (قوله لم ينه عنه) أى عن إعطاء الأرض بجزء مما يخرج منها ولم يرد ابن عباس بذلك فى الرواية المنبئة للنهي مطلقا وانما أراد أن النهى الوارد عنه ليس على حقيقته وانما هو على الأولوية رقىل المراد انه لم ينه عن العقد الصحيح وانما نهى عن الشرط الناسد لكن قد وقع فى رواية الترمذى ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحرم المزارعة وهى فتوى ما أولته (قوله أن ينفع) بفتح الهاء زوال الحاء على انها تعيلية وبكسر الهمة وسكون الحاء على انها شرطية والاول أشهر وقوله خر جاى أجرة زاد ابن ماجه والاسماعيلى من هذا الوجه عن طاوس وان معاذ بن جبل أقر الناس عليها عندنا يعنى باليمن وكان البخارى حذف هذه الجملة الاخيرة لم يلحقها من الاتقطاع بين طاوس ومعاذ وسياتى بقية الكلام على هذا الحديث بدسبعة أبواب ان شاء الله تعالى (قوله باب المزارعة مع اليهود) أورد فيه حديث ابن عمر المذكور قبل باب وعبد الله المذكور فى الاسناد هو ابن المباركة وعبد الله بالصغير هو ابن عمر العمري وقد تقدم ما فيه وأراد بهذا الاشارة الى انه لا فرق فى جواز هذه المعاملة بين المسلمين وأهل الذمة (قوله باب ما يكره من الشر وطى المزارعة) أورد فيه حديث رافع بن خديج وسياتى البحث فيه بعد خمسة أبواب وأشار بهذه الترجمة الى محل النهى فى حديث رافع على ما اذا تضمن العقد شرط فيه جهالة أو يؤدى الى غرر وقوله فيه حقلًا هو بفتح المهملة وسكون القاف وأصل الحقل القراح الطيب وقيل ان زرعا اتشعب ورقه من قبل أن يغلط سوقه ثم أطلق على الزرع واشتق منه المحاقلة فاطلقت على المزارعة وقوله ذه بكسر المعجمة وسكون الهاء اشارة الى القطعة (قوله باب اذا زرع بمال قوم بغير انهم وكان فى ذلك صلاح لهم) أى لمن يكون الزرع أورد فيه حديث الثلاثة الذين انطبق عليهم الغار وسياتى القول فى شرحه فى أحاديث الانبياء والمقصود منه هنا قول أحد الثلاثة فعرضت عليه أى على الاجبر حقه فرغب عنه فلم أزل أزرقه حتى جعت منه بقر ورعاتها فان الظاهرا نهى عنه لانه أجرة فلما تركها بعد ان تعينت له ثم تصرف فيها المستأجر بعينها صارت من ضمانه قال ابن المنير مطابقة الترجمة انه قد عين له حقه ومكنه منه فبرئت ذمته بذلك فلما تركه وضع المستأجر يده عليه وضعا مستأنفا ثم تصرف فيه بطريق الاصلاح لا بطريق التصبيع فاعتقر ذلك ولم يعد تعديا ولذلك توسل به الى الله عز وجل وجعله من أفضل أعماله وأقر على ذلك

ووقع

حلبت كما كنت أحب فقامت عند رؤسهما كره أن أوقظهما وأكره أن أسقى
الصبيبة والصبيبة يتضاغون عند قد مى حتى طلع النجى فان كنت تعلم أنى فعلته ابتغاء وجهك فافرج لى نافرجة ترى منها السماء
ففرج الله فرأوا السماء وقال الآخر اللهم انها كانت لى بنت عم أحببتنا كاشد ما يحب الرجال النساء فطلبت منها فابت
على حتى آتيتها تدينار

وقعت له الاجابة به ومع ذلك فلو هلك الفرق لكان ضامنا له اذ لم يؤذن له في التصرف فيه فقصود
 الترجمة انما هو خلاص الزارع من المعصية بهذا القصد ولا يلزم من ذلك رفع الضمان ويحتل
 أن يقال ان توسله بذلك انما كان لـ كونه اعطى الحق الذي عليه مضاعفا لا يصرفه كمان
 الجلوس بين رجلي المرأة معصية لكن التوسل لم يكن الا بترك الزنا والمساخطة بالمال ونحوه وقد
 تقدم شيء من هذا في أواخر البسوع في ترجمة من اشترى شيئا لغيره بغير اذنه فرضى وقوله في هذه
 الرواية فرق أرز تقدم في البسوع بلنظ فرق من ذرة فيجمع بينهم ما بان الفرق كان من الصنفين
 وانهم لما كانوا حين متقاربين أطلق أحدهما على الآخر والاول أقرب وقوله فابث حتى آتياها
 بما تدينار في رواية الكشميهني فابث على (قوله فبغت) بالموحدة ثم المجهمة أى طلبت وأكثر
 ما يستعمل في الشر وقوله فوجدتهم ما ناما في رواية الكشميهني نائمين وقوله ورعاتها في رواية
 الكشميهني وراعيا على الافراد (تنبيه) * وقع في كلام الاول اللهم انه والثاني اللهم انها
 والثالث اني وهو من التفنن والهاه في الاول ضمير الشأن وفي الثاني للقصة وناسب ذلك ان القصة
 في امرأة (قوله وقال اسماعيل بن ابراهيم بن عتبة عن نافع فسمعت) يعني ان اسمعيل المدكبر
 رواه عن نافع كجرواه عنه موسى بن عتبة الانه خالفه في هذه اللفظة وهي قوله فبغت فقالها
 فسمعت بالسين والعين المهملتين وهذا التعليق عن اسمعيل هذا واصله المؤلف في كتاب الادب
 في باب اجابة دعا من يروده وفيه هذه اللفظة قال الجاني وقع في رواية لابن ذر وقال اسمعيل
 عن ابن عتبة وهو وهم والصواب اسمعيل بن عتبة وهو ابن ابراهيم بن عتبة بن أخي موسى
وقوله باب أوقاف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأرض الخراج ومزارعتهم
 ومعاملتهم ذكر فيه طرفا من حديث عمر في وقف أرض خيبر وذ كر قول عمر لولا آخر المسلمين
 ما فتحت قرية الاقمية وأخذ المصنف صدر الترجمة من الحديث الاول ظاهرا وبوخذا أيضا
 من الحديث الثاني لان بقية الكلام محذوف تقديره لكن النظار لا آخر المسلمين يقتضي ان
 لا أقمية بل أجعلها وقف على المسلمين وقد صنع ذلك عمر في أرض السواد وأما قوله وأرض
 الخراج الخ فيؤخذ من الحديث الثاني فان عمر لما وقف السواد ضرب على من به من أهل
 الذمة الخراج فزارعتهم ومعاملهم فبهذا يظهر مراده من هذه الترجمة ودخولها في أبواب
 المزارعة وقال ابن بطل معنى هذه الترجمة ان الصحابة كانوا يزارعون أوقاف النبي صلى الله
 عليه وسلم بعد وفاته على ما كان عاملا عليه هو وخير وقوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر
 الخ قال ابن التين ذكر الداودي ان هذا اللفظ غير محفوظ وانما أمره ان يتصدق بثمره ويوقف
 أصله (قلت) وهذا الذي رده هو معنى ما ذكره البخاري وقد وصل البخاري اللفظ الذي علمته هنا
 في كتاب الوصايا من طريق جويرية عن نافع عن ابن عمر قال تصدق عمر بعماله فذكر
 الحديث وفيه تصدق بأصله لا بإساع ولا يوهب ولا يورث ولكن ينفق عمره (قوله أخبرنا بد
الرجن) هو ابن مهدي (قوله عن مالك) وقع للاسماعيلي من طريق عن عبد الرحمن بن مهدي
 حدثنا مالك (قوله قال عمر) في رواية عبد الله بن ادريس عن مالك عند الاسماعيلي سمعت عمر
 يقول (قوله ما فتحت) بضم الفاء على البناء للمجهول وقرية بالرفع وبفتح الفاء وانصب قرية على
 المفعولية (قوله لا قمتها) زاد ابن ادريس في روايته ما فتحت المسلمون قرية من قرى الكفاز

فبغت حتى جمعتهما فلما
 وقعت بين رجلها قالت
 يا عبد الله اتق الله ولا تنس
 الخاتم الابية فقامت فاق
 كنت تعلم ان فعلته ابتغاء
 وجهك فافرح عنافريجة
 ففرج وقال الثالث اللهم
 اني استأخرت أجرا بفرق
 أرز فلما قضى عليه فقال أعطني
 حتى فعرضت عليه فرغب
 عنه فلم أرز أرزعه حتى
 جعت منه بقر ورعاتها
 فجاءني فقال اتق الله فقلت
 اذهب الى ذلك البقر ورعاتها
 فخذ فقال اتق الله ولا تستزري
 بي فقال اني لأستمزري بك
 فخذ فأخذه فان كنت تعلم
 اني فعلت ذلك ابتغاء وجهك
 فافرح ما بقي ففرج الله
 * قال أبو عبد الله وقال
 اسمعيل بن ابراهيم
 ابن عتبة عن نافع
 فسمعت (باب أوقاف
 أصحاب النبي صلى الله عليه
 وسلم وأرض الخراج
 ومزارعتهم ومعاملتهم) *
 * وقال النبي صلى الله عليه
 وسلم لعمر تصدق بأصله
 لا بإساع ولكن ينفق عمره
 فتصدق به * حدثنا صدقة
 أخبرنا عبد الرحمن عن
 مالك عن زيد بن أسلم عن
 أبيه قال قال عمر رضي الله
 عنه لولا آخر المسلمين ما فتحت
 قرية الاقمية ما بين أهلها

الاقسمتها همانا (قوله) كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم خيبر (زاد ابن ادريس في روايته لكن
أردت ان تكون جزية تجرى عليهم وسيأتي الكلام على هذه اللقطة في غزوة خيبر من كتاب
المغازي وروى البيهقي من وجه آخر عن ابن وهب عن مالك في هذه القصة سبب قول عمر هذا
واقطع لما افتتح عمر الشام قام اليه بلال فقال لتقسمتها أو لنضارب عليها بالسيف فقال عمر فذكره
قال ابن التين تناول عمر قول الله تعالى والذين جاؤا من بعدهم فرأى ان لا تسخرين اسوة بالاولين
فخشي لو قسم ما يفتح ان تكمل الفتوح فلا يبقى لمن يجي بعد ذلك حظ في الخراج فرأى ان توقف
الارض المفتوحة عنوة ويضرب عليها خراجا يدوم منفعة للمسلمين وقد اختلف نظر العلماء في
قصة الارض المفتوحة عنوة على قولين شهرين كذا قال وفي المسئلة أقوال أشهرها ثلاثة فعن
مالك تصير وقتبا بنفس النتح وعن أبي حنيفة والثوري بخير الامام بين قسمتها وقتبتها وعن
الشافعي يلزمه قسمتها الا ان يرضى بوقتبتها من غنمها وسيأتي بقية الكلام عليه في اواخر الجهاد
ان شاء الله تعالى (قوله) باب من أحيأ أرضا مواتا (فتح الميم والواو والخفيفة قال
الفتراز الموات الارض التي لم تعمور شبت العمارت بالحياة وتعطيها بنفسها بالحياة واحياء الموات
ان يعمد الشخص لارض لا يعلم تقدم ملك عليها لاحد فيحسبها بالسقي أو الزرع أو الغرس أو البناء
فتصير بذلك ملكه سواء كانت فيما قرب من العمران أم بعد سواء أذن له الامام في ذلك أم لم
يأذن وهذا قول الجمهور وعن أبي حنيفة لا بد من اذن الامام مطلقا وعن مالك فيما قرب وضابط
القرب ما باهل العمران اليه حاجة من رعي ونحوه واحتج الطحاوي بالجمهور مع حديث الباب
بالقياس على ماء البحر والنهر وما يصاد من طير وحيوان فانهم اتفقوا على ان من أخذه أو صاده
ملكه سواء قرب أم بعد سواء أذن الامام أم لم ياذن (قوله) ورأى على ذلك في أرض الخراب
بالكوفة) كذا وقع للاكثر في رواية النسفي في أرض بالكوفة وانا (قوله) وقال عمر من أحيأ
أرضاً ميتة فهي له) وصله مالك في الموطأ عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه منه وروى في الخراج
لعلي بن آدم سبب ذلك فقال حدثنا شافعيان عن الزهري عن سالم عن أبيه قال كان الناس
يتعجبون يعني الارض على عهد عمر فقال من أحيأ أرضاً فهي له قال يحيى كانه لم يجعلها له بمجرد
التعجب حتى يحبسها (قوله) وروى عن عمرو بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم) أي مثل حديث
عمر هذا (قوله) وقال فيه في غير حق مسلم وليس لعرق ظالم حق) وصله اسحق بن راهويه قال أخبرنا
أبو عامر العنقدي عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف حدثني أبي ان أياه حدثه انه سمع النبي صلى
الله عليه وسلم يقول من أحيأ أرضاً مواتاً من غير ان يكون فيها حق مسلم فهي له وليس لعرق ظالم
حق وهو عند الطبراني ثم البيهقي وكثير هذا ضعيف وليس لجمده عمرو بن عوف في البخاري سوى
هذا الحديث وهو غير عمرو بن عوف الا نصارى البدرى الا في حديثه في الجزية وغيرها وليس
له ايضا عنده غيره ووقع في بعض الروايات وقال عمر بن عوف على ان الواو عاطفة وعمر بضم
العين وهو تعجيف وشرحه الكرماني ثم قال فعلى هذا يكون ذكر عمر مكرراً أو اجاب بان فيه فوائد
كونه تعليقاً بالجزم والاخر بالتريض وكونه بزيادة والاخر بدونها وكونه مرفوعاً والاول
موقوف ثم قال والصحيح انه عمرو بن عوف (قلت) فضاء ما تكلفه من التوجيه والحديث عمرو
ابن عوف المعلق شاهد قوي أخرجه أبو داود من حديث سعيد بن زيد وله من طريق ابن اسحق

كما قسم النبي صلى الله
عليه وسلم خيبر * (باب
من أحيأ أرضاً مواتاً) * وروى
ذلك على رضى الله عنه في
أرض الخراب بالكوفة
وقال عمر من أحيأ أرضاً
ميتة فهي له * وروى عن
عمر ابن عوف عن النسبي
صلى الله عليه وسلم وقال في
غير حق مسلم وليس

فرض
على حتى

عن يحيى بن عروة عن أبيه مثله مرسلًا ورواه قال عروة فلقد خبرني الذي حدثني بهذا الحديث
ان رجلين اختصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم غرس أحدهما نخلا في أرض الآخر ف قضى
لصاحب الأرض بارضه وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله منها وفي الباب عن عائشة أخرجه
أبو داود الطيالسي وعن حمزة عن أبي داود والبيهقي وعن عبادة وعبد الله بن عمرو عند الطبراني
وعن أبي أسيد عن يحيى بن آدم في كتاب الخراج وفي أسانيدهما مقال لكن يتقوى بعضها ببعض
(قوله لعرق ظالم) في رواية الأكثر بتووين عرق وظالم نعت له وهو راجع إلى صاحب العرق أي
ليس لدى عرق ظالم أو إلى العرق أي ليس لعرق ذي ظلم ويروى بالاضافة ويكون الظالم صاحب
العرق فيكون المراد بالعرق الأرض وبالأول جزم مالك والشافعي والأزهري وابن فارس وغيرهم
وبالغ الخطابي فغلط رواية الاضافة قال ربيعة العرق الظالم يكون ظاهرًا ~~م~~ يكون باطنا
فالباطن ما احتقره الرجل من الآبار أو استخفجه من المعادن والظاهر ما بناه أو غرسه وقال غيره
الظالم من غرس أو زرع أو بنى أو حفر في أرض غيره بغير حق ولا شبهة (قوله ويروى فيه) أي
في الباب أو الحسك (عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم) واصله أجد قال حدثنا عبد بن عماد
حدثنا هشام عن عروة عن وهب بن كيسان عن جابر ذكره ولفظه من أحياء أرضا مقيمة فله فيها
أجر وما أكلت العوا في منها فهو له صدقة وأخرجه الترمذي من وجه آخر عن هشام بلنظ من
أحياء أرضا مقيمة فهي له وصححه وقد اختلف فيه على هشام فرواه عنه عبد الكذا ورواه يحيى
القطان وأبو ضمرة وغيرهما عنه عن أبي رافع عن جابر ورواه أيوب عن هشام عن أبيه عن
سعيد بن زيد ورواه عبد الله بن إدريس عن هشام عن أبيه مرسلًا واختلف فيه على عروة فرواه
أيوب عن هشام موصولًا وخالفه أبو الأسود فقال عن عروة عن عائشة كافي هذا الباب ورواه
يحيى بن عروة عن أبيه مرسلًا كذا ذكرته من سنن أبي داود ولعل هذا هو السر في ترك جزم
البخاري به * (تنبيه) استنبط ابن حبان من هذه الزيادة التي في حديث جابر وهي قوله فله فيها
أجر أن الذم لا يملك الموات بالأحياء واحتج بأن الكافر لا أجر له وتعبه الحب الطبري بأن الكافر
إذا تصدق شاب عليه في الدنيا كما ورد به الحديث فيحمل الأجر في حقه على ثواب الدنيا وفي حق
المسلم على ما هو أعم من ذلك وما قاله محتمل إلا أن الذي قاله ابن حبان أسعد بظاهر الحديث
ولا يتبادر إلى الفهم من إطلاق الأجر إلا الأخرى (قوله عن عبيد الله بن أبي جعفر) هو
المصري ومحمد بن عبد الرحمن شيعته هو أبو الأسود يقيم عروة ونصف الأسناد الأعلى
مدينون ونصفه الآخر مصر يون (قوله من أعمر) يفتح الهمزة والميم من الرابح قال عباس كذا
وقع والصواب عمر ثلاثيا قال الله تعالى وعمرها أكثر مما عمروها إلا أن يريد أنه جعل فيها عمارة
قال ابن بطلان ويمكن أن يكون أصله من اعتبر أرضا أي اتخذها وسقطت التاء من الأصل وقال
غيره قد جمع فيه الرابح يقال أعمار الله بك منزل فالمراد من أعمار أرضا بالأحياء فهو أحق به من
غيره وحذف متعلق أحق للعلم به ووقع في رواية أبي ذر من أعمر بضم الهمزة أي أعمره غيره وكأن
المراد بالغير الامام وذكره الحمدي في جمعه بلنظ من عمر من الثلاثي وكذا هو عن عبد الله بن أبي
من وجه آخر عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه (قوله فهو أحق) زاد الله تعالى فهو أحق بها أي
من غيره (قوله قال عروة) هو موصول بالأسناد المذهب كوزا إلى عروة ولكن عروة عن عمر مرسلًا لانه

لعرق ظالم فيه حق ويروى فيه
عن جابر عن النبي صلى الله
عليه وسلم * حدثنا يحيى بن
بكير حدثنا الليث عن عبيد
الله بن أبي جعفر عن محمد بن
عبد الرحمن عن عروة عن
عائشة رضى الله عنها عن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال من أعمر أرضا ليست
لأحد فهو أحق * قال عروة

قضى به عمر رضى الله عنه في خلافة * (باب) * حدثنا نعيم بن حذافا السعدي بن جعفر عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله بن عمر بن أبيه رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى وهو في معترسه بذي الحليفة في بطن الوادي فقيل له انك يطعنا مباركة فقال موسى وقد أناخ بنا سالم بالمناء الذي كان عبد الله ينجح به يتحرى معترس رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أسئل من المسجد الذي يطن الوادي بينه وبين الطريق وسط من ذلك * حدثنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي قال حدثني يحيى عن عكرمة عن ابن عباس عن عمر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الليلة أنأت من ربي وهو بالعقيق أن صل في هذا الوادي المبارك ونزل عرتي حجة * (باب) * إذا نزل رب الأرض أقرلك ما أقرلك الله ولم يذرك أجملا معلوما فهما على تراضيهما * حدثنا أحمد ابن المقدم حدثنا فضيل بن سليمان حدثنا موسى أخبرنا نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما

ولدى آخر خلافة عمر قاله خليفة وهو قضية قول ابن أبي خيثمة أنه كان يوم الجمل ابن ثلاث عشرة سنة لأن الجمل كان سنة ست وثلاثين وقتل عمر كان سنة ثلاث وعشرين وروى أبو اسامة عن هشام بن عروة عن أبيه قال رددت يوم الجمل استصغرت (قوله) قضى به عمر في خلافة (قد تقدم في أول الباب موصولا إلى عمر وروى في كتاب الخراج ليحيى بن آدم من طريق محمد بن عبيد الله الثقفي قال كتب عمر بن الخطاب من أحياء موافا من الأرض فهو أحق به وروى من وجه آخر عن عمرو ابن شعيب أو غيره أن عمر قال من عطل أرضا ثلاث سنين لم يعمرها فجاء غيره فعمرها فهي له وكان مراده بالتعطيل أن يتجبرها ولا يحوطها ببناء ولا غيره وأخرج الطحاوي الطريق الأولى أتم منه بالسند إلى الثقفي المذكور قال خرج رجل من أهل البصرة يقال له أبو عبد الله إلى عمر فقال ان بأرض البصرة أرضا لا تنسرها أحد من المسلمين ولست بأرض خراج فأنشئت أن تقطعها اتخذها نضبا وزيتونا فكتب عمر إلى أبي موسى أن كانت كذلك فاقطعها أياه (قوله) (باب) كذا فيه بغير ترجمة وهو كالفصل من الباب الذي قبله وقد أورد فيه حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى وهو في معترسه بذي الحليفة انك يطعنا مباركة وحديث عمر فرغوا أنأت من ربي أن صل في هذا الوادي المبارك وقد تقدم الكلام على هذين الحديثين في الحج مستوفي ولكن اشكل تعلقهما بالترجمة فقال المهلب حاول البخاري جعل موضع معترس النبي صلى الله عليه وسلم موقفا أو متلكا لصلاته فيه ونزوله به وذلك لا يقوم على ساق لأنه قد ينزل في غير ماكد ويصلى فيه فلا يصير بذلك ملكة كما هي في دار عتبان بن مالك وغيره وأجاب ابن بطلان بأن البخاري أراد أن المعترس نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم بنزوله فيه ولم ير أنه يصير بذلك ملكة ونفي ابن المنذر وغيره أن يكون البخاري أراد ما ادعاه المهلب وإنما أراد التسمية على أن البلعاء التي وقع فيها التعريس والأمر بالصلاة فيها لا تدخل في الموات الذي يحيا ويملك اذ لم يقع فيها تحويط وشحوه من وجوه الأحياء أو أراد أنها تعلق بحكم الأحياء لما ثبت لها من خصوصية التصرف فيها بذلك فصارت كأنها أرض صحت للمسلمين كمنى مثلا فليس لأحد أن يبني فيها ويتجبرها لتعلق حق المسلمين بها عوما (قلت) وحاصله أن الوادي المذكور وإن كان من جنس الموات لكن مكان التعريس منه مستثنى لكونه من الحقوق العامة فلا يصح احتجازه لأحد ولو عمل فيه بشرط الأحياء ولا يختص ذلك بالبيعة التي نزل بها النبي صلى الله عليه وسلم بل كل ما وجد من ذلك فهو في معناه * (تنبيه) * المعترس مهملات وفتح الراء موضع التعريس وهو نزول آخر الليل للراحة (قوله) (باب) إذا قال رب الأرض أقرلك ما أقرلك الله ولم يذرك أجملا معلوما فهما على تراضيهما (أورد فيه حديث ابن عمر في معاملة يهود خيبر أو رده موصولا من طريق الفضيل بن سليمان ومعلقا من طريق ابن جريج كلاهما عن موسى بن عقبة وساقه على لفظ الرواية المتعلقة وقد وصل مسلم طريق ابن جريج وأخرجها أحمد عن عبد الرزاق عنه بتمامها وسأقي لفظ فضيل بن سليمان في كتاب الخس (قوله) أن عمر أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز) سأتى سبب ذلك موصولا في كتاب الشروط قال الهروي جلى النجوم عن مواطنهم وأجلى بمعنى واحد والاسم الجلاء والاجلاء أرض الحجاز هي ما ينصل بين نجد وتهامة قال الواقدي ما بين وجرة وغمس الطائف فجحد وما كان من وراء وجرة إلى البحر تهامة ووقع هنالك الكرمان

جابر أو لم يحنها (أو أمسكوها) أي أتركوها مع طلة وقوله: معا وطاعة بالنصب ويجوز الرفع وقوله
 أو أتركوها أي بغير زرع وسيأتي البحث في ذلك في هذا الباب * (تنبيه) * وقع للاستماع على عن
 جابر إذا حدث بظهير بن رافع في آخر الباب الذي قبله ثم اعترض بأنه لا يدخل في هذا الباب
 والذي وقع عند الجمهور إيرادها في هذا الباب (قوله عن عطاء) في رواية ابن ماجه من وجه آخر عن
 الأوزاعي حدثني عطاء سمعت جابرا (قوله كانوا) أي الصحابة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم
 (قوله بالثلث والرابع والنصف) الواو في الموضعين بمعنى أو أشار إليه التميمي وقد تقدم له توجيه
 آخر في باب المزارعة بالشرط (قوله ولم يحنها) أي يجعلها منيحة أي عطية والنون في يحنها
 مفتوحة ويجوز كسرها وقد رواه مسلم من طريق مطر الوراق عن عطاء عن جابر بنظان النبي
 صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء الأرض ومن وجه آخر عن مطر بنظان من كانت له أرض
 فليرعها فإن عجز عنها فليحنها أخدا للمسلم ولا يؤجرها ورواية الأوزاعي التي اقتصر عليها
 المصنف مفسرة للمراد إذ كرها للسبب الحامل على النهي (قوله فإن لم يفعل فليمسك أرضه) أي
 فلا يحنها ولا يكرها وقد استشكل بأن في أمساكها بغير زراعة تضيق بالمنفعة فيكون من
 اضاعة المال وقد ثبت النهي عنها وأجيب بحمل النهي عن اضاعة عين المال أو منفعة
 لا تخلف لأن الأرض إذا تركت بغير زرع لم تنعطل منفعتها فإنها قد ثبتت من الكلا والخطب
 والحشيش ما ينفع في الرعي وغيره وعلى تقدير أن لا يحصل ذلك فقد يكون تأخير الزرع عن
 الأرض أصلا حالها فتختلف في السنة التي قبلها بالعدلات في سنة الترك وهذا كله انحل النهي
 عن الكراء على عمومها فأما لوجل الكراء على ما كان مألوفاً لهم من الكراء بمنزلة ما يخرج منها
 ولا سيما إذا كان غير معلوم فلا يستلزم ذلك تعطيل الانتفاع بها في الزراعة بل يكرها بالذهب
 أو النفضة كما تقرر ذلك والله أعلم (قوله وقال الربيع بن نافع أبو برة) بفتح المشنة وسكون الواو
 بعدها موحدة هو الحلبي ثقة ليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الطلاق وقد رسل
 مسلم حديث الباب عن الحسن بن علي الحلواني عن أبي برة وشيخه معاوية هو ابن سلام بن شديد
 اللام ويحيى هو ابن أبي كثير وقد اختلف عليه في إسناده وكذا على شيخه أبي سابة وقد أنطب
 الناس في جميع طرقه (قوله عن عمرو) هو ابن دينار (قوله ذكرته) أي حديث رافع بن خديج
 (لطاس) أي كما تقدم وقد مضى شرحه بعد أبواب وقوله لم يحنه عنه أي لم يحنه موهبها وأصرح
 الترمذي في روايته وقوله أن يمنع بكسر الهمزة من أن على أنها شرطية والغير أي ذر يفتنهما وهو
 المشهور وفي رواية الترمذي ولكن أراد أن يرفق بعضهم ببعض (قوله أن ابن عمر كان يكره) بضم
 أوله من الرباعي يقال أكرى أرضه يكرها (قوله وصدر من إمارة معاوية) أي خلافة وأعماله
 يذكر ابن عمر خلافة على لأنه لم يبايعه لوقوع الاختلاف عليه كما هو مشهور في صحيح الأخبار
 وكان رأى أنه لا يبايع لمن لم يجتمع عليه الناس ولهذا لم يبايع أيضا ابن الزبير ولا عبد الملك في
 حال اختلافهما وبايع يزيد بن معاوية ثم لعبد الملك بن مروان بعد قتل ابن الزبير ولعل في تلك
 المدة أعني مدة خلافة على لم يؤجر أرضه فلم يذكرها لذلك وزاد مسلم في روايته حتى إذا كان في
 آخر خلافة معاوية وكان آخر خلافة معاوية في سنة ستين من الهجرة ووقع في رواية أحمد
 عن اسمعيل عن أيوب بهذا الإسناد فحو هذا السياق وزاد فيه فتركها ابن عمرو وكان لا يكرها

عن عطاء عن جابر رضي الله
 عنه قال كانوا يزعمون بالثلث
 والرابع والنصف فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم من
 كانت له أرض فليرعها أو
 ليمحنها فإن لم يفعل فليمسك
 أرضه وقال الربيع بن نافع
 أبو برة تحدثنا معاوية عن
 يحيى عن أبي سلمة عن أبي
 هريرة رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من كانت له
 أرض فليرعها أو ليمحنها
 أخاه فإن لم يفعل فليمسك أرضه
 * حدثنا قيس بن عمار
 سفيان عن عمرو قال ذكرته
 لطاس فقال يزرع قال ابن
 عباس رضي الله عنهما
 إن النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يحنه عنه ولكن قال إن يحن
 أحدكم أخاه خيره له من أن
 يأخذ شأما معلوما * حدثنا
 سليمان بن حرب حدثنا حماد
 عن أيوب عن نافع أن ابن
 عمر رضي الله عنهما كان
 يكره من أكرهه على عهد
 النبي صلى الله عليه وسلم
 وأبي بكر وعمر وعثمان
 وصدر من إمارة معاوية

ثم حدث عن رافع بن خديج
 أن النبي صلى الله عليه وسلم
 نهى عن كراء المزارع فذهب
 ابن عمر إلى رافع فذهب معه
 فسأله فقال نهى النبي صلى
 الله عليه وسلم عن كراء
 المزارع فقال ابن عمر قد علمت
 أنا كما تكبري مزارعنا على
 عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بما على الاربعاء
 وبشيء من التبن * حدثنا
 يحيى بن بكير حدثنا الليث
 عن عقيل عن ابن شهاب قال
 أخبرني سالم أن عبد الله بن
 عمر رضى الله عنهم ما قال
 كنت أعلم في عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أن
 الارض تسكرى ثم خشى
 عبد الله أن يكون النبي
 صلى الله عليه وسلم قد
 أحدث في ذلك شيئا لم يكن
 علمه فترك كراء الارض
 * (باب) * كراء الارض
 بالذهب والفضة وقال ابن
 عباس ان أمثل ما أنتم
 صانعون ان تستأجروا
 الارض البيضاء من السنة
 الى السنة * حدثنا عمرو بن
 خالد حدثنا الليث عن ربيعة
 ابن أبي عبد الرحمن عن
 حنظلة بن قيس عن رافع
 ابن خديج قال حدثني
 عمي أنهم كانوا يكررون
 الارض على عهد النبي صلى
 الله عليه وسلم بما ينبت على
 الاربعاء أو بشئ

فإذا سئل يقول رافع بن خديج فذكره **(قوله)** ثم حدث عن رافع **(بضم أوله على ما لم يسم فاعله)**
 للاكثر وللكثيرة يفتح أوله وحذف عن ولابن ماجه عن نافع عن ابن عمر انه كان يكري أرضه
 فأتاه انسان فاخبره عن رافع فذكره وزاد وقد استظهر البخاري لحديث رافع بحديث جابر وأبي
 هريرة تراعى على من زعم أن حديث رافع فرد وأنه مضطرب وأشار إلى صحة الطريقين عنه حيث
 روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد روى عن عمه عن النبي صلى الله عليه وسلم وأشار إلى ان
 روايته بغير واسطة مقتضرة على النهي عن كراء الارض وروايته عن عمه منسمة للاراد وهو
 ما ينه ابن عباس في روايته من ارادة الرقيق والتفضيل وان النهي عن ذلك ليس للتجريم وسأذكر
 مزيد ذلك في الباب الذي بعده **(قوله)** قد كنت أعلم ان الارض تسكرى ثم خشى عبد الله **(هكذا)**
 أو رده مختصرا وقد أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق شعيب بن الليث عن أبيه مطولا
 وأوله ان عبد الله كان يكري أرضه حتى بلغه ان رافع بن خديج نهى عن كراء الارض فلقيه
 فقال يا ابن خديج ما هذا قال سمعت عمي وكنا قد شهد ابدرا يحدثان ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى عن كراء الارض فقال عبد الله قد كنت أعلم فذكره **(قوله)** **باسم كراء**
الارض بالذهب والفضة كانه أراد بهذه الترجمة الاشارة الى ان النهي الوارد عن كراء الارض
 محمول على ما اذا كريت بشئ مجهول وهو قول الجمهور أو بشئ مما يخرج منها ولو كان معلوما
 وليس المراد النهي عن كراءها بالذهب أو بالفضة وبالعريضة فقال لا يجوز كراؤها الا بالذهب
 أو بالفضة وخالف في ذلك طاوس وطائفة قليلة فقالوا لا يجوز كراء الارض مطلقا وذهب اليه ابن
 حزم وقواه واحتج بالاحاديث المطلقة في ذلك وحديث الباب دال على ما ذهب اليه الجمهور
 وقد أطلق ابن المنذر أن الصحابة أجمعوا على جواز كراء الارض بالذهب والفضة ونقل ابن بطال
 اتفاق فقهاء الامصار عليه وقد روى أبو داود عن سعد بن أبي وقاص قال كان أصحاب المزارع
 يكرونها بما يكون على المساقي من الزرع فاختلفوا في ذلك فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أن يكرروا بذلك وقال أكرروا بالذهب والفضة ورجاله ثقات الا ان محمد بن بكرمة الخزوعي لم يرو
 عنه الا ابراهيم بن سعد وأما ما رواه الترمذي من طريق مجاهد عن رافع بن خديج في النهي
 عن كراء الارض ببعض خراجها أو بدراهم فقد أعلمه النسائي بأن مجاهدا لم يسمع من رافع
(قلت) ورواه أبو بكر بن عياش في حفظه مقال وقد رواه أبو عوانة وهو أحفظ منه عن شيخه
 فيه فلم يذكر الدراهم وقد روى مسلم من طريق سليمان بن يسار عن رافع بن خديج في حديثه
 ولم يكن يومئذ ذهب ولا فضة **(قوله)** وقال ابن عباس **(الح)** وصلة الثوري في جامعته قال أخبرني
 عبد الكريم هو الخزرجي عن سعيد بن جبير عنه ولنظنه ان أمثل ما أنتم صانعون ان تستأجروا
 الارض البيضاء ليس فيها شجر يعني من السنة الى السنة واسناده صحيح وأخرجه البيهقي من
 طريق عبد الله بن الوليد العدني عن سفيان به **(قوله)** عن حنظلة في رواية الاوزاعي عن مسلم
 عن ربيعة حدثني حنظلة لكن ليس عنده ذكر رافع وفي الاسناد تابعي عن مثله وحدثني عن
 مثله **(قوله)** حدثني عيسى **(ههنا)** هم اظهري بن رافع وقد تقدم حديثه في الباب قبله والآخر قال
 الكللابي لم أقف على اسمه ذكر غيره ان اسمه مظهر وهو بضم الميم وفتح الطاء وتشديد الهاء
 المكسورة وضبطه عبد الغني وابن ماكولا هكذا زعم بعض من صنفت في المهمات ورأيت في

الصحابه لاني القاسم البغوى ولا بى على بن اسكن من طريق سعيد بن ابى عروبة عن يعلى بن
حكيم عن سليمان بن يسار عن رافع بن خديج أن بعض عمومتة قال سعيد بن قناد ان اسمه
مهر فذكر الحديث فهذا أولى أن يعتمد وهو لو وزن أخيه ظهر كلاهما بالتصغير (قوله يستثنيه)
من الاستثناء كأنه يشير الى استثناء الثالث والرابع لوافق الرواية الاخرى (قوله فقال
رافع ليس بها بأس بالدينار والدرهم) يحتمل أن يكون ذلك قاله رافع باحتشاده ويحتمل أن يكون
علم ذلك بطريق النصيب على جوارحه أو علم ان النهى عن كراء الارض ليس على اطلاقه بل بما
اذا كان بشئ مجهول ونحو ذلك فاستنبط من ذلك جواز الكراء بالذهب والفضة ويرجح كونه
مرفوعا ما أخرجه أبو داود والنسائي باسناد صحيح من طريق سعيد بن المسيب عن رافع بن خديج
قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المخاطلة والمزانية وقال انما يزرع ثلاثة رجل له
أرض ورجل منيع أرضا ورجل أكثر أرضا بذهب أو فضة ولكن بين الناس من وجه آخر أن
المرفوع منه النهى عن المخاطلة والمزانية وأن بقيته مدرج من كلام سعيد بن المسيب وقدرناه
مالك في الموطأ والشافعي عنه عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب (قوله وقال الليث وكان الذى
نهى من ذلك) كذلك أكثر عن الليث وهو موصول بالاسناد الاول الى الليث ووقع عند أبى
ذرهنا قال أبو عبد الله يعنى المصنف من ههنا قال الليث أراه وسقط هذا النقل عن الليث عند
التسقى وابن شويه وكذا وقع في مصابيح البغوى فصار مدرجا عندهما في نفس الحديث والمعتمد
في ذلك على رواية الأكثر ولم يذكر التسقى ولا الاسماعلى في روايتهما هذا الحديث من طريق
الليث هذه الزيادة وقد قال التوربشتى شارح المصابيح لم يظهر لى هل هذه الزيادة من قول بعض
الرواة أو من قول البخارى وقال البيضاوى الظاهر انها من كلام رافع اه وقدتين برواية
أكثر الطرق في البخارى انها من كلام الليث وقوله ذوو الفهم في رواية التسقى وابن شويه
ذو الفهم بالنظر المنفرد لارادة الجنس وقال لم يجزه وقوله المخاطرة أى الاشراف على الهلاك
وكلام الليث هذا موافق لما عليه الجمهور من حمل النهى عن كراء الارض على الوجه المقضى
الى العرر والجهالة لا عن كرائمها مطلقا حتى بالذهب والفضة ثم اختلف الجمهور في جواز كرائمها
بجزء مما يخرج منها فمن قال بالجواز حمل أحاديث النهى على التنزيه وعليه يدل قول ابن عباس
المأثري في الباب الذى قبله حيث قال ولكن أراد أن يرفق بعضهم ببعض ومن لم يجز اجازتها بجزء
مما يخرج منها قال النهى عن كرائمها محمول على ما اذا اشترط صاحب الارض ناحية منها أو شرط
ما ينبت على النهر لصاحب الارض لما في كل ذلك من العرر والجهالة وقال مالك النهى محمول
على ما اذا وقع كرائمها بالطعام أو التمر لئلا يصير من يبيع الطعام بالطعام قال ابن المنذر ينبغي ان
يحمل ما قاله مالك على ما اذا كان المكزى به من الطعام جزءا مما يخرج منها فالما اذا اكترها
بطعام معلوم في ذمة المكزى أو بطعام حاضر يتبضه المالك فلا مانع من الجواز والله أعلم
(قوله باب) كذا للجميع بغير ترجمة وهو كالنصل من الباب الذى قبله ولم يذكر ابن
بطال لفظ باب وكان مناسبه له من قول الرجل فانهم أصحاب زرع قال ابن المنبر وجهه ان فيه
على ان أحاديث النهى عن كراء الارض انما هي على التنزيه لا على الإيجاب لان العادة فيما
يحرص عليه ابن آدم انه يجب استقرار الانتفاع به وبقاء حرص هذا الرجل على الزرع حتى في

يستثنيه صاحب الارض
فنهى النبي صلى الله عليه وسلم
عن ذلك فقلت لرافع فكيف
هى بالدينار والدرهم
فقال رافع ليس بها بأس
بالدينار والدرهم وقال
الليث وكان الذى
نهى من ذلك ما لو نظر فيه
ذو الفهم بالخلل والحرام
لم يجزه لما فيه من المخاطرة
(باب) * حدثنا محمد بن
سنان حدثنا فليح حدثنا
هلال ح وحديثي عبد الله
ابن محمد حدثنا أبو عامر
حدثنا فليح

عن هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوما يحدث وعنده رجل من أهل البادية أن رجلا من أهل الجنة استأذن ربه في الخروج فقال له أأنت فيما شئت قال بلى ولكن أحب أن أزرع قال فبذر فبذر الطرف نباته واستواءه واستحصاه فكان أمثال الجبال فيقول الله تعالى دونك يا ابن آدم فإنه لا يشبعك شيء فقال الاعرابي والله لا نجد له الاقرشيا أو أنصار يا فانهم أحجاب زرع وأمانحن فلسنا بأحجاب زرع ٢١ فضحك النبي صلى الله عليه وسلم * (باب ما جاء

في الغرس) * حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا يعقوب عن أبي حازم عن سهل بن سعد رضي الله عنه أنه قال إن كنا نفرح بيوم الجمعة كانت لنا غوز تأخذ من أصول سلق لنا كنا نغرسه في أربعين فجعلنا في قدر لها فجعل فيه حبات من شعير لا أعلم إلا أنه قال ليس فيه شعير ولا دوك فإذا صلينا الجمعة زرعناها فقررت بدلتنا فكان نخرج يوم الجمعة من أجل ذلك وما كنا نغدي ولا نقبل إلا بعد الجمعة * حدثنا موسى بن اسمعيل حدثنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال يقولون أن أباه هريرة يكسر والله الموعد ويقولون ما للمهاجرين والانصار لا يحدثون مثل أجدائهم وإن أخوتهم من المهاجرين كان يشغلهم الصنفق بالسواق وإن أخوتهم من الانصار كان يشغلهم عمل أموالهم وكنت أمرهم أمسكينا أكرم رسول الله

الجنة دليل على انه مات على ذلك ولو كان يعتقد تحريم كراء الأرض لنظم نفسه عن الحرص عليها حتى لا يثبت هذا القدر في ذهنه هذا الثبوت (قوله عن هلال بن علي) هو المعروف بابن أسامة والاسناد العالي كلهم مديون الشيخ البخاري وقد ساقه على لفظ الاسناد الثاني وساقه في كتاب التوحيد على لفظ محمد بن سنان (قوله وعنده رجل من أهل البادية) لم أقف على اسمه (قوله استأذن ربه في الزرع) أي في ان يباشر الزراعة (قوله فقال له أأنت فيما شئت) في رواية محمد بن سنان وأولست بن يادة أو (قوله فبذر) أي ألقى البذر فثبت في الحال وفي السياق حذف تقديره فاذن له فبذر فبذر في رواية محمد بن سنان فاسرع فبذر (قوله الطرف) بفتح الطاء وسكون الراء امتداد لفظ الانسان الى أقصى ما راه ويطلق أيضا على حركة جفن العين وكان المراد هنا (قوله واستحصاه) زاد في التوحيد وتكون ربه أي جمعه وأصل الكور الجماعة الكثير فمن الابل والمراد أنه لما بذل يمكن بين ذلك وبين استواء الزرع ونجاسته كره من القلع والحصد والتسدية والجمع والتسوية الا قد رخصه البصر وقوله دونك بالنصب على الاعراب أي خذ (قوله لا يشبعك شيء) في رواية محمد بن سنان لا يشبعك بفتح أوله والمهملة وضم العين وهو محمد المعنى (قوله فقال الاعرابي) بفتح الهمزة أي ذلك الرجل الذي من أهل البادية وفي هذا الحديث من الفوائد أن كل ما شئت في الجنة من أمور الدنيا يمكن فيها قاله المهلب وفيه وصف الناس بغالب عاداتهم قاله ابن بطل وفيه ان النفوس جبلت على الاستكثار من الدنيا وفيه إشارة الى فضل القناعة وذم الشهرة وفيه الاخبار عن الامر الحقيقي الا أن بلفظ الماضي (قوله ما جاء في الغرس) ذكر فيه حديث سهل بن سعد أن كنا نفرح بيوم الجمعة الحديث وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجمعة وعرضه منه هنا قوله كنا نغرسه في أربعين فجعلنا وقد تقدم تفسير الاربعاء والسبعين وقوله لا أعلم إلا أنه قال ليس فيه شعير ولا دوك الحديث بفتح السين وهو من قول يعقوب * وحديث أبي هريرة يقولون أن أباه هريرة يكسر أي رواية الحديث (قوله والله الموعد) بفتح الميم وفيه حذف تقديره وعند الله الموعد لأن الموعد ما مصدر وما ظرف زمان أو ظرف مكان وكل ذلك لا يخبر به عن الله تعالى ومراعاة أن الله تعالى يحاسبني ان تعمدت كذبا أو يحاسب من ظن بي ظن السوء وقد تقدم الكلام على بقية الحديث مستوفى في كتاب العلم وبأني منه شيء في كتاب الاعتصام ان شاء الله تعالى وعرضه منه هنا قوله وإن أخوتهم من الانصار كان يشغلهم عمل أموالهم فان المراد بالعمل الشغل في الاراضي بالزراعة والغرس والله أعلم * (خاتمة) * اشتمل كتاب المزارعة وما أضيف اليه من احياء الموات وغيره من الاحاديث المرفوعة على أربعين حديثا المعلق منها تسعة والبقية موصولة المكررها

صلى الله عليه وسلم على مل بطني فاحضر حين يغيبون وأعي حين ينسون وقال النبي صلى الله عليه وسلم يومان يسطأ أحدهم منكم ثوبه حتى أقضى مثالي هذه ثم يجمعه الى صدره فيدبي من مقالتي شيئا أبدا فبسطت غيرة ليس على ثوب غيرها حتى قضى النبي صلى الله عليه وسلم مقالته ثم جمعته الى صدرى فوالذي بعثه بالحق ما نسيت من مقالته تلك الى يومى هذا والله لولايتان في كتاب الله ما حدثتكم شيئا أبدا إن الذين يكتبون ما نزلنا من بينات والهدى الى الرحيم

فيه وفيما مضى اثنان وعشرون حديثا وانما الحسن ثمانية عشر حديثا وافقه مسلم على جميعها سوى حديث أبي أمامة في آلة الحرث وحديث أبي هريرة في سؤال الانصار القسمة وحديث عمر لولا آخر المسلمين وحديث عمرو بن عوف وجابر وعائشة في احياء الموات وحديث أبي هريرة ان رجلا من أهل الجنة استأذن ربه في الزرع وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين تسعة وثلاثون أثر والله سبحانه وتعالى أعلم **(قوله)** بسم الله الرحمن الرحيم في الشرب وقول الله عز وجل وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون وقوله جل ذكره أفرايم الماء الذي تشربون الى قوله فلولوا تشكرون أجاجا منصبا والاجاج المتر المزن السحاب فرائعا عذبا * (باب من رأى صدقة الماء وهبته ووصيته جائزة مقسوما كان أو غير مقسوم) * وقال عثمان قال النبي صلى الله عليه وسلم من يشتري بئر رومة فيكون دلوها فيها كدلاء المسلمين فاشترها عثمان رضي الله عنه * حدثنا سعيد بن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال حدثني أبو حازم عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بفتح فاشرب منه وعن عيمته غلام أصغر القوم والأشياخ عن يساره فقال يا غلام أما نأخذ لك أن أعطيه الأشياخ قال ما كنت لأؤثر نفسي منك أحدا يا رسول الله فاعطاه إياه حنيفة بن أبي الهيثم أخبرني شعيب عن الزهري

فيه وفيما مضى اثنان وعشرون حديثا وانما الحسن ثمانية عشر حديثا وافقه مسلم على جميعها سوى حديث أبي أمامة في آلة الحرث وحديث أبي هريرة في سؤال الانصار القسمة وحديث عمر لولا آخر المسلمين وحديث عمرو بن عوف وجابر وعائشة في احياء الموات وحديث أبي هريرة ان رجلا من أهل الجنة استأذن ربه في الزرع وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين تسعة وثلاثون أثر والله سبحانه وتعالى أعلم **(قوله)** بسم الله الرحمن الرحيم في الشرب وقول الله عز وجل وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون وقوله جل ذكره أفرايم الماء الذي تشربون الى قوله فلولوا تشكرون أجاجا منصبا والاجاج المتر المزن السحاب فرائعا عذبا * (باب من رأى صدقة الماء وهبته ووصيته جائزة مقسوما كان أو غير مقسوم) * وقال عثمان قال النبي صلى الله عليه وسلم من يشتري بئر رومة فيكون دلوها فيها كدلاء المسلمين فاشترها عثمان رضي الله عنه * حدثنا سعيد بن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال حدثني أبو حازم عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بفتح فاشرب منه وعن عيمته غلام أصغر القوم والأشياخ عن يساره فقال يا غلام أما نأخذ لك أن أعطيه الأشياخ قال ما كنت لأؤثر نفسي منك أحدا يا رسول الله فاعطاه إياه حنيفة بن أبي الهيثم أخبرني شعيب عن الزهري

هناك ان شاء الله تعالى قال ابن بطال في حديث عثمان انه يجوز للواقف ان يتنفع بوقفه اذا شرط ذلك قال فلو حبس بئر على من يشرب منها فله ان يشرب منها وان لم يشترط ذلك لانه داخل في جملة من يشرب ثم فرق بفرق غير قوي وسيأتي البحث في هذه المسئلة في باب هل يتنفع الواقف بوقفه في كتاب الوقف ان شاء الله تعالى ثم ذكر المصنف في الباب حديث سهل وأنس في شرب النبي صلى الله عليه وسلم وتقدمه الايمن فالايمن وسيأتي الكلام عليه في كتاب الاشربة ومناسبتها لما ترجم له من جهة مشروعية وقسمة الماء لان اختصاص الذي على اليمين بالبداية به دال على ذلك وقال ابن المنبر مراده ان الماء ملك ولهذا استأذن النبي صلى الله عليه وسلم بعض المشركاء فيه ورتب قسمة يمينه ويسره ولو كان باقيا على ابا حنيفة لم يدخله ملك لكن حديث سهل ليس فيه بيان أن القدح كان فيه ماء بل جاء مفسرا في كتاب الاشربة بأنه كان لبنا والجواب انه لو رده ليعين ان الامر جري في قسمة الماء الذي شرب به اللبن كما جاء في حديث أنس بحري اللبن الخالص الذي في حديث سهل فدل على انه لا فرق في ذلك بين اللبن والماء فيحصل به الرد على من قال ان الماء لا يملك وقوله في حديث سهل حديثا أبو غسان هو محمد بن مطرف المديني والاسناد بمصريون الاشجيه وقوله وعن عيينة غلام هو الفضل بن عباس حكاه ابن بطال وقيل أخوه عبد الله حكاه ابن التين وهو الصواب كما سيأتي وقوله في حديث أنس وعن عيينة اعرابي قيل ان الاعرابي خالد بن الوليد حكاه ابن التين ريعب بان مثله لا يقال له اعرابي وكان الخليل له على ذلك انه رأى في حديث ابن عباس الذي أخرجه الترمذي قال دخلت أنا وخالد بن الوليد على ميمونة فجاءتنا باناء من ابن فشرب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا على يمينه وخالد على شماله فقلنا لى الشر به لك فان شئت آثرت بها خالدا فقلت ما كنت أوثر على سورك أحد فظن أن القصة واحدة وليس كذلك فان هذه القصة في بيت ميمونة وقصة أنس في دار أنس فافترقا نعم يصلح أن يعد خالد من الاشياخ المذكورين في حديث سهل بن سعد والغلام هو ابن عباس ويقويه قوله في حديث سهل أيضا ما كنت أوثر بفضل مغن أحد ولم يقع ذلك في حديث أنس وليس في حديث ابن عباس ما يمنع أن يكون مع خالد بن الوليد في بيت ميمونة غيره بل قدروى ابن أبي حازم عن أبيه في حديث سهل بن سعد ذكر أبي بكر الصديق فحين كان على يساره صلى الله عليه وسلم ذكره ابن عبد البر وخطاه قال ابن الجوزي انما استأذن الغلام ولم يستأذن الاعرابي لأن الاعرابي لم يكن له علم بالشريعة فاستأذنه بترك استئذنه بخلاف الغلام (قوله في حديث أنس فقال عمر أعط أبا بكر) كذا الجميع أصحاب الزهري وشذ معمر فيما رواه وهيب عنه فقال عبد الرحمن بن عوف بدل عمر أخرجه الاسماعيلي والاقول هو الصحيح ومعمر لما حدث بالبصرة حدث من حفظه فوهم في أقبياء فكان هذا منها ويحتمل أن يكون محفوظا بأن يكون كل من عمر وعبد الرحمن قال ذلك لتوفير دواعي الصحابة على تعظيم أبي بكر (تنبيه) * ألحق بعضهم بتقديم الايمن في المشروب تقدمه في الماء كقول ونسب الماء وقال ابن عبد البر لا يصح عنه (قوله باب من قال ان صاحب الماء أحق بالماء حتى يروى) قال ابن بطال لا خلاف بين العلماء ان صاحب الماء أحق بمائه حتى يروى قلت وما نفاه

قوله والاسناد بمصريون
الخصوا به والاسناد بمصريون
الاشجيه سهلا بن أبي
مريم فانه مصري كما يعلم من
مراجعة كلامهم كذا
بهمش بعض النسخ اه
متبعه

قال حدثني أنس بن
مالك رضى الله عنه أنه
حلبت لرسول الله صلى الله
عليه وسلم شاذاجن وهو
في دار أنس بن مالك وشب
لبنها بماء من البئر التي في
دار أنس فأعطى رسول الله
صلى الله عليه وسلم القدح
فشرب منه حتى اذا نزع
القدح عن فيه وعلى يساره
أبو بكر وعن عيينة اعرابي
فقال عمر وخاف أن يعطيه
الاعرابي أعط أبا بكر
يا رسول الله عندك فأعطاه
الاعرابي الذي عن عيينة ثم
قال الايمن فالايمن
* (باب من قال ان صاحب
الماء أحق بالماء حتى يروى
لتقول النبي صلى الله عليه
وسلم

من الخلاف هو على القول بان الماء يملك وكان الذين ذهبوا الى انه يملك وهم الجمهور وهم الذين
لا خلاف عندهم في ذلك **(قوله لا يمنع)** بضم أوله على البناء للعجول وبالرفع على انه خبر
والمراد به مع ذلك النهي وذكره عياض انه في رواية أبي ذر بالجزم بلفظ النهي وكان السرفي ايراد
الخنارى الطريق الثانية كونها وردت بفتح النهي وهو لا تمنعوا والمراد بالفضل ما زاد على
الحاجة ولا حرج من طريق عبد الله بن عبد الله عن أبي هريرة لا يمنع فضل ماء بعد أن يستغنى عنه
وهو محمول عند الجمهور على ماء البئر المنقورة في الارض المملوكة وكذلك في الموات اذا كان بقصد
التملك والصحيح عند الشافعية ونص عليه في القديم وجرمله أن الحافر يملك ماءها وأما البئر المنقورة
في الموات لقصد الارتفاق لا التملك فان الحافر لا يملك ماءها بل يكون أحق به الى أن يرتحل وفي
الصورتين يجب عليه بذل ما ينفع عن حاجته والمراد حاجة نفسه وعياله وزرعهم وما شئت هذا
هو الصحيح عند الشافعية وخص المالكية هذا الحكم بالموات وقالوا في البئر التي في الملك لا يجب
عليه بذل فضلها وأما الماء المحرز في الأنافة فلا يجب بذل فضله لغير المظهر على الصحيح **(قوله فضل**
الماء) فيه جواز بيع الماء لان النهي عنه منع الفضل لا منع الأصل وفيه ان يحمل النهي ما دالم
يجد الماء مور بالبدل له ماء غيره والمراد تمكن أصحاب الماشية من الماء ولم يقل أحد انه يجب
على صاحب الماء مباشرة سقي ماشية غيره مع قدرة المالك **(قوله لا يمنع به الكلاء)** بفتح الكاف
واللام بعد هاءه زمة تصوره هو النبات رطبه وباسه والمعنى أن يكون حول البئر كلاء ليس عنده
ماء غيره ولا يمكن أصحاب المواشي رعيه الا اذا تمكنوا من سقي بها عنهم من تلك البئر لا يتضرروا
بالعطش بعد الرعي فيستلزم منهم من الماء منعهم من الرعي الى هذا التفسير ذهب الجمهور
وعلى هذا يختص البذل عن له ماشية ويلتحق به الرعاة اذا احتاجوا الى الشرب لانهم اذا
منعوا من الشرب امتنعوا من الرعي هناك ويحتمل ان يقال يمكنهم حمل الماء لانفسهم لقوله
ما يحتاجون اليه منه بخلاف البهائم والصحيح الأول ويلتحق بذلك الزرع عند مالك والحجج عند
الشافعية وبه قال الحنفية الاختصاص بالماشية ورفق الشافعي فيما حكمه المولى عنه بين المواشي
والزرع بأن الماشية ذات أرواح يخشى من عطشها موتها بخلاف الزرع وبهذا أجاب النووي
وغيره وأستدل مالك بحديث جابر عند مسلم نهى عن بيع فضل الماء لكنه مطلق فيحمل على
المقيسد في حديث أبي هريرة وعلى هذا لو لم يكن هناك كلاء رعى فلا يمنع من المنع لا تنفاه العلة
قال الخطابي والنهي عند الجمهور للتشريع فيه فيحتاج الى دليل لوجب صرفه عن ظاهره وظاهر
الحديث أيضا وجوب بذله مجاناً وبه قال الجمهور وقيل اصاحبه طلب القيمة من المحتاج اليه كفاي
اطعام المضطر وتعقب بانه يلزم منه جواز المنع حالة امتناع المحتاج من بذل القيمة وردت جمع
الملازمة فيجوز أن يقال يجب عليه البذل وتترتب له القيمة في ذمة البذل له حتى يكون له أخذ
القيمة منه متى أمكن ذلك نعم في رواية لمسلم من طريق هلال بن أبي ميمونة عن أبي سلمة عن أبي
هريرة لا يباع فضل الماء فلو وجب له العوض لحازله البيع والله أعلم واستدل ابن حبيب من
المالكية على أن البئر اذا كانت بين مالكين فيها ماء فاستغنى أحدهما في بؤته كان للآخر أن
يسقي منها لانه ماء فضل عن حاجة صاحبه وعموم الحديث يشهد له وان ظلفه الجمهور واستدل به
بعض المالكية للقول باستدلال الذرائع لانه نهى عن منع الماء لئلا يتذرعه الى منع الكلاء لكن

لا يمنع فضل الماء)*
*حدثنا عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك عن أبي الزناد
عن الأعرج عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
لا يمنع فضل الماء لمنعه به
الكلاء* حدثنا يحيى بن
بكر حدثنا الليث عن عقيل
عن ابن شهاب عن ابن المسيب
وأبي سلمة عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
لا تمنعوا فضل الماء لئلا تمنعوا
به فضل الكلاء

* (باب من حفر بئر في ملكه لم يضمن) * حدثني محمود أخبرني عبد الله عن إسرائيل عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المعدن جبار والبئر جبار ٢٥ والعجماء جبار وفي الركاز الخمس * (باب

الخصومة في البئر والقضاء فيها) * حدثنا عبدان عن أبي جزة عن الاعمش عن شقيق عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف على يمين يقطع بها مال امرئ مسلم هو عليها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان فأمر الله تعالى أن الذين يشتركون بهعد الله وأيمانهم ثمنا قليلا الآية فجاء الاشعث فقال ما حدثكم أبو عبد الرحمن في أنزلت هذه الآية كانت لي بئر في أرض ابن عمي فقال لي شهودك قلت مالي شهود قال فمينه قلت يا رسول الله إذا اختلف فذكر النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث فأمر الله ذلك تصديقه * (باب اثم من منع ابن السبيل من الماء) * حدثنا موسى بن اسمعيل حدثنا عبد الواحد بن زياد عن الاعمش قال سمعت أبا صالح يقول سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم رجل كان له فضل ماء بالطريق فمعه من ابن

وردا التصريح في بعض طرق حديث الباب بالنهي عن منع الكلا صححه ابن حبان من رواية أبي سعيد مولى بني غفار عن أبي هريرة بلفظ لا تمنعوا فضل الماء ولا تمنعوا الكلا فيمزل المال وتجوع العيال والمراد بالكلا هنا السائب في الموات فإن الناس فيه سواء وروى ابن ماجه من طريق سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعا ثلاثة لا يمنع الماء والكلا والنار واسناده صحيح قال الخطابي معناه الكلا ينبت في موات الأرض والماء الذي يجري في المواضع التي لا تحتص بأحد قبيل والمراد بالنار الحجارة التي توري النار وقال غيره المراد النار حثيفة والمعنى لا يمنع من يستصعب منها مصباحا أو يدني منها ما يشعله منها وقيل المراد ما إذا أضرم ناراً في حطب مباح بالحراة فليس له منع من يتفجع بها بخلاف ما إذا أضرم في حطب يملكه نارا فله المنع * (قوله ما) من حفر بئر في ملكه لم يضمن ذكر فيه حديث أبي هريرة البئر جبار بضم الجيم وتخفيف الموحدة أي هدر قال ابن المنير الحديث مطلق والترجمة مقدمة بالملك وهي إحدى صور المطلق وأقعد هاسقوط الضمان لأنه إذا لم يضمن إذا حفر في غير ملكه فالتدني يحفر في ملكه أخرى بعدم الضمان اهـ وإلى التفرقة بين الحفر في ملكه وغيره ذهب الجمهور وخالف الكوفيون وسبأ في تفصيل ذلك مع بقية شرح الحديث في كتاب الديات إن شاء الله تعالى ومحمود شيخه في هذا الحديث هو ابن غيلان أو عبد الله شيخ محمود هو ابن موسى وهو من شيوخ البخاري وروى عنه بواسطة كهذا * (قوله ما) الخصومة في البئر والقضاء فيها) ذكر فيه حديث الاشعث كانت لي بئر في أرض ابن عمي يعني فتخاصمنا إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو رده مختصرا وسبأ في تمامه في التفسير وفي الأيمان والندو وغير موضع واسم ابن عمه معدان بن الاسود بن معد بكرب الكندي ولقبه الجفشيش بوزن ففعليل مفتوح الأول واختلف في ضبط هذا الأول على ثلاثة أقوال أشهرها بالجيم والشين مجتمعة في الموضوع وقوله في الحديث كانت لي بئر في أرض زعم الاسماعلي أن أباجزة تقريذ كالبئر عن الاعمش قال ولا أعلم فيمن رواه عن الاعمش إلا قال في أرض قال والأكثر أولي باللفظ من أبي جزة اهـ وذكر البئر ثابت عند البخاري في غير رواية أبي جزة كما سبأ في مع بقية الكلام على الحديث في كتاب الأيمان والندو وروى ذكر في التفسير الخلاف في سبب نزول الآية المذكورة إن شاء الله تعالى وقوله شهودك أو يمينه بالنصب (٣) فهم ما أي أحضر شهودك أو اطلب يمينه وقوله إذا اختلف بالنصب قال السهيلي لا غرو حكي ابن خروف جواز الرفع في مثل هذا * (قوله ما) اثم من منع ابن السبيل من الماء أي الفاضل عن حاجته ويدل عليه قوله في حديث الباب رجل كان له فضل ماء بالطريق فمعه من ابن السبيل قال ابن بطال فيه دلالة على أن صاحب البئر أولى من ابن السبيل عند الحاجة فإذا أخذ حاجته لم يجز له منع ابن السبيل اهـ وقد ترجم المصنف بذلك بعد أربعة أبواب من رأى أن صاحب الحوض أحق بمائه ويأتي الكلام على شرح هذا الحديث في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى وقوله في هذه الرواية ورجل بايع أمامه في رواية

(٤ - فتح الباري خا) السبيل ورجل بايع أمامه لا يبايعه إلا الدنيا فإن أعطاه منها رضى وإن لم يعطه منها سخط ورجل أقام سلطته بعد العصر فقال والله الذي لا اله غيره لقد أعطيت بها كذا وكذا فصدق به رجل ثم قرأ الذين يشتركون بهعد الله وأيمانهم ثمنا قليلا (٣) قوله وقوله شهودك أو يمينه هكذا في نسخ الشرح التي بأيدينا وهي رواية التي شرح عليها والافرواية المتن الذي بأيدينا كآثرى بالهامش اهـ مصححه

الكشميني اماما **(قوله يا سكر الانهار)** السكر بفتح المهملة وسكون الكاف
 السد والغلق مصدر سكرت النهر اذا سجدته وقال ابن دريد اصله من سكرت الريح اذا سكرت
 هبوبها **(قوله عن عروة)** سبأني بعد باب من رواية ابن جريج عن ابن شهاب عن عروة أنه حدثه
(قوله عن عبد الله بن الزبير) أنه حدثه أن رجلا من الانصار خاصم الزبير **(هذا هو المشهور من**
 رواية الليث بن سعد عن ابن شهاب وقدر واه ابن وهب عن الليث ويونس جميعا عن ابن شهاب
 أن عروة حدثه عن أخيه عبد الله بن الزبير عن الزبير بن العوام أخرجه النسائي وابن الجارود
 والاسماعيلي وكان ابن وهب جل رواية الليث على رواية يونس والافرواية الليث ليس فيها ذكر
 الزبير والله أعلم وأخرجه المصنف في الصلح من طريق شعيب عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير
 عن الزبير بن عبيد عن عبد الله وقد أخرجه المصنف في الباب الذي يليه من طريق معمر عن ابن
 شهاب عن عروة مرسلًا وأعاد في التفسير من وجه آخر عن معمر وكذا أخرجه الطبري من
 طريق عبد الرحمن بن اسحق حدثنا ابن شهاب وأخرجه المصنف بعد باب من رواية ابن جريج
 كذلك بالارسال لكن أخرجه الاسماعيلي من وجه آخر عن ابن جريج كرواية شعيب التي
 ليس فيها عن عبد الله وذكر الدارقطني في العلل أن ابن أبي عتيق وعمر بن سعد واقفا شعيبا وابن
 جريج على قوله سماع عروة عن الزبير قال وكذلك قال أحد بن صالح وحرمله عن ابن وهب قال
 وكذلك قال شعيب بن سعد عن يونس قال وهو المحفوظ (قلت) وانما صححه البخاري مع هذا
 الاختلاف اعتمادا على صحة سماع عروة من أبيه وعلى صحة سماع عبد الله بن الزبير من النبي
 صلى الله عليه وسلم فكيف ما دار فهو على ثقة ثم الحديث ورد في شيء يتعلق بالزبير فداعية ولده
 متوفرة على ضبطه وقد وافقه مسلم على تصحيح طريق الليث التي ليس فيها ذكر الزبير وزعم
 الحميدي في جمعه ان الشيخين أخرجه من طريق عروة عن أخيه عبد الله عن أبيه وليس كما قال
 فإنه بهذا السياق في رواية يونس المذكورة ولم يخرجها من أصحاب الكتب الستة الا النسائي
 وأشار إليها الترمذي خاصة وقد جاءت هذه القصة من وجه آخر أخرجه الطبري والطبراني
 من حديث أم سلمة وهي عند الزهري أيضا من مرسل سعيد بن المسيب كما سيأتي بيانه **(قوله**
أن رجلا من الانصار) زاد في رواية شعيب قد شهد بدرًا وفي رواية عبد الرحمن بن اسحق عن
 الزهري عند الطبري في هذا الحديث أنه من بني أمية بن زيد وهم بطن من الأوس ووقع في رواية
 يزيد بن خالد عن الليث عن الزهري عند ابن المقرئ في معجمه في هذا الحديث ان اسمه حميد قال أبو
 موسى المديني في ذيل الصحابة لهذا الحديث طرق لا أعلم في شيء منها ذكر حميد الا في هذه الطريق
 ما وليس في البدرين من الانصار من اسمه حميد وحكي ابن بشكوال في مهماته عن شيخه أبي
 الحسن بن مغيث أنه ثابت بن قيس بن شمس قال ولم يأت على ذلك بشاهد (قلت) وليس ثابت بدرًا
 وحكي الواحدى أنه ثعلبة بن حاطب الانصاري الذي نزل فيه قوله تعالى ومنهم من عاهد الله ولم يذكر
 مستنمده وليس بدرًا أيضا نعم ذكر ابن اسحق في البدرين ثعلبة بن حاطب وهو من بني أمية بن زيد
 وهو عندى غير الذي قبله لان هذا ذكر ابن الكلبي انه استشهد بأحد ذوالعشاش الى خلافة عثمان
 وحكي الواحدى أيضا وشيخه الثعلبي والمهدوى انه حاطب بن أبي بلتعة وتعقب بان حاطبا وان
 كان بدرًا لكنه من المهاجرين لكن مستند ذلك ما أخرجه ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن

* (باب سكر الانهار)
 حدثنا عبد الله بن يوسف
 حدثنا الليث قال حدثني
 ابن شهاب عن عروة عن عبد
 الله ابن الزبير رضي الله
 عنهم أنه حدثه أن رجلا
 من الانصار خاصم الزبير عند
 النبي صلى الله عليه وسلم

عبد العزيز عن الزهري عن سعيد بن المسيب في قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك
فما شجر بينهم الآية قال نزلت في الزبير بن العوام وحاطب بن أبي بلتعة اختصما في ماء الحديث
واسناده قوى مع ارساله فان كان سعيد بن المسيب سمعه من الزبير فيكون موصولا وعلى هذا
فيؤول قوله من الانصار على ارادة المعنى الاعم كما وقع ذلك في حق غير واحد كعبد الله بن حذافة
وأما قول الكرماني بأن حاطبا كان حليف الانصار فيه نظر وأما قوله من بني أمية بن زيد فعله
كان مسكنه هناك كعمركا تقدم في العلم وذكر الثعلبي بغير سند ان الزبير وحاطبا لما خراجا
بالمقداد قال لمن كان القضاء فقال حاطب قضى لابن عمته ولوى شدقه ففطن له يهودى فقال قاتل
الله هؤلاء يشهدون أنه رسول الله ويثمنونه وفي حجة هذا انظر و يترشح بأن حاطبا كان حليف
لال الزبير بن العوام من بني أسد وكأنه كان مجاور للزبير والله أعلم وأما قول الداودي وأبي
اسحق الزجاج وغيرهما أن خصم الزبير كان منافقا فقد وجهه القرطبي بأن قول من قال انه كان
من الانصار يعنى نسب الادينا قال وهذا هو الظاهر من حاله ويحتمل أنه لم يكن منافقا ولكن أصدر
ذلك منه بادرة النفس كما وقع لغيره من صحت قوله وقوى هذا اشارح المصابيح التوربشتي ووهي
ما عده وقال لم تجر عادة السلف بوصف المنافقين بصفة النصره التي هي المدح ولوشاركهم في
النسب قال بل هي زلة من الشيطان تمكن به منها عند الغضب وليس ذلك بمستنكر من غير
المعصوم في تلك الحالة اه وقد قال الداودي بعد جزمه بأنه كان منافقا وقيل كان بدريا فان
صح فقد وقع ذلك منه قبل شهودها لانتفاء النفاق عن شهودها اه وقد عرفت أنه لا ملازمة
بين صدور هذه القضية منه وبين النفاق وقال ابن التين ان كان بدريا فعنى قوله لا يؤمنون
لا يستكملون الايمان والله أعلم **(قوله خاصم الزبير)** في رواية معمر خاصم الزبير رجلا
والخاصمة مفاعلة من الجانبين فكل منهما خاصم للآخر **(قوله في شراح الحرة)** بكسر المعجمة
وبالجيم جمع شرح بفتح أوله وسكون الراء مثل بحر وبحار ويجمع على شروح أيضا وحكى ابن
دريد شرح بفتح الراء وحكى القرطبي شرحه والمراد بها هنا مسيل الماء وانما أضيفت الى الحرة
لكونها فيها والحرة موضع معروف بالمدينة تقدم ذكرها وهي في خمسة مواضع المشهور منها
اثنتان حرة واقم حرة ليلي وقال الداودي هو نهر عند الحرة بالمدينة فاعرب وليس بالمدينة نهر
قال أبو عبيد كان بالمدينة واديان يسيلان بماء المطر فيتنافس الناس فيه فتضى رسول الله صلى
الله عليه وسلم للاعلى فالاعلى **(قوله التي يسقون بها النخل)** في رواية شعيب كانا يسقيان بها
كلاهما **(قوله فقال الانصارى)** يعنى للزبير شرح فعل أمر من التسيح أى أطلقه وانما قال له
ذلك لان الماء كان يمر بأرض الزبير قبل أرض الانصارى فيحبسه لأكال سقى أرضه ثم يرسله الى
أرض جاره فالتبس منه الانصارى فيجمل ذلك فامتنع **(قوله اسق يا زبير)** همزة وصل من الثلاثي
وحكى ابن التين انه همزة قطع من الرباعي تقول سقى وأسقى زاد ابن جرير في روايته كما سيأتى بعد
باب فأمره بالمعروف وهي جملة معترضة من كلام الراوى وقد أوضحه شعيب في روايته حيث قال
في آخره وكان قد أشار على الزبير برأى فيه سعة وللانصارى وضبطه الكرماني فأمره هنا بكسر
الميم وتشديد الراء على أنه فعل أمر من الامر وهو محتمل **(قوله أن كان ابن عاتك)** بفتح همزة
أن وهي للتعليل كأنه قال حكمت له بالتقديم لاجل أنه ابن عمك وكانت أم الزبير صفيية بنت عبد

في شراح الحرة التي يسقون
بها النخل فقال الانصارى
سرح الماء يمر فأبي عليه
فاختصم عند النبي صلى
الله عليه وسلم فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
للزبير اسق يا زبير ثم أرسل
الماء الى جارك فغضب
الانصارى فقال أن كان ابن
عمك

المطلب وقال البضاوي يحذف حرف الجر من أن كثيرا تخفيفا والتقدير لأن كان أو بان كان
 ونحوه أن كان ذا مال وبين أي لا تقطعه لأجل ذلك وحكي القرطبي تبعا لبعض أن همزة أن ممدودة
 قال لأنه استقهام على جهة انكار (قلت) ولم يقع لنا في الرواية مثلكم يجوز حذف همزة
 الاستقهام وحكي الكرماني أن كان بكسر الهمزة على أنها شرطية والجواب محذوف ولا أعرف
 هذه الرواية نعم وقع في رواية عبد الرحمن بن اسحق فقال اعدل يا رسول الله وإن كان ابن عمك
 والظاهر أن هذه بالكسر وابن بالنصب على الخبرية ووقع في رواية معمر في الباب الذي يليه أنه
 ابن عمك قال ابن مالك يجوز في أنه فتح الهمزة وكسرها لأنها وقعت بعد كلام تام معتل بمضمون
 ما صير بها فإذا كسرت قدر ما قبلها الفاء وإذا فتحت قدر ما قبلها اللام وبعضهم يقدر بعد
 الكلام المصدر بالمكسورة مثل ما قبلها مقرونا بالفاء فيقول في قوله مثل لا ضربه أنه مسمى
 اضربه أنه مسمى فأضربه ومن شواهد ولا تقربوا الزنا أنه كان فاحشة ولم يقرأ هذا إلا بالكسر
 وإن جاز الفتح في العربية وقد ثبت الوجهان في قوله تعالى أنا تكلمت قبل ندعوه أنه هو البر الرحيم
 قرأنا فاع والكسائي أنه بالفتح والباقون بالكسر (قوله) أي تغير وهو وكاية عن الغضب زاد
 عبد الرحمن بن اسحق في روايته حتى عرفنا أن قد ساء ما قال (قوله) حتى يرجع إلى الجدر) أي يصير
 إليه والجدر بفتح الجيم وسكون الدال المهملة هو المسناة وهو موضع بين شربات النخل كالجدار
 وقيل المراد الحواجز التي تحبس الماء وجرم به السهيل ويرى الجدر بضم الدال حكاه أبو موسى
 وهو جمع جدار وقال ابن التين ضبط في أكثر الروايات بفتح الدال وفي بعضها بالسكون وهو
 الذي في اللغة وهو أصل الحائط وقال القرطبي لم يقع في الرواية إلا بالسكون والمعنى أن يصل الماء
 إلى أصول النخل قال ويرى بكسر الجيم وهو الجدار والمراد به جذران الشربات التي في أصول
 النخل فانه ارتفع حتى تصير شبه الجدار والشربات بمجعة وفتحات هي الحفر التي تخفر في أصول
 النخل وحكي الخطاي الجذر بسكون الدال المعجمة وهو جذر الحساب والمعنى حتى يبلغ تمام
 الشرب قال الكرماني المراد به قوله أمسك أي أمسك نفسك عن السقي ولو كان المراد أمسك الماء
 لقال بعد ذلك أرسل الماء إلى جارك (قلت) قد قاله في هذا الباب كما سيأتي في رواية معمر في
 التفسير حيث قال ثم أرسل الماء إلى جارك وصرح في رواية شعيب أيضا بقوله احبس الماء
 والحاصل أن أمره بإرسال الماء كان قبل اعتراض الانصاري وأمره بحبسه كان بعد ذلك (قوله)
 فقال الزبير والله أني لأحسب هذه الآية نزلت في ذلك فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك
 فيما شجر بينهم) زاد في رواية شعيب إلى قوله تسليما ووقع في رواية ابن جرير الآية فقال الزبير
 والله أن هذه الآية أنزلت في ذلك وفي رواية عبد الرحمن بن اسحق ونزلت فلا وربك الآية
 والراجح رواية الأكثر وأن الزبير كان لا يجوز بذلك لكن وقع في رواية أم سلمة عند الطبري
 والطبري أني الجزم بذلك وأنها نزلت في قصة الزبير وخصه وكذا في مرسل سعيد بن المسيب الذي
 تقدمت الإشارة إليه وجرم شجاهد والشعبي بأن الآية أنما نزلت فيمن نزلت فيه الآية التي
 قبلها وهي قوله تعالى ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون
 أن يتحاكوا إلى الطاغوت الآية فروى اسحق بن راهويه في تفسيره بأسناد صحيح عن الشعبي
 قال كان بين رجل من اليهود ورجل من المنافقين خصومة فدعا اليهودي المنافق إلى النبي صلى

قتلون وجه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ثم
 قال اسبق يا زبير ثم احبس
 الماء حتى يرجع إلى الجدر
 فقال الزبير والله أني لأحسب
 هذه الآية نزلت في ذلك
 فلا وربك لا يؤمنون حتى
 يحكموك فيما شجر بينهم

الله عليه وسلم لانه علم أنه لا يقبل الرشوة ودعا المنافق اليهودي الى حكمهم لانه علم أنهم
 يأخذونهم فأنزله الله هذه الآيات الى قوله ويسلموا تسليما وأخرجه ابن أبي حاتم عن طريق ابن
 أبي نجیح عن مجاهد نحوه وروى الطبري باسناد صحيح عن ابن عباس ان حاكم اليهود يومئذ كان
 أنابرة الأسلمي قبل أن يسلم ويحب وروى باسناد آخر صحيح الى مجاهد أنه كعب بن الأشرف وقد
 روى الكلبي في نفسه بره عن أبي صالح عن ابن عباس قال نزلت هذه الآية في رجل من المنافقين
 كان بينه وبين يهودي خصومة فقال اليهودي انطلق بنا الى محمد وقال المنافق بل تأتي كعب بن
 الأشرف فذكر القصة وفيه أن عمر قتل المنافق وأن ذلك سبب نزول هذه الآية وتسمية عمر
 الفاروق وهذا الاسناد وان كان ضعيفا لكن تقوى بطريق مجاهد ولا يضره الاختلاف
 لا مكان التعبد وأفاد الواحدى باسناد صحيح عن سعيد عن قتادة أن اسم الانصاري المذكور
 قيس ورجح الطبري في نفسه وعزاه الى أهل التأويل في تهذيبه أن سبب نزولها هذه القصة
 ليسق نظام الآيات كلها في سبب واحد قال ولم يعرض بينهما ما يقتضى خلاف ذلك ثم قال ولا
 مانع أن تكون قصة الزبير وخصمه وقعت في أثناء ذلك فيتناولها عموم الآية والله أعلم **(قوله)**
 قال محمد بن العباس قال أبو عبد الله ليس أحد كعب بن العباس قال أبو عبد الله ليس أحد كعب بن
 في رواية أي ذرعن الجوى وحده عن الثوري وهو القائل قال محمد بن العباس ومحمد بن العباس
 هو السلمي الأصماني وهو من أقران البخاري وتأخر بعده مات سنة ست وستين وأبو عبد الله
 هو البخاري المصنف وهو مصرح بتفرد الليث بن عبد الله بن الزبير في اسناده فان أراد مطلقا
 ورد عليه ما أخرجه النسائي وغيره من طريق ابن وهب عن الليث ويونس جميعا عن الزهري وان
 أراد بقبيل أنه لم يقل فيه عن أبيه بل جعله من مسند عبد الله بن الزبير فلم يأن رواية ابن رهب
 فيها عن عبد الله عن أبيه كما تقدم بيانه في أول الباب وقد نقل الترمذي عن البخاري ان ابن وهب
 روى عن الليث ويونس نحوه رواية قتيبة عن الليث **(قوله)** شرب الاعلى قبل
 الاسفل في رواية الجوى والكشمة في قبل السدلي والاول أولى وكأني بشي إلى ما وقع في مرسل
 سعيد بن المسيب في هذه القصة فقصي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يسقى الاعلى ثم الاسفل
 قال العلماء الشرب من نهر أو مسيل غير مملوك يقدم الاعلى فالاعلى واللاحق للاسفل حتى يستغنى
 الاعلى وحده أن يغطي الماء الأرض حتى لا تشربه ويرجع الى الجدار ثم يطلقه **(قوله)** ثم أرسل
 كذا لاكثر وللکشمه في ثم أرسل الماء **(قوله)** اسق يا زبير حتى يبلغ في رواية كريمة والاصلي
 اسق يا زبير ثم يبلغ الماء الجدر وسقط من رواية أي ذرذ كرماء زاد في التفسير من وجه آخر عن
 معمر ثم أرسل الماء الى جارك واستوى الزبير حقه في صريح الحكم حين أحفظه الانصاري
 وفي رواية شعيب في الصلح فاستوى للزبير حينئذ حقه وكان قبل ذلك أشار على الزبير برأي فيه
 سعة له وللانصاري فقوله استوى أي استوفى وهو من الوعى كأنه جمعه له في وعائه وقوله أحفظه
 بالمهمة والظاء المشالة أي أغضبه قال الخطابي هذه الزيادة يشبه أن تكون من كلام الزهري
 وكانت عادة أن يصل بالحديث من كلامه ما يظهر له من معنى الشرح والبيان (قلت) لكن
 الاصل في الحديث أن يكون حكمه كله واحدا حتى يرد ما بين ذلك ولا يثبت الادراج بالاحتمال
 قال الخطابي وغيره وانما حكمهم صلى الله عليه وسلم على الانصاري في حال غضبه مع نفيه أن يحكم

قال محمد بن العباس قال أبو
 عبد الله ليس أحد كعب بن العباس
 عن عبد الله الا الليث فقط
 * (باب شرب الاعلى قبل
 الاسفل) * حدثنا عبد الله
 أخبرنا عبد الله أخبرنا
 معمر عن الزهري عن عروة
 قال خاصم الزبير رجلا من
 الانصار فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم يا زبير اسق ثم أرسل
 فقال الانصاري انه ابن عمك
 فقال عليه السلام اسق
 يا زبير حتى يبلغ الجدر
 أمسك قال الزبير فأحسب
 هذه الآية نزلت في ذلك
 فلا وربك لا يؤمنون حتى
 يحكموك فيما شجر بينهم

الحاكم وهو غضبان لان النهى معلل بما يخاف على الحاكم من الخطا والغلط والنبي صلى الله عليه وسلم مأمون لعصمة من ذلك حال السخط ﴿قوله﴾ **باب** شرب الاعلى الى الكعبين) يشير الى ما حكاه الزهري من تقدير ذلك كما ساقى في آخر الباب (قوله) حدثنا محمد زاد في رواية أبي الوقت هو ابن سلام (قوله) فأمره بالمعروف) كذا ضبطناه في جميع الروايات على أنه فعل ماض من الامر وهي جملة معترضة من كلام الراوي وحكي الكرماني انه بلفظ فعل الامر من الامر ار وقد تقدم ما فيه وقد قال الخطابي معناه أمره بالعبادة المعروفة التي جرت بينهم في مقدار الشرب اه ويحتمل أن يكون المراد أمره بالقصد والامر الوسط مرعاة للجوار ويدل عليه رواية شعيب المذكورة ومثله المعمر في التفسير وهو ظاهر في أنه أمره أولاً أن يسامح ببعض حقه على سبيل الصلح وبهذا ترجم البخاري في الصلح اذا أشار الامام بالمصلحة فلما لم يرض الانصاري بذلك استقصى الحكم وحكم به وحكي الخطابي أن فيه دليلاً على جواز فسح الحاكم حكمه قال لانه كان له في الاصل أن يحكم بأمر من شاء فقدم الأسهل ايتار الحسن الجوار فلما جهل الخصم موضع حقه رجع عن حكمه الاول وحكم بالثاني ليكون ذلك أبلغ في زجره وتعقب بأنه لم يثبت الحكم أولاً كما تقدم بيانه قال وقيل بل الحكم كان مأمر به أولاً فلما لم يقبل الخصم ذلك عاقبه بما حكم عليه ثانياً على ما بدر منه وكان ذلك لما كانت العقوبة بالاموال اه وقد وافق ابن الصباغ من الشافعية على هذا الاخير وفيه نظر وسياق الحديث يأبى ذلك كما ترى لاسمائه قوله واستوعى للزبير حقه في صريح الحكم وهي رواية شعيب في الصلح ومعمر في التفسير فجموع الطرق دال على أنه أمر الزبير أولاً أن يترك بعض حقه وثانياً أن يستوفي جميع حقه (قوله) فقال الى ابن شهاب) القائل هو ابن جريج راوى الحديث (قوله) فقد رت الانصار والناس) هو من عطف العام على الخاص (قوله) وكان ذلك الى الكعبين) يعني أنهم لما رأوا ان الجدر يختلف بالطول والقصر فاسوا ما وقعت فيه القصة فوجدوه يبلغ الكعبين فجعلوا ذلك معياراً لاستحقاق الاول فالاول والمراد بالاول ههنا من يكون مبدؤ الماء من ناحيته وقال بعض المتأخرين من الشافعية المراد به من لم تقدمه أحد في الفراس بطريق الاحياء والذي يليه من أحياء بعده وهم جرا قال وظاهر الخبر أن الاول من يكون أقرب الى مجرى الماء وليس هو المراد وقال ابن التين الجهورى على أن الحكم أن يسلك الى الكعبين وخصه ابن كثة بالخل والشجر قال وأما الزرع فالى الشراك وقال الطبري الاراضى مختلفة فيمسك لكل أرض ما يكفيها لان الذى في قصة الزبير واقعة عين واختلف أصحاب مالك هل يرسل الاول بعد استيفائه جميع الماء أو يرسل منه ما زاد على الكعبين والاول أظهر ومجمله اذا لم يبق له به حاجة والله أعلم وقد وقع في مرسل عبد الله بن أبي بكر في الموطن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في مسيل مهز ورومدين أن يسلك حتى يبلغ الكعبين ثم يرسل الاعلى على الاسند ولمهز وورفخ أوله وسكون الها وضم الزاى وسكون الواو بعد هاء ومدين بنال محجة ونون بالتصغير واديان معروفان بالمدينة وله اسناد موصول في غرائب مالك لدارقطنى من حديث عائشة وصححه الحاكم وأخرجه أبو داود وابن ماجه والطبري من حديث عمر وبن شعيب عن أبيه عن جده واسناد كل منهم احسن وأخرج عبد الرزاق هذا الحديث المرسل باسناد آخر موصول ثم روى

*(باب شرب الاعلى الى الكعبين) * حدثنا محمد أخير نا محمد بن يزيد الحراني قال أخبرني بن جريج قال حدثني ابن شهاب عن عروة ابن الزبير أنه حدثه أن رجلاً من الانصار خاصم الزبير في شراح من الحرة ليستقي به الخيل فقاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم اسقى يازبير فامر به بالمعروف ثم أرسله الى جارك فقال الانصاري أن كان ابن عمك قتلون وجهه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال اسق ثم احبس حتى يرجع الماء الى الجدر واستوعى له حقه فقال الزبير والله ان هذه الآية انزلت في ذلك فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموا فيما شجر بينهم فقال لي ابن شهاب فقد رت الانصار والناس قول النبي صلى الله عليه وسلم اسق ثم احبس حتى يرجع الى الجدر وكان ذلك الى الكعبين

عن معمر عن الزهري قال نظرنا في قوله أحبس الماء حتى يبلغ الجدر فكان ذلك إلى الكعبين أه
وقد روى البيهقي من رواية ابن المبارك عن معمر قال سمعت غير الزهري يقول نظروا في قوله حتى
يرجع إلى الجدر فكان ذلك إلى الكعبين وكأن معمر سمع ذلك من ابن جريج فأرسله في رواية
عبد الرزاق وقدين ابن جريج أنه سمعه من الزهري ووقع في رواية عبد الرحمن بن اسحق أحبس
الماء إلى الجدر أو إلى الكعبين وهو شك منه والصواب ما رواه ابن جريج وذكر الشاشي من
الشافعية أن معنى قوله إلى الجدر أي إلى الكعبين وكأنه أشار إلى هذا التقدير والافليس الجدر
مراد قال الكعب **(قوله الجدر هو الأصل)** كذا هنا في رواية المستمل وحده وفي هذا الحديث غير
ما تقدم أن من سبق إلى شيء من مياه الأودية والسيول التي لا تملك فهو أحق به لكن ليس له إذا
استغنى أن يحبس الماء عن الذي يليه وفيه أن الحياكم أن يشير بالصلح بين الخصمين ويأمر به
ويرشد إليه ولا يلزمه به إلا إذا رضى وأن الحياكم يستوفي لصاحب الحق حقه إذا لم يتراضيا وأن
يحكم بالحق لمن توجه له ولولم يسأله صاحب الحق وفيه الاكتفاء من الخاصم بما يفهم عنه
مقصوده من غير مبالغة في النصيص على الدعوى ولا تحديد المدعى ولا حصره بجميع ضفائه
وفيه توبيخ من جنى على الحياكم ومعاقبته ويمكن أن يستدل به على أن للإمام أن يعفو عن
التعزير المتعلق به لكن محل ذلك ما لم يؤد إلى هتك حرمة الشرع وأعمال يعاقب النبي صلى الله
عليه وسلم صاحب القصة لما كان عليه من تأليف الناس كما قال في حق كثير من المنافقين
لا يتحدث الناس أن محمدًا يقتل أصحابه قال القرطبي فلوصدر مثل هذا من أحاديث حق النبي صلى
الله عليه وسلم أو في حق شريكه لقتل قتله زنديق ونقل النووي نحوه عن العلماء والله أعلم
(قوله ما سقى الماء) أي لكل من احتاج إلى ذلك **(قوله عن سقى)** بالمهملة
مصغرا زاد في المظالم مولى أبي بكر أي ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام **(قوله عن أبي صالح)**
زاد في المظالم السمان والأسناد مذبذون الأشج البخاري **(قوله بينا رجل)** لم أقف على اسمه **(قوله)**
يشي قال في المظالم بينا رجل بطريق وللهار قطن في الموطآت من طريق روح عن مالك
يشي بفلا قوله من طريق ابن وهب عن مالك يشي بطريق مكة **(قوله فاشتد عليه)** وقعت الفاء
هنا موضع إذا وقعت إذا موضعها في قوله تعالى إذا هم يقنطون وسقطت هذه الفاء من رواية
مسلم وكذا من الرواية الثانية في المظالم لاكثر **(قوله فاشتد عليه العطش)** كذا لاكثر وكذا
هو في الموطأ ووقع في رواية المستمل العطاش قال ابن التين العطاش داء يصيب الغنم تشرب فلا
تروى وهو غير مناسب هنا قال وقيل يصح على تقدير أن العطش يحدث منه هذا الداء كالأكام
(قلت) وسباق الحديث ياباه وظاهره أن الرجل سقى الكلب حتى روى ولذلك جوزى بالمغفرة
(قوله يلهث) بفتح الهاء اللهث بفتح الهاء هو ارتفاع النفس من الأعياء وقال ابن التين ليهث
الكلب أخرج لسانه من العطش وكذلك الطائر ولهث الرجل إذا أعيا ويقال إذا بحث بيديه
ورجليه **(قوله يأكل التري)** أي يكدم بغمه الأرض النديه وهي أماصفة وأما حال وليس
بمفعول ثان لرأى **(قوله بلغ هذا مثل)** بالفتح أي بلغ مبلغا مثل الذي بلغني وضبطه الدمياطي
بخطه بضم منسل ولا يخفى توجيهاه وزاد ابن حبان من وجه آخر عن أبي صالح فرجه **(قوله)**
فلا خفه في رواية ابن حبان فترع أحد خفيه **(قوله ثم أمسكه)** أي أحد خفيه الذي فيه الماء

الجدر هو الأصل * (باب
فضل سقى الماء) * حدثنا
عبد الله بن يوسف أخبرنا
مالك عن سمى عن أبي صالح
عن أبي هريرة رضى الله
تعالى عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال بينا
رجل يشي فاشتد عليه
العطش فنزل بئرا فشرب
م منها ثم خرج فاذا هو بكلب
يلهث يأكل التري من
العطش فقال لقد بلغ هذا
مثل الذي بلغني فلا خفه
ثم أمسكه بفيه

وانما احتاج الى ذلك لانه كان يعالج بيديه ليعصم من البر وهو يشعر بأن الصعود منها كان عسرا **(قوله ثم رقى)** بفتح الراء وكسر التاء كصعد وزنا ومعنى وذكره ابن التين بفتح القاف بوزن مضى وأنكره وقال عياض في المشارق هي لغة طى يفتحون العين فيما كان من الأفعال معتل اللام. والاول أفصح وأشهر **(قوله فسقى الكلب)** زاد عبد الله بن دينار عن أنى صالح حتى أرواه أى جعله ريانا وقدمضى في الطهارة **(قوله فشكر الله له)** أى أنى عليه أو قبل عمله أو جازاه بفعله وعلى الآخر فالفساء في قوله فغفر له تفسيرية أو من عطف الخاص على العام وقال القرطبي معنى قوله فشكر الله له أى أظهر ما جازاه به عند ملائكته ووقع في رواية عبد الله بن دينار بديل فغفر له فأدخله الجنة وكذا في رواية ابن حبان **(قوله قالوا)** سمى من هؤلاء السائلين سراقه بن مالك بن جعشم رواه أحمد وابن ماجه وابن حبان **(قوله وان لنا)** هو معطوف على شيء محذوف تقديره الامر كما ذكرنا وان لنا في البهائم أى في سقى البهائم أو الاحسان الى البهائم أجرا **(قوله في كل كبد رطبة أجر)** أى كل كبد حية والمراد رطبة الحياة أو لان الرطوبة لازمة للحياة فهو كناية ومعنى النظر فية هنا أن بقدر محذوف أى الاجر ثابت في ارواء كل كبد حية والكبد كرويوث ويحتمل أن تكون في سبية كسولك في النفس الدية قال الداودي المعنى في كل كبد حتى أجر وهو عام في جميع الحيوان وقال أبو عبد الملك هذا الحديث كان في بني اسرائيل وأما الاسلام فقد أمر بقتل الكلاب وأما قوله في كل كبد فمخصوص ببعض البهائم محال لضعف رقيه لان المأمور بقتله كالخنزير لا يجوز ان يقوى ليزداد ضرره وكذا قال النووي ان عمومهم مخصوص بالحيوان المحترم وهو ما لم يؤمر بقتله فيحصل الثواب بسقيهم ويلتحق به اطعامهم وغير ذلك من وجوه الاحسان اليه وقال ابن التين لا يمتنع اجراؤه على عمومهم يعنى فيسقى ثم يقتل لاننا امرنا بأن نخمس القتل ونهيننا عن المثلة واستدل به على طهارة سؤر الكلب وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الطهارة ومما قيل في الرد على من استدله بأنه فعل بعض الناس ولا يدري هل هو كان ممن يقتدى به أم لا والجواب اننا لم نخرج بمجرد الفعل المذكور بل اذا فرغنا على أن شرع من قبلنا شرع لنا فاننا لا نأخذ بكل ما ورد عنهم بل اذا ساقه امام شرعنا مساق المدح ان علم ولم يقيده بشيئ من الاستدلال به وفي الحديث جواز السفر منفردا وبغير زاد ومحمل ذلك في شرعنا اذ لم يخف على نفسه الهلاك وفيه الحث على الاحسان الى الناس لانه اذا حصلت المغفرة بسبب سقى الكلب فسقى المسلم أعظم أجرا واستدل به على جواز صدقة التطوع للمشركين وينبغي ان يكون محله ما اذا لم يوجد هناك مسلم فالمسلم أحق وكذا اذا دار الامر بين البهيمة والا دعى المحترم واستويا في الحاجة فلا دعى أحق والله أعلم ثم ذكر المصنف في الباب حديث أسماء بنت أبي بكر وابن عمر في قصة المرأة التي ربطت الهرة حتى ماتت فدخلت النار وسأى الكلام عليه في بدء الخلق وتقدم حديث اسماء بأتم من هذا في أوائل سنة الصلاة وأما حديث ابن عمر فذكر الدارقطني ان معن بن عيسى تنقذ ديكه في الموطأ قال ورواه غير الموطأ ابن وهب والقعنبي وابن أبي أريس ومطرف ثم ساقه من طرقهم وأخرجه الاسماعيلي من طريق معن وابن وهب وأخرجه أبو نعيم من طريق القعنبي ومناسبة حديث الهرة للترجة من جهته أن المرأة عوقبت على كونها لم تسقها فقتلها أنها الوستقها لم تعذب قال ابن المنير

ثم رقى فسقى الكلب فشكر الله له فغفر له قالوا يا رسول الله وان لنا في البهائم أجرا قال في كل كبد رطبة أجر * تابعه حماد ابن سلمة والريبع بن مسلم عن محمد بن زياد حدثنا ابن أبي مرزوم * حدثنا نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة المكسوف فقال دنت مني النار حتى قلت أى رب وأنا معهم فاذا امرأة حسبت أنه قال تخدشها هرة قال ما شأن هذه قالوا حبستها حتى ماتت جوعا حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن نافع عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عذبت امرأة في هرة حبستها حتى ماتت جوعا فدخلت فيها النار قال فقال والله أعلم لا أنت أطعمتها ولا سقيتها حين حبستها ولا أنت أرسلتها فأكلت من خشاش الارض

* (باب من رأى أن صاحب الحوض أو القربة أحق بمائه) * حدثنا قتيبة حدثنا عبد العزيز عن أبي حازم عن سهل بن سعد رضى الله عنه قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بقدح فشرب وعنه غلام وهو أحدث (٣٣) القوم والاشياخ عن يساره قال يا غلام

أناؤذنى أن أعطى الاشياخ فقال ما كنت لأؤثر بصيبي منك أحد يا رسول الله فأعطاه إياه * حدثنا محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن محمد بن زياد سمعت أبا هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال والذي نفسى بيده لا ذودن رجالا عن حوضي كما تداد الغريسة من الابل عن الحوض * حدثني عبد الله بن محمد أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن أيوب وكثير بن كثير يدا أحدهما على الآخر عن سعيد بن جبير قال قال ابن عباس رضى الله عنهما قال النبي صلى الله عليه وسلم رحم الله أم اسمعيل لو تركت زمزم أو قال لولم تعرف من الماء لكانت عينا معينا وأقبل جرهم فقالوا أنا ذنبن أن تنزل عندك قالت نعم ولا حق لكم في الماء قالوا نعم * حدثني عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن عمرو عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يكلمهم الله يوم

الحديث على تحريم قتل من لم يؤمر بقتله عطشا ولو كان هرة وليس فيه ثوب السقي ولكن كفى بالسلامة فضلا * (قوله) باب من رأى أن صاحب الحوض أو القربة أحق بمائه ذكر فيه أربعة أحاديث أحدها حديث سهل بن سعد وقد تقدم الكلام عليه قبل غانبة أبواب ومناسبة للترجمة ظاهرة الحاق القربى والحوض والقربة بالقدح فكان صاحب القدح أحق بالتصرف فيه شر باوستقيا وقد خفي هذا على المهلب فقال ليس في الحديث إلا أن الابل من غير ما بالقدح وأجاب ابن المنير بأن مراد البخاري أنه إذا استحق الابل من مافي القدح بمجرّد جلوسه واختص به فكيف لا يختص به صاحب اليد والمتسبب في تحصيله ثانيها حديث أبي هريرة في ذكر حوض النبي صلى الله عليه وسلم وسأق الكلام عليه في ذكر الحوض النبوي من كتاب الرقاق وقوله لا ذودن بمجته ثم مهمله أى لا طردن ومناسبة للترجمة من ذكره صلى الله عليه وسلم أن صاحب الحوض يطرد ابل غيره عن حوضه ولم ينكر ذلك فيدل على الجواز وقد خفي على المهلب أيضا فقال أن المناسبة من جهة اضافة الحوض الى النبي صلى الله عليه وسلم وكان أحق به وتعقبه ابن المنير بأن أحكام التكليف لا تنزل على وقائع الاخره وانما استدلل بقوله كما تداد الغريسة من الابل فاجاز لصاحب الحوض طرد ابل غيره عن حوضه الا وهو أحق بحوضه ثالثها حديث ابن عباس في قصة هاجر وزمزم وأوردته مختصرا جدا وسبأني مطولا في أحاديث الانبياء ومناسبة للترجمة من جهة قولها للذين نزلوا عليهم والا حق لكم في الماء قالوا نعم وقرر النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك قال الخطابي فيه ان من أئبط ماء في فلاة من الارض ملكه ولا يشاركه فيه غيره الا برضاه الا لا ينع فضله اذا استغنى عنه وانما شرب هاجر عليهم ان لا يتلكوه رابعها حديث أبي هريرة وقد تقدم من وجه آخر قبل أربعة أبواب وفيه ورجل له فضل ماء بالطريق فمعه من ابن السبيل وقال في هذه الطريق ورجل منع فضل مائه فيقول الله اليرم أمعنك فضلي كما منعت فضل مالم تعمل يدك ومناسبة للترجمة من جهة ان المعاقبة وقعت على منعه الفضل فدل على أنه أحق بالاصل ويؤخذ أيضا من قوله مالم تعمل يدك فان مفهومه انه لو عاجله لكان أحق به من غيره وحكي ابن التين عن أبي عبد الملك انه قال هذا يخفى معناه ولعله يريد أن البئر ليست من حفرة وانما هو في منعه غاصب ظالم وهذا لا يرد فيما حازه وعله قال ويحتمل أن يكون هو حفرة او منعهما من صاحب الشفة أى العطشان ويكون معنى مالم تعمل يدك أى لم تتبع الماء ولا أخرجه قال وهذا أى الاخير ليس من الباب في شئ والله أعلم (قوله) قال على حدثنا سفيان غير مرة (الج) يشير الى أن سفيان كان يرسل هذا الحديث كثيرا ولكنه صحح الموصول ليكون الذي وصله من الحفاظ وقد تابعه سعيد بن عبد الرحمن المخزومي وعبد الرحمن بن يونس ومحمد بن أبي الوزير ومحمد بن يونس فوصلوه قاله الاسماعيلي قال وأرسله غيرهم (قلت) وقد وصله أيضا عمر والنقاد أخرجه مسلم عنه وصفوان بن صالح أخرجه ابن حبان من طريقه ويأتى الكلام على ما وقع من الاختلاف في

(٥ - فتح الباري خا) القيامة ولا ينظر اليهم رجل حلف على سلعة لقد أعطى بها أكثر مما أعطى وهو كاذب ورجل حلف على عين كاذبة بعد العصر ليقطع بها مال رجل مسلم ورجل منع فضل مائه فيقول الله اليوم أمعنك فضلي كما منعت فضل مالم تعمل يدك قال على * حدثنا سفيان غير مرة عن عمرو بن أبي صالح يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم

سياق المتن في كتاب الأحكام ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ **باب** **لاحى** **الاله** **ولرسوله**
 ترجم بلفظ الحديث من غير مزيد قال الشافعي يحتمل معنى الحديث شيئين أحدهما ليس
 لاحداً يحكى للمسلمين الاماماه النبي صلى الله عليه وسلم والاخر معناه الاعلى مثل ما جاء
 عليه النبي صلى الله عليه وسلم فعلى الاول ليس لاحد من الولاة بعده ان يحكى وعلى الثانى
 يختص الحى عن قام مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الخليفة خاصة وأخذ أصحاب
 الشافعي من هذا أن له فى المسئلتين قولين والراجح عندهم الثانى والأول أقرب الى ظاهر اللفظ
 لكن رجحوا الاول على سبب أن عمر حى بعد النبي صلى الله عليه وسلم والمراد بالحى منع الرعى فى
 أرض مخصوصة من المباحات فيجعلها الامام مخصوصة برعى بها ثم الصدقة مثلاً **(قوله عن**
يونس) هو ابن زيد الايلي ورواية الليث عنه من الاقران لانه قد سمع من شيخه ابن شهاب وفى
 الاسناد تابعيان وصحابيان **(قوله لاحى)** أصل الحى عند العرب ان الرئيس منهم كان اذ نزل
 منزلاً لخصبها استعوى كلباً على مكان عال فالى حيث انتهى صوته جأه من كل جانب فلا يرى فيه
 غيره ويرى هو مع غيره فيما سواه والحى هو المكان المحى وهو خلاف المباح ومعناه أن يمنع من
 الاحياء من ذلك الموات ليتوفر فيه الكلا فترعاه مواش مخصوصة وينع غيرها والاربع عند
 الشافعية أن الحى يختص بالخليفة ومنهم من ألحق بدولة الاقاليم ومحل الجواز مطلقاً لا يضرب
 بكافة المسلمين واستدل به الطحاوى لمذهبه فى اشتراط اذن الامام فى احياء الموات وتعقب
 بالغرق بينهما فان الحى أخص من الاحياء والله أعلم قال اخورى من الشافعية ليس بين
 الحديثين معارضة فالحى المنهى ما يحكى من الموات الكثير العشب لنفسه خاصة كفعول
 الجاهلية والاحياء المباح ما لا منفعة للمسلمين فيه شاملة فاقترقا وانما تعد أرض الحى مواتاً
 لكونها لم تقدم فيها ملك لاحد لكنها تشبه العامر لما فهم من المنفعة العامة **(قوله وقال بلغنا**
أن النبي صلى الله عليه وسلم حى النقيع) كذا الجمع الرواة الا لا يذرو القائل هو ابن شهاب وهو
 موصول بالاسناد المذكور اليه وهو مرسل أو معتدل وهكذا أخرجه أبو داود من طريق ابن
 وهب عن يونس عن ابن شهاب فذكر الموصول والمرسل جميعاً ووقع عند أبى ذر وقال أبو عبد الله
 بلغنا الى آخره فظن بعض الشراح انه من كلام البخارى المصنف وليس كذلك فقد أخرجه
 الاسماعيلي من طريق أحمد بن ابراهيم بن ملحان عن يحيى بن بكير شيخ البخارى فيه فذكر
 الموصول والمرسل جميعاً على الصواب كما أخرجه أبو داود ووقع لابي نعيم فى مستخرجه فيه
 تحييط فانه أخرجه من الوجه الذى أخرجه منه الاسماعيلي فاقتصر فى الاسناد الموصول على
 المتن المرسل وهو قوله حى النقيع وليس هذا من حديث ابن عباس عن الصعب وانما هو بلاغ
 للزهرى كما تقدم وقد أخرجه سعيد بن منصور من رواية عبد الرحمن بن الحارث عن الزهرى جامعاً
 بين الحديثين وأخرجه البيهقى من طريق سعيد بن قيس عن البخارى انه وهم قال البيهقى لان قوله
 حى النقيع من قول الزهرى يعنى من بلاغه ثم روى من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه
 وسلم حى النقيع لخليل المسلمين ترى فيه وفى اسناده العمري وهو ضعيف وكذا أخرجه أحمد من
 طريقه **(قوله النقيع)** بالنون المفتوحة وحكى الخطاى ان بعضهم صحفه فقال بالموحدة
 وهو على عشرين فرسخاً من المدينة وقدره ميل فى ثمانية أميال ذكر ذلك ابن وهب فى موطنه

* **(باب)** * **لاحى** **الاله**
 ولرسوله صلى الله عليه وسلم
 * حدثنا يحيى بن بكير
 حدثنا الليث عن يونس
 عن ابن شهاب عن عبيد الله
 ابن عبد الله بن عتبة عن ابن
 عباس رضى الله عنهما أن
 الصعب بن جثممة قال ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لاحى الله ولرسوله
 وقال بلغنا أن النبي صلى
 الله عليه وسلم حى النقيع

وأن عمر جى الشرف والريذة * (باب شرب الناس وسقى الدواب من الانهار) * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الخيل لرجل أجر ولرجل ستر وعلى رجل وزر فأما الذى له أجر فرجل ربطها فى سبيل الله فأطال لها فى مرج أو روضة ففأصاب فى طيلها ذلك من المرج أو الروضة كانت له حسنة ولو أنه انقطع طيلها فاستقت شرفاً أو شرفين كانت آثارها وأروانها حسنة له ولو أنها مرت بنهر فشربت منه ولم يرد أن يسقى كان ذلك حسنة له فهى لذلك أجر ورجل ربطها تغنياً وتعتناً لم ينس حق الله فى رقابها ولا ظهورها فهى لذلك ستر ورجل ربطها غفراً ورياء ونوا لاهل الاسلام فهى على ذلك وزر وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجرف قال ما أنزل على فيها شئ الا هذه الآية الجامعة الفاذة فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره * حدثنا اسمعيل حدثنا مالك عن ربيعة ابن أبي عبد الرحمن عن يزيد بن مولى المنبث عن زيد بن خالد الجهمى رضى الله عنه (٢٥) قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

فسأله عن اللقطة فقال اعرف عفاصها ووكاءها ثم عرفها سنة فان جاء صاحبها والافشأ ثلث بها قال فضالة الغنم قال هى للثأ ولا خيل أول الذئب قال فضالة الابل قال مالك ولها معاهساؤها وحذاؤها تزد الماء وتأكل الشجر حتى يلتساها ربها * (باب بيع الخطب والكلأ) * حدثنا معلى بن أسد حدثنا وهيب عن هشام عن أبيه عن الزبير بن العوام رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال لأن يأخذ أحدكم أحبلاً يأخذ حزمة من حطب فيبيع فيكف الله بها وجهه خيراً من

وأصل التقيع كل موضع يستنقع فيه الماء وفى الحديث ذكر التقيع الخضمت وهو الموضع الذى جمع فيه أسعد بن زرارة بالديسة والمشهور انه غير التقيع الذى فيه الحى وحكى ابن الجوزى ان بعضهم قال انهم واحد قال والاول أصح (قوله وان عمر جى الشرف والريذة) هو معطوف على الاول وهو من بلاغ الزهرى أيضاً وقد ثبت وقوع الحى من عمر كما سبأ فى أواخر الجهاد من طريق أسلم عن عراستة مولى له على الحى الحديث والشرف بفتح المعجمة والراء بعد هاء فى المشهور وكعباض انه عند البخارى بفتح المهملة وكسر الراء قال وفى موطن ابن وهب بفتح المعجمة والراء قال وكذا رواه بعض رواة البخارى وأصلحه وهو الصواب وامسرف فهو موضع بقرب مكة ولا تدخله الالف واللام والريذة بفتح الراء والموحدة بعدها ذال معجمة وموضع معروف بين مكة والمدينة تقدم ضبطه وقد روى ابن أبى شيبة باسناد صحيح عن نافع عن ابن عمر أن عمر جى الريذة لنعم الصدقة * (قوله باب شرب الناس وسقى الدواب من الانهار) أراد بهذه الترجمة ان الانهار الكأى فى الطرق لا يختص بالشرب منها أحد دون أحد ثم أورد فيه حديثين أحدهما عن أبي هريرة فى ذكر الخيل وسبأى الكلام عليه منصفاً للجهاد والمقصود منه قوله فيه ولو أنها مرت بنهر فشربت منه ولم يرد أن يسقى فانه يشعر بأن من شأن البهائم طلب الماء ولم يرد ذلك صاحبها فإذا أجر على ذلك من غير قصد فهو جرح بقصد من باب الاولى فثبت المقصود من الاباحة المطلقة ثاني ما حدث زيد بن خالد فى اللقطة وسبأى فيها مشروحا والمقصود منه قوله فيه معاهساؤها وحذاؤها تزد الماء وتأكل الشجر * (قوله باب بيع الخطب والكلأ) بفتح الكاف واللام بعدهم زنة بغير مد وهو العشب رطبه ويابس وموقع هذه الترجمة

أن يسأل الناس أعطى أم منع * حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف أنه سمع أبا هريرة رضى الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره خير له من أن يسأل أحداً فمطبه أو عنعه * حدثنا ابراهيم بن موسى أخبرنا هشام أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني ابن شهاب عن علي بن حسين بن علي عن أبيه حسين بن علي عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أن يسأل الناس خير من أن يسألهم قال أبو هريرة رضى الله عنه أنه قال أصبت شارفا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مغنم يوم بدر قال وأعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم شارفاً أخرى فأختمها بولوعه عندي بربط رجل من الانصار وأنا أريد أن أحل عليهما أذخر الأبيعه ومعنى صانع من بنى قبة فاع فاستعين به على وليمة فاطمة وزوجته بن عبد المطلب بشرى فى ذلك البيت معه قينة فقالت * ألا يا جرحل الشرف النواء * فشارا ايمداجرة بالسيف فجب أسمعت ما يقرخوا صرهما ثم أخذ من أكلهما ما قلت لابن شهاب ومن السنام قال قد جب أسمعت ما فذهب بها قال ابن شهاب قال على رضى الله عنه فقذرت الى منظر أظعنى فأتيت نبى الله صلى الله عليه وسلم وعنده زيد بن حارثة فأخبرته الخبر فخرج رومع زيد فاطمقت معه فدخل على حزمة فغفظ عليه فرفع حزمة بصره وقال هل أنتم الاعبيد لا بآنى فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم بصره حتى خرج عنهم وذلك قبل تجرثم الخمر

من كتاب الشرب اشتراك الماء والخطب والمرعى في جوارز انتفاع الناس بالمباحات منها من غير تخصيص قال ابن بطال اباحة الاحتطاب في المباحات والاختلاف من نبات الارض متفق عليه حتى يقع ذلك في أرض مملوكة فترتفع الاباحة ووجهه انه اذا ملك بالاحتطاب والاحتشاش فلائيك بالاحياء له أولى ثم اورد في المصنف ثلاثة أحاديث أولها وثانيها حديث الزبير بن العوام وأبي هريرة جعنا في الترعيب في الاكتساب بالاحتطاب وقد تقدم الكلام عليهم في كتاب الزكاة ثالثها حديث علي في قصة شارفيه مع حمزة بن عبد المطلب والشاهد منه قوله وأنا أريد أن أحمل عليهم اذا خرا لابيهم فانه دال على ما ترجم به من جوارز الاحتطاب والاحتشاش ورسايتي الكلام على شرحه مستوفى في آخر كتاب الجهاد في فرض الخمس ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ (باب القطائع) جمع قطعة تقول أقطعت له أرضا جعلتها له قطعة والمراد به ما يخص به الامام بعض الرعية من الارض الموات فيختص به ويصير أولى باحيائه من أن يسبق الى احيائه واختصاص الاقطاع بالموات متفق عليه في كلام الشافعية وحكي عياض ان الاقطاع تسويغ الامام من مال الله شيئا لمن يراه أهلا لذلك قال وأكثر ما يستعمل في الارض وهو أن يخرج منها لمن يراه ما يحوزها ما بان ملكه اياه فيعمره وامان يجعل له غلته مدة انتهى قال السبكي والثاني هو الذي يسمى في زماننا هذا اقطاعا ولم أر أحدا من أصحابنا ذكره وتخريجهم على طريق فقهي مشكل قال والذي يظهر أنه يحصل للمقطع بذلك اختصاص كاختصاص المتجر لكن لا يملك الرقبة بذلك انتهى وهذا حرم المحب الطبري وادعى الاذري في الخلاف في جوارز تخصيص الامام بعض الجند بعهده أرض اذا كان مستحقا لذلك والله أعلم (قوله عن يحيى بن سعيد) هو الانصارى ووقع للبيهقي من وجه آخر عن سليمان بن حرب شيخ البخاري فيه التصريح بالتحديث لحامد بن يحيى (قوله أراد النبي صلى الله عليه وسلم ان يقطع من البحر) يعني للانصار وفي رواية البيهقي دعا الانصار ليقطع لهم البحر وللأسماعيل ليقطع لهم البحر وأوطأ من بينهما وكان الشك فيه من حماد فسميت بالجزيرة من طريق زهير عن يحيى بلفظ دعا الانصار ليكتب لهم البحر وله في مناقب الانصار من رواية سفيان عن يحيى الى أن يقطع لهم البحر ونظيره انه أراد أن يجعلهم اقطاعا واختلف في المراد بذلك فقال الخطابي يحتمل أنه اراد الموات منها لئلا يملكوه بالاحياء ويحتمل أن يكون أراد العامر منها لكن في حقه من الخمس لانه كان ترك أرضهم فسلم يسموها وتعتب بانها فتحت صلحا كما سعياتي في كتاب الجزيرة فيحتمل أن يكون المراد أنه أراد أن يخصهم بما تناول جزئها وبه جزم اسمعيل القاضي وابن قرقول ووجهه ان بطال بان أرض الصلح لا تقسم فلائيك وقال ابن التين انما يسمى اقطاعا اذا كان من أرض أو عتار وانما يقطع من التي لا يقطع من حق مسلم ولا معاهد قال وقد يكون الاقطاع تملكيا وغير تملك وعلى الثاني يحمل اقطاعه صلى الله عليه وسلم الدور بالمدينة كائنه يشير الى ما أخرجه الشافعي من سبيل واصله الطبراني أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة أقطع الدور يعني أنزل المهاجرين في دور الانصار برضاهم انتهى وسياتي في آخر الخمس حديث أسماء بنت أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير أرضا من أموال بني النضير يعني بعد أن أجلاهم والظاهر أنه ملكه اياها وأطلق عليها اقطاعا على سبيل المجاز والله أعلم والذي يظهر لي أن النبي صلى

* (باب القطائع) * حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد قال سمعت أنسا رضي الله عنه قال أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يقطع من البحر ين فقات الانصار حتى تشطع لاختوانا من المهاجرين

مثل الذي تقطع لنا قال سترون

بعدي أثره فاصبر واحتسب
تلقوني * (باب كتابة
القطائع) * وقال الليث عن
يحيى بن سعيد عن أنس
رضي الله عنه دعا النبي صلى
الله عليه وسلم الانصار ليقطع
لهم بالبحرين فقالوا يا رسول
الله ان فعلت فاصب
لاخواننا من قريش غلها
فلم يكن ذلك عند النبي صلى
الله عليه وسلم فقال سترون
بعدي أثره فاصبر واحتسب
تلقوني * (باب حلب الابل
على الماء) * حدثنا
ابراهيم بن المنذر حدثنا محمد
ابن فليح قال حدثني أبي عن
هلال بن علي عن عبد
الرحمن بن أي عمرة عن أبي
هريرة رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال
من حق الابل أن تحلب على
الماء * (باب الرجل يكون
له ممر أو شرب في حائط أو في
نخل) وقال النبي صلى الله
عليه وسلم من باع نخلا بعد
أن تؤبر فمهرتها للبائع وللبيع
الممر والسقي حتى يرفع
وكذلك رب العريه * أخبرنا
عبد الله بن يوسف حدثنا
الليث حدثني ابن شهاب
عن سالم بن عبد الله عن أبيه
رضي الله عنه قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول من ابتاع نخلا
بعد أن تؤبر فمهرتها للبائع

الله عليه وسلم أراد أن يخص الانصار بما يحصل من البحرين أما الناجز يوم عرض ذلك عليهم
فهو الجزية لانهم كانوا اوصالها وعليها وأما بعد ذلك اذا وقعت الفتوح فخراج الارض أيضا وقد
وقع منه صلى الله عليه وسلم ذلك في عدة أراض بعد فتحها وقبل فتحها منها اقطاعه فيما الداري
بيت ابراهيم فلما فتحته في عهد عمر بن الخطاب لم يعم واستقر في أيدي ذريته من ابنته رقية ويدهم كتاب
من النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وقصته مشهورة ذكرها ابن سعد وأبو عبيد في كتاب الاموال
وغيرهما (قوله مثل الذي تقطع لنا) زاد في رواية البيهقي فلم يكن ذلك عنده يعني بسبب قلة
الفتوح يومئذ كما في رواية الليث التي في الباب الذي يلي هذا وأغرب ابن بطال فقال معناه انه لم
يرد فعل ذلك لانه كان أقطع المهاجرين أرض بني النضير (قوله سترون بعدي أثره) بفتح الهمزة
والمثلثة على المشهور وأشار صلى الله عليه وسلم بذلك الى ما وقع من استئثار الملوأ من قريش عن
الانصار بالاموال والتفضيل في العطاء وغير ذلك فهو من اعلام نبوته وسبأ في الكلام عليه
مستوفى في مناقب الانصار ان شاء الله تعالى (قوله ما) كتابة القطائع أي
لتكون توثيقا ليد المقطع دفعا للزاع عنه (قوله وقال الليث) لم أره موصولا من طريقه قال
الاسماعيلي وغيره أو رده عن الليث غير موصول زاد أبو نعيم وكأنه أخذته عن عبد الله بن صالح
كاتب الليث عنه واعترض على المصنف بان رواية الليث لا ذكر للكتابة فيها وأجيب بانها
مذكورة في الشق الثاني وبأنه جرى على عادة في الإشارة الى ما ردف في بعض الطرق وقد تقدم انه
عنده في الجزية من رواية زهير وهو عند أحمد عن أبي معاوية عن يحيى بن سعيد والله أعلم وفي
الحديث فضيلة ظاهرة للانصار لتوقعهم عن الاستئثار بشئ من الديار دون المهاجرين وقد
وصفهم الله تعالى بأنهم كانوا يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة فخصوا في الفضل على
ثلاث مراتب اثناءهم على أنفسهم ومواساتهم غيرهم والاستئثار عليهم وسيأتي الكلام على
ما يتعلق بالبحرين في كتاب الجزية ان شاء الله تعالى (قوله ما) حلب الابل
على الماء أي عند الماء والحلب بفتح اللام الاسم والمصدر وسواء قاله ابن فارس بقول حلبتها
احلبها حلبا بفتح اللام (قوله ان تحلب) بضم أوله على البناء للمجهول وهو بالخاء المعجمة في
جميع الروايات وأشار الداودي الى انه روى بالجمع وقال أراد انها تساق الى موضع ستماء وتعقب
بأنه لو كان كذلك لقال ان تحلب الى الماء لا على الماء وانما المراد احلبها هناك لنفع من يحضر من
المساكين ولان ذلك يمنع الابل أيضا وهو نحو النهي عن الجداد بالليل أراد أن تجدها را التحضر
المساكين (قوله على الماء) زاد أبو نعيم في المستخرج والبرقاني في المصاحفة من طريق المعافي
ابن سليمان عن فليح يوم روردها وساق البرقاني بهذا الإسناد ثلاثة أحاديث أخر في نسق وقد
تقدم معنى حديث الباب في الزكاة من طريق الاعرج عن أبي هريرة معطولا وفيه ومن حقها ان
تحلب على الماء وتقدم شرحه هناك (قوله ما) الرجل يكون له ممر أو شرب في
حائط أو نخل هو من ألف والنشر أي له حق المرو في الحائط أو نصيب في النخل (قوله وقال
النبي صلى الله عليه وسلم من باع نخلا بعد أن تؤبر فمهرتها للبائع) تقدم موصولا في باب من باع
نخلا قد أبرت من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر ووصله بمعناه في هذا الباب (قوله وللبيع
الممر والسقي حتى يرفع) أي عمرته (وكذلك رب العريه) وهذا كله من كلام المصنف استنبطه من

بعد أن تؤبر فمهرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع

الاحاديث المذكورة في الباب وتوهم بعض الشراح انه بقية الحديث المرفوع فوهم في ذلك
وهما فاحشا وقال ابن المنير وجه دخول هذه الترجمة في الفقه التنبيه على امكان اجتماع الحقوق
في العين الواحدة هذا الملك وهذا الاتفاق وهو مأخوذ من استحقاق البائع الثمرة دون
الاصل فيكون له حق الاستطراق لا قسطا فيها في أرض مملوكة لغيره وكذلك صاحب العربية قال
وعندنا خلاف فيمن يسقى العربية هل هو على الواهب أو الموهوب له وكذلك سقى الثمرة المستثناة في
البيع قيل على البائع وقيل على المشتري فلا تغتربنقل ابن بطال الاجماع في ذلك ثم اراد المصنف
في ذلك خمسة أحاديث (الأول) حديث ابن عمر من ابتاع نخلا تقدم الكلام على شرحه وعلى بيان
شيء من اختلاف الروايات فيه في باب من باع نخلا قد أبرت من كتاب البيوع (قوله) ومن ابتاع عبدا
وله مال الخ قال ابن دقيق العيد استدلل به مالك على ان العبد يملك لاضافة الملك اليه بالام وهي
ظاهرة في الملك وقال غيره يؤخذ منه ان العبد اذا ملكه سيده مالا فانه يملكه وبه قال مالك وكذا
الشافعي في القديم لكنه اذا باعه بعد ذلك رجع المال لسيده الآن يشترطه المبتاع وقال أبو حنيفة
وكذا الشافعي في الجديد لا يملك العبد شيئا أصلا ولا اضافة للاختصاص والاتفاق كما يقال
السرير للفرس ويؤخذ من منعه من ان يباع عبدا او معه مال وشرطه المبتاع ان البيع يصح
لكن بشرط أن لا يكون المال ربويا فلا يجوز بيع العبد ومعه درهم يدراهم قاله الشافعي وعن
مالك لا يمنع اطلاق الحديث وكان العقد انما وقع على العبد خاصة والمال الذي معه لا يدخل
لغير العقد واختلف فيما اذا كان المال شيئا والاصح ان لها حكم المال وقيل تدخل عملا
بالعرف وقيل يدخل سائر العورة فقط وقال البايع ان شرطه المشتري للعبد صح مطلقا وان شرط
بعشه أو لنفسه فروايتان وقال المازري ان زال ملك السيد عن عبده يبيع او معاوضة قال مال
للسيد الآن يشترطه المبتاع وعن بعض التابعين كالحسن بن سعيد بن عبد الله والحديث حجة على
قائل هذا وان زال بالعق ونحوه فالمال للعبد الآن يشترطه السيد وان زال بالهبة ونحوها
فروايتان قال القرطبي أرجحهما الحاقها بالبيع وكذا ان سلم في الثانية وفي الحديث جواز
الشرط الذي لا ينافي مقتضى العقد قال الكرماني قوله وله مال اضافة المال الى العبد مجاز
كاضافة الثمرة الى النخلة (قوله) وعن مالك هو معطوف على قوله حديثنا لا يفسد فهو موصول
والتقدير وحديثنا عبد الله بن يوسف عن مالك وزعم بعض الشراح انه معلق وليس كذلك وتردد
الكرماني وقد وصله أبو داود من حديث مالك عن نافع عن ابن عمر في النخل مرفوعا وعن نافع عن
ابن عمر عن عمر بن العبد موقوفاً وكذا هو في الموطأ والفظه عن ابن عمر عن عمر بن العبد وعن
نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بقصة النخل ثم ساقه من طريق سالم بن كهيل حديث
من سمع جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال الكرماني قوله في العبد أي في شأن العبد
أو التقدير عن عمر انه قال في العبد بأن ماله لبايعه أو زاد لفظ العبد بعد قوله الآن يشترط
المبتاع أي والعبد كذلك (قلت) وأرجحها الأول وقد عبر عنه عند أبي داود بنحو ذلك كما ذكرته
وأخرجه النسائي من طريق يحيى القطان عن عبيد الله العمري عن نافع عن ابن عمر عن عمر
بقصة العبد ومن رواية محمد بن اسحق عن نافع عن ابن عمر مرفوعا بالقصةين وقال النسائي انه
خطأ والصواب ما رواه يحيى القطان وكذلك رواه الليث وأيوب عن نافع في العبد موقوفاً وقوله

ومن ابتاع عبدا وله مال فماله
للذي باعه الآن يشترط
المبتاع وعن مالك عن نافع
عن ابن عمر عن عمر بن العبد
حديثنا محمد بن يوسف
حديثنا سليمان عن يحيى بن
سعيد

٣ قول الشارح (قوله والحارث الخ) وقوله (قوله سمي له نافع هؤلاء الثلاثة الخ) هاتان (٣٩) العبارتان غير موجودتين في نسخ المتن

التي يابدين وأولهما في الرواية التي وقعت للشارح فشرح عليها وحررها اه مصححه

من اتباع عبدا وله مال فحاله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع هكذا ثبت قصة العبد في هذا الحديث في جميع نسخ البخاري وصنيع صاحب العمدية يقتضي أنهم من أفراد مسلم فإنه أورد في باب العرايا فقال عن عبد الله بن عمر قد كرم باع نخلا ثم قال ولمسلم من اتباع عبد الله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع وكأنه لما نظر كتاب البيوع من البخاري فلم يجد فيه توهم أنهم من أفراد مسلم واعتذر الشارح ابن العطار عن صاحب العمدية فقال هذه الزيادة أخرجهما الشيخان من رواية سالم عن أبيه عن عمر قال فالمصنف لما نسب الحديث لابن عمر احتاج أن ينسب الزيادة لمسلم وحده انتهى ملخصا وبالغ شيخنا ابن الملقن في الرد عليه لأن الشيخين لم يذكر في طريق سالم عمر بل هو عندهما جميعا عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بغير واسطة عمر لكن مسلم والبخاري ذكراه في البيوع والشرب فتبعين أن سبب وههم المقدسي ما ذكرته وقال النووي في شرح مسلم لم تقع هذه الزيادة في حديث نافع عن ابن عمر وذلك لا يضر فإن سلمنا نقسبه بل هو أجل من نافع فزيادته مقبولة وقد أشار النسائي والدارقطني إلى ترجيح رواية نافع وهي إشارة مردودة انتهى (قلت) أما نفي تحريجهما فرد فأنه ثابت عند البخاري ههنا من رواية ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن نافع لكن باختصار وأما الاختلاف بين سالم ونافع فأنه هو في رفعها ووقفها في إثباتها وفتحها فسلم رفع الحديثين جميعا ونافع رفع حديث النخل عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ووقف حديث العبد على ابن عمر عن عمر وقد رجح مسلم ما رجحه النسائي وقال أبو داود وتبعه ابن عبد البر وهذا أحد الأحاديث الأربع التي اختلف فيها سالم ونافع قال أبو عراة تنقلا على رفع حديث النخل وأما قصة العبد فرفعها سالم ووقفها نافع على عمرو رجع البخاري رواية سالم في رفع الحديثين ونقل ابن التين عن الداودي هو وههم من نافع والصحيح ما رواه سالم مرفوعا في العبد والمثيرة قال ابن التين لأدري من أين أدخل الوهم على نافع مع إمكان أن يكون عمر قال ذلك يعني على جهة الفتوى مستند إلى ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم قصص الروايات (قلت) قد نقل الترمذي في الجامع عن البخاري تصحيح الروايتين ونقل عنه في العلل ترجيح قول سالم وقد تقدم بيان ذلك كله واضحا في كتاب البيوع (قوله والحارث ٣) أي الأرض المزروعة فن باع أرضا محروثة وفيها زرع فالزرع للبائع والخلاف في هذه كاخلاف في النخل ويؤخذ منه أن من أجزأ أرضا وله فيها زرع أن الزرع للسوحر لا للمستأجر أن تصورت صورة الاجارة (قوله سمي له نافع هؤلاء الثلاثة) قائل سمي هو ابن جريج والضمير في له لابن أبي مليكة وفي الحديث ما يدل على قلة تدليس ابن جريج فإنه كثير الرواية عن نافع ومع ذلك أفصح بان بينهما في هذا الحديث واسطة (ثانيها) حديث زيد بن ثابت في العرايا وقد تقدم مشروحا في بابيه (ثالثها) حديث جابر في النهي عن الخبارة والمحاولة والمزاينة وبيع الفر حتى يبدو صلاحه وبيعه بغير الدينار والدرهم إلا العرايا فأما الخبارة فتقدم الكلام عليها في المزاينة وأما المحاولة فتقدم الكلام عليها في حديث أنس في باب بيع المحاضرة وأما المزاينة فتقدم الكلام عليها في حديث ابن عمر وابن عباس وغيرهما في باب المزاينة وأما بقية فتقدم في باب بيع الفر على رأس النخل من حديث جابر (رابعها) حديث أبي هريرة في بيع العرايا وقد تقدم أيضا مشروحا في بابيه (خامسها) حديث رافع بن خديج وسهل بن أبي حنيفة في النهي عن المزاينة لأصحاب العرايا وقد تقدم حديث سهل في باب بيع الفر على رأس النخل وقد تقدم شرح جميع هذه الأحاديث وقوله هنا قال وقال ابن

عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت رضي الله عنهم قال رخص النبي صلى الله عليه وسلم أن تباع العرايا بخبر صهاقرا * حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا ابن عيينة عن ابن جريج عن عطاء سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الخبارة والمحاولة وعن المزاينة وعن بيع الفر حتى يبدو صلاحه وأن لا تباع إلا بالدينار والدرهم إلا العرايا * حدثنا يحيى بن قزعة حدثنا مالك عن داود بن حصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أجد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رخص النبي صلى الله عليه وسلم في بيع العرايا بخبر صهاق من الفر فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق شك داود في ذلك * حدثنا زكريا بن يحيى حدثنا أبو أسامة قال أخبرني الوليد بن كثير قال أخبرني بشر بن يسار مولى بني حارثة أن رافع بن خديج وسهل بن أبي حنيفة حدثاه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

وسلم نهى عن المزاينة ببيع الفر بالثمن إلا أصحاب العرايا فإنه أذن لهم * قال وقال ابن إسحق حدثني بشر مثله

* (كتاب في الاستقراض)
وأداء الديون والجور والتفليس)*

* (باب من اشترى بالدين وليس عنده ثمنه أوليس يحضرته) * حدثنا محمد بن يوسف هو البليكندي أخبرنا جابر بن عمر المغيرة عن الشعبي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال قال غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم فقال كيف ترى بعيرك أتبعه قلت نعم فبعته آياه فلما قدم المدينة غدوت اليه بالعير فأعطاني ثمنه * حدثنا علي بن أسد حدثنا عبد الواحد حدثنا الأعش قال تذاكرنا عند إبراهيم الرهن في السلم فقال حدثني الأسود عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى طعاما من يهودي إلى أجل ورهنه درعاً من حديد * (باب) * من أخذ أموال الناس يريد أداءها أو اتلافها * حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسى حدثنا سليمان ابن بلال عن ثور بن زيد عن أبي الغيث عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه ومن أخذ

يريد اتلافها

استحق حديثي بشير يعني ابن يسار مثله كذا لا يذروني الوقت ووقع للأصملي وكريمة وغيرهما قال أبو عبد الله قال ابن اسحق فعلى هذا فهو معلق ولم أره موصولاً من طريقه إلى هذه الغاية والله المستعان * (خاتمة) * اشتغل كتاب الشرب على ستة وثلاثين حديثاً المعلق منها خمسة والبقية موصولة والمكر منها فيه وفيما مضى سبعة عشر حديثاً والخالص تسعة عشر واقفه مسلم على تحريجهما سوى حديث عثمان في بئر رومة وحديث ابن عباس في قصة هاجر وحديث الصعب في الحج وحديث الزهري المرسل في حجي النقيع وحديث انس في القطائع وفيه من الآثار اشان عن عمر رضي الله عنه والله تعالى أعلم

* (قوله كتاب في الاستقراض وأداء الديون والجور والتفليس)*

كذا لا يذرو زاد غيره في أوله البسمة وللتسقي باب بدل كتاب وعطف الترجمة التي تليه عليه غير باب وجع المصنف بين هذه الامور الثلاثة لقلة الاحاديث الواردة فيها ولتعلق بعضها ببعض

﴿قوله باب﴾ من اشترى بالدين وليس عنده ثمنه أوليس يحضرته) أي فهو جائز وكأنه يشير إلى ضعف ما جاء عن ابن عباس من رفعه لا اشترى ما ليس عندي ثمنه وهو حديث أخرجه أبو داود والحاكم من طريق سمك عن عكرمة عنه في أثناء حديث تفرد به شريك عن سمك واختلف في وصله وارساله ثم أورد فيه حديث جابر في شراء النبي صلى الله عليه وسلم منه جله في السفر وقضائه ثمنه في المدينة وهو مطابق للركن الثاني من الترجمة وحديث عائشة في شرائه صلى الله عليه وسلم من اليهودي الطعام إلى أجل وهو مطابق للركن الاول قال ابن المنير وجه الدلالة منه انه صلى الله عليه وسلم لو حضره الثمن ما أخره وكذا ثمن الطعام لو حضره لم يرتب في ذمته بل ما عرف من عادته الشريفة من المبادرة إلى اخراج ما يلزمه اخرجه (قلت) وحديث جابر يأتي الكلام عليه في الشروط وحديث عائشة يأتي الكلام عليه في الرهن وقوله في أول حديث جابر حدثنا محمد بن يوسف هو البليكندي كذا ثبت لا يذروا همل عند الاكثر وجرم أبو علي الجاني بأنه ابن سلام وحكي ذلك عن رواية ابن السكن ثم وجدته في رواية أبي علي بن شبويه عن الفريرى كذلك وجرى شيعته هو ابن عبد الحميد ومغيرة هو ابن مقسم

﴿قوله باب﴾ من أخذ أموال الناس يريد أداءها أو اتلافها) حذف الجواب اغتناء بما وقع في الحديث قال ابن المنير هذه الترجمة تشعر بان التي قبلها مقيدة بالعلم بالقدرة على الوفاء قال لانه اذا علم من نفسه العجز فقد أخذ لا يريد الوفاء الا بطريق التني والتي خلاص الارادة (قلت) وفيه نظر لانه اذا نوى الوفاء مما سيفتحه الله عليه فقد نطق الحديث بان الله يؤدي عنه اما بان يفتح عليه في الدنيا واما بان يتكفل عنه في الآخرة فلم يعبين التقيد بالقدرة في الحديث ولو سلم ما قال فهناك مرتبة ثالثة وهو أن لا يعلم هل يقدر أو لا يجوز ﴿قوله عن ثور بن زيد﴾ بفتح الزاي وهو الدبلي وللأصمعي من طريق ابن وهب عن سليمان بن ثور (قوله عن أبي الغيث) بالمجعة والمثلثة زاد ابن ماجه مولى ابن مطيع (قلت) واسمه سالم والاسناد كله مدسئون ﴿قوله أدى الله عنه﴾ في رواية الكشميهني اذاها الله عنه ولابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث ميمونة ما من مسلم يدان ديناً يعلم الله انه يريد أداءه الا اذاها الله عنه في الدنيا ونظاره يحيل المسئلة المشهورة فيمن مات قبل الوفاء بغير تقصير منه كأن يعسر مثلاً أو يفتأه الموت وله مال محبوب وكان نيته وفاء دينه ولم يوف عنه

في الدنيا ويمكن جل حديث ميمونة على الغالب والظاهر انه لا تبعه عليه والحالة هذه في الآخرة بحيث يؤخذ من حسنة لصاحب الدين بل تكفل الله عنه لصاحب الدين كما دل عليه حديث الباب وان خالف في ذلك ابن عبد السلام والله أعلم (قوله ألتفه الله) ظاهره ان الاتلاف يقع له في الدنيا وذلك في معاشه أوفى نفسه وهو علم من أعلام النبوة لما تراه بالمشاهدة بمن يعاطى شيئا من الامرين وقيل المراد بالاتلاف عذاب الآخرة قال ابن بطال فيه الحظ على ترك استكمال أموال الناس والترغيب في حسن التادية اليهم عند المداينة وان الجزاء قد يكون من جنس العمل وقال الداودي فيه ان من عليه دين لا يعتق ولا يتصدق وان فعل رداه وفي أخذ هذا من هذا بعد كثير وفيه الترغيب في تحسين النية والترهيب من ضد ذلك وان مدار الاعمال عليها وفيه الترغيب في الدين لمن ينوي الوفاء وقد أخذ بذلك عمداً لله بن جعفر فيارواه ابن ماجه والحاكم من رواية محمد بن علي عنه انه كان يستدين فسمي فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله مع الدائن حتى يقضى دينه اسناده حسن لكن اختلف فيه على محمد بن علي فرواه الحاكم أيضا من طريق القاسم بن الفضل عنه عن عائشة بلفظ ما من عبد كانت له نية في وفاء دينه الا كان له من الله عون قالت فانا التمس ذلك العون وسأله شاهد ما من وجه آخر عن القاسم عن عائشة وفيه ان من اشترى شيئا بدين وتصرف فيه وأظهره فانه قادر على الوفاء ثم تبين الامر بخلافه ان البيع لا يرد بل ينتظر به حاول الاجل لاقتضاره صلى الله عليه وسلم على الدعاء عليه ولم يلزمه برد البيع قاله ابن المنير (قوله اداء الدين) في رواية أبي ذر الديون بالجمع (وقول الله تعالى ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها الآية) كذا ابن ذر وساق الاصيل وغيره الآية قال ابن المنير أدخل الدين في الامانة للثبوت الامر بإدائه اذ المراد بالامانة في الآية هو المراد به في قوله تعالى انا عرضنا الامانة على السموات والارض وفسرت هنالك بالامانة والامر والشواهي فيدخل فيه جميع ما يتعلق بالذمة وما لا يتعلق اهـ ويحتمل ان تكون الامانة على ظاهرها واذ أمر الله بإدائها ودمح فاعله وهي لا تتعلق بالذمة فحال ما في الذمة أولى وأكثر المفسرين على ان الآية نزلت في شأن عثمان بن طلحة صاحب الكعبة وعن عبد الرحمن ابن زيد بن أسلم نزلت في الولاية وعن ابن عباس هي عامة في جميع الامانات وروى ابن أبي شيبة من طريق طلح بن معاوية قال كان لي دين على رجل فخاصمته الى شريح فقال له ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها وأمر بحجبه ثم أورد المصنف فيه حديث أبي ذر كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم فلما أبصر أحدا قال ما أحب ان يحول لي ذهابتيك عندي منه دينار فوق ثلاث الا دينار أرضه لدي الحديث وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الرقاق وغرضه هنا هذا التقدير المذكور قال ابن بطال فيه اشارة الى عدم الاستعراق في كثير الدين والاقتصار على اليسير منه أخذ من اقتصره على ذكر الدين الواحد ولو كان عليه مائة دينار مثلاً لم يرصد لادائها ديناراً واحداً اهـ ولا يخفى ما فيه وفيه الاهتمام بامر وفاء الدين وما كان عليه صلى الله عليه وسلم من الزهادة في الدنيا (قوله ما أحب ان يحول لي ذهابتي) كذا ابن ذر يحول بفتح المنة وغيره بضم التحتية قال ابن مالك فيه حول بمعنى صير وقد خفي على كثير من النحاة عاب بعضهم استعماله على الجري قال وقد جاء هنا على ما لم يسم فاعله جارياً مجزئاً صار في رفع ما كان مبتدأ ونصب ما كان

ألتفه الله * (باب) * أداء الدين وقول الله تعالى ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ان الله نعماء يعظيكم به ان الله كان سميعاً بصيراً * حدثني أحمد بن يونس حدثنا أبو شهاب عن الأعمش عن زيد بن وهب عن أبي ذر رضى الله عنه قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم فلما أبصر يعني أحداً قال ما أحب ان يحول لي ذهابتيك عندي منه دينار فوق ثلاث الا دينار

أرصد لدين ثم قال ان الاكثرين هم (٤٢) الاقلون الامن قال بالمال هكذا وهكذا وأشار أبو شهاب بين يديه وعن

بنيته وعن شمالة وقليل
ما هم وقال مكانك وتقدم
غير بعيد فسمعت صوتا
فأردت أن آتيه ثم ذكرت
قوله مكانك حتى أتيتك فلما
جاء قلت يا رسول الله الذي
سمعت أو قال الصوت الذي
سمعت قال وهل سمعت قلت
نعم قال أتاني جبريل عليه
الصلاة والسلام فقال من
مات من أمتك لا يضره الله
شيئا أدخل الجنة قلت ومن
فعل كذا وكذا قال نعم
* حدثني أحمد بن شبيب بن
سعيد حدثنا أبي عن يونس
قال ابن شهاب حدثني
عبيد الله بن عبد الله بن عتبة
قال قال أبو هريرة رضي الله
عنه قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لو كان لي مثل
أحدكم ما يسرني أن لا يمر
علي ثلاث وعندي منه شيء
الا شيء أرصد لدين رواه
صالح وعقيل عن الزهري
* (باب استقرار الابل) *
حدثنا أبو الوليد حدثنا
شعبة أخبرنا سلمة بن كهيل
قال سمعت أبا سلمة يعني
يحدث عن أبي هريرة رضي
الله عنه أن رجلا تقاضى
رسول الله صلى الله عليه وسلم
فأغلظ له فهم به أصحابه فقال
دعوه فان أصحاب الحق
مقالاتا واشتروا به غيرا

خبرا وكذلك حكم ما صيغ من حول مثل تحوّل فانه زيادة المشنة تجدد له حذف ما كان فاعلا
وجعل أزل المفعولين فاعلا وثان ما خبرا منصوبا (قوله أرصد) ثبت في روايتنا بضم أوله من
الرباعي وحكى ابن التين عن بعض الروايات بفتح الهمزة من رصد والاول أوجه تقول أرصدته أى
هيأته وأعدته ورصدته أى رقبته وقوله الاكثرون أى مالوا والاقولون أى ثابا الامن ذكر وقوله
وقليل ما هم ما زائد أو صفة وقوله مكانك بالنصب محذوف العامل أى الزم مكانك وقوله قلت
يا رسول الله الذى سمعت خبره محذوف تقديره ما هو وقوله ومن فعل كذا وكذا فسر في الرواية
الآتية في الرقاق وان زنى وان سرق ووقع في رواية المستملى هنا وان بدل ومن (قوله عقب
حديث أبي هريرة في معنى حديث أبي ذر رواه صالح وعقيل عن الزهري) يعنى عن عبيد الله عن
أبي هريرة وطريقه هما موصول في الزهريات لمحمد بن يحيى الذهلى (قوله لو كان لي مثل أحد ذهباً)
قال ابن مالك فيه رفوع التمييز بعد مثل وهو قليل ونظيره قوله تعالى ولو جئنا عبداً مدداً (قوله
ما يسرني ان لا يمر) قال ابن مالك فيه وقوع جواب لو مضارعاً متفصيلاً والاصل ان يكون ما ما
مشتبهاً وكأنه أوقع المضارع موقع الماضي أو يكون الاصل ما كان يسرني حذف كان وهو جواب لو
وفيه ضمير هو الاسم ويسرني الخبر وحذف كان مع اسمها وبقا خبرها كثير وهذا أولى اه ووقع
في حديث أبي ذر ما يسرني أن يكث عندى وفي حديث أبي هريرة يسرني أن لا يكث ومنه فهم كل
منه ما يطابق لمطوق الآخر ووقع للاصلي وكريهة في رواية أبي هريرة ما يسرني أن لا يكث وعلى
هذا فلا زائد والله أعلم (قوله باب استقرار الابل) أى جواز له المقتضى نظيره
أو خبراً منه (قوله ان رجلاً تقاضى رسول الله صلى الله عليه وسلم) وفي رواية ابن المبارك عن شعبة
الآتية في الهبة ان النبي صلى الله عليه وسلم أخذ سناناً من رجله فبسطه على يده فطلب منه قضاء
الدين وفي أول حديث سفيان عن سلمة بن كهيل أنى بعد ما بين كان لرجل على النبي صلى الله عليه وسلم
سن من الابل فجاءه يتقاضاه ولائد عن عبد الرزاق عن سفيان جاء أعراي يتقاضى النبي صلى
الله عليه وسلم بهيرا وله عن يزيد بن هرون عن سفيان استقرار النبي صلى الله عليه وسلم من
رجل بهيرا ولم يزد من طريق علي بن صالح عن سلمة استقرار النبي صلى الله عليه وسلم سنانا
(قوله فاعلظله) يحتمل ان يكون الاعلظ بالثبدي في المطالبة من غير قدر زائد ويحتمل
أن يكون بغير ذلك ويكون صاحب الدين كافراً فقد قيل انه كان يهودياً والاول أظهر لما
تقدم من رواية عبد الرزاق انه كان أعرايا وكأني جري على عادته من جفاء الخاطبة ووقع في
ترجمة بكر بن سهل في مجمع الطبراني الاوسط عن العرباض بن سارية ما يفهم انه هو لكن روى
النسائي والحاكم الحديث المذكور وفيه ما يقتضى انه غير وان القصة وقعت لأعراي ووقع
للعرباض نحوها (قوله فهم به أصحابه) أى أراد أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن يؤذوا بالقول
أو الفعل لكن لم يفعلوا أدباً مع النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فان صاحب الحق ما لا)
أى صولة الطلب وقوة الحجة لكن مع مراعاة الادب المشروع (قوله واشتروا به غيرا) في رواية
عبد الرزاق التسوالة مثل سن بهيره (قوله قالوا لا نجد) في رواية سفيان الآتية فقال أعطوه
فطلبوا منه فلم يجدوا الا فوقها وفي رواية عبد الرزاق قالته والله فلم يجدوا الا ذوق سن بهيره
والخطاب بذلك هو أمير رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم كما أخرجه مسلم من حديثه قال

استسلف رسول الله صلى الله عليه وسلم من رجل بكر افتقدت عليه ابل من ابل الصدقة ولا بن
 خزيمة استسلف من رجل بكر ا فقال اذا جاءت ابل الصدقة قضينا لك فلما جاءت ابل الصدقة أمر
 أبا رافع أن يقتضى الرجل بكرة فرجع اليه أبو رافع فقال لم أجدها الا خيارا رابعا فقال أعطه
 اياه ويجمع بينهما وبين الرواية التي في الباب حيث قال فيها اشترى والماله أنه أمر بالشراء أو لا ثم قدمت
 ابل الصدقة فأعطاه منها أو أنه أمر بالشراء من ابل الصدقة بمن استحق منها شيئا وبؤيده رواية
 ابن خزيمة المذكورة اذا جاءت الصدقة قضينا لك ٥٥ والبكر يفتح الموحدة وسكون الكاف
 الصغير من الابل والخيار الجيد يطلق على الواحد والجمع والرباعي بتخفيف الموحدة من ألقى
 راعيته (قوله فان خيركم أحسنكم قضاء) في رواية عثمان بن حمله عن شعبة الآتية في الهمة
 فان من خيركم أو خيركم كذا على الشك وفي رواية ابن المبارك أفضلكم أحسنكم قضاء وفي رواية
 سفيان الآتية خياركم فيجتم على أن يريد المندرج بمعنى المختار أو الجمع والمراد أنه خيرهم في المعاملة
 أو تكون من مقدرة ويدل عليها الرواية المذكورة وقوله أحسنكم لما أضيف أفعول والمقصود
 به الزيادة جاز فيه الافراد وقد وقع في رواية سنين بعد باب من خياركم وفي الحديث جواز
 المطالبة بالدين اذا حل أجله وفيه حسن خلق النبي صلى الله عليه وسلم وعظم حلمه وتواضعه
 وانصافه وان من عليه دين لا ينبغي له شجاعة صاحب الحق وان من أساء الادب على الامام كان
 عليه التعزير بما يقدسه الحال الا ان يعفو صاحب الحق وفيه ما ترجم له وهو استعراض الابل
 ويتحقق به جميع الحيوانات وهو قول أكثر أهل العلم ومنع من ذلك الثوري والحنفية واحتجوا
 بحديث النهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة وهو حديث قد روى عن ابن عباس مرفوعا
 أخرجه ابن حبان والدارقطني وغيرهما ورجال اسناده ثقات الا ان الحفاظ رجحوا الرسالة
 وأخرجه الترمذي من حديث الحسن عن سمرة وفي سمع الحسن من سمرة اختلاف وفي الجملة
 هو حديث صالح المعجزة وأدعى الطحاوي أنه ناهى عن حديث الباب وتعقب بأن النسخ لا يثبت
 بالاحتمال والجمع بين الحديثين يمكن فقد جمع بينهما الشافعي وجاعة بحمل النهي على ما إذا كان
 نسيئة من الخائنين ويتعين المصير الى ذلك لأن الجمع بين الحديثين أولى من الغاء أحدهما بما يتناقض
 واذا كان ذلك المراد من الحديث بقيت الدلالة على جواز استعراض الحيوان والسلم فيه واعتل
 من منع بأن الحيوان يختلف اختلافا متباينا حتى لا يوقف على حقيقة المثلثة فيه وأجيب
 بأنه لا مانع من الاطاحة به بالوصف بما يدفع التعاير وقد جوز الحنفية التزويج والكتابة على
 الرقيق الموصوف في الذمة وفيه جواز وفاء ما هو أفضل من المثل المقترض اذا لم تتع شرطية ذلك
 في العقد فيجزم حينئذ اتفاقا وبه قال الجمهور وعن المالكية تفصيل في الزيادة ان كانت بالعدد
 منعت وان كانت بالوصف جازت وفيه ان الاقتراض في البر والطاعة وكذلك الامور المباحة
 لا يعاب وان للامام أن يقتض على بيت المال الحاجة لبعض المحتاجين ليوفي ذلك من مال
 الصدقات واستدل به الشافعي على جواز تعجيل الزكاة هكذا حكاه ابن عبد البر ولم يظهر لي
 توجيهه الا أن يكون المراد ما قيل في سبب اقتراضه صلى الله عليه وسلم وأنه كان اقترضه لبعض
 المحتاجين من أهل الصدقة فلما جاءت الصدقة أو في صاحبه منها ولا يعكر عليه أنه أفواه أن يدين
 حقه من مال الصدقة لاحتمال ان يكون المقترض منه كان أيضا من أهل الصدقة امامن جهة

فان خيركم أحسنكم قضاء

* (باب حسن التقاضي) * حدثنا مسلم (٤٤) حدثنا شعبه عن عبد الملك عن ربعي عن حذيفة رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى

الله عليه وسلم يقول مات رجل فقيل له ما كنت تقول قال كنت أبايع الناس فأتجوز عن الموسر وأخفف عن المعسر فغفر له قال أبو مسعود سمعته عن النبي صلى الله عليه وسلم * (باب هل يعطى أكبر من سنه) * حدثنا مسدد عن يحيى عن سفيان حدثني سلمة بن كهيل عن أبي سلمة بن كهيل وقد سرح في هذا باب بأنه سمعه من أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ذلك لما حج والله أعلم * (قوله باب حسن التقاضي) أي استحباب حسن المطالبة أو رد فيه حديث حذيفة في قصة الرجل الذي كان يتجوز عن الموسر ويخفف عن المعسر وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب من أنظر معسرا من كتاب البيوع وقوله في هذه الرواية فقيس له فقال فيه حذف تقديره فقيس له لما كنت تصنع ووقع هنائي رواية المستملي فقيس له لما كنت تقول وشيخ البخاري فيه هو مسلم بن إبراهيم وعبد الملك هو ابن غير * (قوله باب هل يعطى أكبر من سنه) هو بضم أول يعطى على الجفاء للجهول وأورد فيه حديث أبي هريرة الماضي قبل باب وقد تقدم شرحه مستوفى فيه ويحيى المذكور فيه هو القطان وسفيان شيخه هو الثوري وسأقي بعد ستة أبواب من روايته عن شيخه آخر وهو شعبه * (قوله باب حسن القضاء) أي استحباب حسن أداء الدين وأورد فيه الحديث المذكور وهو ظاهر فيما ترجم له (قوله سن) أي جمل لسن معين وقوله في هذه الرواية أوفيتني أوفى الله بك وقع في رواية يحيى القطان في الباب الذي قبله أوفيتني أوفاك الله ثم أورد فيه حديث جابر أتت النبي صلى الله عليه وسلم فيه وكان لي عليه دين فقضاني وزادني وقد تقدم في مواضع وفي بعض ما يان قدر الزيادة وانها قيراط وهو في الوكالة ويأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الشروط * (قوله باب اذ قضى دون حقه أو حله فهو جازن) قال ابن بطال هكذا وقعت هذه الترجمة في النسخ كلها والصواب وحله باسقاط الالف (قلت) رأيته في رواية أبي علي بن شبيب عن الثوري بالواو وكذا في رواية النسفي عن البخاري وفي مستخرج الاسماعيل على لكن بقيسة الروايات بلفظ أو قال ابن بطال لانه يجوز أن يقضى دون الحق بغير محالة ولو حله من جميع الدين جاز عنه جميع العلماء فكذلك اذا حله من بعضه ٥٥ ووجهه ابن المنير بأن المراد اذ قضى دون حقه برضا صاحب الدين أو حله صاحب الدين من جميع حقه فهو جازن ثم أورد فيه حديث جابر في دين أبيه وفيه فسألته أن يقبلوا ثم حائضى ويحلوا أبي وهذا القدر هو المراد في هذه الترجمة فسأقي في الباب الذي يلته أن النبي صلى الله عليه وسلم سأله غريمه في ذلك وسأقي من هذه الطريق أتممها هنا في كتاب الهبة ويأتي الكلام عليه مستوفى في علامات النبوة ان شاء الله تعالى وقوله في هذه الرواية عن ابن كعب بن مالك ذكر أبو مسعود وخاف في الأطراف وتبعهما الحميدى انه عبد الرحمن وذكر المزني انه عبد الله واستدل بأن ابن وهب روى الحديث عن يونس بالسند الذي في هذا الباب فسماه عبد الله (قلت) والرواية بذلك عند الاسماعيل الا انه قال فيه ان جابرا قتل أبوه وصورته مرسل فانه لم يقل ان جابرا أخبره ولا حدثه ولكن هذا القدر كاف في كونه عبد الله لعبد الرحمن نعم

الله عليه وسلم يقول مات رجل فقيل له ما كنت تقول قال كنت أبايع الناس فأتجوز عن الموسر وأخفف عن المعسر فغفر له قال أبو مسعود سمعته عن النبي صلى الله عليه وسلم * (باب هل يعطى أكبر من سنه) * حدثنا مسدد عن يحيى عن سفيان حدثني سلمة بن كهيل عن أبي سلمة بن كهيل عن أبي سلمة بن كهيل وقد سرح في هذا باب بأنه سمعه من أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ذلك لما حج والله أعلم * (قوله باب حسن التقاضي) أي استحباب حسن المطالبة أو رد فيه حديث حذيفة في قصة الرجل الذي كان يتجوز عن الموسر ويخفف عن المعسر وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب من أنظر معسرا من كتاب البيوع وقوله في هذه الرواية فقيس له فقال فيه حذف تقديره فقيس له لما كنت تصنع ووقع هنائي رواية المستملي فقيس له لما كنت تقول وشيخ البخاري فيه هو مسلم بن إبراهيم وعبد الملك هو ابن غير * (قوله باب هل يعطى أكبر من سنه) هو بضم أول يعطى على الجفاء للجهول وأورد فيه حديث أبي هريرة الماضي قبل باب وقد تقدم شرحه مستوفى فيه ويحيى المذكور فيه هو القطان وسفيان شيخه هو الثوري وسأقي بعد ستة أبواب من روايته عن شيخه آخر وهو شعبه * (قوله باب حسن القضاء) أي استحباب حسن أداء الدين وأورد فيه الحديث المذكور وهو ظاهر فيما ترجم له (قوله سن) أي جمل لسن معين وقوله في هذه الرواية أوفيتني أوفى الله بك وقع في رواية يحيى القطان في الباب الذي قبله أوفيتني أوفاك الله ثم أورد فيه حديث جابر أتت النبي صلى الله عليه وسلم فيه وكان لي عليه دين فقضاني وزادني وقد تقدم في مواضع وفي بعض ما يان قدر الزيادة وانها قيراط وهو في الوكالة ويأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الشروط * (قوله باب اذ قضى دون حقه أو حله فهو جازن) قال ابن بطال هكذا وقعت هذه الترجمة في النسخ كلها والصواب وحله باسقاط الالف (قلت) رأيته في رواية أبي علي بن شبيب عن الثوري بالواو وكذا في رواية النسفي عن البخاري وفي مستخرج الاسماعيل على لكن بقيسة الروايات بلفظ أو قال ابن بطال لانه يجوز أن يقضى دون الحق بغير محالة ولو حله من جميع الدين جاز عنه جميع العلماء فكذلك اذا حله من بعضه ٥٥ ووجهه ابن المنير بأن المراد اذ قضى دون حقه برضا صاحب الدين أو حله صاحب الدين من جميع حقه فهو جازن ثم أورد فيه حديث جابر في دين أبيه وفيه فسألته أن يقبلوا ثم حائضى ويحلوا أبي وهذا القدر هو المراد في هذه الترجمة فسأقي في الباب الذي يلته أن النبي صلى الله عليه وسلم سأله غريمه في ذلك وسأقي من هذه الطريق أتممها هنا في كتاب الهبة ويأتي الكلام عليه مستوفى في علامات النبوة ان شاء الله تعالى وقوله في هذه الرواية عن ابن كعب بن مالك ذكر أبو مسعود وخاف في الأطراف وتبعهما الحميدى انه عبد الرحمن وذكر المزني انه عبد الله واستدل بأن ابن وهب روى الحديث عن يونس بالسند الذي في هذا الباب فسماه عبد الله (قلت) والرواية بذلك عند الاسماعيل الا انه قال فيه ان جابرا قتل أبوه وصورته مرسل فانه لم يقل ان جابرا أخبره ولا حدثه ولكن هذا القدر كاف في كونه عبد الله لعبد الرحمن نعم

* حدثنا محمد بن دينار عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال أتت النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد روى
حدثنا محمد بن دينار عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال أتت النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد روى
قال مسعر أراه قال ضحى فقال صل ركعتين وكان لي عليه دين فقضاني وزادني * (باب اذ قضى دون حقه أو حله فهو جازن) *

حدثنا عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري قال حدثني ابن كعب بن مالك أن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أخبره أن أباه قتل يوم أحد شهيدا وعليه دين فاشتد الغرماء في حقوقهم فأبى النبي صلى الله عليه وسلم فسألهم أن يقبلوا قرحا نلبي ويحللوا أبي فأوافقهم بعهدهم النبي صلى الله عليه وسلم حائطي وقال لا تغدو عليك فعدا علينا حين أصبح فطاق في الخيل ودعا في غرها بالبركة فجددتها فقتلهم وبقى لنا من قرحها (٤٥) * (باب إذا قاص أو جازفه في الدين عزرا بقرأ وغيره)

* حدثني إبراهيم بن المنذر حدثنا أنس عن هشام عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه أخبره أن أباه توفي وترك عليه ثلاثين وسقارجل من اليهود فاستنظره جابر فأبى أن يخطره فحكم جابر رسول الله صلى الله عليه وسلم ليشفع له إليه فخاف رسول الله صلى الله عليه وسلم فحكم اليهودي لما أخذ غره فخله بالتي له فأبى فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم التخل ففتى فيها ثم قال لجابر جدد له فاوف له الذي له فجدده بعد ما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأوفاه ثلاثين وسقا وفضلت له سبعة عشر وسقا فخاف جابر رسول الله صلى الله عليه وسلم ليخبره بالذي كان فوجد به صلى العصر فلما انصرف أخبره بالفضل فقال أخبر ذلك ابن الخطاب فذهب جابر إلى عمر فآخبره فقال له عمر لقد عابت حين مشى فيها رسول الله

روى الزهري عن عبد الرحمن بن كعب عن جابر قصة شهيد أحد كما مضى في الجنائز وذلك هو الحامل لهم على تفسيره ههنا والله أعلم (قوله) **باب** إذا قاص أو جازفه في الدين) أي عند الاداء فهو جائز (قرا بقرأ وغيره) قال المهلب لا يجوز عند أحد من العلماء أن يأخذ من له دين قرح من غيره قرحا جازفه به لما فيه من الجهل والغرر وإنما يجوز أن يأخذ جازفه في حقه أقل من دينه إذا علم إلا أخذ ذلك ورضى اه وكأنه أراد بذلك الاعتراض على ترجمة الجبجاري ومراة الجبجاري ما أثبتته المعتز لا ما نفاه وغرضه بيان أنه يعتز في القضاء من المعاوضة ما لا يعتز به ابتداء لان بيع الرطب بالتمر لا يجوز في غير العراق ويجوز في المعاوضة عند الوفاء وذلك بين في حديث الباب فإنه صلى الله عليه وسلم سأل الغريم أن يأخذ قرحا لحائط وهو هول القدر في الاوساق التي هي له وهي معلومة وكان عمرنا تطدون الذي له كما وقع التصريح بذلك في كتاب الصلح من وجه آخر وفيه فأبوا ولم يروا أن فيه وقفا وقد أخذ الدمياطي كلام المهلب فاعترض به فقال هذا لا يصح ثم اعتل بخوما ذكره المهلب وتعمقه ابن المسيب بنحو ما أجبته فقال سيع المعلوم بالجهول من أئمة فان كان قرحا نحو قرحا شاة وبالكن اعتمد ذلك في الوفاء لان التفاوت يتحقق في العرف فيخرج عن كونه من أئمة وسيأتي الكلام على بقية فوائد في علامات النبوة ان شاء الله تعالى وقوله في هذا الاسناد حدثنا أنس هو ابن عياض أبو صخرة وهشام هو ابن عروة وهب هو ابن كيسان والاسناد كله مدنيون (قوله) **باب** من استعاذ من الدين حدثنا أبو اليان) تقدم بهذا الاسناد والمتن في آخر صفة الصلاة وسياقه ههنا كآتم وتقدم شرحه ثم والسياق الذي ههنا كأنه للاسناد الثاني ويؤيده أن رواية أبي اليان المنردة ههنا كصرح فيها بالآخبار من عروة للزهري وذكره ههنا بالنعنة واجمعيل المذكور ههنا هو ابن أبي أريس وأخوه هو عبد الحميد أبو بكر وهو بكنية أشهر وسليمان هو ابن بلال والاسناد كله مدنيون قال المهلب يستعان من هذا الحديث سد الذرائع لانه صلى الله عليه وسلم استعاذ من الدين لانه في الغالب ذريعة إلى الكذب في الحديث والخلف في الوعد مع صاحب الدين عليه من القتل اه ويحتمل ان يراد بالاستعاذة من الدين الاستعاذة من الاحتياج اليه حتى لا يقع في هذه العوائل أو من عدم القدرة على وفائه حتى لا يتقي تبعته واعل ذلك هو السرفي اطلاق الترجمة ثم رأيت في حاشية ابن المنير لاتفاق بين الاستعاذة من الدين وجواز الاستعاذة لان الذي استعذ منه غوائل الدين فن أدان وسلم منها فقد أعاد الله وعمل جازرا (قوله) **باب** الصلاة على من ترك دينه) قال ابن المنير وأرجه هذه الترجمة ان الدين لا يخل بالدين وان الاستعاذة منه ليست لذاته بل لما يخشى من غوائله وأورد الحديث الذي فيه من ترك دينه فليأتني وأشار به

صلى الله عليه وسلم ليباركن فيها * (باب من استعاذ من الدين) * حدثنا أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري ح وحدثنا معيل قال حدثني أخى عن سليمان عن محمد بن أي عتيق عن ابن شهاب عن عروة أن عائشة رضي الله عنها أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعو في الصلاة يقول اللهم انى أعوذ بك من المأثم والمغرم فقال قائل ما أكرمنا تستعذ يا رسول الله من المغرم قال ان الرجل اذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف * (باب الصلاة على من ترك دينه) * حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن عدى بن ثابت

جائز (قوله وقال سعيد بن المسيب قضى عثمان) أي ابن عفان الخ واصله أبو عبد الله في كتاب الأموال
والبيع في بإسناد صحيح إلى سعيد ولفظه أفسس مولى لام حبيبة فاختصم فيه إلى عثمان نقض في ذكره
وقال فيه قبل أن يبين أفلاسه بدل قوله قبل أن يفسس والباقي سواء (قوله حدثنا زهير) هو ابن
معاوية الجعفي ويحيى بن سعيد هو الأنصاري وفي هذا السند أربعة من التابعين هو أولهم وكلامهم
ولي القضاء وكلامهم سوى أبي بكر بن عبد الرحمن من طبقة واحدة (قوله قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم أو قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم) هو شد من أحد رواه وأظنه من زهير فاني
لم أرتق رواية أحد من رواه عن يحيى مع كثيرهم فيه التصريح بالسماع وهذا مشعر بأنه كان لا يرى
الرواية بالمعنى أصلاً (قوله من أدرك ماله بعينه) استدلل به على أن شرط استحقاق صاحب المال
دون غيره أن يجد ماله بعينه لم يتغير ولم يتبدل والألفان تغيرت العين في ذاتها بالنقص مثلاً أو في
صفة من صفاتها فمضى أسوة للغرماء وأصرح منه رواية ابن أبي حسين عن أبي بكر بن محمد بن عبد
حديث الباب عند مسلم بلفظ إذا وجد عند الممتاع ولم يفرقه ووقع في رواية مالك عن ابن شهاب
عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث مرسل أي ما رجل باع متاعاً فأفلس الذي ابتاعه ولم يقبض
البائع من ثمنه شيئاً فوجد بعينه فهو أحق به فنهووه أنه إذا قبض من ثمنه شيئاً كان أسوة للغرماء
وبه مدرج ابن شهاب في رواه عبد الرزاق عن معمر عنه وهذا وإن كان مرسلان فقد روى عبد
الرزاق في مصنفه عن مالك لكن المضموم عن مالك إرساله وكذا عن الزهري وقد روى الزهري
عن الزهري أخرجه أبو داود وابن خزيمة وابن الجارود وابن أبي شيبة عن عمر بن عبد العزيز
أحد رواة هذا الحديث قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أحق به من الغرماء إلا أن
يكون اقتضى من ماله شيئاً فهو أسوة للغرماء إليه يشير اختيار البخاري لاستثماها به أثر عثمان
المذكور وكذلك رواه عبد الرزاق عن طاوس وعطاء بن رباح بذلك قال جهور من أخذ به يوم
حديث الباب إلا أن للشانعي قولاً هو الراجح في مذهبه أن لا فرق بين تغير السلعة أو بقاءها
ولا بين قبض بعض ثمنها أو عدم قبض شيء منه على التفاصيل المشروحة في كتب الفروع (قوله
عند رجل أو إنسان) مثلاً من الراوي أيضاً (قوله قد أفلس) أي تبين أفلاسه (قوله فهو أحق به
من غيره) أي كائن من كان وارثاً أو غريباً وبهذا قال جهور العلماء وخالف الحنفية فتأولوه
لكونه خبر واحد خالف الأصول لأن السلعة صارت بالبيع ملكاً للمشتري ومن ضمنائه
واستحقاق البائع أخذها منه نقض لما كدوا له الحديث على صورة وهي ما إذا كان المتاع
وديعاً أو عارية أو نقطة وتعقب بأنه لو كان كذلك لم يقيد بالفلس ولا جعل أحق بها لما يقتضيه
صبيغة أفلس من الاشتراك وأيضاً فإذا كرهه بنته قضى بالشفعة وأيضاً فقد ورد التخصيص في
حديث الباب على أنه في صورة البيع وذلك في رواية سليمان الثوري في جمعه وأخرجه من
طريقه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما عن يحيى بن سعيد بهذا الإسناد بلفظ إذا ابتاع الرجل
سلعة ثم أفلس وهي عند دعيته فهو أحق بها من الغرماء ولا ينسب طريق هشام بن يحيى
الخنزومي عن أبي هريرة بلفظ إذا أفلس الرجل فوجد البائع سلعته والباقي مثله ولمسلم في رواية
ابن أبي حسين الماشار إليها قبل إذا وجد عند الممتاع أنه لصاحبه الذي باعه وفي مرسل ابن أبي
مليك عند عبد الرزاق من باع سلعة من رجل لم يقدّمه ثم أفلس الرجل فوجدها بعينه أفلا أخذها

وقال سعيد بن المسيب قضى
عثمان من اقتضى من حقه
قبل أن يفسس فهو له ومن
عرف متاعه بعينه فهو أحق
به * حدثنا أحمد بن يونس
حدثنا زهير حدثنا يحيى بن
سعيد قال أخبرني أبو بكر بن
محمد بن عمرو بن حزم أن
ابن عبد العزيز أخبره أن أبا
بكر بن عبد الرحمن بن الحرث
ابن هشام أخبره أنه سمع
أبا هريرة رضى الله عنه
يقول قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم أو قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول من أدرك ماله
بعينه عند رجل أو إنسان
قد أفلس فهو أحق به من
غيره

من بين الغرماء وفي مرسل مالك المشار إليه انما رجل باع متاعا وكذا هو عند من قدمنا أنه وصل
 فظهر أن الحديث وارد في صورة البيع ويحقق به القرض وسائر ما ذكر من باب الاولى
 * (تنبه) * وقع في الزايف سياق الحديث بلانظ النورى الذى قدمته فقال السبكي في شرح
 المنهاج هذا الحديث أخرجه مسلم بهذا اللفظ وهو صحيح في المقصود فان اللفظ المشهور رأى
 الذى فى البخارى عام أرخص بلانظ لفظ البيع فانه نص لاحتمال فيه وهو انظ مسلم قال وجاء
 باللفظ بسند آخر صحيح انتهى واللفظ المذكور ما هو فى صحيح مسلم وانما فيه ما قدمته والله
 المستعان وحله بعض الحنفية أيضا على ما اذا أفلس المشتري قبل ان يقبض السلعة وتعقب
 بقوله فى حديث الباب عند رجل بلان جبان من طريق سفيدان الثورى عن يحيى بن سعيد ثم
 أفلس وهى عنده وللبيهقي من طريق ابن شهاب عن يحيى اذا أفلس الرجل وعنده متاع فلو كان
 لم يقبضه ما نص فى الخبر على انه عنده واعتذرهم بكونه خبر واحد فيه نظرا فانه مشهور من
 غير هذا الوجه أخرجه ابن جبان من حديث ابن عمر واسناده صحيح وأخرجه أحمد وأبو داود من
 حديث سمرة واسناده حسن وقضى به عثمان وعمر بن عبد العزيز كما مضى وبهون هذا يخرج
 الخبر عن كونه فردا غير ما قال ابن المنذر لانعرف لعثمان فى هذا الشأن القامان الصليحة وتعقب
 بما روى ابن أبى شيبة عن علي أنه أسوة الغرماء وأجيب بأنه اختلف على علي فى ذلك بخلاف
 عثمان وقال الترمذى فى المذهب تعسف بعض الحنفية فى تأويل هذا الحديث بتأويلات لا تقوم
 على أساس وقال التوموى تأويله بتأويلات ضعيفة مردودة انتهى واختلف السالكين فى صورة
 وهى ما اذا ماتت ووجدت السلعة فقال الشافعى الحكم كذلك وصاحب السبعة أحق بهم من
 غيره وقال مالك وأحمد هو أسوة الغرماء واحتج بما فى مرسل مالك وان مات الذى اتبعه
 فصاحب المتاع فيه أسوة الغرماء وفرقوا بين الناس والموت بان الميت خرب ذممة فليس للغرماء
 محل يرجعون اليه فاستورا فى ذلك بخلاف المفلوس واحتج الشافعى بما رواه من طريق عمار بن
 خلدة قاضى المدينة عن أبى هريرة قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم انما رجل مات
 أو أفلس فمصاب المتاع أحق بمقتاعه اذا وجد بعينه وهو حديث حسن صحيح بمثل أخرجه أيضا
 أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم وزاد بعضهم فى آخره الآن يترك صاحبه وفاء ورجمه
 الشافعى على المرسل وقال يحمّل ان يكون آخره من رأى أبى بكر بن عبد الرحمن لأن الذين وصلوه
 عنه لم يتركوا قضية الموت وكذلك الذين روى عن أبى هريرة غيره لم يتركوا ذلك بل صرح ابن
 خلدة عن أبى هريرة بالتسوية بين الافلاس والموت فتعين المصير اليه لانهم ازيد من ثمة جزم
 ابن العربى المالكي بان الزيادة التى فى مرسل مالك من قول الراوى وجمع الشافعى أيضا بين
 الحديثين فيحمل حديث ابن خلدة على ما اذا ماتت مفلوسا وحديث أبى بكر بن عبد الرحمن على
 ما اذا مات مليا والله أعلم ومن فروج المسئلة ما اذا أراد الفراءم والورثة اعطاء صاحب السلامة
 الثمن فقال مالك يلزمه القبول وقال الشافعى وأحمد لا يلزمه ذلك ما فيه من المنفعة ولانه ربما ظهر
 غيره آخر فراجحه فيما أخذوا غريب ابن التين فحكى عن الشافعى انه قال لا يجوز له ذلك وليس له
 الاسلعة وهى ياتحق بالمبيع المؤجر فيرجع مكترى الدابة او الدار الى عين دابته وداره ونحو ذلك
 وهذا هو الصحيح عند الشافعية والمالكية وادراج الاجارة فى هذا الحكم متوقف على ان

المنافع يطلق عليها اسم المتاع أو المال أو يقال مقتضى الحديث أن يكون أحق بالعين ومن لوازم ذلك الرجوع في المنافع فثبت بطريق اللزوم واستدل به على حلول الدين المؤجل بالنفس من حيث أن صاحب الدين أدركه متاعه بهينه فيكون أحق به ومن لوازم ذلك أن يجوز له المطالبة بالمؤجل وهو قول الجمهور ولكن الراجح عند الشافعية أن المؤجل لا يحل بذلك لأن الاجل حق مقصوده فلا يقوت واستدل به على أن لصاحب المتاع أن يأخذه وهو الأصح من قول العلماء والقول الآخر يتوقف على حكم الحاكم كما يتوقف ثبوت النفس واستدلال به على فسخ السبع إذا امتنع المشتري من أداء الثمن مع قدرته بمطل أو هرب قيسا على النفس بجماع تعذر الوصول إليه حالا والأصح من قول العلماء أنه لا يفسخ واستدل به على أن الرجوع انما يقع في عين المتاع دون زوائده المنفصلة لانها حدثت على ملك المشتري وليست بمتاع البائع والله أعلم **بقوله** باب من أخر الغريم إلى الغد أو شحوه ولم ير ذلك

مطلا * وقال جابر اشتد الغرماء في حقوقهم في دين أبي فسألهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يقبلوا ثم حاطبى فأبوا فلم يعطهم الحائط لم يكسرهم لهم وقال سأعدو عليكم غدا فعدا علينا حين أصبح فدعا في غرهم بالبركة فقتلتهم

باب من باع مال المنلس أو المعدم فقصمه بين الغرماء أو أعطاه حتى ينفق على نفسه

ذكر فيه حديث المدير مختصرا وسأى الكلام عليه في العتق قال ابن بطال لا يفهم من الحديث معنى قوله في الترجمة فقصمه بين الغرماء لأن الذي دبر لم يكن له مال غير الغلام كما سأى في الأحكام وليس فيه أنه كان عليه دين وانما باعه لأن من سنته أن لا يتصدق المرء بماله كله ويبقى فقيرا ولذلك قال خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى انتهى وأجاب ابن المنبر بأنه لما احتل أن يكون باعه عليه لما ذكره الشارح واحتل أن يكون باعه عليه لكونه مديانا ومال المدين امان يقسمه الامام بنفسه أو يسلمه الى المدين ليقتسمه فلما ذكرنا ترجم على التقديرين مع أن أحد الأمرين يخرج من الآخر لانه اذا باعه عليه خلق نفسه فلا ينفعه بيعه عليه خلق الغرماء أولى انتهى والذي يظهر لي ان في الترجمة لنا ونسرها والتقدير من باع مال المنلس فقصمه بين الغرماء ومن باع مال المعدم فأعطاه حتى ينفق على نفسه وأوفى الموضعين للتوبيع ويخرج أحدهما من الآخر كما قال ابن المنبر وقد ثبت في بعض طرق حديث جابر في قصة المدير انه كان عليه دين أخرجه الناس وغيره وفي الباب حديث في ذلك أخرجه مسلم وأصحاب السنن من حديث أبي سعيد الخدري وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك وذهب الجمهور إلى أن من ظهر فلسه فعلى الحاكم الجز عليه في ماله حتى يبيعه عليه يقسمه بين غرماء على نسبة دينهم وانف الخسنة واحتجوا بقصة جابر حيث قال في دين أبيه فلم يعطهم الحائط ولم يكسرهم لهم ولا حجة فيه لانه آخر القسمة ليخسر فحصل البركة في التبرع بضموره فيحصل الخير للفقيرين وكذلك كان

بقوله باب اذا اقترض الى أجل مسمى أو أجل في البيع

أما القرض الى أجل فهو مما اختلف فيه والاكثر على جواز في كل شيء وروى عنه الشافعي وأما البيع الى أجل لجأ تراثا قافا وكان البخاري احتج بالجواز في القرض بالجواز في البيع مع ما استظهر به من أثر ابن عمر وحديث أبي

المنافع يطلق عليها اسم المتاع أو المال أو يقال مقتضى الحديث أن يكون أحق بالعين ومن لوازم ذلك الرجوع في المنافع فثبت بطريق اللزوم واستدل به على حلول الدين المؤجل بالنفس من حيث أن صاحب الدين أدركه متاعه بهينه فيكون أحق به ومن لوازم ذلك أن يجوز له المطالبة بالمؤجل وهو قول الجمهور ولكن الراجح عند الشافعية أن المؤجل لا يحل بذلك لأن الاجل حق مقصوده فلا يقوت واستدل به على أن لصاحب المتاع أن يأخذه وهو الأصح من قول العلماء والقول الآخر يتوقف على حكم الحاكم كما يتوقف ثبوت النفس واستدلال به على فسخ السبع إذا امتنع المشتري من أداء الثمن مع قدرته بمطل أو هرب قيسا على النفس بجماع تعذر الوصول إليه حالا والأصح من قول العلماء أنه لا يفسخ واستدل به على أن الرجوع انما يقع في عين المتاع دون زوائده المنفصلة لانها حدثت على ملك المشتري وليست بمتاع البائع والله أعلم **بقوله** باب من أخر الغريم إلى الغد أو شحوه ولم ير ذلك

مطلا * وقال جابر اشتد الغرماء في حقوقهم في دين أبي فسألهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يقبلوا ثم حاطبى فأبوا فلم يعطهم الحائط لم يكسرهم لهم ولا حجة فيه لانه آخر القسمة ليخسر فحصل البركة في التبرع بضموره فيحصل الخير للفقيرين وكذلك كان

بقوله باب اذا اقترض الى أجل مسمى أو أجل في البيع

أما القرض الى أجل فهو مما اختلف فيه والاكثر على جواز في كل شيء وروى عنه الشافعي وأما البيع الى أجل لجأ تراثا قافا وكان البخاري احتج بالجواز في القرض بالجواز في البيع مع ما استظهر به من أثر ابن عمر وحديث أبي

وقال ابن عمر في القرض الى أجل لا بأس به وان أعطى أفضل من دراهمه مالم يشترط * وقال عطاء وعمر بن دينار هو الى أجله في القرض * وقال الليث حدثني جعفر بن زبيعة عن عبد الرحمن بن هرم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه ذكر رجلا من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه فدفعها اليه الى أجل مسمى فذكر الحديث * (باب الشفاعة في وضع الدين) * حدثناه موسى (٥٠) حدثنا أبو عوانة عن مغيرة عن عامر عن جابر رضي الله عنه قال أصيب عبد الله

وترك عيالاً ودينا فطلبت الى أصحاب الدين أن يضعوا بعضاً فأبوا فأبى النبي صلى الله عليه وسلم فاستشفعت به عليهم فأبوا فقال صنف ترك كل شيء منه على حدة عذق ابن زيد على حدة والدين على حدة والعجوة على حدة ثم أحضرهم حتى أتيتك ففعلت ثم جاء عليه السلام فقعده عليه وكأل لكل رجل حتى استوفى وبقي القرض هو كانه لم يس وغزت مع النبي صلى الله عليه وسلم على ناضح لنا فأزحف الجمل فختلف على فركه النبي صلى الله عليه وسلم من خلفه قال بعينه ولك نظهره الى المدينة فلما دنونا استأذنت فقلت يا رسول الله اني حديث عهد بعرس قال صلى الله عليه وسلم فاستزجت بكرا أوقيبا قلت ثيبا أصيب عبد الله وترك جوارى صغيرا فتزوجت ثيبا لتعلمين وتودعين ثم قال انت أعلمك

هريرة **(قوله)** وقال ابن عمر الخ) وصله ابن أبي شيبة من طريق المغيرة قال قلت لابن عمر اني أسلف جبرائي الى العطاء فيقتضوني أجود من دراهمي قال لا بأس به مالم تشترط وروى مالك في الموطأ بإسناد صحيح ان ابن عمر استسلف من رجل دراهم فقتضاه خيرا منها وقدة تقدم الكلام على هذا الشق في باب استقرار الابل **(قوله)** وقال عطاء وعمر بن دينار هو الى أجله في القرض) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنهما **(قوله)** وقال الليث الخ) ذكر طر فام حديث الذي أسلف ألف دينار وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب الكفالة **(قوله)** **باب** الشفاعة في وضع الدين) أي في تخفيفه ذكر فيه حديث جابر في دين أبيه وفيه حديثه في قصة بيع الجمل جمعها في سياق واحد والمقصود منه قوله فطلبت الى أصحاب الدين ان يضعوا بعضاً فأبوا فاستشفعت بالنبي صلى الله عليه وسلم عليهم فأبوا الحديث وقوله في هذا الرواية صنف ترك أي اجعل كل صنف وحده وقوله على حدة بكسر الحاء وتخفيف الدال أي على انفراد وقوله عذق ابن زيد بفتح العين وسكون الذال المعجمة نوع جديد من التمر والعذق بالفتح التخلية والدين بكسر اللام وسكون التهمزة نوع من التمر وقيل هو الردي وقوله فأزحف بفتح الهمزة وسكون الزاي وقع المهملة أي كل وأعياء أصله أن العير اذا تعبدت بغير رسته وكانهم كانوا يقولونهم أرزح رسته أي جرحه من الاعياء ثم حذفوا المنعول لكثرة الاستعمال وحكى ابن التين ان في بعض النسخ بضم الهمزة وزعم ان الصواب زحف الجمل من الثلاثي وكانه لم يتف على ما قدمناه وقوله وركه كذا لاكثر بالواو أي ضرب به بالعصا وفي رواية أبي ذر عن المستمل والحوي وركه البراء أي ركز فيه العصا والمراد المبالغة في ضرب بها وسيأتي بقية الكلام على دين أبيه في علامات النبوة وعلى بيع جمل في الشروط ان شاء الله تعالى **(قوله)** **باب** ما ينهى عن اضاعه المال وقول الله تبارك وتعالى والله لا يحب الفساد) كذا لاكثر وقوع في رواية النسفي ان الله لا يحب الفساد والأول هو الذي وقع في التلاوة **(قوله)** ولا يصح عمل المفسدين) كذا لاكثر ولا بن شيبويه والنسفي لا يجب بدل لا يصح قيل وهو هو ووجهه عندي ان ثبت أنه لم يقصد التلاوة لان أصل التلاوة ان الله لا يصح عمل المفسدين **(قوله)** وقال أصولواك تأمر ان ترك الى قوله ما نشاء) قال المفسرون كان فيها هم عن افسادها فقالوا ذلك أي ان شئنا حمة فلناها وان شئنا طر حناها **(قوله)** وقال ولا تؤذوا السفهاء أموا الحكم الآية) قال الطبري بعد ان حكى أقوال المفسرين في المراد بالسفهاء الصواب عندنا أنهم عامات في حق كل سفه صغيرا كان أو كبيرا ذكرنا كان أو أنى والسفهاء هو الذي يضيع المال ويفسده بسوء تدبيره (توابع الخبر في ذلك) أي في السفه وهو

معطوف

فقدت فأخبرت نلى ببيع الجمل فلامني فأخبرته بأعياء الجمل وبالنبي كان من النبي

صلى الله عليه وسلم وركه آياه فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم غدوت اليه بالجمل فأعطاني عن الجمل والجمل وسهمي مع القوم * (باب ما ينهى عن اضاعه المال) * وقول الله تبارك وتعالى والله لا يحب الفساد ولا يصح عمل المفسدين وقال في قوله تعالى أصولواك تأمر ان ترك ما يعبد آباؤنا أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء وقال تعالى ولا تؤذوا السفهاء أموا الصكم والجفر في ذلك

وما ينهى عن الخداع * حدثنا أبو نعيم حدثنا هبة بن عبد الله بن دينار (٥١) سمعت ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رجل

لنبي صلى الله عليه وسلم اني
أخذت في البيوع فقال اذا
بأيت فقل لا خلافة فكأن
الرجل يقول * حدثني عثمان
حدثنا جرير عن منصور عن
الشعبي عن وراد مولى
المغيرة بن شعبة عن المغيرة
ابن شعبة قال قال النبي صلى
الله عليه وسلم ان الله حرم
عليكم عقود الامهات
ووأد البنات ومنع وهات
وكره لكم قيل وقال وكثرة
السؤال واضاعة المال
(باب) * العبد راع في مال
سيده ولا يعمل الا بأذنه
* حدثنا أبو اليان أخبرنا
شعيب عن الزهري قال
أخبرني سالم بن عبد الله عن
عبد الله بن عمر رضي الله
عنهما أنهما سمعا رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول
كلكم راع ومسؤول عن
رعيتيه فالامام راع وهو
مسؤول عن رعيتيه والرجل
في أهله راع وهو مسؤول عن
رعيتيه والمرأة في بيت
زوجها راعية وهي مسئولة
عن رعيتها والخادم في مال
سيده وهو مسؤول عن
رعيتيه قال فسمعت هؤلاء
من رسول الله صلى الله عليه
وسلم وأحسب النبي صلى الله
عليه وسلم قال والرجل في
مال أبيه راع وهو مسؤول

مسؤول على قوله اضاعة المال والحرق في اللغة المنع وفي الشرع المنع من التصرف في المال
فتارة يقع لمصلحة المجهور عليه وتارة لحق غير المجهور عليه والمجهور على جواز الحجر على الكبير
وخالف أبو حنيفة وبعض الظاهرية ووافق أبو يوسف وشهد قال الطحاوي لم أر عن أحد من
الصحابه منع الحجر عن الكبير ولا عن التابعين الا عن ابراهيم النخعي وابن سيرين ومن جهة
الجمهور حديث ابن عباس انه كتب الى شجرة وكتب تسألني متى ينقض يثم اليتيم فلعمرى ان
الرجل لتنت الحية وانه لضعيف الاخذ لنفسه ضعيف العطاء فاذا أخذ لنفسه من صالح ما أخذ
الناس فقد ذهب عنه اليم وهو وان كان موقوفا فقد ورد ما يؤيده كما سيأتي بعد بابين (قوله
وما ينهى عن الخداع) أى في حق من يسى التصرف في ماله وان لم يحجر عليه ثم ساق المصنف
حديث ابن عمر في قصة الذي كان يخذل في البيوع وقد تقدم الكلام عليه في باب ما يكره من
الخداع في البيوع من كذب البيوع وفيه توجيه الاحتجاج به للحجر على الكبير ورد قول من
احتج به لمنع ذلك والله المستعان (قوله حدثني عثمان) هو ابن أبي شيبة وجرير هو ابن عبد الحميد
ومنصور هو ابن العتمر والاسناد كله كوفيون لكن سكن جرير بالري ومنصور وشيخه وشيخه
تابعيون في نسق (قوله ان الله حرم عليكم عقود الامهات) قيل خص الامهات بالذكرا لان
العقود اليهن أسرع من الآباء لضعف النساء ولينهن على ان يرالأم مقدم على بر الأب في التاطف
والحنو ونحو ذلك والمتقدم من اراد هذا الحديث هنا قوله فية واضاعة المال وقد قال
الجمهور ان المراد به السرف في انفاقه وعن سعيد بن جبيرة انه قدم في الحرام وسأني بنية الكلام
عليه في كتاب الادب ان شاء الله تعالى (قوله باب العبد راع في مال سيده ولا يعمل
الا بأذنه) ذكر فيه حديث ابن عمر كلكم راع ومسؤول عن رعيتيه وفيه والخادم في مال سيده وهو
مسؤول * كذا في رواية أبي ذر ولا يعرف في مال سيده راع وهو مسؤول وانظر الترجمة يأتي في النكاح
من طريق أبي بوب عن نافع عن ابن عمر قد ذكر الحديث وفيه والعبد راع على مال سيده وهو مسؤول
وكان المصنف استنبط قوله ولا يعمل الا بأذنه من قوله وهو مسؤول لان الظاهر انه يسئل هل جاز
ما أمر به أو وقف عنده (قوله فسمعت هؤلاء من النبي صلى الله عليه وسلم وأحسب النبي
صلى الله عليه وسلم قال والرجل راع في مال أبيه) هذا ظاهري ان القائل وأحسب هو ابن عمر
وقد قدمت جزم الكرماني في باب الجمعة في القري بأنه يونس الراوي له عن الزهري وتعتبته
وسأني الكلام على شرح الحديث في أول الاحكام ان شاء الله تعالى

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

* (ما يذكر في الاشخاص والخصوصية بين المسلم واليهود)

كذلك لا كثر ولا بعضهم واليهودى بالافراد اذا ذكروا وله في الخصومات وزاد في ثنائيه والملازمة
والاشخاص بكسر الهمزة ضار الغريم من موضع الى موضع يقال شخص بالشخص بالفتح من البدالى
بلد أو شخص غيره والملازمة دفاعة من الزوم والمراد أن يمنع الغريم غريمه من التصرف حتى
يعطيه حقيقة ثم ذكر في هذا الباب أربعة أحاديث * الاول (قوله عبد الملك بن ميسرة أخبرني)
هو من تقديم الراوى على الصيغة وهو جازم عندهم وابن ميسرة المذکور هلالى كوفي تابعي

عن رعيتيه فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيتيه (بسم الله الرحمن الرحيم) * (ما يذكر في الاشخاص والخصوصية بين
المسلم واليهود) * حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة قال عبد الملك بن ميسرة أخبرني قال سمعت الغزال بن سبرة سمعت عبد الله يقول

سمعت رجلاً قرأ آية سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم خلافها فاخذت بيده فانت به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كلا كما
 محسن قال شعبة أظنه قال لا تختلفوا فان من قبلكم اختلفوا فهلكوا * حدثنا يحيى بن قزعة حدثنا ابراهيم بن سعد عن ابن
 شهاب عن أبي سلمة وعمد الرحمن الاعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه قال استب رجلان من المسلمين ورجل من اليهود فقال
 المسلم والذي اصطفى محمد على العالمين (٥٢) فقال اليهودي والذي اصطفى موسى على العالمين فرغ المسلم يده عند ذلك فلطم وجهه

يقال له الزراد بن ابي ثمراء ثقيلة وشيخه التزال بفتح النون وتشديد الزاى ابن سبرة بفتح المهملة
 وسكون الموحدة هلالى أيضاً من كبار التابعين وذكره بعضهم في العجالة لادراكه وليس له في البخارى
 سوى هذا الحديث عن عبد الله بن مسعود وآخر في الاشارة عن علي وقد أعاد حديث الباب في
 أحاديث الانبياء وفي فضائل القرآن ويأتى الكلام عليه مستوفى هناك والمقصود منه هنا قوله
 فاخذت بيده فانت به رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه المناسب للترجمة (قوله سمعت رجلاً)
 سمي أن أنه يحتمل أن يفسر بعمر رضى الله عنه (قوله آية) في المبهات للخطيب انها من سورة
 الاحقاف (قوله قال شعبة) هو بالاسناد المذكور وقوله أظنه قال فاعل القول رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وهو بالاسناد المذكور * الثاني والثالث حديث أبي هريرة وحديث أبي سعيد في قصة
 اليهودي الذي اطمه المسلم حيث قال والذي اصطفى موسى وسأى الكلام عليها في أحاديث
 الانبياء وقوله في حديث أبي سعيد والذي اصطفى موسى على البشر كذا لا كثر ولكن شهي على
 النبيين * الحديث الرابع حديث أنس في قصة اليهودي الذي رضى رأس الجارية وسأى الكلام
 عليه في كتاب النيات ان شاء الله تعالى (قوله ما) من رد أمر السفينة والضعيف العقل
 وان لم يكن حجر عليه الامام يعني وفقاً لابن القاسم وقصره أصح من ظهر سفنه وقال غيره
 من المالكية لا يرد مطلقاً الا ما تصرف فيه بعد الحجر وهو قول الشافعية وغيرهم واحتج ابن
 القاسم بقصة المدر حيث رد النبي صلى الله عليه وسلم يسه قبل الحجر عليه واحتج غيره بقصة الذي
 كان يتدع في البيوع حيث لم يحجر عليه ولم يفسخ ما تقدم من يوعه وأشار البخارى بما ذكر من
 أحاديث الباب الى التفصيل بين من ظهرت منه الاضاعة فيرد تصرفه فيها اذا كان في الشيء
 الكثير أو المستغرق وعليه تحمل قصة المدر وبين ما اذا كان في الشيء اليسير وجعل له شرطاً
 بأمن به من افساد ماله فلا يرد وعليه تحمل قصة الذي كان يتدع (قوله ويذكر عن جابر أن
 النبي صلى الله عليه وسلم رد على المتصدق قبل النهي ثم نهاه) قال عبد الحق مراده قصة الذي
 در عبده فباعه النبي صلى الله عليه وسلم وكذا أشار الى ذلك ابن بطلان ومن بعده حتى جعله
 مغلطاى حجة في الرد على ابن الصلاح حيث قرآن الذي ذكره البخارى بغير صيغة الجزم لا يكون
 حاكماً بحجته فقال مغلطاى قد ذكره بغير صيغة الجزم هنا وهو صحيح عنده وتعبه شيخنا في
 النكت على ابن الصلاح بان البخارى لم يرد هذا التعليق قصة المدر وانما أراد قصة الرجل الذي
 دخل والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فأمروهم فتصدقوا عليه فخاف في الثانية فتصدق عليه

اليهودي فذهب اليهودي
 الى النبي صلى الله عليه وسلم
 فاخبر دعبا كان من أمره
 وأمر المسلم فدعا النبي صلى
 الله عليه وسلم المسلم فسأله عن
 ذلك فاخبره فقال النبي صلى
 الله عليه وسلم لا تخبروني على
 موسى فان الناس يصعدون
 يوم القيامة فاصعق بهم
 فاكون أول من يفيق فاذا
 موسى باطش جانب العرش
 فلا أدري أكان فيمن صعق
 فأفاق قبلي أو كان ممن
 استثنى الله * حدثنا موسى
 ابن اسمعيل حدثنا وهيب
 حدثنا عمرو بن يحيى عن أبيه
 عن أبي سعيد الخدري رضى
 الله عنه قال ينار رسول الله
 صلى الله عليه وسلم جالس
 جاء يهودى فقال يا أبا القاسم
 ضرب وجهى رجل من
 أصحابك فقال من قال رجل
 من الأنصار قال ادعوه فقال
 أضربته قال سمعته بالسوق
 يخالف والذي اصطفى موسى
 على البشر قالت أي حديث ٣

على محمد صلى الله عليه وسلم فاخذت غصبة ضرب وجهه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تخبروا بين الانبياء
 فان الناس يصعدون يوم القيامة فاكون أول من تنشق عنه الارض فاذا أنا موسى آخذ بقائمة من قوائم العرش فلا أدري أكان
 فيمن صعق أم حوسب بصعقة الاولى * حدثنا موسى حدثناهم عن قتادة عن أنس رضى الله عنه أن يهوديا رضى رأس جارية بين
 حجرين قيل من فعل هذا بك أفلان أفلان حتى سمي اليهودى فأومأت برأسها فأخذ اليهودى فاعترف فأمر به النبي صلى الله عليه
 وسلم فريض رأسه بين حجرين * (باب من رد أمر السفينة والضعيف العقل وان لم يكن حجر عليه الامام) * ويذكر عن جابر رضى الله
 عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم رد على المتصدق قبل النهي ثم نهاه

وقال مالك اذا كان رجل على رجل مال وله عبد لاشئ له غيره فاعتقه لم يجز عتقه ومن باع على الضعيف ونحوه فدفعت عنه البه
وامره بالاصلاح والقيام بشأه فان افسد بعد منعه لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن اضاعه المال وقال الذي يخدع
في البيع اذا بايعت فقل لا خلافة ولم يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم ماله * حدثنا موسى بن اسماعيل حدثني عبد العزيز بن مسلم
حدثنا عبد الله بن دينار قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رجل يخدع في البيع فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اذا بايعت
فقل لا خلافة فكان يقول * حدثنا عاصم بن علي حدثنا ابن أبي ذئب عن محمد بن المنكدر عن جابر رضي الله عنه أن رجلا اعتق
عبد له ليس له مال غيره فردّه النبي صلى الله عليه وسلم فاباعه منه نعيم بن الحزام (٥٣) * (باب كلام الخصوم بعضهم في بعض) *
* حدثنا محمد بن أخيرنا

أبو معاوية عن الأعشى عن
شقيق عن عبد الله رضي الله
عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم من حلف على
يمين وهو فيها فاجر لم يقطع
بها مال امرئ مسلم أتى الله
وهو عليه غضبان قال فقال
الاشعث في والله كان ذلك
كان بيني وبين رجل من
اليهود أرض فجحدني
فقدمته الى النبي صلى الله
عليه وسلم فقال لي رسول الله
صلى الله عليه وسلم ألك بينة
قلت لا قال فقال لليهودي
احلف قال قلت يا رسول
الله اذا يحلف ويذهب بما
قارل الله تعالى ان الذين
يشترون بعهد الله وأيمانهم
ثمنا قليلا الى آخر الآية
* حدثنا عبد الله بن محمد
حدثنا عثمان بن عمر حدثنا
يونس عن الزهري عن

بأحدثوا به فردّه عليه النبي صلى الله عليه وسلم قال وهو حديث ضعيف أخرجه الدارقطني وغيره
(قلت) لكن ليس هو من حديث جابر وإنما هو حديث أبي سعيد الخدري وليس بضعيف بل هو
أما صحيح وأما حسن أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم وقد
بسطت ذلك فيما كتبت على ابن الصلاح والذي ظهر لي أولا أنه أراد حديث جابر في قصة الرجل
الذي جاء بيضة من ذهب أصابها في معدن فقال يا رسول الله خذها مني صدقة فوالله مالي مال
غيرها فأعرض عنه فأعاد خذفها بها ثم قال يأتي أحدكم بماله لا يملك غيره فيصدق به ثم يبعده بعد
ذلك يكفّف الناس إنما الصدقة عن ظهر غنى وهو عند أبي داود وصححه ابن خزيمة ثم ظهر لي ان
البخاري إنما أراد قصة المدير كما قال عبد الحق وإنما لم يجزم به لان القدر الذي يحتاج اليه في هذه
الترجمة ليس على شرطه وهو من طريق أبي الزبير عن جابر أنه قال اعتق رجل من بني عذرة عبدا
له عن دبر فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ألك مال غيره فقال لا الحديث وفيه ثم
قال ابدأ بنفسك فتصدق عليها فان فضل شئ فلا هلك الحديث وهذه الزيادة تنزّلها أبو الزبير
عن جابر وليس هو من شرط البخاري والبخاري لا يجزم غالبا إلا بما كان على شرطه والله أعلم (قوله)
وقال مالك الخ) هكذا أخرجه ابن وهب في موطئه عنه وأخذ مالك ذلك من قصة المدير كما ترى
(قوله) ومن باع على الضعيف ونحوه فدفعت عنه البه وامره بالاصلاح الخ) هكذا للجميع ولا ي
ذرهما باب من باع الخ والاول أليق وقد تقدم توجيه ما ذكره في هذا الموضع والله لا يمنع من
التصرف الا بعد ظهور الفساد وقد مضى الكلام على حديث النهي عن اضاعه المال قبل بابي
وحديث الذي يخدع في كتاب البيوع ويأتي حديث المدير في كتاب العتق ان شاء الله تعالى (قوله)
باب كلام الخصوم بعضهم في بعض) أي فيما لا يوجب حدا ولا تعزيرا فلا يكون ذلك
من الغيبة المحرمة * ذكر فيه أربعة أحاديث * الاول والثاني حديث ابن مسعود والاشعث في
نزول قوله تعالى ان الذين يشترون بعهد الله وقد تقدم قريبا في باب الخصومة في البئر والعرض
منه قوله قلت يا رسول الله اذا يحلف ويذهب بما كان له فانه نسبه الى الحلف الكاذب ولم يؤخذ بذلك
لانه أخبرنا بعلمه منه في حال التظلم منه * الثالث حديث كعب بن مالك أنه تقاضى ابن أبي حذرد

عبد الله بن كعب بن مالك عن كعب رضي الله عنه أنه تقاضى ابن أبي حذردينا كان له عليه في المسجد فارتفعت أصواتهما حتى
سمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيته فخرج اليهما حتى كشف حجره فتنادى يا كعب قال ليسك يا رسول الله قال ضع
من دينة هذا أو ما اليه أي الشطر قال لقد فعلت يا رسول الله قال قم فاقضه * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول سمعت هشام بن
حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما قرؤها وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأ أنها وكدت ان أعجل عليه ثم أمهله
حتى انصرف ثم لبسته بردائه فجئت به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت اني سمعت هذا يقرأ على غير ما قرأته فقال لي أرسله
ثم قال له اقرأ فقرأ قال هكذا أنزلت ثم قال لي اقرأ فقرأت فقال هكذا أنزلت ان القرآن أنزل على سبعة أحرف فأقر وأمنه ما تبسر

* (باب اخراج أهل المعاصي والخصوم من البيوت بعد المعرفة) * وقد أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت * حدثنا محمد بن بشار
حدثنا محمد بن أبي عدي عن شعبة عن سعد (٥٤) بن إبراهيم عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال لقد هممت أن أمر
بالصلاة فقام ثم أختلف إلى
منازل قوم لا يشهدون
الصلاة فأحرق عليهم
* (باب دعوى الوصي
للميت) * حدثنا عبد الله بن
محمد حدثنا سليمان بن
الزهري عن عروة عن عائشة
رضي الله عنها أن عبد بن
زبعة وعبد بن أبي وقاص
انضمما إلى النبي صلى الله
عليه وسلم في ابن أمة زبعة
فقال سعد يا رسول الله
أرضائي أمي إذا قدمت أن
انظر ابن أمة زبعة فأقضه
فنهاني وقال عبد بن زبعة
أخي وابن أمة أبي ولد على
فراش أبي فرأى النبي صلى
الله عليه وسلم شبها بينا بعتبه
فقال هو لك يا عبد بن زبعة
الولد للفراس واحتجبي منه
بأودة * (باب التوثيق من
تخشي معترته) * وقيد ابن
عباس عكرمة على تعليم
القرآن والسنة والنرائض
* حدثنا قتيبة حدثنا الليث
عن سعد بن أبي سعيد أنه
سمع أبا هريرة رضي الله عنه
يقول بعث رسول الله صلى
الله عليه وسلم خيلا قبل خي
لجاءت برجل من بني حنيفة
يقال له ثمامة بن أثال سيد

دينار الحديث وقد تقدم الكلام عليه في باب التقاضي والملازمة في المسجد وليس الغرض منه هنا
قوله فارتفعت أصواتهم ما فانه غير دال على ما ترجم به لكن أشار إلى قوله في بعض طرقه فلاحيا
وقد تقدم ان ذلك كان سببا للرفع ليله القدر فدل على انه كان يتم ما كلام يقتضي ذلك وهو الذي
ثبت ما ترجم به * الرابع حديث عرفي قصته مع هشام بن حكيم في قراءة سورة الفرقان وفيه مع
انكاره عليه بالقول انكاره عليه بالافعل وذلك على سبيل الاجتهاد منه ولذلك يؤاخذ به وسيأتي
الكلام عليه في فضائل القرآن * (قوله) **باب** اخراج أهل المعاصي والخصوم من
البيوت بعد المعرفة) أي باحوالهم أو بعدهم عرفتهم بالخكم ويكون ذلك على سبيل التأديب لهم
(قوله) وقد أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت) وصله ابن سعد في الطبقات بأسناد صحيح من
طريق الزهري عن سعد بن المسيب قال لما توفي أبو بكر أقامت عائشة عليه النوح فبلغ عمر
فنهاهن فابن فقال له هشام بن الوليد أخرج إلى بيت أبي خافة يعني أم فروة فعلاها بالدرة ضربات
فتفرق النواشح حين من ذلك وصله ابن سعد في تاريخه في مسنده من وجه آخر عن الزهري
وفيه فجعل يخرجهن امرأة امرأة وهو يضربهن بالدرة ثم ذكر المصنف حديث أبي هريرة في
ارادة تحريق البيوت على الذين لا يشهدون الصلاة وقد مضى الكلام عليه في باب وجوب صلاة
الجماعة وغرضه منه انه اذا أحرقها عليهم يادر وبالخطر وج منها فثبت مشروعية الاقتصار على
اخراج أهل المعاصي من باب الاولى ومحل اخراج الخصوم اذا وقع منهم من المراء والدد
ما يقتضي ذلك (قوله) **باب** دعوى الوصي للميت) أي عن الميت في الامتلاك وغيره من
الحقوق * ذكر في حديث عائشة في قصة سعد بن زبعة قال ابن الميزان ما يخصه دعوى الوصي
عن الموصي عليه لانه في ذلك كان المصنف أراد بيان مستند الاجماع وسيأتي مباحث الحديث
المذكور في كتاب القرائض ومضى باتم من هذا السياق في أوائل كتاب البيوع (قوله)
باب التوثيق من يخشى معترته) بفتح الميم والمهمله وتشديد الراء أي فساد وعقبه (قوله)
وقيد ابن عباس عكرمة على تعليم القرآن والسنة والنرائض) وصله ابن سعد في الطبقات وأبو نعيم
في الحديث من طريق جابر بن زيد عن الزبير بن الخزيم بكسر المعجمة والراء المشددة بعدها تحتانية
ساكنة ثم ثمانية عن عكرمة قال كان ابن عباس يبعث على رجل الكبل فذكره والكبل بفتح
الكاف وسكون الموحدة بعدها لام هو القيد ثم ذكر حديث أبي هريرة في قصة ثمامة بن أثال
مختصر او الشاهد منه قوله فربطوه بسارية من سواري المسجد وسيأتي الكلام عليه مستوفي
في كتاب المغازي ان شاء الله تعالى * (قوله) **باب** الربط والحبس في الحرم) كأنه
أشار بذلك إلى رد ما ذكر عن طاوس فعدان أبي شيمه من طريق قيس بن سعد عنه أنه كان يكره
الحبس بمكة ويقول لا ينبغي لبيت عذاب أن يكون في بيت رجسة فاراد البخاري معارضة قول
طاوس بأثر غروان الزبير وصوان ونافع وهم من الصحابة وقوى ذلك بقصة ثمامة وقدر بط في
مسجد المدينة وهي أيضا حرم فلم يمنع ذلك من الربط فيه (قوله) واشترى نافع بن عبد الحارث
دارا للسين بمكة الخ) وصله عبد الرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي من طرق عن عمرو بن دينار

أهل اليمامة فربطوه بسارية من سواري المسجد فخرج اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما عندك
عن
بأن ثمامة قال عندي يا شريك بن عبد الله كرا حديث فقال أطلقوا ثمامة * (باب الربط والحبس في الحرم) * واشترى نافع بن عبد الحارث
دارا للسين بمكة من صفوان بن أمية على ان عمر رضى فالبسيع يبعه وان لم يرش عرفه صفوان أربع مائة دينار

وسجن ابن الزبير بمكة * حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث قال حدثني سعيد بن أبي سعيد سمع أباه زيرة رضي الله عنه قال بعث النبي صلى الله عليه وسلم خيلا قبل نجد فجاءت برجل (٥٥) من بني خنيفة يقال له غمامة بن أمال

فقطوه بسارية من سواري

المسجد * (باب في الملازمة) *

حدثنا يحيى بن بكير حدثنا

الليث عن جعفر بن زبيدة

وقال غيره حدثني الليث

قال حدثني جعفر بن زبيدة

عن عبد الله بن هرم عن

عن عبد الله بن كعب بن

مالك الانصاري عن كعب

ابن مالك رضي الله عنه أنه

كان له على عبد الله بن أبي

حدر دالاسي من فلقية

فلزمه فتكادما حتى ارتفعت

أصواتهم ففرهم ما لى

صلى الله عليه وسلم فقال

يا كعب وأشار بيده كأنه

يقول النصف فأخذ نصف

ما عليه وترك نصفنا * (باب

التقاضي) * حدثنا اسحق

حدثنا وهب بن جرير بن

حازم أخبرنا شعبة عن

الاعمش عن أبي الضحى عن

مسروق عن خباب قال

كنت قينا في الجاهلية وكان

لى على الناحين بن وائل

دراهم فأتيتا نقاضاه فقال

لأفئضك حتى تكفر بعمد

فقلت لا والله لا أكره بعمد

صلى الله عليه وسلم حتى

يميتك الله ثم يبعثك قال

فدعنى حتى أدوت ثم أبعث

فاوتى مالاً ورلد أقمنا

فنزلت أفرايت الذى كسرنا

فنزلت أفرايت الذى كسرنا

فنزلت أفرايت الذى كسرنا

فنزلت أفرايت الذى كسرنا

فنزلت أفرايت الذى كسرنا

فنزلت أفرايت الذى كسرنا

فنزلت أفرايت الذى كسرنا

فنزلت أفرايت الذى كسرنا

عن عبد الرحمن بن فروخ به وليس لنا فع بن عبد الحارث ولا صفوان بن أمية في البخاري سوى
هذا الموضع واستشكل ما وقع فيه من اتريد في هذا البيع حيث قال ان رضى عرف البيع
بيعه وان لم يرض فلصفوان أربعمائة ووجه ابن المنبر ان العهدة في ثمن المبيع على المشتري وان
ذكر انه يشتري لغيره لانه المباشر للعقد اهـ وكأنه وقف مع ظاهر اللفظ الملق ولم يسيقه تاما
فظن ان الاربعمائة هي الثمن الذى اشترى به نافع وليس كذلك وانما كان الثمن أربعة آلاف
وكان نافع عاملا لعمرو على مكة فلذلك اشترط الخيار له ربعه ان أوقع العقد له كما شرح بذلك كله
من ذكرت أنهم وصلوه وأما كون نافع شرط لصفوان أربعمائة ان لم يرض عن رضى فمحمول أن
يكون جعلها في مقابلة الثمن اعم بلك الدار الى ان يرد الجواب من عمر وأخرج عمر بن شبة في
كتاب مكة عن محمد بن يحيى أبي غسان الكوفي عن هشام بن سليمان عن ابن جريج ان نافع بن
عبد الحارث الخزاعي كان غاملا لعمرو على مكة فابتاع دارا للنجين من صفوان فذكر نحوه ولكن
قال بدل الاربعمائة خمسمائة وزاد في آخره وهو الذى يقال له سجن عارم جهملتين (قوله وسجن
ابن الزبير بمكة) وصله خليفة بن خياط في تاريخه وأبو الفرج الاصبهاني في الأغاني وغيرهما من
طرق منها ما رواه الناكوي من طريق عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد يعني ابن الحنفية قال
أخذني ابن الزبير فدخلني في دار الندوة في سجن عارم فأنفلت منه فلم أزل أختلج الجبال حتى
سقطت على أبي يحيى وفي ذلك يقول كثير عزة يخاطب ابن الزبير
تخبر من لاقيت أنك عابد * بل العابد المظلوم في سجن عارم

وذكر الناكوي انه قيل له سجن عارم لان عارما كان دولي لمع بن عبد الرحمن بن عوف فغضب
عليه فبني له ذراعا في ذراع ثم سد عليه البنا حتى ضيق فيه فمات فسمي ذلك المكان سجن عارم
قال الناكوي وكان السجين في بردار الندوة وذكر عمر بن شبة ان سبب غضب مصعب على عارم
ان عارما كان منقطعاً الى عمرو بن سعيد بن العاص فلما جهز عمرو والبعث بامر بن يزيد معاوية
الى ابن الزبير بمكة حبسه عمرو بن الزبير وكان يعادى أخاه عبد الله فخرج عارم في ذلك الجيش
فظنر به مصعب ففعل به ما فعل ثم ذكر المصنف طرفاً من حديث أبي هريرة في قصة غمامة وقد
سبق في الباب الذي قبله (قوله ما سب في الملازمة) ذكر فيه حديث كعب بن مالك انه
كان له على عبد الله بن أبي حدر دين وقد تقدم الكلام عليه في باب التقاضي والملازمة في المسجد
وقوله فيه حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن جعفر وقال غيره حدثني الليث قال حدثني جعفر
ابن زبيدة وصله الامعاء على من طريق شعيب بن الليث عن أبيه ووقع في رواية الاصيلي وكرية
قبل هذه الترجمة به لانه سقطت للباقي (قوله ما سب التقاضي) أى المطالبة ذكر
فيه حديث خباب بن الارت في مطالبة العاصي بن وائل وشيأى شرحه في تفسير سورة مريم ان
شاء الله تعالى * (طامة) * اشتمل كتاب الاستقراض وما سعه من الحرج والتفليس وما اتصل به من
الاشخاص والملازمة على شخصين حديثا المعلق منها سائمة المكر منها فيه وفيما سبني ثمانية
وثلاثون حديثاً والبقية خالصة وافقه مسلم على جمعها سوى حديث أبي هريرة من أخذ أموال
الناس يريد اتلافها وحديث ما أحب ان لى أحد ذهبا وحديث لى الواحد وحديث ابن

فنزلت أفرايت الذى كسرنا

مسعود في الاختلاف في القراءة وفيه من الآثار عن الصحابة ومن بعدهم اشاعشراً أثراً والله أعلم **(قوله)** بسم الله الرحمن الرحيم كتاب اللقطة كذا للمستمل والتسقي واقتصر الباقون على البسملة وما بعدها واللقطة الشيء الذي يلتقط وهو بضم اللام وفتح القاف على المشهور وعند أهل اللغة والمحدثين وقال عياض لا يجوز غيره وقال الزنجشيري في الفائق اللقطة بفتح القاف والعامية تسكنها كذا قال وقد جزم الخليل بأنها بالسكون قال وأما ما لفتح فهو اللاقط وقال الأزهرى هذا الذي قاله هو القياس ولكن الذي سمع من العرب وأجمع عليه أهل اللغة والحديث الفتح وقال ابن بري التبريك للمفعول نادر فاقضى أن الذي قاله الخليل هو القياس وفيها لغتان أيضاً القاطة بضم اللام ولقطة بفتحها وقد نظم الأربعة ابن مالك حيث قال

لقاطة ولقطة ولقطة * ولقطة ملاقط قد لقطه

ووجه بعض المتأخرين فتح القاف في المأخوذ أنه للمبالغة وذلك لمعنى فيها اختصت به وهو أن كل من يراهم ليعمل لاخذها فسميت باسم الفاعل لذلك **(قوله باب)** إذا أخبره رب اللقطة بالعلامة دفع إليه) أو رده فيه حديث أبي بن كعب أصبت صرة فيها مائة دينار كذا للمستمل وللكشمي بن وحدث وللباقين أخذت ولم يقع في سياقه ما ترجم به صريحاً وكأنه أشار إلى ما وقع في بعض طرقه كما سيأتي ذكره **(قوله)** حدثنا آدم حدثنا شعبة وحدثني محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة) هكذا ساقه عالياً وازال السياق للأسناد النازل وقد أخرجه البيهقي من طريق آدم مطولاً **(قوله)** فإن جاء صاحبها والافاستمع بها) في رواية حماد بن سلمة وسنن الثوري وزيد بن أنيسة عند مسلم وآخرجه مسلم والتردي والنسائي من طريق الثوري وأحمد وأبو داود ومن طريق حماد كلهم عن سلمة بن كهيل في هذا الحديث فإن جاء أحد يخبرك بعدها ووعاها وو كما هي فاعطها إياه لفظ مسلم وأما قول أبي داود إن هذه الزيادة زادها حماد بن سلمة وهي غير محفوظة فمسندكهما من حاول تضعيفها فلم يصب بل هي صحيحة وقد عرفت من وافق حماداً عليها وليس شاذة وقد أخذ بنظرها ما لمالك وأحمد وقال أبو حنيفة والشافعي إن وقع في نفسه صدقه جاز أن يدفع إليه ولا يجبر على ذلك إلا ببينة لأنه قد يصب الصفة وقال الخطابي إن صحت هذه اللقطة لم يجز مخالفتها وهي فائدة قوله أعراف عندهم الخ والافالاحتياط مع من لم يرد إلا بالبينة قال وتناول قوله أعراف عندهم على أنه أمرهم بذلك لئلا تقتطع عمالة أو لئلا تكون الدعوى فيها معلومة وذكر غيره من فوائد ذلك أيضاً أن يعرف صدق المدعي من كذبه وإن فيه تنبيهاً على حفظ الوعاء وغيره لأن العادة جرت بالقائه إذا أخذت النقطة وأنه إذا نه على حفظ الوعاء كان فيه تنبيه على حفظ المال من باب الأولى **(قلت)** قد صحت هذه الزيادة فعين المصير إليها وسأنت أيضاً في حديث زيد بن خالد في آخر أبواب اللقطة وما اعتل به بعضهم من أنه إذا وصفها فأصاب فدفعتها إليه بخلاف شخص آخر فوصفها فأصاب لا يتقاضى الطعن في الزيادة فإنه يصير الحكم حينئذ كما لو دفعها إليه بالبينة فخالف آخر فاقام بينة أخرى أنه اله وفي ذلك تنصاع لتمام الكمية وغيرهم وقال بعض متأخري الشافعية يمكن أن يحمل وجوب الدفع لمن أصاب الوصف على ما إذا كان ذلك قبل التملك لأنه حينئذ مال ضائع لم يتعلق به حق ثان بخلاف ما بعده التملك فإنه حينئذ يحتاج المدعي إلى البينة لعدم قوله صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي ثم قال أما إذا

سبق في آخر سطر من صحيفة
٥٢ **(قوله)** في حديث الرجل الذي دخل والنبي صلى الله عليه وسلم يخاطب قال فيه فخاف في الثانية فتصدق عليه بأحدثييه ولعل فاعل تصدق سقط من الناسخ كما هو ظاهر اهـ معجمه

(بسم الله الرحمن الرحيم)
* (كتاب في اللقطة)
(باب) * إذا أخبره رب اللقطة بالعلامة دفع إليه * حدثنا آدم حدثنا شعبة وحدثني محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن سلمة سمعت سويد بن غنلة قال لقيت أبا بن كعب رضي الله عنه فقال أصبت صرة فيها مائة دينار فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال عرفها جولا فعرفتها فلم أجده من يعرفها ثم أتيتها فقال عرفها حولاً فعرفتها فلم أجده ثم أتيتها ثلاثاً فقال احفظ وعاءها وعددها وو كما هي فإن جاء صاحبها والافاستمع بها فاستمع

صحت الزيادة فتخص صورة الملتقط من عموم البينة على المدعى والله أعلم وقوله احتفظ وعاءها
وعدها ووكانها الوعاء بالمد وبكسر الواو وقد تنضم قرأها الحسن في قوله قبل وعاء أخيه وقرأ
سعيد بن جبيرة عاء بقلب الواو المكسورة همزة الوعاء ما يجعل فيه الشيء سواء كان من جلد أو
حرف أو خشب أو غير ذلك والوكاء بكسر الواو والمد الخط الذي يشد به الصرة وغيره وأراد
في حديث زيد بن خالد الأعفان وسأني ذكره وشرحه وحكم هذه العلامات في الباب الذي بعده
(قوله فلقيته بعد بكة) القائل شعبة والذي قال لأدري هو شيخه سلمة بن كهيل وقد بينه مسلم
من رواية بهز بن أسد عن شعبة أخبرني سلمة بن كهيل واختصر الحديث قال شعبة فسمعت بعد
عشر سنين يقول عرفها عاماً واحداً وقد بينه أبو داود الطيالسي في مسنده أيضاً فقال في آخر
الحديث قال شعبة فلقيت سلمة بعد ذلك فقال لأدري ثلاثة أحوال أو حولا واحداً أو غرب ابن
بطل فقال الذي شك فيه هو أبي بن كعب والقائل هو سويد بن غنلة انتهى ولم يصب في ذلك وإن
تبعه جماعة منهم المنذري بل الشك فيه من أحد روايته وهو سلمة الاستنبهت فيه شعبة وقد رواه
غير شعبة عن سلمة بن كهيل بغير شك جماعة وفيه هذه الزيادة وأخرجهما مسلم من طريق الأعمش
والثوري وزيد بن أبي أنيسة وجماد بن سلمة كاهم عن سلمة وقال قالوا في حديثهم جميعاً ثلاثة
أحوال الإجماع بن سلمة فإن في حديث عامين أو ثلاثة وجمع بعضهم بين حديث أبي هذاف وحديث
زيد بن خالد الاتي في الباب الذي يليه فإنه لم يختلف عليه في الاقتصار على سنة واحدة فقال يحمل
حديث أبي بن كعب على مزيد الورع عن التصرف في اللقطة والمبالغة في التعنف عنها وحديث
زيد على ما لا بد منه أولاً لا يحتاج الإعرابي واستغناء أبي قال المنذري لم يقل أحد من أئمة التنويز
أن اللقطة تعرف ثلاثة أعوام الشيء عما عن عمر انتهى وقد حكاه الماوردي عن شواذ من
الفقهاء وحكي ابن المنذر عن عمر أربعة أقوال يعرفها ثلاثة أحوال عاماً واحداً ثلاثة أشهر
ثلاثة أيام ويحمل ذلك على عظم اللقطة وحقارتها وزاد ابن حزم عن عمر قولاً خامساً هو أربعة
أشهر ويزم ابن حزم وابن الجوزي بأن هذه الزيادة غلط قال والذي يظهر أن سلمة أخطأ فيها ثم
ثبت واستدكر واستقر على عام واحد ولا يؤخذ الإجماع بشك فيه رواه وقال ابن الجوزي
يحمل أن يكون صلى الله عليه وسلم عرف أن تعرف بينهما لم يقع على الوجه الذي ينبغي فامرأياً
بإعادة التعريف كما قال للمسيء صلواته أرجع فصل فأنك لم تصل انتهى ولا يخفى بعد هذا على
مثل أبي مع كونه من فقهاء الصحابة وفضلائهم وقد حكى صاحب الهداية من الحنفية رواية
عندهم أن الأمر في التعريف مقنن لأمم الملتقط فعليه أن يعرفها إلى أن يغلب على ظنه
أن صاحبها لا يظلمها بعد ذلك والله أعلم وسأني بقية الكلام على حديث أبي بن كعب في أواخر
أبواب اللقطة قريياً أن شاء الله تعالى (قوله باب ضالة الأبل) أي هل تلتقط أم لا
والضال الضائع والضال في الحيوان كاللقطة في غيره والجهور على القول بظاهر الحديث
في أنها لا تلتقط وقال الحنيفة الأولى أن تلتقط وحمل بعضهم النهي على من التقطها لئلا يملكها
لا يحتفظها فيجوز له وهو قول الشافعية وكذلك إذا وجدت بقرية فيجوز التملك على الأصح
عندهم والخلاف عند المالكية أيضاً قال العلماء حكمه النهي عن التقاط الأبل أن يبقاها
حيث ضلت أقرب إلى وجود مال كملكها لها من تطلبه لها في رحال الناس وقالوا في معنى الأبل

فلقيته بعد بكة فقال
لأدري ثلاثة أحوال أو
حولا واحداً * (باب ضالة
الأبل) * حدثني عمرو بن
عباس

كل ما استع بقوته عن صغار السباع **(قوله)** حدثنا عبد الرحمن هو ابن مهدي وسفيان هو الثوري **(قوله)** عن ربيعة هو ابن أبي عبد الرحمن المعروف بالرأي بسكون الهذرة وقد رواه ابن وهب عن الثوري وغيره ان ربيعة سئل ما أخرجه مسلم **(قوله)** مولى المنبعت بضم الميم وسكون النون وفتح الموحدة وكسر الميم لانه بعد ثمانية وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وقد ذكره في العلم والشرب وهن في مواضع ويأتي في الطلاق والادب **(قوله)** جاء اعرابي في رواية مالك عن ربيعة جاء رجل وزعم ابن بشكوال وعزاه لابي داود وسبعة بعض المتأخرين ان السائل المذکور هو بلال المؤذن ولم أر عند أبي داود في شيء من النسخ شيئا من ذلك وفيه بعد أيضا لانه لا يوصف بأنه اعرابي وقيل السائل هو الراوي وفيه بعد أيضا لما ذكرناه ومستند من قال ذلك ما رواه الطبراني من وجه آخر عن ربيعة بهذا الاسناد فقال فيه انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم لكن رواه أحمد من وجه آخر عن زيد بن خالد فقال فيه انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم أو ابن رجلا سأل على الشك وأيضا فان في رواية ابن وهب المذکور عن زيد بن خالد أتى رجل وأنا معه فدل هذا على انه غيره ولعلنا نسب السؤال الى نفسه لكونه كان مع السائل ثم ظفرت بتسمية السائل وذلك فيما أخرجه الحميدي والبخاري وابن السككن والباوردي والطبراني كلهم من طريق محمد بن معن الغناري عن ربيعة عن عقبة بن سويد الجهني عن أبيه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة فقال عرفها سنة ثم أوثق وعافها فذكر الحديث وقد ذكر أبو داود وطرفا منه تعليقا ولم يسبق لفظه وكذلك البخاري في تاريخه وهو أولى ما يفسر به هذا المذهب لكونه من ربه زيد بن خالد وروى أبو بكر بن أبي شيبة والطبراني من حديث أبي ثعلبة الخشني قال قلت يا رسول الله الورق يوجد عند القرية قال عرفها حولا الحديث وفيه سؤال عن الشاة والبعير وجوابه وهو في أثناء حديث طويل أخرج أصله النسائي وروى الاسماعيلي في الحديث من طريق مالك بن عمار عن أبيه انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة فقال ان وجدت من يعرفها فادفعها اليه الحديث واسناده واحد وروى الطبراني من حديث الجارود العبدي قال قلت يا رسول الله اللقطة نجدها قال أنشدوها ولا تكتم ولا تغيب الحديث **(قوله)** فسأله ما باللقطة في أكثر الروايات انه سأل عن اللقطة زاد مسلم من طريق يحيى بن سعيد عن يزيد مولى المنبعت الذهب والفضة وهو كالمنال والافلاق بين يمين ما بين الجوهر واللوأومثلا وغير ذلك مما يستمع به غير الحيوان في تسميته لقطة وفي اعطائه الحكم المذکور ووقع لابي داود من طريق عبد الله بن يزيد مولى المنبعت عن أبيه باللفظ وسئل عن اللقطة **(قوله)** عرفها سنة ثم اعرف عناصها وكأها في رواية العبدى عن سليمان بن بلال الماضية في العلم اعرف وكأها أو قال عناصها مسلم من طريق بشير بن سعيد عن زيد بن خالد فاعرف عناصها وعافها وعندها زاد فيه العدد كفي حديث أبي كعب ووقع في رواية مالك كما سألني بعد باب اعرف عناصها وكأها ثم عرفها سنة ووافقه الاكثر نعم وافق الثوري ما أخرجه أبو داود من طريق عبد الله بن يزيد مولى المنبعت باللفظ عرفها حولا فان جاء صاحبها فادفعها اليه والا اعرف وكأها وعافها ثم اقضها في مالك الحديث وهو يقتضي ان التعريف يتبع بعد معرفة ما ذكر من العلامات ورواية الباب تقتضي ان التعريف يسبق المعرفة وقال

حدثنا عبد الرحمن جدنا
سفيان عن ربيعة حدثني يزيد
مولى المنبعت عن زيد بن خالد
الجهني رضى الله عنه قال
جاء اعرابي الى النبي صلى
الله عليه وسلم فسأله عما
يلتقطه فقال عرفها سنة
ثم اعرف عناصها وكأها

النورى يجمع بينهم ما بان يكون مأمورا بالمعرفة في حالتين فيعرف العلامات أول ما يلتقط حتى
يعلم صدق واصفها اذا وصفها كما تقدم ثم بعد تعريضها سنة اذا اراد ان يتلكها فيعرفها مرة
أخرى تعرفا وافيا تحقيقا ليعلم قدرها ووصفها فيردها الى صاحبها (قلت) ويحتمل أن تكون ثم في
الروايتين معنى الواو فلا تقتضى ترتيبا ولا تقتضى تخالفا يحتاج الى الجمع ويقويه كون المخرج
ولحد او القصة واحدة وانما يحسن ما تقدم أن لو كان المخرج مختلفا فيجمل على تعدد القصة
وليس الغرض الآن يقع التعرف والتعريف مع قطع النظر عن أيهما أسبق واختلاف في هذه
المعرفة على قولين للعلماء أظهرهما الوجوب لظاهر الامر وقيل يستحب وقال بعضهم يجب عند
الاتقاط ويستحب بعده والعناصر بكسر المهملة وتخفيف الناء وبعد الات مهملة الوعاء الذى
تكون فيه النفقة جلدًا كان أو غيره وقيل له العناصر أخذ من العنص وهو النقي لان الوعاء
يثنى على ما فيه وقد وقع في زوائد المسند لعبد الله بن أحمد من طريق الاعمش عن سلمة بن حديث
أنى وخرقتها بدل عناصره او العناصر أيضا الجلد الذى يكون على رأس القارورة وأما الذى يدخل
فم القارورة من جلد أو غيره فهو الصمام بكسر الصاد المهملة (قلت) خفي ذكر العناصر مع
الوعاء فالمراد الشانى وحيث لم يذكر العناصر مع الوعاء فالمراد به الاقل والغرض معرفة الآلات
التي تحفظ النفقة و يلتحق بما ذكر حفظ الجنس والصفة والقدرة والكيل فيما يكال والوزن فيما
يوزن والذرع فيما يذرع وقال جماعة من الشافعية يستحب تقييدها بالكتابة خوف النسيان
واختلفوا فيما اذا عرف بعض الصفات دون بعض بناء على القول بوجوب الدفع لمن عرف
الصفة قال ابن القاسم لا بد من ذكر جميعها وكذا قال أصبغ لكن قال لا يشترط معرفة العدد
وقول ابن القاسم أقوى لثبوت ذكر العدد في الرواية الأخرى وزيادة الحافظ حجة وقوله عرفها
بالتشديد وكسر الراء أى اذكرها للناس قال العلماء يحمل ذلك المخافل كأبواب المساجد والأسواق
ونحو ذلك يقول من ضاع له نفقة أو نحو ذلك من العبارات ولا يذكر شيئا من الصفات وقوله
سنة أى متوالية فلوعرفها سنة متفرقة لم يكف كأن يعرفها في كل سنة شهر افيصدق انه عرفها
سنة في اثني عشرة سنة وقال العلماء يعرفها في كل يوم مرتين ثم مرة ثم في كل أسبوع ثم في كل
شهر ولا يشترط أن يعرفها بنفسه بل يجوز زبوكيله ويعرفها في مكان سقوطها وفي غيره (قوله)
فان جاء أحد يخبرك بها) جواب الشرط مخدوف تشديده فأدھا اليه وفي رواية تميم بن يوسف عن
سفيان كما سيأتى في آخر أبواب اللقطة فان جاء أحد يخبرك بعنصرها وكأما وقد تقدم البحث
فيه (قوله) والافاستنفقها) سأل البحث فيه بعد أبواب واستدل به على أن الملتقط يتصرف
فيها سواء كان غنيا أم فقيرا وعن أبي حنيفة أن كان غنيا تصدق بها وان جاء صاحبها تخسرين
امضاء الصدقة أو تعريمه قال صاحب الهداية الا ان كان باذن الامام فيجوز للغنى كفى قصة أى
ابن كعب وبهذا قال عمرو على وابن مسعود وابن عباس وغيرهم من الصحابة والتابعين (قوله)
قال يارسول الله فضالة الغنم) أى ما حكمها خذف ذلك للعلم به قال العلماء انه المألة لا تقع الاعلى
الحيوان وما سواه يقال له لقطة ويشال للضوال أيضا الهوامى والهوامى بالميم والفاء والهوامى
(قوله) لك أولا خيك وألذنب) فيه اشارة الى جواز أخذها كأنه قال هى ضعيفة لعدم
الاستقلال معرضة للهلاك مترددة بين أن تأخذها أنت أو أخوك والمراد به ما هو أعم من

فان جاء أحد يخبرك بها
والافاستنفقها قال يارسول
الله فضالة الغنم قال لك أو
لا خيك وألذنب قال فضالة
الاذبل

قال يحيى وقال ربيعة عن يزيد بن زيد بن خالد قال سفيان ولقيت ربيعة فحدثني به فالحاصل ان
من رواه عن يحيى عن يزيد بن زيد يكون قد سوى الاسناد فان يحيى انما سمع ذكر زيد فيه بواسطة
ربيعة ويحتمل أن يكون يحيى لما حدث به سفيان كان ذا هلا عنه ثم ذكره لما حدث به سليمان
والله أعلم **(قوله فزعم)** أى قال والزعم يستعمل في القول المصدق كثيرا **(قوله ثم عرفها سنة)**
يقول يزيد ان لم تعرف استنفق بها صاحبها أى ملقطها وكانت وديعة عنده **(قال يحيى هذا)**
الذى لأدرى أهو في الحديث أم شيء من عنده **(أى من عند زيد والقائل يقول يزيد يحيى)**
ابن سعيد الانصارى والقائل قال هو سليمان وهما موصولان بالاسناد المذکور والغرض ان
يحيى بن سعيد شك هل قوله ولتكن وديعة عنده مرفوع أو لا وهذا القدر المشار اليه بهذا دون
ما قبله لثبوت ما قبله فى أكثر الروايات وخلوها عن ذكر الوديعة وقد جزم يحيى بن سعيد برفعه
مرة أخرى وذلك فيما أخرجه مسلم عن القعني والاسماعيلي من طريق يحيى بن حسان
كلاهما عن سليمان بن بلال عن يحيى فقال فيه فان لم تعرف فاستنفقها ولتكن وديعة عنده
وكذلك جزم برفعها خالد بن خالد عن سليمان بن ربيعة عنده مسلم والفهمى عن سليمان عن
يحيى وربيعة جميعا عند الطحاوى وقد أشار البخارى الى رجحان رفعها فترجم بعد أبواب اذا جاء
صاحب اللقطة بعد سنة ردها عليه لأنها وديعة عنده وسيأتى الكلام على المراد بكونها وديعة
هنا إن شاء الله تعالى **(قوله قال يزيد يحيى تعرف أيضا)** هو تشديد الراء وهو موصول بالاسناد
المذکور ولم يشك يحيى فى كون هذه الجملة موقوفة على يزيد ولم أرها مرفوعة فى شيء من الطرق
وقد تقدم حكاية الخلاف فيها فى الباب الذى قبله **(قوله باب)** اذا لم يوجد صاحب
اللقطة بعد سنة فهى لمن وجدها **(أى غنيا كان أو فقيرا كما تقدم)** أو رده فيه حديث زيد بن خالد
المذکور من جهة مالك عن ربيعة وفيه قوله ثم عرفها سنة فان جاء صاحبها والاشانك بها فيه
حذف تقديره فان جاء صاحبها فادها اليه وان لم يحيى فشانك بها فحذف من هذه الرواية جواب
الشرط الاول وشرط ان الثانية والقائم جوابها قاله ابن مالك فى حديث أبى الآتى فى أواخر
أبواب اللقطة بلفظ فان جاء صاحبها والاستممع بها وانما وقع الحذف من بعض الروايات دون
بعض فقد تقدم حديث أبى فى أول اللقطة بلفظ فاستممع بها بأشياء الفاء فى الجواب الثانى
ومضى من رواية الثورى عن ربيعة فى حديث الباب بلفظ والافاستنفقها ومثله ما سيأتى بعد
أبواب من رواية اسمعيل بن جعفر عن ربيعة بلفظ ثم استنفق بها فان جاء بها فادها اليه وسلم
من طريق ابن وهب المتقدم ذكرها فادها لم يأت لها طالب فاستنفقها واستدل به على ان اللاقط
عليكها بعد انقضاء مدة التعريف وهو ظاهر نص الشافعى فان قوله شانك بها تفويض الى
اختياره وقوله فاستنفقها الامر فيه للإباحة والمشهور عند الشافعية اشتراط التلفظ بالتكليم
وقيل تكفى النية وهو الأرجح دليلا وقيل تدخل فى ملكه بمجرد الالتقاط وقد روى الحديث
سعيد بن منصور عن الدراوردى عن ربيعة بلفظ والافتصم بها ما تصنع مالك **(قوله شانك)**
بها) الشأن الحال أى تصرف فيها وهو بالنصب أى الزم شانك بها ويجوز الرفع بالابتداء والخبر
بها أى شانك متعلق بها واختلف العلماء فيما اذا تصرف فى اللقطة بعد تعرف بها سنة ثم جاء
صاحبها هل يضمنه له أم لا فالجمهور على وجوب الرد ان كانت العين موجودة أو البند ان كانت

فزعم أنه قال اعرق عقاصها
وكأهائهم عرفها سنة يقول
يزيد ان لم تعرف استنفق بها
صاحبها وكانت وديعة عنده
قال يحيى هذا الذى لأدرى
أهو فى الحديث أم شيء من
عنده ثم قال كيف ترى فى
ضالة الغنم قال النبی صلی
الله علیه وسلم خذها فانما هى
للأولاد خبيثك أول الذئب
قال يزيد وهى تعرف أيضا
ثم قال كيف ترى فى ضالة
الابل قال فقال دعها فان
معها حذاءها وسقاءها ترد
الماء وتأت كل الشجر حتى
يجدها ربها * (باب اذا لم
يوجد صاحب اللقطة بعد
سنة فهى لمن وجدها) *
حدثنا عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك بن ربيعة بن
عبد الرحمن عن يزيد مولى
المنبعث عن زيد بن خالد بنى
الله عنه قال جاء رجل الى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فسأله عن اللقطة فقال
اعرف عقاصها وكأهائهم
عرفها سنة فان جاء صاحبها
والاشانك بها قال فضالة
الغنم قال هى للأولاد خبيث
أول الذئب قال فضالة الابل
قال مالك ولها معها سقاءها
وحذاؤها ترد الماء وتأت كل
الشجر حتى يلقاها ربها

اسم لمكت وخالف في ذلك الكرايسي صاحب الشافعي ووافقه صاحباه البخاري وداود بن علي
امام الظاهرة لكن وافق داود الجهور اذا كانت العين قائمة من جهة الجهور وقوله في الرواية
المناسبة وتسكن وديعة عندك وقوله ايضا عند مسلم في رواية بشر بن سعيد عن زيد بن خالد اعرف
عناصها ووكاهم كلها فان جاء صاحبها فادها اليه فان ظاهر قوله فان جاء صاحبها الى آخره بعد
قوله كلها يقتضي وجوب ردها بعدا كلها فيعمل على رد البدل ويحتمل ان يكون في الكلام حذف
يدل عليه بقية الروايات والتقدير فاعرف عناصها ووكاهم كلها ان لم يجي صاحبها فان جاء
صاحبها فادها اليه وأصرح من ذلك رواية أبي داود من هذا الوجه بلفظ فان جاءها فادها اليه
والافاعرف عناصها ووكاهم كلها فان جاءها فادها اليه فأمر بادائها اليه قبل الاذن في
أكلها وبعده وهي أقوى حجة للجهور وروى أبو داود أيضا من طريق عبد الله بن يزيد مولى
المنبعت عن أبيه زيد بن خالد في هذا الحديث فان جاء صاحبها فدفعها اليه والاعرف ووكاهم
وعناصها ثم اقتضها في مال فان جاء صاحبها فادفعها اليه واذا انقضى هذا لم يكن حل قول المصنف
في الترجمة فيمن لمن وجدها أي في اباحة التصرف فيها حينئذ وأما أمر ضمانها بعد ذلك فهو ساكت
عنه قال النووي ان جاء صاحبها قبل أن يتملكها الملتقط أخذها بزيادتها المتصلة والمنفصلة وأما
بعد التملك فان لم يجي صاحبها فهي لمن وجدها ولا مطالبة عليه في الآخرة وان جاء صاحبها فان
كانت موجودة بعينها استحقها بزيادتها المتصلة ومهما تلف منها لزم الملتقط غرامته للمالك
وهو قول الجهور وقال بعض السلف لا يلزمه وهو ظاهر اختيار البخاري والله أعلم رسا ذكر
بقية قواش حديث زيد بن خالد بعد أربعة أبواب ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ **باب** اذا وجد
خشبة في البحر أو سوطا أو شجرة أي ماذا يصنع به هل يأخذها أو يتركه وإذا أخذها هل يتملكها أو
يكون سبيل سبيل اللقطة ٣ وقد اختلف العلماء في ذلك ﴿قوله﴾ وقال الله الى آخره تقدم الكلام
عليه مستوفي في الكفالة وأوردته هنا مختصرا وسبق توجيه استنباط الترجمة منه وانها من جهة
ان شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يأت في شرعنا ما يتخالفه ولا سيما اذا ساقه الشارع مساق الشاء على
فاعله فهذا التقدير ثم المراد من جواز أخذ الخشبة من البحر وقد اختلف العلماء في ذلك على
ما سأذكره وأما السوط وغيره فلم يقع له ذكر في الباب فاعترضه ابن المنير بسبب ذلك وأجيب بانه
استنبطه بطريق الالتحاق ولعله أشار بالسوط الى أثر ياتي بعد أبواب في حديث أبي بن كعب أو
أشار الى ما أخرجه أبو داود من حديث جابر قال رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في العصا
والسوط والحبل وأشبابه باللقطة الرجل ينتفع به وفي استناده ضعف واختلف في رفعه ووقفه
والاصح عند الشافعية انه لا فرق في اللقطة بين القليل والكثير في التعريف وغيره وفي وجه
لا يجب التعريف أصلا وقبل تعرف مرة وقيل ثلاثة أيام وقيل زمانا يظن ان فاقده أعرض عنه
وهذا كله في قليل له قيمة أما ما لا قيمة له كالخبة الواحدة فله الاستبداد به على الاصح وفي الباب
الذي يليه في حديث التمرة حجة لذلك وعند الحنفية ان كل شيء يعلم أن صاحبه لا يملكه كالترواة
جاء أخذها الا نفع به من غير تعريف الا انه يبقى على مالك صاحبه وعند المالكية كذلك الا انه
يزول ملك صاحبه عنه فان كان له قدر ومنفعة وجب تعريفه واختلفوا في مدة التعريف فان
كان مما يتسارع اليه الفساد جازأكله ولا يضمن على الاصح ﴿قوله﴾ **باب** اذا وجد

﴿باب اذا وجد خشبة في
البحر أو سوطا أو شجرة﴾
وذلك الحديث حديث جعفر
ابن ربيعة عن عبد الرحمن
ابن هرم عن أبي هريرة
رضي الله عنه عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم أنه
ذكر رجلا من بني إسرائيل
وساق الحديث فخرج نظر
لعل من يكاد جاء به فادها
هو بالخشبة فاخذها لاله
حطما فلما نشرها وجد
المال والخشبة

٣ قوله وقد اختلف العلماء
الح في نسخة وقد اختلف
الكلام في ذلك من ثبوت
بعض المحذوف في بعض
الروايات اهـ

* (باب اذا وجد قرة في الطريق) * حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن منصور عن طلحة عن انس رضي الله عنه قال مر النبي صلى الله عليه وسلم بقرعة في الطريق فقال لولا اني أخاف ان تكون من الصدقة ٦٣ لا كلمها * وقال يحيى حدثنا سفيان حدثني منصور وقال زائدة عن منصور عن طلحة حدثنا

قرة في الطريق) أي يجوز له أخذها وأكلها وكذا نحوها من الخمرات وهو المشهور بالجزوم به عند الاكثر وأشار الرافي الى تحريم وجه فيه وقد روى ابن أبي شيبة من طريق مهوية زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها وجدت قرة فأكلها وقالت لا يحب الله الفساد تعني انها لو تركت فلم تؤخذ فتؤكل فسدت (قوله عن طلحة) هو ابن مصرف (قوله لا كلمها) ظاهر في جواز أكل ما يوجد من الخمرات ملقى في الطرقات لانه صلى الله عليه وسلم ذكر أنه لم يتبع من أكلها الا تورعا لحشمة ان تكون من الصدقة التي حرمت عليه لانه لو كانها من مية في الطريق فقط رقد أو ضح ذلك قوله في حديث أبي هريرة ثاني حديثي الباب على فراشي فانه ظاهر في انه ترك أخذها تورعا لحشمة ان تكون صدقة فلم يؤخذ ذلك لا أكلها ولم يذكر تورعا فدل على ان مثل ذلك عليك بالاخذ ولا يحتاج الى تعريف لكن هل يقال انها القطة رخص في ترك تعريضها وأبست لقطعة لان اللقطة ما من شأنه ان يهلك دون ما لا قيمة له وقد استشكل بعضهم تركه صلى الله عليه وسلم القرة في الطريق مع ان الامام يأخذ المال الضائع للحفظ وأجيب باحتمال أن يكون أخذها كذلك لانه ليس في الحديث ما ينهيه أو تركها عمدًا لانه يتبع بها من يجدها من يحل له الصدقة وانما يجب على الامام حفظ المال الذي يعلم تقاع صاحبه لانه ما جرت به العادة بالاعراض عنه لحقارته والله أعلم (قوله وقال يحيى) أي ابن سعيد القطان وقد وصله مسند في مسنده عنه وأخرجه الطحاوي من طريق مسند * (قلت) * ولفياف فيه اسناد آخر أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عنه بهذا الاسناد الى طلحة فقال عن ابن عمر انه وجد قرة فأكلها (قوله وقال زائدة الخ) وصله مسلم من طريق أبي اسامة عن زائدة (قوله أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في أوائل السبع * (باب) كيف تعرف لقطة أهل مكة) كأنه أشار بذلك الى اثبات لقطة الحرم فلذلك قصر الترجمة على الكيفية ولعله أشار الى ضعف الحديث الوارد في النهي عن لقطة الحاج أو الى تأويله بان المراد النهي عن التقاطها للثلاث لا للعنف وأما الحديث فقد صححه مسلم من رواية عبد الرحمن بن عثمان التيمي ثم ليس في اساقفة المؤلفين من حديثي ابن عباس وأبي هريرة كيفية التعريف التي ترجم لها وكأنه أشار الى ان ذلك لا يختلف (قوله وقال طائوس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يلتقط لقطة الا من عرفها) هو طرف من حديث وصله المؤلف في الحج في باب لا يحل القتال بمكة (قوله وقال خالد) هو الخداع عن عكرمة الخ وطرف أيضا وصله في أوائل السبع في باب ما قيل في الصواغ (قوله وقال أحمد بن سعيد) هو الرباطي فيما حكاه ابن طاهر والدارمي فيما ذكره أبو نعيم (قوله حدثنا روح) هو ابن عباد بن زكريا هو ابن اسحق وقد أخرجه الاسماعيل من طريق أبي العباس بن عبد العظيم وأبو نعيم من طريق خلف بن سالم كلاهما عن روح بن عباد هذا الاسناد (قوله حدثنا يحيى بن موسى) هو البخاري وفي الاسناد لطيفة وهي تصريح كل واحد من رواه بالحديث مع ان فيه ثلاثة من المدلسين في نسق (قوله لما فتح الله على رسوله صلى الله عليه وسلم مكة قام في الناس) ظاهره ان الخطبة وقعت عقب الفتح وليس كذلك بل وقعت قبل الفتح عقب قتل رجل من خزاعة رجلا من بني

منصور عن طلحة حدثنا أنس وحديثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا عمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اني لأعقب اني أهلي فأجد القرة ساقطة على فراشي فأرفعها لا أكلها ثم أخشى ان تكون صدقة فألقها * (باب كيف تعرف لقطة أهل مكة) * وقال طائوس عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يلتقط لقطة الا من عرفها * وقال خالد عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يلتقط لقطة الا من عرفها * (قوله وقال أحمد بن سعيد حدثنا روح حدثنا زكريا حدثنا عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يعصم عفاها ولا ينصر صيدها ولا تحل لقطتها الا لمنشد ولا يحل خلاها فقال عباس يارسول الله الا الاذخر فقال الا الاذخر * حدثنا يحيى بن موسى قال

حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا الاوزاعي حدثني يحيى بن أبي كثير قال حدثني ابو سلمة بن عبد الرحمن قال حدثني ابو هريرة رضي الله عنه قال لما فتح الله على رسوله صلى الله عليه وسلم مكة قام في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ان الله حبس عن مكة

لست في السياق حذف هذا بيانه وقد تقدم في كتاب العلم من وجه آخر عن يحيى بن أبي كثير
(قوله القتل) بالقاف والمثناة للاكثر وللشبهتين بالقاف والتحتانية والثانية هو الصواب وقد
تقدم الخلاف فيه أيضا في العلم **(قوله)** ولا يحمل ساقطها بالمنشد أي معرف واما الطالب
فيقال له الناشد تقول نشدت الضالة اذا طلبتها وأنشدتها اذا عرفتها وأصل الانشاد والانشيد
رفع الصوت والمعنى لا تحمل لقطتها الا لمن يريد ان يعرفها فقط فاما من أراد ان يعرفها ثم يملكها
فلا وقد تقدم الكلام على ما عدا هذه الجملة في الحج الا قوله ومن قتل له قتيلا فأحبل به على كتاب
الديات والا قوله اكتبوا الاي شاة فتقدم الكلام عليه في العلم والقائل قلت للاوزاعي هو الوليد
ابن مسلم الراوي واستدل بجدي بن عباس وأبي هريرة المذكورين في هذا الباب على ان لقطه
مكة لا تلتقط للقبائل بل للتعريف خاصة وهو قول الجمهور وانما اختصت بذلك عندهم لا مكان
ايصالها الى ربها لانها كانت للمكي فظاهروا ان كانت للافاقي فلا يتناولها في غالبها من وارد اليها
فاذا عرفها واجدها في كل عام سهل التوصل الى معرفة صاحبها قاله ابن بطال وقال أكثر المالكية
وبعض الشافعية هي كغيرها من البلاد وانما تختص مكة بالمباغة في التعريف لان الحاج يرجع
الى بلده وقد لا يعود فاحتاج الملتقط بها الى المباغة في التعريف واحتج ابن المنير لمذهبه بظاهر
الاستثناء لانه في الحل واستثنى المنشد فدل على ان الحل ثابت للمنشد لان الاستثناء من النقي
اثبات قال ويلزم على هذا أن مكة وغيرها سواء والقياس يقتضي تخصيصها والجواب ان
التخصيص اذا وافق الغالب لم يكن له مفهوم والغالب ان لقطه مكة يئأس ملتقطها من صاحبها
وصاحبها من وجدانها لتفرق الخلق الى الافاق البعيدة فربما عدا داخل الملتقط الطمع في تملكها
من أول وهلة فلا يعرفها فنسى الشارع عن ذلك وأمر أن لا يأخذها الا من عرفها وفارقت
في ذلك لقطه العسكر ببلاد الحرب بعد تفرقهم فانها لا تعرف في غيرهم باتفاق بخلاف لقطه
مكة فيشرع تعرفها لا مكان عود أهل أفاق صاحب اللقطه الى مكة فيحصل التوصل الى معرفة
صاحبها وقال اسحق بن راغويه قوله الا لمنشد أي لمن سمع ناشدا يقول من رأى الى كذا حينئذ
يجوز لو وجد اللقطه ان يعرفها ليردها على صاحبها وهو أضييق من قول الجمهور لانه قيده بمحالة
للمعرف دون حالة وقيل المراد بالمنشد الطالب حكاه أبو عبيد وتعبه بانه لا يجوز في اللغة تسمية
ان طالب منشدا (قلت) ويكتفي في رد ذلك قوله في حديث ابن عباس لا تلتقط لقطتها الا معترف
والحديث يفسر بعضه بعضا وكان هذا هو النكتة في تصدير البخاري الباب بحديث ابن عباس
وأما اللغة فقد أثبت الحربي جواز تسمية الطالب منشدا وحكاه عياض أيضا واستدل به على ان
لقطة عرفة والمدينة النبوية كسائر البلاد لا تختص بمكة بذلك وحكي الماوردي في الحاوي
وجهها في عرفة انها تلتحق بحكم مكة لانها تجمع الحاج كمكة ولم يرج شيئا وليس الوجه المذكور
في الروضة ولا أصلها واستدل به على جواز تعريف الضالة في المسجد الحرام بخلاف غيره من
المساجد وهو أصح الوجهين عند الشافعية والله أعلم **(قوله)** لا تحتلب ماشية
أحد بغير اذنه هكذا أطلق الترجمة على وفق ظاهر الحديث اشارة الى الرد على من خصصه أو قيده
(قوله) عن نافع في موطن محمد بن الحسن عن مالك أخبرنا نافع في رواية أبي قطن في الموطنات
لدار قطنى قلت لما لك أحد نافع **(قوله)** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية يزيد بن

القتيل وسلط عليه ارسوله
والمؤمنين فانما لا تحتل لاحد
كان قبلي وانما أحلت لي
ساعة من نهار وانما ان تحتل
لاحد من بعدى فلا ينفر صيدها
ولا تحتل شوكها ولا تحتل
ساقطها الا لمنشد ومن قتل
له قتيلا فليأخذها من النظرين اما
أن يفدى واما أن يقدم فقال
العباس الا الاخر فانما نجعله
اقبورنا ويرثنا فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم الا
الاخر فقام أبو شامة رجل من
أهل اليمن فقال اكتبوا لي
يا رسول الله فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اكتبوا
لائي شاة قلت للاوزاعي ما قوله
اكتبوا لي يا رسول الله قال
هذه الخطبة التي سمعها من
رسول الله صلى الله عليه وسلم
* (باب لا تحتلب ماشية احد
بغير اذنه) * حدثنا عبد الله
ابن يوسف أخبرنا مالك
عن نافع عن عبد الله بن
عمر رضي الله عنهما أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم

الهادعن مالك عند الدارقطني أيضا انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول **(قوله لا يجلبن)** كذا في البخاري وأكثروا ما تبضم اللام وفي رواية ابن الهاد المذكورة لا يجلبن بكسرهما وزيادة المنة قبلها **(قوله ماشية امرئ)** في رواية ابن الهاد وجماعة من رواية الموطأ ماشية رجل وهو كالمثال والافلا اختصاص لذلك بالرجال وذكره بعض شراح الموطأ بلفظ ماشية أخيه وقال هو الغالب اذا لفرق في هذا الحكم بين المسلم والذمي وتعتب بانه لا وجود لذلك في الموطأ وبإثبات الفرق عند كثير من أهل العلم كما سيأتي في فوائد هذا الحديث وقدر واده أحد من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ نهى أن يجلب مواشي الناس إلا بأذنهم والماشية تقع على الإبل والمقر والغنم وليكن في الغنم يقع أكثر قاله في النهاية **(قوله مشربة)** بضم الراء وقد تقع أي غرفته والمشرية مكان الشرب بفتح الراء خاصة والمشرية بالكسر إنا الشرب **(قوله خراثة)** الخراثة المكان أو الوعاء الذي يخزن فيه ما يراد حفظه وفي رواية أيوب عند أحمد في كسر بابها **(قوله فينقل)** بالنون والقاف وضم أوله فينقل من النقل أي يحول من مكان إلى آخر كذا في أكثر الموطأ عن مالك ورواه بعضهم كما حكاه ابن عبد البر وأخرجه الأسماعيلي من طريق روح بن عبادة وغيره بلفظ فينقل بعثته بدل القاف والنقل المشرية واحدة بسرة وعقيل الاستخراج وهو أخص من النقل وهكذا أخرجه مسلم من رواية أيوب وموسى بن عقبة وغيرهم ما عن نافع ورواه عن الليث عن نافع بالقاف وهو عند ابن ماجه من هذا الوجه بالمثلثة **(قوله تخزن)** بالخاء المعجمة البسا كسرة والزاي المضمومة بعد هان وفي رواية الكشهرية يجوز بضم أوله وإهمال الخاء كسر الراء بعدها زاي **(قوله ضروع)** الضرع للبهائم كأنشدى للمرأة **(قوله أطعماتهم)** هو جمع أطعمة والأطعمة جمع طعام والمراد به هنا اللبن قال ابن عبد البر في الحديث النهي عن أن يأخذ المسلم للمسلم شيئا إلا بأذنه وانما خص اللبن لأنه كالتساعل الناس فيه فنبه به على ما هو أولى منه وهذا أخذ الجمهور لكن سواء كان بأذن خاص أو أذن عام واستثنى كثير من السلف ما إذا علم بطلب نفس صاحبه وإن لم يقع منه أذن خاص ولا عام وذهب كثير منهم إلى الجواز مطلقا في الأكل والشرب سواء علم بطلب نفسه أو لم يعلم والخجة لهم ما أخرجه أبو داود والترمذي وصححه من رواية الحسن عن حمزة مرفوعا إذا أتى أحدكم على ماشية فإن لم يكن صاحبها فيم بافليصوت ثلاثا فإن أجاب فليست تأذنه فإن أذن له والإفليصوت وليشرب ولا يحمل استاده صحيح إلى الحسن فمن صحح جماعة من حمزة صححه ومن لا اعلم بالانقطاع لكن له شواهد من أقوالها حديث أبي سعيد مرفوعا إذا أتيت على راع فناده ثلاثا فإن أجابك والافشرب من غير أن تنسدد وإذا أتيت على حائط يستان فذكر مثل ذلك أخرجه ابن ماجه والطحاوي وصححه ابن حبان والحاكم واجيب عنه بأن حديث النهي أصح فهو أولى بأن يعمل به وبأنه معارض للقواعد الشرعية في تحريم مال المسلم بغير إذنه فلا يلتفت إليه ومنهم من جمع بين الحديثين بوجوه من الجمع بينهما على ما إذا علم بطلب نفس صاحبه والنهي على ما إذا لم يعلم ومنها تخصيص الأذن بأن السبيل دون غيره أو بالانطواء أو بجمال الجماعة مطلقا وهي متعارفة وحكي ابن بطال عن بعض شيوخه أن حديث الأذن كان في زمنه صلى الله عليه وسلم وحديث النهي إشارته إلى ما سيكون بعده من التساهل في المواساة ومنهم من جعل حديث

قال لا يجلبن أحد ماشية
امرئ بغير إذنه أوجب
أحمدكم أن تؤذي مشربته
فتمكسر خراثته فينقل
طعامه فالتخزن لهم
ضروع مواشيهم أطعماتهم
فلا يجلبن أحد ماشية
أحد الأباذه

النهي على ماذا كان المالك أخرج من المار الحديث أبي هريرة بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر إذ رأينا ابلا مصرورة فثبتنا إليها فقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان هذه الابل لأهل بيت من المسلمين هو قوتهم أيسركم لو رجعتن إلى من أودكن فوجدتم ما فيها قد ذهب قلنا لا قال فان ذلك كذلك أخرجه أحمد وابن ماجه واللفظه وفي حديث أحمد فابتدعها القوم ليحبوها قالوا فيجعل حديث الأذن على ماذا لم يكن المالك محتاجا وحديث النهي على ماذا كان مستغنيا ومنهم من حل الأذن على ماذا كانت غير مصرورة والنهي على ماذا كانت مصرورة لهذا الحديث لكن وقع عند أحمد في آخره فان كنتم لابد فاعلين فاشربوا ولا تحملوا فدل على عموم الأذن في المصرورة وغيره لكن بقيد عدم الحمل ولا بد منه واختار ابن العربي الحل على العادة قال وكانت عادة أهل الحجاز والشام وغيرهم المسامحة في ذلك بخلاف بلندنا قال ورأى بعضهم ان مهما كان على طريق لا يعدل اليه ولا يقصد جاز للمار الا خدمته وفيه إشارة الى قصر ذلك على المحتاج وأشار أبو داود في السنن الى قصر ذلك على المسافر في الغزو وآخرون الى قصر الأذن على ما كان لأهل الذمة والنهي على ما كان للمسلمين واستؤنس بما شرطه العناية على أهل الذمة من ضيافة المسلمين وصح ذلك عن عمر وذكر ابن وهب عن مالك في المسافر ينزل بالذمي قال لا يأخذ منه شيئا إلا بذنه قيل له فالضيافة التي جعلت عليهم قال كانوا يومئذ يخفف عنهم بسببها وأما الآن فلا وخبر بعضهم الى نسخ الأذن وحملوه على انه كان قبل إيجاب الزكاة قالوا وكانت الضيافة حينئذ واجبة ثم نسخ ذلك بشرط الزكاة قال الطحاوي وكان ذلك حين كانت الضيافة واجبة ثم نسخ ففسخ ذلك الحكم وأوردنا حديث في ذلك وسيأتي الكلام على حكم الضيافة في المظالم قريبا ان شاء الله تعالى وقال النووي في شرح المذهب اختلف العلماء فيمن مريستان أو زرع أو ماشية قال الجمهور ولا يجوز ان يأخذ منه شيئا في حال الضرورة فيأخذوا يغرم عند الشافعي والجمهور وقال بعض السلف لا يلزمه شيء وقال أحمد اذا لم يكن على البستان حائط جازله الاكل من النما كهيئة الرطبة في أصح الروايتين ولولم يحج ذلك وفي الأخرى اذا احتياج ولا ضمان عليه في الحالين وعلق الشافعي القول بذلك على صحة الحديث قال البيهقي يعني حديث ابن عمر مرفوعا اذا مر أحدكم بجائط فليأكل ولا يتخذ خبيئة أخرجه اترمذى واستغربه قال البيهقي لم يصح وجاء من أوجه أخر غير قوية (قلت) والحق ان مجموعها لا يقصر عن درجة الصحيح وقد احتجوا في كثير من الأحكام بما هو دونها وقد ثبت ذلك في كافي المنحة فيما علق الشافعي القول به على الصحة وفي الحديث ضرب الامثال للتقريب للافهام ومثيل ما قد يخفى بما هو أوضح منه واستعمال القياس في النظائر وفيه ذكر الحكم بعلمته واعادته بعد ذكر العلة تأكيذا وتقريراً وان القياس لا يشترط في صحته مساواة الفرع للأصل بكل اعتبار بل ربما كانت للأصل مزية لا يضر سقوطها في الفرع اذا شارك في أصل الصفة لان الفرع لا يساوي الخزانة في الخرز كما ان الصر لا يساوي القفل فيه ومع ذلك فقد ألحق الشارع البصرع المصروع في الحكم بالخزانة المتفلة في تحريم تناول كل منها ما بغير اذن صاحبه أشار الى ذلك ابن المنير وفيه اباحة خزن الطعام واحتكاره الى وقت الحاجة اليه خلافا للغلاة المترعدة المانع من الانحار مطلقا قاله القرطبي وفيه ان اللبن يسمى طعاما فيحسب به من حلف لا يتناول طعاما الا ان يكون له نسبة في

أخرج الدين قاله النووي قال وفيه ان يبيع لبن الشاة بشاة في ضرعها الباطل وبه قال الشافعي والجمهور وأجازه الاوزاعي وفيه ان الشاة اذا كان لها لبن مقدور على حلبه قابله قسط من الثمن قاله الخطابي وهو يؤيد خبر المصراة وشئت حكمها في تقويم اللبن وفيه ان من حلب من ضرع ناقة أو غيرها مصرورة ثم رزة بغير ضرورة ولا تأويل ما تبلغ قيمته ما يجب فيه انتداع ان عليه القطع ان لم يأذن له صاحبها تعيينا أو اجالا لان الحديث قد أفصح بان ضرع الانعام خزان الطعام وحكي القرطبي عن بعضهم وجوب القطع ولو لم تكن الغنم في حرزا كنتها بجزر الضرع اللبن وهو الذي يقتضيه ظاهر الحديث ﴿قوله باب﴾ اذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة ردها عليه لانها ودبعة عنده) أو ردها عليه حديث زيد بن خالد بن طريق اسمعيل بن جعفر عن ربيعة وليس فيه ذكر الودبعة فكأنه أشار الى رجحان رفع رواية سليمان بن بلال الماضية قبل خمسة أبواب وقد تقدم بيانها وقال ابن بطلال استتراب البخاري بالشك المذكور فترجعه بالمعنى وقال ابن المنير أسقطها النفاذ منها معنى لان قوله فان جاء صاحبها فأدها اليه يدل على بقائه ملك صاحبها خلافا لمن أباحها بعد الحول بلا ضمان (قوله) ولتكن ودبعة عندك) قال ابن دقيق العبد يحتمل أن يكون المراد بعد الاستئذان وهو ظاهر السياق فتجوز ذكر الودبعة عن وجوب ردها لان حقيقة الودبعة ان تبقى عندها والجامع وجوب رد ما يجد المرء لغيره والا فالأما دون في استئذانه لا تبقى عنده ويحتمل أن تكون الواو في قوله ولتكن بمعنى أو أي أما أن تستنفقها وتعلم بدلتها وأما أن تتركها عندك على سبيل الودبعة حتى يجي صاحبها فتمنعها إليه ويستفاد من تسميتها ودبعة أنها لو تلفت لم يكن عليه ضمانها وهو اختيار البخاري تبع الجماعة من الساف وقال ابن المنير يستدل به لاحد الاقوال عند العلماء اذا تلفها الملقط بعد التعريف وانقضاء زمنه ثم أخرج بدلها ثم هلكت أن لا ضمان عليه في الثانية واذا ادعى اندأكلها ثم غرمها ثم ضاعت قبل قوله أيضا وهو الراجح من الاقوال وتقدم الكلام على بقيمة فواء قبل أربعة أبواب وقوله هنا حتى اجرت وجنثاه أو اجرو وجهه شذ من الراوى والوجهة ما ارتفع من الخسدين زعيم الأربع لغات بالواو والهمزة والفتح فيهما ما العكس ﴿قوله باب﴾ هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيع حتى لا يأخذها من لا يستحق) كذا لا كثيرا سقطت لا بعد حتى عند ابن شبرويه وأظن الواو سقطت من قبل حتى والمعنى لا يدعها فتضيع ولا يدعها حتى يأخذها من لا يستحق وأشار بهذه الترجمة الى الرد على من كره اللقطة ومن حجتهم حديث الجارود مرفوعا ضالة المسلم حرق النار أخرجه النسائي باسناد صحيح وحمل الجمهور ذلك على من لا يعتز بها وحجتهم حديث زيد بن خالد عند مسلم من أوى الضالة فهو ضال ما لم يعرفها أو أمسا أخذ من حديث الباب فن جهة انه صلى الله عليه وسلم لم يشكر على ابي أخذ الصبرة فدل على انه جائز شرعا ويستلزم استعماله على المصلحة والا كان تصرفه في ملك الغير وتلك المصلحة تحصيل حفظها وصيانتها عن الخونة وتعر فيها التصل الى صاحبها ومن ثم كان الاربع من مذاهب العلماء ان ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والاحوال في ربح أخذها وجب أو استحباب ودعى ربح تركها حرم أو كرهه والا فهو جائز (قوله سو يدن غنله) يفتح المجبة والفاء أبو أمة الجعفي تابعي كبير مخضرم أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وكان في زمنه رجلا وأعطى الصدقة في زمنه ولم يره على الصحيح وقيل انه صلى خلفه ولم

* (باب) * اذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة ردها عليه لانها ودبعة عنده * حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا اسمعيل بن جعفر عن ربيعة بن عبد الرحمن عن يزيد بن محمد المنبعت عن زيد بن خالد الجهني رضى الله عنه أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة قال عرفها سنة ثم اعرف وكأها وعفاصها ثم استنفق بها فان جاء بها فأدها اليه فقال يا رسول الله فضالة الغنم قال خذها فانما هي لك أو لا خيك أو لذئب قال يا رسول الله فضالة الابل قال فغصب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اجرت وجنثاه أو اجرو وجهه ثم قال مالك ولها مع أحداؤها وستأوها حتى يلقاها ربحها * (باب) * هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيع حتى لا يأخذها من لا يستحق * حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبه عن سلمة بن كهيل قال سمعت سو يدن غنله

قال كنت مع سلمان بن ربيعة وزيد بن صوحان في غزاة فوجدت سوطا فقال لي ألقه قلت لا ولكني ان وجدت صاحبه والا استعنت به فلما رجعنا سمعنا قراة بالمدينة فسألت أبي بن كعب رضي الله تعالى عنه فقال وجدت صرة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فيها مائة دينار فالتب بها النبي صلى الله عليه وسلم فقال عرفتها حولها فعرفتها حولها ثم أتيته فقال عرفتها حولها فعرفتها حولها ثم أتيته (٦٨) الرابعة فقال اعرف عذتها وكاهها وعاءها فان جاء صاحبها والا استعنت بها

ثبت وانما قدم المدينة حين دفنوا أيديهم من دفنه صلى الله عليه وسلم ثم شهد الفتوح ونزل الكوفة ورمات بها سنة ثمانين أو بعدها وله مائة وثلاثون سنة أو أكثر لانه كان يقول نالده رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أصغر منه بستين وليس لي في البخاري سوى هذا الحديث وآخر عن علي في ذكر الخوارج (قوله مع سلمان بن ربيعة) هو البايعي يقال له صعبة ويقال له سلمان الخليل لخبرته بها وكان أميرا على بعض الغزاة في فتوح العراق في عهد عمر وعثمان وكان أول من ولي قضاء الكوفة واستشهد في خلافة في فتوح العراق وليس له في البخاري سوى هذا الموضع (قوله وزيد بن صوحان) بضم المهملة وسكون الواو بعدهما مهملة أيضا العبدى تابعي كبير مخضرم أيضا وزعم ابن الكلبي ان له صعبة وروى أبو يعلى عن حديث علي مرفوعا من سره ان نظرا لي من سبقه بعض أعضائه إلى الجنة فليست لي من حديث يزيد بن صوحان وكان قدوم زيد في عهد عمر وشهد الفتوح وروى ابن منده من حديث يزيد بن صوحان قال ساق النبي صلى الله عليه وسلم ليلة فقال زيد بن زيد الخبير فسئل عن ذلك فقال رجل تسميه يده إلى الجنة فقطعت يدي بن صوحان في بعض الفتوح وقبل مع علي يوم الجمل (قوله في غزاة) زاد أحمد من طريق سفيان عن سلمة حتى إذا كان العذيب وهو بالمعجمة والموحدة مصغر موضع وله من طريق يحيى القطان عن شعبة فلما رجعنا من غزائنا سمعنا (قوله مائة دينار) استدله بالبي خفيفة في تفرقة بين قبل اللقطة وكثيرها فاعرف الكثير سنة والقليل الاما وحده القليل عندهما لا يجب القطع وهو ما دون العشرة وقد ذكرنا الخلاف في مدة التعريف في الباب الأول والخلاف في القدر الملتقط قبل أربعة أبواب (قوله ثم أتيته الرابعة فقال اعرف عذتها) هي رابعة باعتبار شجيمته إلى النبي صلى الله عليه وسلم وثالثا باعتبار التعريف ولهذا قال في الرواية الماضية أول أبواب اللقطة ثلاثا وقال فيها فلا أدري ثلاثة أم أحوال أو حوالا واحدا وقد تقدم اختلاف روايته في ذلك بما يغني عن اعادته (قوله ما من عرف اللقطة ولم يدفعها إلى السلطان) في رواية الكشميني برفعها بالراء بدل الدال وكألفه أشار بالترجمة إلى رد قول الاوزاعي في التفرقة بين القليل والكثير فقال ان كان قليلا عرفه وان كان مالا كثيرا رفعه إلى بيت المال والجمهور على خلافه نعم فرق بعضهم بين اللقطة والضوال وبعض المالكية والشافعية بين المؤتمن وغيره فقال يعرف المؤتمن وأما غير المؤتمن في دفعها إلى السلطان لعظمها للمؤتمن ليعرفها وقال بعض المالكية ان كانت اللقطة بين قوم مأمونين والسلطان جائر فالأفضل ان لا يلتقطها فان التقطها لا يدفعها له وان كان عادلا فكذلك ويجوز دفعها له وان كانت بين قوم غير مأمونين والامام جائر فتخير الملتقط وعمل بما يترجح عنده وان كان عادلا فكذلك (قوله باب) كذا بغير ترجمة وسقط من رواية أبي ذر فرفها وامن الباب

حدثنا عبد الله بن أحمد أخبرني أبي عن شعبة عن سلمة بهذا قال فلقيته بعد بمكة فقال لا أدري ثلاثة أم أحوال أو حوالا واحدا (باب من عرف اللقطة ولم يدفعها إلى السلطان) * حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن ربيعة عن يزيد بن مولى المنبث عن زيد بن خالد رضي الله عنه أن أعرابيا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن اللقطة قال عرفها سنة فان جاء أحد يخبرك بعفائها ووكائها والا فاستنقها وواسلها عن ضالة الابل فمعر وجهه وقال مالك ولها معها استنقها وحذاؤها ترد الماء وتناكل الشجر دعها حتى يجدها ربه وواسلها عن ضالة الغنم فقال هي لك أو لا خيل أو للذئب (باب) * حدثني اسحق بن ابراهيم أخبرنا النضر أخبرنا اسرائيل عن أبي اسحق قال أخبرني البراء عن أبي بكر رضي الله عنهما حدثنا عبد الله

ابن رجاء حدثنا اسرائيل عن أبي اسحق عن البراء عن أبي بكر رضي الله عنهما قال اطلقت فاذا أنا براءعي بعم أو يسوق عنقه فقلت من أنت قال رجل من قريش فسماه فمعر فرفقه فقلت هل في عنك من لبن فقال نعم فقلت هل أنت حالب لي قال نعم فامرته فاعتقل شاة من غنمه ثم أمرته أن ينفض ضرعها من الغبار ثم أمرته أن ينفض كنبه فقال هكذا ضرب احدي كنبه بالآخرى حلب كنبه من لبن وقد جعلت رسول الله صلى الله عليه وسلم اداة على فيها خرقة فصبيت على اللبن حتى برد أسنله فأنهيت

أو كالفصل منه فيحتاج الى مناسبة بينهما على الخالين فإنه ساق فيه طرفا من رواية البراء بن عازب عن أبي بكر الصديق في قصة الهجرة الى المدينة والغرض منه شرب النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر من لبن الشاة التي وجدت مع الراعي وليس في ذلك مناسبة ظاهرة لحديث اللقطة لكن قال ابن المنير مناسبة هذا الحديث لآبواب اللقطة الاشارة الى ان المبيع للبن هنا أنه في حكم الضائع اذ ليس مع الغنم في الصحراء سوى راع واحد فالفاضل عن شربه مستهلك فهو كالسوط الذي اغتفر التقاطه واعلى أحواله ان يكون كالشاة الملتقطة في الضيعة وقد قال فيها هي لك أو لا خيلك أو للذئب اه ولا يخفى ما فيه من التكلف ومع ذلك فلم يظهر مناسبة الترجمة بخصوصها وقوله هل في غنمك من لبن بفتح الموحدة للاكثر وحكي عياض رواية بضم اللام وسكون الموحدة أى شاة ذات لبن وحكي ابن بطال عن بعض شيوخه ان أبا بكر استجاز أخذ ذلك اللبن لانه مال حربي فيمكن حلاله وتعقبه المهلب بان الجهاد وحل الغنمة انما وقع بعد الهجرة بالمدينة ولو كان أبو بكر أخذه على انه مال حربي لم يستغنهم الراعي هل تحلب أم لا ولو كان ساق الغنم غنمة وقتل الراعي أو أسره قال ولكنه كان بالمعنى المتعارف عندهم في ذلك الوقت على سبيل المكرمة وكأن صاحب الغنم قد أذن للراعي ان يسقى من مرهه وسأني بقية الحديث واستفتاء شرحه في علامات النبوة ان شاء الله تعالى * (تبييه) * ساق المصنف حديث أبي بكر عاليا عن عبد الله بن رجاء عن إسرائيل ونازل عن اسحق عن النضر عن إسرائيل لتصریح أبي اسحق في الرواية النازلة بان البراء أخبره وقد أورد رواية عبد الله بن رجاء في فضل أبي بكر وأغل المزي ذكر طريق عبد الله بن رجاء في اللقطة * (خاتمة) * اشتمل كتاب اللقطة من الاحاديث المرفوعة على أحد وعشرين حديثا المعلق منها خمسة والبقية موصولة المكرر منها فيه وفيها مضى ثمانية عشر حديثا وانما الصل ثلاثة وافقه مسلم على تحريمها وفيه من الآثار ما رواه احمد بن زيد مولى المنبث والله أعلم

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

* (كتاب المظالم) *

(في المظالم والغصب) كذا للمستمل وسقط كتاب لغيره وللنسخي كتاب الغصب باب في المظالم والمظالم جمع مظالم مصدر ظلم يظلم واسم لما أخذ بغير حق والظلم وضع الشيء في غير موضعه الشرعي والغصب أخذ حق الغير بغير حق (قوله) وقول الله عز وجل ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون الى عزيز ذواتقام كذا لا يذرو ساق غيره الآية (قوله) مقنعى رؤسهم رافعى رؤسهم المتنع والمتمنع واحد) سقط للمستمل والكشميتى قوله رافعى رؤسهم وهو تفسير مجاهد أخرجه الفريابي من طريقه وهو قول أكثر أهل اللغة والتفسير وكذا قاله أبو عبيدة في المجاز واستشهد بقول الرازي انهض فحوى رأسه وأقمعا * كأنما أبصر شأ طمعا

وحكى ثعلب انه مشترك يقال أقمع اذا رفع رأسه وأقمع اذا طأطأه ويحتمل أن يراد الوجهان أن يرفع رأسه ينظر ثم يطأطئه فلا يخفضه قاله ابن التين وأما قوله المتنع والمتمنع واحد فذكره أبو عبيدة أيضا في المجاز في تفسير سورة يس وزاد معناه أن يجذب الذن حتى يصير في الصدر ثم يرفع رأسه وهذا يساعد قول ابن التين لكنه بغير ترتيب (قوله) وقال مجاهد مهطعين مديعى النظر

الى النبي صلى الله عليه وسلم
فقلت اشرب يا رسول الله
فشرب حتى رضيت

(بسم الله الرحمن الرحيم)
* (كتاب المظالم) *

في المظالم والغصب وقول الله
تعالى ولا تحسبن الله غافلا
عما يعمل الظالمون انما
يؤخرهم ليوم تشخص فيه
الابصار مهطعين مقنعى
رؤسهم رافعى رؤسهم المتنع
والمتمنع واحد وقال مجاهد
مهطعين مديعى النظر

وقال غيره مسرعين لا يرتد إليهم طرفهم وأفئدتهم هواء يعني جوفالاعقول لهم وأند الناس يوم ياتيهم العذاب فيقول الذين ظلموا ربنا أخرنا إلى أجل قريب نجب دعوتك وتتبع الرسل أولم تصبونا أنفسهم من قبل ما لكم من زوال وسكنتم في مساكن الذين ظلموا أنفسهم وتبين لكم كيف فعلنا بهم وضربناكم الأمثال وقدم مكرهم وعند الله مكرهم وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال فلا تحسبن الله مخلف وعده ورسله إن الله عز ويزدان مقام ٧٠ * (باب قصاص المظالم) * حدثنا يحيى بن إبراهيم أخبرنا معاذ بن

هشام حدثني أبي عن قتادة عن أبي المتوكل النابجي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا خلاص المؤمنون من النار حبسوا بقنطرة بين الجنة والنار فينقاصون مظالم كانت بينهم في الدنيا حتى إذا انتقوا وهذبوا أذن لهم بدخول الجنة فوالذي نفس محمد صلى الله عليه وسلم بيده لا أحدهم بمسكنه في الجنة أدل بمنزله كان في الدنيا وقال يونس بن محمد حدثنا شيبان عن قتادة - حدثنا أبو المتوكل * (باب قول الله تعالى ألا لعنة الله على الظالمين) * حدثنا موسى بن اسمعيل حدثنا هشام قال حدثني قتادة عن صفوان ابن محرز المازني قال بينما أنا أمشي مع ابن عمر رضي الله عنهما أخذ بيدهما عرض رجل فقال كيف سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجوى فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن الله يذني

وقال غيره مسرعين) ثبت هذا هنا لا يرأى ذرو وقع له هو في ترجمة الباب الذي بعده وتفسير مجاهد واصله القرابي أيضا وأما تفسير غيره فالمراد به أبو عبيدة أيضا فكذا قاله واستشهد عليه وهو قول قتادة والمعروف في اللغة ويحتمل أن يكون المراد كلام من الأمرين وقال ثعلب المهطع الذي ينظر في ذل وخشوع لا يقلع بصره (قوله) وأفئدتهم هواء يعني جوفالاعقول لهم) وهو تفسير أبي عبيدة أيضا في المجاز واستشهد بقول حسان

الأبلىع أباسفمان عني * فانت مجوف نخب هواء

والهواء الخلاء الذي لم تشغله الأجرام أي لا قوة في قلوبهم ولا جراءة وقال ابن عرفة معناه نزعت أفئدتهم من أجوافهم (قوله) باب قصاص المظالم يعني يوم القيامة ذكر فيه حديث أبي سعيد الخدري وقد ترجم عليه في كتاب الرقاق باب القصاص يوم القيامة ويأتي الكلام عليه هناك وقوله بقنطرة الذي يظهر أنه اطرف الصراط مما يلي الجنة ويحتمل أن تكون من غيره بين الصراط والجنة وقوله فينقاصون تشديد المهمة يتفعلون من القصاص والمراد به تتبع ما بينهم من المظالم واسقاط بعضها ببعض وقوله حتى إذا انتقوا بضم النون بعدها فاف من التقية ووقع للمسمي هنا تتصوا بفتح المثناة والقاف وتشديد المهملة أي أكلوا التقاص (قوله) وهذبوا أي خلاصوا من الأثام بقاصصة بعضها ببعض ويشهد لهذا الحديث قوله في حديث جابر إلا أتى ذكر في التوحيد لا يحل لاحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة ولا أحد قبله مظلمة والمراد بالمؤمنين هنا بعضهم وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى (قوله) وقال يونس بن محمد الخ (وصله ابن منده في كتاب الايمان وأراد البخاري به تصريحه فتادة عن أبي المتوكل بالتحديث واسم أبي المتوكل علي بن إدواد بضم الدال بعدها همزة (قوله) (قوله) قول الله تعالى ألا لعنة الله على الظالمين) ذكر فيه حديث ابن عمر رضي الله عنهما فيضع عليه كنفه الحديث وسيأتي الكلام عليه مستوفى في التوحيد وفي كتاب الرقاق الإشارة إليه وقوله في هذه الرواية كنفه بفتح النون والقاف عند الجميع ووقع لابي ذر عن الكشمي بكسر المثناة وهو تعصيف فصح قاله عياض ووجه دخوله في أبواب الغصب الإشارة إلى أن عموم قوله هنا أغفرها لك مخصوص بحديث أبي سعيد الماضي في الباب قبله (قوله) باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه) بضم أوله يقال أسلم فلان فلانا إذا ألقاه إلى الهلكة ولم يحصمه من عدوه وهو عام في كل من أسلم لغيره لكن غلب في الالتقاء إلى الهلكة (قوله) المسلم أخو المسلم) هذه أخوة الاسلام فإن كل اتفاق بين شيئين يطلق بينهما اسم الاخوة ويشترك في ذلك الحر والعبد والبالغ والمميز (قوله) لا يظلمه) هو خبر بمعنى الأمر فإن ظلم المسلم للمسلم حرام وقوله

لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه) بضم أوله يقال أسلم فلان فلانا إذا ألقاه إلى الهلكة ولم يحصمه من عدوه وهو عام في كل من أسلم لغيره لكن غلب في الالتقاء إلى الهلكة (قوله) المسلم أخو المسلم) هذه أخوة الاسلام فإن كل اتفاق بين شيئين يطلق بينهما اسم الاخوة ويشترك في ذلك الحر والعبد والبالغ والمميز (قوله) لا يظلمه) هو خبر بمعنى الأمر فإن ظلم المسلم للمسلم حرام وقوله

المؤمن فيضع عليه كنفه ويستره فيقول أن تعرف ذنبك كذا تعرف ذنبا كذا فيقول نعم أي رب حتى قرره بذنوبه ورأى في نفسه ولا أنه هلك قال سترها عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم فيعطى كتاب حسناته وأما الكافر والمنافقون فيقول الا شهادة هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ألا لعنة الله على الظالمين * (باب) لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه * حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أن سألنا أخبره أن عبدا لله بن عمر رضي الله عنهما أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المسلم أخو المسلم لا يظلمه

ولا يسلمه أى لا يتركه مع من يؤذيه ولا فيما يؤذيه بل ينصره ويدفع عنه وهذا الخص من ترك الظلم وقد يكون ذلك واجبا وقد يكون مندوبا بحسب اختلاف الاحوال وزاد الطبراني من طريق أخرى عن سالم ولا يسلمه في مصيبة تزلته ولمسلم في حديث أى هريرة ولا ينصره وهو بالمهمله والقاف وفيه بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم **(قوله ومن كان في حاجة أخيه)** في حديث أى هريرة عند مسلم والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه **(قوله ومن فرج عن مسلم كربة)** أى غمة والكرب هو الغم الذى يأخذ النفس وكربات بضم الراء جمع كربة ويجوز فتح راء كربات وسكونها **(قوله ومن ستر مسلما)** أى رآه على قبيح فلم يظهره أى للناس وليس في هذا ما يقتضى ترك الانكار عليه فيما بينه وبينه ويحمل الامر في جواز الشهادة عليه بذلك على ما اذا أنكر عليه ونصحه فلم ينته عن قبيح فعله ثم جاهر به كما أنه مأمور بأن يستتر اذا وقع منه شئ فلو توجه الى الحاكم وأقر لم يمنع ذلك والذى يظهر ان الاسترحلة في معصية قد انقضت والانكار في معصية قد حصل التلبس بها فيجب الانكار عليه والارفعه الى الحاكم وليس من الغيبة المحرمة بل من النصيحة الواجبة وفيه اشارة الى ترك الغيبة لان من أظهر مساوئ أخيه لم يستتره **(قوله ستره الله يوم القيامة)** في حديث أى هريرة عند الترمذى ستره الله في الدنيا والآخرة وفي الحديث جض على التعاون وحسن التعاضد والالفة وفيه ان المجازاة تقع من جنس الطاعات وان من حلف ان فلانا أخوه وأراد اخوة الاسلام لم يحنث وفيه حديث عن سويد بن حنظلة في أى داود في قصة له مع وائل بن حجر **(قوله باب)** **عَنْ أَخِيكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا** ترجم بالنظ الاعانة وأورد الحديث بالنظ التصرف فاشارة الى ما ورد في بعض طرقه وذلك فيما رواه حديث بن معاوية وهو بالمهمله وآخره جيم مصغر عن أبى الزبير عن جابر مرفوعا عن أخاك ظالما أو مظلوما الحديث أخرجه ابن عدى وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من الوجه الذى أخرجه منه البخارى بهذا اللفظ **(قوله انصر أخاك ظالما أو مظلوما)** كذا أوردته مختصرا عن عثمان وأخرجه الامام عيسى بن علي من طرق عنه كذلك وسأيت في الاكرام من طريق أخرى عن هشيم عن عبيد الله وحده وفيه من الزيادة فقال رجل يا رسول الله أنصره اذا كان مظلوما أفرأيت اذا كان ظالما كيف أنصره قال تعجزه عن الظلم فان ذلك نصره وهكذا أخرجه أحمد عن هشيم عن عبيد الله وحده وأخرجه الاسماعيلي من طرة أخرى عن هشيم عنهما نحوه **(قوله في الطريق الثانية)** قال يا رسول الله في رواية أبى الوقت في البخارى قالوا وفي الرواية التي في الاكرام فقال رجل ولم أقف على تسميته **(قوله فتال تأخذ فوق يديه)** كنى به عن كفه عن الظلم بالفعل ان لم يكف بالقول وعبر بالنوقية اشارة الى الاختبال بالاستعلاء والقوة وفي رواية تعاذ عن حميد عند الاسماعيلي فقال يكفه عن الظلم فذلك نصره اياه ولمسلم في حديث جابر نحو الحديث وفيه ان كان ظالما فليمنه فانه له نصرة قال ابن بطلان التصرف عند العرب الاعانة ونفسيره لنصر الظالم بمنعه من الظلم من تسمية الشئ بما يؤل اليه وهو من وجيز البلاغة قال البيهقي معناه ان الظالم مظلوم في نفسه فيدخل فيه ردع المرء عن ظلمه لنفسه حسا ومعنى فلورأى انسانا يزاد ان يجب نفسه لظنه ان ذلك يزل مفسدة طلبه الزنا مثلا منعه من ذلك وكان ذلك نصرا له واتخذ في هذه الصورة الظالم والمظلوم وقال ابن المنير فيه اشارة الى ان الترك كالتفعل في

ولا يسلمه ومن كان
في حاجة أخيه كان الله في
حاجته ومن فرج عن مسلم
كربة فرج الله عنه كربة من
كربات يوم القيامة ومن ستر
مسلم ستره الله يوم القيامة
*(باب) * **عَنْ أَخِيكَ ظَالِمًا
أَوْ مَظْلُومًا** * حدثنا عثمان
ابن أبى شيبة حدثنا هشيم
أخبرنا عبيد الله بن أبى بكر
ابن أنس وحيد عن أنس
ابن مالك رضى الله عنه يقول
قال النبی صلی الله علیه وسلم
انصر أخاك ظالما أو مظلوما
* حدثنا مسدد حدثنا معمر
عن حميد عن أنس رضى الله
عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم انصر
أخاك ظالما أو مظلوما قالوا
يا رسول الله هذا نصره
مظلوما فكيف نصره ظالما
فقال تأخذ فوق يديه

* (باب نصر المظلوم) * حدثنا (٧٢) سعيد بن الربيع حدثنا شعبة عن الأشعث بن سليم قال سمعت معاوية بن سويد

قال سمعت السرايين عازب رضي الله عنهما قال أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بسميع وفيه ناعن سبيع فذكر عيادة المريض واتباع الجنائز وتشميت العاطس ورد السلام ونصر المظلوم واجابة الدعوى وابرار القسم * حدثنا محمد بن العلاء حدثنا أبو أسامة عن يزيد بن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا وشبك بين أصابعه * (باب الانتصار من الظالم) * لقوله جل ذكره لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم وكان الله

سميعا علما والذين اذا أصابهم البغي هم ينتصرون قال ابراهيم كانوا يكرهون ان يستذلوا فاذا قدروا عرفوا * (باب عفو المظلوم) * لقوله تعالى ان تبدوا خيرا أو تحفوه او تعفوا عن سوء فإن الله كان عفوا غفيرا وجرأ سيئة سيئة مثلها فمن عفا وأصلح فأجره على الله انه لا يحب الظالمين ومن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل انما السبيل على الذين يظلمون الناس ويغيرون في الارض بغير الحق أولئك لهم عذاب

أليم ومن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الأمور وترى الظالمين لما رأوا العذاب يقولون هل الى مرت من سبيل ان

باب الضمان وتحتة فروع كثيرة * (تبيينه) * ذكر مسلم في روايته من طريق أبي الزبير عن جابر سبيل الحديث الباب يستفاد منه زمن وقوعه وسأيت ذكره في تفسير المناقب ان شاء الله تعالى * (الظلمة) * ذكر الفضل الضبي في كتابه الفخر ان أول من قال انصر أهلك ظالم أو مظلوما جنس بن العنبر بن عمرو بن عويم وأراد بذلك ظاهره وهو ما اعتادوه من حمية الجاهلية لا على ما فسرته النبي صلى الله عليه وسلم وفي ذلك يقول شاعرهم

اذا نالتم انصر أخى وهو ظالم * على القوم لم أنصر أخى حين يظلم
(قوله باب نصر المظلوم) هو فرض كناية وهو عام في المظلومين وكذلك في الناس من بناء على أن فرض الكناية مخاطب به الجميع وهو الراجح وتعيين احياها على من له القدرة عليه وحده اذا لم يرتب على انكاره ففسدها شد من مفسدة المنكر فلو علم أن أو غلب على ظفئة لا ينفيد سقط الوجوب وبقي أصل الاستحباب بالشرط المذكور فلو تساوت المفسدتان تخير وشرط الناس أن يكون عالما بكون الفعل ظلما أو يقع النصر مع وقوع الظلم وهو حينئذ حقيقة وقد يقع قبل وقوعه كمن أعتد انسانا من يد انسان طال به عيال ظلما وهذه ان لم يذله وقد يقع بعد وهو كثير ثم ورد المصنف فيه حديثين أحدهما حديث البراء في الأمر بسبع والنهي عن سبع فذكره مختصرا وسأيت الكلام على شرحه مستوفي في كتاب الادب واللباس ان شاء الله تعالى والمتعمود منه هنا قوله ونصر المظلوم ثانيهما حديث أبي موسى المؤمن للمؤمن كالبنيان وسأيت الكلام عليه في الادب ان شاء الله تعالى وقوله يشد بعضه بعضا في رواية الكشي

يشد بعضهم بصيغة الجمع (قوله باب الانتصار من الظالم لقوله جل ذكره لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم والذين) يعني وقوله والذين (اذا أصابهم البغي هم ينتصرون) أما الآية الاولى فروى الطبري من طريق السدي قال في قوله الا من ظلم أي فانتصر بمن ظلمه ما ظلم به فليس عليه ملام وعن مجاهد الا من ظلم فانتصر فان له أن يجهر بالسوء وعنه نزلت في رجل نزل بقوم فلم يصفقوه فرخص له أن يقول فيهم (قلت) ونزلها في واقعة عين لا يمنع جعلها على عمومها وعن ابن عباس المراد بالجهر من القول الدعاء فرخص للمظلوم أن يدعو على من ظلمه وأما الآية الثانية فروى الطبري من طريق السدي أيضا في قوله والذين اذا أصابهم البغي هم ينتصرون قال يعني عن بغي عليهم من غير أن يعتدوا وفي الباب حديث آخر جرحه النسائي وابن

ماجه باسناد حسن من طريق التيمي عن عروة عن عائشة قالت دخلت على زينب بنت جحش فسبني فردعها النبي صلى الله عليه وسلم فأبنت فقال لي سبيها فسبيتها حتى جفرت يقةا في قها فرأيت وجهه يهمل (قوله وقال ابراهيم) أي الخبي (كانوا) أي السلف (يكرهون أن يستذلوا) بالذال المعجمة من الذل وهو بضم أوله وقع المشقة وهذا الاثر وصله عبد بن حميد وابن عيينة في تفسيرهما في تفسير الآية المذكورة (قوله باب عفو المظلوم لقوله تعالى ان تبدوا خيرا أو تحفوه أو تعفوا عن سوء فإن الله كان عفوا غفيرا سيئة سيئة) أي وقوله تعالى وجرأ سيئة سيئة مثلها الخ وكأنه يشير الى ما أخرجه الطبري عن السدي في قوله أو تعفوا عن سوء أي عن ظلم وروى ابن أبي حاتم عن السدي في قوله وجرأ سيئة سيئة مثلها قال اذا شتمك شتمته مثلها من غير أن تعتدي في عفا وأصلح فأجره على الله وعن الحسن رخص له اذا سببه أحد

* (باب) * الظلم ظلمات يوم

القيامة * حدثنا أحمد بن

يونس حدثنا عبد العزيز

الماجشون أخبرنا عبد الله

ابن دينار عن عبد الله بن عمر

رضي الله عنهم ما عن النبي

صلى الله عليه وسلم قال

الظلم ظلمات يوم القيامة

* (باب الانتقاء والحذر

من دعوة المظلوم) * حدثنا

يحيى بن موسى حدثنا

وكيع حدثنا زكريان

استحق المكي عن يحيى بن

عبد الله بن صفي عن أبي

معبد مولى ابن عباس عن

ابن عباس رضي الله عنهما

أن النبي صلى الله عليه وسلم

بعث معاذ إلى ابن نضال

اتق دعوة المظلوم فانه ليس

بيننا وبين الله حجاب

* (باب من كانت له مظلمة

عند الرجل فخلها له هل بين

مظلمته) * حدثنا آدم بن أبي

إياس حدثنا ابن أبي ذئب

حدثنا سعيد المقبري عن

أبي هريرة رضي الله عنه

قال قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم من كانت له مظلمة

لاخيه من عرضه أو شيء

فليتحلل منه اليوم قبل أن

لا يكون دينار ولا درهم ان

كان له عمل صالح أخذ منه

بقدر مظلمته وان لم يكن له

حسنات أخذ من سيئات

صاحبه فمُل عليه

أن يسببه وفي الباب حديث أخرجه أحمد وأبو داود ومن طريق بخلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يكره من عبد ظلم مظلمة ففعلها معها إلا عز الله به نصره ﴿قوله باب﴾ الظلم ظلمات يوم القيامة ﴿أورد فيه حديث ابن عمر بهذا اللفظ من غير مزيد وقد رواه أحمد من طريق محارب بن دثار عن ابن عمر وزاد في قوله يا أيها الناس اتقوا الظلم وفي رواية أياكم والظلم وأخرجه البيهقي في الشعب من هذا الوجه وزاد فيه قال محارب أظلم الناس من ظلم لغيره وأخرجه مسلم من حديث جابر في أول حديث باللفظ اتقوا الظلم فان الظلم ظلمات يوم القيامة واتقوا الشح الحديث قال ابن الجوزي الظلم يشق على معصيتين أخذ مال الغير بغير حق ومبارزة الرب بالخالف والمعصية فيه أشد من غيرها لانه لا يتوقع غالباً إلا بالضعيف الذي لا يقدر على الانتصار وانما ينشأ الظلم عن ظلمة القلب لانه لو استنار بنور الهدى لا اعتبر إذا سعى المتقون بنورهم الذي حصل لهم بسبب التقوى اكدت ظلمات الظالم حيث لا يعنى عنه ظلمه شيئاً ﴿قوله باب﴾ الانتقاء والحذر من دعوة المظلوم ﴿ذكر فيه حديث ابن عباس في بعث معاذ إلى ابن نضال مختصراً مقتصرًا منه على المراد هنا وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في أواخر الزكاة ﴿قوله باب﴾ من كانت له مظلمة عند الرجل فخلها له هل بين مظلمته المظلمة بكسر اللام على المشهور وحكى ابن قتيبة وابن التين والجوهري فتحها وأنكره ابن القوطية ورأيت بخط معاذ غلطى ان التزاحكى الضم أيضاً وقوله هل بين فيه إشارة إلى الخلاف في صحة الإبراء من الجبول واطلاق الحديث بقوى قول من ذهب إلى صحته وقد ترجم بعد باب إذا حاله ولم يبين كم هو وفيه إشارة إلى الإبراء من الجمل أيضاً وزعم ابن بطال ان في حديث الباب حجة لا شراط التعيين لان قوله مظلمة يقتضى أن تكون معلومة القدر مشار إليها ولا يخفى ما فيه قال ابن المنير انما وقع في الحديث التقدير بحيث يتقص المظلوم من الظالم حتى يأخذ منه بتدرجه وهذا متفق عليه والخلاف انما هو فيما إذا أسقط المظلوم حقه في الدنيا هل يشترط أن يعرف قدره أم لا وقد أطلق ذلك في الحديث نعم قام الإجماع على صحة التحليل من المعين المعلوم فان كانت العين موجودة صحت هبتها دون الإبراء منها ﴿قوله من كانت له مظلمة لاخيه﴾ اللام في قوله له بمعنى على أى من كانت عليه مظلمة لاخيه وسياق في الرقاق من رواية سالك عن المقبري بلفظ من كانت عنده مظلمة لاخيه ولترمذى من طريق زيد بن أبي أنيسة عن المقبري رحم الله عبداً كانت له عند أخيه مظلمة ﴿قوله من عرضه أو شيء﴾ أى من الأشياء وهو من عطف العام على الخاص فيدخل فيه المال باصنافه والجراحات حتى التلمة ونحوها وفي رواية الترمذى من عرض أو مال ﴿قوله قبل أن لا يكون دينار ولا درهم﴾ أى يوم القيامة وثبت ذلك في رواية علي بن الجعد عن ابن أبي ذئب عند الأسماعيلي ﴿قوله أخذ من سيئات صاحبه﴾ أى صاحب المظلمة فمُل عليه أى على الظالم وفي رواية مالك فطرح عليه وهذا الحديث قد أخرج مسلم معناه من وجه آخر وهو أن يضع سيئاته من هذا المظلمة المفلس من أمتى من يأتي يوم القيامة ببلاة وصيام وزكاة يأتي وقد شتم هذا وسفك دم هذا وأكل مال هذا فيعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته فان قُتِلَ حسناته قبل ان يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرح عليه وطرح في النار ولا تعارض بين هذا وبين قوله تعالى ولا تزوروا زرة زراً أخرى لانه انما يعاقب بسبب فعله وظلمه ولم يعاقب بغير جنابة منه بل

* قال أبو عبد الله قال اسمعيل

(٧٤)

بن أبي أويس انما سمى المقبري لانه كان ينزل ناحية المقابر * قال أبو عبد الله

وسعيد المقبري هو مولد بني
ليث وهو سعيد بن أبي
سعيد واسم أبي سعيد
كيسان * (باب اذا حمله
من ظلمه فلا رجوع فيه) *
* حدثنا محمد بن أحمد بن عبد الله
أخبرنا هشام بن عروة
عن أبيه عن عائشة رضي
الله عنها وان امرأة خافت
من بعلها نشوزا أو اعراضا
قالت الرجل تكون عنده
المرأة ليس بمسنة كثر منها
يريد أن ينفار عنها فقول
أجعلك من شأني في حل
فنزات هذه الآية في ذلك
* (باب) * اذا أذن له أو
أحله ولم يبين كم هو * حدثنا
عبد الله بن يوسف أخبرنا
مالك عن أبي حازم بن دينار
عن سهل بن سعد الساعدي
رضي الله عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أتى
بشراب فشرب منه وعن
يمينه غلام وعن يساره
الاشياخ فقال للغلام أتأذن
لي أن أعطى هؤلاء فقال
الغلام لا والله يا رسول الله
لا أوثر بصبي منك أحدا
قال فقله رسول الله صلى الله
عليه وسلم في يده * (باب ان
من ظلم شيئا من الارض) *
* حدثنا أبو اليمان أخبرنا
شعيب عن الزهري قال
حدثني طلحة بن عبد الله أن

بجنايته فقولت الحسنات بالسبات على ما اقتضاه عدل الله تعالى في عباده وسيأتي مزيد
لذلك في كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى (قوله قال اسمعيل بن أبي أويس انما سمى المقبري الخ)
ثبت هذا في رواية الكشميهني وحده واسمعيل المذكور من شيوخ البخاري (قوله
باب اذا حمله من ظلمه فلا رجوع فيه) أي معلوما عن من يشترطه أو مجبه ولا عن من
يخبره وهو فيما مضى باتفاق وأما فيما سيأتي ففيه الخلاف ثم أو رد المصنف حديث عائشة في
قصة التي تحتلع من زوجها وسيأتي الكلام عليه في تفسير سورة النساء ومحمد شيخه هو ابن مقاتل
وعبد الله هو ابن المبارك ومطابقة للترجمة من جهة أن الخلع عقد لازم فلا يصح الرجوع فيه
ويلحق به كل عقد لازم كذلك كذا قال الكرماني فوهم ومورد الحديث والآية انما هو في حق
من تسقط حقه من التمتع وليس من الخلع في شيء ثم وقع الاشكال فقال الداودي ليست
الترجمة عطابقة للحديث ووجهه ابن المنبر ان الترجمة تتناول اسقاط الحق من المظلمة القائمة
والآية مضمومة اسقاط الحق المستقبل حتى لا يكون عدم الوفاء مظلمة لسقوطه قال ابن
المنبر لكن البخاري تطف في الاستدلال فيكأنه يقول اذا نفذ الاسقاط في الحق المتوقع فلائن
ينفذ في الحق المحقق أولى (قلت) وسيأتي الكلام على هبة المرأة بها في كتاب النكاح ان شاء
الله تعالى (قوله باب اذا أذن له) أي في استيفاء حقه (أو أحله) في رواية
الكشميهني أو أحله ولم يبين كم هو أو رد فيه حديث سهل بن سعد في استئذان الغلام في الشرب
وقد تقدم في أول كتاب الشرب وأتى الكلام عليه في الاشارة ومطابقته وقد خفيت على ابن
التي فانكرها من جهة أن الغلام لو أذن في شرب الاشياخ قبله بخلاف ذلك هو فائدة استئذانه
فلو أذن لمكان قد تبرع به وهو لا يعلم قدر ما يشربون ولا قد رما كان هو يشربه وسيأتي في كتاب
الهبة من يدل ذلك (قوله باب ان من ظلم شيئا من الارض) كأنه يشير إلى توجيه
تصوير غصب الارض خلافا لمن قال لا يمكن ذلك (قوله حدثني طلحة بن عبد الله) أي ابن عوف
وكذا هو عند أحمد عن أبي اليمان زاد الحميدي في مسنده من وجه آخر في هذا الحديث وهو ابن
أخي عبد الرحمن بن عوف (قوله عبد الرحمن بن عمرو بن سهل) هو المديني وقد ينسب إلى جده
وقد نسبته المزني أنصاريا ولم أر ذلك في شيء من طرق حديثه بل في رواية ابن إسحاق التي ساذكرها
ما يدل على أنه قرشي وقد ذكر الواقدي فيمن قتل بالحرية عبد الملك بن عبد الرحمن بن عمرو بن سهل
ابن عبد خمس بن عبد ود بن نصر العامري القرشي وأظنه ولد هذا وكانت الحرية بعد هذه القصة
بخمسون عشرين سنين وليس لعبد الرحمن هذا في صحيح البخاري سوى هذا الحديث الواحد وفي
الاسناد ثمانية من التابعين في نسق وقد أسقط بعض أصحاب الزهري في روايتهم عنه هذا الحديث
عبد الرحمن بن عمرو بن سهل وجعلوه من رواية طلحة عن سعيد بن زيد نفسه وفي مسند أحمد
وأبي يعلى وصحيح ابن خزيمة من طريق ابن إسحاق حديث الزهري عن طلحة بن عبد الله قال أئتي
أروى بنت أويس في قمر من قرش فبهم عبد الرحمن بن سهل فقالت ان سعيدا اتقص من
أرضي إلى أرضه، ليس له وقد أحببت ان تأتوه فتسكموه قال فركبنا اليه وهو بأرضه بالعقيق
فذكر الحديث ويمكن الجمع بين الروايتين بان يكون طلحة سمع هذا الحديث من سعيد بن زيد
وثبت فيه عبد الرحمن بن عمرو بن سهل فلذلك كان ربما أدخله في السندور عما حذفه والله أعلم

(قوله)

عبد الرحمن بن عمرو بن سهل أخبرنا أن سعيد بن زيد رضي الله عنه

(قوله من ظلم) قد تقدم من رواية ابن اسحق قصة لسعيد في هذا الحديث سيأتي في بدء الخلق من طريق عروة عن سعيد أنه خاصمته أروى في حق زعت اندا تقصه لها الى مروان ولمسلم من هذا الوجه ادعت أروى بنت أويس على سعيد بن زيد أنه أخذ شيئا من أرضها فخاصمته الى مروان ابن الحكم وله من طريق محمد بن زيد عن سعيد أن أروى خاصمته في بعض داره فقال دعوها واياها وللزبير في كتاب النسب من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه والحسن بن سفيان من طريق أبي بكر بن محمد بن حزم استعدت أروى بنت أويس مروان بن الحكم وهو والي المدينة على سعيد بن زيد في أرضها بالشجرة وقالت أنه أخذ حق وأدخل ضفيري في أرضه فذكره وفي رواية العلاء فترك سعيد ما ادعت ولابن حبان والحاكم من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن في هذه القصة وزاد فقال لما مروان أصلحوا بينهما (قوله من الأرض شيئا) في رواية عروة في بدء الخلق من أخذ شيئا من الأرض ظلما وفي حديث عائشة ثانی أحاديث الباب قيد شبر وهو بكسر القاف وسكون التحتانية أي قدره وكأنه ذكر الشبر إشارة الى استواء القليل والكثير في الوعيد (قوله طوقه) بضم أوله على البناء للمجهول وفي رواية عروة فأنه يطوقه ولا يعوأه والحوزي في حديث أبي هريرة جاء به مقامده (قوله من سبع أرضين) بفتح الراء ويجوز أن يكون ما زاد مسلم من طريق عروة ومن طريق محمد بن زيد أن سعيد قال اللهم إن كنت كاذبة فاعم بصرها واجعل قبرها في دارها وفي رواية العلاء وأبي بكر نحوه وزاد قال وجاء سيل فابدي عن ضفيري ما إذا احتها خارجا عن حق سعيد فجاء سعيد الى مروان فركب معه والناس حتى نظروا اليها وذكروا كلهم انها غمت وانها اسقطت في بئرها فماتت قال الخطابي قوله طوقه له وجهان أحدهما أن معناه أنه يكلف نقل ما ظلم منها في القيامة الى الخشر ويكون كالطوق في عنقه لانه طوق حقيقة الثاني معناه أنه يعاقب بالخسف الى سبع أرضين أي فيكون كل أرض في تلك الحالة طوقا في عنقه انتهى وهذا يؤيده حديث ابن عمر ثالث أحاديث الباب باللفظ خسف يوم القيامة الى سبع أرضين وقيل معناه كالأول لكن بعد أن ينقل جميعه يجعل كفه في عنقه طوقا ويعظم قدر عنقه حتى يسع ذلك كما ورد في غلظ جلد الكافر ونحو ذلك وقد روى الطبري وابن حبان من حديث يعلى بن مرة مرفوعا أي أخرج من الظلم شبرا من الأرض كلته الله أن يحضره حتى يبلغ آخر سبع أرضين ثم بطوقه يوم القيامة حتى يقضي بين الناس ولا يعلو بإسناد حسن عن الحكم بن الحارث السلمي مرفوعا من أخذ من طريق المسلمين شبرا جاء يوم القيامة يحمله من سبع أرضين ونظير ذلك ما تقدم في الزكاة في حديث أبي هريرة في حق من غل بغير جاء يوم القيامة يحمله ويحتمل وهو الوجه الرابع أن يكون المراد بقوله يطوقه يكلف أن يجعل له طوقا ولا يستطيع ذلك فيعذب بذلك كما جاء في حق من كذب في منامه كلف أن يعبد شعبة وعيرة ويحتمل وهو الوجه الخامس أن يكون التطويق تطويق الأثم والمراد به أن الظلم المذكور لازم له في عنقه لزوم الأثم ومنه قوله تعالى أزنمناه طائرا في عنقه وبالوجه الأول جزم أبو الفتح القشيري وصحة البغوي ويحتمل أن تنوع هذه الصفات لصاحب هذه الجنابة أو تنقسم أصحاب هذه الجنابة فيعذب بعضهم بهذا وبعضهم بهذا بحسب قوة المنسوبة وضعفها وقد روى ابن أبي شيبة بإسناد حسن من حديث أبي مالك الأشعري أعظم الغلول عند الله يوم القيامة ذراع أرض يسرقه رجل فيطوقه من سبع أرضين

قال سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول من ظلم
من الأرض شيئا طوقه من
سبع أرضين

* حدثنا ابو عمر حدثنا عبد الوارث حدثنا حسين عن يحيى بن أبي كثير قال حدثني محمد بن ابراهيم ان ابا سلمة حدثه انه كانت بينه وبين أناس خصومة فذكر لعائشة (٧٦) رضي الله عنها فقالت لها يا ابا سلمة اجنب الارض فان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ظلم

قيد شبر من الارض طوقه من

سبع أرضين * حدثنا سالم

ابن ابراهيم حدثنا عبد الله

ابن المبارك حدثنا موسى

ابن قيس عن سالم عن أبيه

رضي الله عنه قال قال النبي

صلى الله عليه وسلم من أخذ

من الارض شبراً بغير حجة

خسف به يوم القيامة الى

سبع أرضين * قال الفربري

قال ابو جعفر بن أبي حاتم

قال ابو عبد الله هذا الحديث

ليس بخبر اسان في كتب ابن

المبارك أئلى عليهم بالبصرة

* (باب) * اذا أذن اسان

لا شراً شيئاً جاز * حدثنا حصص

ابن عمر حدثنا شعيب عن

جبله كتاب المدينة في بعض

أهل العراق فأصابنا سنة

فكان ابن الزبير يزقنا

الفر فكان ابن عمر رضي الله

عنهما يزقنا فيقول ان

رسول الله صلى الله عليه

وسلم نهى عن الاقتران الا

ان يستأذن الرجل منكم

أخاه * حدثنا ابو النعمان

حدثنا ابو عوانة عن

الاعمش عن أبي وأئلى عن

أبي مسعود ان رجلاً من

الأنصار يقال له أبو شعيب

كان له غلام لحام فقال له أبو

شعيب اصنع لي طعام خمسة

وفي الحديث بحر يظلم والغضب وتغلظ عقوبته وامكان غضب الارض وانه من الكبار قاله

القرطبي وكانه فترعه على ان الكبيرة ما ورد فيه وعيد شديد وان من ملك أرضاً ملكاً أسفلها الى

منتهى الارض وله أن يمنع من حفر تحتها سراً أو بئراً بغير رضاه وفيه ان من ملك ظاهراً الارض

ملك باطنها بما فيه من حجارة ثابته وأبنية ومعادن وغير ذلك وان له ان ينزل بالخير ما شاء ما لم يضر

عن مجاوره وفيه ان الارضين السبع مائة كة لم يفتق به ضم من بعض لأنها لو فتقت لا كفي

في حق هذا الغاصب بطريق التي غصبها لا فصالها عما تحتها أشار الى ذلك الداودي وفيه ان

الارضين السبع طبقات كالمسوات وهو ظاهر قوله تعالى ومن الارض مثلهن خلاقا من قال ان

المراد به سبعة ارضين سبعة أقاليم لأنه لو كان كذلك لم يطوق الغاصب شبراً من اقليم آخر

قال ابن التين وهو الذي قبله مبني على ان العقوبة معلقة بما كان بسببها والاعم قطع

النظر عن ذلك لا تلازم بين ما ذكره * (تنبيه) * أروى بفتح الهمزة وسكون الراء والقصر باسم

الحيوان الوحشى المشهور وفي المثل يقولون اذا دعوا كعمى الاروى قال الزبير في روايته كان

أهل المدينة اذا دعوا قالوا أعماه الله كعمى أروى يريدون هذه القصة قال ثم طال العهد فصار

أهل الجبل يقولون كعمى الاروى يريدون الوحش الذي بالجبل ويظنونه أعمى شديد العمى

وليس كذلك (قوله حدثنا حسين) هو المعلم ومحمد بن ابراهيم هو النعمي وأبو سلمة هو ابن عبد

الرحمن وفي هذا الاسناد ما يشعر بقلة تدليس يحيى بن أبي كثير لأنه جمع الكثيرين ابى سلمة

وحدث عنه هذا بواسطة محمد بن ابراهيم (قوله وبين أناس خصومة) لم أفت على أمماتهم ووقع

لمسلم من طريق حرب بن شداد عن يحيى بن لفظ وكان بينهم وبين قومه خصومة في أرض ففيه نوع

تعيين للخصوم وتعيين المتخاصم فيه (قوله فذكر لعائشة) حذف المنعول وسيأتي في بدء الخلق من

وجه آخر بلفظ تدخل على عائشة فذكر لها ذلك (قوله عن سالم) هو ابن عبد الله بن عمر (قوله

قال الفربري قال ابو جعفر) هو محمد بن أبي حاتم البخاري وراق البخاري وقد ذكر عنه الفربري

في هذا الكتاب فواتد كثيرة عن البخاري وغيره وثبتت هذه الفوائد في رواية أبي ذر عن مشايخه

الثلاثة وسقطت لغيره قوله ليس بخبر اسان في كتب ابن المبارك يعني ان ابن المبارك صنف كتبه

بخبر اسان وحدث بها هناك وحملها عنه أهلها وحدث في أسفارها باحدث من حفظه زائدة على

ما في كتبه عند من هنا (قوله أئلى عليهم بالبصرة) كذا للمستمل والسر خشي بحذف المنعول

وأئلىه الكشهمي فقال أملاه عليهم واعلم انه لا يلزم من كونه ليس في كتبه التي حدث بها

بخبر اسان أن لا يكون حدث به بخبر اسان فان نعم بن حماد المروزي ممن حصل عنه بخبر اسان وقد

حدث عنه بهذا الحديث وأخرجه أبو عوانة في صحيحه من طريقه ويحتمل أن يكون نعم أيضاً

انما سمعه من ابن المبارك بالبصرة وهو ممن غرائب الصحيح (قوله باب) اذا أذن

الاسان لا شراً شيئاً جاز قال ابن التين نصب شيئاً على نزع الناقض والتقدير في شيء كقوله تعالى

واختاره موسى وقومه سبعين رجلاً وأورد المصنف فيه حديثين * أحدهما ابن عمر رضي الله عن

القران والمراد به ان لا يقرن مرة بمرة عند الاكل ولا يحجف برقمته فان أذناؤه في ذلك جاز لانه

* (باب) * قول الله تعالى وهو ألد الخصام * حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم * (باب) * ثم من خصم في باطل وهو يعلمه * * حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني إبراهيم بن سعد عن صالح بن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير (٧٧) أن زينب بنت أم سلمة أخبرته أن أمها أم سلمة رضي الله عنها زوج النبي صلى

الله عليه وسلم أخبرتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سمع خصومة بين أبي جحزة وخرج إليهم فقال انما أنا بشر والله يأتي الخصم فلعن بعضهم أن يكون أبلغ من بعض فأحسب أنه صدق فأقضى له بذلك فن قضيت له بحق مسلم فأنما هي قطعة من النار فلما أخذها أو لبت ركها * (باب) * إذا خصم خسر * * حدثنا بشر بن خالد أخبرنا شاذ بن جعفر عن شعبة عن سليمان عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أربع من كن فيه كان منافقا أو كانت فيه خصلته من أربع كانت فيه إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا عاهد غدر وإذا خصم خسر * (باب) * قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه وقال ابن سيرين يقتصه وقرأ وأن عاقبتهم فعاقبوا) الآية وهذا أصله عدي بن حماد في تفسيره من طريق خالد الحذاء عنه بالنسبة أن أخذوا خدمك شيئا فخذ مثله ثم أورد فيه المصنف حديثين أحدهما حديث عائشة في قصة هذيل بنت عتبة وفيه أذن النبي صلى الله عليه وسلم لها بالآخذ من مال زوجها بقدر حاجتها وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب النفقات إن شاء الله تعالى قال ابن بطال حديث هذيل دال على جواز أخذ صاحب الحق من مال من لم يوفه أو بخدعه قدر حقه **قوله** فيه (رجل مسين) بكسر الميم والتشديد لاداء كثر قاله عياض قال وفي رواية كثير من أهل الاتفاق بالفتح والتخفيف وفيه بعضهم بالوجهين وقال ابن الأثير المشهور في كتب اللغة الفتح والتخفيف والمشهور عند الحديثين الكسر والتشديد والله أعلم * ثانيها حديث عتبة بن عامر **(قوله)** حدثني زيد هو ابن أبي حبيب **(قوله)** عن أبي الخير بالمعجمة والحقانية ضد الشر واصله مرئيل بالمدية والاسناد كله مصريون **(قوله)** لا يثرونا) بفتح أوله وسكون القاف ووقع في رواية الأصلية وكريمة

حقتهم فلهم أن يسقطوه وهذا يتيه مذهب من يصح فيه الجهول وسيأتي الكلام على الحديث مستوفى في كتاب الأطعمة مع بيان حال قوله الآن يستأذن ومن قال أنه مدرج إن شاء الله تعالى * ثانيها حديث أبي مسعود في قصة الجزان الذي قال الطعام والرجل الذي تبعهم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أتأذن له وسيأتي الكلام عليه في الأطعمة أيضا وقوله فيه وأبصر في وجه النبي صلى الله عليه وسلم هي جملة تحلية أي أنه قال لعلنا نأصنع في حال رؤيته تلك وقوله فتبعهم رجل فقال إن هذا التبعنا تشديد التاء قال ابن التين هو افتعل من تبع وهو بمعناه وخبط الداودي هنا ظننه أنما هذيل قطع فقال معنى اتبعنا سار معنا وتبعهم أي لحقهم وأطال ابن التين في تعقب كلامه **(قوله)** **باب** قول الله تعالى وهو ألد الخصام) الألد الشديد اللد الذي الجدل مشتق من اللددين وهما صفتا العمق والمعنى أنه من أي جانب أخذ في الخصومة قوى وقيل غير ذلك في معناه وأورد فيه حديث عائشة أن أبغض الرجال الألد الخصم بفتح المعجمة وكسر المهملة أي الشديد للخصومة وسيأتي مستوفى في تفسير سورة البقرة إن شاء الله تعالى **(قوله)** **باب** ثم من خصم في باطل وهو يعلمه) أورد فيه حديث أم سلمة فلعن بعضهم أن يكون أبلغ من بعض وفيه فأنما هي قطعة من النار وهو ظاهر فيما ترجم به وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى **(قوله)** **باب** إذا خصم خسر) أي ذم من إذا خصم خسر أو أنه أورد فيه حديث عبد الله بن عمرو في صفة المنافقين وفيه وإذا خصم خسر وقد تقدم شرحه في كتاب الأيمان **(قوله)** **باب** قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه) أي هل يأخذ منه بقدر الذي له ولو بغير حكمه كما هو في المسئلة المعروفة بمسئلة الظفر وقد حجب المصنف إلى اختياره وله هذا وأردنا ابن سيرين على عادته في الترجيح بالآثار **(قوله)** وقال ابن سيرين يقتصه) هو بالتشديد وأصله يقاصه (وقرأ) أي ابن سيرين (وأن عاقبتهم فعاقبوا) الآية وهذا أصله عدي بن حماد في تفسيره من طريق خالد الحذاء عنه بالنسبة أن أخذوا خدمك شيئا فخذ مثله ثم أورد فيه المصنف حديثين أحدهما حديث عائشة في قصة هذيل بنت عتبة وفيه أذن النبي صلى الله عليه وسلم لها بالآخذ من مال زوجها بقدر حاجتها وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب النفقات إن شاء الله تعالى قال ابن بطال حديث هذيل دال على جواز أخذ صاحب الحق من مال من لم يوفه أو بخدعه قدر حقه **قوله** فيه (رجل مسين) بكسر الميم والتشديد لاداء كثر قاله عياض قال وفي رواية كثير من أهل الاتفاق بالفتح والتخفيف وفيه بعضهم بالوجهين وقال ابن الأثير المشهور في كتب اللغة الفتح والتخفيف والمشهور عند الحديثين الكسر والتشديد والله أعلم * ثانيها حديث عتبة بن عامر **(قوله)** حدثني زيد هو ابن أبي حبيب **(قوله)** عن أبي الخير بالمعجمة والحقانية ضد الشر واصله مرئيل بالمدية والاسناد كله مصريون **(قوله)** لا يثرونا) بفتح أوله وسكون القاف ووقع في رواية الأصلية وكريمة

أن عائشة رضي الله عنها قالت جاءت هذيل بنت عتبة بن ربيعة فقالت يا رسول الله إن أباسفيا بن رجل مسين فلعن على حرج أن أطمع من الذي له عيال فقال لا حرج عليك أن تطعمهم بالمعروف * * حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث قال حدثني يزيد عن

لا يقرؤن واحد منهم من شدة هاول الترمذي فلا هم يصفون تاولا هم يؤدون ما لنا عليهم من الحق (قوله ٣) فان أبو الخذوا منهم حق الضيف) في رواية التكمشيني نخذوا منه أى من مالهم وظاهر هذا الحديث ان قري الضيف واجب وان المنزل عليه لو امتنع من الضيافة أخذت منه قهرا وقال به الليث مطلقا وخصة أحمد بإهل البوادي دون القرى وقال الجمهور الضيافة سنة مؤكدة وأجابوا عن حديث الباب بأجوبة أحدها جلة على المضطرين ثم اختلفوا هل يلزم المضطر العوض أم لا وقد تقدم بيانه في آخر أبواب اللقطة وأشار الترمذي الى أنه محمول على من طلب الشرع محتاجا فامتنع صاحب الطعام فله أن يأخذ منه كرها قال وروى نحو ذلك في بعض الحديث مفسرا ثانيا ان ذلك كان في أول الاسلام وكانت المواسة واجبة فلما فحمت التمسح نسخ ذلك ويدل على نسخه قوله في حديث أبي شريح عند مسلم في حق الضيف وجأزته يوم ليلة والجارزة تفصل لا واجبة وهذا ضعيف لاحتمال ان يراد بالتفضل تمام اليوم واليلة لأصل الضيافة وفي حديث المتقدم من معديكر من فروع اعمار رجل ضاف قومافا أصبح الضيف محر وما فان نصره حق على كل مسلم حتى يأخذ بقري ليلته من زرعه وماله أخرجه أبو داود وهو محمول على ما اذا لم يظفر منه بشئ ثالثا أنه مخصوص بالعمال المبعوثين لقبض الصدقات من جهة الامام فكان على المبعوث اليهم انزالهم في مقابلة عملهم الذي تولونه لانه لا قيام لهم الا بذلك حكاه الخطابي قال وكان هذا في ذلك الزمان اذا لم يكن للمسلمين بيت مال فأما اليوم فازراق العمال من بيت المال قال والى نحو هذا ذهب أبو يوسف في الضيافة على أهل نجران خاصة قال ويدل له قوله انك بعثتنا وتعقب بأن في رواية الترمذي انما يقوم رابعها أنه خاص بأهل الذمة وقد شرط عمر حين ضرب الجزية على نصارى الشام ضيافة من نزل بهم وتعقب بأنه تخصيص يحتاج الى دليل خاص ولا حاجة لذلك فيما صنفه عمر لانه متأخر عن زمان سؤال عقبة أشار الى ذلك النووي فاسمها تاول المأخوذ تخكى المازرى عن الشيخ أبي الحسن من المالكية أن المراد ان لكم أن تأخذوا من اعراسهم بالسنتكم وتذكروا للناس عيهم وتعقبه المازرى بان الاخذ من العرض وذكر العيب نسب في الشرع الى تركه لا الى فعله وأقوى الاجوبة الاول واستدل به على مسئلة الظن وبها قال الشافعي فجزم بجواز الاخذ فيما اذا لم يمكن تحصيل الحق بالقاضي كأن يكون غريمه منكرا ولا يثبت له عند وجود الجفس فيجوز عنده أخذه ان ظفربه وأشد غيره بقدره ان لم يجده ويجتهد في التقويم ولا يحيف فان أمكن تحصيل الحق بالقاضي فالاصح عند أكثر الشافعية الجواز أيضا وعند المالكية الخلاف وجوزة الحنفية في المثل دزن المتقوم لما يخشى فيه من الحيف وأنفقوا على ان يحمل الجواز في الاموال لافي العقوبات البدنية لكثرة الغوائل في ذلك ومحمل الجواز في الاموال أيضا ما اذا أمن الغائلة كنسبته الى السرقة ونحو ذلك (قوله ما) (باب ما جاع في السقائف) جمع سقيفة وهي المكان المظلل كالسباط أو الحانوت بجانب الدار وكأنه أشار الى أن الجلوس في الامكنة العامة جائز وأن اتخاذ صاحب الدار سباطا أو مستظلا جائزا لم يضر المارة (قوله وجلس النبي صلى الله عليه وسلم في سقيفة بنى ساعدة) هو طرف من حديث سهل بن سعد أسنده المؤلف في الاثرية في أثناء حديث وخفي ذلك على الاسماعيلي فقال ليس في الحديث يعني حديث عمر رضي الله عليه وسلم

٣ (قوله فان أبو الخ اعلها
نسخة وقعت له والافسحة
الهامش فان لم يفسعوا
رعابها شرح القسطلاني
اه مصححه

يقوم فاهم لكم بما ينبغي
للضيف فاقبلوا فان لم يفعوا
نخذوا منهم حق الضيف
(باب ما جاع في السقائف) *
وجلس النبي صلى الله عليه
وسلم وأصحابه في سقيفة بنى
ساعدة

جالس في السقيفة انتهى والسبب في غفلته عن ذلك أنه حذف الحديث المعلق الذي أشرت إليه
 واقتصر على الحديث المرفوع عن عمر الموصول مع أن البخاري لم يترجم بجولس النبي صلى الله
 عليه وسلم وانما ترجم بما جاء في السقيفة ثم ذكر الحديث المصرح بجولس النبي صلى الله عليه وسلم
 وأورده معلقاً ثم بالحديث الذي فيه أن الصحابة جلسوا فيها وأورده موصولاً فكان الاستماع لي
 ظن أن قوله وجلس من كلام البخاري لأنه حديث معلق وسقيفة بنى ساعدة كانوا يجتمعون
 فيها وكانت مشتركة بينهم وجلس النبي صلى الله عليه وسلم معهم فيها عندهم **(قوله)** حدثني مالك
 وأخبرني يونس أي ابن يزيد عن ابن شهاب يعني أن كلامه ما رواه ابن وهب عن ابن شهاب
 وكان ابن وهب حريصاً على التفرقة بين التعديت والخبار مراعاة للاصطلاح ويقال أنه أول من
 اصطلى على ذلك بمصر **(قوله)** أن الأنصار اجتمعوا في سقيفة بنى ساعدة هو مختصر من قصة بيعة
 أبي بكر الصديق وسأني في الهجرة وفي كتاب الحدود بطوله ونسبته في شرحه شمالاً ان شاء الله تعالى
 والغرض منه أن الصحابة استروا على الجولس في السقيفة المذكورة وقال الكرماني مطابقة
 الحديث للترجمة أن الجولس في السقيفة العامة ليس ظلماً *** (قوله)** بال لا يمنع جار
 جاره أن يغرز خشبة في جداره كذا لا يذري بالتونين على أفراد الخشبة وغيره بصيغة الجمع
 وهو الذي في حديث الباب قال ابن عبد البر روى اللفظان في الموطأ والمعنى واحد لأن المراد
 بالواحد الجنس انتهى وهذا الذي يتعين للجمع بين الروايتين والألفاظ في قديم يختلف باعتبار أن أمر
 الخشبة الواحدة أخف في مساحمة الجار بخلاف الخشب الكثير وروى الطحاوي عن جماعة
 من المشايخ أنهم روه بالافراد وأنكر ذلك عبد الغني بن سعيد فقال الناس كلهم يقولونه بالجمع
 إلا الطحاوي وما ذكرته من اختلاف الرواة في الصحيح يرد على عبد الغني بن سعيد إلا أن أراد خاصاً
 من الناس كالذين روى عنهم الطحاوي فله اتجاه **(قوله)** عن ابن شهاب كذا في الموطأ وقال
 خالد بن مخلد عن مالك عن أبي الزناد بنيل الزهري وقال بشر بن عمر عن مالك عن الزهري عن أبي
 سلمة بنيل الأعرج ووافقه هشام بن يوسف عن مالك ومعه عمر عن الزهري ورواه الدارقطني في
 الغرائب وقال المحفوظ عن مالك الأول وقال في العلل رواه هشام الدستوائي عن معمر عن
 الزهري عن سعيد بن المسيب بنيل الأعرج وكذا قال عقيل عن الزهري وقال ابن أبي حنيفة عن
 الزهري عن حميد بن عبد الرحمن بنيل الأعرج والمحفوظ عن الزهري عن الأعرج وبذلك جزم
 ابن عبد البر أيضاً ثم أشار إلى أنه يحتمل أن يكون عند الزهري عن الجميع **(قوله)** لا يمنع بالجرم على
 أن لا ناهية ولا يذري بالرفع على أنه خبر بمعنى النهي ولا جزم لا يمنع بن زيادة نون التوكيد وهي
 تؤيد رواية الجزم **(قوله)** جار جاره الخ استدلل به على أن الجدار إذا كان لواحد وله جار فإراد
 أن يضع جذعه عليه جاز سواء أذن المالك أم لا فإن امتنع أجبر وبه قال أحمد وأحق وغيرهما
 من أهل الحديث وابن حبيب من المالكية والشافعية في التديم وعنه في الجديد قولان
 أشهرهما اشتراط إذن المالك فإن امتنع لم يجبر وهو قول الحنفية وحملاً الأمر في الحديث على
 التذب والنهي على التنزيه جمعاً بينهما وبين الأحاديث الدالة على تحريم مال المسلم الإبرضاء وفيه
 نظر كما سأتى وحزم الترمذي وابن عبد البر عن الشافعية بالقول التديم وهو نصه في البويطي قال
 البيهقي لم نجد في السنن الصحيحة ما يعارض هذا الحكم الأعوام لا يستنكر أن يخصها وقد حمله

* حدثنا يحيى بن سليمان
 قال حدثني ابن وهب قال
 حدثني مالك ح وأخبرني
 يونس عن ابن شهاب قال
 أخبرني عبد الله بن عبد الله
 ابن عتبة أن ابن عباس أخبر
 عن عمر رضي الله عنهم قال
 حين توفي الله نبيه صلى الله
 عليه وسلم أن الأنصار
 اجتمعوا في سقيفة بنى ساعدة
 فقلت لا يكر انطلق بنا
 فجلسناهم في سقيفة بنى ساعدة
 * (باب) لا يمنع جار جاره أن
 يغرز خشبة في جداره
 * حدثنا عبد الله بن مسلمة
 عن مالك عن ابن شهاب عن
 الأعرج عن أبي هريرة رضي
 الله عنه أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال لا يمنع
 جار جاره أن يغرز خشبة في
 جداره

الراوى على ظاهره وهو أعلم بالمراد عما حدث به يشير الى قول أبى هريرة مالى أراكم عنهما معرضين
 (قوله ثم يقول أبو هريرة) في رواية ابن عيينة عند أبى داود فسكسوار وسهم ولا جسد فلما
 حدثهم أبو هريرة بذلك طأطأ رؤسهم (قوله عنها) أى عن هذه السنة أو عن هذه المقالة
 (قوله لارمينها) في رواية أبى داود بلالقيتها أى لاشيعن هذه المقالة فيكم ولا قرعنكم بها كما
 يضرب الإنسان بالشيء بين كنفه ليستنقظ من غفلته (قوله ابن أكتافكم) قال ابن عبد البر
 رويناه في الموطأ بالمتناة وبالتون والاكف بالتون جمع كتف يستحمها وهو الجانب قال الخطابي
 معناه ان لم تقبلوا هذا الحكم وتعملوا به راضين لاجعلنا أى الخشبة على رقابكم كارهين قال
 وأراد بذلك المبالغة وبهذا التأويل جرم امام الحرمين تبعه غيره وقال ان ذلك وقع من أبى هريرة
 حين كان بلى امرأ المدينة وقد وقع عند ابن عبد البر من وجه آخر لا رمين بها بين أعينكم وان
 كرهتم وهذا ربح التأويل المتقدم واستدل المهلب من المالكة بقول أبى هريرة مالى أراكم
 عنهما معرضين بأن العمل كان في ذلك العصر على خلاف ما ذهب اليه أبو هريرة قال لانك لو كان على
 الوجوب لما جهل الصحابة تأويله ولا عرضوا عن أبى هريرة حين حدثهم به فلولا أن الحكم قد
 نفقز عندهم بخلافه لما جاز عليهم جهل هذه القرينة فدل على انهم جعلوا الامر في ذلك على
 الاستصحاب انهم وما أدري من أين له ان المعرضين كانوا صحابة وانهم كانوا اعدا لا يجهل مثلهم
 الحكم ولم لا يجوز أن يكون الذين خاطبهم أبو هريرة بذلك كانوا غير فقهاء بل ذلك هو المتعين والافلو
 كانوا صحابة أو فقهاء ماواجههم بذلك وقد قوى الشافعي في القديم القول بالوجوب بان عمر قضى
 به ولم يخالفه أحد من أهل عصره فكان اتفاقا منهم على ذلك انهم ودعوى الاتفاق هنا أولى
 من دعوى المهلب لان أكثر أهل عصر عمر كانوا صحابة وغالب أحكامه منشرة بطول ولايته وأبو
 هريرة انما كان بلى امرأ المدينة نيابة عن مروان في بعض الاحيان وأشار الشافعي الى
 ما أخرجه مالك ورواه هو عنه بسند صحيح ان الخالد بن خليفة سأل محمد بن مسلمة أن يسوق
 خيل الجاهل فيتر به في أرض محمد بن مسلمة فاستمع فيكلمه عمر في ذلك فابى فقال والله ليرن به ولوعلى
 بطنسك فحمل عمر الامر على ظاهره وعدها الى كل ما يحتاج الجار الى الاتفاق به من دار جاره
 وأرضه وفي دعوى العمل على خلافه نظر فقد روى ابن ماجه والبيهقي من طريق عكرمة بن سلمة
 ان أخوين من بني المغيرة أعتق أحدهما ان غرز أحد في جداره خشبا فاقبل شمع بن جارية
 ورجال كثير من الانصار فقالوا انشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحديث فقال الآخر
 يا أخى قد علمت انك مقضى لك على وقد حلفت فاجعل اسطونا دون جدارى فاجعل عليه
 خشبك وروى ابن اسحق في مسنده والبيهقي من طريقه عن يحيى بن جعدة أحد التابعين قال
 أراد رجل أن يضع خشبة على جدار صاحبه فبغراذه ففقهه فاذا من شئت من الانصار فيحدثون
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم اء أن يمنع خبر على ذلك وقيد بعضهم الوجوب بما اذا تقدم
 استئذان الجار في ذلك مستند الى ذكر الاذن في بعض طرقه وهو في رواية ابن عيينة عند أبى
 داود وعقيلي أيضا ولا جسد عن عبد الرحمن بن مهدى عن مالك من سأله جاره وكذا ابن حبان
 من طريق الليث عن مالك وكذا الابن عوانة من طريق زياد بن سعد عن الزهري وأخرجه البزار
 من طريق عكرمة عن أبى هريرة ومنهم من حل الضمير في جداره على صاحب الجذع أى لا يمنع

ثم يقول أبو هريرة مالى أراكم
 عنهما معرضين والله لارمينها
 بين أكتافكم

* (باب صب الخمر في الطريق) * حدثني محمد بن عبد الرحيم أبو يحيى أخيراً عقان (٨١) حدثنا جاد بن زيد حدثنا ثابت عن أنس

رضي الله عنه كنت ساق
القوم في منزل أبي طلحة وكان
خمرهم يومئذ الفضيخ فأمر
رسول الله صلى الله عليه
وسلم منادياً بنادي ألا إن
الخمر قد حرمت قال فقال لي
أبو طلحة أخرج فأهرقها
فخرجت فهرقته فجرت في سكك
المدينة فقال بعض القوم
قد قتل قوم وهي في بطونهم
فأنزل الله ليس على الذين
آمَنُوا وعملُوا الصالحات جناح
فما طعموا الآية * (باب
أفنية الدور والجلوس فيها
والجلوس على الصدقات) *
وقالت عائشة قاتني أبو بكر
مسجداً ببناء داره يصلي فيه
ويقرأ القرآن فيتعصف
عليه نساء المشركين
وأنا وهم يعجبون منه والنبي
صلى الله عليه وسلم يومئذ بكى
* حدثنا معاذ بن فضالة
حدثنا أبو عمر حفص بن
ميسرة عن زيد بن أسلم عن
عطاء بن يسار عن أبي سعيد
الخدري رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال
يا أيكم والجلوس على الطرقات
فقالوا ما لنا يا أبا حمزة
تحدث فيها قال فإذا أتيت
إلى الجالس فأعطوا الطريق
حقها قالوا وما حق الطريق
قال غص البصر وكف
الأذى ورد السلام وأمر
بالمعروف ونهى عن المنكر

أن يضع جذعه على جدار نفسه ولو تضرر به من جهة ماع الضوء مثلاً ولا يخفى بعده وقد تعقبه ابن
التين بأنه أحداث قول ثالث في معنى الخبر وقد رده أكثر أهل الأصول وفيما قال نظر لان لهذا
القائل أن يقول هذا مما يستفاد من عموم النهي لانه المراد فقط والله أعلم ومحل الوجوب عند
من قال به أن يحتاج إليه الجار ولا يضع عليه ما تضرر به المالك ولا يقدم على حاجة المالك ولا فرق
بين أن يحتاج في وضع الجذع إلى نقب الجدار أولاً لأن رأس الجذع يسد المنفذ ويقوى الجدار
* (قوله باب صب الخمر في الطريق) أي المشتركة إذا تعين ذلك طريقاً لا زالة منسدة
تكون أقوى من المنسدة الحاصلة بصها (قوله حدثنا محمد بن عبد الرحيم) هو المعروف بصاعقة
وشخه غنان من كبار شيوخ البخاري وأكثر ما يحدث عنه في الصحيح بواسطة (قوله كنت ساق
القوم) سيأتي تسمية من عرف منهم في كتاب الأشربة مع الكلام عليه إن شاء الله تعالى (قوله
جرت في سكك المدينة) أي طرقها ٣ وفي السياق حذف تقديره حرمت فأمر النبي صلى الله عليه
وسلم بإراقها فأريقت فجرت وسيأتي مزيد بيان لذلك في تفسير المائدة قال المهلب انما صابت الخمر
في الطريق للإعلان برفضها وليشترت ركةا وذلك أربح في المصلحة من التاذي بصها في الطريق
* (قوله باب أفنية الدور والجلوس فيها والجلوس على الصدقات) أما الأفنية فهي
جمع فناء بكسر الفاء والمد وقد تنصرو وهو المكان المتسع امام الدور والترجمة معقودة لجواز
تجديد البناء عليه جري العمل في بناء المساطب في أبواب الدور والجواز مقيد بعدم الضرر
للبجار والمأثر والصدقات بضمين جمع صعد بضم صاء أيضاً وقد يتخأوله وهو جمع صعيد كطريق
وطرقات وزنا ومعنى والمراد به ما يراد من الفناء وزعم نعلب ان المراد بالصدقات وجه الأرض
ويلتحق بما ذكرنا في معناه من الجلوس في الخوانيت وفي الشبائك المشرفة على المارحيث
تكون في غير العلو (قوله وقالت عائشة قاتني أبو بكر مسجداً ببناء داره يصلي فيه
طويل وصله المؤلف في الهجرة بطوله ومضى في أبواب المساجد وترجم له المسجد ليكون بالطريق
من غير ضرر بالناس (قوله يا أيكم والجلوس) بالنصب على التحذير (قوله الطرقات) ترجم
بالصدقات ولفظ المتن الطرقات إشارة إلى تساويهما في المعنى وقد ورد بلفظ الصدقات من
حديث أبي هريرة عند ابن حبان وهو عند أبي داود بلفظ الطرقات وزاد في المتن وإرشاد
السبيل وتسميت العاطس إذا حمد ومن حديث عمر عند الطبري وزاد في المتن وإغاثة الملهوف
(قوله قالوا ما لنا من مجالسنا) القائل ذلك هو أبو طلحة وهو بين من روايته عند مسلم (قوله
فإذا أتيت إلى المجالس) كذلك لاكثر بالمشاقفة إلى التي للغاية وفي رواية الكشميني فإذا أتيت
بالموحدة وقال لا بالتشديد وهكذا وقع في كتاب الاستئذان بالمرحدة والال التي هي حرف
استثناء وهو الصواب والجالس فيها استعمال المجالس بمعنى الجلوس وقد بين من سياق الحديث
ان النهي عن ذلك للترهية لا ليضعف الجالس عن أداء الحق الذي عليه وأشار بغض البصر إلى
السلامة من التعرض للنسبة بمن عزم من النساء وغيرهن وبكف الأذى إلى السلامة من الاحتقار
والغيبة وشوها وبرد السلام إلى إكرام المار وبالامر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى استعمال
جميع ما يشرع وترك جميع ما لا يشرع وفيه حجة لمن يقول بان سد الذرائع بطريق الأولى لا على
الحتم لأنه نهى أولاً عن الجلوس حسماً للمادة فلما قالوا ما لنا منها بذكر لهم المتعاضد الأصلية

(١١ - فتح الباري خا) ٣ قوله وفي السياق حذف الخ لعله كتب على رواية أي ذروا الفارواية التي هنا ليست كذلك اه

* (باب الأبار التي على الطريق اذ لم يتأذ بها) * حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن سمى مولى أبي بكر عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بينما رجل بطريق فاشتد عليه العطش فوجد بئرا فنزل فيها فشرب ثم خرج فاذا كلب يلهث يأكل الثرى من العطش فقال الرجل لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي كان بلغ منى فنزل البئر فלא خفه ماء فسقى الكلب فشكر الله له فغفر له (٨٢) قالوا يا رسول الله وان لنا في البهائم لأجر افقال في كل ذات كبد رطبة أجر * (باب

اماطة الاذى) * وقال همام عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم يخط الاذى عن الطريق صدقة * (باب الغرفة والعلمية المشرفة وغير المشرفة في السطوح وغيرها) * حدثني عبد الله بن محمد حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن اسامة بن زيد رضي الله عنهما قال اشرف النبي صلى الله عليه وسلم على أطمن من أطام المدينة ثم قال هل ترون ما أرى انى أرى مواقع الفتن خلال بيوتكم كواقع القطر * حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن أبي نورة عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال لم ازل حريصا على أن أسأل عمر رضي الله عنه عن المراتين من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم اللتين قال الله لهما ان توبا إلى الله فقد صدغت قلوبكما فجفت معه فعدل وعدلت معه بالاداة فقبز

للمنع فعرف ان النبي الاول للارشاد الى الاصلي وبوخذ منه ان دفع المفسدة أولى من جلب المنفعة لندبه أولا الى ترك الجلوس مع ما فيه من الاجر لمن على بحق الطريق وذلك ان الاحتياط اطلب السلامة أكد من الطمع في الزيادة وسما في بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الاستئذان مع الاشارة الى بقية الخصال التي ورد ذكرها في غير هذا الحديث ان شاء الله تعالى (قوله بالآبار) * بعدة وتحفيف الموحدة ويجوز بغير مدو تسكين الموحدة بعدها همزة وهو الاصل في هذا الجمع (قوله التي على الطريق اذ لم يتأذ بها) بضم أول يتأذى على البناء للمجهول أى ان حفرها جائز في طرق المسلمين لعموم النفع بها اذا لم يحصل بها تأذ لا حد منهم * وذكر فيه حديث أبي هريرة في الذي وجد بئرا في الطريق فنزل فيها فشرب ثم سقى الكلب وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الشرب وقوله في هذه الرواية يلهث بأكل الثرى يجوز ان يكون خبرا ثانيا وان يكون حالا وقوله في كل ذات كبد أى في ارواء كل ذات كبد (قوله) (قوله) اماطة الاذى) أى ازالته (قوله وقال همام الخ) هو طرف من حديث وصله المصنف في الجهاد في باب من أخذ بالركاب بلنظ وقيط الاذى عن الطريق صدقة وسما في الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى ووقع في حديث أبي صالح عن أبي هريرة في ذكر شعب الايمان أعلاها شهادة ان لا اله الا الله وأذناها اماطة الاذى عن الطريق ومعنى كون الاماطة صدقة أنه تسبب الى سلامة من يمر به من الاذى فكانت تصدق عليه بذلك فحصل له أجر الصدقة وقد جعل صلى الله عليه وسلم الامساك عن الشر صدقة على النفس (قوله بالغرفة) بضم المجهمة وسكون الراء أى المكان المرتفع في البيت (والعلمية) بضم أوله وتكسروا وتشديد اللام المكسورة وتشديد التحتانية (المشرفة) بالمجوعة والتاء وتحفيف الراء (وغير المشرفة في السطوح وغيرها) ويجمع بالتقسيم مما ذكره اربعة أشياء بالنسبة الى الاشراف وعدمه وبالنسبة الى كونها في السطوح وفي غيرها وحكم المشرفة الجواز اذا أمن من الاشراف على عورات المنازل فان لم يؤمن لم يجز على سبيل مؤمر بعدم الاشراف ولن هو أسئل منه أن يتحفظ ثم ساق المصنف في الباب ثلثة أحاديث * الاول حديث اسامة بن زيد اشرف النبي صلى الله عليه وسلم على اطمن وهو بضمين وتقدم في آخر الحج وسما في الكلام عليه في كتاب التت ان شاء الله تعالى الثاني حديث ابن عباس عن عمر في قصة المراتين اللتين نظاهرتا وأورد مطولا وقدم في العلم مختصرا وبأى الكلام على شرحه مستوفى في النكاح ان شاء الله تعالى * وقوله في السند عبيد الله بن عبد الله بن أبي نورة هو تابعي ثقة ذكره الديلمي عن الخطيب انه لم يرو عن غير ابن عباس ولا حدث عنه الا الزهري ولم يعقبه وقد أخرج أبو داود وغيره من طريق محمد بن جعفر

ثم جاء فسكبت على يديه من الادوة فتوضأ فقلت يا أمير المؤمنين من المراتين من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم اللتان قال الله عز وجل لهما ان توبا إلى الله فقد صدغت قلوبكما فقالوا عجلال يا ابن عباس عاشة وحفصة ثم استقبل عمر الحديث يسوقه فقال انى كنت وجارى من الانصار في بنى أمية بن زيد وهي من عوالى المدينة وكنا تناوب التزول على النبي صلى الله عليه وسلم فينزل هو يوه أو نزل بوما فاذ انزلت جثته من خبر ذلك اليوم من الامر وغيره واذ انزل فعل مثله وكنا مشرقيش نغلب النساء

فلما قدمنا على الأنصار أذهبهم قوم تعلمهم نسأؤهم فطفق نسأؤنا ياخذن من أدب نساء الأنصار فصحت على امرأتى فراجعتنى فأنكرت أن تراجعنى فقالت ولم تنكر أن أراجعك فوالله أن أزواج النبی صلی الله علیه وسلم لیراجعنه وإن احدها نزلت بهجرة اليوم حتى الليل فافزعتنى فقلت خابت من فعلت منهن بعظیم ثم جعلت على یمینى فدخلت على حفصة فقلت أى حفصة أتعاضب احدا كن رسول الله صلی الله علیه وسلم اليوم حتى الليل فقلت نعم فقلت خابت وخسرت أفئدة من أن يضرب الله لغضب رسوله صلی الله علیه وسلم فتم لم يكن لا تستكثرى على رسول الله صلی الله علیه وسلم ولا تراجعیه فی شیء ولا تهجر به وسلینى مباد لك ولا یغترک أن كانت جارتك هی أو ضامتك وأحب الی رسول الله صلی الله علیه وسلم (٨٣) یرید عائشة وكأنا تحدثنا أن غسان تنعل

العمال الغزو وناقزل صاحبی
یوم فوته فرجع عشاء فضررب
بای ضرب بأشدیدا وقال أثم
هو ففرغت فخرجت الیه
وقال حدث أمر عظیم قلت
ما هو أجات غسان قال لا
بل أعظم منه وأطول طلق
رسول الله صلی الله علیه
وسلم نساءه قال قد خابت
حفصة وخسرت كنت أظن
ان هذا یوشك أن یتكون
خجعت على یمینى فصلت
صلاة النجم مع النبی صلی الله
علیه وسلم فدخل مشربا له
فاعتزل فیها فدخلت على
حفصة فاذا هی تبکی قلت
ما یسکک أولم أكن حذرنا
أطلقتن رسول الله صلی
الله علیه وسلم قالت لأدری
هو ذاتی المشربة فخرجت
خجئت المنبر فاذا حوله رهط
یکب بعضهم فجلست معهم
قلیلا ثم غلبت ما جد فجئت
المشربة الی هو فیها فقلت

عن أبی الزبیر عنه عن ابن عباس حدثنا فاسلم له الشق الثانی * الثالث حدث أنس قال قال آل رسول
الله صلی الله علیه وسلم من نساءه شهر الحديث وسأئى الكلام علیه فی النكاح أيضا وكان
أورده لقوله فجلس فی علیه بحاء عرق فقال اطلقت نساءك فان فی حدیث عمر الذی قبله فدخل
مشربا له فاعتزل فیها وفيه خجئت المشربة الی هو فیها فقلت للغلام أسود استاذن لعمر الحدیث
والمراد بالمشربة العرفة العالیة فاراد یا براد حدیث أنس انها كانت عالیة واذ اجاز اتخذ العرفة
العالیة جاز اتخذ غیر العالیة من باب الأولى وأما المشربة فمكهم استغاد من حدیث اسامة
الذی صدر به الباب والله أعلم وأظن البخاری تأسی بعمر حیث ساق الحدیث كما هو وكان یكنیه
فی جواب سؤال ابن عباس ان یكنی بقول عائشة وحفصة كما كان یكنی البخاری ان یكنی
بقوله مثل لا ودل النبی صلی الله علیه وسلم مشربا له فاعتزل فیها كما جرت به عادته والله أعلم * وقوله
فی حدیث عمر وعجب بالتسوین وأصله والذی للندبة وجاء بعده عجبنا لأكید وفی رواية الكشمیری
واجبی قال ابن مالك فیہ شاهد علی استعمال وفی غیر الندبة وهو رأى المبرد قیل ان عمر تعجب من
ابن عباس کیف خفی علیه هذا مع اشتهاره عنده بمعرفة التفسیر أو عجب من حرصه علی تحصیل
التفسیر بجمیع طرق حتی فی تسمیة من أبهم فیہ وهو حجة ظاهر فی السؤال عن تسمیة من أبهم
أو أهمل * وقوله كنت وجار لی بالرفع لئلا یتجاوز النصب وقوله فیہ فعل النعال أى تضربها
وتسویها أو هو معد الی منعولین خذف أحدهما والاصل فعل الدواب النعال وروی البغال
بالموحدة والمجعة وسأئى فی النكاح بلفظ فعل الخیل وقوله فافزعتنى أى التول وللکشمیری
فافزعتنى بصیغة جمع المؤنث وقوله خابت من فعلت منهن فی رواية الكشمیری جاء من فعلت
منهن بعظیم وقوله علی رمال بكسر الراء یمحوز ضمها یقال رمل الحصیر اذا منهجه والمراد ضلوعه
المتداخلة بمنزلة الخیوط فی الثوب المنسوج وكانت لم یكن فوق الحصیر فراش ولا غیره او كان
بحسب لا ینع تأثیر الحصیر **قوله** فقلت وأنا قائم أستاذن أى أقول قولا استكشف به هل یسقط
لی أم لا ویكون أول كلامه یارسول الله لورأیتنی یمحتمل أن یكون استفهاما مخذول الاداء أى
أستاذن یارسول الله ویكون أول الكلام الثانی لورأیتنی ویكون جواب الاستفهام مخذول
واكتفی فیما أراد بقرینه الحال وقوله أهبة بنزع الهمزة والهاء یمحوز ضمها وقوله أنا أصبحتنا

لغلام اسود استاذن لعمر فدخل فكلهم النبی صلی الله علیه وسلم ثم خرج فقال ذكرك لك ففصمت فانصرفت حتى جاست مع
الرهط الذین عند المنبر ثم غلبت ما جد فجئت للغلام فذكر مثله فجلست مع الیه الذین عند المنبر ثم غلبت ما جد فجئت
لغلام فقلت استاذن لعمر فذكر مثله فلما ولت منصرفا فاذا العلامة یدعونی قال أذن لك رسول الله صلی الله علیه وسلم فدخلت
علیه فاذا هو منقطع علی رمال حصیر لیس بینهم وینه فراش قد أثر المال یجنبه متکبى علی وسادة من آدم حشوها لیس فسات
علیه ثم قلت وأنا قائم طلقت نساءك فرقع بصره الی فقال لا ثم قلت وأنا قائم أستاذن یارسول الله لورأیتنی وكنا معشر قریش نغلب
النساء فلما قدمنا علی قوم تعلمهم نسأؤهم فذكرهم بسم النبی صلی الله علیه وسلم ثم قلت لورأیتنی ودخلت علی حفصة فقلت

لا يغرنك أن كانت جارتك هي اوضامتك وأحب الى النبي صلى الله عليه وسلم يريد عائشة فقبسهم أخرى فجلست حين رأيته تبسم ثم رفعت بصري في بيعة فوالله ما رأيت فيه شيئاً يرذل البصر غير أهمة ثلاث فقلت ادع الله فلم يوسع علي أمتك فان فارس والروم وسع عليهم وأعطوا الدنيا وهم لا يعبدون الله وكان من كتماننا فقال أوفى شك أنت يا ابن الخطاب أولئك قوم عجلت لهم طيباتهم في الحياة الدنيا فقلت يا رسول الله استعزلي فاعتزل النبي صلى الله عليه وسلم من أجل ذلك الحديث حين أقشته حفصة الى عائشة وكان قد قال ما أنا بد اخل عليهن شهر من شدة موجدته عليهن حين عاينه الله فلما مضت تسع وعشرون دخل علي عائشة فبدأ بها ففالت له عائشة انك أقسمت أن لا تدخل علينا شهر (٨٤) وأنا أصبحنا تسع وعشرين ليلة أعدتها عند أفعال النبي صلى الله عليه وسلم الشهر

تسع وعشرون وكان ذلك الشهر تسع وعشرون قالت عائشة فانزات آية التخيير فبدأتني أول امرأة فقال اني ذاك لك أمرا ولا عليك أن لا تعجلي حتى تستأمرى أبويك قالت قد أعلم أن أبوي لم يكونا يأمراني بشرا فقلت ثم قال ان الله قال يا أيها النبي قل لازواجك الى عظيمي قلت أفى هذا أستأمر أبوي فاني أريد الله ورسوله والدار الآخرة ثم خير نساءه فقلن مثل ما قالت عائشة * حدثني ابن سلام أخبرنا الفزاري عن حميد الطويل عن أنس رضي الله عنه قال آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نساءه شهرا وكانت انفسك قدمه فجلس

بتبع في رواية الكشميني لتسعة (قوله باب من عقل بعيره على البلاط) بفتح الموحدة وهي ججارة مفروشة كانت عند باب المسجد وقوله أبواب المسجد هو بالاستنباط من ذلك وأشار به الى ما ورد في بعض طرقه وأورد فيه طرفا من حديث جابر في قصة جله الذي باعه النبي صلى الله عليه وسلم وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الشروط وغرضه هنا قوله فعقلت الجمل في ناحية البلاط فأنديسته فنادمته جوار ذلك اذا لم يحصل به ضرر (قوله باب الوقوف والبول عند سباطة قوم) أو ردفه حديث حذيفة في ذلك وقد تقدم ترجمته مستوفى في كتاب الطهارة وجاز البول في السباطة وان كانت لقوم باعيا منهم لانها أعدت للقاء النجاسات والمستقذرات (قوله باب من أخذ الغصن وما يؤذى الناس في الطريق فرمى به) في رواية الكشميني من آخر بتشديد المجهة بعد هاءه وأورد فيه حديث أبي هريرة في ذلك بلفظ غصن شول وفي حديث أنس عند أحمد ان شجرة كانت على طريق الناس تؤذيهم فأقرب رجل فعزلها وقد تقدم في أو آخر أبواب الاذان مع الكلام عليه وقوله فغفر له وقع في حديث أنس المذكور وان قد رأيته يتقلب في ظلها في الجنة وينظر في هذه الترجمة وفي التي قبلها بثلاثة أبواب وهي اماطة الاذى وكان ذلك أعم من هذه لعدم تشديد هاء الطريق وان تساوى في فضل عموم المزال وفيه ان قليل الخير يحصل به كثير الاجر قال ابن المنير وانما ترجمه بثلاث تخيل ان الرمي بالغصن وغيره مما يؤذى تصرف في ملك الغير بغير اذنه فيمتنع فاراد ان يبين ان ذلك لا يمتنع لما فيه من النذب اليه وقد روى مسلم من حديث أبي هريرة قال قلت يا رسول الله دلني على عمل أتفعله قال اعزل الاذى عن طريق المسلمين * (تبيينه) * أبو عقيل بفتح المهملة بعدها قاف اسمه بشير بفتح اوله وبالمجدة ابن عقبة وسيأتي في الشركه قريبا زهرة بن معبد وكنيته أبو عقيل أيضا وهو غير هذا (قوله باب اذا اختلفوا في الطريق المبيتا) بكسر الميم وسكون التحتانية بعدها مائة ومدة نوزن بمفعال من الاتيان والميم زائدة قال أبو عمرو والشيباني المبيتا أعظم الطرق وهي التي يكثر

مرور

في عليه له فجاء عمر فقال أطلقت نساءك فقال لا ولكني آليت منهن شهرا فحكيت تسعا وعشرين

ثم نزل فدخل علي نساءه * (باب من عقل بعيره على البلاط أبواب المسجد) * حدثنا مسلم حدثنا أبو عقيل حدثنا أبو المتوكل الناجي قال أتيت جابر بن عبد الله رضي الله عنه لما قال دخل النبي صلى الله عليه وسلم المسجد فدخلت اليه وعقلت الجمل في ناحية البلاط فقلت هذا جمل فخرج فجعل يطيف بالجمل قال الثمن والجمل لك * (باب الوقوف والبول عند سباطة قوم) * حدثنا سليمان بن حرب عن شعبة عن منصور عن أبي وائل عن حذيفة رضي الله عنه قال لقد رأيته رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قال لقد أتى النبي صلى الله عليه وسلم سباطة قوم فبالبأ فاعلم * (باب من أخذ الغصن وما يؤذى الناس في الطريق فرمى به) * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بينما رجل يشي بطريق وجد غصن شول على الطريق فاخذه فشكر الله فغفر له * (باب اذا اختلفوا في الطريق المبيتا)

مرو والناس بها وقال غيره هي الطريق الواسعة وقيل العامرة **(قوله وهي الرحبة تكون بين الطريقين ثم يريد أهلها البنان الخ)** وهو مصير منه إلى اختصاص هذا الحكم بالصورة التي ذكرها وقد وافقه الطحاوي على ذلك فقال لم نجد لهذا الحديث معنى أولى من جملة على الطريق التي يراد ابتدؤها إذا اختلف من يتسدها في قدرها كبليد يفتحها المسامون وليس فيها طريق مسلول وكوات يعطيه الامام لمن يحميه إذا أراد أن يجعل فيها طريقا للمارة وشي ذلك وقال غيره مراد الحديث ان أهل الطريق اذا تراصوا على شيء كان لهم ذلك وان اختلفوا جعل سبعة أذرع وكذلك الأرض التي تزرع مثلا اذا جعل أصحابها فيها طريقا كان باختيارهم وكذلك الطريق التي لا تسلك الا في النادر يرجع في أفنيئها إلى ما يترضى عليه الجيران **(قوله عن الزبير بن خريت)** يكسر الخاء المعجمة وتشديد الراء المكسورة بعدها فتح تائية ساكنة ثم مشددة بصرية ماله في البخاري سوى هذا الحديث وحديثين في التفسير وآخر في الدعوات وقد أورد ابن عدي هذا الحديث في أفراد جري بن حازم راويه عن الزبير هذا فهو من غرائب الصحيح ولكنه شاهد في مسلم من حديث عبد الله بن الحرث عن ابن عباس وعند الاسماعيلي من طريق وهب بن جري عن أبيه سمعت الزبير **(قوله اذا تشاجروا)** تشاغلوا من المشاجرة بالمعجمة والجيم أى تنازعوا وللإسماعيلي اذا اختلف الناس في الطريق ولمسلم من طريق عبد الله بن الحرث عن أبي هريرة اذا اختلفتم وأخرج أبو عوانة في صحيحه وأبو داود والترمذي وابن ماجه من طريق بشير بن كعب وهو بالتصغير والمعجمة عن أبي هريرة بلفظ اذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبعة أذرع ومثله لابن ماجه من حديث ابن عباس **(قوله في الطريق)** زاد المستفي في روايته الميئة ولم يتابع عليه وليس بمحذوفة في حديث أبي هريرة وانما ذكرها المؤلف في الترجمة مشير بها إلى ما ورد في بعض طرق الحديث كعادته وذلك فيما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا اختلفتم في الطريق الميئة فاجعلوها سبعة أذرع وروى عبد الله بن أحمد في زيادات المستند الطبري من حديث عباد بن الصامت قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطريق الميئة فذكر في أثناء حديث طويل ولا ابن عدي من حديث أنس قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطريق الميئة التي تؤتى من كل مكان فذكره وفي كل من الاسانيد الثلاثة مقتل **(قوله بسبعة أذرع)** الذي يظهر ان المراد بالذراع ذراع الا دمي فيعتمد بذلك بالمعتمد وقيل المراد بالذراع ذراع البنان المتعارف قال الطبري معناه ان يجعل قدر الطريق المشتركة سبعة أذرع ثم يبق بعد ذلك لكل واحد من الشركاء في الأرض قدر ما ينتفع به ولا يضر غيره والحكمة في جعلها سبعة أذرع لتسلكها الاجال والاثقال دخولا وخروجا ويسع ما لا بد لهم من طرحه عند الابواب وليتقى بأهل البنان من قعد البيع في حافة الطريق فان كانت الطريق أزيد من سبعة أذرع لم يمنع من القعود في الزائد وان كان أقل منع اثلا يضييق الطريق على غيره **(قوله)**

باب النهي بغير اذن صاحبه أى صاحب الشيء المنهوب والنهي بضم النون فعلى من النهب وهو أخذ المرء ما ليس له جارا ونهب مال الغير غير جائز ومفهوم الترجمة انه اذا اذن جاز ومحله في المنهوب المشاع كالطعم يقدم للقوم فلكل منهم أن يأخذ مما يليه ولا يجذب من غيره الا برضاه وينحدر ذلك فسرته النخعي وغيره وكره مالك وجماعة النهب في نثار العرس لانه اما

وهي الرحبة تكون بين
الطريقين ثم يريد أهلها
البنان فتترك منها للطريق
سبعة أذرع * حدثنا موسى
ابن اسمعيل حدثنا جري بن
حازم عن الزبير بن خريت
عن عكرمة سمعت أبا
هريرة رضي الله عنه قال
قضى النبي صلى الله عليه
وسلم اذا تشاجروا في الطريق
الميئة بسبعة أذرع * (باب
النهي بغير اذن صاحبه) *

وقال عبادة يا بعنا النبي صلى الله عليه (٨٦) وسلم على أن لا نتب * حدثنا آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة حدثنا عدي بن ثابت

سمعت عبد الله بن يزيد الانصاري وهو جده أبو أمه قال سمى النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي والمثلة * حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليث حدثنا عقيل عن ابن شهاب عن أبي بكر ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرني الزاني حين يرني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ولا يفتن من يرفع الناس اليه فيها ابصارهم حين يفتن بها وهو مؤمن * وعن سعيد بن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله الا النبوة قال الثوري وجدت بخط أبي جعفر قال أبو عبد الله نفسه أن ينزع منه يريد الايمان * (باب كسر الصليب وقتل الخنزير) * حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب سمع أبا هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقوم الساعة حتى ينزل فيكم ابن مريم حكيم مقسطا فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الحزبة وينبض المال حتى لا يقبله أحد

أن يحمل على أن صاحبه أذن للحاضرين في أخذه فظاهره يقتضي التسوية والنهب يقتضي خلافها وأما أن يحمل على أنه علق القليل على ما يحصل لكل أحد ففي صحته اختلاف فلذلك كرهه رسما أتى لذلك مزديان في أول كتاب الشركة أن شاء الله تعالى (قوله وقال عبادة يا بعنا النبي صلى الله عليه وسلم على أن لا نتب) هذا طرف من حديث وصله المؤلف في وفود الانصار وقد تقدمت الإشارة اليه في أوائل كتاب الايمان وكان من شأن الجاهلية انتهاب ما يحصل لهم من الغارات فوقت البيعة على الزجر عن ذلك (قوله سمعت عبد الله بن يزيد) كذلك أكثر وللكشيبي وحده ابن زيد وهو تخفيف (قوله وهو) يعني عبد الله (جده) أي جد عدي لأمه واسم أمه فاطمة وتكنى أم عدي وعبد الله بن يزيد هو الخطمي مضى ذكره في الاستسقاء وإيس له عن النبي صلى الله عليه وسلم في البخاري غير هذا الحديث وله فيه عن العبادة غير هذا وقد اختلف في سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم وروى هذا الحديث يعقوب بن اسحق الحضرمي عن شعبة فقال فيه عن عدي عن عبد الله بن يزيد عن أبي أيوب الانصاري أشار اليه الاسماعيل وأخرجه الطبراني والمختون عن شعبة ليس فيه أبو أيوب وفيه اختلاف آخر على عدي بن ثابت كما سيأتي في كتاب الذبايح وفي النسخ عن النبهة حديث جابر عند أبي داود بلنظ من انتهب فليس منا وحديث أنس عند الترمذي مثله وحديث عمران عند ابن حبان مثله وحديث ثعلبة بن الحكم بلنظ أن النبهة لا تمل عند ابن ماجه وحديث زيد بن خالد عند أحمد بن حنبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النبهة (قوله عن النبي والمثلة) بضم الميم وسكون المثناة ويجوز فتح الميم وضم المثناة وسيأتي شرحها في كتاب الذبايح أن شاء الله تعالى ثم أورد المصنف حديث لا يرني الزاني حين يرني وهو مؤمن الحديث وفيه ولا يفتن من يرفع الناس اليه فيها ابصارهم ومنه يستفاد التقيد بالاذن في الترجمة لان رفع البصر الى المنتهب في العادة لا يكون الا عند عدم الاذن وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الحدود أن شاء الله تعالى (قوله وعن سعيد) يعني ابن السيب (وأبي سلمة) يعني ابن عبد الرحمن (عن أبي هريرة مثله الا النبوة) يعني ان الزهري روى الحديث عن هؤلاء الثلاثة عن أبي هريرة فانفرد أبو بكر بن عبد الرحمن بإدراك النبهة فيه وظاهره ان الحديث عند عقيل عن الزهري عن الثلاثة على هذا الوجه وقد أخرجه في الحدود فقال فيه عن ابن شهاب عن سعيد بن أبي سلمة مثله الا النبوة ورواه مسلم من طريق الاوزاعي عن الزهري عن الثلاثة بتمامه وكان الاوزاعي جمل رواية سعيد وأبي سلمة على رواية أبي بكر والذي فصلها أحفظ منه فهو المحفوظ وسيأتي مزيد بيان لذلك في كتاب الحدود أن شاء الله تعالى (قوله قال الثوري) وجدته بخط أبي جعفر هو ابن أبي حاتم وراق البخاري (قال أبو عبد الله) هو المصنف (تفسيره) أي تفسير النبي في قوله لا يرني وهو مؤمن (ان ينزع منه) (٢) نورا الايمان وهذا التفسير تلقاه البخاري من ابن عباس فسيأتي في أول الحدود وقال ابن عباس ينزع منه نور الايمان وسند ذكره مالك من وصله ومن وافقه على هذا التأويل ومن خالفه ان شاء الله تعالى

(٣) قوله نور الايمان لعل نسخته كذلك والافان ثبت فيما بأيدينا من النسخ ان ينزع منه يريد الايمان اه مصححه عليه

عليه الصلاة والسلام بان عيسى عليه السلام سيفعله وهو اذا نزل كان مفررا للشرع نبينا صلى الله عليه وسلم كما ساقى تقريره ان شاء الله تعالى ولا يخفى ان محل جواز كسر الصليب اذا كان مع الحاريز أو الذي اذا جاز به الحد الذي عوهد عليه فاذا لم يتجاوز وكسره مسلم كان متعبدا لانهم على تقريرهم على ذلك يؤدون الجزية وهذا هو السنن في تعميم عيسى كسر كل صليب لانه لا يقبل الجزية وليس ذلك منه نسخا للشرع نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بل النسخ هو شرعنا على لسان نبينا الاخبار بذلك وتقريره **(قوله)** **باب** هل تكسر الدنان التي فيها خرا أو تخرق الزقاق) لم يبين الحكم لان المعتمد فيه التفصيل فان كانت الاوعية بحيث راق ما فيها واذا غسلت طهرت وانتفع بها لم يجز اتلافها والاباز وكأنه أشار بكسر الدنان الى ما أخرجه الترمذي عن أبي طحمة قال يابى الله اشتريت خرا لآتيام في جبرى قال اهرق الحجر وكسر الدنان وأشار بتخريق الزقاق الى ما أخرجه أحمد عن ابن عمر قال أخذ النبي صلى الله عليه وسلم شفرة وخرج الى السوق وبها زقاق خر جلبت من الشام فشق بهما ما كان من تلك الزقاق فأشار المصنف الى أن الحديثين ان بنما فائما أمر بكسر الدنان وشق الزقاق عقوبة لاصحابها والافلا تتناع بها بعد تطهيرها يمكن كدال عليه حديث سلمة أول أحاديث الباب **(قوله)** فان كسر صنما أو صليبا أو طنبورا أو مالا ينتفع بخشبه أى هل يضمن أم لا أما الصنم والصليب فعرفنا يتخذان من خشب ومن حديد ومن نحاس وغير ذلك وأما الطنبور فهو بضم الطاء والموحدة بينهما فانون ساكنة أله من آلات الملاهي معروفة وقد تفتح طاوذاً وأما المالا ينتفع بخشبه فيمنع وبين ما تقدم خصوص وعموم وقال الكرماني المعنى أو كسر شيئا لا يجوز الانتفاع بخشبه قبل الكسر كآلة الملاهي يعنى فيكون من العام بعد الخاص قال ويحتمل أن يكون أو بمعنى حتى أى كسر ما ذكر الى حد لا ينتفع بخشبه أو هو عطف على محذوف تقديره كسر كسر المالا ينتفع بخشبه ولا ينتفع به بعد الكسر (قلت) ولا يخفى تكلف هذا الأخير وبعد الذي قبله **(قوله)** وأتى شرح في طنبور كسر فلم يقتض فيه بشئ أى لم يضمن صاحبه وقد وصله ابن أبي شيبة من طريق أبي حصين بفتح أوله بالظن ان رجلا كسر طنبورا لرجل فرفعه الى شرح فلم يضمنه شيئا ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث* أحدها حديث سلمة بن الأكوع في غسل القدور التي طبخت فيها الخمر وسماى الكلام عليه مستوفى في كتاب الذبايح ان شاء الله تعالى وهو يساء لما أشرت اليه في الترجمة من التنصيص قال ابن الجوزى أراد التغليظ عليهم في طبخهم ما نهى عن أكله فلما رأى ادعائهم اقتصر على غسل الاواني وفيه رد على من زعم ان دنان الخمر لا يسيل الى تطهيرها المايد اخلها من الخمر فان الذي داخل القدور من الماء الذي طبخت به الخمر يطهره وقد أذن صلى الله عليه وسلم في غسلها فدل على امكان تطهيرها **(قوله)** قال أبو عبد الله (هو المصنف) كان ابن أبي أويس يعنى شيخه اسمعيل **(قوله)** الانسية بنصب الالف والنون يعنى انها نسبت الى الانس بالفتح ضد الوحشة تقول أنسته أنسة وأنسا باسكان النون وفتحها والمشهورة في الروايات بكسر الهمزة وسكون النون نسبة الى الانس أى بنى آدم لانها تألفهم وهى ضد الوحشية * (تنبيه) ثبت هذا التفسير لا يرد وحده وتعبيره عن الهمزة بالالف وعن الفتح بالنصب جائز عند المتقدمين وان كان الاصطلاح أخيرا قد استقر على خلافه فلا يبادر الى انكاره* ثانيها حديث ابن مسعود في

* (باب) هل تكسر الدنان التي فيها خرا أو تخرق الزقاق فان كسر صنما أو صليبا أو طنبورا أو مالا ينتفع بخشبه* وأتى شرح في طنبور كسر فلم يقتض فيه بشئ* حدثنا أبو عاصم النخعي عن محمد بن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع عن النبي صلى الله عليه وسلم رأى نيرانا توقد يوم خيبر فقال علام توقد هذه النيران قال على الخمر الانسية قال اكسروها وهريقوها قالوا ألأهريقها ونغسلها قال اغسلوها* قال أبو عبد الله كان ابن أبي أويس يقول الخمر الانسية بنصب الالف والنون

طعن الاصنام وسأى الكلام عليه في غزوة الفتح **(قوله)** يطعنهما) بفتح العين وبضمها قال الطبري في حديث ابن مسعود جواز كسر آلات الباطل وما لا يصلح الا في المعصية حتى تزول هيئتها ويتفتح رضائهما * ثالثا حديث عائشة في هذا الذي فيه التمثيل وسأى الكلام عليه في اللباس ونذكر فيه وجه الجمع بين قولها هذا كان صلى الله عليه وسلم يركب عليهما وبين قولها في الطريق الاخرى ما بال هذه الفرقة قلت اشتركتا في التوسد ما قال ان البيت الذي فيه الصورة لا تدخل الملائكة والسموة بفتح المهملة وسكون الهاء صفة وقيل خزائن وقيل رف وقيل طاق يوضع فيه الشيء قال ابن التين قولها صفة كذا أي شقة كذا قال والذي يظهر انه نزعته ثم هي بعد ذلك قطعته كما سأى توضيحه ان شاء الله تعالى **(قوله)** ما من قاتل دون ماله) أي ما حكمه قال القرطبي دون في أصلها ظرف مكان يعني تحت وتستعمل للسببية على المجاز ووجهه ان الذي يقاتل عن ماله غالبا انما يجعل خلفه أو تحته ثم يقاتل عليه **(قوله)** حدثنا عبد الله بن يزيد) هو المقرئ وأبو الاسود هو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل الاسدي ووقع منسوبا هكذا عند اسماعيلي **(قوله)** عن عكرمة) في رواية الطبري عن أبي الاسود ان عكرمة أخبره وليس عكرمة عن عبد الله بن عمرو وهو ابن العاص في صحيح البخاري غيره هذا الحديث الواحد **(قوله)** من قتل دون ماله فهو شهيد) قال اسماعيلي كذا أخرجه البخاري وكأنه كتبه من حفظه أو حدث به المقرئ من حفظه فجا بعلى اللفظ المشهور والافتقار والجامعة عن المقرئ باللفظ من قتل دون ماله مضافا لجنسة قال ومن أتى به على غير اللفظ الذي اعتد فهو أولى بالحفظ ولا سيما وفيهم مثل دحيم وكذلك ما زادوه من قوله مظلوما فإنه لا بد من هذا القيد وساقه من طريق دحيم وابن أبي عمرو وعبد العزيز بن سلام (قلت) وكذلك أخرجه النسائي عن عبيد الله بن فضالة عن المقرئ وكذلك رواه حموية بن شريح عن أبي الاسود بهذا اللفظ أخرجه الطبري نعم للحديث طريق أخرى عن عكرمة أخرجه النسائي باللفظ المشهور وأخرجه مسلم كذلك من طريق ثابت بن عياض عن عبد الله بن عمرو في روايته قصة قال لما كان بين عبد الله بن عمرو وبين عتبة بن أبي سفيان ما كان يشبه القتال فركب خالد بن العاص الى عبد الله بن عمرو فوقفه فقتل عبد الله بن عمرو وأما علمت فذكر الحديث وأشار بقوله ما كان الى ما بينه وبينه في روايته المشار اليها فان أولها ان عاملا معاوية أجرى عينا من ماله يسقي بها أرضا فدان من حائط لآل عمرو بن العاص فاراد أن يخرج قديري العين منه الى الأرض فأقبل عبد الله بن عمرو ومواليه بالسلاح وقالوا والله لا تخترقون حائطنا حتى لا يبق منا أحد فذكر الحديث والعمل المذكور هو عتبة بن أبي سفيان كما ظهر من رواية مسلم وكان عاملا لآخيه على مكة والطائف والأرض المذكورة كانت بالطائف وأما عاصم عبد الله بن عمرو من ذلك لما يدخل عليه من الضرر فلا حجة فيه ان عارض به حديث أبي هريرة فيمن أراد أن يضع جذعه على جدار جاره والله أعلم وأخرجه النسائي من وجهين آخرين وأبو داود والترمذي من وجه آخر كلهم عن عبد الله بن عمرو باللفظ المشهور وفي رواية لابي داود والترمذي من أراد ماله بغير حق فقاتل فقتل فهو شهيد ولا بد من ما جبه من حديث ابن عمر نحوه وكأن البخاري أشار الى ذلك في الترجمة لتعبيره باللفظ قاتل وروى الترمذي وبقي أصحاب السنن من حديث سعيد بن زيد نحوه وفيه ذكر الأهل والدم والدين وفي

* حدثنا علي بن عبد الله
حدثنا سفيان حدثنا ابن أبي
نجيح عن مجاهد عن أبي عمرو
عن عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه قال دخل
النبي صلى الله عليه وسلم
مكة وحول البيت ثلثمائة
وستون نسبا فجعل يطعنهما
بعود في يده وجعل يقول
جاء الحق وزهق الباطل
الآية * حدثني إبراهيم بن
المنذر حدثنا أنس بن عياض
عن عبيد الله بن عمر عن عبد
الرحمن بن القاسم عن أبيه
القاسم عن عائشة رضي
الله عنها أنها كانت اتخذت
على سهوة لها سترا فيه
تمثيل فتمسكه النبي صلى
الله عليه وسلم فأخذت منه
فرقتين فكأنا في البيت
يجاس عليهما * (باب من
قاتل دون ماله) * حدثنا
عبد الله بن يزيد حدثنا سعيد
هو ابن أبي أيوب قال حدثني
أبو الأسود عن عكرمة عن
عبد الله بن عمرو رضي الله
عنه ما قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول
من قتل دون ماله فهو شهيد

حديث أبي هريرة عن عبد الله بن ماجه من أريد ماله ظلماً فقتل فهو شهيد قال النووي فيه جواز قتل
من قصد أخذ المال بغير حق سواء كان المال قليلاً أو كثيراً وهو قول الجمهور وشذ من أوجب
وقال بعض المالكية لا يجوز إذا طلب الشيء الخفيف قال القرطبي سبب الخلاف عندنا هل
الاذن في ذلك من باب تغيير المنكر فلا يفترق المال بين القليل والكثير أو من باب دفع الضرر
فيختلف الحال وحكي ابن المنذر عن الشافعي قال من أريد ماله أو نفسه أو حريمه فهذا الاختيار
أن يكافئه أو يستغيث فإن منع أو امتنع لم يكن له قتاله ولا قتله أن يدفعه عن ذلك ولو أتى على نفسه
وليس عليه عقل ولا دية ولا كفارة لكن ليس له عقد قتله قال ابن المنذر والذي عليه أهل العلم أن
للرجل أن يدفع عما ذكر إذا أريد ظلماً بغير تفصيل الآن **ككل** من يحفظ عنه من علم الحديث
كالجميع على استثناء السلطان لا تار الواردة بالامر بالصبر على جور موترك القيام عليه وقرئ
الاوراق بين المال التي للناس فيها جماعة وأمام فدخل الحديث عايناً وأما في حال الاختلاف
والفرقة فليست مسلم ولا يتناول أحد أو يرد عليه ما وقع في حديث أبي هريرة عند مسلم بلغة آثاراً
جاء رجل يريد أخذ مالي قال فلا تعطه قال أرايت أن قاتلني قال قاتلني قال أرايت أن قاتلني قال
فأنت شهيد قال أرايت أن قتلتك قال فهو في النار قال ابن بطال إنما أدخل البخاري هذه الترجمة
في هذه الأبواب ليعين أن الإنسان أن يدفع عن نفسه وماله ولا شيء عليه فانه إذا كان شهيداً إذا
قتل في ذلك فلا قود عليه ولا دية إذا كان هو القاتل **سبب** إذا كسر قصعة أو شيئاً
لغيره أي هل ينضم المثل أو القيمة **(قوله)** أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عند بعض نساء
في رواية الترمذي من طريق سفيان الثوري عن حميد عن أنس أهدت بعض أزواج النبي صلى
الله عليه وسلم طعاماً في قصعة فضررت عائشة القصعة بيدها الحديث وأخرج أحمد عن ابن أبي
عدي ويزيد بن هرون عن حميد وقال أظنها عائشة قال الطبري إنما أهدت عائشة تفعيلاً لما فيها
وأندما لا يخفى ولا يلبس أنها هي لأن الهدايا إنما كانت تهدي إلى النبي صلى الله عليه وسلم في بيته
(قوله) فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين مع خادم لم أقف على اسم الخادم وأما الرسالة فهي زينب
بنت جحش ذكره ابن حزم في المحلى من طريق الليث بن سعد عن جرير بن حازم عن حميد سمعت
أنس بن مالك أن زينب بنت جحش أهدت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في بيت عائشة وليومها
بحفنة من حبس الحديث واستفدتا منه معرفة الطعام المذكور ووقع قريب من ذلك لعائشة مع
أم سلمة فروى النسائي من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أبي الموكل عن أم سلمة أنها أتت
بطعام في حفنة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فجاءت عائشة متررة بكساء ومعها فرفقت
به الحفنة الحديث وقد اختلف في هذا الحديث على ثابت فقبيل عنه عن أنس ورجح أبو زرعة
الرازي فيما حكاه ابن أبي حاتم في العلل عند رواية حماد بن سلمة وقال إن غيرها خطأ في الأوسط
للطبراني من طريق عبد الله العمري عن ثابت عن أنس أنهم كانوا عند رسول الله صلى الله عليه
وسلم في بيت عائشة إذ أتى بحفنة خبز ولحم من بيت أم سلمة قال فوضعنا أيدينا وعائشة تمنع طعاماً
عجلة فلما فرغنا جاءت به ورفعت حفنة أم سلمة فكسرتها الحديث وأخرج الدارقطني من طريق
عمران بن خالد عن ثابت عن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم في بيت عائشة مع بعض أصحابه
ينظرون طعاماً فسبقتهما قال عمران أن أكثر ظني أنها حفنة بيدها فوضعها فخرجت

* (باب) إذا كسر قصعة

أو شيئاً الغيرة حديثاً مسند

حديث شامي بن سعد عن

حميد عن أنس رضي الله عنه

أن النبي صلى الله عليه

وسلم كان عند بعض نساء

فأرسلت إحدى أمهات

المؤمنين مع خادم

عائشة وذلك قبل أن يحجبين فضربت بها فافركسرت الحديث ولم يصب عمران في ظنهم أنها حفصة بل هي أم سلمة كما تقولون نعم وقعت القصة لحنصة أيضا وذلك فيسار واد ابن أبي شيبه وابن ماجه من طريق رجل من بني سواد غير مسمى عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أصحابه فصنعت له طعاما وصنعت له حفصة طعاما فاسبقتمني فقلت للبارية انطلقى فاكنتني قصصهما فافركنتهما فانكسرت وانتشر الطعام فخمع على النطع فاكلوا ثم بعث بقصصتي الى حفصة فقال خذوا ظرفا من كان طرفكم وبقية رجاله ثقات وهي قصة أخرى بلا ريب لان في هذه القصة ان الجارية هي التي كسرت الحفصة وفي الذي تقدم ان عائشة نفسها هي التي كسرتها وروى أبو داود والنسائي من طريق جسر بن يعقوب الخميم وسكون المهملة عن عائشة قالت ما رأيت صانعة طعاما مثل صفيقة أهدت الى النبي صلى الله عليه وسلم انا وفيه طعام فمأكلت نفسي ان كسرتة فقلت يا رسول الله ما كفارتة قال اناء اناء وطعام كطعام اسناده حسن ولا جدوا في داود عنها فلما رأيت اخبارها أخذت في رعدة فبهذه قصة أخرى أيضا وتحرر من ذلك ان المراد من أبيهم في حديث لباب بن زينب لمجيء الحديث من مخرجه وهو حميد بن أنس وما عدا ذلك فقصص أخرى لا يليق من يحقن ان يقول في مثل هذا قيل المرسلة فلا تروى قيل فلانة الخ من غير تحرير (قوله بتقصعة) يقع اتفاق اناء من خشب وفي رواية ابن عدي في النكاح عند المصنف بتقصعة وهي قصعة بمسوطه وتكون من غير خشب (قوله فضربت يدها في كسرت القصعة) زاد أحمد اثنين وفي رواية أم سلمة عند النسائي فجات عائشة وسعها ففهر فقلت به الحفصة وفي رواية ابن عدي فضربت التي في بيتها يد اندام فستعلقت الحفصة فانطلقت والفلق بالسكون الشق ودلت الرواية الاخرى على انها انشقت ثم انفصلت (قوله فضهها) في رواية ابن عدي فجمع النبي صلى الله عليه وسلم فلحق الحفصة ثم جعل يجعل يجمع فيها الطعام الذي كان في الحفصة ويقول غارت أمكم والاحمد فاخذ الكسرتين فضم احدهما الى الاخرى فجعل فيها الطعام ولا بد داود والنسائي من طريق خالد بن الحارث عن حميد بن عوف وزاد كوافا كوا (قوله وحبس الرسول) زاد ابن عدي حتى أتى بصفيقة من عند التي هو في بيتها (قوله فدفع القصعة للصفيقة) زاد ابن عدي الى التي كسرت صفيقتها وأمسك المكسورة في بيت التي كسرت زاد الثوري وقال اناء اناء وطعام كطعام قال ابن بطلال احتج به الشافعي والكوفيون في نكاح عروضا أو حيوانا فعليه مثل ما استهلك قالوا ولا يقتضي بالقيمة الا عند عدم المثل وذهب مالك الى القيمة مطلقا وعنه في رواية تالاول وعنه ما صنعه الا دحي فالمثل وأما الحيوان فالقيمة وعنه ما كان مكبلا أو موزونا فالقيمة والا فالمثل وهو المشهور عندهم وما أطلقه عن الشافعي فيه نظرا وانما يحكم في الشيء بمثله اذا كان متشابه الاجزاء وأما القصعة فهي من المتشومات لا اختلاف أجزائها والجواب ما حكاه البيهقي بان القصعتين كانتا للنبي صلى الله عليه وسلم في بيتي زوجته فعاقب الكاسرة بجعل القصعة المكسورة في بيتها وجعل الصفيقة في بيت صاحبها ولم يكن هناك تضمين ويحتمل على تقدير أن تكون القصعتان لهما ما اندرأى ذلك سدا بينهما فمأفوضتا بذلك ويحتمل أن يكون ذلك في الزمان الذي كانت العتوبة بقيمة بالمثل كما تقدم ترويا فعاقب الكاسرة باعطاء قصعة الاخرى (قلت) ويعد هذا التصريح بقوله اناء اناء وطعاما التوجيه الاول فيعبر عليه قوله في الرواية التي

قصعة فيها طعام فضربت يدها في كسرت القصعة فضعها وجعل فيها الطعام وقال كوا او حبس الرسول والقصعة حتى فرغوا فدفع القصعة الصفيقة وحبس المكسورة*

ذكرها ابن أبي حاتم من كسر شيأ فهو له وعليه مثله زاد في رواية الدارقطني فصارت قضية وذلك
 يقتضى ان يكون حكما عاما لكل من وقع له مثل ذلك ويقتضى دعوى من اعتذر عن القول بها بانها
 واقعة عين لا عموم فيها ليكن محل ذلك ما اذا أفسد الملك ورفا ما اذا كان الكسر خفيا فكان
 اصلاحه فعلى الجاني ارشؤه والله أعلم وأما مسئلة الطعام فهي محتملة لان يكون ذلك من باب
 المعونة والاصلاح دون باب الحكم بل يوجب المثل فيه لانه ليس له مثل معلوم وفي طرق
 الحديث ما يدل على ذلك وان الطعامين كانا مختلطين والله أعلم وأما حديثنا في الجفنة لقولهم اذا
 تغيرت العين المغصوبة بشغل الغاصب حتى زال اسمها وعظم متاعها زال ملك المغصوب عنها
 وملكها الغاصب ومنه ما وفي الاستدلال لذلك بهذا الحديث نظر لا يخفى قال الطيبي وانما
 وصفت المرسله بانها أم المؤمنين اذا ناسب الغيرة التي صدرت من عائشة واسايرة الى غيرة
 الاخرى حيث أهدت الى بيت نزلتها وقوله غارت أمكم اعتذار منه صلى الله عليه وسلم لثلاث
 يحمل صنيعها على ما يدم بل يجري على عادة الضرائر من الغيرة فانها امر كبت في النفس بحيث
 لا يقدر على دفعها وسياق الحديث يلائم ما يتعلق بالغيرة في كتاب النكاح حيث ذكره المصنف ان شاء الله
 تعالى وفي الحديث حسن خلقه صلى الله عليه وسلم وانصافه وحلمه قال ابن العربي وكأنا عالم
 يؤدب الكاسرة ولو بالكلام لما وقع منها من التعدي لمافهم من ان التي أهدت أرادت بذلك أذى
 التي هو في بيتها والمناصرة علمها فاقصر على تغريمها للتصعق وقال وانما يغرمها الطعام لانه كان
 مهديا فانافهم له قبول أو في حكمه القبول وغفل رحمه الله عما ورد في الطرق الاخرى والله
 المستعان **(قوله وقال ابن أبي مريم)** هو سعيد شيخ البخاري وأراد بذلك التصريح بتحديث
 أنس الحميد وقد وقع تصريحه بالسماع منه لهذا الحديث في رواية جرير بن حازم المذكورة أولا
 من عند ابن حزم **(قوله باب)** اذا هدم بناطافلين مثله أي خلا فائمن قال تارمه
 القيمة من المال المكتوب وغيرهم وأورد فيه المصنف حديث أبي هريرة في قصة جرير بن حازم
 من قصة اوساقه في أحاديث الانبياء من هذا الوجه مطولا ويأتي الكلام عليه هناك مستوفى ان
 شاء الله تعالى وموضع الحاجة منه هنا قوله فقالوا اني صومعتك من ذهب قال لا الامن طين
 وقال قبل ذلك فكسر واصومعتك وتوجيه الاحتجاج به ان شرع من قبلنا شرع لنا وهو كذلك
 اذ لم يأت شرعنا بخلافه كما تقدم غير مرة لكن في الاستدلال بتصريحه فيما ترجم به نظر قال
 ابن المنير الاستدلال بذلك غير ظاهر فيما ترجم له لانهم عرضوا عليه ما لا يلزمهم اتفاقا وهو نأوها
 من ذهب وما أجابهم جرير بن حازم بالقبول من طين وأشار بذلك الى النسخة التي كانت عليه اقال
 ولا خلاف ان الهادم لو التزم الاعادة ورضى صاحبها في جواز ذلك قال ويحتمل على أهل المالك ان
 لا يجوز لانه فسح لما وجب ناجزا وهو القيمة الى ما تأخر وهو البنيان قال ابن مالك في قوله لا الا
 من طين شاهد على حذف الجزم بالافان التقدير لا تبنيها الا من طين **(خاتمة)** اشتمل كتاب
 المطالم من الاحاديث المرفوعة على ثمانية وأربعين حديثا المعلق منها ستة المذكر منها ثمانية وفيها
 مضي ثمانية وعشرون حديثا وافته به سلم على تخريجها سوى حديث أبي سعيد اذا خلص
 المؤمنون وحديث أنس انصرأ خاك وحديث أبي هريرة من كانت له مائة وحديث ابن عمر
 من أخذ شيأ من الارض وحديث عبد الله بن زيد في النهي عن النهي والمثلية وحديث أنس

* وقال ابن أبي مريم أخبرنا
 يحيى بن أيوب حدثنا حميد
 حدثنا أنس عن النبي صلى
 الله عليه وسلم **(باب)** *
 اذا هدم بناطافلين
 مثله * حدثنا مسلم بن
 ابراهيم حدثنا جرير بن حازم
 حازم عن محمد بن سيرين عن
 أبي هريرة رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كان رجل في بني
 اسرائيل يقال له جرير
 يبيع خبائه أمه فدعته
 فأى أن يبيعها فقال أجيبها
 أو أصلي ثم أتته فقالت
 اللهم لا تسه حتى تربه
 وجوه المومسات وكان
 جرير في صومعته فقالت
 امرأ فلا تقسني جرير
 فترضت له فبكاه فأتى
 فأنت راعيا فأمكنه من
 نفسها فولدت غلاما فقالت
 هو من جرير فأقوده وكسروا
 صومعته وانزلوه وسبوه
 فتوضأ وصلى ثم أتى الغلام
 فقال من أبوك يا غلام قال
 الراعى قالوا اني صومعتك
 من ذهب قال لا الا من طين

* (بسم الله الرحمن الرحيم) * (كتاب الشريعة في الطعام والنهد والعروض وكيف تقسم ما يكال ويوزن مجازفة أو قبضة قبضة لما لم ير المسلمون في التمدب بأساً نياً كل هذا بعضا وهذا بعضا وكذلك مجازفة الذهب والفضة والقران في التمر) * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثا قبل الساحل فأمر عليهم بأبي عبيدة بن الجراح (٩٢) وهم ثلثمائة وألف فيهم فخرجنا حتى إذا كنا ببعض الطريق في الزاد فأمر أبو عبيدة

بأنزوا ذلك الجيش فجمع ذلك

كله فكان مروى ترفكان

في التصعة المكسورة وفيه من الأثر تسعة آثار والله سبحانه وتعالى أعلم

*** (قوله كتاب الشريعة) ***
كذلك النسب في ابن شبيب به وللاكثر باب ولا يذوق الشريعة وقدموا البسيلة وأخروها والشريعة بفتح المعجمة وكسر الراء وبكسر أوله وسكون الراء وقد تحذف الهاء وقد يفتح أوله مع ذلك فتلك أربع لغات وهي شريعا ما يحدث بالاختيار بين اثنين فصاعدا من الاختلاط لتحصيل الربح وقد تحصل بغير قصد كالارث **(قوله الشريعة في الطعام والنهد)** أما الطعام فسيأتي القول فيه في باب منفرد وأما النهد فهو بكسر النون وفتحها الخراج القوم تنفقاتهم على قدر عدد الرفقة يقال فلاناهدوا وناهد بعضهم بعضا قاله الأزهرى وقال الجوهري نحوه لكن قال على قدر نفقة صاحبه ونحوه لابن فارس وقال ابن سيده النهد العون وطرحه مع القوم أعانهم وطرحهم وذلك يكون في الطعام والشراب وقيل فذكر قول الأزهرى وقال عياض مثل قول الأزهرى إلا أنه يقده بالسفر والخلط ولم يقده بالعدد وقال ابن التين قال جماعة هو النفقة بالسوية في السفر وغيره والذي يظهر أن أصله في السفر وقد تنفق رفقة فيضعونه في الحضر كما سيأتي في آخر الباب من فعل الأشعر بين وإنه لا يتقدم بالسوية إلا في القسمة وأما في الأكل فلا تسوية لاختلاف حال الأكلين وأحاديث الباب تشهد بذلك وقال ابن الأثير هو ما يتخرجه الرفقة عند المناهضة إلى الغزو وهو أن يتقسموا نفقتهم بينهم بالسوية حتى لا يكون لاحدهم على الآخر فضل فزاده قيد آخر وهو سفر الغزو والمعروف أنه خلط الزاد في السفر طلقا وقد أشار إلى ذلك المصنف في الترجمة حيث قال يأكل هذا بعضا وهذا بعضا وقال القابسي هو طعام الصلح بين القبائل وهذا غير معروف فإن ثبت فلهذا أصله وذكر محمد بن عبد الملك التماري أن أول من أحدث التمدحضين بمهملة ثم معجمة مصغرا الرقاشي (قلت) وهو بعيد لبوته في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وحضين بحجة له فإن ثبت احتملت أوليته فيه في زمن خصوص أو في فئة مخصوصة **(قوله والعروض)** بضم أوله جمع عرض بسكون الراء مقابل التقدم أو ما يتبعها جميع أصناف المال وما عدا التمدحض في الطعام فهو من الخاص بعد العام ويدخل فيه الربويات ولكنه اغتفر في التمدحض الدليل على جوازده واختلاف العلماء في صحة الشريعة كما سيأتي **(قوله وكيف تقسم ما يكال ويوزن)** أي هل يجوز تقسمه مجازفة أو لا بد من الكيل في المكيل والوزن في الموزون وأشار إلى ذلك بقوله مجازفة أو قبضة قبضة أي متساوية **(قوله لما لم ير المسلمون بالنهد بأسا)** هو بكسر اللام وتخفيف الميم وكان ثمة أمار إلى أحاديث الباب وقد ورد الترغيب في ذلك وروى أبو عبيد في الغريب عن الحسن قال أخر جوائهم فانه أعظم للبركة وأحسن لاختلافكم **(قوله)** وكذلك مجازفة الذهب والفضة) كأنه ألحق التمدب بالعرض للجامع بينهما وهو المسالية لكن إنما

يقوتناه كل يوم قليلا قليلا حتى فنى فلم يكن يصيبنا الاثرة مرة فقلت وما تنقنى ثرة فقال لقد وجدنا نفقة لها حين فنيت قال ثم انتمينا إلى البحر فإذا سموت مثل الطرب قال كل منه ذلك الجيش ثمانى عشرة ليلة ثم أمر أبو عبيدة بضعه من أسلحة فقصمها ثم أمر براحلة فرحلت ثم مررت تحتها فلم تصب ما أحدثنا يشرب من مرحوم حدثنا حاتم ابن اسمعيل عن يزيد بن أبي عبيدة عن سالمه رضي الله عنه قال خفت أزواد القوم وأملقوا فأولوا النبي صلى الله عليه وسلم في فخر أباهم فأذن لهم فلقبهم عمر فأخبروه فقال ما بقاؤكم بعد أهلكم فدخل على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما بقاؤهم بعد أهلكم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نادى الناس يا تون بفضل أزوادكم

فبسط ذلك ناطع وجعله على النطع فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا وبرك عليه ثم دعاهم بأوعيتهم فاحتفى الناس حتى فرغوا ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألم أنهد أن لا اله الا الله وأنى رسول الله * حدثنا محمد بن يوسف حدثنا الأوزاعي حدثنا أبو النجاشي قال سمعت رافع بن خديج رضي الله عنه قال قال صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم العصر ففتح حوزا فقسيم غير قسم فمنا كل لمانضينا قبل أن تغرب الشمس * حدثنا محمد بن العلاء حدثنا حماد بن أسامة

يتم ذلك في قيمة الذهب مع الفضة أما قيمة أحدهما خاصة حيث يقع الاشتراك في الاستحقاق
 فلا يجوز اجتماعا قاله ابن بطلان وقال ابن المنير بشرط مالك في منع أن يكون مصكوكا والعام
 فيه بالعدد فعلى هذا يجوز بيع ما عدا ما جازوا فافاد مقتضى الأصول منعه وظاهر كلام البخاري
 جوازها ويمكن أن يحتمل له حديث جابر في مال البحرين والجواب عن ذلك أن قيمة العطاء ليست
 على حقيقة القسمة لأنه غير مملوك للاخذين قبل التمييز والله أعلم وقوله والقرآن في الترتيب إلى
 حديث ابن عمر الماضي في المظالم وسياق أيضا بعد ما بين ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث
 * أحدها حديث جابر في بعث أبي عبيدة بن الجراح إلى جهة الساحل وسياق الكلام عليه
 مستوفى في كتاب المغازي وشاهد الترجمة منه قوله فامر أبو عبيدة بازو ذلك الجيش فجمع
 الحديث وقال الداودي ليس في حديث أبي عبيدة ولا الذي بعده ذكر الجواز لأنه لم يردوا
 المبايع ولا البدل وإنما يفضل بعضهم بضموا لأخذ الامام من أحدهم للاختار وأجاب ابن التين بأنه
 إنما أراد أن حقوقهم تساوت فيه بعد جمعه لكنهم يتناولوه مجازفة كما جرت العادة * ثانيا حديث
 سلمة بن الأكوع في إرادة فخر أبيهم في الغزو والشاهد منه جمع أزوادهم ودعاء النبي صلى الله
 عليه وسلم فيها بالبركة وهو ظاهر فيما ترجم به من كون أخذهم منها كن بغير قسمة مستوية وسياق
 الكلام عليه مستوفى في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى وقوله فيه أزواد في رواية المستمل أزودة
 وقوله وأملقوا أي افتقروا وقوله وبرك بتشديد الراء أي دعا بالبركة وقوله فاحتى بسكون المهملة
 بعدها مناة مفتوحة ثم مثلثة افتعل من الحثي وهو الأخذ بالكفين * ثالثا حديث رافع بن
 خديج في تعجيل صدقة من الإصمير وهو من الأحاديث المذكورة في غير مظنتها وقد ذكر المصنف في
 المواقيت من هذا الوجه عن رافع تعجيل المغرب وفي هذا تعجيل العصر والغرض منه هنا قوله
 فتخير جزورا فيقسم عشر قسم قال ابن التين في حديث رافع الشركة في الأصل وجمع الحفظ
 في القسم وفخر بالجمع والحجة على من زعم أن أول وقت العصر من غير ظل الشيء مثله وقوله
 نهجا بالمعجمة وبالجم أي استوى طبعه * رابعها حديث أبي موسى (تولى عن يزيد) هو بالمؤخدة
 والراء مع غرا (قوله إذا أرملا) أي في زادهم وأصله من الرمل كأنهم لصقوا بالرمل من القلة كما
 قيل في ذمات ربة (قوله فهم مني وأنا منهم) أي هم متصلون بي وتسمى من هذه الآية كقوله
 لست من دود قمل المراد فعلوا فعلى في هذه المواساة وقال النووي معناه المبايع في اتحاد
 طريقتهما وانفاقهما في طاعة الله تعالى وفي الحديث فضيلة عظيمة للاشعرين قيله أبي موسى
 وتحديث الرجل عما قبله وجواز هبة الجهول وفضيلة الأيتام والمواساة واستصحاب خلط الزاد في
 السفر وفي الإقامة أيضا والله أعلم * ثانيا ما كان من خليطين فأنهما يتراجعان
 بينهما بالسوية في الصدقة أو رده حديث أنس عن أبي بكر في ذلك وهو طرف من حديثه
 الطويل في الزكاة وتقدم فيه وفيه المصنف في الترجمة بالصدقة لوروده فيها إلا أن التراجع لا يصح
 بين الشرير يكتفي في الرقاب وقال ابن بطلان فقه الباب أن الشرير يكتفي إذا خلط رأس المالهما فالرجح
 بينهما أن أنفق من مال الشركة أكثر مما أنفق صاحبه تراجعاً عند القسمة بتدبر ذلك لأنه عليه
 الصلاة والسلام أمر الخليطين في الغنم بالتراجع بينهما وشماش يمكن نذل ذلك على أن كل
 شرير يكتفي في معناهما وتعميم ابن المنير بأن التراجع الواقع بين الخليطين في الغنم ليس من باب

عن يزيد عن أبي بردة عن أبي
 موسى قال قال النبي صلى
 الله عليه وسلم إن الأشعرين
 إذا أرملا في الغزو أو قل
 طعام عيالهم بالمدينة جمعوا
 ما كان عندهم في ثوب
 واحد ثم اقتسموه بينهم في
 إناء واحد بالسوية فهم مني
 وأنا منهم * (باب) * ما كان
 من خليطين فأنهما
 يتراجعان بينهما بالسوية في
 الصدقة * حديثنا محمد بن
 عبد الله بن المشقي قال
 حدثني أبي قال حدثني
 ثمامة بن عبد الله بن أنس
 أن أنسا حدثه أن أبا بكر
 الصديق رضي الله عنه
 كتب له في بضة الصدقة التي
 فرض رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال وما كان من
 خليطين فأنهما يتراجعان
 بينهما بالسوية

* (باب قسمة الغنم) * حدثنا علي بن الحكم الانصاري حدثنا أبو عوانة عن سفيان بن مسروق عن عباد بن رفاع عن رافع بن خديج عن جده قال قال النبي صلى الله عليه وسلم يذبحوا ونصبوا القدر فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالقدور فأفكفت ثم قسم فعدل عشرة من الغنم بعير فمدها بعير فملأهم ودفعها لهم وكان في القوم خيل بسيرة فاهاوى رجل منهم بسهم فحسبه الله ثم قال ان لهذه البهائم أربابا كأرباب الوحش فاعلمكم منها فأصنعوا به هكذا فقال جدى انار جوار ونحاف العدو غدا وليست معنا مدي أفندج بالحب قال ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه ليس السن والظفر وسأحدثكم عن ذلك أما السن فعظم وأما الظفر فدى الحشمة * (باب القران في التبرين الشركاء حتى يستأذن أصحابه) * حدثنا خلد بن يحيى حدثنا سفيان حدثنا جبلة بن سحيم قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول (٩٤) نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يقرن الرجل بين التبرتين جميعا حتى يستأذن

أصحابه * حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبه عن جبلة قال كان بالمدينة قاصبا ينامسنة فكان ابن الزبير يرقه القدر وكان ابن عمر يترينا فيقول لا تقرنوا فان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الاقران الآن يستأذن الرجل منكم أخاه * (باب تقويم الاشياء بين الشركاء بقبلة عدل) * حدثنا عمران بن ديسرة حدثنا عبد الوارث حدثنا أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعتق شقة من بيتي عبد أو شركا أو قال نصيبا وكان له ما يبلغ نفسه بقبلة العدل فهو عتيق والاعتقد أي منه ما عتيق قال لا أدري قوله عتيق ما عتيق قول من نافع أروى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم * حدثنا بشر بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا سعيد بن أبي عروبة الزوا عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشر بن ميمون عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شقة من مملوكة فعليه خلاص في ماله فان لم يكن له مال قوم المملوك قيمة عدل ثم استعفى غيره مشقوق عليه * (باب) هل يقرع في القسمة والاستهام فيه * حدثنا أبو نعيم حدثنا زكريا قال سمعت عامرا يقول سمعت النعمان بن بشير رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مثل الشاة على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على شقة فاصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها فكان الذين في أسفلها إذا استهموا من الماء مروا على من فوقهم فقالوا لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقا ولم نؤذ من فوقنا فإن يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعا وإذا أخذوا من أيديهم نجوا وشفوا جميعا * (باب شركة اليتيم وأهل الميراث) * حدثنا الاويسى حدثنا

قسمة الربح وانما أصله غرم مستهلك لا نأخذ من لم يعط استهلك مال من أعطى إذا أعطى عن حق وجب على غيره وقد قيل انه يقدر مستلما من صاحبه واستدل به على ان من قام عن غيره بواجب فله الرجوع عليه وان لم يكن أذن له في القيام عنه فاله ابن المنير أيضا وفيه نظر لان صحة توقف على عدم الاذن وهو هنا محتمل فلا يتم الاستدلال مع قيام الاحتمال * (قوله) * (باب قسمة الغنم) أي بالعدد وأورد فيه حديث رافع بن خديج وفيه ثم قسم فعدل عشرة من الغنم بعير وسيأتي الكلام عليه مستوفى في الذبائح ان شاء الله تعالى * (قوله) * (باب القران في التبرين الشركاء حتى يستأذن أصحابه) كذا في جميع النسخ ولعل حتى كانت حين فحرفت أو سقطت من الترجمة شيء اما لفظ النهي من أولها أو لايحوز قبل حتى ذكر فيه حديث ابن عمر في ذلك من وجهين وقد تقدم في المظالم ويأتي الكلام عليه في الاطعمة ان شاء الله تعالى قال ابن بطال النهي عن القران من حسن الادب في الاكل عند الجاه ولا على التحريم كما قال أهل التناحر لان الذي يوضع للاكل سبيل سبيل المكارمة لا التشاح لاختلاف الناس في الاكل لكن اذا استأثر بعضهم باكثر من بعض لم يحل له ذلك * (قوله) * (باب تقويم الاشياء بين الشركاء بقبلة عدل) قال ابن بسال لاختلاف بين العلماء ان قسمة العروض وسائر الامتعة بعد التقويم جائز وانما اختلفوا في قسمتها بغير تقويم فاجازها الاكثر اذا كان على سبيل التراضي ومنعه الشافعي وخجته حديث ابن عمر فين أعق بعض عبده فهو نص في الرقيق والحق الباقي به وأورد المصنف الحديث المذكور عن ابن عمر وعن أبي هريرة وسيأتي الكلام عليهم جميعا في كتاب العتيق مستوفى ان شاء الله تعالى * (قوله) * (باب) هل يقرع في القسمة والاستهام فيه) الاستهام الاقتراع والمراد به هنا بيان الانصبة في القسم والضمير يعود على القسم بدلالة القسمة فذكره لانها معني وأورد فيه حديث النعمان بن بشير وسيأتي الكلام عليه مستوفى في آخر كتاب الشهادات ان شاء الله تعالى * (قوله) * (باب شركة اليتيم وأهل الميراث)

أصحابه * حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبه عن جبلة قال كان بالمدينة قاصبا ينامسنة فكان ابن الزبير يرقه القدر وكان ابن عمر يترينا فيقول لا تقرنوا فان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الاقران الآن يستأذن الرجل منكم أخاه * (باب تقويم الاشياء بين الشركاء بقبلة عدل) * حدثنا عمران بن ديسرة حدثنا عبد الوارث حدثنا أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعتق شقة من بيتي عبد أو شركا أو قال نصيبا وكان له ما يبلغ نفسه بقبلة العدل فهو عتيق والاعتقد أي منه ما عتيق قال لا أدري قوله عتيق ما عتيق قول من نافع أروى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم * حدثنا بشر بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا سعيد بن أبي عروبة الزوا عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشر بن ميمون عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شقة من مملوكة فعليه خلاص في ماله فان لم يكن له مال قوم المملوك قيمة عدل ثم استعفى غيره مشقوق عليه * (باب) هل يقرع في القسمة والاستهام فيه * حدثنا أبو نعيم حدثنا زكريا قال سمعت عامرا يقول سمعت النعمان بن بشير رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مثل الشاة على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على شقة فاصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها فكان الذين في أسفلها إذا استهموا من الماء مروا على من فوقهم فقالوا لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقا ولم نؤذ من فوقنا فإن يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعا وإذا أخذوا من أيديهم نجوا وشفوا جميعا * (باب شركة اليتيم وأهل الميراث) * حدثنا الاويسى حدثنا

الزوا عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشر بن ميمون عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شقة من مملوكة فعليه خلاص في ماله فان لم يكن له مال قوم المملوك قيمة عدل ثم استعفى غيره مشقوق عليه * (باب) هل يقرع في القسمة والاستهام فيه * حدثنا أبو نعيم حدثنا زكريا قال سمعت عامرا يقول سمعت النعمان بن بشير رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مثل الشاة على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على شقة فاصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها فكان الذين في أسفلها إذا استهموا من الماء مروا على من فوقهم فقالوا لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقا ولم نؤذ من فوقنا فإن يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعا وإذا أخذوا من أيديهم نجوا وشفوا جميعا * (باب شركة اليتيم وأهل الميراث) * حدثنا الاويسى حدثنا

ابراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب قال أخبرني عروة أنه سأل عائشة رضي الله عنها وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير أنه سأل عائشة رضي الله عنها عن قول الله تعالى فان خنتم أن لا تقسطوا الى قوله ورباع فقالت يا ابن أخي هي اليتيمة تكون في حجر ولها نكاح في ماله فيجبها مالهها وجمالها فيردولها أن يترجىها بغير أن يقسط في صداقتها فاعطيا مثل ما يعطيان غير فتهوا أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا الهن ويبلغوا بهن أعلى سنتهن من الصداق وأمرها أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن قال عروة قالت عائشة ثم ان الناس استفتوا رسول الله (٩٥) صلى الله عليه وسلم بعد هذه الآية

فأنزل الله ويستفتونك في النساء الى قوله وترغبون أن تنكحوهن والذي ذكر الله أنه يلب عليكم في الكتاب الآية الأولى التي قال فيها وان خنتم أن لا تقسطوا في النساء فانكحوا ما طاب لكم من النساء قالت عائشة قول الله في الآية الأخرى وترغبون أن تنكحوهن هي رغبة أحدكم فيمنه التي تكون في حجره حتى تكون قلبه المال والجمال فتهوا أن ينكحوا ما رغبوا في مالهها وجمالها من نساء الأبايا تقسط من أجل رغبةهم غنهن (باب الشركاء في الأرضين وغيرها) حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا هشام أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال إنما جعل النبي صلى الله عليه وسلم الشفعة في كل ما لم يتقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت

الواو بمعنى مع قال ابن بطال اتفقوا على أنه لا تجوز المشاركة في مال اليتيم إلا أن كان اليتيم في ذلك مصلحة راجحة وأورد المصنف في الباب حديث عائشة في تفسير قوله تعالى وان خنتم أن لا تقسطوا في النساء وسأني الكلام عليه مستوفى في تفسير سورة النساء ان شاء الله تعالى والابوي المذكور في الأسناد فهو عبد العزيز بن ابراهيم هو ابن سعد وصالح هو ابن كيسان والأسناد كله مدينون وقوله وقال الليث حدثني يونس وصلة الطبري في تفسيره من طريق عبد الله بن صالح عن الليث مقرونا بطريق ابن وهب عن يونس وقوله فيه رغبة أحدكم يقيمه وفي رواية الكشي عن يتيمة ولعله أصوب (قوله باب الشركاء في الأرضين وغيرها) أورد فيه حديث جابر الشفعة في كل ما لم يتقسم وقدم في الكلام عليه في كتاب الشفعة وأراد هنا الإشارة الى جواز قسمة الأرض والدار والى جواز ذهب الجهر وصغر الدار أو كبرها وامتدني بعضهم التي لا يتنفع بها الوقت فتمتنع قسمتها وهشام في هذه الرواية هو ابن يوسف الصنعاني (قوله باب اذ أقسم الشركاء الدور وغيرها فليس لهم رجوع ولا شفعة) أورد فيه حديث جابر المذكور قال ابن المنير ترجم بلزوم القسمة وليس في الحديث إلا أن الشفعة لكن لكونه يلزم من تنهائي الرجوع اذ لو كان للشريك أن يرجع لعادت مشاعة فعادت الشفعة (قوله باب الاشتراك في الذهب والفضة وما يكون فيه الصرف) قال ابن بطال اجمعوا على أن الشركة الصحيحة أن يخرج كل واحد مثل ما أخرج صاحبه ثم يخطأ ذلك حتى لا يتميز ثم يتصرف جميعا الآن يقيم كل واحد منهم ما الآخر مقام نفسه وأجمعوا على أن الشركة بالدرهم والدنانير جائزة لكن اختلفوا إذا كانت الدنانير من أحدهما والدرهم من الآخر فنهى الشافعي ومالك في المشهور عنه والكوفيون إلا الثوري انتهى وزاد الشافعي أن لا تختلف الصنعة أيضا كالصالح والمكسرة واطلاق البخاري الترجمة يشعر بتجوز حله الى قول الثوري وقوله وما يكون فيه الصرف أي كالدرهم المغشوش والتبر وغير ذلك وقد اختلفت العلماء في ذلك فقال الأكثر يصح في كل مثل وهو الأصح عند الشافعية وقيل يختص بالنقد المضروب وأورد المصنف في الباب حديث البراء في الصرف وقد تقدم في أوائل البيوع وفي باب بيع الورق بالذهب نسبة وتقدم بعض الكلام عليه هناك (قوله حديثنا أبو عاصم) هو البديل شيخ البخاري وروى هنا في عدة مواضع عنه بواسطة (قوله اشترت أنا وشريك لي) لم أقف على اسمه (قوله شيئا يدا بيد ونسيئة) تقدم في أوائل البيوع بالنقد كنت أقبر في الصرف (قوله

الطرق فلا شفعة) (باب اذ أقسم الشركاء الدور وغيرها فليس لهم رجوع ولا شفعة) حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا هشام أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل ما لم يتقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة (باب الاشتراك في الذهب والفضة وما يكون فيه الصرف) حدثني عمر بن علي حدثنا أبو عاصم عن عثمان يعني ابن الأسود قال أخبرني سليمان بن أبي مسلم قال سألت أبا المنهال عن الصرف يدا بيد فقال اشترت أنا وشريك لي شيئا يدا بيد ونسيئة فجاءنا البراء بن عازب فسأله فقال فعلت أنا وشريك زيد بن أرقم وسألنا النبي صلى الله عليه وسلم

ما كان يدايد خذوه وما كان نسيئة فرتوه) في زوايه كريمة فذروه بتقديم الدال المعجمة وتخفيف
 الراء أي اتركوه وفي رواية النسبي رذوه بدون الفاء وحذفها في مثل هذا أو اثباتها جازن واستدل
 به على جواز تفريق النسيئة فيصح الصحيح منها ويطل ما لا يصح وفيه نظر لا احتمال أن يكون
 أشار إلى عقدين مختلفين ويؤيد هذا الاجتمال ما ساق في باب الهجرة إلى المدينة من وجه آخر
 عن أبي المنهال قال باع شريك في ذراهم في السوق نسيئة إلى الموسم فذكر الحديث وفيه قدم
 النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ونحن نتابع هذا البيع فقال ما كان يدايد فليس به بأس وما
 كان نسيئة فلا يصح فعلى هذا فمضى قوله ما كان يدايد خذوه أي ما وقع لكم فيه التقاضي في
 المجلس فهو صحيح فامضوه ما لم يقع لكم فيه التقاضي فليس بصحيح فتركوه ولا يلزم من ذلك أن
 يكونا جميعا في عقد واحد والله أعلم ﴿ **قوله باب** مشاركة الذي والمشاركين
 في المزارعة ﴾ الواو في قوله والمشاركين عاطفة وليست بمعنى مع والتقدير مشاركة المسلم الذي
 ومشاركة المسلم للمشاركين وقد ذكر فيه حديث ابن عمر في إعطاء اليهود خير على أن يعملوها
 مختصرا وقد تقدم في المزارعة وهو ظاهر في الذي وألحق المشاركة به لأنه إذا استأمن صار في معنى
 الذي وأشار المصنف إلى مخالفة من خالف في الجواز كالثوري والليث وأحمد وأبو حنيفة وبه قال
 مالك إلا أنه أجازها إذا كان تصرف في حفرة المسلم وجثم خشية أن يدخل في مال المسلم ما لا يحل
 كالأجر والجزء والخزير واحتج الجمهور بمعاملة النبي صلى الله عليه وسلم يهود خيبر وإذا جاز في
 المزارعة جاز في غيرها وعامة أخذ الجزية منهم مع أن في أموالهم ما فيها ﴿ **قوله**
باب قسم الغنم والعدل فيها ﴾ ذكر فيه حديث عتبة بن عاصم وقدم في توجيه إráده
 في الشركة في أوائل الوكالة ويأتي الكلام على بقية شركة في الأضاحي أن شاء الله تعالى ﴿ **قوله**
باب الشركة في الطعام وغيره ﴾ أي من المثليات والجمهور على صحة الشركة في كل
 ما يملك والأصح عند الشافعية اختصاصها بالمثل وسبيل من أراد الشركة بالعروض عندهم أن
 يبيع بعض عرضه المعلوم ببعض عرض الآخر المعلوم ويأذن له في التصرف وفي وجه لا يصح إلا
 في النقد المنسوب كالتقدم وعن المالكية ذكره الشركة في الطعام والراح عندهما الجواز
 ﴿ **قوله** ويذكر أن رجلا ﴾ لم أقف على اسمه ﴿ **قوله** فرأى عمر ﴾ كذا لا ذكره في رواية ابن شبيب
 فرأى ابن عمر وعائش بن مراح ابن بطال والأول أصح فقد رواه سعيد بن منصور عن طريق أبي بن
 معاذ أنه عمر أبصر رجلا يساوم سلعة وعنده رجل فغمزه حتى اشتراها فرأى عمر أنها شركة
 وهذا يدل على أنه كان لا يشترط للشركة صيغة ويكتفي فيها بالإشارة إذا ظهرت القرينة وهو
 قول مالك وقال مالك أيضا في السلعة تعرض للبيع فيقف من يشتريها للتجارة فإذا اشتراها
 واحد منهم واستشركه الآخر لم يمه أن يشركه لأنه لا تنفع بتركه الزيادة عليه ووقع في نسخة الصغاني
 ما نصه قال أبو عبد الله يعني المصنف إذا قال الرجل للرجل اشركني فإذا سكت يكون شركا في
 النصف انتهى وكأنه أخذ من أثر عمر المذكور ﴿ **قوله** أخبرني سعيد ﴾ هو ابن أبي أيوب وثبت
 في رواية ابن شبيب ﴿ **قوله** عن زهرة ﴾ هو بضم الزاي وعند أبي داود من رواية المقبري عن سعيد
 حدثني أبو عقيل زهرة بن معبد ﴿ **قوله** عن جده عبد الله بن هشام ﴾ أي ابن زهرة التميمي من بني
 عمرو بن كعب بن سعد بن تميم من مرة رخط أبي بكر الصديق وهو جد زهرة لأبيه ﴿ **قوله** وكان

عن ذلك فقال ما كان
 يدايد خذوه وما كان
 نسيئة فرتوه ﴿ **باب**
 مشاركة الذي والمشاركين
 في المزارعة ﴾ حدثنا موسى
 ابن اسمعيل حدثنا جويرية
 ابن أسماء عن رافع عن
 عبد الله رضي الله عنه قال
 أعطى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم خير اليهود أن
 يعملوها ويرعوها ولهم شطر
 ما يخرج منها ﴿ **باب** قسم
 الغنم والعدل فيها ﴾ حدثنا
 قتيبة بن سعيد حدثنا الليث
 عن يزيد بن أبي حبيب عن
 أبي الخير عن عتبة بن عاصم
 رضي الله عنه أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أعطاه
 غنما يقيمها على صحابه
 فخصها فبقى عتود فذكره
 لرسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال ضح به أنت ﴿ **باب**
 الشركة في الطعام وغيره ﴾
 ويذكر أن رجلا ساوم شيئا
 فغمزه آخر فرأى عمر أنه
 شركة ﴿ **حدثنا** أصبغ بن
 الفرج قال أخبرني عبد الله
 ابن وهب قال أخبرني سعيد
 عن زهرة بن معبد عن جده
 عبد الله بن هشام وكان

قد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وذهبت به أمه زينب بنت جحيد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله
 يا بعة فقال هو صغير فمسح رأسه ودعاه * وعن زهرة بن معبد أنه كان (٩٧) يخرج به جده عبد الله بن هشام إلى السوق

فيشتري الطعام فيلقاه
 ابن عمر وابن الزبير فيقولان
 له أشركا فان النبي صلى الله
 عليه وسلم قد دعاك بالبركة
 فيشركهم فربما أصاب
 الراحلة كما هي فيبعث بها إلى
 المنزل * (باب الشرك في
 الرقيق) * حدثنا مسدد حدثنا
 جويرية بن أسماء عن نافع
 عن ابن عمر رضي الله عنهما
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال من أعقق شركه في مملوك
 وجب عليه أن يعقق كله إن
 كان له مال قدر عنه بتمام قيمة
 عدل ويعطى شركاؤه حصته
 ويحلى سبيل المعتق * حدثنا
 أبو النعمان حدثنا جابر بن
 حازم عن قتادة عن النضر بن
 أنس عن بشير بن خزيمة عن
 أي هريرة رضي الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال
 من أعقق شتفا في عبد أعقو
 كله إن كان له مال والأيستب
 غير مشقوق عليه * (باب
 الاشتراك في الهدى والبدن
 وإذا اشرك الرجل رجلا في
 هديه بعد ما أهدي) * حدثنا
 أبو النعمان حدثنا جابر بن
 زيد أخبرنا عبد الملك بن

قد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ذكر ابن منده أنه أدرك من حياة النبي صلى الله عليه وسلم
 ست سنين وروى أحد في مسنده أنه احتلم في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن في أسناده
 ابن لهيعة وحديث الباب يدل على خطا روايته هذه فان ذهب أمه به كان في الفتح ووصف
 بالصغر اذ ذاك فان كان ابن لهيعة ضبطه فيحتمل انه بالغ في أوائل سن الاحتلام (قوله) وذهبت
 به أمه زينب بنت جحيد أي ابن زهير بن الحرث بن أسد بن عبد العزى وهي معدودة في الصحابة
 وأبوه هشام مات قبل الفتح كافرا وقد شهد عبد الله بن هشام فتح مصر واختط بها فيما ذكره ابن
 بونس وغيره وعاش إلى خلافة معاوية (قوله) ودعاه زاد المصنف في الأحكام من وجه
 آخر عن زهرة وأخرجه الحافظ في المستدرک من حديث ابن وهب بتمامه فوهم (قوله) وعن
 زهرة بن معبد هو موصول بالاسناد المذكور (قوله) فيلقاه ابن عمر وابن الزبير قال
 الاسماعيلي رواد الخلق فلم يذكر أحد هذه الزيادة إلى آخرها إلا ابن وهب (قلت) وقد أخرجه
 المصنف في الدعوات عن عبد الله بن وهب بهذا الاسناد وكذلك أخرجه أبو نعيم من وجهين عن
 ابن وهب وقال الاسماعيلي تفرد به ابن وهب (قوله) فيقولان له أشركا هو شاهد الترجمة
 لكونهما طالبا منه الاشتراك في الطعام الذي اشتراه فأجابهما إلى ذلك وهم من الصحابة ولم ينقل
 عن غيرهم ما يخالف ذلك فيكون حجة وفي الحديث مسح رأس الصغير وترك مبايعته من لم يبلغ
 والدخول في السوق لطلب المعاش وطلب البركة حيث كانت والردي على من زعم ان السعة من
 الحلال مذمومة وتوقروا على الصحابة على احضار أولادهم عند النبي صلى الله عليه وسلم لالتماس
 بركته وعلم من أعلام نبوته صلى الله عليه وسلم لاجابة دعائه في عبد الله بن هشام * (تنبيهان) *
 أحدهما وقع في رواية الاسماعيلي وكان يعنى عبد الله بن هشام يخطي بالشاة الواحدة عن جميع
 أهله فعز بعض المتأخرين هذه الزيادة للبخاري فأخطأ ثابتهما وقع في نسخة الصغاني زيادة لم
 أرها في شيء من النسخ غيرها ولفظه قال أبو عبد الله كان عروة البارقي يدخل السوق وقد ربح
 أربعين الفأبركة دعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبركة حيث أعطاه ديناراً يشتري به أفضحية
 فاشترى شاتين فباع احدهما ديناراً وجاءه ديناراً وشاة فبكر له رسول الله صلى الله عليه وسلم
 (قوله) (باب) الشرك في الرقيق أو ردفه حديث ابن عمر وأبي هريرة فيمن أعقق شتفا
 أي نصيبا من عبد وهو ظاهر فيما ترجم له لان صحة العتق فرع صحة الملك (قوله) (باب)
 الاشتراك في الهدى والبدن) بضم الموحدة وسكون المهملة جمع بدنة وهو من الخاص بعد
 العام (قوله) وإذا اشرك الرجل رجلا في هديه بعد ما أهدي أي هل يسوغ ذلك ذكر فيه حديث
 جابر وابن عباس في حجة النبي صلى الله عليه وسلم وفيه اهلال على وفيه فامرء أن يقيم على
 احرامه وأشركه في الهدى وقد تقدم الكلام عليه مستوفي في الحج وفيه بيان ان الشركة وقعت

(١٣ - فتح الباري خا) جريح عن عطاة عن جابر وعن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا يقدم النبي صلى
 الله عليه وسلم صبح رابعة من ذى الحجة مهلين بالحج لا يحلظهم شيء فلما قدمنا أمرنا فجعلنا هاجرة وأن نحل إلى نسائنا فنفشت في
 ذلك القالة قال عطاة فقال جابر فيروح أخذنا إلى منى وذكره بقطر منيا فقال جابر بكفه فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقام
 خطيبا فقال بلغني ان أقواما يقولون كذا وكذا والله لا تأتروا ثقي لله منهم ولو أنى استقبلت من أمري ما استبدت ما أهديت
 ولولا أن معي الهدى لأحلت فقام سراقه بن مالك بن جعشم فقال يا رسول الله هي لنا وللابد فقال لا بل للابد

قال وجاء علي بن أبي طالب فقال أحدهما (٩٨) يقول لبيلك بما أهل به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الآخر لبيلك بحجة

رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يقيم على إحرامه وأشركه في الهدى * (باب من عدل عشرة من الغنم يجوز في القسم) * حدثني محمد أخبرنا وكيع عن سفيان عن أبيه عن عباية بن رفاع عن جده رافع بن خديج رضى الله عنه قال كأمع النبي صلى الله عليه وسلم بنى الخليفة بن تهممة فأصبنا غنماً أو بلا فمجدل القوم فأغلوا بها القدور فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرهم أفا كفت ثم عدل عشرة من الغنم يجوز ثم إن بعيراً من الغنم وليس في القوم إلا خيل يسيرة فرماه رجل فخبه بهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن لهذه البهائم أوابداً وأبد الوحش فما غلبكم منها فاضعوا به هكذا قال قال جدّي يا رسول الله أنا نرجو ونخاف أن نلقى العدو غداً وليس معنا مدى أفنذبح بالقصب قال أو أرى ما أمّر الدم وذكرا سم الله عليه فكلوا ليس السن والظفر وسأحدثكم عن ذلك أما السن فعظم وأما الظفر فدى الحبشة (بسم الله الرحمن الرحيم) * (كتاب في الرهن في الحضر وقوله تعالى وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كتاباً فلهن مقبوضة) *

بعد ما ساق النبي صلى الله عليه وسلم الهدى من المدينة وهي ثلاث وستون بدنة وجاء علي بن النبي صلى الله عليه وسلم ومعه سبع وثلاثون بدنة فصار جميع ما ساقه النبي صلى الله عليه وسلم من الهدى مائة بدنة وأشرك علماء معه فيها وهذا الاشتراك محمول على أنه صلى الله عليه وسلم جعل علماء يشاركه في ثواب الهدى لأنه ملكه بعد أن جعله هدياً ويحتمل أن يكون علي لما أحضر الذي أحضره معه فراه النبي صلى الله عليه وسلم ملكه نصفه مثلاً فصار شر يكافيه وساق الجميع هدياً فصار أشركه في ثوابه الذي ساقه النبي صلى الله عليه وسلم أولاً (قوله وجاء علي بن أبي طالب فقال أحدهما يقول لبيلك بما أهل به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الآخر لبيلك بحجة رسول الله صلى الله عليه وسلم) تقدم في أوائل الحج بيان الذي عبر به بالعبارة الأولى وهو جابر وكذا وقع في أبواب العمرة وتعين أن الذي قال بحجة رسول الله صلى الله عليه وسلم هو ابن عباس ومعنى قوله بحجة أي بعمل حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم * (تنبيه) * حديث ابن عباس في هذا من هذا الوجه أغدله المزني فلم يذكره في ترجمة طاوس ولا في رواية ابن جريج عنه ولا في رواية عطاء عنه بل لم يذكره لو أحدهما رواية عن طاوس وكذا صنع الحميدي فلم يذكره طريق طاوس عن ابن عباس هذه في المتنق ولا في أفراد البخاري لكن تبين من مستخرج أبي نعيم أنه من رواية ابن جريج عن طاوس فإنه أخرجه من مسند أبي يعلى قال حدثنا أبو الربيع حدثنا حماد بن زيد عن ابن جريج عن عطاء عن جابر قال وحدثنا حماد بن ابن جريج عن ابن عباس عن ابن عباس ولم أر ابن جريج عن طاوس رواية في غير هذا الموضع وإنما روى عنه في الصحيحين وغيرهما بواسطة ولم أر هذا الحديث من رواية طاوس عن ابن عباس في مسند أحمد مع كبره والذي يظهر لي أن ابن جريج عن طاوس منقطع فقد قال الأئمة أنه لم يسمع من مجاهد ولا من عكرمة وإنما أرسل عنهم طاوس من أقرانه ما واثقه سمع من عطاء لكونه تأخر عنهم وأوفاه نحو وعشرين سنة والله أعلم * (قوله ما) من عدل عشرة من الغنم يجوز) بفتح الجيم وضم الزاي أي بعير (في القسم) بفتح القاف ذكر فيه حديث رافع في ذلك وقد تقدم قريباً وأنه يأتي الكلام عليه في الذبائح إن شاء الله تعالى ومحمد شيخ البخاري في هذا الحديث لم ينسب في أكثر الروايات وقوعه في رواية ابن شبيب حديثنا محمد بن سلام والله أعلم * (خاتمة) * اشتمل كتاب الشركة من الأحاديث المرفوعة على سبعة وعشرين حديثاً المعلق منها واحد والبقية موصولة المكر منها فيه وفيما مضى ثلاثة عشر حديثاً والخالص أربعة عشر وفاقه مسلم على تخريجها سوى حديث النعمان مثل القائم على حدود الله وحدثني عبد الله بن هشام وحدثني عبد الله بن عمرو وعبد الله بن الزبير في قصته وحديث ابن عباس الأخير وفيه من الآثار أثر واحد والله أعلم (قوله بسم الله الرحمن الرحيم كتاب في الرهن في الحضر وقوله الله عز وجل فلهن مقبوضة) كذا في ذر ولغيره باب بدل كتاب ولا بن شبيب باب ما جاء وكلهم ذكر الآية من أولها والرهن بفتح أوله وسكون الهاء في اللغة الاحتباس من قولهم رهن الشيء إذا دام وثبت ومنه كل نفس بما كسبت رهينة وفي الشرع جعل مال وثيقة على دين ويطلق أيضاً على العين المرهونة تسمية للدفعول باسم المصدر أو ما الرهن بضم تين والجمع ويجمع أيضاً على رهاً بكسر الراء ككتب وكتب وقرئ بها وقوله في الحضر إشارة إلى أن التقيد بالسفر في الآية يخرج الغالب فلا منهو له لدلالة

الحديث على مشر وعيته في الحضر كما ساذكره وهو قول الجمهور واحتجوا له من حيث المعنى بان الرهن شرع وثقة على الدين لقوله تعالى فان آمن بعضكم بعضا فانه يشترى الى ان المراد بالرهن الاستيثاق وانما عقيدته بالسفر لانه مظنة فقد الكاتب فاخرجه مخرج الغالب وخالف في ذلك مجاهد والضحاك فيما نقله الطبري عنهما فقالا لا يشرع الا في السفر حيث لا يوجد الكاتب وبه قال داود وأهل الظاهر وقال ابن حزم ان شرط المرهن الرهن في الحضر لم يكن له ذلك وان تبرع به الراهن جاز وحل حديث الباب على ذلك وقد أشار البخاري الى ما ورد في بعض طرقه كعادته وقد تقدم الحديث في باب شراء النبي صلى الله عليه وسلم بالنسيئة في أوائل السبع من هذا الوجه بلفظ ولقد رهن درعاه بالمدينة عنده يهودى وعرف بذلك الرد على من اعترض بانه ليس في الآية والحديث تعرض للرهن في الحضر (قوله حديثنا مسلم بن ابراهيم) تقدم في أوائل السبع ومقر ونا باسناد آخر وساقه هناك على لفظه وهنأ على لفظ مسلم بن ابراهيم (قوله ولقد رهن درعه) هو معطوف على شيء محذوف بينه أحمد من طريق أبان العطار عن قتادة عن أنس ان يهوديا دعار رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجابه الدرع بكسر الميم لا يذ كرو يؤث (قوله بشعير) وقع في أوائل السبع من هذا الوجه بلفظ ولقد رهن النبي صلى الله عليه وسلم درعاه بالمدينة عنده يهودى وأخذ مشد شعير الأهله وهذا اليهودى هو أبو الشحيم بينه الشافعي ثم البيهقي من طريق جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم رهن درعاه عند أبي الشحيم اليهودى رجل من بني ظفر في شعير انتهى وأبو الشحيم بفتح المعجمة وسكون الميم اسم كنيته وظفر بفتح الظاء والفاء بطن من الدؤس وكان حليفهم وضبطه بعض المتأخرين بهمزة موحدة ممدودة ومكسورة اسم الناعل من الأبياء وكأنه التبس عليه بأبي الهم الصابي وكان قد راس شعير المذكور ثلاثين صاعا كما سيأتى للمصنف من حديث عائشة في الجهاد وأواخر المغازي وكذلك رواه أحمد وابن ماجه والطبراني وغيرهم من طريق عكرمة عن ابن عباس وأخرجه الترمذى والنسائي من هذا الوجه فقالا بعشرين ولعله كان دون الثلاثين خبر الكسرة تارة وألغى أخرى ووقع لابن حبان من طريق شيبان عن قتادة عن أنس أن قيمة الطعام كانت ديناراً وزاد أحمد من طريق شيبان الآتية في آخره فاجدها ما يتسكها به حتى مات (قوله ومشت الى النبي صلى الله عليه وسلم بخبز شعير واهالة سخة) والاهالة بكسر الهمزة وتخفيف الهاء ما أذيب من الشحم والألية وقيل هو كل دسم جامد وقيل ما يؤتدم به من الأدهان وقوله سخة بفتح الميم وكسر النون بعدها معجمة مفتوحة أى المتغيرة الزيج ويقال فيه بالزاي أيضاً ووقع لأحمد من طريق شيبان عن قتادة عن أنس لقد دعى نبي الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم على خبز شعير واهالة سخة فكان اليهودى دعا النبي صلى الله عليه وسلم على لسان أنس فلهذا قال مشيت اليه بخلاف ما يمتصيه ظاهره أنه أحضر ذلك اليه (قوله ولقد سمعته) فاعل سمعت أنس والضمير للنبي صلى الله عليه وسلم وهو فاعل يقول ويجزم السكرماني بانه أنس وفاعل سمعت قتادة وقد أشترت الى الرد عليه في أوائل السبع وقد أخرجه أحمد وابن ماجه من طريق شيبان المذكور بلفظ ولقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول والذي نفس محمد بيده فذكر الحديث لفظ ابن ماجه وساقه أحمد بتمامه (قوله ما أصبح لآل محمد الا اصاع ولا أمسى) كذا للجميع وكذا ذكره الحميدى في الجمع وأخرجه أبو نعيم

* حديثنا مسلم بن ابراهيم
حديثنا هشام حديثنا قتادة
عن أنس رضى الله عنه
قال ولقد رهن رسول الله
صلى الله عليه وسلم درعه
بشعير ومشت الى النبي
صلى الله عليه وسلم بخبز شعير
واهالة سخة ولقد سمعته
يقول ما أصبح لآل محمد
صلى الله عليه وسلم الا اصاع
ولا أمسى

في المستخرج من طريق الكنجي عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخاري فيه بلفظ ما أصبح لآل محمد
ولا أمسي الاصاع وخولف مسلم بن إبراهيم في ذلك فأخرجه أحد عن أبي عامر والاسماعيلي من
طريقه والترمذي من طريق ابن أبي عدي ومعاذ بن هشام والنسائي من طريق هشام بلفظ
ما أمسي في آل محمد اصاع من غير الاصاع من حب وتقدم من وجه آخر في أوائل البيوع بلفظ
بدل تمر (قوله وانهم لتسعة أبيات) في رواية المذكورين وان عنده يومئذ لتسع نسوة وسأني
سياق أسماهم في كتاب المناقب ان شاء الله تعالى ومناسبة ذكر أنس لهذا القدر مع ما قبله الاشارة
الى سبب قوله صلى الله عليه وسلم هذا والله لم يقله متنجرا ولا شاكيا معاذ الله من ذلك وانما قاله
معتذرا عن اجابته دعوة اليهودى ورهنه عنده درعه ولعل هذا هو الحامل للذي زعم بأن قائل
ذلك هو أنس فرارامن أن يظن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك بمعنى التجبر والله أعلم وفي
الحديث جواز معاملة الكفار فيما لم يتحقق تحريرهم عين المتعامل فيه وعدم الاعتبار بقساد
معتد بهم ومعاملاتهم فيما بينهم واستتبط منه جواز معاملة من أكثر ماله حرام وفيه جواز
بيع السلاح ورهنه واجارته وغير ذلك من الكافر ما لم يكن حربيا وفيه ثبوت املاك أهل الذمة
في أيديهم وجواز الشراء لمن المؤجل واته اذ الدروع والعدد وغيرهما من آلات الحرب وأنه غير
قادر في التوكل وأن قسمة آله الحرب لا تدل على تحميمها قاله ابن المنير وأن أكثر قوت ذلك العصر
الشعير قاله الداودي وأن القول قول المرتبة في قيمة المرهون مع عيئنه حكاية ابن التين وفيه ما كان
عليه النبي صلى الله عليه وسلم من التواضع والزهدي في الدنيا والتقليل منها مع قدرته عليها والكرم
الذي أفضى به الى عدم الادخار حتى احتاج الى رهن درعه والصبر على ضيق العيش والقناعة
باليسير وفضيلة لازواجه لصبرهن معه على ذلك وفيه غير ذلك مما مضى ويأتي قال العلماء
الحكمة في عدوله صلى الله عليه وسلم عن معاملة ميسير النخبة الى معاملة اليهود اما لبيان
الجواز أو لانهم لم يكن عندهم اذ ذلك طعام فاضل عن حاجة غيرهم أو خشى أنهم لا يأخذون منه
ثمنا أو عوضا فلم يرد التضييق عليهم فانه لا يبعد أن يكون فيهم اذ ذلك من بقدرته على ذلك وأكثر منه
فلهذا لم يطلعهم على ذلك وانما اطلع عليه من لم يكن موسرا به ممن نقل ذلك والله أعلم ﴿قوله﴾
باب من رهن درعه ذكر فيه حديث الاعمش (قال تذاكرنا عند ابراهيم) هو النخعي
(الرهن والتبيل) بفتح القاف وكسر الموحدة أى الكفيل وزنا ومعنى (قوله اشترى من
يهودى) تقدم التعريف به في الباب الذى قبله (قوله طعاما الى أجل) تقدم جنسه في الباب
الذى قبله وأما الاجل ففي صحيح ابن حبان من طريق عبد الواحد بن زياد عن الاعمش انه سئنه
(قوله ورهنه درعه) تقدم في أوائل البيوع من طريق عبد الواحد عن الاعمش بلفظ ورهنه
درعامن حديث واستدل به على جواز بيع السلاح من الكافر وسيمد كفى الذى بعدهم وقع
في أوخر المغازي من طريق الثوري عن الاعمش بلفظ توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم
ودرعه مروهنة وفي حديث أنس عند أحد فاجد ما يفتكها به وفيه دليل على أن المراد
بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي هريرة نفوس المؤمنين معلقة بيده حتى يقضى عنه قبل هذا
محله في غير نفوس الانبياء فانها لا تكون معلقة بيد من فهي خصوصية وهو حديث صحيح ابن حبان
وغیره من يترك عند صاحب الدين ما يحصل له به الوفاء اليه خنج الماوردى وذكر ابن الطلاع

وانهم لتسعة أبيات * (باب
من رهن درعه) * حدثنا
مسدد حدثنا عبد الواحد
حدثنا الاعمش قال تذاكرنا
عند ابراهيم الرهن والتبيل
في السلف فقال ابراهيم
حدثنا الاسود عن عائشة
رضي الله عنها أن النبي
صلى الله عليه وسلم اشترى
من يهودى طعاما الى أجل
ورهنه درعه

في الاقضية النبوية ان أبا بكر اقتك الدرع بعد النبي صلى الله عليه وسلم لكن روى ابن سعد عن جابر ان أبا بكر قضى عدات النبي صلى الله عليه وسلم وان عليا قضى دينه وروى اسحق بن راعويه في مسنده عن الشعبي مرسلان أبا بكر اقتك الدرع وسلمها علي بن أبي طالب وأما من أجاب بأنه صلى الله عليه وسلم اقتكها قبل موته فعارض بحديث عائشة رضي الله عنها **(قوله)**

باب رهن السلاح قال ابن المنير انما ترجم رهن السلاح بعد رهن الدرع لان الدرع ليست بسلاح حقيقة وانما هي آلة يتيق بها السلاح ولهذا قال بعضهم لا تجوز تحليمه وان قلنا بجواز تحليمه السلاح كالسيف **(قوله اللامة)** بلام مشددة وهمزة ساكنة قد فسرها سفيان الراوي بالسلاح وسيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى في قصة كعب بن الاشرف من المغازي قال ابن بطلان ليس في قولهم رهنك اللامة دلالة على جواز رهن السلاح وانما كان ذلك من معاريض الكلام المباحة في الحرب وغيره وقال ابن التين ليس فيه ما يوجب له لانهم لم يقصدوا الا الخديعة وانما يؤخذ جواز رهن السلاح من الحديث الذي قبله قال وانما يجوز بيعه ورهنه عند من تكون له ذمة أو عهد باتفاق وكان لكعب عهد ولكنه نكث ما عاهد عليه من أنه لا يعين على النبي صلى الله عليه وسلم فانتقض عهده بذلك وقد أعلن صلى الله عليه وسلم بأنه آذى الله ورسوله وأجيب بأن لو لم يكن معتادا عندهم رهن السلاح عند أهل العهد لما عرضوا عليه اذ لو عرضوا عليه ما لم يجربه عاداتهم لاستراب بهم وفاتهم ما أرادوا من مكيدته فلما كانوا يصد الخادعة له أو هموه بأنهم يفعلون ما يجوز لهم عندهم فعله ووافتهم على ذلك لما عهده من صدقهم فتمت المكيدة بذلك وأما كون عهده انتقض فهو في نفس الامر لكنه ما أعلن ذلك ولا أعلموا له به وانما وقعت المحاورة بينهم على ما يقتضيه ظاهر الحال وهذا كاف في المطابقة وقال السهيلي في قوله من لكعب بن الاشرف جواز قتل من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان ذاعهد خلافا لابي حنيفة كذا قال وليس ذلك متفقاً عليه عند الحنفية والله أعلم **(قوله)**

باب الرهن مر كوب ومخلوب هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه الحاكم وصححه من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مر فوعا قال الحاكم لم يخبرنا عن سفيان وغيره وقفوه على الأعمش انتهى وقد ذكر الدارقطني الاختلاف على الأعمش وغيره ورجح الموقوف وبه جزم الترمذي وهو مساو لحديث الباب من حيث المعنى وفي حديث الباب زيادة **(قوله)** وقال مغيرة أي ابن مقسم (عن ابراهيم) أي النخعي تركب الضالة بقدر علقتها وتخلب بقدر علقتها) وقع في رواية الكشميهني بقدر عملها والاول أصوب وهذا الاثر وصله سعيد بن منصور عن هشيم عن مغيرة به **(قوله)** والرهن مثله أي في الحكم المذكور وقد وصله سعيد بن منصور بالاسناد المذكور ولفظه الدابة اذا كانت مرهونة تركب بقدر علقتها واذا كان لها ابن يشرب منه بقدر علقتها ورواه حماد بن سلمة في جامعه عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم بأوضح من هذا ولفظه اذا رهن شاة شرب المرتين من لبنها بقدر عن علقتها فان استفضل من اللبن بعد عن العلف فهو ربا **(قوله)** حدثنا زكريا (هو ابن أبي زائدة **(قوله)** عن عامر) هو الشعبي ولا جد عن يحيى القطان عن زكريا حدثني عامر وليس للشعبي عن أبي هريرة في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في تفسير الزمزم وعلقه ثالثا في التكاك **(قوله)** الرهن يركب بنفقته كذا الجميع بضم

* (باب رهن السلاح) *

* حدثنا علي بن عبد الله

حدثنا سفيان قال عمرو سمعت

جابر بن عبد الله رضي الله

عنه يقول قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم من

لكعب بن الاشرف فانه قد

آذى الله ورسوله صلى الله

عليه وسلم فقال محمد بن

مسلمة أنا فاته فقال أردنا

ان تسلفنا وسقنا أو وسقين

فقال ارهنوني نساء كم

قالوا كيف رهنك نساءنا

وأنت أجهل العرب قال

فارهنوني أبناءكم قالوا

كيف رهنك أبناءنا فيسب

أحدهم فيقال رهن يوسق

أو وسقين هذا عار علينا

ولكننا رهنك اللامة قال

سفيان يعني السلاح فوعده

أن يأتيه فقتلوه ثم أتوا النبي

صلى الله عليه وسلم فاخبروه

* (باب) * الرهن مر كوب

ومخلوب وقال مغيرة عن

ابراهيم تركب الضالة بتقدر

علقتها وتخلب بتقدر علقتها

والرهن مثله * حدثنا أبو نعيم

حدثنا زكريا عن عامر عن

أبي هريرة رضي الله عنه عن

النبي صلى الله عليه وسلم أنه

كان يقول الرهن يركب

بنفقته ويشرب

أول يركب على البناء للمجهول وكذلك يشرب وهو خير بمعنى الأمر لكن لم يتعين فيه المأمور والمراد بالرهن الموهون وقد أوضحه في الطريق الثانية حيث قال الظهير يركب بنفقته إذا كان مرهونا **(قوله الدر)** يفتح المهمة وتشديد الاء مصدر بمعنى الدارة أي ذات الضرع وقوله ابن الدر هو من إضافة الشيء إلى نفسه (٣) وهو كقوله تعالى وحب الحصيد **(قوله في الرواية الثانية)** وعلى الذي يركب ويشرب النفقة أي كائن من كان هذا ظاهر الحديث وفيه حجة لمن قال يجوز للمرتهن الانتفاع بالرهن إذا قام بمصلحته ولو لم يأذن له المالك وهو قول أحمد واسحق وطائفة قالوا ينتفع المرتهن من الرهن بالكوب والحب بقدر النفقة ولا ينتفع بغيرهما المفهوم الحديث وأما دعوى الاجمال فيه فقد دل بمنطوقه على إباحة الانتفاع في مقابلة الاتفاق وهذا يختص بالمرتهن لأن الحديث وإن كان مجملا لكنه يختص بالمرتهن لأن الانتفاع الراهن بالمرهون لكونه مالا رقبته لا لكونه منفعا عليه بخلاف المرتهن وذهب الجمهور إلى أن المرتهن لا ينتفع من المرهون بشيء وتأولو الحديث لكونه ورد على خلاف القياس من وجهين أحدهما التجويز لغير المالك أن يركب ويشرب بغير إذنه والثاني تضمنه ذلك بالنفقة لا بالقيمة قال ابن عبد البر هذا الحديث عند جمهور الفقهاء رده أصول مجمع عليها وأما ثابته لا يختلف في صحته وأيدل على نسخه حديث ابن عمر المأني في أبواب المظالم لا تحلب ماشية أخرى بغير إذنه انتهى وقال الشافعي يشبهه أن يكون المراد من رهن ذات در وظهر لم يمنع الراهن من درها وظهرها فهي محلوبة ومر كونه كما كانت قبل الرهن واعتز به الطحاوي بمار واهشيم عن زكريا في هذا الحديث ولغظه إذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتهن علفها الحديث قال فتعين أن المراد المرتهن لا الراهن ثم أجاب عن الحديث بأنه محمول على أنه كان قبل تحريم الربا فيما حرم الربا حرم أشكاله من بيع اللبن في الضرع وقرض كل منفعة تجوز ربا قال فارفع بتحريم الربا ما أبيع في هذا المرتهن وتعب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال والتاريخ في هذا متعذر والجمع بين الأحاديث ممكن وطريق هشيم المذكور زعم ابن حزم أن اسمعيل بن سالم الصائغ نفرد عن هشيم بالزيادة وأنهم من تخلطه وتعب بان أحمد رواها في مسنده عن هشيم وكذلك أخرجه الدارقطني من طريق زياد بن أيوب عن هشيم وقد ذهب الأوزاعي والليث وأبو ثور إلى حمله على ما إذا امتنع الراهن من الاتفاق على المرهون فيباح حينئذ للمرتهن الاتفاق على الحيوان حفظا لحياته ولإبقاء المصلحة فيه وجعل له في مقابلة نفقته الانتفاع بالكوب أو بشرب اللبن بشرط أن لا يزيد قدر ذلك أو قيمته على قدر علفه وهي من جملة مسائل الظفر وقيل إن الحكمة في العدول عن اللبن إلى الدر الإشارة إلى أن المرتهن إذا حلب جازله لأن الدر ينتج من اللبن بخلاف ما إذا كان اللبن في إناء مشلا ورهنه فانه لا يجوز للمرتهن أن يأخذ منه شيئا أصلا كذا قال واحتج الموفق في المغني بأن نفقة الحيوان واجبة للمرتهن فيه حق وقد أمكن استيفاء حقه من غناء الرهن والنيابة عن المالك فيما وجب عليه واستيفاء ذلك من منافعه فجاز ذلك كما يجوز للمرأة أخذ مؤتمن من مال زوجها عند امتناعه بغير إذنه والنيابة عنه في الاتفاق عليه والله أعلم **(قوله باب الرهن عند اليهود وغيرهم)** ذكر فيه حديث عائشة المتقدم قريبا وغرضه جواز معاملته غير المسلمين وقد تقدم البحث فيه قريبا **(قوله باب)** إذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه فالبيئة

(٣) قوله هو من إضافة الشيء إلى نفسه تعقبه العيني بأنه إذا كان المراد بالدر الدارة فلا يكون من إضافة الشيء إلى نفسه لأن اللبن غير الدارة اه

لبن الدر إذا كان مرهونا * حدثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله بن المبارك أخبرنا زكريا عن الشعبي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يظفر يركب بنفقته إذا كان مرهونا ولبن الدر يشرب بنفقته إذا كان مرهونا وعلى الذي يركب ويشرب النفقة * (باب الرهن عند اليهود وغيرهم) * حدثنا قتيبة حدثنا جرير عن الأعشى عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم من يهودي طعاما ورهنه درعه * (باب) * إذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه فالبيئة

على المدعى واليمين على المدعى عليه * حدثنا خلا بن يحيى حدثنا نافع بن عمر (١٠٣) عن ابن أبي مليكة قال كتب الى ابن عباس

فكتب الى ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى أن اليمين على المدعى عليه * حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا جرير عن منصور عن أبي وائل قال قال عبد الله رضي الله عنه من حلف على يمين يستحق بها مالا وهو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان ثم أنزل الله تصديق ذلك ان الذين يشتركون بعهد الله وأيمانهم ثم أقلبنا فقرأ الى عذاب أليم ثم ان الأشعث بن قيس خرج المنيا فقال ما يحدثكم أبو عبد الرحمن قال حدثناه قال فقال صدق لقي

نزلت كانت بيني وبين رجل خصومة في برقة فخصمنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم شاهد أو لا والله عليه وسلم حلف على يمين يستحق بها مالا وهو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان ثم أنزل الله تصديق ذلك ثم أقرأ هذه الآية ان الذين يشتركون بعهد الله وأيمانهم ثم أقلبنا الى ولهم عذاب أليم (بسم الله الرحمن الرحيم) في العتق وفضله

على المدعى واليمين على المدعى عليه) ساقى ذكر تعريف المدعى والمدعى عليه في كتاب الشهادات ان شاء الله تعالى وألخص ما قبل فيه ان المدعى من اذترك ترك المدعى عليه بخلافه ثم أو ردفه ثلاثة أحاديث الاول حديث ابن عباس (قوله كتب الى ابن عباس) حذف المفعول وقد ذكره في تفسير آل عمران (قوله فكتب الى ان النبي صلى الله عليه وسلم) يجوز فتح همزة ان وكسرها وسأني الكلام على هذا الحديث في كتاب الشهادات وأراد المصنف منه الحل على عمومه خلا لما قال ان القول في الرهن قول المرتهن مالم يجاوز قدر الرهن لان الرهن كالشاهد للمرتهن قال ابن التين جنح البخاري ان الرهن لا يكون شاهداً الثاني والثالث حديثنا عبد الله بن مسعود والاشعث وقد تقدم ما قبل في كتاب الشرب وأراد من ارادهما قوله صلى الله عليه وسلم للاشعث شاهد أو يمينه فان فيه دليلاً لما ترجم به من أن اليمين على المدعى ولعله أشار في الترجمة الى ما ورد في بعض طرق حديث ابن عباس بالفظ الترجمة وهو عند البيهقي وغيره كما سأتى بيانه وكأنه لم يكن على شرطه ترجم به وأورد ما يدل علمه مما ثبت على شرطه والله أعلم * (خاتمة) * اشمل كتاب الرهن من الاحاديث المرفوعة على تسعة أحاديث موصولة المكرم منها فيه وفيما مضى ستة والخاص ثلاثة وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث أبي هريرة وفيه من الآثار أن ابن ابراهيم النخعي والله أعلم

*) (بسم الله الرحمن الرحيم)

*) (في العتق وفضله)

كذلك لاكثر زاد ابن شويه بعد البسملة باب وزاد المستقيل قبل البسملة كتاب العتق ولم يقل باب وأثبتها النسفي والعتق بكسر الميم له ازالة الملك يقال عتق عتقا بكسر أوله ويفتح وعتاقا وعتاقه قال الازهرى وهو مشتق من قولهم عتق الفرس اذا سبق وعتق الفرج اذا طار لان الرقيق يتخلص بالعتق ويذهب حيث شاء (قوله وقول الله تعالى فك رقبة) ساق الى قوله مقربة ووقع في رواية أبي ذر وأطعم ولغيره وأطعمهم وهما قرأتان مشهورتان والمراد بشك الرقبة تخليص الشخص من الرق من تسمية الشيء باسم بعضه وانما خصت بالذكرة إشارة الى ان حكم السيد عليه كالغل في رقبة فاذا أعتق فك الغل من عتقه وجاء في حديث صحيح ان فك الرقبة مختص بمن أعان في عتقها حتى تعتق رواه أحمد وابن حبان والحاكم من حديث البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعتق النسيئة وفك الرقبة قيل يا رسول الله أليس تاحدة قال لان عتق النسيئة ان تفرد بعتقها وفك الرقبة ان تعين في عتقها وهو في أثناء حديث طويل أخرجه الترمذي وبعضه صحيحه واذا ثبت النفل في الاعانة على العتق ثبت النفل في التفرد بالعتق من باب الاولى (قوله حدثنا واقد بن محمد) أي ابن زيد بن عبد الله بن عمر أخو عاصم الذي روى عنه وبذلك صرح الاسماعيلي من طريق معاذ الغنوي عن عاصم بن محمد عن أخيه واقد (قوله حدثني سعيد بن مرزجانه) بفتح الميم وسكون الراء بعد هاجيم وهي أمه واسم أبيه عبد الله ويكنى سعيداً بأعمشان وقوله صاحب علي بن الحسين أي زين العابدين ابن الحسين ابن علي بن أبي طالب وكان منقطعاً اليه فعرف بصحبته ووهبهم من زعم انه سعيد بن يسار أبو

وقوله تعالى فك رقبة أو أطعم في يوم ذي مسغبة يتيم اذا مقربة * حدثنا أحمد بن يونس حدثنا عاصم بن محمد قال حدثني واقد بن محمد قال حدثني سعيد بن مرزجانه صاحب علي بن الحسين قال قال لي أبو هريرة رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم

الحباب فانه غيره عند الجمهور وليس لسعيد بن مرجانة في البخاري غيره هذا الحديث وقد ذكره ابن حبان في التابعين وأثبت روايته عن أبي هريرة ثم غفل ذكره في أتباع التابعين وقال لم يسمع من أبي هريرة اه وقد قال هنا قال لي أبو هريرة ووقع التصريح بسماعه منه عند مسلم والنسائي وغيرهما فأتني ما زعمه ابن حبان **(قوله أعيارجل)** في رواية الاسماعيلي من طريق عاصم بن علي عن عاصم بن محمد أعيان مسلم ووقع تقييده بذلك في رواية مسلم والنسائي من طريق اسمعيل بن أبي حكيم عن سعيد بن مرجانة **(قوله عضوا من النار)** في رواية مسلم عضوا منه من النار وله من رواية علي بن الحسين عن سعيد بن مرجانة وسنأتي مختصرة للمصنف في كنارات الايمان أعتق الله بكل عضوا منها عضوا من اعضائه من النار حتى فرجه بفرجه وللنسائي من حديث كعب بن مرة وأعيان امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كانتا فكاكاً من النار عظمين منهما بعظم وأعيان امرأته مسلمة أعتقت امرأته مسلمة كانت فكاكاً من النار اسنادها صحيح ومثله لا ترد في حديث أبي امامة ولطبراني من حديث عبد الرحمن بن عوف ورجاله ثقات **(قوله)** قال سعيد بن مرجانة هو موصول بالاسناد المذكور **(قوله فأنطلقت به)** أي بالحديث وفي رواية مسلم فأنطلقت حين سمعت الحديث من أبي هريرة فذكرته لعلني زاد أجداً وأبو عوانة من طريق اسمعيل بن أبي حكيم عن سعيد بن مرجانة فقال علي بن الحسين أنت سمعت هذا من أبي هريرة فقال نعم **(قوله فعمد علي بن الحسين الى عبده)** اسم هذا العبد مطرف ووقع ذلك في رواية اسمعيل بن أبي حكيم المذكورة عند أحمد وأبي عوانة وأبي نعيم في مستخرجهم ما على مسلم وقوله عبد الله بن جعفر أي ابن أبي طالب وهو ابن عم والد علي بن الحسين وكانت وفاته سنة ثمانين من الهجرة ومات سعيد بن مرجانة سنة سبع وتسعين ومات علي بن الحسين قبله ثلاثاً وأربعين وروايته عنه من رواية الاقران وقوله عشرة آلاف درهم وألف دينار شك من الراوي وفيه إشارة الى ان الدينار اذا كان بعشرة دراهم وقد رواه الاسماعيلي من رواية عاصم ابن علي فقال عشرة آلاف درهم بغير شك **(قوله فاعتقه)** في رواية اسماعيل المذكورة فقال اذهب أنت حر وجه الله وفي الحديث فضل العتق وان عتقك الذي كرهت أفضل من عتق الانثى خلافاً لمن فضل عتق الانثى محتجاً بأن عتقها يستدعي صيرورة ولد هاجر اسواً من وجه هاجر أو عبد بخلاف الذي كرهه بمقابلته في الفضل ان عتق الانثى غالباً يستلزم ضياعها ولان في عتق الذي كره من المعاني العامة ما ليس في الانثى كصلاحيته للقضاء وغيره مما يصلح للذكور دون الاناث وفي قوله أعتق الله بكل عضواً منه عضواً إشارة الى انه لا ينبغي أن يكون في الرقبة نقصان ليحصل الاستعجاب وأشار الخطابي الى انه يغتفر النقص المحبور بمغفلة كالخصي مثلاً اذا كان ينتفع به فيما لا ينتفع بالفعل وما قاله في مقام المنع وقد استنكره النووي وغيره وقال لا شأن في عتق الخصي وكل ناقص فضيلة لكن الكامل أولى وقال ابن المنبر فيه إشارة الى انه ينبغي في الرقبة التي تكون للكفارة ان تكون مؤمنة لان الكفارة منقذة من النار فينبغي ان لا تتبع الا بمنقذة من النار واستشكل ابن العربي قوله حتى فرجه لان الفرج لا يتعلق به ذنب يوجب له النار الا الزنا فان حل علي ما يعاطاه من الصغائر كالمغفلة لم يشكك عتقه من النار بالعتق والا فالزنا كبيرة لا تكفر الا بالتوبة ثم قال فيحتمل ان يكون المراد ان العتق يرجع عند الموازنة

أعيارجل أعتق امرأته مسلماً
استنقذ الله بكل عضواً
منه عضواً من النار قال
سعيد بن مرجانة فأنطلقت
به الى علي بن الحسين فعمد
علي بن الحسين رضي الله
عنهما الى عبده قد أعطاه
به عبد الله بن جعفر عشرة
آلاف درهم وألف دينار
فأعتقه

بحيث يكون من جملة الحسنات المعتبرة ترجيحاً لوازى سيئة الزنا اه ولا اختصاص لذلك بالفرج بل ياتي في غيره من الاعضاء مما اشار فيه كاليدي في الغضب مثلاً والله أعلم ﴿ قوله ﴾ (أى الرقاب أفضل) أى للعنق ﴿ قوله ﴾ حدثنا عبيد الله بن موسى عن هشام بن عروة (هذه من أعل حديث وقع في البخارى وهو في حكم التلاميذ لان هشام بن عروة شيخ شيخه من التابعين وان كان هشام روى عن تابعي آخر وهو أبو هريرة وقد رواه الحارث بن أسامة عن عبيد الله بن موسى فقال أخبرنا هشام بن عروة أخرجه أبو نعيم في المستخرج ﴿ قوله ﴾ عن أبيه) في رواية النسائي من طريق يحيى القطان عن هشام حدثني أبي ﴿ قوله ﴾ عن أبي مرواح) بضم الميم بعدها راء مخففة وكسر الواو بعدها مهملة زاد مسلم من طريق جاد بن زيد عن هشام الليثي وقال له أيضاً الغفاري وهو مدني من كبار التابعين لا يعرف اسمه وشذ من قال اسمه سعد قال الحاكم أبو أحمد أدركه النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره (قلت) وماله في البخارى سوى هذا الحديث ورجاله كلهم مدنيون الا شيخه في الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق وقد أخرجه مسلم من رواية الزهري عن حبيب بن مولى عروة عن عروة فصار في الاسناد أربعة من التابعين وفي الصحابة أبو مرواح الليثي غير هذا اسمه ابن مندو واقدوا عزاه لابى داود ووقع في رواية الاسماعيلي من طريق يحيى بن سعيد عن هشام أخبرني أبي أن أبا هريرة أخرجه وذكر الاسماعيلي عدداً كثيراً نحو العشرين تفسيراً ورواه عن هشام هذا الاسناد وخالفهم مالك فأسلف في المشهور عنه عن هشام عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه يحيى بن يحيى الليثي وطائفة عنه عن هشام عن أبيه عن عائشة ورواه سعيد بن داود عنه عن هشام كرواية الجماعة قال الدارقطني الرواية المرسله عن مالك أصبحوا المحفوظ عن هشام كما قال الجماعة ﴿ قوله ﴾ عن أبي ذر) في رواية يحيى بن سعيد المذكورة ان أباً ذراً خبره ﴿ قوله ﴾ قال أعلاه) بالعين المهملة للالكثرة وهي رواية النسائي أيضاً للكشيبي بالعين المجبة وكذا النسائي قال ابن قرقول معناهما متقارب (قلت) ووقع مسلم من طريق جاد بن زيد عن هشام أكثرها ثمانية وهو بين المراد قال النووي رحمه الله أعلم فيمن أراد أن يعقب رقبته واحدة أماً لو كان مع شخص ألف درهم مثلاً فإراد أن يشتري بها رقبته يعقبها فوجد رقبته ثمانية أو رقبتين مفضولتين فالرقيبتان أفضل قال وهذا بخلاف التخييمه فان الواحدة السميعة فيها أفضل لان المطالب هنا فاك الرقبه وهناك طيب اللحم اه والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص فرب شخص واحد اذا عتق اتبع بالعنق واتبع به اضعاف ما يحصل من النفع يعقب أكثر عدد ائمه ورب محتاج الى كثرة اللحم لتفرقه على الخواص الذين ينتفعون به أكثر مما ينتفع هو بطيب اللحم فالضابط ان مهما كان أكثر نفعاً كان أفضل سواء قل أو أكثر واحتج به مالك في ان عتق الرقبه الكافرة اذا كانت أغلى ثمناً من المسلمة أفضل وخالفه أصبغ وغيره وقالوا المراد بقوله أغلى ثمناً من المسلمين وقد تقدم تقييده بذلك في الحديث الاول ﴿ قوله ﴾ وأنفسها عند أهلها) أى ما أغضبها بهم أشد فان عتق مثل ذلك ما يتبع غالباً الا انما وهو كقوله تعالى ان تناووا البر حتى تنفثوا عما تحبون ﴿ قوله ﴾ قلت فان لم أفعل) في رواية الاسماعيلي رأيت ان لم أفعل أى ان لم أقدر على ذلك فاطلق الشغل وأراد القدرة والدارقطني في الغرائب بلفظ فان لم أستطع ﴿ قوله ﴾ تعين ضائعاً) بالاضاد المجبة وبعد الافقة ثمانية لجميع الرواة

(باب أى الرقاب أفضل)
حدثنا عبيد الله بن موسى
عن هشام بن عروة عن أبيه
عن أبي مرواح عن أبي ذر
رضي الله عنه قال سألت
النبي صلى الله عليه وسلم أى
العمل أفضل قال ايمان
بالله وجهاد في سبيله قلت
فأى الرقاب أفضل قال
أعمالها ثمانية وأنفسها عند
أهلها قلت فان لم أفعل قال
تعين ضائعاً وقد منع لآخر

في البخاري كما جزم به عياض وغيره وكذا هو في مسلم الا في رواية السمرقندي كما قاله عياض
 أيضا وجزم الدارقطني وغيره بان هشام رواه هكذا دون من رواه عن أبيه وقال أبو علي
 الصدقي ونقلته من خطه رواه هشام بن عروة باضاد المجبة والتثمانية والصواب بالمهملة والنون
 كما قال الزهري واذا تقرره هذا فقد خبطن قال من شراح البخاري انه روى بالصاد المهملة
 والنون فان هذه الرواية لم تقع في شيء من طرقه وروى الدارقطني من طريق معه عن هشام
 هذا الحديث باضاد المجبة قال معمر كان الزهري يقول يحذف هشام وانما هو بالصاد المهملة
 والنون قال الدارقطني وهو الصواب لما قبلته بالآخرق وهو الذي ليس بصانع ولا يحسن العمل
 وقال علي بن المديني يقولون ان هشام ما يحذف فيه اه ورواية معمر عن الزهري عند مسلم كما
 تقدم وهي بالمهملة والنون وعكس السمرقندي فيها أيضا كما نقله عياض وقد وجهت رواية
 هشام بأن المراد بالصانع ذو الصنيع من فقراء أو عيال فيرجع الى معنى الأول قال أهل اللغة رجل
 أخرج لاصنعة له والجمع خرق يضم ثم سكون وامرأة خرقاء كذلك ورجل صانع وصنع بفتحين
 وامرأة صناع بزيادة ألف (قوله فان لم أفعل) أي من الصناعة أو الاعانة ووقع في رواية
 الدارقطني في الغرائب رأيت ان ضعفت وهو يشعر بان قوله ان لم أفعل أي للجهز عن ذلك
 لا كسلام مثلا (قوله تدع الناس من الشر) فيه دليل على ان الكف عن الشر داخل في فعل
 الانسان وكسبه حتى يؤجر عليه ويعاقب غير ان النوب لا يحصل مع الكف الامع النية
 والتصد لامع الغفلة والذبول قاله القرطبي لمخصا (قوله فانها صدقة تصدق) بفتح المنة والصاد
 المهملة الخفيفة على - ذى احدى التائين والاصل تصدق ويجوز تشديد ما على الادغام وفي
 الحديث ان الجهاد أفضل الاعمال بعد الايمان قال ابن حبان الواو في حديث أبي ذر هذا بمعنى
 ثم وهو كذلك في حديث أبي هريرة أي المتقدم في باب من قال ان الايمان هو العمل وقد تقدم
 الكلام فيه على طريق الجمع بين ما اختلفت من الروايات في أفضل الاعمال هناك وقيل قرن
 الجهاد بالايمان هنا لانه كان اذ ذلك أفضل الاعمال وقال القرطبي تفضيل الجهاد في حال تعيينه
 وفضل بل الواو الذين لمن يكون له أو ان فلا يجاهد الا باذنه او حاصلا ان الاجوبة اختلفت
 باختلاف أحوال السائلين وفي الحديث حسن المراجعة في السؤال وصبر المفتي والمعلم على
 التلمذ ورفقه به وقد روى ابن حبان والطبري وغيرهما من طريق أبي ادريس الخولاني وغيره
 عن أبي ذر حديثا حد شاطو ولا فيه أسئلة كثيرة وأجوبتها تشغل على فوائد كثيرة منها سؤاله عن
 أي المؤمنين أكمل وأي المسلمين أسلم وأي الهجرة والجهاد والصدقة والصلاة أفضل وفيه ذكر
 الانبياء ودرهم وما أنزل عليهم وآداب كثيرة من أوامروناهي ونيز ذلك قال ابن المنير وفي
 الحديث اشارة الى أن اعانة الصانع أفضل من اعانة غير الصانع لان غير الصانع مظنة الاعانة فكل
 أحد بعينه غالبا بخلاف الصانع فانه لشهرته بصنعة يعمل عن اعانة فهي من جنس الصدقة
 على المستور (قوله باب ما يستحب من العتاقة) بفتح العين وهم من كسرها
 يقال عتق يعتيق عتاقا وعتاقة والمراد الاعتاق وهو لزوم العتاقة (قوله في الكسوف أو
 الآيات) كذا الأبى ذروا بن شوبه وأي الوقت والباقي والآيات بغير ألف وأول تنويع لالاشاء
 وقال الكرماني هي عني الواو بمعنى بل لان عطف الآيات على الكسوف من عطف العام على

قال فان لم أفعل قال تدع
 الناس من الشر فانها صدقة
 تصدق بها على نفسك * (باب
 ما يستحب من العتاقة في
 الكسوف أو الآيات) *

الخاص وليس في حديث الباب سوى الكسوف وكأنه أشار إلى قوله في بعض طرقه ان الشمس والقمر آيات من آيات الله يخوف الله بهما عباده وأكثر ما يقع التخوف بالآثار فناسب وقوع العتق الذي يعتق من النار لكن يختص الكسوف بالصلاة المشروعة بخلاف بقية الآيات **(قوله)** حدثنا موسى بن مسعود وهو أبو حذيفة النهدي بفتح النون مشهور بكنيته أكثر من اسمه وقد تقدم الحديث في الكسوف عن راو آخر عن شيخه زائدة **(قوله)** تابعه علي يعني ابن المديني وهو شيخ البخاري وهم من قال المراد به ابن حجر والدروردي هو عبد العزيز بن محمد **(قوله)** حدثنا محمد بن أبي بكر هو المديني وعنه بفتح المهملة وتشديد المثلثة هو ابن علي بن الوليد العامري الكوفي ماله في البخاري سوى هذا الحديث الواحد وهشام هو ابن عروة وفاطمة زوجته وهي ابنة عمه وهذا الحديث مختصر من حديث طويل وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في موضعه وتبين بروايته زائدة أن الأمر في رواية عنام هو النبي صلى الله عليه وسلم وهو ما يتولى ان قول العتق كان مؤمرا بكذا في حكم المرفوع **(قوله)** إذا عتق عبد ابن اثنين أو أمة بين الشركاء قال ابن الذين أراد أن العبد كالأمة لا يشترأ كهماء في الرق قال وقد بين في حديث ابن عمر في آخر الباب انه كان يفتي فيهم بما بذلك انتهى وكأنه أشار إلى رد قول اسحق بن راهويه ان هذا الحكم مختص بالذكور وهو خطأ وأدعى ابن حزم ان لفظ العبد في اللغة يتناول الأمة وفيه نظر ولعله أراد المملوك وقال القرطبي العبد اسم للمملوك الذي كبر بأصل وضعه والأمة اسم لوثقه بغير لفظه ومن ثم قال اسحق ان هذا الحكم لا يتناول الأنثى وخالفه الجمهور فلم يشرقا في الحكم بين الذكور والأنثى ما لان لفظ العبد يراد به الجنس كقوله تعالى الا أتى الرحمن عبدافانه يتناول الذكور والأنثى قطعاً وما على طريق الالتحاق لعدم الفارق قال وحديث ابن عمر من طريق موسى بن عقيبة عن نافع عنه انه كان يفتي في العبد والأمة يكون بين الشركاء الحديث وقد قال في آخره يخبر ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فظاهره ان الجميع مرفوع وقد رواه الدارقطني من طريق الزهري عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له شرك في عبد أو أمة الحديث وهذا أصح ما وجدته في ذلك ومثله ما أخرجه الطحاوي من طريق ابن اسحق عن نافع مثله وقال فيه جل عليه ما بقي في ماله حتى يعتق كله وقد قال امام الحرمين ادراكه كون الأمة في هذا الحكم كالعبد حاصل للسامع قبل التنظير لوجبه الجمع والفرق والله أعلم **(قلت)** وقد فرق بينهما عثمان الليثي بما أخذ آخر فقال لقد عتق الشريك في جمعه ولا شيء عليه لشر يكرهه الا أن تكون الأمة جسيلاً تترادى لوطاً فيضع ما أدخل على شريكه فيها من الضرر قال التتوي قول اسحق شاذ وقول عثمان فاسد اهـ وانما قيد المصنف العبد باثنين والأمة بالشركاء اتباعاً للفظ الحديث الوارد فيها والألفا الحكم في الجميع سواء **(قوله)** عن عمرو هو ابن دينار وسالم هو ابن عبد الله بن عمر ووقع في رواية الحديث عن سفيان حدثنا عمرو بن دينار **(قوله)** عن سالم هو ابن عبد الله بن عمرو والنسائي من طريق اسحق بن راهويه عن سفيان عن عمرو انه سمع سالم بن عبد الله بن عمر **(قوله)** من أعتق ظاهراً للعموم لكنه مخصوص بالاتفاق فلا يصح من الجنون ولا من المجور عليه لفسده وفي المجور عليه بفلاس والعبد والمريض مرض الموت والكافر تفاصيل للعلماء بحسب ما يظهر عندهم من أدلة التخصيص ولا يقوم في مرض الموت عند

* حدثنا موسى بن مسعود
حدثنا زائدة بن قدامة
عن هشام بن عروة عن
فاطمة بنت المنذر عن
أمها بنت أبي بكر رضي
الله عنهما قالت أمر النبي
صلى الله عليه وسلم بالعنافة
في كسوف الشمس تابعه
علي عن الدراوردي عن
هشام * حدثنا محمد بن أبي بكر
حدثنا عنام حدثنا هشام
عن فاطمة بنت المنذر عن
أمها بنت أبي بكر رضي الله
عنهما قالت كانوا مر عند
الحسوف بالعنافة * **(باب)**
إذا عتق عبد ابن اثنين أو
أمة بين الشركاء * حدثنا
علي بن عبد الله حدثنا
سفيان عن عمرو عن سالم
عن أبيه رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال
من أعتق

الشائعية الا اذا وسعه الثالث وقال أجدلا يقوم في المرض مطلقا وسيأتي البحث في عتق الكافر
 قريبا وخرج بقوله أعتق ما اذا عتق عليه بأن ورث بعض من يعتق عليه بقرابة فلا سراية عند
 الجمهور وعن أحد رواية وكذلك لو عجز المكاتب بعد ان اشترى شقصا يعتق على سيده فان الملك
 والعتق يحصلان بغير فعل السيد فهو كالارث ويدخل في الاختيار ما اذا كرم بحق ولو أوسى
 بعتق نصيبه من المشترك أو بعتق جزء من له كله لم يسر عند الجمهور أيضا لان المال ينتقل
 للوارث ويصير المثلث معسر اوعن المالكية رواية وجبة الجمهور مع مفهوم الخبر ان السراية
 على خلاف القياس فيختص بمورد النضر ولان التقويم سبيله سبيل غرامة التلفات فيقتضي
 التخصيص بصدور أمر يجعل اتلافا ثم ظاهر قوله من أعتق وقوع العتق منجزا وأجرى الجمهور
 المعلق بصفة اذا وجدت شجرة المنجز **(قوله عبد ادين اثنين)** هو كالمال والافلا فرق بين ان
 يكون بين اثنين أو أكثر في رواية مالك وغيره في الباب شركا وهو بكسر الميم وسكون الراء
 وفي رواية أبواب الماضية في الشركة شقصا بجمعة وفاق ومهملة وزن الاول وفي رواية في الباب
 نصيبا الكل عني الا أن ابن دريد قال هو القليل والكثير وقال القزاز لا يكون الشقص الا
 كذلك والشرك في الاصل مصدر أطلق على متعلقه وهو العبد المشترك ولا بد في السياق من
 اثنان جزء أو ما أشبهه لان المشترك هو الجلة أو الجزء المعين منها وظاهر العموم في كل رقيق
 لكن يستثنى الجاني والمرهون فنبه خلاف والاصح في الرهن والجناية تمنع السراية لان فيها
 ابطال حق المرتب والنجى عليه فلو أعتق مشترك كعبدان كاتاه فان كان لفظ العبد يتناول
 المكاتب وقعت السراية والافلا ولا يصح في ثبوت أحكام الرق عليه فقد ثبت ولا يستلزم
 استعمال لفظ العبد عليه ومثله ما لو دبراه لكن تناول لفظ العبد للمدبر أقوى من المكاتب
 فيسرى هنا على الاصح فلو أعتق من أمة ثبت كونها أم ولد لشرى بكه فلا سراية لانها تستلزم النقل
 من مالك الى مالك وأم الولد لا تقبل ذلك عند من لا يرى بيعها وهو أصح قول العلماء **(قوله فان)**
 كان موسرا قوم ظاهره اعتبار ذلك حال العتق حتى لو كان معسرا ثم أسير بذلك لم يغير
 الحكم ومنه هو انه ان كان معسرا لم يقوم وقد أفصح بذلك في رواية مالك حيث قال فيها والافلا
 فقد عتق منه ما عتق ويبقى ما لم يعتق على حكمه الاول هذا الذي ينهم من هذا السياق وهو
 السكوت عن الحكم بعد هذا الابقاء وسيأتي البحث في ذلك في الكلام على حديث الباب الذي
 يليه **(قوله قوم عليه)** بضم أوله زاد مسلم والنسائي في روايته ما من هذا الوجه في ماله قيمة
 عدل لا وكس ولا شطط والوكس بفتح الواو وسكون الكاف بعدها مهملة النقص والشطط
 عجمة ثم مهمة مكررة والفتح الجور واتفق من قال من العلماء على انه يباع عليه في حصه شرى به
 جميع ما يباع عليه في الدين على اختلاف عندهم في ذلك ولو كان عليه دين بقدر ما يملكه كان
 في حكم الموسر على أصح قول العلماء وهو كالاخلاف في ان الدين هل يمنع الزكاة أم لا ووقع في رواية
 الشافعي والحميدي فانه يقوم عليه بأعلى القيمة أو قيمة عدل وهو شك من سنيان وقد رواه أكثر
 أصحابه عنه بالفظ قوم عليه قيمة عدل وهو الصواب **(قوله ثم يعتق)** في رواية مسلم ثم أعتق
 عليه من ماله ان كان موسرا وهو يشعر بأن التاء في حديث الباب مفتوحة مع ضم أوله
 * (تنبيه) * روى الزهري عن سالم هذا الحديث مختصرا أيضا أخرجه مسلم باللفظ من أعتق شركا

عبد ادين اثنين فان كان
 موسرا قوم عليه ثم يعتق

قوله فلو أعتق أى أحد
 الشرى يكن كما هو ظاهر اه
 مصححه

قوله وانتسق من قال من
 العلماء على أنه الخ كذا في
 النسخ المعول عليها بيدنا
 ولعل هنا سقطا من الناسخ
 والاصل وانتسق من قال بذلك
 من العلماء الخ اه مصححه

له في عبد عتيق ما بقي في ماله اذا كان له مال يبلغ عن العبد وذكرنا خطيب قوله اذا كان له مال يبلغ
عن العبد في المدرج وقد وقعت هذه الزيادة في رواية نافع كما سيأتي * قوله في طريق مالك عن
نافع (وكان له مال يبلغ) أي شيء يبلغ وعند الكشي من مال يبلغ وهي رواية الموطأ والتقييد بقوله يبلغ
يخرج ما اذا كان له مال لكنه لا يبلغ قيمة النصب وظاهره أنه في هذه الصورة لا يقوم عليه مطلقا
اكن الاصح عند الشافعية وهو مذهب مالك أنه يسرى الى القدر الذي هو موسر به تنفيذ
له متى بحسب الامكان (قوله عن العبد) أي عن بقية العبد لانه موسر بحصته وقد أوضح ذلك
النسائي في روايته من طريق يزيد بن أبي أيبسة عن عبيد الله بن عمر وعمر بن نافع ومحمد بن عجلان
عن نافع عن ابن عمر بلفظه وله مال يبلغ قيمة انصبا شركائه فانه يضمن لشركائه انصبا هم ويعتق
العبد والمراد بالثمن هنا القيمة لان الثمن ما اشتري به العين واللازم هنا القيمة لا الثمن وقد تبين
المراد في رواية يزيد بن أبي أيبسة المذكورة ويأتي في رواية أيوب في هذا الباب باللفظ ما يبلغ قيمته
بقية عدل (قوله فأعطى شركاءه) كذلك لا كثر على البناء للفاعل وشركاءه بالنصب ولبعضهم
فأعطى على البناء للمفعول وشركاءه بالضم وقوله حصصهم أي قية حصصهم أي ان كان له شركاء
فان كان له شريك أعطاه جميع الباقي وهذا الاختلاف فيه فلو كان مشتركا بين الثلاثة فأعتق
أحدهم حصته وهي الثلث والثاني حصته وهي السدس فهل يقوم عليهم ما انصبت صاحب
النصف بالسوية أو على قدر الحصص الجوهري على الثاني وعند المالكية والحنابلة خلاف
كالخلاف في الشفعة اذا كانت لاشين هل يأخذان بالسوية أو على قدر المالك (قوله عتيق منه
ما عتيق) قال الداودي هو بفتح العين من الاول ويجوز الفتح والضم في الثاني وتعتقه ابن التين
بأنه لم يقله غيره وانما يقال عتيق بالفتح وأعتق بضم الهمزة ولا يعرف عتيق بضم أوله لان الفعل لازم
غير متعد (قوله في الرواية الثالثة عن أبي أسامة عن عبيد الله) هو ابن عمر العمري (قوله
عتيقه) بجر اللام تأكيده للضمير المضاف أي عتيق العبد كله (قوله فان لم يكن له مال يقوم
عليه قيمة عدل على المعتق) هكذا في هذه الرواية وظاهرها أن التقويم بشرع في حق من لم يكن
له مال وليس كذلك بل قوله يقوم ليس جوابا للشرط بل هو صفة من له المال والمعنى ان من لا مال
له بحيث يقع عليه اسم التقويم فان العتيق يقع في نصيبه خاصة وجواب الشرط هو قوله فأعتق
منه ما عتيق والتقدير فقد أعتق منه ما عتيق وقد وقع في رواية أبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة عن
أبي أسامة عند اسماعيل بلفظه فان لم يكن له مال يقوم عليه قيمة عدل عتيق منه ما عتيق وأوضح
من ذلك رواية خالد بن الحارث عن عبيد الله عند النسائي بلفظه فان كان له مال يقوم عليه قيمة عدل
في ماله فان لم يكن له مال عتيق منه ما عتيق (قوله حدثنا مسدد حدثنا بشر) أي ابن الفضل (عن
عبيد الله) أي ابن عمر (قوله اختصره) أي بالاسناد المذكور وقد أخرجه مسدد في مسنده برواية
معاذ بن المنفي عنه بهذا الاسناد وأخرجه البيهقي من طريقه ولفظه من أعتق شركاءه في مملوك فقد
عتق كله وقدرناه غير مسدد عن بشر مطولا أخرجه النسائي عن عمرو بن علي عن بشر لكن ليس
فيه أيضا قوله عتيق منه ما عتيق فيجتمل أن يكون مراده انه اختصر هذا القدر وقد فهم
الاسماعيلي ذلك فقال عامة الكوفيين روى عن عبيد الله بن عمر في هذا الحديث حكم الموسر
والمعسر معا والبصريون لم يذكروا الاحكام الموسر فقط (قلت) فن الكوفيين أبو أسامة كثر

* حدثنا عبد الله بن يوسف
قال أخبرنا مالك عن نافع
عن عبد الله بن عمر رضي الله
عنهما أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال من أعتق
شركاءه في عبد فكان له مال
يلغ عن العبد قوم العبد
عليه قيمة عدل فأعطى
شركاءه حصصهم وعتيق
عليه العبد والفقيد عتيق
منه ما عتيق * حدثنا عبيد بن
اسماعيل عن أبي أسامة عن
عبيد الله عن نافع عن ابن
عمر رضي الله عنهما قال
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من أعتق شركاءه
في مملوك فعليه عتيقه كله ان
كان له مال يبلغ ثمنه فان لم
يكن له مال يقوم عليه قيمة
عدل على المعتق فأعتق منه
ما عتيق * حدثنا مسدد حدثنا
بشر عن عبيد الله اختصره
* حدثنا أبو النعمان
حدثنا حماد عن أيوب عن
نافع عن ابن عمر رضي الله
عنهما عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال من أعتق
نصيبا في مملوك

وابن غير عند مسلم وزهير عند النسائي وعيسى بن يونس عند أبي داود ومحمد بن عبيد عند أبي
عوانة وأحمد ومن البصريين بشر المذكور وخالد بن الحارث ويحيى القطان عند النسائي وعبد
الاعلى فيما ذكر الاسماعيلى لكن رواه النسائي من طريق زائدة عن عبيد الله وقال في آخره
فان لم يكن له مال عتق منه ما عتق زائدة كوفي لكنه وافق البصريين **(قوله)** أو شر كاله في
عبد) الشك فيه من أيوب وقد سبق في الشكره من وجه آخر عنه فقال فيه أو قال نصيبا **(قوله)** فهو
عتيق أى معتق بضم أوله وفتح المثناة **(قوله)** قال أيوب لا أدري أشئ نافع أو شئ في الحديث
هذا شك من أيوب في هذه الزيادة المتعلقة بكم المعسر هل هي فصوله مرفوعة أو منقطة
مقطوعة وقد رواه عبد الوهاب عن أيوب فقال في آخره وربما قال وان لم يكن له مال فقد عتق
منه ما عتق وربما لم يقله أو كثر نظي أن شئ يقول نافع من قبله أخرجه النسائي وقد وافق أيوب على
الشك في رفع هذه الزيادة يحيى بن سعيد عن نافع أخرجه مسلم والنسائي ولفظ النسائي وكان نافع
يتول قال يحيى لا أدري أشئ كان من قبله يقول له شئ في الحديث فان لم يكن عنده فقد جاز
ما صنع ورواهما من وجه آخر عن يحيى بن جزم بنهما عن نافع وأدرجهما في المرفوع من وجه آخر وجرم
مسلم بان أيوب ويحيى قال لا أدري أشئ في الحديث أو شئ قاله نافع من قبله لم يحتج بك عن مالك
في وصلها ولا عن عبيد الله بن عمر لكن اختلف عليه في إثباتها وحذفها كما تقدم والذين أثبتوها
حفاظا فإثباتها عن عبيد الله مقدم وأثبت أيضا جزم بن جزم بن حازم كما أتى بعد اثني عشر بابا واسماعيل
ابن أمية عند الدارقطني وقد ربح الأثر رواية من أثبت هذه الزيادة مرفوعة قال الشافعي
لا أحسب عالما بالحديث يشك في أن مالكاً أحفظ لحديث نافع من أيوب لأنه كان ألزم له منه حتى
ولو استويا فاشك أحدهما في شئ لم يشك فيه صاحبه كانت الحجة مع من لم يشك ويؤيد ذلك قول
عثمان الدارمي قلت لابن معين مالك في نافع أحب اليك أو أيوب قال مالك وسأذكر غرة
الخلاف في رفع هذه الزيادة أو وقفها في الكلام على حديث أبي هريرة في الباب الذي يليه ان
شاء الله تعالى **(قوله)** انه كان يفتي الخ) كان البخاري أورده هذا الطريق يثبتهما الى ان ابن عمر
راوى الحديث أدنى بما يقتضيه ظاهره في حق الموسر ليرد ذلك على من لم يقل به ولم يفرده موسى
ابن عقبة عن نافع بهذا الاسناد بل وافقه بخبرين جويرية عن نافع أخرجه أبو عوانة والطحاوى
والدارقطني من طريقه **(قوله)** رواه الليث وابن أبي ذئب وابن اسحق وجويرية ويحيى بن سعيد
واسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مختصرا) يعنى ولم يدكروا
الجملة الأخيرة في حق المعسر وهي قوله فقد عتق منه ما عتق فأما رواية الليث فقد وصلها مسلم
ولم يسبق لفظه والنسائي ولفظه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أيما مملوك كان بين
شركاء عتق أحدهم نصيبه فانه يقام في مال الذي أعتق قيمة عدل فيعتق ان بلغ ذلك ماله وأما
رواية ابن أبي ذئب فوصلها مسلم ولم يسبق لفظها ووصلها أبو نعيم في مستخرجه عليه ولنظمه من
أعتق شركاء في مملوك وكان للذي يعتق مبلغ فعتقه عتق كله وأما رواية ابن اسحق فوصلها أبو
عوانة ولفظه من أعتق شركاه في عبد مملوك فعليه نفاذه منه وأما رواية جويرية وهو ابن
اسماعيل فوصلها المؤلف في الشكره كما مضى وأما رواية يحيى بن سعيد فوصلها مسلم وغيره وقد
ذكرت لفظه وأما رواية اسمعيل بن أمية فوصلها مسلم ولم يسبق لفظها وهي عند عبد الرزاق نحو

أو شر كاله في عبد فمكنا له من
المال ما يبلغ قيمته بقيمة العدل
فهو عتيق قال نافع والافقد
عتق منه ما عتق قال أيوب
لا أدري أشئ قاله نافع أو شئ
في الحديث * حدثنا أحمد
ابن مقدم حدثنا الفضيل
ابن سليمان حدثنا موسى بن
عقبة أخبرني نافع عن
ابن عمر رضي الله عنهما
أنه كان يفتي في العبد أو
الأمه يكون بين الشركاء
فيعتق أحدهم نصيبه منه
يقول قد وجب عليه عتقه
كاه اذا كان للذي أعتق من
المال ما يبلغ يقوم من ماله
قيمة العدل ويدفع الى
الشركاء أنصباؤهم ويحلى
سبيل المعتق يخبر ذلك ابن
عمر عن النبي صلى الله عليه
وسلم * ورواه الليث وابن أبي
ذئب وابن اسحق وجويرية
ويحيى بن سعيد واسماعيل
ابن أمية عن نافع عن ابن
عمر رضي الله عنهما عن النبي
صلى الله عليه وسلم مختصرا

رواية ابن أبي ذئب وفي هذا الحديث دليل على أن الموصر إذا أعتق نصيبه من مملوك عتق كله قال ابن عبد البر لا خلاف في أن التقويم لا يكون الا على الموصر ثم اختلفوا في وقت العتق فقال الجمهور والشافعي في الاصح وبعض المالكية انه يعتق في الحال وقال بعض الشافعية لو أعتق الشريك نصيبه بالتقويم كان لغوا ويغرم المعتق خصة نصيبه بالتقويم وحجته رواية أيوب في الباب حيث قال من أعتق نصيبا وكان له من المال ما يبلغ قيمته فهو عتق وأوضح من ذلك رواية النسائي وابن حبان وغيرهما من طريق سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر بالنظر من أعتق عبد أوله فيه شركاه وله وفاء فهو حر وبضمن نصيب شركائه بقيمته وللطحاوي من طريق ابن أبي ذئب عن نافع فكان للذي يعتق نصيبه ما يبلغ ثمنه فهو عتق كله حتى لو أعسر الموصر المعتق بعد ذلك استمر العتق وبقي ذلك ديناً في ذمته ولو مات أخذ من تركته فإن لم يخلف شيئا لم يكن للشريك شيء واستمر العتق والمشهور عند المالكية انه لا يعتق الا بدفع القيمة فلو أعتق الشريك قبل أخذ القيمة نفذ عتقه وهو أحد أقوال الشافعي وحجته رواية سالم أول الباب حيث قال فإن كان موصر أقوم عليه ثم يعتق والجواب انه لا يلزم من ترتيب العتق على التقويم ترتيبه على اداء القيمة فإن التقويم يفيد معرفة القيمة وأما الدفع فقد رزأ على ذلك وأما رواية مالك التي فيها فاعطى شركاه حصصهم وعتق عليه العبد فلا تقتضي ترتيبا لسياقها بالاول وفي الحديث حجة على ابن سيرين حيث قال يعتق كله ويكون نصيب من لم يعتق في بيت المال لتصرح الحديث بالتقويم على المعتق وعلى ربيعة حيث قال لا ينفذ عتق الجزء من موصر ولا معسر وكان لم يثبت عنده الحديث وعلى بكير بن الأشج حيث قال ان التقويم يكون عند ارادة العتق لا بعد صدوره وعلى أبي حنيفة حيث قال يتخير الشريك بين أن يقوم نصيبه على المعتق أو يعتق نصيبه أو يستسعى العبد في نصيب الشريك ويقال انه لم يسبق الى ذلك ولم يتابعه عليه أحد حتى ولا أصحابه وطرد قوله في ذلك فيما لو أعتق بعض عبده فالجمهور قالوا يعتق كله وقال هو يستسعى العبد في قيمة نفسه لمولاه واستثنى الحنفية ما إذا أذن الشريك فقال لشريكه أعتق نصيبك قالوا فلا ضمان فيه واستدل به على ان من أكلت شيئا من الحيوان فعليه قيمته لامثله ولتجوز بذلك سالكاً ولا يوزن عند الجمهور وقال ابن بطلال قيل الحكمة في التقويم على الموصر أن تكمل حرية العبد لتمام شهادته وحسنه قال والصواب انها الاستكمال انفاذ المعتق من النار (قلت) وليس القول المذكور مردوداً بل هو محتمل أيضاً ولعل ذلك أيضاً هو الحكمة في مشروعية الاستسعاء ﴿قوله﴾

إذا أعتق نصيباً في عبد وليس له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه على نحو الكتابة) أشار البخاري بهذه الترجمة الى ان المراد بقوله في حديث ابن عمر والافتد عتق منه ما عتق أي والافان كان المعتق لا مال له يبلغ قيمة بقية العبد فقد تجزعت عتق الجزء الذي كان يملكه وبقي الجزء الذي لشريكه على ما كان عليه أولاً الى أن يستسعى العبد في تحصيل القدر الذي يتخلص به باقيه من الرق ان قوى على ذلك فإن عجز نفسه استمرت حصة الشريك موقوفة وهو محسب منه الى القول بصحة الحديثين جميعاً والحكم برفع الزيادة من معاوهما قوله في حديث ابن عمر والافتد عتق منه ما عتق وقد تقدم بيان من جزم بأنهم من جملة الحديث وبيان من توقف فيها أو جزم بأنهم من قول نافع وقوله في حديث أبي هريرة فاستسعى به غير مشقوق عليه وسأين من جزم

* (باب اذا أعتق نصيباً في عبد وليس له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه على نحو الكتابة) *

بأنهم من جلة الحديث ومن توقف فيها أو جزم بأنهم من قول قتادة وقد ثبت ذلك في كتابي المدرج
 بإسبط مما هنا وقد استبعد الاسماعيلي إمكان الجمع بين حديثي ابن عمر وأبي هريرة ومنع الحكم
 بجمع ما معاً وجزم بأنهم ما متدافعان وقد جمع غير بينهما بأوجه أخرى يأتي بيانها في أواخر الباب
 إن شاء الله تعالى **(قوله جري بن حازم)** سمعت قتادة سيأتي بعد أبواب من رواية جري بن حازم
 عن نافع فله فيه طريقان وقد حفظ الزيادة التي في كل منهما وجزم برفع كل منهما **(قوله عن بشير
 ابن نهيك)** بفتح الموحدة وكسر المعجمة وفتح النون وكسر الهاء وزاواحدا **(قوله)** من أعتق
 شقيصاً من عبد كذا أو رده محتصراً أو عطف عليه طريق سعيدي عن قتادة وقد تقدم في الشريعة
 من وجه آخر عن جري بن حازم وبقيته أعتق كله إن كان له مال ولا يستسعى غير مشقوق عليه
 وأخرجه الاسماعيلي من طريق بشير بن السري ويحيى بن بكير جميعاً عن جري بن حازم
 باللفظ من أعتق شقيصاً من غلام وكان للذي أعتقه من المال ما يبلغ قيمة العبد أعتق في ماله وإن
 لم يكن له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه **(قوله)** حدثنا سعيد بن عوف بن أبي عروبة **(قوله)** عن
 النضر **(قوله)** في رواية جري بن حازم التي قبلها عن قتادة حديث النضر **(قوله)** والاقوم عليه فاستسعى به
 في رواية عيسى بن يونس عن سعيد بن مسدد ثم يستسعى في نصيب الذي لم يعتق الحديث وفي
 رواية عبدة عند النسائي ومحمد بن بشر عند أبي داود كلاهما عن سعيد بن مسدد فان لم يكن له مال
 قوم ذلك العبد قيمة عدل واستسعى في قيمته لصاحبه الحديث **(قوله)** غير مشقوق عليه
 تقدم توجيهه وقال ابن التين معناه لا يستغل عليه في الثمن وقيل معناه غير مكاتب وهو
 بعبد جدا وفي ثبوت الاستسعاء حجة على ابن سيرين حيث قال يعتق نصيب الشريك الذي
 لم يعتق من بيت المال **(قوله)** تابعه ججاج بن ججاج وأبان وموسى بن خلف عن قتادة واختصره
 شعبة **(قوله)** أراد البخاري بهذا الرد على من زعم أن الاستسعاء في هذا الحديث غير محفوظ وأن
 سعيد بن أبي عروبة تقرده فاستظهر له برواية جري بن حازم وعوافقة ثم ذكر ثلاثة تابعوهما
 على ذكرها فأما رواية ججاج فهو في نسخة ججاج بن ججاج عن قتادة من رواية أحمد بن
 حنبل أحد شيوخ البخاري عن أبيه عن إبراهيم بن طهمان عن ججاج وفيها ذكر السعاية
 ورواه عن قتادة أيضاً ججاج بن أوطاة أخرجه الطحاوي وأما رواية أبان فأخرجه أبو داود
 والنسائي من طريقه قال حدثنا قتادة أخبرنا النضر بن أنس ولفظه فان عليه أن يعتق بقيته
 إن كان له مال والاستسعى العبد الحديث ولا يرد فعله إن يعتقه كله والباقي سواء وأما
 رواية موسى بن خلف فوصلها الخطيب في كتاب الفصل والوصل من طريق أبي ظفر عبد
 السلام بن مطهر عنه عن قتادة عن النضر ولفظه من أعتق شقيصاً في مملوك فعله خلاصه
 إن كان له مال فإن لم يكن له مال استسعى غير مشقوق عليه وأما رواية شعبة فأخرجهما مسلم
 والنسائي من طريق غندر عنه عن قتادة بإسناده ولفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم في المملوك
 بين الرجلين فيعتق أحدهما نصيبه قال يضمن ومن طريق معاذ عن شعبة باللفظ من أعتق شقيصاً
 من مملوك فهو حر من ماله وكذا أخرجه أبو عوانة من طريق الطيالسي عن شعبة وأبو داود من
 طريق روح عن شعبة باللفظ من أعتق مملوكاً بينه وبين آخر فعله خلاصه وقد اختصر ذكر
 السعاية أيضاً هشام الدستوائي عن قتادة إلا أنه اختلف عليه في إسناده فتمهم من ذكر فيه النضر

* حدثني أحمد بن أبي رجا
 حدثنا يحيى بن آدم حدثنا
 جري بن أبي حازم قال سمعت
 قتادة قال حدثني النضر بن
 أنس بن مالك عن بشير بن
 نهيك عن أبي هريرة رضي
 الله عنه قال قال النبي صلى
 الله عليه وسلم من أعتق
 شقيصاً من عبد * وحدثنا
 مسدد حدثنا يزيد بن زريع
 حدثنا سعيد عن قتادة عن
 النضر بن أنس عن بشير بن
 نهيك عن أبي هريرة رضي
 الله عنه أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال من أعتق
 نصيباً أو شقيصاً في مملوك
 خلاصه عليه في ماله إن
 كان له مال والاقوم عليه
 فاستسعى به غير مشقوق
 عليه * تابعه ججاج بن ججاج
 وأبان وموسى بن خلف عن
 قتادة واختصره شعبة

ابن أنس ومنهم من لم يذكره وأخرجه أبو داود والنسائي والوجهين ولفظ أبي داود والنسائي جميعاً
من طريق معاذ بن هشام عن أبيه من أعتق نصيباً له في مملوكه عتق من ماله أن كان له مال ولم يختلف
على هشام في هذا القدر من المتن وغفل عبد الحق فزعم أن هشام وشعبة ذكر الاستسعاء فوصلاه
وتعقب ذلك عليه ابن المواق فأجاد وبالحق ابن العربي فقال اتفقوا على أن ذكر الاستسعاء ليس
من قول النبي صلى الله عليه وسلم وأما هو من قول قتادة وقيل الخلال في العمل عن أحمد أنه
ضعف رواية سعيد في الاستسعاء وضعفها أيضاً الأثر عن سليمان بن حرب واستند إلى أن
قائدة الاستسعاء أن لا يدخل الضرر على الشريك قال فلو كان الاستسعاء مشروعا لزم أنه لو
أعطاه مثلاً كل شهر درهمين أنه يجوز ذلك وفي ذلك غاية الضرر على الشريك اهـ وبمثل هذا
لا ترد الأحاديث الصحيحة قال النسائي بالغى أن هما مارواه جعل هذا الكلام أي الاستسعاء من
قول قتادة وقال الأسماعيلي قوله ثم استسعى العبد ليس في الخبر مستند وأما هو قول قتادة مدرج
في الخبر على مارواه همام وقال ابن المنذر والخطابي هذا الكلام الأخير من فتاى قتادة ليس في
المتن (قلت) ورواية همام قد أخرجهما أبو داود عن محمد بن كثير عنه عن قتادة لكنه لم يذكر
الاستسعاء أصلاً ولفظه أن رجلاً أعتق شقيقاً من غلام فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم عتقه
وغزمه ببقية نفسه نعم رواه عبد الله بن يزيد المقرئ عن همام فدكر فيه السعاية وفضلها من
الحديث المرفوع أخرجه الأسماعيلي وابن المنذر والدارقطني والخطابي والحاكم في علوم
الحديث والبيهقي والخطيب في الفصل والوصل كلهم من طريقه ولفظه مثل رواية محمد بن كثير
سواء زاد قال فكان قتادة يقول أن لم يكن له مال استسعى العبد قال الدارقطني سمعت أبا بكر
النيسابوري يقول ما أحسن مارواه همام ضبطه وفصل بين قول النبي صلى الله عليه وسلم وبين
قول قتادة هكذا أجزم هؤلاء بأنه مدرج وأبي ذلك آخرون منهم صاحب الصحيح فصح أن يكون
الجميع مرفوعاً وهو الذي رجحه ابن دقيق العيد وجماعة لأن سعيد بن أبي عروبة أعرف بجديد
قتادة لكثرة ملازمته له وكثرة أخذه عنه من همام وغيره وهشام وشعبة وإن كانا أحفظ من سعيد
لكنهما لم ينفيا ما رواه وأما اقتصر من الحديث على بعضه وليس المجلس متحد احتجتي بتوقف في
زيادة سعيد فإن الملازمة لسعيد لقتادة كانت أكثر من ما سمع منه ما لم يسمعه غيره وهذا كله لو
انفرد سعيد لم ينفرد وقد قال النسائي في حديث أبي قتادة عن أبي المليح في هذا الباب بعد أن
ساق الاختلاف فيه على قتادة هشام وسعيداً ثبت في قتادة من همام وما أعل به حديث سعيد من
كونه اختلط أو تشدبه من دود لأنه في الصحيحين وغيرهما من رواية من سمع منه قبل الاختلاط
كزيد بن زريع ووافقه عليه أربعة تقدم ذكرهم وآخرون معهم لا تطيل بذكرهم وهما همام هو
الذي انفرد بالتفصيل وهو الذي خالف الجميع في القدر المتفق على رفعه فإنه جعله واقعة عين وهم
جعلوه حكماً عاماً فدل على أنه لم يضبطه كما ينبغي والعجب ممن طعن في رفع الاستسعاء بكون همام
جعل من قول قتادة ولم يطعن فيما يدل على ترك الاستسعاء وهو قوله في حديث ابن عمر في الباب
المأثري والافتقار عتق منه ما عتق بكون أي ب جعله من قول نافع كما تقدم شرحه فحصل قول
نافع من الحديث وميزه كما صنع همام سواء فلم يجعله مدرجاً كما جعلوا حديث همام مدرجاً مع
كون يحيى بن سعيد وفاق أي ب في ذلك وهما لم يوافقاه أحد وقد جزم بكون حديث نافع

مدرجا محمد بن وضاح وآخرون والذي يظهر ان الحديثين صحيحان مرفوعان وفا لعمل صاحبي
الصحيح وقال ابن المواق والانصاف ان لانوهم الجماعة بقول واحد مع احتمال ان يكون سمع
قنادة يفتي به فليس بين تحديسه به مرة وقياسه به أخرى منافاة (قلت) ويؤيد ذلك ان البيهقي
أخرج من طريق الاوزاعي عن قنادة انه أفتى بذلك والجمع بين حديثي ابن عمر وأبي هريرة ممكن
بخلاف ما جزم به الاسماعيل قال ابن دقيق العيد حسنه بما اتفق عليه الشيخان فانه أعلى
درجات الصحيح والذين لم يقولوا بالاستسعاء تعلموا في تضعيفه بتعليلات لا يمكنهم الوفاء بمثلها في
المواضع التي يحتاجون الى الاستدلال فيها بأحاديث يرد عليها مثل تلك التعليقات وكان
البخاري خشي من الطعن في رواية سعيد بن أبي عروبة فأشار الى ثبوتها بإشارات خفية كعادته
فانه أخرجها من رواية يزيد بن زريع عنه وهو من أثبت الناس فيه وسع منه قبل الاختلاط ثم
استظهر له رواية جابر بن حازم بمناقبه لينفي عنه التفرّد ثم أشار الى ان غيرهما تابعهما ثم قال
اختصره شعبة وكان جواب عن سؤال مقدرو هو ان شعبة أحفظ الناس لحديث قنادة فكيف
لم يذكر الاستسعاء فأجاب بان هذا لا يؤثر فيه ضعفا لانه أوردته مختصرا وغيره ساقه بتمامه والعدد
الكثير أولى بالحفظ من الواحد والله أعلم وقد وقع ذكر الاستسعاء في غير حديث أبي هريرة
أخرجه الطبراني من حديث جابر وأخرجه البيهقي من طريق خالد بن أبي قلابة عن رجل من بني
عذرة وعنده من ضعف حديث الاستسعاء في حديث ابن عمر قوله لا أفقد عتق منه ما عتق وقد
تقدم انه في حق المعسر وان المفهوم من ذلك ان الجزء الذي لشريك المعتق باق على حكمه
الاول وليس فيه التصريح بان يستمر رقيقا ولا فيه التصريح بانه يعتق كله وقد احتج بعض من
ضعف رفع الاستسعاء بنادة وقعت في الدارقطني وغيره من طريق اسمعيل بن أمية وغيره عن
نافع عن ابن عمر قال في آخره ورق منه ما بقي وفي اسناده اسمعيل بن ممر زوق الكعبي وليس
بالمشهور عن يحيى بن أيوب وفي حفظه شيء عنهم وعلى تقدير صحة فليس فيها أنه يستمر رقيقا بل
هي مقتضى المفهوم من رواية غيره وحديث الاستسعاء فيه بيان الحكم بذلك فلذلك صح
رفعه ان يقول معنى الحديثين ان المعسر اذا أعتق حصته لم يسر العتق في حصته شريكه بل تبقى
حصته شريكه على حالها وهي الرق ثم يستسعي في عتق بقية فيحصل عن الجزء الذي لشريك سيده
ويُدفعه اليه ويعتق وجعلوه في ذلك كالمكاتب وهو الذي جزم به البخاري والذي يظهر انه في
ذلك باختياره لقوله غير مشقوق عليه فلو كان ذلك على سبيل اللزوم بان يكلف العبد الاكتساب
والطلب حتى يحصل ذلك لحصل له بذلك غاية المشقة وهو لا يلزم في الكتابة بذلك عند الجمهور
لانما غير واجبة فهدمه مثلها والى هذا الجمع مال البيهقي وقال لا يفتي بين الحديثين معارضة أصلا
وهو كما قال الا انه يلزم منه ان يبقى الرق في حصته الشريك اذا لم يختار العبد الاستسعاء فيعارضه
حديث أبي المليلج عن أبيه ان رجلا أعتق شقصالة من غلام فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم
فقال ليس لله شريك وفي رواية فأجاز عتقه أخرجه أبو داود والنسائي بإسناد قوي وأخرجه
أحمد بإسناد حسن من حديث سمرة ان رجلا أعتق شقصالة في مملوك فقال النبي صلى الله عليه
وسلم هو كله فليس لله شريك ويمكن جلاء على ما اذا كان المعتق غنيا وعلى ما اذا كان جعسا له
فأعتق بعضه فقد روى أبو داود من طريق ملقاه بن التلب عن أبيه ان رجلا أعتق نصيبه من

مملوك فلم يضمنه النبي صلى الله عليه وسلم واسناده حسن وهو محمول على المعسر والالتعاضا
 وجمع بعضهم بطريق أخرى فقال أبو عبد الملك المراد بالاستسعاء أن العبد يستقر في حصة الذي لم
 يعتق رقيقا فيسعى في خدمته بقدر ماله فيه من الرق قالوا ومعنى قوله غير مشقوق عليه أى من
 جهة سيده المذكور فلا يكلفه من الخدمة فوق حصة الرق لكن يرد على هذا الجمع قوله في الرواية
 المقدمة واستسعى في قيمته لصاحبه واحتج من أبطل الاستسعاء بحديث عمران بن حصين عند
 مسلم أن رجلا أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعاهم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فجزأهم أثلاثا ثم أفرع بينهم فاعتق اثنين وأرق أربعة ووجه الدلالة منه أن الاستسعاء
 لو كان مشروعا لنجز من كل واحد منهم عتق ثلثه وأمره بالاستسعاء في بقية قيمته لرثة الميت
 وأجاب من أثبت الاستسعاء بأنها واقعة عين فيجتمعا أن يكون قبل مشروعية الاستسعاء
 ويحتمل أن يكون الاستسعاء مشروعا إلا في هذه الصورة وهي ما إذا أعتق جميع ما ليس له أن
 يعتقه وقد أخرج عبد الرزاق بإسناد رجاله ثقات عن أبي قلابة عن رجل من بني عذرة أن رجلا
 منهم أعتق مملوكا له عند موته وليس له مال غيره فاعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثه وأمره
 أن يسعى في الثلثين وهذا يعارض حديث عمران وطريق الجمع بينهما ممكن واحتجوا أيضا بما
 رواه النسائي من طريق سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر بلقظ من أعتق عبدا وله فيه
 شركاه وله وفاء فهو حر ويضمن نصيب شركائه بقيمته لما أساء من مشاركتهم وليس على العبد شيء
 والجواب مع تسليم صحته أنه مختص بصورة اليسار لقوله فيه وله وفاء والاستسعاء انما هو في صورة
 الاعسار كما تقدم فلا حاجة فيه وقد ذهب إلى الأخذ بالاستسعاء إذا كان المعتق معسرا أبو حنيفة
 وصاحبه والاوزاعي والثوري واسحق وأحمد في رواية وآخرون ثم اختلفوا فقال الأكثر يعتق
 جميعه في الحال ويستسعى العبد في تحصيل قيمة نصيب الشريك وزاد ابن أبي ليلى فقال ثم يرجع
 العبد على المعتق الأول بما آذاه للشريك وقال أبو حنيفة وحده يخير الشريك بين الاستسعاء
 وبين عتق نصيبه وهذا يدل على أنه لا يعتق عنده ابتداء إلا بالنصيب الأول فقط وهو موافق لما
 جئنا إليه البخاري من أنه يصبر كالمكاتب وقد تقدم توجيهه وعن عطاء يخير الشريك بين ذلك
 وبين إبقاء حصته في الرق وخالف الجميع زفر فقال يعتق كله وتقوم حصة الشريك فتؤخذ أن
 كان المعتق موسرا وترتب في ذمته أن كان معسرا **(قوله باب الخطا والنسيان في**
العناق والطلاق ونحوه) أى من التعلقات لا يقع شيء منها إلا بالقصد وكأنه أشار إلى رد ما روى
 عن مالك أنه يقع الطلاق والعناق عامدا كان أو مخطئا إذا كرا كان أو ناسيا وقد أنكره كثير من
 أهل مذهبه قال الداودي وقوع الخطا في الطلاق والعناق أن يريد أن يلغظ بشيء غيرهما فيسبق
 لسانه إليهما وما للنسيان فقيما إذا حلف ونسى **(قوله ولا عتاقة إلا لوجه الله)** سأتى في الطلاق
 نقل معنى ذلك عن علي رضي الله عنه وفي الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعا لا طلاق إلا
 لعدة ولا عتاق إلا لوجه الله وأراد المصنف بذلك اثبات اعتبار النسبة لأنه لا يظهر كونه لوجه الله إلا
 مع القصد وأشار إلى الرد على من قال من أعتق عبده لوجه الله أو للشیطان أو للصم عتق لوجود
 ركن الاعتاق والزيادة على ذلك لا تخل بالعتق **(قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم لكل امرئ**
ما نوى) هو طرف من حديث عمر وقد ذكر في الباب باللفظ وانما امرئ ما نوى واللفظ المعلق

* (باب الخطا والنسيان في
 العناق والطلاق ونحوه)
 ولا عتاقة إلا لوجه الله تعالى
 وقال النبي صلى الله عليه
 وسلم لكل امرئ ما نوى

أورده في أول الكتاب حيث قال فيه وانما لكل امرئ ما نوى وأورده في آخر الأيمان بلفظ ولكل امرئ ما نوى وانما فيه مقدمة **(قوله ولا نية للناسي والخطي)** وقع في رواية القابسي الخطي بدل الخطي قالوا الخطي من أراد الصواب فصار إلى غيره والخطي من تعمد ما لا ينبغي وأشار المصنف بهذا الاستنباط إلى بيان أخذ الترجمة من حديث الأعمال بالنسب ويحتمل أن يكون أشار بالترجمة إلى ما ورد في بعض الطرق كعادته وهو الحديث الذي يذكره أهل النقبه والأصول كثيرا بلفظ رفع الله عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس إلا أنه بلفظ وضع بدل رفع وأخرجه الفضل بن جعفر التميمي في فوائده بالاسناد الذي أخرجه به ابن ماجه بلفظ رفع ورأه ثقات إلا أنه أعل به لأنه غير قاذحة فإنه من رواية الوليد عن الأوزاعي عن عطاء عنه وقد رواه بشر بن بكر عن الأوزاعي فزاد عبيد بن عمير بين عطاء وابن عباس أخرجه الدارقطني والحاكم والطبراني وهو حديث جليل قال بعض العلماء ينبغي أن يعتد نصف الإسلام لأن الفعل إما عن قصد واختيار أو لا الثاني ما يقع عن خطأ ونسيان أو أكرهه فهذا القسم معفو عنه باتفاق وانما اختلف العلماء هل المعفو عنه الأثم أو الحكم أوهما معا ونظرا للحديث الأخير وما خرج عنه كالقتل فلا دليل منفصل وسما في بسط القول في ذلك في كتاب الأيمان والنذور إن شاء الله تعالى وتقدير قوله ولكل امرئ ما نوى يعتد لكل امرئ ما نوى وهو محتمل أن يكون في الدنيا والآخرة أو في الآخرة فقط وبحسب هذين الاحتمالين وقع الاختلاف في الحكم **(قوله عن زرارة بن أوفى)** يأتي في الأيمان والنذور بلفظ حدثنا زرارة وهو من ثقات التابعين كان قاضي البصرة وليس له في البخاري الأحاديث بسيرة **(قوله ما وسوست به صدورها)** يأتي في الطلاق بلفظ ما حدثت به أنفسها وهو المشهور وصدورها في أكثر الروايات بالضم وللأصلي بالفتح على أن وسوست مضمع معنى حدثت وحكي الطبري هذا الاختلاف في حدثت به أنفسها والضم كقوله تعالى ونعلم ما توسوس به نفسه **(قوله ما لم تعمل أو تكلم)** ويأتي في النذور بلفظ ما لم تعمل به والمراد في الحرج عما يقع في النفس حتى يقع العمل بالجوارح أو القول باللسان على وفق ذلك والمراد بالوسوسة تردد الشيء في النفس من غير أن يطمئن إليه ويستقر عنده ولهذا فرق العلماء بين الهمم والعزم كما ساقى الكلام عليه في حديث من هم بمسئلة ومن ههنا تظهر مناسبة هذا الحديث للترجمة لأن الوسوسة لا اعتبار لها عند عدم التوطن فكذلك الخطي والناسي لا توطن لهما وزاد ابن ماجه عن هشام بن عمار عن ابن عيينة في آخره وما استكرهوا عليه وأظن ما مدرجة من حديث آخر دخل على هشام حديث في حديث قيل لا مطابقة بين الحديث والترجمة لأن الترجمة في النسيان والحديث في حديث النفس وأجاب الكرماني بأنه أشار إلى الحاق النسيان بالوسوسة فكأنه لا اعتبار للوسوسة لأنهم لا تستقر فكذلك الخطي والنسيان لا استقرار لكل منهما ويحتمل أن يقال إن شغل البال بحديث النفس ينشأ عنه الخطأ والنسيان ومن ثم رتب على من لا يحدث نفسه في الصلاة ما سبق في حديث عثمان في كتاب الطهارة من الغفران * **(تنبه)** ذكر خلف في الأطراف أن البخاري أخرجه هذا الحديث في العتق عن محمد بن عروة عن شعبة عن قتادة ولم نره فيه ولم يذكره أبو مسعود ولا الطوقي ولا ابن عساكر ولا استخراجهم إلا ما عدي ولا أبو نعيم وساقى الكلام على هذا الحديث مستوفى في كتاب الأيمان

ولانية للناسي والخطي
* حدثنا الحميدي حدثنا
سفيان حدثنا سفيان
قتادة عن زرارة بن أوفى
عن أبي هريرة رضي الله عنه
قال قال النبي صلى الله عليه
وسلم إن الله تجاوز عن أمتي
ما وسوست به صدورها
ما لم تعمل أو تكلم * حدثنا
محمد بن كثير

أخرجه أحمد بن حنبل ومحمد بن سعد عن أبي أسامة وكذا أخرجه الاسماعيلي من وجهين عن أبي أسامة ليس فيه حرو وكذا أخرجه أبو نعيم من وجهين عن أبي أسامة أثبت قوله حرو في أحدهما ووقع في بعض النسخ من البخاري هو حرو لوجه الله وهو خطأ من ذكره عن البخاري في هذه الرواية لتصريحه بنفيه عن شيخه بعينه (قوله في الطريق الاخير فضل أحدهما صاحب) بالنصب على نزاع الخافض وأصله من صاحبه كما في الطريق الاولى ولو كانت أضل معدا قبله لم يحتاج الى تقدير وقد ثبت كذلك في بعض الروايات وفي الحديث استحباب العتق عند بلوغ الغرض والنجاة من الخواف وفيه جواز قول الشعر وانشاده والتأمل به والتألم من النصب والسهر وغير ذلك (قوله) **باب** أم الولد أي هل يحكم بعتقها أم لا ورد فيه حديثين وليس فهمما ما ينصح بالحكم عنده واطن ذلك لقوة الخلاف في المسئلة بين السلف وان كان الامر استقر عند الخلاف على المنع حتى وافق في ذلك ابن حزم ومن تبعه من أهل الظاهر على عدم جوازيه عن ولم يبق الاشدود (قوله) وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من اشراط الساعة أن تلد الاسقم بها) تقدم موصولا مطولا في كتاب الايمان بعناه وتقدم شرحه هناك مستوفي وان المراد بالرب السيد أو المالك وتقدم انه لا دليل فيه على جوازيه أم الولد ولا عدمه قال النووي استدلل به امامان جليلان أحدهما على جوازيه أمهات الاولاد والاخر على منعه فأما من استدلل به على الجواز فقال ظاهر قوله لربها ان المراد به سيدها لان ولدها من سيدها ينزل منزلة سيدها المصير الى الانسان الى ولدها غالبا وأما من استدلل به على المنع فقال لاشان الاولاد من الاماء كغيرهم وجودين في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد أصحابه كثير والحديث مسوق للعلامات التي قرب قيام الساعة فدل على حدوث قدر زائد على مجرد التسري قال والمرادان الجهل يغلب في آخر الزمان حتى تباع أمهات الاولاد فيكثر رد الامية في الايدي حتى يشتريها ولدها وهو لا يدري فيكون فيه اشارة الى تحريم بيع أمهات الاولاد ولا يخفى تكلف الاستدلال من الطرفين والله أعلم ثم أورد المصنف حديث عائشة في قصة ابن وليدة زمعة وسبأ في شرحه في كتاب الفرائض والشاهد منه قول عبد بن زمعة أخى ولد على فراش أبي وحكمه صلى الله عليه وسلم لابن زمعة بأنه أخوه فان فيه ثبوت أمية أم الولد ولكن ليس فيه تعرض لحريتها ولا لارتاقها الا ان ابن المنبر أجاب بان فيه اشارة الى حرية أم الولد لانه جعلها افراشا فسوى بينها وبين الزوجة في ذلك وأقاد الكرماني أنه رأى في بعض النسخ في آخر الباب مانصه فسمى النبي صلى الله عليه وسلم أم ولد زمعة أمية ووليدة فدل على أنهم لم تكن عتيقة انتهى فعلى هذا فهو ميل منه الى أنها لا تعتق بموت السيد وكأنه اختار أحد التأويلين في الحديث الاول وقد تقدم ما فيه قال الكرماني وبقية كلامه لم تكن عتيقة من هذا الحديث لكن من يحجج بعتقها في هذه الآية الاما ملكت ايمانكم يكون له ذلك حجة قال الكرماني كأنه أشار الى أن تقرير النبي صلى الله عليه وسلم عبد بن زمعة على قوله أمية أي ينزل منزلة القول منه صلى الله عليه وسلم ووجه الدلالة مما قال ان الخطاب في الآية للمؤمنين وزمعة لم يكن مؤمنا فلم يكن له ملك يمين فيكون ما في يده في حكم الاحرار قال ولعل غرض البخاري ان بعض الخنفية لا يقول ان الولد في الامة للفراش فلا يلحقونه بالسيد الا ان أقرب به ويخصون الفراش بالحرة فاذا احتج عليهم بما في هذا الحديث

* حدثني شهاب بن عباد حدثنا
ابراهيم بن حنبل عن ابي اسامه
عن قيس قال لما أقبل أبو
هريرة رضى الله عنه ومعه
غلامه وهو يطلب الاسلام
ففضل أحدهما صاحبه
بهذا وقال أما اني أشهدك
أنه لله * (باب أم الولد قال
أبو هريرة عن النبي صلى
الله عليه وسلم من اشراط
الساعة أن تلد الامهات
* حدثنا أبو اليمان أخبرنا
شعيب عن الزهري قال
حدثني عروة بن الزبير أن
عائشة رضى الله عنها قالت
كان عتبة بن أبي وقاص عهد
الى أخيه سعد بن أبي وقاص
أن يقبض اليه ابن وابنة
زمعة قال عتبة انه ابني فلما
قدم رسول الله صلى الله
عليه وسلم زمن النخ

ان الولد للفراس قالوا ما كانت أمة بل كانت حرة فأشار البخاري الى ردحجتهم هذه بما ذكره وتعلق
 الاثمة بالحديث أصحها حديثان أحدهما حديث أبي سعيد في سؤالهم عن العزل كما سيأتي شرحه
 في كتاب النكاح وعن تعلق به النساء في السنن فقال باب ما يستدل به على منع بيع أم الولد
 فساق حديث أبي سعيد ثم ساق حديث عمر بن الحارث الخزاعي كما سيأتي في الوصايا قال
 مات رسول الله صلى الله عليه وسلم عبدا ولا أمة الحديث ووجه الدلالة من حديث أبي سعيد
 انهم قالوا انما نصب سببا فيجب الاثمان فكيف ترى في العزل وهذا النظم البخاري كما مضى في باب
 بيع الرقيق من كتاب البيوع قال البيهقي لو لان الاستيلاء يمنع من نقل الملك والام يمكن اهله
 لاجل محبة الاثمان فأثمة وللنساء من وجه آخر عن أبي سعيد فكان منامن يريد أن يتخذ أهلا
 ومنامن يريد البيع فراجعنا في العزل الحديث وفي رواية مسلم وطالت علينا العزبة وورغبنا في
 الفداء فأردنا أن نستقنع ونعزل وفي الاستدلال به نظر اذ لا تلزم بين حالهم وبين استمرار استناع
 البيع فلعلمهم أحبوا تجليل الفداء وأخذ الثمن فلو حلت المبيعة لآخر بيعها الى موضعها ووجه
 الدلالة من حديث عمرو بن الحارث ان مارية أم ولده ابراهيم كانت قد عاشت بعده فلو لا انها
 خرجت عن الوصف بالرق لم يصح قوله انه لم يترك أمة وقد ورد الحديث عن عائشة أيضا عند ابن
 حبان مثله وهو عند مسلم لكن ليس فيه ذكر الامة وفي صحة الاستدلال بذلك وقيل لا احتمال أن
 يكون فجزعتهما وأما بقبضة أحاديث الباب فضعيفة وبعارضها حديث جابر كان يبيع سرارينا
 أمهات الاولاد والنبي صلى الله عليه وسلم حي لا يرى بذلك بأسا وفي لفظ بعض أمهات الاولاد على
 عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر فلما كان عمرها نافتينها وقول الصحابي كأنه فعل محمول
 على الرفع على الصحيح وعليه جرى عمل الشيخين في صحيحهما ولم يستند الشافعي في القول بالمنع
 الا الى عرف فقال قلته تقليد العمر قال بعض أصحابه لان عمرنا منى عنه فأنتم واصرارنا معا يعني
 فلا عبرة بشدور المخالف بعد ذلك ولا يتعين معرفة سند الاجماع **(قوله)** أخذ سعد بن وليدة
 سعد بالرفع والتنوين وابن منصور على المنعولية ويكتب بالالف وقوله هو لك يا عبد بن زمعة
 برفع عبد ويجوز زنبه وكذا ابن وكذا قوله يا سودة بنت زمعة **(تنبيهان)** * أحدهما وقع في
 نسخة الصغاني هنا قال أبو عبد الله يعني المصنف سمى النبي صلى الله عليه وسلم أم ولد زمعة أمة
 ووليدة فلم تكن عتيقة لهذا الحديث ولكن من يحتج بعتيقها في هذه الآية الامام ملكة ايمانكم
 يكون له ذلك حجة الثاني ذكر المزي في الاطراف ان البخاري قال عقب طريق شعيب عن الزهري
 هذه وقال الليث عن نونس عن الزهري ولم أر ذلك في شيء من نسخ البخاري نعم ذكر هذا التعليق
 في باب عزوة النخع من كتاب المغازي مقرونا بطريق مالك عن الزهري والله أعلم **(قوله)**
ما يبيع المذبر أي جوارزه أو ما حكمه وقد تقدمت هذه الترجمة بعينها في كتاب
 البيوع وأورد هنا حديث جابر مختصرا جدا وقد تقدم شرحه مستوفي هناك **(قوله)** أعق
 رجل منا عبدا له لم يقع واحد منهم ما سمي في شيء من طرق البخاري وقد قدمت في البيوع ان في
 رواية مسلم من طريق أيوب عن أبي الزبير عن جابر أن رجلا من الانصار يقال له أبو مذكور
 اعتق غلاما له عن دبر يقال له يعقوب ففيه التعريف بكل منهما وله من رواية الليث عن أبي الزبير
 ان الرجل كان من بني عذرة وكذا البيهقي من طريق مجاهد عن جابر فلعله كان من بني عذرة

أخذ سعد بن وليدة
 زمعة فأقبل به الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 وأقبل معه بعبد بن زمعة
 فقال سعد يا رسول الله هذا
 ابن أخي عهد الى أنه ابنه
 فقال عبد بن زمعة يا رسول
 الله هذا أخي ابن زمعة
 ولد على فراشه فنظر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الى
 ابن وليدة زمعة فاذا هو
 أشبه الناس به فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم هو
 لك يا عبد بن زمعة من أجل
 أنه ولد على فراش أبيه قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 احتجب منى يا سودة بنت
 زمعة فمأوى من شبهه
 بعتبة وكانت سودة زوج
 النبي صلى الله عليه
 وسلم **(باب يبيع المذبر)** *
 حديثنا آدم بن أبي اياس
 حدثنا شعبة حدثنا عمرو بن
 دينار سمعت جابر بن عبد الله
 رضى الله عنهما قال أعق
 رجل منا عبدا له عن دبر

وحالف الانصار (قوله فدعا النبي صلى الله عليه وسلم) حذف المفعول وفي رواية أيوب
 المذكورة فدعا به النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يشتريه أي الغلام (قوله فاشتره نعيم بن
 عبد الله) في رواية ابن المنكدر عن جابر كما مضى في الاستقراض نعيم بن الحزام وهو نعيم بن
 عبد الله المذكور والخام بالنون والحاء المهملة النقيصة عند الجمهور و ضبطه ابن الكلبي بضم
 النون وتخفيف الحاء ومنعه الصغاني وهو لقب نعيم وظاهر الرواية أنه لقب أبيه قال النووي
 وهو غلط لقول النبي صلى الله عليه وسلم دخلت الجنة فسمعت فيها نخعة من نعيم انتهى وكذا
 قال ابن العربي وعياض وغير واحد لكن الحديث المذكور من رواية الواقدي وهو ضعيف
 ولا تترد الروايات الصحيحة بمثل هذا فاعمل أباه أيضا كان يقال له الخزام والنخعة بفتح النون
 واسكان المهملة الصوت وقيل السعلة وقيل النخعة ونعيم المذكور هو ابن عبد الله بن أسيد
 ابن عبد بن عوف بن عبيد بن عويج بن عدى بن كعب بن أوى وأسيد وعبيد وعويج في نسبه
 مفتوح أول كل منها قرشي عدوي أسلم قديما قبل عمر فكمتم إسلامه وأراد الهجرة فساله بنو
 عدى أن يقيم على أي دين شاء لأنه كان يتفق على أراملهم وأيامهم ففعل ثم هاجر عام الحديبية
 ومعه أربعون من أهل بيته واستشهد في فتوح الشام زمن أبي بكر أو عمر وروى الحرث في
 مسنده بأسناد حسن ان النبي صلى الله عليه وسلم سماه صالحا وكان اسمه الذي يعرف به نعيما
 (قوله قال جابر مات الغلام عام أول) يأتي في الأحكام من رواية حماد عن عمرو سمعت جابرا يقول
 عبد اقبطيا مات عام أول زاد مسلم من طريق ابن عينة عن عمرو في إمارة ابن الزبير وقد تقدم
 في باب بيع المدر من البيوع فقبل مذاهب الفقهاء في بيع المدر وان الجواز مطلقا مذهب
 الشافعي وأهل الحديث وقد نقله البيهقي في المعرفة عن أكثر الفقهاء وحكى النووي عن الجمهور
 مقابله وعن الحنفية والمالكية أيضا تخصيص المنع عن دبر تدبير مطلقا أما إذا قيده كان يقول
 ان ست من مرضى هذا فلا نحر فانه يجوز بيعه لانها كالوصية فيجوز الرجوع فيها وعن أحمد
 يمتنع بيع المدر بدونه المدر وعن الليث يجوز بيعه ان شرط على المشتري عتقه وعن ابن سيرين
 لا يجوز بيعه الا من نفسه ومال ابن دقيق العيد الى تقييد الجواز بالحاجة فقال من منع بيعه
 مطلقا كان الحديث حجة عليه لان المنع الكلبي يناقضه الجواز الجزئي ومن أجاز به في بعض الصور
 فله ان يقول قلت بالحديث في الصورة التي ورد فيها فلا يلزمه القول به في غير ذلك من الصور وأجاب
 من أجاز مطلقا بان قوله وكان محتاجا لا مدخل له في الحكم وانما ذكر لبيان السبب في المبادرة
 لبيعه لئلا يمتنع له حوازا لبيع ولو لا الحاجة لكان عدم البيع أولى وأما من ادعى أنه انما باع
 خدمته كما تقدمت حكايته في الباب المذكور فقد أجيب عنه بما تقدم وهو انه لا تعارض بين
 الحديثين وبأن المخالفين لا يقولون بجواز بيع خدمة المدر وقد انتفت طرق رواية عمرو بن
 دينار عن جابر أيضا على أن البيع وقع في حياة السيد الا ما أخرجه الترمذي من طريق ابن
 عينة عنه بلفظ ان رجلا من الانصار در غلاما له فأتى ولم يتركه مالا غيره الحديث وقد أعلاه
 الشافعي بأنه سمعه من ابن عينة مرارا لم يذكر قوله فأتى وكذلك رواه الأئمة أحمد وإسحق وابن
 المديني والحميدي وابن أبي شيبة عن ابن عينة ووجه البيهقي الرواية المذكورة بان أصلها ان
 رجلا من الانصار أعتق مملوكه أن حدث به حادث فأتى فدعا به النبي صلى الله عليه وسلم فباعه

قوله قوله فاشتره نعيم الخ
 كذا في نسخ الشارح
 وليست هذه الزيادة في نسخ
 الصحيح التي بأيدينا ولعلها
 وقعت له في نسخة التي كتب
 عليها اه صححه

فدعا النبي صلى الله عليه
 وسلم فباعه قال جابر مات
 الغلام عام أول

* (باب بيع الولاء وهبته) * حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة قال أخبرني (١٢١) عبد الله بن دينار قال سمعت ابن عمر رضي الله

عنه ما يقول نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الولاء وعن هبته * حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت اشتريت بريرة فاشتريت أهلكها ولاها فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال أعتقها فإن الولاء لمن أعطى الورق فأعتقها فدعاها النبي صلى الله عليه وسلم فخيرها من زوجها فقالت لو أعطاني كذا وكذا ما بئت عنده فاختارت نفسها * (باب إذا أسر أخو الرجل أو عمه هل ينادى إذا كان مشركا) * وقال أنس قال العباس للنبي صلى الله عليه وسلم ناديت نفسي وفاديت عقيلا وكان علي له نصيب في تلك الغنيمة التي أصاب من أخيه عقيلا وعه عباس * حدثنا اسمعيل بن عبد الله حدثنا اسمعيل بن إبراهيم ابن عتبة عن موسى بن عتبة عن ابن شهاب قال حدثني أنس رضي الله عنه أن رجلا من الأنصار استأذنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا أنذن لنا فتركنا لأن ابن اختنا عباس فداه فقال

من نعيم كذلك رواه مطر الوراق عن عمرو قال البيهقي فقول له فقلت من بقية الشرط أي فقلت من ذلك الحديث ليس أخبارا عن أن المدبر مات فحذف من روايته ابن عيينة قوله أن حدث به حدث فوق الغلط بسبب ذلك والله أعلم اه وقد تقدم الجواب عما وقع من مثل ذلك في رواية عطاء عن جابر من طريق شريك عن سلمة بن كهيل في الباب المذكور والله أعلم (قوله باب بيع الولاء وهبته) أي حكمه والولاء بالفتح والمدح ميراث المعتق من المعتق بالفتح أو رد فيه حديث ابن عمر المشهور وسيأتي شرحه في كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى مع توجيه عدم صحته بجمع من دلالة النهي المذكور وحديث عائشة في قصة بريرة وسيأتي بعد عشرة أبواب ووجه دخوله في الترجمة من قوله في أصل الحديث فاعلم الولاء لمن أعطى وهو وإن كان لم يسبقه هذا اللفظ فكانه أشار إليه كعادته ووجه الدلالة منه حصره في المعتق فلا يكون لغيره معه منه شيء قال الخطابي لما كان الولاء كالنسب كان من أعتق ثبت له الولاء بمن ولده ولد ثبت له نسبة فلو نسب إلى غيره لم ينتقل نسبه عن والده وكذا إذا أراد نقل ولائه عن محله لم ينتقل (قوله ما) إذا أسر أخو الرجل أو عمه هل ينادى) بضم أوله وفتح الدال (قوله إذا كان مشركا) قيل أنه أشار بهذه الترجمة إلى تضعيف الحديث الوارد في ذلك ذارحم فهو حر وهو حديث أخرجه أصحاب السنن من حديث الحسن بن عمار واستمكروا ابن المديني ورجع الترمذي إرساله وقال البخاري لا يصح وقال أبو داود وتبرده حماد وكان يشك في وصله وغيره يرويه عن قتادة عن الحسن بن قولاه وعن قتادة عن عمرو قوله منقطعاً أخرج ذلك النسائي وله طريق أخرى أخرجه أصحاب السنن أيضا أبو داود ومن طريق حمزة عن الثوري عن النوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر وقال النسائي منكره وقال الترمذي خطأ وقال جعفر بن الحافظ دخل لضرة حديث في حديث وانما روى الثوري بهذا الاسناد حديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته وجرى الحاكم وابن حزم وابن القطان على ظاهر الاسناد فصحوه وقد أخذ بعمومه الحنفية والثوري والاوزاعي والليث وقال داود لا يعتق أحد على أحد وذهب الشافعي إلى أنه لا يعتق على المرأ الا أصوله وفروعه لا هذا الدليل بل دلالة أخرى وهو مذهب مالك وزاد الاخوة حتى من الام وزعم ابن بطلان ان في حديث الباب حجة عليه وفيه نظر لما سأذكره (قوله) وقال أنس قال العباس فاديت نفسي وفاديت عقيلا) هو طرف من حديث أوله أني النبي صلى الله عليه وسلم عيال من الجرين فقال انثروه في المسجد وقد تقدم في باب التسمية وتعلق القنوف في المسجد من كتاب الصلاة (قوله وكان علي) أي ابن أبي طالب (له نصيب في تلك الغنيمة التي أصاب من أخيه عقيلا ومن عه العباس) هو كلام المصنف سابق مستدل به على أنه لا يعتق بذلك أي فلو كان الأخ ونحوه يعتق بمجرد الملك لعتق العباس وعقيل على أي في حصته من الغنيمة وأجاب ابن المنير عن ذلك أن الكافر لا يملك بالغنيمة ابتداء بل يتخير الامام بين القتل والاسترقاق أو الفداء أو المن فبالغنيمة سبب إلى الملك بشرط اختيار الاقارب فلا يلزم العتق بمجرد الغنيمة ولعل هذا هو النكتة في اطلاق المصنف الترجمة ولعله يذهب إلى أنه يعتق إذا كان مسلما ولا يعتق إذا كان مشركا وقفا عند ما ورد به الخبر (قوله) حدثنا اسمعيل بن عبد الله هو ابن أبي أويس (قوله ان رجلا من الانصار) لم أعرف اسماءهم الآن (قوله لابن اختنا) بالمشاة (عباس) هو ابن عبد المطلب والمراد انهم

لا تدعون منه درهما

(باب عتق المشرک) حدثنا عبد بن اسمعيل حدثنا أبو اسامة عن هشام أخبرني أبي ان حكيم بن حزام رضى الله عنه أعتق في الجاهلية مائة رقبة وحمل على مائة بعير وأعتق مائة رقبة قال فسأت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله أ رأيت أشبه كنت أصنعها في الجاهلية كنت أتحنت بها يعني أ تبرئها قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أسلمت عن ماسلفك من خير (١٢٢) *(باب من ملك من العرب رقيقا فوهب وباع وجامع وفدى وسبي الذرية وقول الله تعالى عبد المملوك لا يتدر على شيء ومن رزقناه منارزقا حسنا فهو ينفق منه سرا وجهرا هل يستوون الحمد لله بل أكثرهم لا يعلمون)*

حدثنا أبي مریم قال أخبرنا اللئث عن عقيل عن ابن شهاب قال ذكر عروة أن مروان والمصور بن مخزومة أخبراه أن النبي صلى الله عليه وسلم قام حين جاءه وفد هوازن فسألوه أن يرد إليهم أموالهم وسيبهم فقال ان معي من ترون وأحب الحديث إلى أصدقائه فاخاروا واحد الطائفتين أما المال وأما السبي وقد كنت استأنت بهم وكان النبي صلى الله عليه وسلم انتظرهم بضع عشرة ليلة حين قتل من الطائفتين فلما تبين لهم أن النبي صلى الله عليه وسلم غير راد إليهم إلا إحدى الطائفتين قالوا فانا نختار سبينا فقام النبي صلى الله عليه وسلم في الناس فأنى على الله بما هو أهله ثم قال

أخوال أبيه عبد المطلب فان أم العباس هي تيملة بالنون والمنانة مصغرة بنت جناب بالحسين والنون وليست من الانصار وانما أرادوا بذلك ان أم عبد المطلب منهم لانهم سألوني بنت عمرو بن أحجية بهم مملتين مصغروهي من بني النجار ومثله ما وقع في حديث الهيرة انه صلى الله عليه وسلم نزل على أخواله بني النجار وأخواله حقيقة انما هم بنو زهرة وبني النجار أخوال جده عبد المطلب قال ابن الجوزي صحف بعض المحدثين لجهلهم بالنسب فقال ان أخينا بكسر الخاء بعدنا تحتنا ننة وليس هو ابن أخيه اذ لا نسب بين قريش والانصار قال وانما قالوا ابن أخينا لتكون المنة عليهم في الطلاق بخلاف ما لو قالوا عمت لك انت المنة عليه صلى الله عليه وسلم وهذا من قوة الذكاء وحسن الادب في الخطاب وانما امتنع صلى الله عليه وسلم من اجابتهم لئلا يكون في الدين نوع محاباة وسبأني مز يد في هذه القصة في الكلام على غزوة بدر ان شاء الله تعالى وأراد المصنف بإيراد هنا الإشارة إلى ان حكم القرابة من ذوى الارحام في هذا يختلف من حكم القرابة من العصبات والله أعلم ﴿قوله﴾ عتق المشرک يحتمل أن يكون مضافا إلى الفاعل أو المفعول وعلى الثاني جرى ابن بطلان فقال لا خلاف في جواز عتق المشرک تطوعا وانما اختلفوا في عتقه عن الكفارة وحديث الباب في قصة حكيم بن حزام حجة في الأول لان حكيم لما أعتق وهو كافر لم يحصل له الاجر بالإسلامه فمن فعل ذلك وهو مسلم لم يكن بدونه بل أولى اه وقال ابن المنبر الذي يظهر ان مراد البخاري ان المشرک اذا أعتق مسلما نفع عتقه وكذا اذا أعتق كافرا فاسلم العبد قال وأما قوله أسلمت على ماسلفك من خير فلاس المراد به صحة التقرب منه في حال كونه وانما تأويله ان الكافر اذا فعل ذلك انتفع به اذا أسلم لما حصل له من التدرب على فعل الخير فلم يمتح إلى مجاهدة جديدة فيمات بفضل الله عما تقدم بواسطة انتفاعه بذلك بعد اسلامه انتهى وقد قدمت لذلك أجوبة أخرى في كتاب الزكاة مع الكلام على بقية فوائد الحديث المذكور ﴿قوله﴾ ان حكيم بن حزام أعتق (ظاهر سياقه الارسل لان عروة لم يدرك زمن ذلك لكن بقية الحديث وأوضح الوصل وهي قوله قال فسأت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله أ رأيت أشبه كنت أصنعها في الجاهلية كنت أتحنت بها يعني أ تبرئها قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أسلمت عن ماسلفك من خير) ﴿قوله﴾ أ تبرئها بالموحدة وراءين الأولى ثقيلة أى أطلب بها البر وطرح الحنف وقد تقدم نقل الخلاف في ضبطه في الزكاة وقوله يعني أ تبرئهم من نفسهم هشام بن عروة راويه كما ثبت عند مسلم والاسماعيلي وقصر من زعم أنه تفسير البخاري ﴿قوله﴾ من ملك من العرب رقيقا فوهب وباع وجامع وفدى وسبي الذرية هذه الترجمة معقودة لبیان

أما بعد فان اخوانكم قد جاؤنا تبين وانى رأيت أن أرد إليهم سيبيهم فمن أحب منكم أن يطيب ذلك فليدفع ومن الخلاف أحب أن يكون على حظه حتى نعطيه اياه من أول ما بيني الله علينا فليفعل فقال الناس طيبنا لك ذلك قال انا لا ندري من أذن منكم ممن لم يأتنا فارجعوا حتى يرفع البنا عفاؤكم أمركم فرجع الناس فكلهم عرفاؤهم ثم رجعوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأنخروهم أنهم طيسوا وأذنوا فهذا الذي بلغنا عن سبي هوازن وقال أنس قال عباس النبي صلى الله عليه وسلم فاديت نفسي وفاديت عقيلاه حدثنا علي بن الحسن أخبرنا عبد الله أخبرنا ابن عوف قال كتبت إلى نافع فكتب إلى ان النبي صلى الله عليه وسلم

أغار على بنى المصطلق وهم غارون وأنعامهم تسقى على الماء فقتل مقاتلتهم وسبي ذراريهم وأصاب يومئذ جويرية حذيتي به عبد الله ابن عمرو وكان في ذلك الجليش * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن محيريز قال رأيت أبا سعيد رضي الله عنه فسأله فقال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بنى المصطلق فأصبنا سبياً من سبي العرب فاشترينا النساء فاشتد علينا العزبة وأحببنا العزل فسألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما عليكم أن لا تفعلوا ما من نسمة كائنه إلى يوم القيامة الا وهي كائنه * حدثنا زهير بن حرب حدثنا جرير عن عمار بن القزعة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال لا أرأى أحب بنى تميم وحدثنى ابن سلام أخبرنا جرير بن عبد الحميد عن المغيرة عن الحرث عن أبي زرعة عن أبي هريرة وعن عمار عن أبي زرعة عن أبي هريرة

(٣) قول الشارح وقوله حتى نبي يفتح أوله كذا في

النسخ التي بأيدينا ولفظ الرواية هنا من أول ما يني الله علينا ولا يناسب الفعل حينئذ الا انضم كما ضبطه القسطلاني اهـ صحيحه

الخلاف في استرقاق العرب وهي مسئلة مشهورة والجمهور على ان العربي اذا سبي جاز أن يسترق واذا تزوج أمة بشرطه كان ولد هارقيقا وذهب الاوزاعي والثوري وأبو ثور إلى أن على سيد الأمة تقويم الولد يلزم أبوه باداء القيمة ولا يسترق الولد أصلاً وقد جنح المصنف إلى الجواز وأورد الاحاديث الدالة على ذلك في حديث المسور ماترجم به من الهبة وفي حديث أنس ماترجم به من الفداء وفي حديث ابن عمر ماترجم به من سبي الذرية وفي حديث أبي سعيد ماترجم به من الجماع ومن القندية أيضاً ويتضمن ماترجم به من البيع وفي حديث أبي هريرة ماترجم به من البيع لقوله في بعض طرقه ابتاع بكأساً بينه وقوله في الترجمة وقول الله تعالى عبد الله كالأية قال ابن المنير مناسبة الآية للترجمة من جهة ان الله تعالى أطلق العبد المملوك ولم يتيده بكونه بمجمل فدل على ان لا فرق في ذلك بين العربي والعجمي انتهى وقال ابن بطال تاول بعض الناس من هذه الآية ان العبد لا يملك وفي الاستدلال به ذلك نظر لانهم أنكروا في سياق الاثبات فلا عموم فيها وقد ذكر قتادة ان المراد به الكافر خاصة نعم ذهب الجمهور إلى كونه لا يملك شيئاً واحتجوا بحديث ابن عمر الماضي ذكره في الشرب وغيره وقالت طائفة انه يملك روى ذلك عن عمرو وغيره واختلف قول مالك فقال من باع عبداً وله مال فماله للذي باعه الا بشرط وقال فيمن أعتق عبداً وله مال فان المال للعبد الا بشرط قال وجبته في البيع حديثه عن نافع المذكور وهو نوص في ذلك وجبته في العتق ما رواه عبد الله بن أبي جعفر عن بكير بن الأشج عن نافع عن ابن عمر رفعه من أعتق عبداً فقال العبد له الان يستدنيه سيده (قلت) وهو حديث أخرجه أصحاب المصنفين باسناد صحيح وفرق بعض أصحاب مالك بان الأصل انه لا يملك لكن لما كان العتق صورة احسان اليه ناسب ذلك ان لا ينزع منه ما يده تسكيمياً للاحسان ومن ثم شرعت المكاتبه وساغ له ان يكتب ويؤدي الى سيده ولو لا ان له تسليطاً على ما يده في صورة العتق ما أغنى ذلك عنه شيئاً والله أعلم * فاما قصة هوازن فسياً في شرحها مستوفى في المغازي وقوله في هذه الطريق عن ابن شهاب قال ذكر عروة سيأني في الشروط من طريق معمر عن الزهري أخبرني عروة وقوله استأنيث بالمائة قبل الالف المهموزة الساكنة ثم نون مفتوحة وتحتانية ساكنة أى انتظرت ٣ وقوله حتى نبي يفتح أوله ثم فاء مكسورة وهمزة بعد تحتانية الساكنة أى يرجع النيام من مال الكفار من خراج أو غنمية أو غير ذلك ولم يرد اليه الا اصطلاحاً وحده * وأما قصة بنى المصطلق من حديث ابن عمر فعبد الله المذكور في الاسناد هو ابن المبارك وقوله أغار على بنى المصطلق يضم الميم وسكون المهملة وفتح الطاء وكبير اللام بعد هاء قاف وبنو المصطلق بطن شهير من خزاعة وهو المصطلق بن سعد بن عمرو بن ربيعة بن حارثة بن عمرو بن عامر ويقال ان المصطلق لقب واسمه جذيمة بنح الجيم بعد عاذل مجمعه مكسورة وسياً في شرح هذه الغزاة في كتاب المغازي ان شاء الله تعالى وقوله وهم غارون بالغين المعجمة وتشديد الراء جمع غار بتشديد أى غافل أى أخذهم على غرة (تولد وأصاب يومئذ جويرية) بالجيم مصغراً بنت الحرث بن أبي ضرار بكسر المعجمة وتحفيف الراء ابن الحرث بن مالك بن المصطلق وكان أبوه أسيد قومه وقد أسلم بعد ذلك وقد روى مسلم هذا الحديث من وجه آخر عن ابن عرون وبين فيه ان نافعاً استدلل بهذا الحديث على نسخ الامر بالدعاء الى الاسلام قبل القتال وسيأتي البحث في ذلك في باب الدعوة قبل القتال من كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى وأما حديث

أبي سعد فسيأتي الكلام عليه في كتاب النكاح مستوفى إن شاء الله تعالى حيث ساقه هنالك تاماً
وقوله هذا ابن حبان هو بفتح أوله والموحدة الثقيلة وابن شخيرين بالمهملة وراء وزي مصغرو قوله
نسمة بفتح النون والمهملة أي نفس وأما حديث أبي هريرة فأورده المصنف عن شيخين له كل
منهما حديثه به عن جرير لكنه فرقه ما لأن أخذهما زاد فيه عن جرير اسناداً آخر وساقه هنا على
لفظ أخذهما وهو محمد بن سلام وسيأتي في المغازي على لفظ الآخر وهو زهير بن حرب ومغيرة بن
ابن مقسم الضبي والخثر هو ابن يزيد والعكلى بضم المهملة وسكون الكاف وليس له في البخاري
الاهذا الحديث وقد اغتله الكلابي من رجال البخاري وهو ثقة جليل القدر من أقران الراوي
عنه مغيرة لكنه تقدم عليه في الوفاة والاسناد كله كوفيون غير طريقه العنابي وشيخ البخاري
(قوله ما زلت أحب بني تميم) أي القبيلة الكبيرة المشهورة تنسبون إلى تميم من بضم الميم بلا هاء
أبى أدبضم أوله وتشديد الدال ابن طابخة بوحدة مكسورة ومجمة ابن الياس بن مضر (تولد منذ
ثلاث) أي من حين سمعت الخصال الثلاث زاداً جدم من وجه آخر عن أي زرة عن أبي هريرة
وما كان قوم من الأحياء أبعض إلى منهم فأحببتهم اهـ وكان ذلك لما كان يقع بينهم وبين قومه في
الجاهلية من العداوة **(قوله هم أشد أمتي على الدجال)** في رواية الشعبي عن أبي هريرة عنده مسلم
هم أشد الناس قتالاً في الملاحم وهي أعم من رواية أي زرة ويمكن أن يحمل العام في ذلك على
الخاص فيكون المراد بالملاحم أكبرها وهو قتال الدجال أو ذكر الدجال ليدخل غيره بطريق الأولى
(قوله هذه صدقات قومنا) انما نسبهم إليه لاجتماع نسبهم بنسبه صلى الله عليه وسلم في الياس بن
مضر ووقع عند الطبراني في الأوسط من طريق الشعبي عن أبي هريرة في هذا الحديث وأنى
النبي صلى الله عليه وسلم بنعم من صدقة بنى سعد فلما راعه حسنها قال هذه صدقة قومي اهـ وخو
سعد بن طين كبير شهر من تميم ينسبون إلى سعد بن زيد مناة بن تميم من أشهرهم في الصحابة قيس بن
عاصم بن سنان بن خالد السعدي قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم هذا سيد أهل البر **(قوله)**
وكانت سبية منهم عائشة) أي من بني تميم والمراد بطن منهم أيضاً وقد وقع عند الاسماعيلي من
طريق أبي معمر عن جرير وكانت على عائشة نسمة من بني اسمعيل فقدم سبي خولان فقالت
عائشة يا رسول الله أتباع منهم قال لا فلما قدم سبي بنى العنبر قال ابتاعى فانهم ولدا اسمعيل ووقع عند
أبي عوانة من طريق الشعبي عن أبي هريرة أيضاً وبنى بسبي بنى العنبر اهـ وبنى العنبر بطن
شهير أيضاً من بني تميم ينسبون إلى العنبر وهو بلفظ الطيب المعروف ابن عمرو بن تميم * (تبنيه) *
وقع في نسخة الصحيحين سبية بوزن فعيلة مفتوح الأول من السبي أو من السبا ولم أقف على اسمها
لكن عند الاسماعيلي من طريق هرون بن معروف عن جرير نسمة بفتح النون والمهملة أي نفس
وله من رواية أبي معمر المذكورة وكانت على عائشة نسمة من بني اسمعيل وفي رواية الشعبي
المذكورة عند أبي عوانة وكان على عائشة محرر وبين الطبراني في الأوسط في رواية الشعبي
ابن كورة المراد بالذي كان عليها وأنه كان نذرا ولفظه نذرت عائشة ان تعق محررا من بني اسمعيل
وله في الكبير من حديث دريج وهو بهـ ملات مصغرا ابن ذؤيب ابن شعثم بضم المعجمة
والمثلثة بينهما عين مهملة العنبري ان عائشة قالت يا نبي الله اني نذرت عتقا من ولدا اسمعيل
فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اصبري حتى يجي عتي بنى العنبر عتدا فجاءني عتي بنى العنبر فقال

قال ما زلت أحب بني تميم
منذ ثلاث سمعت من
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول فيهم سمعته يقول
هم أشد أمتي على الدجال
قال وجاءت صدقاتهم فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم هذه صدقات قومنا
وكانت سبية منهم عند عائشة
فقال أعتيها فانها من ولد
اسمعيل

له أخذني منهم أربعة فأخذت ردحاً وزبيبا وزخا وسمرة ٥١ فاعاد ربح فهو المذكور وأما
 زبيب فهو بالزاي والموحدة مصغراً أيضاً وضبطه العسكري بنون ثم موحدة وهو ابن ثعلبة
 ابن عمرو وزخى بالزاي والحاء المعجمة مصغراً أيضاً وضبطه ابن عوف بالراء أوله وسمره وهو ابن عمرو
 ابن قرط بضم القاف وسكون الراء قال في الحديث المذكور شيخ النبي صلى الله عليه وسلم رؤسهم
 وبرك عليهم ثم قال يا عائشة هؤلاء من بني اسمعيل قصداً ٥٢ والذي تعين اعتق عائشة من هؤلاء
 الأربعة أمارديج واما زخى ففي سنن أبي داود من حديث الزبيب بن ثعلبة ما يرشد إلى ذلك وفي
 أول الحديث عنده بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم جيشاً إلى بني العنبر فأخذوهم بركبة من
 ناحية الطائف فاستاقوهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وركبة بضم الراء وسكون الكاف
 بعد فاما موحدة موضع معروف وهي غير كريمة الثنية المعروفة التي بين مكة والمدينة وذو كراين
 سعدان سرية عينة بن حصن هذه كانت في الحرم سنة تسع من الهجرة وانسي إحدى عشرة
 امرأة وثلاثين صبياً والله أعلم وفي قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة أتبعيها فأعتقها دليل للجمهور
 في صحة تلك العربى وإن كان الأفضل عتق من يسترق منهم ولذا قال عمر بن العاربان ذلك الرجل
 ابن عمه وبنت عمه حكاه ابن طلال عن المهلب وقال ابن المنير لا بد في هذه المسئلة من تفضيل
 فالو كان العربى مثلاً من ولد فاطمة عليها السلام وترجح أمة بشرطه لاستبعادنا لستراق ولده
 قال وإذا أفاك كون المسي من ولد اسمعيل يقتضى استحباب اعتناقه فالذى بالمثابة التي فرضناها
 يقتضى وجوب حرته حتماً والله أعلم وفي الحديث أيضاً فضيلة طاهرة تبنى تيمم وكان فيهم من
 الجاهلية وصدر الإسلام جماعة من الأشراف والرؤساء وفيه الأخبار عما سيأتى من الأحوال
 السكاكية في آخر الزمان وفيه الرد على من نسب جميع اليمن إلى بني اسمعيل لثقة صلى الله عليه
 وسلم بين خولان وهم من اليمن وبين بني العنبر وهم من مضر والمشم وروى خولان أنه ابن عمرو بن
 مالك بن الحارث من ولد كهلان بن سبأ وقال ابن الكلبي خولان بن عمرو بن الحارث بن قضا عسة
 وسيأتى بسط القول في ذلك في أوائل المناقب إن شاء الله تعالى ٥٣ (قوله يا فضل من
 أدب جاريته) سقط لفظ فضل من رواية أبي ذر والنسفي وزاد النسفي وأعتقها أو ردفه حديث
 أبي موسى مختصراً وسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى ومطرف
 المذكور في السند هو ابن طريف كوفي مشهور وقوله في هذه الرواية فعلها في رواية أبي ذر عن
 المستقل والسرخسي فعالها ٥٤ (قوله يا فضل من أدب جاريته) قول النبي صلى الله عليه وسلم العبيد
 أخوانكم فاطعموهم مما تأكلون لفظ هذه الترجمة أو رد المذهب معناه من حديث أبي ذر
 وقدره يسه في كتاب الإيمان لابن منده باللفظ أنهم أخوانكم فمن لا يكمهم منهم فاطعموهم مما
 تأكلون واكسوهم مما تلبسون وأخرجه أبو داود من طريق موقوف عن أبي ذر بلفظ من
 لا يكمهم من يملوكم فاطعموهم مما تأكلون واكسوهم مما تلبسون وروى البخاري في
 الأدب المفرد من طريق سلام بن عمرو عن رجل من الصحابة مرفوعاً قال أرقاؤكم أخوانكم
 الحديث ومن حديث سيار كان النبي صلى الله عليه وسلم يوصي بالملوك كخيرا ويقول
 أطعموهم مما تأكلون ومن حديث أبي السريته بفتح الحاء الثانية والمهمله واجمه كعب بن عمرو
 الأنصاري رفعه أطعموهم مما تلبسون واكسوهم مما تلبسون وفيه قصة وأخرجه مسلم في

٥١ (باب فضل من أدب جاريته
 وعلمها) ٥٢ حديثنا المستحق
 إبراهيم مع محمد بن فضيل
 عن مطرف عن الشعبي
 عن أبي بردة عن أبي موسى
 رضي الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من كانت له جارية
 فعلمها فأحسن إليها ثم
 أعتقها وترجها كان له
 أجران ٥٣ (باب قول النبي
 صلى الله عليه وسلم العبيد
 أخوانكم فاطعموهم مما
 تأكلون

وقول الله تعالى واعبدوا الله ولا تشركوا به (١٢٦) شيئا وبالوالدين احسانا وبذى القربى واليتامى والمساكين الى قوله

مختصا لا تخفورا* قال أبو عبد الله ذى القربى القريب والصاحب بالجنب الغريب سجدنا آدم ابن أبي إياس حدثنا شعبة حدثنا واصل الأحدب قال سمعت المعمر بن سويد قال رأيت أباذر الغفاري رضي الله عنه وعليه حلة وعلى غلامه حلة فسالناه عن ذلك فقال اني ساييت رجلا فشكاه الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم أعيرته بأشبه ثم قال ان اخوانكم خولكم جعلهم

آخر كتابه في اثنا عشر طويلا (قوله) وقول الله تعالى واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين احسانا وبذى القربى واليتامى والمساكين الى قوله مختصا لا تخفورا كذا في ذرو ساق في رواية كريمة الآية كلها (قوله) قال أبو عبد الله ذى القربى القريب والصاحب بالجنب الغريب هو تفسير أبي عبيدة في كتاب الجنائز وقد دخل في الصاحب بالجنب فقيل هو المرأة وقيل الرقيق في السفر والمراد به كرهه الآية هنا قوله تعالى وما ملكت أيمانكم فدخلوا فيمن أسر بالاحسان اليهم لعطفهم عليهم (قوله) حدثنا واصل الأحدب هو ابن حبان بالمهملة والتمتامة الثقل وهو كوفي ثقة مشهور من طبقة الأعمش والمعمر بن العيين المهملة وهو كوفي أيضا يكنى أبا أمية من كبار التابعين يقال عاش مائة وشرين سنة (قوله) رأيت أباذر تقدم الكلام على ذلك في كتاب الايمان وتسمية الرجل الذي سابه أبوذر والكلام على الحلة (قوله) أعيرته بأشبه ثم قال ان اخوانكم كذا غشا وتقدم في الايمان من وجه آخر عن شعبة بن يارث انك أهرؤ فيك جاهلية اخوانكم خولكم والاختصار فيه من آدم شيخ البخاري فان البيهقي أخرجه من وجه آخر عن آدم كذلك ويحتمل ان يكون شعبة اختصر له ما حدث به وانحول بفتح المعجمة والواو هم الخدم هو مالك لانهم يقولون الامور أي يصلحونها ومنه الخول لمن يقوم باصلاح النعمة ويقال الخول جمع خائل وهو الراعي وقيل الخول القليل تقول خولك الله كذا أي ملكك الماموت وله غيره أي نسبته الى النار وفي قوله بأشبهه دعي من زعم انه لا يتعدى بالبوا واما يقال غيرته بأشبهه ومثل الحديث قول الشاعر أيها الناس انت المير بالدهش والعار العيب وفي تقديم لفظ اخوانكم على خولكم إشارة الى الإهتمام بالاخوة وقوله تحت أيديكم مجاز عن القدرة أو الملك (قوله) لا يطعمه عمايا كل أي من جنس مايا كل التبعيض الذي دلت عليه من روي ذلك حديث أبي هريرة الآخر الذي بعد ما بين فان لم يجلسه معه فليأكل ولله تسعة قاله المراد المساواة من كل جهة لكن من أخذ بالأكمل كان في فعل المساواة وهو الافضل فلا يستأثر المرء على غيره من ذلك وان كان جائزا وفي الموطأ ما روي عن أبي هريرة مرفوعا للمولود طعمه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل ما لا يطيق وهو يقتضي الرد في ذلك الى العرف فمن زاد عليه كان ممتا أو عاراما احكاما ابن بطال عن مالك انه سئل عن حديث أبي ذر فقال كان أبو سفيان ليس لهم عند القوت واستحسنه ففهمه فطر لا يخفى لان ذلك لا يمنع حل الامر على عمره في حق كل أحد في نفسه (قوله) ولا تكلفوهم ما يغلبهم أي عمل ما تصير قدرتهم فيه مغلوبا أي لا يجزون عنه لعظمه أو ضعفه والتكليف تميل النفس شيئا معه كالتعب وقيل هو الامر عايش (قوله) فان كانته وهم أي ما يغلبهم وحذف للعلم به والمراد ان يكلف العبد جنس ما يقدر عليه فان كان يستطيع وحده ولا فليعلمه بغيره وفي الحديث النبي عن سب الرقيق وتغييرهم عن ولدهم والحث على الاحسان اليهم والرفق بهم ويتجوز بالرفق من في معاناهم من اجبر وغيره وفيه عدم الترفع على المس والاحتقار له وفيه المحافضة على الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واطلاق الاخ على الرقيق فان أريد ان يراه فهو على سبيل الجنائز لنسبة الكل الى آدم والمراد اخوة الاسلام ويكون العبد الكافر بطريق التسع أو يخص الحكم بالمؤمن (قوله) ما سجدنا آدم العبد الكافر بن عبد الله بن سفيان عن صالح عن الشعبي عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري

رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم يا رجل كانت له جارية أدبها فأحسن تعليمها

المصرح

المصرح بان لمن فعل ذلك أجرين * ثانيا حديث أبي موسى مثله وزيادته ذكر من كانت له جارية
فعلها وأعتقها فترت وجهها وهو طرف من حديث تقدم في الايمان بالنظر ثلاثة يؤتى أجرهم
مترتين فذكر فيه أيضا من أهل الكتاب * ثالثا حديث أبي هريرة للعبد المملوك الصالح أجران
واسم الصلاح يشمل ما تقدم من الشكرين وهما احسان العبادات والنصح للسيد ونصيحة السيد
تشمل اداء حقه من الخدمة وغيرها وسياق في الباب الذي يليه من حديث أبي موسى بالنظر
ويؤدى الى سيده الذي له عليه من الحق والنصيحة والطاعة * رابعا حديث أبي هريرة أيضا
ما لا حد لهم بحسن عبادته ربه ينصح سيده وهو مفسر للحديث الذي قبله من افاق للعديدين
الآخرين * (تنبيه) * وقع لابن بطلان عز وحديث أبي هريرة ثالثا حديث الباب لابي موسى
وهو غلط فاحش (قوله) والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبرأى لأحبيبت ان
أدوت وأنا مملوك (ظاهر هذا السياق رفع هذه الجمل الى آخرها وعلى ذلك جرى الخطا فيقال لله
أن يحسن أئبياءه وأصفياه بالرق كما استحسن يوسف اهـ وجرم الداودي وابن بطلان وغير واحد
بأن ذلك مدرج من قول أبي هريرة ويبدل عليه من حيث المعنى قوله وبرأى فإنه لم يكن للنبي صلى
الله عليه وسلم حينئذ أم يرها، وجهه التكرار فيقال أراد بذلك تعليم أمته أو إرادة عمل
سبيل فرض حياتهم أو المراد أمه التي أرضعته اهـ وقالة التخصيص على ادراج ذلك فتقدم
فصله الاسماعيلي من طريق أخرى عن ابن المبارك ولفظه والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله
وكذلك أخرجه الحسين بن الحسن المروزي في كتاب البر والصلة عن ابن المبارك وكذلك
أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن وهب وأبي صفوان الأموي والمصنف في الادب المفرد من
طريق سليمان بن بلال والاسماعيلي من طريق سعيد بن يحيى اللخمي وأبو عوانة من طريق
عثمان بن عمر كلاهما عن يونس زاد مسلم في آخر طريق ابن وهب قال يعنى الزهري وبلغنا ان أبا
هريرة لم يكن يبيع حتى مات أمه لعنهم ولأبي عوانة وأحمد من طريق سعيد عن أبيه عن أبي
هريرة أنه كان يبعه يقول لولا أعران لأحبيبت أن أكون عبدا وذلك أني سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول ما خلق الله عبدا يودى حق الله عليه وحق سيده الا وفاه الله أخرجه مترين
فعرف بذلك ان الكلام المذكور من استنباط أبي هريرة ثم استعمل له بالرفع واعمال السنن
أبو هريرة هذه الاشياء لان الجهاد والحج يشترط فيهما اذن السيد وكذلك بالام فقد يحتاج فيه
الى اذن السيد في بعض وجوهه بخلاف بقية العبادات البدنية ولم يتعرض للعبادات المالية
اما لكونه كان اذا ذلك لم يكن له مال يزيد على قدر حاجته فيمكنه صرفه في القربات بدون اذن السيد
واما لانه كان يرى ان للعبد أن يتصرف في ماله بغير اذن السيد * (قائدة) * اسم أم أبي هريرة أمية
بالتصغير وقيل سمونة وشي صحابته ذكر اسما لها في صحيح مسلم ويان اسمها في ذيل المعرفة لابي
موسى قال ابن عبد البر معنى هذا الحديث غنسي ان العبد لما اجتمع عليه أضران واجبان
طاعت ربه في العبادات وطاعة سيده في المعروف فقام بهم ما جمعا كان له ضعف أجر الحر المطيع
لطاعته لانه قد ساءوا في طاعة الله وفضل عليه بطاعته من أمر الله بطاعته قال ومن هنا قول
ان من اجتمع عليه فرضان فأذا هما أفضل ممن ليس عليه الا فرض واحد فأذا كن وجب عليه
صلاة وزكاة فقام بهم ما فهو أفضل ممن وجبت عليه صلاة فقط وبقضاءه ان من اجتمعت عليه

وأعتقها وترت وجهها فله
أجران وأما عبد أدى حق
الله وحق مولاه فله أجران
* حديثان من محمد أخبرنا
عبد الله أخبرنا يونس عن
الزهري سمعت سعيد بن
المسيب يقول قال أبو هريرة
رضي الله عنه قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم للعبد
المملوك الصالح أجران
والذي نفسي بيده لولا
الجهاد في سبيل الله والحج
وبرأى لأحبيبت أن أموت
وأنا مملوك

بعض الانصار في ذلك

وقال رسول الله والقول قوله * لمن قال سنان تسبون سيدنا
فقالوا له جده بن قيس على التي * نخذله فيها وان كان أسودا
فسود عمرو بن الجوح بخوده * ومحق لعمر بن الندى أن يسودا

انتم سبي والجدة بفتح الجيم وتشديد الدال هو ابن قيس بن خضر بن خنساء بن سنان بن عبيد بن عدي بن
غنم بسكون النون بن كعب بن سلمة بكسر الهمزة يكتنأب عبد الله له ذكر في حديث جابر انه سجد
معه في سبعة العقيقة قال ابن عبد البر كان يرمي بالنفاق وقال انه تاب وحسنت توبته وعاش الى
أن مات في خلافة عثمان وأما عمرو بن الجوح بفتح الجيم وضم الميم الخفينة وآخره منه جده ابن زيد
ابن حرام بن مملتين ابن كعب بن غنم بن كعب بن سلمة قال ابن اسحق كان من سادات بني سلمة
وذكر له قصة في صفة وسبب اسلامه وقوله فيه تالله لو كنت الهاتكن أنت وكلت وسط بئر في
قرن وروى أحمد وعمر بن شبة في أخبار المدينة باسناد حسن عن أبي قتادة ان عمرو بن الجوح أتى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أرأيت ان قاتلت حتى أقتل في سبيل الله ترائى أمشي برجلي
هذه صحيفة في الجنة فقال نعم وكانت عرجاء زاد عمر فقتل يوم أحد رحمه الله وقد روى ابن منده
وأبو الشيخ في الأسمال والوليد بن أبيان في كتاب الجود له من حديث كعب بن مالك ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال من سلك ما بيني وبين سلمة قالوا جده بن قيس فذكر الحديث فقال سيدكم بشر بن البراء
ابن معرور وهو بسكون العين المهملة ابن خضر يجتمع مع عمرو بن الجوح في خضر ورجال هذا
الاسناد ثقات الا انه اختلف في وصله وارساله على الزهري ويمكن الجمع بان يحمل قصة بشر على
انها كانت بعد قتل عمرو بن الجوح جمع بين الحديثين ومات بشر المذكور بعد خيرا كل مع
النبي صلى الله عليه وسلم من الشاة التي سم فيها وكان قد شهد العقيقة وبدا ذكره ابن اسحق وغيره
وما ذكره المصنف يحتاج الى تأويل الحديث الوارد في النهي عن اطلاق السيد على المخروق وهو
في حديث مطرف بن عبد الله بن الشخير عن أبيه عند أبي داود والنسائي والمصنف في الادب
المفرد ورجاله ثقات وقد صححه غير واحد ويمكن الجمع بان يحمل النهي عن ذلك على اطلاقه
على غير المالك والاذن باطلاقه على المالك وقد كان بعض أكابر العلماء يأخذ بهذا ويكره ان
يخطب أحدا بلفظه أو كتابه بالسيد وتأكد هذا اذا كان مخاطب غيرتي فعند أبي داود
والمصنف في الادب من حديث يزيد بن زريع فوعلات يقولوا للمنافق سيدا الحديث ونحوه عند
الحاكم ثم أورد المصنف في الباب غير هذين المعلقين سبعة أحاديث حديث ابن عمرو وأبي موسى
في البعد الذي له أجزان وقد تقدم ما من وجهين آخر في الباب الذي قبله والغرض منهما قوله في
حديث ابن عمر اذا أصبح سيده وفي حديث أبي موسى ويؤدى الى سيده ثالثا حديث أبي هريرة
وشحاح شيخ المؤلف فيه لم أر منه وبافي شيء من الروايات الا في رواية أبي علي بن شوبه فقال
حدثنا محمد بن سلام وكذا أحكا الجياني عن رواية أبي علي ابن السكن وحكي عن الحاكم انه الذهلي
(قلت) وقد أخرجه مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق فيتمثل أن يكون هو شيخ البخاري فيه
فقد حدث عنه في الصحيح أيضا وكلام الطرق يشرب اليه (قوله لا يقل أحدكم أطمعكم ربك الخ) هي
أمثلة وانما ذكرت دون غيرها الغلبة لاستعمالها في الخطابات ويحذف انفس الوصل والقطع

قال لا يقل أحدكم أطمع
ربك وضئ ربك أسق ربك

وفيه منى العبد أن يقول سيده بى وكذلك انتهى غيره فلا يقول له أحذر بك ويدخل في ذلك أن
 يقول السيد ذلك عن نفسه فانه قد يقول لعبده اسق ربك فيضع الظاهر وضع الضمير على سبيل
 التعظيم لنفسه والسبب في التسمي ان حقيقة الربوبية لله تعالى لان الرب هو المالك والقائم
 بالشي لا يوجد حقيقة ذلك الله تعالى قال الخطابي سبب المنع ان الانسان من يوب مع عبده
 باخلاص التوحيد لله وترك الاشياء معه فكرهه المضافات في الاسم فلا يدخل في معنى الشريك
 ولا فرق في ذلك بين الحر والعبد فأما ما لا تعبد عليه من سائر الحيوانات والجمادات فلا يكره
 اطلاق ذلك عليه عند الاضافة كقوله رب الدار ورب الثوب وقال ابن بطال لا يجوز ان يقال
 لاسد غير الله رب كما لا يجوز ان يقال له الله الله والذي يخص بالله تعالى اطلاق الرب بلاضافة
 أما مع الاضافة فيجوز اطلاقه كما في قوله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام اذكرني عند ربك
 وقوله ارجع الى ربك وقوله عليه الصلاة والسلام في أشرط الساعة أن تلد الأمة ربها فدل على
 أن التسمي في ذلك معمول على الاطلاق ويحتمل أن يكون التسمي للتشبيه وما ورد من ذلك فليبيان
 الجواز وقيل هو مخصوص بغير النبي صلى الله عليه وسلم ولا يرد ما في القرآن أو المراد التسمي عن
 الاكثار من ذلك واتخاذ اسمته اعمال هذه للنظرة عادة وليس المراد التسمي عن ذكرها في الجملة
 (قوله وليقل سيدي مولاي) فيه جواز اطلاق العبد على مال كسيدي قال القرطبي وغيره
 انما فرق بين الرب والسيد لان الرب من أسماء الله تعالى اثنان وأما سيدي فاختلف في السيد ولم يرد في
 القرآن انه من أسماء الله تعالى فان قلنا انه ليس من أسماء الله تعالى فالنرق واضح اذ لا التباس
 وان قلنا انه من أسماء فليس في الشهرة والاستعمال كلفظ الرب فحصل الفرق بذلك أيضا
 وقدر يرى أبو داود والنسائي وأحمد والمصنف في الادب المفرد من حديث عبد الله بن الشخير عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال السيد الله وقال الخطابي انما أطلقه لان مرجع السيادة الى معنى
 الرياسة على من تحت يده والسياسة له وحسن التدبير لا مراهه ولذلك سمي الزوج سيدا قال وأما
 المولى فكثيرا التصرف في الوجود فثبت له من ولي وأمر وغير ذلك ولكن لا يقال السيد ولا
 المولى على الاطلاق من غير اضافة الا في حقيقة الله تعالى انتهى وفي الحديث جواز اطلاق مولاي
 أيضا وأما آخر جسمه مسلم والنسائي من طريق الاعمش عن أي صالح عن أبي هريرة في هذا
 الحديث فهو جواز اطلاق السيد مولاي فان دولا كان الله ولكن ليقل سيدي فقد بين مسلم
 الاختلاف في ذلك على الاعمش وان منهم من ذكر هذه الزيادة ومنهم من حذفها وقال عياض
 حذفها أصح وقال القرطبي المذهب وحذفها قال وانما صرنا الى الترجيح للتأريض مع تعذر الجمع
 وعدم العلم بالتاريخ انتهى ومقتضى ظاهر هذه الزيادة ان اطلاق السيد أسهل من اطلاق المولى
 وهو خلاف المتعارف فان المولى يطلق على أوجه متعددة منها الاسفل والاعلى والسيد لا يطلق
 الاعلى الاعلى فكان اطلاق المولى أسهل وأقرب الى عدم الكراهة والله أعلم وقد رواه محمد بن
 سيرين عن أبي هريرة فلم يتعرض للفظ المولى اثباتا ولا نفيا أخرجه أبو داود والنسائي والمصنف
 في الادب المفرد للفظ لا يقولون أحدكم عبدي ولا أمي ولا يقل المولى ربى وربى ولكن ليقل
 الم لا فتاى ومقاتى والمولى سيدي وسيدي فانكم المملوكون والرب الله تعالى ويحتمل أن
 يكون المراد التسمي عن الاطلاق كما تقدم من كلام الخطابي ويؤيد كلامه حديث ابن الشخير

وليقل سيدي مولاي

ولا يقل أحدكم عبدى أمتى وليقل فتاى وقتاى وغلاى * حدثنا أبو النعمان حدثنا جرير بن حازم عن نافع عن ابن عمر رضى الله
عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من أعتق نصيبا له من العبد فكان له من المال ما يبلغ قيمة ما قام عليه قيمة عدل وأعتق من
ماله والا فقد أعتق منه ما عتق * حدثنا سعد بن عبد الله عن عبد الله بن (١٣١) حدثني نافع عن عبد الله رضى الله عنه أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال
كلكم راع ومسؤول عن
رعيتيه فالأمر الذى على
الناس فهو راع عليهم
وهو مسؤول عنهم والرجل
راع على أهل بيته وهو مسؤول
عنهم والمرأة راعية على بيت
بعلها وولده وهى مسؤولة
عنهم والعبد راع على مال
سيده وهو مسؤول عنه
ألا فكلكم راع وكلكم
مسؤول عن رعيتيه * حدثنا
مالك بن إسماعيل حدثنا
سفيان عن الزهري حديث
عبد الله سمعت أبى هريرة
رضى الله عنه وزيد بن خالد
عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال إذا زنت فاجلدوا ما
زنت فاجلدوا ما زنت
أو الرابعة فبعوا ولو أبى
بطلان (باب إذا أتى أحدكم
خادمه بطعامه) * حدثنا
جرير بن محمد بن زياد قال
سمعت أبى هريرة رضى الله
عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال إذا أتى أحدكم
خادمه بطعامه فأن لم يجلسه

المذكور والله أعلم وعن مالك تخصيص الكرامة بالتداء فيكره أن يقول يا سيدي ولا يكره في
غير التداء (قوله) ولا يقل أحدكم عبدى أمتى (زاد المصنف في الأدب المفرد) مسلم من طريق
العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة كذا كرم عبد الله وكل نسائكم أمام الله وشعروا ما قدمت
من رواية ابن سيرين فأرشد صلى الله عليه وسلم إلى العلة في ذلك لأن حقيقة اليهودية أنما يتحققها
الله تعالى ولأن فيها تعظيما لابق بالخلق استعلاء لنفسه قال الخطابي المعنى في ذلك كلام راجع
إلى البراءة من الكبر والتزام الذل والخضوع لله عز وجل وهو الذى يليق بالمرئى (قوله) ولا يقل
فتاى وقتاى وغلاى (زاد مسلم في الرواية المذكورة) فأرشد صلى الله عليه وسلم إلى
ما يؤدى المعنى مع السلامة من التماظم لأن لفظ الفتى والغلام ليس دالا على شخص المالك
كذلك العبد فقد كثرت استعمال الفتى في الحروب وكذلك الغلام والخارية قال النووي المراد بالفتى
من استعمل على جهة التعظيم لأن أراد التعريف انتهى وجه ما ذكروا من حصول التعريف دون
ذلك استعماله للادب في اللفظ كماله عليه الحديث الحديث الرابع حديث ابن عمر عن النبي
نصيبا له من عبد وقد تقدم شرحه قريبا والمراد منه إطلاق لفظ العبد وكان من شأنه بقاءه للترجمة من
جهة أنه لو لم يحكم عليه بعتق كذا إذا كان موصرا للكان بذلك مطاوعا ولا عليه إظهار حديثه
كلكم راع وسأبى الكلام عليه في أول الأحكام والغرض منه هنا قوله والعبد راع على مال سيده
فأنه أن كان ناعما له في خدمته مؤذيا له الأمانة تناسب أن يعينه ولا تعظم عليه السادس والسابع
حديث أبي هريرة وزيد بن خالد إذا زنت الأمة فاجلدوها وسأبى الكلام عليه مستوفى في كتاب
المخدود أن شاء الله تعالى والغرض منه هنا ذكر الأمة وإن أعتقت تؤدب فإن لم تنجب ولا يعت
وكل ذلك مبين للتعظيم عليه (قوله) يا سيدي (قوله) يا سيدي (قوله) يا سيدي (قوله) يا سيدي
معها لى كل (قوله) أخبرني محمد بن زياد (قوله) يا سيدي (قوله) يا سيدي (قوله) يا سيدي (قوله) يا سيدي
يجلسه مع فليأوله لقمة (قوله) يا سيدي (قوله) يا سيدي (قوله) يا سيدي (قوله) يا سيدي (قوله) يا سيدي
في كتاب الأطعمة أن شاء الله تعالى وقوله أكله بضم أوله أى لقمة والشك فيه من شعبة كما بينه
وقوله ولى علاج زائد في الأطعمة وحده واستبدل به على أن قوله في حديث أبي ذر المأذى
فأطعموهم مما تطعمون ليس على الوجوب (قوله) يا سيدي (قوله) يا سيدي (قوله) يا سيدي (قوله) يا سيدي
أى يلزمه حفظه ولا يعمل إلا بأذنه (قوله) ونسب صلى الله عليه وسلم المال إلى السيد (قوله) كتابة
يشير بذلك إلى حديث ابن عمر عن باع عبد الله مال فباعه للسيد وقد تقدمت الإشارة إلى أن ذلك
من باع فخلأ قد أبرت من كتاب البيوع وفي كتاب الشرب وكلام ابن بطال يشير إلى أن ذلك
مستند من قوله العبد راع في مال سيده فأنه قال في شرح حديث الباب فيه حجة لمن قال إن
العبد لا يملك وتعتبه ابن المنير بأنه لا يلزم من كونه راعا في مال سيده أن لا يكون له مال فإن
قيل فاشتغاله برعايته مال سيده تستوعب أحواله فأجواب أن المطلق لا يشهد له عموم ولا سيما

أو أكله أو أكله فأنه ولى علاج (باب) * العبد راع في مال سيده ونسب النبي صلى الله عليه وسلم المال إلى السيد * حدثنا
أبو إيمان أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال سمع رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول كلكم راع ومسؤول عن رعيتيه فالأمر راع ومسؤول عن رعيتيه والرجل في أهل راع وهو مسؤول عن رعيتيه

والمرأة في بيت زوجها راعية وهي مسؤولة عن رعيتها والخادم في مال سيده راع وهو مسؤل عن رعيته قال فسمعت هؤلاء من النبي صلى الله عليه وسلم وأحسب النبي صلى الله عليه وسلم قال والرجل في مال أبيه راع ومسؤل عن رعيته فكأنكم راع وكأنكم مسؤل عن رعيته * (باب إذا ضرب العبد فليجنب الوجه) * حدثني محمد بن عبد الله بن حدثنا ابن وهب قال حدثني مالك بن أنس قال وأخبرني ابن فلان عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ح وحدثني عبد الله بن محمد حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا قاتل أحدكم فليجنب الوجه

(٣) قوله هو بيان لفظ بيان ساقط من بعض النسخ وموضعه يابض ومكتوب في بعض النسخ بالهوامش ومعه علامة الحجة فتأمل

وحزرتاه معجمه

إذا سبق غير قصد العموم وحديث الباب انما سبق للتحذير من الخيانة والتخوف بكونه مسؤولاً ومخاضاً فلا تعلق له بكونه مالكاً أو لا يملك انتهى وقد تقدم الكلام على مسألة كونه هل مالك قبل سبعة أبواب (قوله والمرأة في بيت زوجها راعية) انما قصد بالبيت لانها لا تصل الى ما سواها غالباً الا باذن خاص ومسئول في ذلك في أوائل كتاب الأحكام ان شاء الله تعالى (قوله) **باب** إذا ضرب العبد فليجنب الوجه العبد بالنصب على المفعولية والفاعل محذوف للعلم به وذكر العبد ليس قديراً بل هو من جملة الافراد الداخلين في ذلك وانما خص بالذكر لان المقصود هنا بيان حكم الرقيق كذا اقره بعض الشراح وأظن المصنف أشار الى ما أخرجه في الأدب المفرد من طريق محمد بن عجلان أخبرني سعيد عن أبي هريرة فذكر الحديث بلفظ إذا ضرب أحدكم خادمه (قوله في الاسناد حدثني محمد بن عبيد الله) هو ابن ثابت المدني ورجال الاسناد كلهم مدنيون وكان أبنا ثابت تفرده عن ابن وهب فأنى لم أرى شي من المصنفات الا من طريقه (قوله قال وأخبرني ابن فلان) قائل ذلك هو أبو ثابت فهو موصول وليس يعاقب فاعال قال هو ابن وهب وكانته سمعه من لفظ مالك والقراءة على الآخر وكان ابن وهب خريصاً على تمييز ذلك وأما ابن فلان فقال المزني يقال هو ابن سمعان يعني عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان المدني وهو يوهم تضعيف ذلك وليس كذلك فقد ذكر أبو نصر الكلاباذي وغيره وقاله قبله بعض القدماء أيضاً فوقع في رواية أبي ذر الهروي في روايته عن المستملي قال أبو حريز الذي قال ابن فلان هو ابن وهب وابن فلان هو ابن سمعان (قلت) وأبو حريز هذا هو بيان (٣) وقد أخرجه الدارقطني في غرائب مالك من طريق عبد الرحمن بن خراش بكسر الخاء عن البخاري قال حدثنا أبو ثابت محمد بن عبيد الله المدني فذكر الحديث لكن قال بدل قوله ابن فلان ابن سمعان فكان البخاري كنى عنه في الصحيح عدم التعنه ولما حدث به خارج الصحيح نسبته وقد بين ذلك أبو نعيم في المستخرج مما أخرجه من طريق العباس بن الفضل عن أبي ثابت وقال فيه ابن سمعان وقال بعده أخرجه البخاري عن أبي ثابت فقال ابن فلان وأخرجه في موضع آخر فقال ابن سمعان وابن سمعان المدني كور مشهور بالضعف مترولة الحديث كذبه مالك وأحمد وغيرهما وفي البخاري شيء الا في هذا الموضع ثم ان البخاري لم يسق المتن من طريقه مع كونه مقروناً بمالك بل ساقه على لفظ الرواية الاخرى وهي رواية همام عن أبي هريرة وقد أخرجه مسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ فليمتد يد فليجنب وهو رواية أبي نعيم المذكورة وأخرجه مسلم أيضاً من طريق الأعرابي عن أبي هريرة بلفظ إذا ضرب ومثله للنسائي من طريق محمد بن عجلان ولابن داود من طريق أبي سلمة كلاهما عن أبي هريرة وهو يقيدها بقوله في رواية همام قاتل بمعنى قتل وان المفاعلة فيه ليست على ظاهرها ويحتمل أن تكون على ظاهرها ليتناول ما يقع عند دفع الصائل مثلاً فنهى دافعه عن القصد بالضرب الى وجهه ويدخل في النهي كل من ضرب في حياء وتعزيراً وأديب وقد وقع في حديث أبي بكر وعمره عند أبي داود وغيره في قصة التي زنت فأمر النبي صلى الله عليه وسلم برجها وقال ارموا واتقوا الوجه وإذا كان ذلك في حق من تعين اهلا كقنن دونه أولى قال النووي قال العلماء انما نهى عن ضرب الوجه لانه لطيف بجميع الخاسن وأكثر ما يقع الادراء باعضائه فيخشى من ضربه أن تبطل أو تشوه كلها أو بعضها والشين فيها فاحش لظهورها

وبروزها بل لا يسلم إذا خبر به غالباً من شين انتهى والتعليل المذكور حسن لكن ثبت عند مسلم تعليل آخر فانه أخرجه الحديث المذكور من طريق أبي أيوب المراءى عن أبي هريرة وزاد فان الله خلق آدم على صورته واختلف في التفسير على من يعود فقال لاكثر على انه يعود على المضروب لما تقدم من الامر باكرام وجهه ولو لأن المراد التعليل بذلك لم يكن لهذه الجملة ارتباط بمسألة ما قال القرطبي أعاد بعضهم الضمير على الله متمسكاً بما ورد في بعض طرقه ان الله خلق آدم على صورة الرحمن قال وكانت من رواه أو رده بالمعنى متمسكاً بما رآه فاعطى في ذلك وقد أنكر المازري ومن تبعه صحة هذه الزيادة ثم قال وعلى تقدير صحة ما فيه مل على ما يليق بالباري سبحانه وتعالى (قلت) الزيادة أخرجه ابن أبي عاصم في السنة والطبراني من حديث ابن عمر بإسناد رجاله ثقات وأخرجه ابن أبي عاصم أيضاً من طريق أبي يونس عن أبي هريرة بلفظ يرد التأويل الأول قال من قاتل فليجنب الوجه فان صورة وجه الانسان على صورة وجه الرحمن فتعين اجراء ما في ذلك على ما نقرر بين أهل السنة من امر اركاباً من غير اعتقاد تشبيه أو من تأويله على ما يليق بالرحمن جل جلاله وسأيت في أول كتاب الاستبذان من طريق همام عن أبي هريرة رفته خلق الله آدم على صورته الحديث وزعم بعضهم ان الضمير يعود على آدم أي على صفة أي خلقه موصوفاً بالعلم الذي فضل به الحيوان وهذا محتمل وقد قال المازري غلط ابن قتيبة فأجرى هذا الحديث على ظاهره وقال صورة لا كالصورة انتهى وقال حرب الكرماني في كتاب السنة سمعت اسحق بن راهويه يقول سمع ان الله خلق آدم على صورة الرحمن وقال اسحق الكوفي سمعت أحمد يقول هو حديث صحيح وقال الطبراني في كتاب السنة حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال قال رجل لابي ان رجلاً قال خلق الله آدم على صورته أي صورة الرجل فقال كذب هو قول الجهمية انتهى وقد أخرج البخاري في الأدب المفرد وأحمد من طريق ابن عجلان عن سعيد بن أبي هريرة مرفوعاً يقول قيل لله وجهك ووجه من أشبه وجهك فان الله خلق آدم على صورته وهو ظاهر في عود الضمير على المقول له ذلك وكذلك أخرجه ابن أبي عاصم أيضاً من طريق أبي رافع عن أبي هريرة بلفظ إذا قاتل أحدكم فليجنب الوجه فان الله خلق آدم على صورة وجهه ولم يتعرض النووي لحكم هذا انتهى وظاهره التحريم ويؤيده حديث سويد بن مقرن الصنابي انه رأى رجلاً ظلم غلامه فقال أو ما علمت ان الصورة محترمة أخرجه مسلم وغيره (قوله)

باب في المكاتب كذا في ذرو وغيره كتاب المكاتب وأثبتوا كلهم البسملة والمكاتب بالنسخ من تقع له الكتابة وبالكسر من تقع منه وكاف الدابة تكسر وتنتج كعين العاقبة قال الراغب اشتقاقها من كتب بمعنى أوجب ومنه قوله تعالى كتب عليكم الصيام ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً أو بمعنى جمع وضم ومنه كتب الخط وعلى الأول تكون مأخوذة من معنى الالتزام وعلى الثاني تكون مأخوذة من الخط لوجوده عند عقدها غالباً قال الروائي الكتابة اسلامية ولم تكن تعرف في الجاهلية كذا قال وكلام غيره يأباه ومنه قول ابن التين كانت الدابة متعارفة قبل الاسلام فأقرها النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن خزيمة في كلامه على حديث بريقة قيل ان بريقة أول مكتوبة في الاسلام وقد كانوا يكتبون في الجاهلية بالمدينة وأول من كتب من الرجال في الاسلام سلمان وقد تقدم ذكر ذلك في البيوع والشراء

* (بسم الله الرحمن الرحيم)
باب في المكاتب

مع المشركين وحكى ابن التين ان أول من كوتب أبو المؤمل فقال النبي صلى الله عليه وسلم أعيته
وأول من كوتب من النساء برة كما سيأتي حديثها في هذه الأبواب وأول من كوتب بعد النبي
صلى الله عليه وسلم أبو أمية مولى عمر ثم سيرين مولى أنس واختلاف في تعريف الكتابة وأحسنه
تعلق عقبة بن جهم على معاوية بن جهم ووصفه والكتابة خارجة عن القياس عند من يقول ان العبد
لا يملك وهي لازمة من جهة السيد الان يحز العبد وجائز له على الراجح من أقوال العلماء فيها
(قوله ما) انهم من قذف مملوكه كذا الجهم مع هذا النسب وأبازرو لم يذكر من
أنت هذه الترجمة فيم أحاديث ولا أعرف لدخولها في أبواب المكاتب معني ثم وجدتها في رواية أبي
علي بن شمر به مقدمة قبل كتاب المكاتب فهدأ وهو المتجه وعلى هذا فكان المصنف ترجم بها
وأدخلها في كتابه في الحديث الواردة في ذلك فلم يكتب كقوله في غيرهما وقد ترجم في كتاب
الحدود باب قذف العبد ورد فيه حديث من قذف مملوكه وهو يرى مما قال جلد يوم القيامة
الحديث فانه أشار بذلك إلى انه يدخل في هذه الأبواب (قوله ما) المكاتب
وشمره في كل سنة ترجمه وقوله تعالى والذين يبتغون الكتاب (الاية سابقوها إلى قوله الذي آتاكم
الالتسفي فقال بعد قوله في كل سنة وآتاهم من مال الله الذي آتاكم ونظم الكتابة هو القدر
المعين الذي يؤديه المكاتب في رقت معين وأصله ان العرب كانوا يبتغون أمورهم في المعاملة
على طالع الضم والمنازل لكونهم لا يعرفون الحساب فيقول أحدهم إذا طلع الضم القلاني
أدبت حدثك فسميت الاوقات فجزم ما بذلك ثم سمي المؤدى في الوقت فسمي ما عرف من الترجمة
اشتراط التأجيل في الكتابة وهو قول الشافعي وقوفامع التسمية بناء على ان الكتابة (٣) مشتقة
من الضم وهو ضم بعض الضوم الى بعض وأقل ما يحصل به الضم ضممان وبأنه أمكن لتخصيل
القدرة على الاداء ذهب المال الكمية والخففة الى جواز الكتابة الحالية واختاره بعض الشافعية
كلرويان وقال ابن التين لانس لما لك في ذلك الان شقة في أصحابه شمره وهو يبيع العبد من نفسه
واختار بعض أصحاب مالك أن لا يكون أقل من شمرين كقول الشافعي وإحجج المحامى
وغيره بأن التأجيل جعل رفقا بالمكاتب لا بالسيد فاذا قدر العبد على ذلك لا يمنع منه وهذا
قول الليث وبأن سلمان كتب باسم النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر تأجيلا وقد تقدم ذكر
شمره وبأن عجز المكاتب عن القدرة الحال لا يمنع حجة الكتابة كالبيع في المجلس كمن اشترى
ما يساوي درهمين بعشرة دراهم حاله وهو لا يتقدر حينئذ الا على درهم فنذا البيع مع عجزه عن أكثر
الثن وبأن الشافعية أجازوا السلم الحال ولم يقدروا مع التسمية مع انه مشعور بالتأجيل وأما قول
المصنف في كل سنة فمضمون فأنه من صورته الخيرا الوارد في قسمة برة كما سيأتي التصريح به بعد باب
ولم يرد المصنف ان ذلك شرط فيه فان العلماء اتفقوا على انه لو وقع التجميع بالاشهر جاز ولم يثبت
لفظ تجميع في آخره في رواية النسفي واختلف في المراد بالخير في قوله ان علم فيه خيرا كما سيأتي بيانه
بعد بابين وروى ابن اسحق عن قتادة بن عبد الله بن صبيح بن قتيبة المهدلة عن أبيه قال كنت مملوكا
لحو بط بن عبد العزى فساأله الكتابة فأبى ففزلت والذين يبتغون الكتاب الاية أخرجه ابن
السكن وغيره في ترجمة صبيح في العجوبة (قوله وقال روح عن ابن جريح قلت لعطاء أوجب على
اذا علمت له مالا ان أكتبه قال ما أراد الا واجبا) وصلاته معيل القاضي في أحكام القرآن قال

(باب انهم من قذف مملوكه) *
(باب) المكاتب ونحوه
في كل سنة ترجمه وقوله
والذين يبتغون الكتاب عما
ملكتم أعيانكم فكتابوهم
ان علمتم فيهم خيرا أو آتاهم
من مال الله الذي آتاكم
وقال روح عن ابن جريح
قلت لعطاء أوجب على
اذا علمت له مالا ان أكتبه
قال ما أراد الا واجبا

(٣) قوله مشتقة من الضم
الح كذا بما بأيدي شامس
النسخ والاولى مشتقة من
الكتاب بمعنى الضم اهـ
مستطرفة

وقال عمرو بن دينار قلت
لعطاء أنا ثم عن أحد قال لا
ثم أخبرني أن موسى بن أنس
أخبره أن سيرين سأل أنسا
المكائنة وكان كثير المال
فأبى فأنطلق إلى عسرى
الله عنه فقال كاتبة فأبى
فصر به بالدرية وسأله عسرى
فكأنه يشتم أن علمت فيهم
خبراً فكاتبة وقال اللث
حدثني أنس عن ابن شهاب
قال عروة قالت عائشة رضى
الله عنها إن بريرة دخلت
عليها استعجنها في كتابها
وعليها خمس أواق فجمعت
عليها في خمس سنين فقالت
لهما عائشة ونفست فيها
أرأيت أن عددت لهن عدة
واحيدة أبيعك أهلك
فأعتقك فيكون ولأولاً لي
فذهبت بريرة إلى أهلها
فعرضت ذلك عليهم فقالوا
لا إلا أن يكون لنا الولاء
قالت عائشة فدخلت على
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فذكرت ذلك له فقال
لها رسول الله صلى الله عليه
وسلم أمتهم فأعتقها فأعتما
الولاء عن أعتق ثم قام رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال
ما بال رجال يشتطون
شرطاً ليست في كتاب الله
من اشتط شرطاً ليس في
كتاب الله فهو باطل شرط
الله أحق وأوثق

حدثنا علي بن المديني حدثنا روح بن عبادة بهذا وكذلك أخرجه عبد الرزاق والشافعي من
وجهين آخرين عن ابن جريج **(قوله)** وقال عمرو بن دينار قلت لعطاء أنا ثم عن أحد قال لا
هكذا وقع في جميع النسخ التي وقعت لنا من الفريرى وهو ظاهر في هذا الأمر من رواية عمرو
ابن دينار عن عطاء وليس كذلك بل وقع في الرواية بتجريف لم يمتدح الخطأ والذي وقع في رواية
إسماعيل المذكورة قاله أيضاً عمرو بن دينار والضمير يعود على القول بوجوبها وقال ذلك هو
ابن جريج وهو ظاهر في ذلك لعطاء وقد صرح بذلك في رواية اسمعيل حيث قال فيها بالسند
المذكور قال ابن جريج وأخبرني عطاء وكذلك أخرجه عبد الرزاق والشافعي ومن طريقه
البهيقي عن عبد الله بن الحارث كلاهما عن ابن جريج وقاله في رواية وقالها عمرو بن دينار والحاصل
أن ابن جريج نقل عن عطاء التردد في الوجوب وعن عمرو بن دينار الجزم به أو موافقة عطاء ثم
وجدته في الأصل المعتمد من رواية التميمي عن الجناري على الصواب زيادة الهاء في قوله وقال
عمرو بن دينار وإنظره وقاله عمرو بن دينار رأى النحول المذکور **(قوله)** ثم أخبرني أن موسى بن أنس
أخبره أن سيرين سأل أنسا المكائنة وكان كثير المال التامل ثم أخبرني جوا بن جريج أيضاً وخبره
هو عطاء ووقع مسيناً كذلك في رواية اسمعيل المذكورة ولقظه قال ابن جريج وأخبرني عطاء أن
موسى بن أنس بن مالك أخبره أن سيرين سأله فذكره وسأل فذكره ووقع في رواية عبد
الرزاق عن ابن جريج أخبرني شريك أن موسى بن أنس أخبره وقد عرف اسم الخبر من رواية روح
وظاهر سياقه الإرسال فإن موسى لم يذكر وقت سؤال ابن سيرين من أنس الكتاب وقد رواه عبد
الرزاق والطبري من وجه آخر متصلاً من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس قال
أرأيت سيرين على المكائنة فأبى ذاتي عربن الخطاب فذكره وسأل سيرين المذکور يكنى أبا عزة
وهو والد محمد بن سيرين النخعي المشهور وروايت وكان من سبي عمن التماسه أنس في خلافة أبي
بكر وروى هو عن عمرو وغيره وذكره ابن حبان في ثقات التابعين **(قوله)** فأنطلق إلى عمر زاد
إسماعيل بن إسحق في روايته فاستعداه علمه وزاد في آخر القصص وكاتبة أنس وروى ابن سعد
من طريق محمد بن سيرين قال كاتب أنس أبي علي أربعين ألف درهم وروى البهيقي من طريق
أنس بن سيرين عن أبيه قال كاتب أنس على عشر من ألف درهم فإن كاتبة شوطين جمع بينهما
بجمل أحدهما على الوزن والآخر على العدد ولابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن أبي بكر بن
أنس قال حده مكائنة أنس عندهما أما كاتب أنس غلام سيرين كاتبة على كذا وكذا ألف وعلى
غلامين يعملان مثل عمله واستدل بفعل عمر على أنه كان يرى بوجوب الكتابة إذا سألها العبدان
عمر لما ضرب أنسا على الاستماع دل على ذلك وليس ذلك بلازم لاحتمال أنه أدبه على ترك المذنب
المؤ كذا وكذلك ما رواه عبد الرزاق أن عثمان قال لمن سأله الكتابة لولا آية من كتاب الله ما فعلت
فلأيدل أيضاً على أنه كان يرى الوجوب ونقل ابن حزم القول بوجوبه عن مسروق والشافعي
زاد القرطبي وعكرمة وعن إسحق بن راهويه أنه كاتبة واجبة إذا طلبها ولكن لا يجبر الحاكم
السيد على ذلك وللشافعي قول بالوجوب وبه قال الظاهرية واختاره ابن جريج الطبري قال ابن
القصار أنسا علاء أنسا بالدرية على وجهه النصع لأنس ولو كانت الكتابة لم تمت أنسا وأبى وإنما
نذبه عمر إلى الأفضل وقال القرطبي لما ثبت أن رقية العبد وكسبه ملك السيد دل على أن الأمر

بكتابه غير واجب لان قوله خد كسي واعتقني يصير بمنزلة قوله اأعتقني بلا شيء وذلك غير واجب
اتفاقا ومحل الوجوب عند من قال به ان كان العبد قادرا على ذلك ورضى السيد بالقدر الذي تسع
به المكاتبه وقال أبو سعيد الاصطخري القرشي الصارفة للاسرى هذا عن الوجوب الشرطي
قوله ان علمهم خيرا فانه وكل الاجتهاد في ذلك الى المولى ومقتضاه انه اذا رأى عدمه لم يجبر عليه
فدل على انه غير واجب وقال غيره المكاتبه عقد غير روكان الاصل أن لا تجوز فلما وقع الاذن فيها
كان أمرا بعد منع والامر بعد المنع للإباحة ولا يرد على هذا كونهم مستحقة لان استعجابها ثبت
بالدالة أخرى ثم أورد المصنف قصة بريدة من عدة طرق في جميع أبواب المكاتبه فأورد في هذه
الترجمة طريق الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة تعليقا ووصله الذهلي في
الزهرات عن أبي صالح كاتب الليث عن الليث والمحفوظ رواية الليث له عن ابن شهاب نفسه
بغير واسطة وسبأ في الباب الذي يليه عن قتيبة عن الليث وأخرجه مسلم أيضا عن قتيبة
وكذلك أخرجه النسائي والطحاوي وغيرهما من طريق ابن وهب عن رجال من أهل العلم منهم
يونس والليث كلاهما عن ابن شهاب وهذا هو المحفوظ ان يونس رفيق الليث فيه لا شيخه ووقع
التصريح بسماع الليث له من ابن شهاب عن أبي عوانة من طريق مروان بن محمد وعند
النسائي من طريق ابن وهب كلاهما عن الليث وقد وقع في هذه الرواية المعلقة أيضا مخالفة
للروايات المشهورة في موضع فيه نظر وهو قوله في المتن وعليها خمس أواق فثبت عليها في خمس
سنين والمشهور وما في رواية هشام بن عروة الآتية بعد باين عن أبيه انها كانت على تسع أواق
في كل عام أوقية وكذا في رواية ابن وهب عن يونس عند مسلم وقد جزم الاسماعيل بأن الرواية
المعلقة غلط ويكن الجمع بأن التسع أصل والخمس كانت بقيت عليها وهم هذا جزم القرطبي والحب
الطبري ويعكروا عليه قوله في رواية قتيبة ولم تكن أدت من كتابتها شيئا ويجب بانها كانت حصلت
الاربع أواق قبل أن تستعين عائشة ثم جاءت ما قد بقي عليها خمس وقال القرطبي يجب بأن
الخمس هي التي كانت استحققت عليها بحلول نحو منهما من جملة التسع الاواق المذكورة في حديث
هشام ويؤيده قوله في رواية عروة عن عائشة الماضية في أبواب المساجد فقال أهلها ان شئت
أعطيت ما بقي وذكر الاسماعيل انه رأى في الاصل المسموع على القربري في هذه الطريق انها
كانت على خمسة أوساق وقال ان كان مضبوطا فهو يدفع سائر الاخبار (قلت) لم يقع في شيء من
النسخ المعتمدة التي وقفنا عليها الا الاواق وكذا في نسخة النسائي عن البخاري وكان يمكن على
تقدير يحتمل ان يجمع بأن قيمة الاوساق الخمسة تسع أواق لكن يعكروا عليه قوله في خمس سنين
فيستعين المصير الى الجمع الاول وقوله في هذه الرواية فقالت عائشة ونفست فيها هو بكسر القاء
جملة حاله أي رغبت **بقوله** ما يجوز من شروط المكاتب ومن اشترط شرطاً
ليس في كتاب الله) جمع في هذه الترجمة بين حكمين وكأنه فسر الاول بالثاني وان ضابط الجواز
ما كان في كتاب الله وسبأ في الشروط أن المراد بما ليس في كتاب الله ما خالف كتاب الله وقال ابن
بطال المراد بكتاب الله هنا حكمه من كتابه أو سنة رسوله أو إجماع الأمة وقال ابن خزيمة ليس في
كتاب الله أي ليس في حكم الله جوازه أو وجوبه لأن كل من شرط شرطاً لم ينطق به الكتاب يبطل
لانه قد بشرط في البيع الكفيل فلا يبطل الشرط وبشرط في الثمن شروط من أو صافه أو من

* (باب ما يجوز من شروط
المكاتب ومن اشترط شرطاً
ليس في كتاب الله) *

نجومه ونحو ذلك فلا يطل وقال النووي قال العلماء الشروط في البيع أقسام أحدها يقتضيه
 اطلاق العقد كشرط تسليمه الثاني شرط فيه مصلحة كالرهن وهما جائزان اتفاقا الثالث
 اشتراط العتق في العبد وهو جائز عند الجمهور وحديث عائشة وقصة بريدة الرابع ما يزيد على مقتضى
 العقد ولا مصلحة فيه للمشتري كاستثناء منفعته فهو باطل وقال القرطبي قوله ليس في كتاب الله
 أى ليس مشروعا في كتاب الله تأصيلا ولا تفصيلا ومعنى هذا ان من الأحكام ما يؤخذ تفصيلا
 من كتاب الله كالوضوء ومنها ما يؤخذ تأصيلا دون تفصيله كالصلاة ومنها ما أصل أصله كدلالة
 الكتاب على أصلية السنة والاجماع وكذلك القياس الصحيح فكل ما يقتبس من هذه الأصول
 تفصيلا فهو مأخوذ من كتاب الله تأصيلا (قوله فيه عن ابن عمر) كذا لا يذروا لغيره فيه ابن عمر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وكأنه أشار بذلك إلى حديث ابن عمر الآخر في الباب الذي يليه وقد
 مضى بلفظ الاشتراط في باب البيع والشراء مع النساء من كتاب البيوع (قوله ان بريدة) هي شفع
 الموحدة وزن فعله مشتقة من البر وهو غير الاراك وقيل انها فصيحة من البر بمعنى منفوعة
 كبروزة أو بمعنى فاعلة كرحمة كذا وجهه القرطبي والاول أولى لانه صلى الله عليه وسلم
 غير اسم جويرية وكان اسمها برة وقال لا تزكوا أنفسكم فلو كانت بريدة من البر لما ركبتا في ذلك
 وكانت بريدة لناس من الانصار كوقع عند أبي نعيم وقيل لناس من بني هلال قاله ابن عبد البر
 ويمكن الجمع وكانت تخدم عائشة قبل ان تعتق كاسمائها في حديث الافك وعاشت إلى خلافة
 معاوية وتزوجت في عبد الملك بن مروان انه بلى الخلافة فبشرته بذلك وروى هو ذلك عنها
 (قوله فان أحبوا أن أقضى عنك كتابك ويكون ولاؤك لي ففعلت) كذا في هذه الرواية وهي
 نظير رواية مالك عن هشام بن عروة أن عائشة طلبت ان يكون الولاء لها اذا ابتعت جميع مال
 المكاتب ولم يقع ذلك ان وقع ذلك لكان اللوم على عائشة بطلبها ولا من أعتقها غيرها وقد رواه
 أبو أسامة عن هشام بلفظ ينيل الاشكال فقال بعد قوله ان أعتقها لهنم عدة واحدة وأعتقت
 ويكون ولاؤك لي ففعلت وكذلك رواه وهيب عن هشام فعرف بذلك انها أرادت ان تشتريها
 شراء صحيحا ثم تعتقها اذا اعتق فرغ ثبوت المالك ويؤيده قوله في بقية حديث الزهري في هذا
 الباب فقال صلى الله عليه وسلم ابتاعني فاعتق وهو ينسرقوله في رواية مالك عن هشام خذها
 ويوضح ذلك أيضا قوله في طريق أبي ابن الأتيية دخلت على بريدة وهي مكاتبه فقالت اشتريني
 وأعتقني قالت نعم وقوله في حديث ابن عمر أرادت عائشة ان تشتري جارية فتعتقها وبها يتجه
 الانكار على موالى بريدة اذا وقعوا عائشة على بيعها ثم أرادوا ان يشتروا ان يكون الولاء لهم
 ويؤيده قوله في رواية أبي المذكورة قالت لا تبعوني حتى تشتروا ولا لي وفي رواية الاسود
 الأتيية في النراض عن عائشة اشترت بريدة لاعتقها فاشتراط أهلها ولاءها وسأني قريشاني
 الهبة من طريق القاسم عن عائشة أنها أرادت ان تشتري بريدة وانهم اشترطوا ولاءها (قوله
 ارجعي إلى أهلك) المراد بالاهل هنا السادة والاهل في الاصل الآل وفي الشرع من تلزم نفقته
 على الاصع عند الشافعية (قوله ان شئت أن تحتسب) هو من الحسبة بكسر الميم أي
 تحتسب الاجر عند الله ولا يكون لها ولاء (قوله فذكرت ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم) في

فيه عن ابن عمر حديثنا قديمة
 حديثنا الليث عن ابن
 شهاب عن عروة أن عائشة
 رضى الله عنها أخبرته
 أن بريدة جاءت تستعينها
 في كتابتها ولم تكن قنفت
 من كتابتها شيئا قالت لها
 عائشة ارجعي إلى أهلك فان
 أحبوا أن أقضى عنك
 كتابك ويكون ولاؤك لي
 ففعلت فذكرت ذلك بريدة
 لأهلها فأنهوا وقالوا ان شئت
 أن تحتسب عليك ففعلت
 ويكون ولاؤك لنا فذكرت
 ذلك لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال لها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم

أما عني فأعتقني فأعنا الولاء لمن
أعتق قال ثم قام رسول الله
صلی الله علیه وسلم فقال
ما بال أراس يشترطون
شروط السيت في كتاب الله
من اشترط شرطاً ليس في
كتاب الله فليس له وإن شرط
مائة مرة شرط الله أحق
وأوثق * حدثنا عبد الله بن
يوسف أخبرنا مالك عن نافع
عن عبد الله بن عمر رضي
الله عنهما قال أرادت
عائشة رضي الله عنها أن
تشتري جارية لتعتقها
فقال أهلها على أن يولاهن
لنا قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا ينعك ذلك
فأعنا الولاء لمن أعتق * (باب
استعانة المكاتب وسؤاله
الناس) * حدثنا عبيد بن
اسماعيل حدثنا أبو أسامة
عن هشام عن أبيه عن
عائشة رضي الله عنها قالت
جاءت بريرة فقالت اني
كأنت أهلي على تسع أواق
في كل عام أوقية فأعني
فقلت عائشة ان أحب
أهلك أن أعدها لهم عدة
واحدة وأعتقك فقلت
فيكون ولأولئ في ذهبت
إلى أهلها فأبوا ذلك عليها
فقلت اني قد عرضت ذلك
عليهم

رواية هشام فسمع بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأني فأخبرته وفي رواية مالك عن
هشام جاءت من عندهم ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فقالت اني عرضت عليهم فأبوا
فسمع النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية آيين الأتية فسمع بذلك النبي صلى الله عليه وسلم أو بلغه
زاد في الشروط من هذا الوجه فقال ما شأن بريرة ولمسلم من رواية أبي أسامة ولابن خزيمة من
رواية حماد بن سلمة كلاهما عن هشام جاءت بريرة والنبي صلى الله عليه وسلم جالس فقالت اني
فيما بيني وبينهم ما أريد أهلها فقلت لاها الله اذا ورفعت صوتي وانهرتها فسمع ذلك النبي صلى الله
عليه وسلم فسأني فأخبرته لنظ ابن خزيمة (قوله اما عني فأعتقني) هو كقوله في حديث ابن عمر
لا ينعك ذلك وليس في ذلك شيء من الاشكال الذي وقع في رواية هشام الأتية في الباب الذي
يليه (قوله وان شرط) في رواية أبي ذر وان اشترط (قوله مائة مرة) في رواية المستملي مائة شرط
وكذا هو في رواية هشام وأعين قال النووي معنى قوله ولو اشترط مائة شرط انه لو شرط مائة مرة
تو كيداً فهو باطل ويؤيده قوله في الرواية الأخيرة وان شرط مائة مرة وانما كيد على التأكيد
لأن العدم في قوله بكل شرط وفي قوله من اشترط شرطاً دال على بطلان جميع الشروط
المذكورة فلا حاجة الى تقييدها بالمائة فانها لو زادت عليها كان الحكم كذلك لما دلت عليه
الصيغة نعم الطريق الأخيرة من رواية آيين عن عائشة بلغظ فقال النبي صلى الله عليه وسلم الولاء
لمن أعتق وان اشترطوا مائة شرط وان احتل التأكيد لكنه ظاهر في أن المراد به التعبد وذكر
المائة على سبيل المبالغة والله أعلم وقال القرطبي قوله ولو كان مائة شرط خرج مخرج التكثير
يعني أن الشروط الغير المشروعة باطلة ولو كثرت ويستفاد منه أن الشروط المشروعة صحيحة
وسبأني التخصيص على ذلك في كتاب الشروط ان شاء الله تعالى (قوله عن ابن عمر أرادت
عائشة) في رواية مسلم عن يحيى بن يحيى النيسابوري عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة
فصار من مسند عائشة وأشار ابن عبد البر الى تفرد عن مالك بذلك وليس كذلك فندأخرجه
أبو عوانة في صحيحه عن الربيع عن الشافعي عن مالك كذلك وكذا أخرجه البيهقي في المعرفة من
طريق الربيع ويمكن أن يكون هنا عن لا يراهم أداة الرواية بل في السياق شيء يحدو فنفديره
عن قصة عائشة في إرادتهم إشراف بريرة وقد وقع نظير ذلك في قصة بريرة في النسائي من طريق يزيد
ابن رومان عن عروة عن بريرة انها كان فيها ثلاث سنين قال النسائي هذا خطأ والصواب رواية
عروة عن عائشة (قلت) واذا أجل على ما قرنته لم يكن خطأ بل المراد عن قصة بريرة ولم يرد الرواية
عنها انتسها وقد قررت هذه المسألة بنظائر مما فيها كتبته على ابن الصلاح (قوله لا ينعك) في رواية
أبي ذر لا ينعك بشون التأكيد والاول رواية مسلم (قوله اما عني فأعتقني) استعانة المكاتب
وسؤاله الناس) هو من عطف الخاص على العام لان الاستعانة تقع بالسؤال وبغيره وكأنه يشير
الى جواب ذلك لانه صلى الله عليه وسلم أقر بريرة على سؤالها عائشة في اعانتها على كتابتها وأما ما
أخرجه أبو داود في المراسيل من طريق يحيى بن أبي كثير ففع في هذه الآية ان علمتم فيهم خيراً قال
حرفه ولا تسألهم كلاً عن الناس فهو مرسل أو معضل فلا حجة فيه (قوله عن هشام) زاد أبو ذر
ابن عروة (قوله فأعني) كذلك لا ترى صيغة الأمر لا مؤنث من الاعانة وفي رواية الكشميني
فأعتقني بصيغة الخبر الماضي من الاعيان والصغير لا وافي وهو متجه المعنى أي أعجزني عن

تحصلها وفي رواية جاد بن سلمة عن هشام عن ابن خزيمة وغيره فاعتقني بصيغة الامر للمؤث
 بالعق الا ان الثابت في طريق مالك وغيره عن هشام الاول (قوله فابوا الا ان يكون لهم الولاء)
 زاد مسلم من هذا الوجه فانهم لم يوافقوا كائن عائشة كانت عرفت الحكم في ذلك (قوله خذنها)
 فاعتقها واشترطني لهم الولاء قال ابن عبد البر وغيره كذا رواه أصحاب هشام عن عروة وأصحاب
 مالك عنه عن هشام واستشكل صدور الاذن منه صلى الله عليه وسلم في البيع على شرط فاسد
 واختلف العلماء في ذلك فمنهم من أنكر الشرط في الحديث فروى الخطابي في المعالم بسنده الى
 يحيى بن أي كثر انه أنكر ذلك وعن الشافعي في الامم الاشارة الى تضعيف رواية هشام المصروفة
 بالاشتراط لكونه انشدها دون أصحاب أبيه وروايات غيره قاطلة للتأويل وأشار غيره الى انه
 روى بالمعنى الذي وقع له وليس كالمطل وأثبت الرواية آخرون وقالوا هشام ثقة حافظ والحديث
 متفق على صحته فلا وجه لردم ثم اختلفوا في توجيهها فزعم الطحاوي ان المزني حديثه يدعن
 الشافعي باللفظ وأشرطى بهم منزلة قطع بغير ثناء سنة ثم وجهه بان معناه أظهرى لهم حكم الولاء
 والاشراط الاظهار قال أوس بن حجر * فاشترط فيها نفسه وهو بعصم * أى أظهر نفسه
 انتهى وأنكر غيره هذه الرواية والذي في مختصر المزني والامم وغيرهما عن الشافعي ذكر رواية
 الجوهري واشترطى بصيغة امر المؤث من الشرط ثم حكى الطحاوي أيضا تأويل الرواية التي
 باللفظ اشترطى وان اللام في قوله اشترطى لهم بمعنى على كقوله تعالى وان أسأتم فلها وهذا هو
 المشهور عن المزني وجزم به عنه الخطابي وهو صحيح عن الشافعي اسنده اليه في المعرفة من
 طريق أبي حاتم الرازي عن حملة عنه وحكى الخطابي عن ابن خزيمة أن قول يحيى بن أي كثر
 غلط والتأويل المنقول عن المزني لا يصح وقال النووي تأويل اللام معنى على هنا ضعيف لانه
 عليه الصلاة والسلام أنكر الاشتراط ولو كانت بمعنى على لم ينكره فان قيل ما أنكر الا ارادة
 الاشتراط في قول الامر فاجاب ان سياق الحديث يأبى ذلك وضعفه أيضا ابن دقيق العيد
 وقال اللام لا تدل بوضعها على الاختصاص النافع بل على مطلق الاختصاص فلا بد في حملها
 على ذلك من قرينة وقال آخرون الامر في قوله اشترطى للاباحة وهو على جهة التبيين على أن
 ذلك لا ينفعهم في وجوده وعدمه سواء وكأنه يقول اشترطى أولا تشترطى فذلك لا يفيدهم
 ويقوى هذا التأويل قوله في رواية أمين الآمية آخر أبواب المصكاتب اشترى بها ودعهم
 يشترطون ما شأوا وقيل كان النبي صلى الله عليه وسلم أعلم الناس بأن اشتراط البائع الولاء باطل
 واشترط ذلك بحيث لا يخفى على أهل البرية فلما أرادوا أن يشترطوا ما تقدم لهم العلم بطلانه أطلق
 الامر عريته التمسيد على ما كان الحال كقوله وقل اعملوا فسيبى الله عملكم ورسوله وكنتم
 موسى القوام أنتم ملقون أى فليس ذلك بنافعكم وكأنه يقول اشترطى لهم فسيبى الله أن ذلك
 لا ينفعهم ويؤيده قوله حين خطبهم ما بال رجال يشترطون شروطا الخ فوجههم بهذا القول
 مشير الى أنه قد تقدم منه بيان حكم الله باطله اذ لو لم يتقدم بيان ذلك لبدا ببيان الحكم في
 الخطبة لا بتوبيخ الناعل لانه كان يكون باقيا على البراءة الاصلية وقيل الامر فيه بمعنى الوعيد
 الذي ظاهره الامر وباطنه النهى كقوله تعالى اعلموا ما شئتم وقال الشافعي في الامم لما كان من
 اشترط خلاف ما قضى الله ورسوله عاصيا وكانت في المعاصى حسد ودودا وباب وكان من أدب

فأبوا الا ان يكون الولاء
 لهم فسمع بذلك رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 فسألني فأخبرته فقال
 خذنها فأعتقها واشترطى
 لهم الولاء فان الولاء لمن
 أعتق قالت عائشة فقام
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في الناس فحمد الله
 وأثنى عليه ثم قال أما بعد

العاصين أن يعطل عليهم شروطهم لم يردعوا عن ذلك ويرتدع به غيرهم كان ذلك من إيسر الأدب
وقال غيره معنى اشتراطى اتركى مخالفتهم فيما شرطوه ولا تطهرى نزاعهم فيما دعوا اليه من إعاة
لتعجز العتق لتشوق الشارع اليه وقد يعبر عن اتركى بالفعل كقوله تعالى وما هم بضارين به من
احد الا بذن الله أى تتركهم يقعون ذلك وليس المراد بالاذن إباحة الاضرار بالسحر قال ابن
دقيق العيدوهذا وان كان محتملا الا انه خارج عن الحقيقة من غير دلالة على الجواز من حيث
السياق وقال النووي أقوى الاجوبة ان هذا الحكم خاص بعائشة في هذه القضية وان سببه
المباغاة في الرجوع عن هذا الشرط فالحقته حكم الشرع وهو كنسج الحج وبستهناد منه ارتكاب
بذل الحجة سبالغة في إزالة ما كلفوا عليه من منع العمرة في أشهر الحج وبستهناد منه ارتكاب
أخف المنهاتين اذا استلزم إزالة أشدهما وتعتب بأنه استدلال بمختلف فيه على مختلف فيه
وتعتبه ابن دقيق العيدان التخصيص لا يثبت الا بدليل ولان الشافعى نص على خلاف هذه
المسألة وقال ابن الجوزى ليس في الحديث ان اشتراط الولاء والعتق كان مقارنا للعتق فيحمل على
انه كان سابقا للعتق فيكون الامر بقوله اشتراطى محجرا للوعد ولا يجب الوفاء به وتعتب باستبعاد
ان يصلى الله عليه وسلم بأمر شخصه أن يعد مع علمه بأنه لا يفى بذلك الوعد وأغرب ابن حزم فقال كان
الحكم ثابتا بجواز اشتراط الولاء لغير المعتق فوقع الامر باشتراطه في الوقت الذى كان جازا فيه
ثم نسخ ذلك الحكم بخطبه صلى الله عليه وسلم وبقوله انما الولاء لمن أعنتى ولا يخفى بعد ما قال
وسياق طرق هذا الحديث تدفع في وجه هذا الجواب والله المستعان وقال الخطابى وجه
هذا الحديث ان الولاء لما كان كعممة النسب والانسان اذا اولد له ولد ثبت له نسبه ولا يتقبل نسبه
عنه ولو نسب الى غيره فكذلك اذا أعنتى عبدا ثبت له ولأولاده ولأولاد نعتل ولا يتقبل نسبه
عند لم يتقبل فلم يعبا باشتراطهم الولاء وقيل اشتراطى ودعهم بشرطون ماشاؤا ونحو ذلك لان ذلك
غير قادح في العتق بل هو بمنزلة اللغو من الكلام وأخر اعلامهم بذلك ليكون رددها بطله قولا
شهيراً يخبط به على المنبر ناهرا اذ هو أبلغ في النكير وأكد في التعبير وهو يدل الى أن الامر
فيه بمعنى الإباحة كما تقدم **(قوله)** فقضاء الله أحق أى بالاتباع من الشروط المخالفة له **(قوله)**
وشرط الله أوثق أى بالاتباع حدوده التى حددها وليست المنفعة هنا على حقيقتهم الا بالمشاركة
بين الحق والباطل وقد وردت صيغة أفعل لغير التفضيل كثيرا ويحتمل ان يقال ورد ذلك على
ما اعتقدوه من الجواز **(قوله)** ما بال رجال أى ما حالهم **(قوله)** انما الولاء لمن أعنتى يستفاد منه
ان كلمة انما العصور وهو اثبات الحكم للمذكور ونفسه عماعده ولولا ذلك لما لزم من اثبات الولاء
للمعتق نسبه عن غيره واستدل بنفسه ومعه على انه لا يملك أسلم على يديه رجل أو وقع بينه وبينه
مخالفة خلافا للجمعية ولا الملة تنط خلافا لاسحق وسياق من يربط لذلك في كتاب القرائن ان
شاء الله تعالى ويستفاد من منطوقه اثبات الولاء لمن أعنتى سابقه خلافا لمن قال يصير ولأوه
للمسلمين ويدخل فيمن أعنتى عتق المسلم للمسلم وللكافر بالكفر وبالعكس ثبوت الولاء للمعتق **(تبيينه)** *
زاد الناساى من طريق جرير بن عبد الحميد عن هشام بن عروة في آخر هذا الحديث خير هارسل
الله صلى الله عليه وسلم بين زوجها وكان عبدا وهذه الزيادة ستأتى في النكاح من حديث ابن
عباس ويأتى الكلام عليها هنا ان شاء الله تعالى مع ذكر الخلاف في زوجها هل كان حرا

ما بال رجال يشترطون
شروطا ليست في كتاب الله
فأيا شرط كان ليس في كتاب
الله فهو باطل وان كان
ما يشترط فقضاء الله أحق
وشرط الله أوثق ما بال رجال
منكم يقول أحدهم أعنتى
يا فلان رلى الولاء انما الولاء
لمن أعنتى

أو عبد أو تسميته وما اتفق له بعد فراقها وفي حديث بريّة هذا من النوايا سوى ما سبق وسوى ما سمي في النكاح جواز كتابة الأمة كالعبد وجواز كتابة المتزوجة ولو لم يأذن الزوج وإنه ليس له منعهما من كتابتهما ولو كانت تؤدي إلى فراقها أمته كما أنه ليس للعبد المتزوج منع السيد من عتق أمته التي تحتها وإن أدى ذلك إلى بطلان نكاحها ويعتبط من تكتسبها من السبي في مال الكتابة أنه ليس عليه أخذته وفيه جواز سعي المكاتب وسؤالها أو اكتسابها وتمكين السيد لها من ذلك ولا يخفى أن محصل الجواز إذا عرفت جهة حل كسبها وفيه البيان بأن النهي الوارد عن كسب الأمة محمول على من لا يعرف وجه كسبها أو محمول على غير المكاتب ورفعه أن للمكاتب أن يسأل من حين الكتابة ولا يشترط في ذلك عزه خلافاً لمن شرطه وفيه جواز السؤال لمن احتاج إليه من دين أو غرم أو نحو ذلك وفيه أنه لا بأس بتعميل مال الكتابة وفيه جواز المساومة في البيع وتشديد صاحب السلعة فيها وأن المرأة الرشيدة تنصرف لنفسها في البيع وغيره ولو كانت حرة وجرة خلافاً لمن ادعى ذلك وسمي له مزيد في كتاب الهبة وأن من لا يتصرف بنفسه فله أن يقيم غيره مقامه في ذلك وأن العبد إذا أذن السيد له في التجارة جاز تصرفه وفيه جواز رفع الصوت عند انكار المنكر وأنه لا بأس لمن أراد أن يشتري للعتق أن يظهر ذلك لأصحاب الرقبة لينسأعوا له في الثمن ولا يعتد ذلك من الرياء وفيه انكار القول الذي لا يوافق الشرع وانتهار الرسول فيه وفيه أن الشيء إذا بيع بالنقد كانت الرغبة فيه أكثر مما لو بيع بالنسيئة وإن المرأة أن يقضى عنه دينه برضاه وفيه جواز الشراء بالنسيئة وإن المكاتب لو عمل بعض كتابته قبل الحمل عن أن يضع عنه سيده الباقي لم يجبر السيد على ذلك وجواز الكتابة على قدر قيمة العبد وأقل منها وأكثر لأن بين الثمن المختار والمؤجل فراقاً ومع ذلك فقد بدلت عائشة المؤجل ناجزاً فدل على أن قيمتها كانت بالتأجيل أكثر مما كوتبت به وكان أهلها يبيعونها بذلك وفيه أن المراد بالخير في قوله تعالى أن علمتم فيهم خيراً القوة على الكسب والرفق بما وقعت الكتابة عليه وليس المراد به المال ويؤيد ذلك أن المال الذي في يد المكاتب ليسده فكيف يكاتبه بماله لكن من يقول أن العبد ملك لا يرده عليه هذا وقد نقل عن ابن عباس أن المراد بالخير المال مع أنه يقول أن العبد لا يملك فنسب إلى التناقض والذي يظهر أنه لا يصح عنه أحد الأمرين واحتج غيره بأن العبد مال سيده والمال الذي معه ليسده فكيف يكاتبه بماله وقال آخرون لا يصح تفسير الخير بالمال في الآية لأنه لا يقال فلان لا مال فيه وإنما يقال لا مال له أو لا مال عنده فكذلك إنما يقال فيه وفاء وفيداً مائة وفيه حسن معاملته ونحو ذلك وفي الحديث أيضاً جواز كتابة من لا حرفه له وفاقاً للجمهور واختلاف عن مالك وأحمد وذلك أن بريّة جاءت تستعين على كتابتها ولم تكن قضت منها شيئاً فلو كان لها مال أو حرفة لما احتاجت إلى الاستعانة لأن كتابتها لم تكن حالة وقد وقع عند الطبري من طريق أبي الزبير عن عروة أن عائشة أتت بريّة مكاتباً وهي لم تنقص من كتابتها شيئاً وتقدمت الزيادة من وجه آخر وفيه جواز أخذ الكتابة من مسئلة الناس والرد على من كره ذلك وزعم أنه أو ساء الناس وفيه مشروعية معونة المكاتب بالصدقة وعند المالكية رواية أنه لا يجزئ عن القرض وفيه جواز الكتابة بقليل المال وكثيره وجواز التأقبت في الديون في كل شهر مثلاً كذا من غير بيان أوله أو وسطه ولا يكون ذلك مجعولاً ولا يتبين بانقضاء الشهر الحلال كذا قال ابن عبد البر وفيه نظر لا ختم أن يكون قول بريّة في كل عام

أرفيسة أى فى غرته مثلاً وعلى تقدير التسليم فيمكن التفرقة بين الكتابة والديون فإن المكاتب
لو عجز حل السيد به ما أخذ منه بخلاف الاجنبى وقال ابن بطلال لا فرق بين الديون وغيرها
وقصة بريرة محمولة على ان الراوى قصص فى بيان تعيين الوقت والابصار الاجل شجوها ولا وقد نهى
النبي صلى الله عليه وسلم عن السلف الا الى أجل معلوم وفيه ان العتق فى الدراهم الصالح المعلوم
الوزن يكفى عن الوزن وان المعاملة فى ذلك الوقت كانت بالآواقى والواقية أربعون درهماً ما كما
تقدم فى الزكاة وزعم المحب الطبري أن أهل المدينة كانوا يتعاملون بالعتق الى مقدم رسول الله
صلى الله عليه وسلم المدينة ثم أمر بالوزن وفيه نظر لأن قصة بريرة متأخرة عن مقدمه بخومن
ثمان سنين لكن يحتمل قول عائشة أعتدها لهم عدة واحدة أى أدفعها لهم وليس مرادها
حقيقة العتق ويؤيده قولها فى طريق عرة فى الباب الذى يليه أن أحبهاهم عنك صبة واحدة وفيه
جواز البيع على شرط العتق بخلاف البيع بشرط أن لا يبيعه لغيره ولا يهبه مثلاً وان من
الشروط فى البيع ما لا يطل ولا يفسر البيع وفيه جواز بيع المكاتب اذا رضى وان لم يكن
عاجز عن أداء قيمته قد حل عليه لأن بريرة لم تقبل أنها عتقت ولا استغنى عنها النبي صلى الله عليه وسلم
وسمى بى بطلال ذلك فى الباب الذى يليه وفيه جواز ما جازت المرأة دون زوجها امرأ اذا كان المتاحى
ممن يؤمن وان الرجل اذا رأى شاباً صالحاً بقتضى السؤال عن ذلك سأل وأعان وانه لا بأس
بالمساكن أن يحكم لهم بوجته ويشهد وفيه قبول خبر المرأة ولو كانت أمة ويؤخذ منه حكم العبد
بطريق الأولى وفيه ان عتق الكتابة قبل الاداء لا يستلزم العتق وان يبيع الأمة ذات الزوج ليس
بطلاق وفيه البداءة فى الخطبة بالحد والثناء وقول أما بعد فيها والقيام فيها وجواز تعدد الشروط
لقوله مائة شرط وان الايتاء الذى أمر به السيد يسقط عنه اذا باع مكاتبه للعق وفيه
أن لا كراهة فى الجمع فى الكلام اذا لم يكن عن قصد ولا تمكينا وفيه ان المكاتب حاله قارق فيها
الاخراج والعبد وفيه انه صلى الله عليه وسلم كان يظهر الامور الملهمة من أمور الدين ويعلمها
ويخطب بها على المنبر لا شاعها ويراعى مع ذلك قلوب أصحابه لانه لم يعين أصحاب بريرة بل قال
ما بال رجال ولانه يؤخذ من ذلك تقرير شرع عام للمدكورين وغيرهم فى الصورة المذكورة
وغيرها وهذا بخلاف قصة على بن خطبته بنت أبى جهل فأنها كانت خاصة بشاطئة فلذلك
عينها وفيه حكاية الوقائع لتعرف الاحكام وان اكتساب المكاتب له للسيد وجواز تصرف
المرأة الرشيدة فى مالها بغير اذن زوجها وهراسلتها الاجانب فى أمر البيع والشراء كذلك
وجواز شراء السبعة للراغب فى شرائها باكثر من عن مثلها لان عائشة بنت ماطر رئيسة على
جهة التقدم مع اختلاف القيمة بين التقدير والتسليم وفيه جواز استئذنه عن لاملاله عند
حاجته اليه قال ابن بطلال أكثر الناس فى تخريج الوجوه فى حديث بريرة حتى بلغوها نحو مائة
وحده وسأق الجسك من فيها فى كتاب النكاح وقال النووي صنف فيه ابن خزيمة وابن جرير
تصنيفين كبيرين أكثر اقيما من استنباط النوادر منها فذكر أشياء (قلت) ولم أقف على
تصنيف ابن خزيمة ووقفت على كلام ابن جرير من كتابه تهذيب الآثار ونصت منه ما تيسر
دعوى الله تعالى وقد بلغ بعض المتأخرين النوادر من حديث بريرة الى أربع مائة أكثر مما ستعدد
مكتلف كما وقع نظير ذلك للذى صنف فى الكلام على حديث الجماع فى رمضان فبلغ به ألف فائدة

وفائدة **(قوله ما بيع المكاتب)** في رواية السرخسي والمسئول المكاتبية
والأول أصح لقوله إذا أرضى وهذا اختياره لأنه لا خلاف في مسألة بيع المكاتب إذا أرضى
بذلك ولو لم يجز نفسه وهو قول أحمد وبريعه والأوزاعي والليث وأبي ثور وأحمد قولي الشافعي
ومالك واختاره ابن جرير وابن المنذر وغيرهم ما عدا تفصيل لهم في ذلك ومنعه أبو حنيفة
والشافعي في أصح القولين وبعض المالكية وأجابوا عن قصة بركة بأنها عجزت نفسها واستندوا
بإستعانة بركة عائشة في ذلك وليس في استعانتها ما يستلزم العجز ولا سيما مع القول بجواز كتابة
من لا مال عنده ولا حرفة له قال ابن عبد البر ليس في شيء من طرق حديث بركة أنها عجزت عن أداء
النجم ولا أخبرت بأنه قد حل عليها شيء ولم يرد في شيء من طرقه استئصال النبي صلى الله عليه وسلم
لها عن شيء من ذلك ومنهم من أول قولها كآب أهلي فقال معناه راودتهم وانفقت معهم على
هذا القدر ولم يتبع العتد بعد ذلك بيعت فلا حاجة فيه على بيع المكاتب مطلقا وهو خلاف
ظاهر سياق الحديث قاله القرطبي ويقتضى الجواز أيضا أن الكتابة عتق بصفة فيجب أن لا يعتق
الأبعد أداء جميع النجوم كالأول أتى من أن دخلت الدار فلا يعتق إلا بعد تمام دخولها وليس له
بيع قبل دخولها ومن المالكية من زعم أن الذي اشتريه عائشة ككتابة بركة لأرقبها وقد تقدم
ردّه وقيل أنهم باعوا بركة بشرط العتق وإذا وقع البيع بشرط العتق صح على أصح القولين عند
الشافعية والمالكية وعن الحنفية يبطل **(قوله وقالت عائشة هو عبد ماني عليه شيء)** وقال
زيد بن ثابت ماني عليه درهم قال ابن عمر هو عبدان عاش وان مات وان جنى ماني عليه شيء) أما
قول عائشة فوصله ابن أبي شيبة وابن سعد من طريق عمرو بن ميمون عن سليمان بن يسار قال
استأذنت على عائشة فصرحت صوتي فقالت سليمان فقلت سليمان فقالت آذيت ماني عليك من
كاتبك قالت نعم الأشياء يسير قالت ادخل فانك عبد ماني عليه شيء وروى الطحاوي من طريق
ابن أبي ذئب عن عبد الله بن بشير عن سالم وهو مولى النضر بن أبيه قال قال عائشة ما أرى الاستحقاقين
منى فقالت مالك فقال كاتب فقالت لك عبد ماني عليه شيء وأما قول زيد بن ثابت فوصله
الشافعي وسعيد بن منصور من طريق ابن أبي شيبة عن جماعة زيد بن ثابت قال في المكاتب
هو عبد ماني عليه درهم وأما قول ابن عمر فوصله مالك عن نافع ابن عبد الله بن عمر كان يقول في
المكاتب هو عبد ماني عليه شيء وهو وصله ابن أبي شيبة من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر
قال المكاتب عبد ماني عليه درهم وقد روى ذلك مرفوعا أخرجه أبو داود والنسائي من طريق
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وصححه الحاكم وأخرجه ابن حبان من وجه آخر عن عبد الله بن
عمرو في أثناء حديث وهو قول الجمهور ويؤيده قصة بركة لكن انما تم الدلالة منه لو كانت
بركة أدت من كتابتها شيئا فقد قرأنا أنهم لم تكن أدت منها شيئا أو كان فيه خلاف عن السلف
فعن علي إذا أدى الشطر فهو غريم وعنه يعتق منه بقدر ما أدى وعن ابن مسعود ولو سكت
على مائةين وقيمه مائة فأدى المائة عتق وعن عطاء إذا أدى ثلاثة أرباع كتابته عتق وروى
النسائي عن ابن عباس مرفوعا المكاتب يعتق منه بقدر ما أدى ورجال أسنده ثقات لكن
اختلف في إرساله ووصله وجه الجمهور حديث عائشة وهو أقوى وجه الدلالة منه أن بركة
بيعت بعد أن كاتب ولو كان المكاتب يصير بنفسه الكتابة حر الاستعصاء بها ما ساق المصنف

* (باب بيع المكاتب إذا
رضى) * وقالت عائشة هو عبد
ماني عليه شيء وقال زيد بن
ثابت ماني عليه درهم وقال
ابن عمر هو عبدان عاش وان
مات وان جنى ماني عليه
شيء * حدثنا عبد الله بن
يوسف أخبرنا مالك عن يحيى
ابن سعيد عن عمرو بن
عبد الرحمن أن بركة جاءت
تستعين عائشة أم المؤمنين
رضي الله عنها فقالت لها إن
أحب أشك أن أصيب لهم
ثمانية واحدة وأعتقك
فعلت فذكرت بركة ذلك
لأهلها

فقالوا الآن يكون

الولاء لنا قال مالك قال يحيى فرغت عمرة أن عائشة ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اشترها وأعتقها فافعلوا الولاء لمن أعتق * (باب) * إذا قال المكاتب اشترني وأعتقني فاشتره لذلك * حديثنا أبو نعيم حديثنا عبد الواحد بن أيمن عن أبيه قال دخلت على عائشة رضي الله عنها فقلت كنت غلاما لعتبة ابن أبي لهب ومات وورثني بنوه وانهم باعوني من ابن أبي عمرو فأعتقني ابن أبي عمرو واشترطوا عتبه الولاء فقالت دخلت بريدة وهي مكاتب فقالت اشترني فأعتقني قالت نعم قالت لا يبيعوني حتى يشترطوا ولاني فقالت لا حاجة لي بذلك فسمع بذلك النبي صلى الله عليه وسلم أو بلغه فذكر ذلك لعائشة فذكرت عائشة ما قالت لها فقال اشترها فأعتقها وديمهم يشترطوا ماشاوا فاشترها عائشة فأعتقها واشترط أهلها الولاء فقال النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق وإن اشترطوا ما يشترط (بسم الله الرحمن الرحيم) * (كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها) *

قصة بريدة من رواية يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن ان بريدة جاءت تستعين عائشة وصورة سيقاها الارسال ولم تختلف الرواة عن مالك في ذلك لكن تقدم في أبواب المساجد من وجه آخر عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة وفي رواية هناك عن عمرة سمعت عائشة فظهرانه موصول وقد وصله ابن خزيمة من طريق مظرف عن مالك كذلك وقوله الآن يكون الولاء لنا في رواية الكشي في الآن يكون ولاؤك وقوله قال مالك قال يحيى هو ابن سعيد وهو موصول بالاسناد المذكور (قوله باب) * إذا قال المكاتب اشترني وأعتقني فاشتره لذلك) أي جاز (قوله عن أبيه) هو أيمن الحبشي المكي نزيل المدينة والد عبد الواحد وهو غير أيمن بن نايل الحبشي المكي نزيل عسقلان وكلاهما من التابعين وليس لوالد عبد الواحد في البخاري سوى خمسة أحاديث هذا وآخران عن عائشة وحديثان عن جابر وكلاهما متبعة ولم ير وعنه غير ولده عبد الواحد (قوله وورثني بنوه) أعرف من أولاد عتبة العباس بن عتبة والد الفضل الشاعر المشهور وأبا خراش بن عتبة ذكره الفاكهي في كتاب مكة وهشام بن عتبة والد أحمد المذكور في تاريخ ابن عساكر عن ابن أبي عمران ويزيد بن عتبة جد عبد الرحمن بن محمد بن يزيد المذكور عند الفاكهي أيضا ولم أر لهم ذكر في كتاب الزبير في النسب وعتبة بن أبي لهب له حصة دون أخيه عتبة بالتصغير فانه مات كافرا (قوله من ابن أبي عمرو) في رواية النسفي والكشي عن من عبد الله بن أبي عمرو زاد الكشي يحيى بن عمر بن عبد الله الخزرجي (قوله فيه اشترها فأعتقها وديمهم يشترطوا ماشاوا فاشترها عائشة فأعتقها) في هذا دلالة على ان عقد الكتابة الذي كان عقد لها وما إليها انفس باتباع عائشة قلها وفيه رد على من زعم ان عائشة اشترت منهم الولاء واستدل به الاوزاعي على ان المكاتب لا يبيع الا لعتق وبه قال أحمد واسحق وقد تقدم ذكر اختلاف العلماء في ذلك فربما والله أعلم * (خاتمة) * اشتمل كتاب العتق وما اتصل به من المكاتب على ستة وستين حديثا المعلق منها ثلاثة عشر والبقية موصولة المكرر منها فيه وفيما مضى تسعة وأربعون حديثا والخالص سبعة عشر حديثا وافقه مسلم على تحريضها سوى ثلاثة حديث أبي هريرة في عتق عبده وحديث أنس في قصة العباس وحديث من سيدكم وفيه من الاثر عن الصحابة والتابعين سبعة آثار والله أعلم

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

* (كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها) *

كذلك يجمع الالكشي في ابن شويه فقالا فيها بدل عليها وأخر النسفي البسلة والهبة بكسر الهاء وتحتيف الباء الموحدة تطلق بالمعنى الاعم على أنواع الأبرار وهو هبة الدين عن هو عليه والصدقة وهي هبة ما يتعمد به طلب ثواب الآخرة والهدية وهي ما يكرم به الموهوب له ومن خصم بالحياء أخرج الوصية وهي تكون أيضا بالأنواع الثلاثة وتطلق الهبة بالمعنى الاخص على ما لا يقصد له بدل وعلمه ينطبق قول من عترف الهبة بانها تمليك بلا عوض وصنيع المصنف محمول على المعنى الاعم لانه أدخل فيها الهدايا (قوله عن المقبري عن أبيه عن أبي هريرة) كذا للاكثر وسقط عن أبيه من رواية الاصيلي وكرية وضبط عليه في رواية النسفي والصواب اثباته

وكذا

حدثنا ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه

وكذا أخرجه الاسماعيلي عن محمد بن يحيى وأبو نعيم عن طريق اسمعيل القاضي وأبو عوانة عن
 ابراهيم الحارثي كلهم عن عاصم بن علي شيخ البخاري فيه ومن طريق شبابة وعثمان بن عمرو بن
 المبارك عند الاسماعيلي وأخرجه البخاري في الادب المفرد عن ادم كلهم عن ابن أبي ذئب كذلك
 وكذلك رواه الليث عن سعيد كما سيأتي في كتاب الادب. وأخرجه الترمذي من طريق أبي معشر
 عن سعيد عن أبي هريرة لم يقل عن أبيه وزاد في أوله تهادوا فان الهدية تذهب وحر الصدر
 الحديث وقال غريب وأبو معشر يضعف وقال الطريقي انه أخطأ فيه حيث لم يقل فيه عن أبيه
 كذا قال وقد تابعه محمد بن عجلان عن سعيد وأخرجه أبو عوانة نعم من زاد في نسخة عن أبيه
 أحفظ وأضبط فروايتهم أول والله أعلم (قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية عثمان
 ابن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (قوله يا نساء المسلمين) قال عياض الاصح
 الا شهر نصيب النساء وجر المسلمين على الاضافة وهي رواية المشارقة من اضافة الشيء الى صفته
 كسجد الجامع وهو عند الكوفيين على ظاهره وعند البصريين يتدرون فيه محذوفاً وقال
 السهيلي وغيره جاب رفع الهمزة على انه منادى مفرد ويجوز في المسلمين الرفع صفة على اللفظ
 على معنى يأتونها النساء المسلمين والنصب صفة على الموضع وكسرة التاء علامة النصب وروى
 ينصب الهمزة على انه منادى مضاف وكسرة التاء للخفض بالاضافة كقولهم مسجد الجامع وهو
 مما أضيف فيه الموصوف الى الصفة في اللفظ فالصريحون يتأولونه على حذف الموصوف واقامة
 صفتهم مقامه نحو يا نساء الانفس المسلمين أو يا نساء الطوائف المؤمنات أي لا الكافرات
 وقيل تقديره يا فاضلات المسلمين كما يقال هؤلاء رجال القوم أي أفاضلهم والكوفيون
 يدعون ان لا حذف فيه ويكتفون باختلاف الالفاظ في المغايرة وقال ابن رشد في حجه انه
 خاطب نساء اعيانهم فاقبل ينادي عليهن فصحى الاضافة على معنى المدح لهن فالعنى باخيرات
 المؤمنات كما يقال رجال القوم وتعقب بأنه لم يخصهن به لان غيرهن يشاركن في الحكم
 وأجيب بأنهن يشاركنهن بطريق الالتحاق وأنكر ابن عبد البر رواية الاضافة وردته ابن السيد
 بأنها قد صححت نقلاً وساعدتها اللغة فلامعنى الانكار وقال ابن بطال يكن تخريج يا نساء
 المسلمين على تقدير بعيد وهو ان يجعل نعمة الشيء محذوف كأنه قال يا نساء الانفس المسلمين
 والمراد بالانفس الرجال ووجه بعده أنه يصير مدح الرجال وهو صلى الله عليه وسلم انما خاطب
 النساء قال الآن يا نساء الانفس الرجال والنساء معنا وأطال في ذلك وتعقبه ابن المنير وقد
 رواه الطبراني من حديث عائشة بلفظ يا نساء المؤمنين الحديث (قوله جارة لجارتها) كذا
 للاكثر ولا يذو جارة والمتعلق محذوف تقديره هدية مهداة (قوله فرس) بكسر الفاء والمهملة
 بينهما راساً كنه وآخرة نون هو عظيم قليل اللحم وهو للبعير موضع الحافر للفرس ويطلق على
 الشاة مجازاً ونونه زائدة وقيل أصلية وأشهر بذلك الى المبالغة في الهداء الشيء اليسير وقبوله لالا
 حقيقة الفرسان لانه لم يجز العادة بأهدائه أي لا تمنع جارة من الهدية لجارتها الموجود عندها
 لاستقلاله بل ينبغي ان يتجود لها بما تيسر وان كان قليلاً فهو خير من العدم وذكر الفرسان على
 سبيل المبالغة ويحتمل أن يكون النهي انما وقع للمهدي اليها وانما لا تحتقر ما يهدي اليها ولو
 كان قليلاً وحمله على الاعمال من ذلك أولى وفي حديث عائشة المذكور يا نساء المؤمنين تهادوا ولو

عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال يا نساء المسلمين
 لا تحتقرن جارة لجارتها ولو
 فرسن شاة * حدثنا عبد
 العزيز بن عبد الله الاويبي

فرس شاة فان ثبت الموتة ويذهب الضغائن وفي الحديث الحضر على التهادي ولو بالسيران
الكثير قد لا يتيسر كل وقت واذ افاضل السير صار كثير وفيه استحياب الموتة واسقاط
التكلف **(قوله ابن أبي حازم)** هو عبد العزيز **(قوله يزيد بن رومان)** بضم الراء ورجل الاسناد
كاهن مديون وفيه ثلاثة من التابعين في نسق آق لهم أبو حازم وهو سلمة بن دينار **(قوله ابن
أختي)** بالنصب على النداء وأداة النداء محذوفة ووقع في رواية مسلم عن يحيى بن يحيى عن عبد
العزيز بن الوليد بن أختي **(قوله ابن كاتلنظر)** هي الخففة من الثقبلة وضمير هامة مسترولة دخلت
اللام في الخبر **(قوله ثلاثة أهلة)** يجوز في ثلاثة الجرو والنصب **(قوله في شهرين)** هو باعتبار
رؤية الهلال أول الشهر ثم رؤيته ثانيا في أول الشهر الثاني ثم رؤيته ثالثا في أول الشهر الثالث
فالمدة ستون يوما والمرئي ثلاثة أهلة وسمي في الرقاق من طريق هشام بن عروة عن أبيه بلنظ
كان يأتي علينا الشهر ما وقف فيه نارا وفي رواية يزيد بن رومان هذه زيادة عليه ولا منافاة
بينهما وقد أخرجه ابن ماجه من طريق أبي سلمة عن عائشة بلنظ لقد كان يأتي على آل محمد
الشهر ما يرى في بيت من بيوت الدخان **(قوله ما يعيشكم)** بضم أوله يقال عاشه الله عيشة
وضبطه النووي بشديد الياء التثنية وفي بعض النسخ ما يغنيكم يسكون المجبة بعدها نون
مكسورة ثم تخانيه تساكنة وفي رواية أبي سلمة عن عائشة قلت فما كان طعامكم **(قوله
الاسودان التمر والماء)** هو على التغليب والاقلام لا نون له ولذلك قالوا الايضان اللبن والماء
وانما أطلقت على التمر اسود لانه غالب التمر المديته وزعم صاحب المحكم وارتضاء بعض الشراح
المتأخرين ان تفسير الاسودين بالتمر والماء مدرج وانما أرادت الحرقة الليل واستعمل بأن
وجود التمر والماء يتنقى وصفهم بالسعة وسبقا فها يقتضى وصفهم بالاضيق وكانها بالغت في
وصف حالهم بالشدة حتى انه لم يكن عندهم الا الليل والحرقة اه وما ادعاه ليس بباطل والادراج
لا يثبت بالتمرهم وقد أشار الى أن مستنده في ذلك ان بعضهم دعافوا وقال لهم ما عندي الا
الاسودان فرضوا بذلك فقال سأردت الا الحرقة والليل وهذا حجة عليه لان التمر فهو التمر
والماء وهو الاصل وأراد هو المزج معهم فالغزاهم بذلك وقد تظاهرت الاخبار بالتفسير المذكور
ولاشك ان أمر العيش نسي ومن لا يجيد الا التمر أضيق حالا من يجيد الخبز مثلا ومن لم يجيد الا الخبز
أضيق حالا من يجيد الخبز مثلا وهذا أمر لا يدفعه الحس وهو الذي أرادت عائشة وسمي في
في الرقاق من طريق هشام بن عروة عن أبيه عنها بلنظ وما هو الا التمر والماء وهو أصرح في
المقصود لا يقبل الحل على الادراج **(قوله جيران)** بكسر الجيم زاد الاسماعيلي من طريق محمد
ابن الصباح عن عبد العزيز بن جيران كانوا وفي رواية أبي سلمة جيران صدق وسيا في بعد ستة
أبواب الاشارة الى اسمائهم **(قوله مناج)** بنون ومعهم له جمع منجيحة وهي كعطية لفظا ومعنى
وأصلها عطية الناقة أو الشاة وينال لا يقال منجيحة اللدانة وتستعار للشاة كما تقدم في
الفرس سواء قال ابراهيم الحربي وغيره يقولون منجتك الناقة وأعرتك الخلة وأعرتك الدار
وأخذمتك العسود وكل ذلك همة منافعة وقد تطلق المنجيحة على همة الرقبة وبأق من ذلك بعد
أبواب وقوله يخون بفتح أوله وثالثه ويجوز ضم أوله وكسر ثالثه أي يجعلونهم الهمة **(قوله
فيسقيناهم)** في رواية الاسماعيلي فيسقيناهم وفي هذا الحديث ما كان فيه العناية من التقل

حدثنا ابن أبي حازم عن أبيه
عن يزيد بن رومان عن عروة
عن عائشة رضي الله عنها
أنها قالت لعروة ابن أختي ان
كأنظرك الى الهلال ثم
الهلال ثم الهلال ثلاثة
أهلة في شهرين وما أوقدت
في أبيات رسول الله صلى
الله عليه وسلم نارفقت
يا حلة ما كان يعيشكم
قالت الاسودان التمر والماء
الا أنه قد كان لرسول الله
صلى الله عليه وسلم جيران
من الانصار كانت لهم
مناج وكانوا يخون رسول
الله صلى الله عليه وسلم من
ألبانهم فيسقيناهم

(باب القليل من الهبة) حدثنا محمد بن بشار حدثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن سليمان عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لودعيت (١٤٧) الى ذراع أو كراع لأجبت ولو أهدى الى ذراع أو كراع لقبلت *(باب من

استوهب من أصحابه شيئا)*

وقال أبو سعيد قال النبي

صلى الله عليه وسلم اضربوا

لي معكم سهمًا * حدثنا ابن

أبي عمير حدثنا أبو غسان

قال حدثني أبو حازم عن

سهل رضي الله عنه أن النبي

صلى الله عليه وسلم أرسل

الى امرأة من المهاجرين

وكان لها غلام نجار قال لها

هرى عبدك فله عمل لنا

أعواد المنبر فأمرت عبدها

فذهب فقطع من الطرءاء

فصنع له منبرا فلما قضاه

أرسلت الى النبي صلى الله

عليه وسلم أنه قد قضاه قال

صلى الله عليه وسلم أرسلني به

الى نجار أو فاحته النبي

صلى الله عليه وسلم فوضعه

حيث ترون * حدثنا عبد

العزيز بن عبد الله قال

حدثني محمد بن جعفر عن

أبي حازم عن عبد الله بن

أبي قتادة السلمي عن أبي

رضي الله عنه قال كنت

بوماجا السامع رجال من

أصحاب النبي صلى الله عليه

وسلم في منزل في طريق مكة

ورسول الله صلى الله عليه

وسلم نازل أمامنا والقواء

محمرون وأنا غير محمر

فأبصر واحجارا وحشيا وأد

من الدنيا في أول الامر وفيه فضل الزهد وإشاروا بالجدل لعدم الاشتراك فيما في الأيدي وفيه
جواز ذكر المرء ما كان فيه من الضيق بعد أن يوسع الله عليه تذكريا بعمه وإتمامي به غيره
(قوله باب القليل من الهبة) ذكره في حديث أبي هريرة لودعيت الى ذراع أو
كراع وسينأتي شرحه في باب الولية من كتاب النكاح إن شاء الله تعالى ومناسبة للترجمة
بطريق الأولى لأنه إذا كان يجيب من دعاه على ذلك القدر اليسير فلا أن يتسلمه من أحضر اليه
أولها والكراع من الدابة ما دون الكعب وقيل هو اسم مكان ولا يثبت ويرد حديث أنس عند
الترمذي بلنفذوا أهدى الى كراع لقبلت ولطيراني من حديث أم حكيم الخزاعية قلت يا رسول
الله تذكره ذلك قال ما أتجسس لو أهدى الى كراع لقبلت الحديث وخص الذراع والكراع
بالذكر ليجمع بين الحظير والخطير لأن الذراع كانت أحب اليه من غيرها والكراع لا قيمة له وفي المثل
أعط العبد كراعا يطلب منك ذراعا وقوله هنا عن سليمان هو ابن مهران الأعشى وأبي حازم
هو سليمان مولى عزة وهو أكبر من أبي حازم سالمة المذكور في الباب قبله قال ابن بطال أشار عليه
الصلوة والسلام بالكراع والفرس الى الحسن على قبول الهدية ولو قلت لئلا يتبع الباعث من
الهدية لاحتمار الشيء فخص على ذلك لما فيه من التأني *(قوله باب من استوهب من أصحابه شيئا)*
أففسهم *(قوله وقال أبو سعيد)* هو الخدرى *(قوله اضربوا لي معكم سهمًا)* هو طرف من حديث
الرقية وقد تقدم بتمامه مشروحا في كتاب الأجارة *(قوله حدثنا أبو غسان)* هو محمد بن مطرف
وسهل هو ابن سعد وقد تقدم الحديث مشروحا في كتاب الجمعة وفيه استنباهة من المرأة من شدة غلامها
وقد سبق ما نقل في نسخة كل منهما وأغرب الكرماني هنا في عزم أن اسم المرأة مينا وهو وهم وانما
قيل ذلك في اسم النجار كما تقدم وإن قول أبي غسان في هذه الرواية أن المرأة من المهاجرين وهم
ويحتمل أن تكون انصارية حلفت بمهاجري ياورت وحبته أو بالعكس وقد ساق ابن بطال في هذا
الموضع بلنفذ امرأته من الانصار والذي في النسخ التي وقعت عليا من البخاري ما وصفته *(قوله)*
حدثنا عبد العزيز بن عبد الله هو الأديسي والاسناد كله مدينون وقد تقدم حديث أبي قتادة
مشروحا في كتاب الحج وفيه طلب أبي قتادة من أصحابه مناولة رثته وانما استعجو الكرماني كانوا
محمريين وفيه أيضا قوله صلى الله عليه وسلم هل معكم منه شيء وقد ذكر هناك رواية من زاد فيه
كلوا أو طعموني ولعل المصنف أشار الى هذه الزيادة وقوله حدثني يزيد بن أسلم قال ذلك محمد بن
جعفر رايه عن أبي حازم وهو ابن أبي كثير أخرجه في حديثه وقوله فيه أخصفت نعلي بحجة ثم جعلته
مكسورا رأي أجعل لها طاقا كأنها كانت أخفرت فايد لها وأغرب الأديسي فقال لأعمل
لها شسعا وقوله حتى قد هابت شديدة الفناء المفتوحة أي فرغ من أكلاها كلها وروى بكسر الفاء
والتحفيف ورد ابن التين قال ابن بطال استنباهة الصديق حسن إذا علم أن نفسه تطلب به
وانما طلب النبي صلى الله عليه وسلم من أبي سعيد وكذلك من أبي قتادة وغيرهما ليؤمنهم به ويرفع
عنهم اللبس في بوقته في جواز ذلك وقوله في السند عبد الله بن أبي قتادة السلمي هو بفتح اللام

مشغول أخصفت نعلي فلم يؤذوني به وأحبوا أني أبصرته فالتفت فأبصرته فقمت الى الفرس فأسرجته ثم ركبته ونسيت السوط
والرمح فقلت لهم نار لوني السوط والرمح فقالوا والله لا نعينك عليه بشيء فغضبت فزلت فاختدتها ثم ركبته فشددت على الحمار

فغفرته ثم جئت به وقد مات فوقه وانيه يا كونه ثم انهم شكوا في اكلهم اياه وهم حرم فرحنا وخبثات العضد معي فادركنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألناه عن ذلك (١٤٨) فقال معكم منه شيء فقلنا نعم فداولته العضد فأكلها حتى نغدها وهو حرم فحدثني به

زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم * (باب من استسقى) * وقال سهل قال لي النبي صلى الله عليه وسلم اسقني * حدثنا خالد بن مخلد حدثنا سليمان بن بلال حدثني أبو طوبة قال سمعت أنساً رضي الله عنه يقول أنا نارسول الله صلى الله عليه وسلم في دارنا هذه فاستسقى فاشبهه شاة لنا ثم شبهته من ماء بئرنا هذه فأعطيته وأبو بكر عن يساره وعمر تجاهاه وأعرابي عن عيسى فلم يفرغ قال عمر هذا أبو رافع أعطى الأعرابي فضله ثم قال الأئمة بنون الأئمة بنون ألا فيمنوا قال أنس في هي سنة فهي سنة ثلاث مرات * (باب قبول هدية الصيد) * وقبل النبي صلى الله عليه وسلم من أبي قتادة عضد الصيد * حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن هشام بن زيد بن أنس بن مالك عن أنس رضي الله عنه قال أنسجنا أرسا بجزال الظهران فسمي القوم فلقبوا فأدركتها فأخذتها فأنتبها بأباطلطة

وهذا مشهور في الانصار وذكر ابن الصلاح ان من قاله بكسر اللام لحن وليس كما قال بل كسر اللام لغة معروفة وهي الاصل ويتعجب من خفاء ذلك عليه * (قوله باب من استسقى) ماء أو لبناً أو غير ذلك بما تطيب به نفس المطلوب منه (قوله) وقال سهل قال لي النبي صلى الله عليه وسلم اسقني هو طرف من حديث أوله ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم امرأته من العرب فأمر أناساً يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم اسقنا يسأل من ثم ذكر حديث أنس في تقديم الأئمة في الشرب وسيأتي شرحه في الاثرية أو رده هنا من طريق أبي طوبة وهو يضم المهمل وتختفي الواو اسمه عبد الله بن عبد الرحمن والغرض منه قول أنس فاستسقى (قوله الأئمة بنون الأئمة بنون) فيه تقدير مبتدأ مضمرة أي المقدم الأئمة بنون والثانية للأنس كيد وقوله ألا فيمنوا كذا وقع بصيغة الاستفتاح والامر بالتيا من وقد أخرجه مسلم من الوجه الذي أخرجه منه البخاري الا انه قال في الثالثة أيضاً الأئمة بنون ذكر اللفظة ثلاث مرات كاذر قول أنس فهي سنة ثلاث مرار وعلى ذلك شرح ابن التين كانه وقع كذلك في نسخة ولم أره في شيء من النسخ الا كما وصفت أولاً وتوجيهه انه لما بين ان الأئمة بنون يقدم ثم كده باعاده أكمل ذلك بصريح الامر به ويستفاد من حذف المفعول التعميم في جميع الاشياء لقول عائشة كان يعجبه التين في شأنه كله وأشار الاسماعيلي الى ان سليمان بن بلال قد رد عن أبي طوبة بقوله فاستسقى وأخرجه من طريق اسمعيل بن جعفر وخالد الواسطي عن أبي طوبة بدونها انتهى وسليمان حافظ وزايدته مقبولة وقد ثبتت هذه اللفظة في حديث جابر من طريق الاعمش عن أبي صالح عنه في حديث سيأتي في الاثرية وفيه جواز طلب الاعلى من الأدنى ما يريد من ماء كقول ومشروب اذا كانت نفس المطارب منه طيبة به ولا يعتد ذلك من السؤال المذموم * (قوله باب قبول هدية الصيد) قبل النبي صلى الله عليه وسلم من أبي قتادة عضد الصيد تقدم حديثه في ذلك قبل باب وقوله في حديث أنس أنسجنا بالفاء والجيم أي أنسجنا (وقوله فلغبوا) بالمجعة والموحدة أي تعبوا ووقع كذلك في رواية الكشيبي وأغرب الداودي فقال معناه عطشوا وتعقبه ابن التين وقال ضبطوا الغبوا بكسر الغين والفتح أعرف وسيأتي شرحه ان شاء الله تعالى في كتاب الصيد والذباح ومترالظهران وادمعروف على خمسة أميال من مكة الى جهة المدينة وقد ذكر الواقدي انه من مكة على خمسة أميال وزعم ابن وضاح ان بينهما احدا وعشرين ميلا وقيل ستمة وعشرون به جزم البكري قال النووي والاول غلط وانكار للحسوس ومترقرة ذات فخل وزرع وسياه والظهران اسم الوادي وتقول العامة بطن حرو (قلت) وقول البكري هو المعتقد والله أعلم وأبو طوبة هزرج أم سليم والدة أنس وقوله نخذهما الاشك فيه يشير الى انه يشك في الوركين خاصة وان الشك في قوله نخذهما أو وركيهما ليس على السواء أو كان يشك في النخذه ثم استيقن وكذلك شك في الاكل ثم استيقن القبول فجزمه آخر (قوله باب قبول الهدية) كذا ثبت لابي ذر وسقطت هذه الترجمة هنا

لغيره

فدفعها وبعث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بوركهها ونخذهما قال نخذهما الاشك فيه فقبله قلت وأكل

منه قال وأكل منه ثم قال بعد قبله * (باب قبول الهدية) * حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبيد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس عن الصعب بن جثامة رضي الله عنهم أنه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم

وسلم جارا وحشيا وهو بالابواء وبودان فرد عليه فلما رأى ما في وجهه قال أما أنا لم نردّه عليك إلا نأخره * (باب قبول الهدية) *
 * حدثنا ابراهيم بن موسى حدثنا عبدة حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن الناس كانوا يتخزون بهداياهم يوم
 عائشة يتبعون بها أو يتبعون بذلك مرضاة رسول الله صلى الله عليه وسلم * حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا جعفر بن أبياس قال سمعت
 سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أهدت أم حنيفة خالة ابن عباس إلى النبي صلى الله عليه وسلم أظفا وسمناء وأضبا
 فأكل النبي صلى الله عليه وسلم من الأظف والسمن وترك الأضب تقذرا (١٤٩) قال ابن عباس فأكل على مائدة رسول الله

صلى الله عليه وسلم ولو كان
 حراما ما أكل على مائدة
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم * حدثنا ابراهيم بن
 المنذر حدثنا معمر قال
 حدثني ابراهيم بن طهمان
 عن محمد بن زياد عن أبي
 هريرة رضي الله عنه قال
 كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم إذا أتى بطعام سأل
 عنه أهديه أم صدقة فإن قيل
 صدقة لا لأخذه كالأول
 يأكل وإن قيل هدية ضرب
 بيده صلى الله عليه وسلم
 فأكل معهم * حدثنا محمد
 ابن بشير حدثنا غندر حدثنا
 شعبة عن قتادة عن أنس بن
 مالك رضي الله عنه قال أتى
 النبي صلى الله عليه وسلم
 بلحم فقبل تصدق على بريرة
 قال هو لها صدقة ولنا
 هدية * حدثنا محمد بن بشير
 حدثنا غندر حدثنا شعبة
 عن عبد الرحمن بن القاسم
 قال سمعته منه عن القاسم

لغيره وهو الصواب وأورد فيه حديث الصعب بن جثامة في الهدائه الجار الوحشي وشاهد
 الترجمة منه مفهوم قوله لم نردّه عليك إلا نأخره فإن مفهومه أنه لو لم يكن محرما لقبله منه وقد
 تقدم شرحه في كتاب الحج وفيه أنه لا يجوز قبول ما لا يحل من الهدية (قوله ما) قبول
 الهدية كذا لا يذروا وهو تكرار بغير فائدة وهذه الترجمة بالنسبة إلى ترجمة قبول هدية الصيد
 من العام بعد الخاص ووقع عند النسب باب من قبل الهدية وذكر فيه ستة أحاديث * الأول
 حديث عائشة كان الناس يتخزون بهداياهم يوم عائشة وسيأتي شرحه في الباب الذي بعده
 وقوله فيه مرضاة هو مصدر بمعنى الرضا وقوله فيه يتبعون بالموحدة والمعجمة من البغية وروى
 يتبعون بتقديم مشا متعقبة وكسر الموحدة وبالمهملة * ثانيا حديث ابن عباس أهدت أم حنيفة
 وهي بالمهملة والفاء مضعرة وسيأتي الكلام عليه في الاطعمه في الكلام على الضب وقوله فيه
 وترك الأضب كذا لا يذروا بصيغة الجمع وغيره الضب والأضب بضم المعجمة جمع ضب مثل أكل
 وكف وقوله تقذرا بالقاف والمعجمة تقول قدرت الشيء وتقذره إذا كرهته وقول ابن عباس
 لو كان حراما ما أكل على مائدة النبي صلى الله عليه وسلم استدلال صحيح من جهة التقرير * ثالثا
 حديث أبي هريرة في قوله صلى الله عليه وسلم الهدية ورده الصدقة وقوله فيه إذا أتى بطعام زاد
 أجود وإن حبان من طريق جاد بن سالم عن محمد بن زياد عن غير أهله (قوله ضرب بيده) أي
 شرع في الأكل مسرعا ومثله ضرب في الأرض إذا أسرع السير فيها * رابعا حديث عائشة
 في قصة بريرة من طريق القاسم عن عائشة وسيأتي شرحه في كتاب النكاح وقدمضي ما يتعلق
 بشراء بريرة في كتاب العتق قرىبا وشاهد الترجمة منه قوله هو لها صدقة ولنا هدية فيؤخذ
 منه أن التحريم إنما هو على الصنف لا على العين ووقع في رواية أبي ذر الهروي فقبل للنبي صلى
 الله عليه وسلم هذا تصدق به على بريرة فقال النبي صلى الله عليه وسلم هو لها صدقة ولنا هدية
 ووقع لغير أبي ذر هنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا تصدق به على بريرة هو لها صدقة
 ولنا هدية فجعل السؤال والجواب من كلامه صلى الله عليه وسلم والأول أصوب وهو الثابت
 في غير هذه الرواية أيضا * خامسا حديث أنس في ذلك (قوله عن أنس) في رواية الاسماعيلي
 من طريق معاذ بن شعبة عن قتادة سمع أنس بن مالك * سادسا حديث أم عطية في الشاة
 من الصدقة وإنما بلغت محلها (قوله فيه الذي بعثت إليها) كذا لا أكثر بصيغة المخاطب

عن عائشة رضي الله عنها أنها أرادت أن تشتري بريرة وأنهم اشتروا ولاعها فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم اشتريها فاعتقها فاعلم الولاء على أعنق وأهدى لها اللحم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما أهدأ قلت تصدق على بريرة فقال
 هو لها صدقة ولنا هدية وخيرت بريرة قال عبد الرحمن زوجها حرأ وعبد قال شعبة سألت عبد الرحمن عن زوجها قال لا أدري
 أحر أم عبد * حدثنا محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا خالد بن عبد الله عن خالد الخذاء عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية قالت
 دخل النبي صلى الله عليه وسلم على عائشة رضي الله عنها فقال لها عندكم شيء قالت لا شيء بعثت به أم عطية من الشاة التي بعثت
 اليها من الصدقة

والكشمير في بعثت بضم أوله على البناء للمجهول (قوله انه قد بلغت) في رواية الكشمير
 انه قد بلغت محلها بكسر المهملة يقع على المسكان والزمان أي زال عنها حكم الصدقة المحرمة
 على وصارت لي حلالا (تنبه) * أم عطية اسمها نسبية بنون ومهملة وموحدة مصغرا كما
 تقدم في الكلام على هذا الحديث في أواخر الزكاة ووقع عند اسماعيل من رواية
 وهب بن بقية عن خالد بن عبد الله نسبية بن قيس النون ومن رواية يزيد بن زريع عن خالد الحذاء
 نسبية بن التصغير وهو الصواب ثم أخرج من طريق ابن شهاب عن الحذاء عن أم عطية قالت
 بعثت إلى نسبية الأنصارية بشاة فأرسلت إلى عائشة معها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عند ذلك شيء قالت لا إلا ما أرسلت به نسبية الحديث قال اسماعيل هذا يدل على أن نسبية
 غير أم عطية (قلت) سبب ذلك تحريفه ووقع في روايته في قوله بعث والصواب بعثت على
 البناء للمجهول وفيه نوع التجريد لأن أم عطية أخبرت عن نفسها بما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 عنه غيرها قال ابن بطال إنما كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يأكل الصدقة لأنها أرساخ
 الناس ولأن أخذ الصدقة منزلة ضعة والأنبياء عزهون عن ذلك لأنه صلى الله عليه وسلم كان كما
 وعنده الله تعالى ووجدك عائلا فأعني والصدقة لا تحل للأغنياء وهذا بخلاف الهدية فإن العادة
 جارية بالأثبات عليها وكذلك كان شأنه وقوله قد بلغت محلها فيه أن الصدقة يجوز فيها تصرف
 الفقير الذي أعطيها بالبيع والهدية وغير ذلك وفيه إشارة إلى أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم
 لا تحرم عليهن الصدقة كما حرمت عليه لأن عائشة قبلت هدية بيرة وأم عطية مع علمها بأنها
 كانت صدقة عليهم ما وظفت استقرار الحكم بذلك عليها ولهذا لم تقدمها للنبي صلى الله عليه وسلم
 لعلها لا تحل له الصدقة وأقرها صلى الله عليه وسلم على ذلك الفهم ولكنه بين أن حكم
 الصدقة فيما قد تحول فحلت له صلى الله عليه وسلم أيضا ويستتبط من هذه النقصه جواز استرجاع
 صاحب الدين من الصغير ما أعطاه له من الزكاة بعينه وإن لم ير أنه أعطى زكاتها وزوجها ولو
 كان يتنق عليها لم يمتنع هذا كما في الأمر طه والله أعلم (تنبه) * استشكلت قصة عائشة
 في حديث أم عطية مع حديثها في قصة بيرة لأن شأنها واحد وقد علمها النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم في كل منهما بما حصل أن الصدقة إذا قبضها من يمينه له أخذها ثم تصرف فيها زال عنها
 حكم الصدقة وجاز أن حرمت عليه أن يتناول منها إذا هديتها أو بيعت فلا تقصدت إحدى
 القصة على الأخرى لا غنى ذلك عن إعادة ذكر الحكم ويعيدان تنفع القصص إن دفعة واحدة
 (قوله) * من أهدى إلى صاحبه وتحترى بعض نسائه دون بعض) يقال تحترى
 الشيء إذا قصده دون غيره (قوله) * حديثنا سليمان بن حرب حديثنا جابر بن زيد عن هشام بن
 عروة عن أبيه عن عائشة قالت كان الناس يتحرون بهداياهم يومى وقالت أم سلمة إن صواحي
 اجتماعن فذكرت له فأعرض عنها) هكذا أورده مختصرا جدا وقد أخرج أبو عوانة وأبو نعيم
 والاسماعيلي من طريق محمد بن عبيد زاد اسماعيلي وخلف بن هشام كلاهما عن جابر بن زيد
 بهذا الإسناد بل كان الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة فاجتمعن صواحي إلى أم سلمة فقلن
 لها خبري رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأمر الناس أن يهدوا له حيث كان قالت فذكرت
 ذلك أم سلمة للنبي صلى الله عليه وسلم قالت فأعرض عني قالت فلما عاد إلى ذكر ذلك فأعرض

قال انه قد بلغت محلها
 * (باب من أهدى إلى صاحبه
 وتحترى بعض نسائه دون
 بعض) * حديثنا سليمان
 بن حرب حديثنا جابر بن
 زيد عن هشام عن أبيه عن
 عائشة رضي الله عنها قالت
 كان الناس يتحرون
 بهداياهم يومى وقالت أم
 سلمة إن صواحي اجتمعن
 فذكرت له فأعرض عنها

حدثنا اسمعيل قال حدثني اخي عن سليمان عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها ان نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم كن حزينين فحزب فيه عائشة وحفصة وصفية وسودة والحزب (١٥١) الاخر أم سلمة وسائر نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان المسلمون قد

علموا حب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان أحدهم هدية يريد أن يهديها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرها حتى اذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت عائشة بعث صاحب الهدية الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت عائشة فكلّم حزب أم سلمة فقلن لها اكلي رسول الله صلى الله عليه وسلم يكلم الناس فيقول من أراد أن يهدي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم هدية فلما دعاها حيث كان من نساء فكلّمته أم سلمة بما قلن فلم يقبل لها شيئا فسلّتها فقالت ما قال لي شيئا فقلن لها فكلّمه قالت فكلّمته حين دار اليها أيضا فلم يقبل لها شيئا فسلّتها فقالت ما قال لي شيئا فقلن لها فكلّمه حتى يكلمك فدار اليها فكلّمته فقال لها لا تؤذني في عائشة فان الوجد لي يأتي وأنا في ثوب امرأ الاعائشة) يأتي شرحه في مناقب عائشة ان شاء الله تعالى (قوله ثم انهن دعون فاطمة) في رواية الكشي يني دعين وروى ابن سعد من حماد بن عيسى عن علي بن الحسين ان التي خاطبتهما بذلك منهن زينب بنت جحش وان النبي صلى الله عليه وسلم سألهما أرسلتك زينب قالت زينب وغيرهما قال أهي التي وليت ذلك قالت نعم (قوله ان نساءك ينشدنك العدل في بنت أبي بكر) أي يطعننك بالعدل وفي رواية الاصل على ينشدنك الله العدل أي يسألك الله العدل والمراد به التسوية بينهما في كل شيء من المحبة وغيره ازا في رواية محمد بن عبد الرحمن عن عائشة عندهم أرسل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستأذنت عليه وهو مضطجع معي في مرطبي

عني الحديث وقد أخرجه المصنف في مناقب عائشة عن عبد الله بن عبد الوهاب عن حماد بن زيد فقال عن هشام عن أبيه كان الناس يتحرون فذكره تمامه مرسلًا وروى ابن سعد في طبقات النساء عن حديث أم سلمة قالت كان الانصار يكثر ان الطائف رسول الله صلى الله عليه وسلم سعد ابن عباد وسعد بن معاذ وعمارة بن حزم وأبو أيوب وذلك لتقرب جوارهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله حدثنا اسمعيل) هو ابن أبي أويس (حدثني أخي) هو أبو بكر عبد الحميد (عن سليمان) هو ابن بلال وقد تابع البخاري حميد بن زنجويه عند أبي نعيم واسمعيل القاضي عند أبي عوانة فرواه عن اسمعيل بن أبي أويس كما قال وخالفهم محمد بن يحيى الذهلي فرواه عن اسمعيل حدثني سليمان بن بلال حذف الراسطة بين اسمعيل وسليمان وهو أخو اسمعيل (قوله عن هشام بن عروة) زاد فيه على رواية حماد بن زيد في آخره فقالت أي أم سلمة أتوب الى الله من ذلك يا رسول الله وزاد فيه أيضا الرسالة فاطمة ثم أرسلته زينب بنت جحش وقد تصرفت الرواة في هذا الحديث بالزيادة والنقص ومنهم من جعله ثلاثة أحاديث قال البخاري الكلام الاخير قصة فاطمة أي أرسل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم اليه يذكروا عن هشام بن عروة عن رجل عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن يعني انه اختلف فيه على هشام ابن عروة فرواه سليمان بن بلال عنه عن أبيه عن عائشة في هذا الحديث الاول ورواه عنه غيره بهذا الاسناد الاخير (قوله والحزب الاخر أم سلمة وسائر نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي بقيتهن وهن زينب بنت جحش الاسديّة وأم حبيبة الاموية وجويرية بنت الحارث الخزاعية وميمونة بنت الحارث الهلالية دون زينب بنت خزيمة أم المساكين رواه ابن سعد من طريق رميثة المذكورة وهي رميثة بالاسلمة مصغرة عن أم سلمة قالت كلني صواحي وهن فذكرتهن وكلني الجانب الثاني وكانت عائشة وصواحيها في الجانب الاخر فقلن كلني رسول الله صلى الله عليه وسلم فان الناس يمدون اليه في بيت عائشة ونحن نحب ما تحب الحديث قال ابن سعد ما كتبت زينب بنت خزيمة قبل أن يتزوج النبي صلى الله عليه وسلم أم سلمة وأسكن أم سلمة بيتها لما دخل بها (قوله فقلن لها اكلي رسول الله صلى الله عليه وسلم يكلم الناس) بالجزم والميم مكسورة لا لتقاء الساكتين ويجوز الرفع (قوله فلم يدها) في رواية الكشي يني فلم يدها بحدف الضمير (قوله فان الوجد لي يأتي وأنا في ثوب امرأ الاعائشة) يأتي شرحه في مناقب عائشة ان شاء الله تعالى (قوله ثم انهن دعون فاطمة) في رواية الكشي يني دعين وروى ابن سعد من حماد بن عيسى عن علي بن الحسين ان التي خاطبتهما بذلك منهن زينب بنت جحش وان النبي صلى الله عليه وسلم سألهما أرسلتك زينب قالت زينب وغيرهما قال أهي التي وليت ذلك قالت نعم (قوله ان نساءك ينشدنك العدل في بنت أبي بكر) أي يطعننك بالعدل وفي رواية الاصل على ينشدنك الله العدل أي يسألك الله العدل والمراد به التسوية بينهما في كل شيء من المحبة وغيره ازا في رواية محمد بن عبد الرحمن عن عائشة عندهم أرسل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستأذنت عليه وهو مضطجع معي في مرطبي

دعون فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرسلت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تقول ان نساءك ينشدنك العدل في بنت أبي بكر فكلّمته

فقال يا رسول الله ان أزواجك أرسلني يسألنك العدل في بنت ابن أبي خفاقة وأبو خفاقة هو والد
 أبي بكر (قوله) فقال يا بنية ألا تحبين ما أحب قالت بلى زاد مسلم في الرواية المذكورة قال فاجي
 هذه فقامت فاطمة حين سمعت ذلك (قوله) فرجعت اليهن فاجبرتني زاد مسلم فقلن لها
 ما نراك أغيت عننا من شيء (قوله) فأبت ان ترجع في رواية مسلم فقالت والله لأأكل فيها أبدا
 (قوله) فأرسلن زينب بنت جحش زاد مسلم وهي التي كانت تسميني منهن في المنزلة عند رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقد كر الحديث وفيه مناعشة عليها بالصدقة وذكرها بالحنة التي
 تسرع منها الرجعة (قوله) فأنته في مرسل علي بن الحسين فذهبت زينب حتى استأذنت
 فقال لذنوا لها فقالت حسبك اذا برقت لك بنت ابن أبي خفاقة ذراعيها وفي رواية مسلم ورسول
 الله صلى الله عليه وسلم مع عائشة في طرطها على الحال التي دخلت فاطمة وهو بها (قوله)
 فاغلظت في رواية مسلم ثم وقعت بي فاستطالت وفي مرسل علي بن الحسين فوقعت بعائشة
 ونالت منها (قوله) فسبها حتى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لينظر الى عائشة هل تكلم في
 رواية مسلم وأنا أرقب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأرقب طرفه هل يأذن لي فيها قالت فلم تبرح
 زينب حتى عرفت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكره أن اتصرف في هذا جواز العمل بما
 ينههم من القرائن لكن روى النسائي وابن ماجه مختصرا من طريق عبد الله بن أبي عروة
 عن عائشة قالت دخلت على زينب بنت جحش فسبني فرددتها النبي صلى الله عليه وسلم فأبت
 فقال سبها فسببتا حتى جفرت بهما في فها وقد ذكرته في باب انصار الظالم من كتاب المظالم فيمكن
 أن يحمل على التعدد (قوله) فتكلمت عائشة ترد على زينب حتى أسكتتها في رواية مسلم فلما
 وقعت بهما أنشبهها أن أنشبهها غلبت ولا ين سعد فلم أنشبهها (قوله) فقال انها بنت أبي بكر
 أي انها شريفة عاقله عارفة كأبيها وكذا في رواية مسلم وفي رواية النسائي المذكورة قرأت
 وجهه يتהל وكأنه صلى الله عليه وسلم أشار الى ان أبابكر كان عالما بمناقب مضر ومناهلها فلا
 يستغرب من ينتمى لولي ذلك عنه * ومن يشابهه في الظالم * وفي هذا الحديث منسوبة ظاهرة لعائشة
 وانه لا حرج على المرفق ايشار بعض نساء بالتخف وانما اللازم العدل في الميت والنفقة ونحو
 ذلك من الامور اللازمة كذا قرره ابن بطال عن المهلب وتعبه ابن المثير بأن النبي صلى الله
 عليه وسلم لم يفعل ذلك وانما فعل الذين أهذوا له وهم باختيارهم في ذلك وانما لم ينههم النبي صلى
 الله عليه وسلم لانه ليس من كمال الاخلاق أن يتعرض الرجل الى الناس بمثل ذلك لما فيه من
 التعرض لطلب الهدية وأيضا الذي يهدى لاجل عائشة كأنه ملك الهدية بشرط وانكليك يتبع
 فيه تحجير المالك مع ان الذي يظهر انه صلى الله عليه وسلم كان يشركهن في ذلك وانما وقعت
 المنافسة لكون العطية تصل اليهن من بيت عائشة وفيه قصد الناس بالهدايا وأوقات المسرة
 ومواضعها ليزيد ذلك في سرور المهدي اليه وفيه تنافس الضرائر وتغايرهن على الرجل وان
 الرجل يسعه السكوت اذا تقاولن ولا يدل مع بعض على بعض وفيه جواز التشكي والتوسل في
 ذلك وما كان عليه أزواج النبي صلى الله عليه وسلم من مهابته والحياء منه حتى راسله بأعز
 الناس عنده فاطمة وفيه سرعة فهمهن ورجوعهن الى الحق والوقوف عنده وفيه ادلال زينب
 بنت جحش على النبي صلى الله عليه وسلم لكونها كانت بنت عمته كانت أمها أمة بالتصغير بنت

فقال يا بنية ألا تحبين ما
 أحب قالت بلى فرجعت
 اليهن فاجبرتني فقلن ارجعي
 اليه فأبت أن ترجع فأرسلن
 زينب بنت جحش فأنته
 فاغلظت وقالت ان نسألك
 ينشدك الله العدل في بنت
 ابن أبي خفاقة فرفعت صوتها
 حتى تناوأت عائشة وهي
 قاعدة فسبها حتى ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لينظر الى عائشة هل تكلم
 قال فتكلمت عائشة ترد على
 زينب حتى أسكتتها قالت
 فنظر النبي صلى الله عليه
 وسلم الى عائشة فقال انها
 بنت أبي بكر قال البخاري
 الكلام الاخير قصة فاطمة
 يذكر عن هشام بن عروة
 عن رجل عن الزهري عن
 محمد بن عبد الرحمن

عبد المطلب قال الداودي وفيه عذر النبي صلى الله عليه وسلم لزيب قال ابن التين ولا أدري من أين أخذه (قلت) كأنه أخذه من محتاطتها النبي صلى الله عليه وسلم لطلب العدل مع عليها بأنه أعدل الناس لكن غلبت عليها الغيرة فلم يؤخذها النبي صلى الله عليه وسلم باطلاق ذلك وإنما خص زيب بالذكر لأن فاطمة عليها السلام كانت حاملاً رسالة خاصة بخلاف زيب فإنها شريكتهن في ذلك بل رأسن لانها هي التي تواتر ارسال فاطمة أو لا ثم سارت بنفسها واستدل به على ان القسم كان واجبا عليه وسبأ في البحث في ذلك في السكاح ان شاء الله تعالى (قوله وقال أبو مروان الغساني) كذا لا ذكرين معجبة وسين مهملة ثقيلة ووقع في رواية القابسي عن أبي زيد نفسه تغييره العثماني حكاه أبو علي الجبائي وقال انه خطأ وقد تقدمت لأبي مروان هذا روايته موصولة في كتاب الحج ووقع للقابسي فيه تخفيفه غير هذا وقوله وقال أبو مروان الخيعي ان أبا مروان فصل بين الحديثين في روايته عن هشام فجعل الأول وهو التحري كما قال حماد بن زيد عن هشام وجعل الثاني وهو قصة فاطمة عن هشام عن رجل من قريش ورجل من الموالي عن محمد بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام عن عائشة (قلت) وطريق محمد بن عبد الرحمن عن عائشة بهذه القصة مشهورة من غير هذا الوجه أخرجهما مسلم والنسائي من طريق صالح بن كيسان زاد مسلم ويونس وزاد النسائي وشعيب بن أبي حمزة ثلاثتهم عن الزهري عنه وهكذا قال موسى بن أعين عن معمر عن الزهري وخالفه عبد الرزاق فقال عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة وخالفهم اسحق الكلبي فجعل أبا بكر بن عبد الرحمن بدل محمد بن عبد الرحمن قال الذهلي والدارقطني وغيرهما المحفوظ من حديث الزهري عن محمد بن عبد الرحمن عن عائشة وأبو مروان هذا هو يحيى بن أبي زكريا الغساني وهو شامي نزل واسط واسم أبي زكريا يحيى أيضا ورواه من زعم انه محمد بن عثمان العثماني فإنه وان كان يكنى أبا مروان لكن لم يذكره هشام بن عروة وإنما يروى عنه بواسطة وطريقه هذه وصلها الذهلي في الزهريات وقد اختلف على هشام فيه اختلاف آخر فرواه حماد بن سلمة عنه عن عوف بن الحارث عن أخته ربيعة عن أم سلمة ان نساء النبي صلى الله عليه وسلم قبل لها ان الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة الحديث أخرجه أحمد ويحتمل أن يكون له هشام فيه طريقان فان عبدة بن سليمان رواه عنه بالوجهين أخرجه الشيخان من طريقه بالاسناد الأول كما مضى في الباب الذي قبله وأخرجه النسائي من طريقه متابعي حماد بن سلمة والله أعلم (قوله باب ما لا يرد من الهدية) كأنه أشار إلى ما رواه الترمذي من حديث ابن عمر مرفوعا ثلاث لا ترد الوسايد والذهن واللب قال الترمذي يعني بالذهن الطيب واسناده حسن الا انه ليس على شرط البخاري فأشار إليه واكتفى بحديث أنس انه صلى الله عليه وسلم كان لا يرد الطيب قال ابن بطال إنما كان لا يرد الطيب من أجل انه ملازم لمنسابة الملائكة ولذلك كان لا يأكل النوم وضحوه (قلت) لو كان هذا هو السبب في ذلك لكان من خصائصه وليس كذلك فان أنسا اقتسدى به في ذلك وقد ورد النهي عن رده مقرر وبإبصار الحكمة في ذلك في حديث صحيح رواه أبو داود والنسائي وأبو عوانة من طريق عبدة بن أبي جعفر عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعا من عرض عليه طيب فلا يرد فانه خفيف الجلب طيب الرائحة وأخرجه مسلم من هذا الوجه لكن قال ريحان بدل طيب ورواية الجماعة أثبت فان أجد وسبعة أنفس معرووه عن

وقال أبو مروان عن هشام
عن عروة كان الناس
يتحرون بهداياهم يوم عائشة
وعن هشام عن رجل من
قريش ورجل من الموالي
عن الزهري عن محمد بن عبد
الرحمن بن الحارث بن هشام
قالت عائشة كنت عند
النبي صلى الله عليه وسلم
فاستأذنت فاطمة * (باب
ما لا يرد من الهدية) * حدثنا
أبو معمر حدثنا عبد الوارث

حدثنا عزرة بن ثابت الانصاري قال (١٥٤) حدثني ثمامة بن عبد الله قال دخلت عليه فياولني طيبا قال كان أنس رضي الله

عنه لا يرد الطيب قال وزعم أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يرد الطيب * (باب من رأى الهبة الغائبة جائزة) * حدثنا سعيد بن أبي مرزوق حدثنا الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب قال ذكر عروة أن المسور بن مخرمة رضي الله عنهم أجمعين وأخباره أن النبي صلى الله عليه وسلم حين جاءه وفد هوازن قام في الناس فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال أما بعد فإن أخوانكم جاؤنا تأبيين وإني رأيت أن أرد إليهم سيدهم فمن أحب منكم أن يطيب ذلك فليقبل ومن أحب أن يكون على خطه حتى نعطيه إياه من أول ما دنى الله علينا فقال الناس طيبنا لك * (باب المكافأة في الهبة) * حدثنا مسدد حدثنا عيسى بن يونس عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ويثيب عليهم ما يذكروا كعب ومخاض عن هشام عن أبيه عن عائشة * (باب الهبة للولد وإذا أعطى بعض ولده شيئا لم يجز حتى يعدل بينهم ويعطى الآخر مثله ولا يشهد عليه) *

عبد الله بن يزيد المقرئ عن سعيد بن أبي أيوب بلقظ الطيب ووافقه ابن وهب عن سعيد عن ابن حبان والعدد الكثير وأولى باللفظ من الواحد وقد قال الترمذي عقب حديث أنس وابن عمرو في الباب عن أبي هريرة فأشار إلى هذا الحديث (قوله عزرة) هو بفتح المهملة وسكون الزاي بعد هاءاء (قوله) حدثني ثمامة بن عبد الله قال دخلت عليه فياولني طيبا قال كان أنس لا يرد الطيب) فاعل قال هو عزرة والضمير لثمامة وزعم بعض الشراح أن الضمير لأنس وليس كذلك فقد أخرجه أبو نعيم من طريق بشر بن معاذ عن عبد الوارث عن عزرة بن ثابت قال دخلت على ثمامة فياولني طيبا قلت قد تطيب فقال كان أنس لا يرد الطيب (قوله وزعم) أي قال والزعم يطلق على القول كثيرا * (قوله باب من رأى الهبة الغائبة جائزة) ذكر فيه طرفان حديث المسور ومروان في قصة هوازن ومروان منه قوله صلى الله عليه وسلم وإني رأيت أن أرد إليهم سيدهم فمن أحب منكم أن يطيب ذلك فليقبل فان في بقية الحديث طيبنا لك وقد تقدم قريبات العنق في باب من ملك من العرب رقيقا بآتم من هذا مذهب الاسناد بعينه فنية أنهم وهو ما غنم من السبي من قبل أن يتسلم وذلك في معنى الغائب وحذف في هذه الطريق جواب الشرط من الجملة الثانية وهي فليقبل وقد ثبت كذلك في الباب الذي أشرت إليه قال ابن بطال فيه ان السلطان ان يرفع أملاك قوم اذا كان في ذلك مصلحة واستئلاف وتعقبه ابن المنير وقال ليس كما قال بل في نفس الحديث انه صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك الا بعد تطيب نفوس المالكين * (قوله باب المكافأة في الهبة) المكافأة بالهمز منعاه بمعنى المقتابلة والمراد بالهبة هنا المعنى الاعم كما قررته في أول كتاب الهبة (قوله عن هشام) في رواية الاسماعيلي من طريق ابراهيم بن موسى الثراء عن عيسى بن يونس حدثنا هشام (قوله يقبل الهدية ويثيب عليها) أي يعطي الذي يهدى له بدلها والمراد بالثواب المجازاة وأقله ما يساوي قيمة الهدية (قوله لم يذكروا كعب) ومخاض عن هشام عن أبيه عن عائشة) فيه إشارة إلى ان عيسى بن يونس تفرد بوصلة هشام وقد قال الترمذي والبراز لا تعرفه موصولا للامن حديث عيسى بن يونس وقال الاخرى سألت أناسا ودعنه فقال تفرد بوصلة عيسى بن يونس وهو عند الناس مرسل ورواية وكيع وصلها ابن أبي شيبة عنه بلفظ ويثيب ما هو خير منها ورواية مخاض لم أقف عليها بعد واستدل بعض المالكية بهذا الحديث على وجوب الثواب على الهدية اذا أطلق الواهب وكان ممن يطلب مثله الثواب كالفقير للغنى بخلاف ما يذهب إليه الأعلى للادنى ووجه الدلالة منه مواظبته صلى الله عليه وسلم ومن حيث المعنى ان الذي أهدي قصداً يعطى أكثر مما أهدي فلا أقل ان يعوض بنظر هديته وبه قال الشافعي في القديم وقال في الجديد كالحقيقة الهبة للثواب باطل لا تتعقد لانها يسع بمن مجهول ولان موضوع الهبة التبرع فلوا بطلناه لكان في معنى المعاوضة وقد فرق الشروع والعرف بين البيع والهبة فما استحق العوض أطلق عليه لفظ البيع بخلاف الهبة وأجاب بعض المالكية بأن الهبة لولم تقتض الثواب أصلاً لكانت بمعنى الصدقة وليس كذلك فان الأغلب من حال الذي يهدي أنه يطلب الثواب ولا سيما اذا كان فقيراً والله أعلم * (قوله باب الهبة للولد وإذا أعطى بعض ولده شيئا لم يجز حتى يعدل بينهم ويعطى الآخر مثله) في رواية الكشميهني ويعطى

الآخرين (قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم اعدلوا بين أولادكم في العطية) سيأتي موصولا في الباب الذي بعده بدون قوله في العطية وهي بالمعنى وقد أخرج الطحاوي من طريق مغيرة عن الشعبي عن النعمان فذكر هذه الزيادة ولنفسه سواء بين أولادكم في العطية كما يتبعون ان يسقوا ينسكم في البر ويأتي حديث ابن عباس أيضا في آخر الباب (قوله وهل للوالدان يرجع في عطيته) يعني لولده (وما يأت كل من مال ولده بالمعروف ولا يتعدى) اشتملت هذه الترجمة على أربعة أحكام * الأول الهبة للولد وانما ترجم به ليرفع أشكال من يأخذ بظاهر الحديث المشهور أنت ومالك لا يملك لان مال الولد اذا كان لا يسه فلو وهب الاب ولده شيئا كان كأنه وهب نفسه في الترجمة إشارة الى ضعف الحديث المذكور أو الى تأويله وهو حديث أخرجه ابن ماجه من حديث جابر قال الدارقطني غريب فترد به عيسى بن يونس بن أبي اسحق ويوسف ابن اسحق بن أبي اسحق عن ابن المنكدر وقال ابن القطان اسناده صحيح وقال المنذري رجاله ثقات وله طريق أخرى عن جابر عند الطبراني في الصغير والبيهقي في الدلائل فيها قصة مطولة وفي الباب عن عائشة في صحيح ابن حبان وعن سمرة وعن عمر كلاهما عند البزار وعن ابن مسعود عند الطبراني وعن ابن عمر عند أبي يعلى في مجموع طرقه لا تحطه عن القوة وجواز الاحتجاج به فتعين تأويله * الحكم الثاني العدل بين الأولاد في الهبة وهي من مسائل الخلاف كما سيأتي وحديث الباب عن النعمان حجة من أوجبه * الثالث رجوع الوالد فيما وهب للولد وهي خلافية أيضا ومنهم من فرق بين الصدقة والهبة فلا يرجع في الصدقة لانه يراد به ثواب الآخرة وحديث الباب ظاهر في الجواز كما سيأتي أيضا وكانه أشار الى حديث لا يحل لرجل يعطي عطية أو هبة هبة فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطي ولده أخرجه أبو داود وابن ماجه بهذا اللفظ من حديث ابن عباس وابن عمر ورجالهم ثقات * الرابع كل الوالد من مال الولد بالمعروف قال ابن المنير وفي انتزاعه من حديث الباب خفاء ووجهه انه لما جاز للاب بالاتفاق ان يأكل من مال ولده اذا احتاج اليه فلا ينسرجع ما وهبه له بطريق الأولى (قوله واشترى النبي صلى الله عليه وسلم من عمر بيعرا ثم أعطاه ابن عمر وقال اصنع به ما شئت) هو طرف من حديث تقدم موصولا في البيوع ويأتي أيضا موصولا بعد اثني عشر بابا قال ابن بطلان مناسبة حديث ابن عمر للترجمة انه صلى الله عليه وسلم لو سأل عمر أن يهب البعير لابنه عبد الله لمبادر الى ذلك لكنه لو فعل لم يكن عدلا بين بني عمر فلذلك اشتراه صلى الله عليه وسلم منه ثم وهبه لعبد الله قال المهلب وفي ذلك دلالة على انه لا يلزم المعدلة فيما يهبه غير الاب لولده غيره وهو كما قال (قوله عن النعمان بن بشير) كذا كثيرا أصحاب الزهري وأخرج النسائي من طريق الأوزاعي عن ابن شهاب ان محمد بن النعمان ومحمد بن عبد الرحمن حدثاه عن بشير بن سعد بن عبد الله بن مسعود بشير فشد بذلك والمخفوط انه عنهما عن النعمان وبشير والدم النعمان هو ابن سعد بن ثعلبة بن الجلاس بضم الجيم وتحقيق اللام الخزرجي صحابي شهير من أهل بدر وشهد غيره ما مات في خلافة أبي بكر سنة ثلاث عشرة ويقال انه أول من بايع أبا بكر من الانصار وقيل عاش الى خلافة عمر وقد روى هذا الحديث عن النعمان عدد كثير من التابعين منهم عروة بن الزبير عنده مسلم والنسائي وأبي داود وأبو الضمعي عند النسائي وابن حبان وأحمد والطحاوي والمنفصل بن المهلب عند أحمد وأبي داود والنسائي

وقال النبي صلى الله عليه وسلم اعدلوا بين أولادكم في العطية وهل للوالد أن يرجع في عطيته وما يأت كل من مال ولده بالمعروف ولا يتعدى واشترى النبي صلى الله عليه وسلم من عمر بيعرا ثم أعطاه ابن عمر وقال اصنع به ما شئت * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الرحمن ومحمد بن النعمان بن بشير أنهم حدثاه عن النعمان ابن بشير

وعبد الله بن عتبة بن مسعود عند أحمد وعون بن عبد الله عند أبي عوانة والشعبي في الصحيحين
وأبي داود وأحمد والنسائي وابن ماجه وابن حبان وغيرهم ورواه عن الشعبي عدد كثير أيضا
وساذكر ما في رواياتهم من الفوائد الزائدة على هذه الطريق مفضلا ان شاء الله تعالى (قوله ان
أباه أتى به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية الشعبي في الباب الذي يلمه أعطاني أبي
عطية فقالت عمرة بنت رواحة لا أرضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال اني أعطيت ابني من عمرة بنت رواحة عطية وسيأتي في الشهادات من
طريق أبي حبان عن الشعبي سبب سؤالها شهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم وانقطعت عن
النعمان قال سألت أمي أبي بعض الموهبة لي من ماله زاد مسلم والنسائي من هذا الوجه قالتوى
به أسنة أي مظهرها وفي رواية ابن حبان من هذا الوجه بعد حولين ويجمع بينهما بان المدة كانت
سنة وشيأ فخير الكسبر تارة وألغى أخرى قال ثم بدله فوهبها لي فقالت لا أرضى حتى تشهد النبي
صلى الله عليه وسلم قال فاخذ بيدي وأنا غلام ولمسلم من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن
النعمان انطلق بي أبي يحملني الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ويجمع بينهما بأنه أخذ بيده فشي
معه بعض الطريق وحمله في بعض المنعمر سنة أو عبر عن استبضاعه إياه بالحل وقد تين من رواية
الباب ان العطية كانت غلاما وكذا في رواية ابن حبان المذكورة كذا لا في داود من طريق
اسماعيل بن سالم عن الشعبي ولمسلم في رواية عمرة بنت رواحة حديث جابر معاو وقع في رواية أبي حنيفة
بهمالة وراء ثم رأى يؤذن عظيم عند ابن حبان والطبراني عن الشعبي ان النعمان خطب
بالكوفة فقال ان والدي بشير بن سعد أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان عمرة بنت رواحة
دفست بغلام واني سميت به النعمان وانهم أبت أن تربيته حتى جعلت له حديقة من أفضل مال هولي
وانهم قالت اشهد على ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه قوله صلى الله عليه وسلم لا أشهد
على جور وجمع ابن حبان بين الروايتين بالحل على واقعتين احدهما عند ولادة النعمان
وكانت العطية حديقة والاخرى بعد أن كبر النعمان وكانت العطية عبدا وهو جوع لأبأس به
الا انه يعكر عليه انه بعد أن ينسب بشير بن سعد مع جلالاته الحكيم في المسئلة حتى يعود الى النبي
صلى الله عليه وسلم فيشهد على العطية الثانية بعد أن قال له في الاولى لا أشهد على جور وجمع
ابن حبان أن يكون بشير نزل نسخ الحكم وقال غيره يحتمل أن يكون سجل الامر الاول على كراهة
التزييه أو ظن أنه لا يلزم من الامتناع في الحديقة الامتناع في العبد لان عن الحديقة في الاغلب
أكثر من ثمن العبد ثم ظهر لي وجه آخر من الجمع يسلم من هذا الخلد ولا يحتاج الى جواب وهو
أن عمرة لما امتنعت من تربيته الا ان يهب له شيأ يخصه به وهبه الحديقة المذكورة تقريبا
لخاطرها ثم بدله فاربعها الا انه لم يقبضها منه أحد غيره فعادته عمرة في ذلك فظلمها سنة أو سنتين
ثم طابت نفسه أن يهب له بدل الحديقة غلاما ورضيت عمرة بذلك الا انها خشيت أن يرجعه
أيضا فقالت له اشهد على ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تريد بذلك تثبيت العطية وأن تأمن
من رجوعه فيها لو يكون مجيئه الى النبي صلى الله عليه وسلم للشهادة مرة واحدة وهي الاخرة
وغاية ما فيه ان بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ بعض أو كان النعمان يقص بعض القصة تارة
ويقص بعضها أخرى فسمع كل مارواه فاقتصر عليه والله أعلم وعمرة المذكورة هي بنت رواحة

أن أباه أتى به الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم

ابن ثعلبة الخزرجية أخت عبد الله بن رواحة الصحابي المشهور ووقع عند أبي عوانة من طريق
عون بن عبد الله أنهم بنت عبد الله بن رواحة والصحيح الأول وبذلك ذكرها ابن سعد وغيره وقالوا
كانت ممن بايع النبي صلى الله عليه وسلم من النساء وفيها يقول قيس بن الخطيم بفتح المعجمة
وعمرة من سراوات النساء * تنفخ بالمشك أردانها

(قوله اني نخلت) بفتح النون والمهمله والنخلة بكسر النون وسكون المهمله العطية بغير عوض
(قوله فقال أكل ولدك نخلت) زاد في رواية أبي حيان فقال ألك ولد سواه قال نعم وقال مسلم لما
رواه من طريق الزهري أما بنون ومعمرف قال أكل ولدك وأما الليث وابن عيينة فقال أكل ولدك
(قلت) ولا منافاة بينهما لأن لفظ الولد يشمل ما لو كانوا ذكورا أو إناثا أو ذكورا وأما لفظ البنين فإن
كانوا ذكورا فظاهر وإن كانوا إناثا أو ذكورا فعلى سبيل التغليب ولم يذكر ابن سعد لبشرى والد النعمان
ولدا غير النعمان وذكره بنما اسمها ابنة بالموحدة تصغير أبي (قوله نخلت مثله) في رواية أبي
حيان عند مسلم فقال أكلهم وهبت مثل هذا قال لا وله من طريق المعيل بن أبي خالد عن
الشعبي فقال ألك بنون سواه قال نعم قال فكلمهم أعطيت مثل هذا قال لا وفي رواية ابن القاسم
في الموطأ للدارقطني عن مالك قال لا والله يا رسول الله (قوله قال فارجمه) ولمسلم من
طريق إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال فاردده له وللنساء من طريق عروة مثله وفي رواية
الشعبي في الباب الذي يليه قال فرجع فرد عطيته ولمسلم فرددت الصدقة زاد في رواية أبي حيان
في الشهادات قال لا تشهدني على جور ومثله لمسلم من رواية عاصم عن الشعبي وفي رواية أبي
حريز المذكورة لأشهد على جور وقد علق منها البخاري هذا القدر في الشهادات ومثله لمسلم
من طريق المعيل عن الشعبي وله في رواية أبي حيان فقال لا تشهدني إذا فاني لأشهد على
جور وله في رواية المغيرة عن الشعبي فاني لأشهد على جور لمسلم على هذا غيري وله وللنساء
في رواية داود بن أبي هند قال فأنشد على هذا غيري وفي حديث جابر فليس يصلح هذا وإن
لأنشد الأعلى حق ولعبد الرزاق من طريق طاوس مرسل أن أنشد الأعلى الحق لأنشد
بهذه وفي رواية عروة عند النساء فذكره أن يشهد له وفي رواية المغيرة عن الشعبي عند مسلم
أعدوا بين أولادكم في النخل كما تحبون أن يعدلوا بينكم في البر وفي رواية مجالد عن الشعبي عند
أحمد بن أبي نعيم عابك من الحق أن تعدل بينهم فلا تشهدني على جور أبسر لك أن يكونوا اليك
في البر سواه قال بلى قال فلا إذا ولاي داود من هذا الوجه أن لهم عليك من الحق أن تعدل بينهم
كما لك عليهم من الحق أن يبروك وللنساء من طريق أبي الضحى الأسويب بينهم وله
ولابن حبان من هذا الوجه سوي بينهم واختلاف اللفظ في هذه القصة الواحدة يرجع إلى
معنى واحد وقد عكس به من أوجب التسوية في عطية الأولاد وبه صرح البخاري وهو قول
طاوس والنوري وأحمد واسحق وقال به بعض المالكية ثم المشهور عن هؤلاء أنهم باطلون
وعن أحمد تصح ويحب أن يرجع عنه يجوز التفاضل إن كان له سبب كأن يحتاج الولد لما له
ودينه أو نحو ذلك دون الباقي وقال أبو يوسف تجب التسوية إن قصد بالانفضيل الاضرار
وذهب الجمهور إلى أن التسوية مستحبة فإن فضل بعضا صح وكره واستحب المبادرة إلى التسوية
أو الرجوع إلى التسوية على السند والنهي على التنزيه ومن حجة من أوجبها أنه مستحبة

فقال اني نخلت ابني هذا
غلاما فقال أكل ولدك
نخلت مثله قال لا قال
فارجمه (باب الأشهاد في
الهمة) حدثنا حاتم بن عمر
حدثنا أبو عوانة عن حصين
عن عامر قال سمعت النعمان
ابن بشير رضي الله عنه يقول
على المنبر يقول أعطاني
أبي عطية فقالت عمر بنت
رواحه لا أرضى حتى تشهد
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فأتى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال اني
أعطيت ابني من عمر بنت
رواحه عطية فأمرني أن
أشهدك يا رسول الله قال
أعطيت سائر ولدك مثل
هذا قال لا قال فأتقوا الله
وأعدوا بين أولادكم قال
فرجع فرد عطيته

الواجب لأن قطع الرحم والعقوق محرمان فأيؤدي إليهما ما يكون محرما والتفضيل مما يؤدي
إليهما ثم اختلفوا في صفة التسوية فقال محمد بن الحسن وأحمد وإسحق وبعض الشافعية
والمالكية العدل أن يعطى الذكر حظين كالميراث واحتجوا بأنه حنفها من ذلك المال لو أعتاه
الوهاب في يده حتى مات وقال غيرهم لا يفرق بين الذكر والأنثى وظاهر الأمر بالتسوية يشهد
لهم واستأنسوا بحديث ابن عباس رفعه سووا بين أولادكم في العطية فلو كنت منفضلا أحدا
لفضلت النساء أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي من طريقه واسناده حسن وأجاب من أجل
الأمر بالتسوية على النذب عن حديث النعمان بأجوبة * أحداهن الموهوب للنعمان كان
جميع مال والده ولذلك سمعه فليس فيه حجة على منع التفضيل حكاه ابن عبد البر عن مالك وتعقبه
بأن كثيرا من طرق حديث النعمان سرور بالعبضة وقال القرطبي ومن أبعد النوايل أن
التمهي إنما تناول من وهب جميع ماله لبعض ولده كما ذهب إليه سحنون وكان له لم يسمع في نفس
هذا الحديث أن الموهوب كان غلاما وأنفوسه لم يمسأله الأم الهبة من بعض ماله قال وهذا
علم منه على القطع أنه كان له مال غيره * ثانيها أن العطية المذكورة لم تتجزأ وإنما جاء بشير يستشير
النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فأشار عليه بأن لا تفعل فتركه حكاه الطحاوي وفي أكثر طرق
حديث الباب ما يأنبه * ثالثها أن النعمان كان كبيرا ولم يكن قبض الموهوب بخازل إليه الرجوع
ذكره الطحاوي وهو خلاف ما في أكثر طرق الحديث أيضا خصوصاً قوله أرجعه فإنه يدل على
تقدم وقوع القبض، والذي تظاهرت عليه الروايات أنه كان صغيرا وكان أبوه قابضاً له لغره
فأمر بردها العطية المذكورة بعد ما كانت في حكم المقبوض * رابعها أن قوله أرجعه دليل على
الصحة ولو لم تصح الهبة لم يصح الرجوع وإنما أمره بالرجوع لأن للوالد أن يرجع فيما وهبه لولده
وان كان الأفضل خلاف ذلك لكان استصحاب التسوية ترجح على ذلك فذلك أمر به وفي
الاحتجاج بذلك نظروا والذي يظهر أن معنى قوله أرجعه أي لا تنقض الهبة المذكورة ولا يلزم من
ذلك تقدم حجة الهبة * خامسها أن قوله أشهد على هذا غيري أذن بالشهاد على ذلك وإنما استغ
من ذلك لكونه الإمام وكان له قال لأشهد لأن الإمام ليس من شأنه أن يشهد وإنما من شأنه
أن يحكم حكاه الطحاوي أيضا وارتضاه ابن التماس وتعقب بأنه لا يلزم من كون الإمام ليس
من شأنه أن يشهد أن يستغ من تحمل الشهادة ولا من أدائها إذا تعينت عليه وقد صرح المحقق
بهذا أن الإمام إذا شهد عند بعض نوابه جاز وأما قوله أن قوله أشهد صيغة أذن فليس كذلك بل
هو لترويج ما يدل عليه بقية الفاظ الحديث وبذلك صرح الجمهور في هذا الموضع وقال ابن
حبان قوله أشهد صيغة أمر والمراد به في الجواز وهو كقوله لعائشة أشترط ليهم الولاء انتهى
* سادسها التمس بقوله الأسويت بينهم على أن المراد بالأمر الاستصحاب وبالنهي التنزيه وهذا
جيد لولا ورود تلك الالفاظ الزائدة على هذه اللفظة ولا سيما أن تلك الرواية بعينها وردت بصيغة
الأمر أيضا حيث قال سويت بينهم، سابعها وقع عند مسلم عن ابن سيرين ما يدل على أن المخطوط في
حديث النعمان قاربوا بين أولادكم لاسوقا وتعقب بأن الخلفيين لا يوجبون المقاربة كما
لا يوجبون التسوية * ثامنها في التشبيه الواقع في التسوية بينهم بالتسوية بينهم في بر الوالدين
قريبة تدل على أن الأمر للنذب لكن إطلاق الجور على عدم التسوية والمنهوم من قوله لأشهد

قوله لكن إطلاق الجور إلى
قوله قال فضلا إذا تكذا في
جميع النسخ التي بأيدينا
ولعل فيها سقاطا من النسخ
والأصل لكن إطلاق الجور
على عدم التسوية والمنهوم
من قوله لأشهد الأعلى حق
يدل على أن الأمر للوجوب
أو يدل على خلافه أو نحو
ذلك فتأمل وحرراه مصححه

الاعلى حق وقد قال في آخر الرواية التي وقع فيها التشبيه قال فلا اذا * تاسعها عمل الخلقين أي
بكر وعمر بعد النبي صلى الله عليه وسلم على عدم التسوية قرينة ظاهرة في ان الامر للذنب فأما
أبو بكر فزواه الموطأ بأسناد صحيح عن عائشة ان أبا بكر قال لها في مرض موته اني كنت تحملتك
في الحبال فكنت اختريته لك لأنك وانما هو اليوم للوإث وأما عمر فذكره الطحاوي وغيره انه نزل
ابنه عاصمادون سائر ولده وقد أجاب عروة عن قصة عائشة بان اخوتها كانوا راضين بذلك ويجب
بمثل ذلك عن قصة عمر * عاشر الاجوبة ان الاجتماع انعقد على جواز عظمة الرجل ماله لغير ولده
فأذا جازله أن يخرج جميع ولده من ماله جازله أن يخرج عن ذلك بعضهم ذكره ابن عبد البر ولا
يخفى ضعفه لانه قياس مع وجود النص وزعم بعضهم ان معنى قوله لا أشهد على جورى لا أشهد
على ميل الأب لبعض الاولاد دون بعض وفي هذا نظر لا يخفى ويردده قول الرواية لا أشهد الا
على الحق وحكى ابن التين عن الداودي ان بعض المالكية احتج بالاجماع على خلاف ظاهر
حديث النعمان ثم رده عليه واستدل به أيضا على ان لا الأب أن يرجع فيما وهبه لابنه وكذلك الام
وهو قول أكثر النحاة الا ان المالكية فرقوا بين الاب والام فقالوا للام أن ترجع ان كان الاب
حيادون ما اذا مات وقيد وارجوع الأب بما اذا كان الابن الموهوب له لم يستحدث ديناً أو ينكح
وبذلك قال اسحق وقال الشافعي للأب الرجوع مطلقاً وقال أحمد لا يحصل لو اهب أن يرجع في
هيبته مطلقاً وقال الكوفيون ان كان الموهوب صغيراً لم يكن للأب الرجوع وكذا ان كان كبيراً
وقبضها قالوا وان كانت الهبة لزوج من زوجته أو بالعكس أرذلي رحم لم يجز الرجوع في شيء من
ذلك ووافقهم اسحق في ذى الرحم وقال للزوجة أن ترجع بخلاف الزوج والاحتجاج لكل واحد
من ذلك يطول وجه الجمهور في استثناء الأب ان الولد وماله لابنه فليس في الحقيقة رجوعاً وعلى
تقدير كونه رجوعاً عرفاً بما اقضته مصلحة التأديب ونحو ذلك وسيأتي الكلام على هبة الزوجين في
الباب الذي بعده وفي الحديث أيضاً الذنب الى التألف بين الاخوة وترك ما يقع بينهم الخصماء
أو يورث العقوق للآباء وان عظمة الاب لابنه المص غير في حرمه لا يحتاج الى قبض وان الاشهاد
فيها يغني عن القبض وقيل ان كانت الهبة ذهباً أو فضة فلا بد من عزلها وافرأها وفيه كراهة
تحمل الشهادة فيما ليس بماح وان الاشهاد في الهبة مشروع وليس بواجب وفيه جواز الميل الى
بعض الاولاد والزوجات دون بعض وان وجبت التسوية بينهم في غير ذلك وفيه ان للامام
الاعظم أن يحمل الشهادة وتظهر قائدها الى الحكم في ذلك بعلمه عند من يجيزه أو يؤيده عند
بعض نوابه وفيه مشروعية استئصال الحاكم والمفتي عما يحتل الاستئصال لقوله ألك ولد غيره
فلما قال نعم قال أفكلهم أعطيت مثله فلما قال لا قال لا أشهد فيهم منه أنه لو قال نعم لشهد
وفيه جواز تسمية الهبة صدقة وان للامام كلاماً في مصلحة الولد والمبادرة الى قبول الحق وأمر
الحاكم والمفتي بتقوى الله في كل حال وفيه إشارة الى سوء عاقبة الحرص والتسرع لان عمره لورثت
بما وهبه زوجها ولولده لما رجع فيه فلما اشتد حرصها في تثبيت ذلك أفضى الى بطلانه وقال المهلب
فيه ان للامام أن يرذ الهبة والوصية بمن يعرف منه هر وباعن بعض الورثة والله أعلم (قوله
باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها) أي هل يجوز لاحد منهم ما الرجوع فيها (قوله
قال ابراهيم) هو النخعي (قوله جائزة) أي فلا رجوع فيها وهذا الاثر وصله عبد الرزاق عن

* (باب هبة الرجل
لامرأته والمرأة لزوجها) *
قال ابراهيم جائزة

وقال عمر بن عبد العزيز لا يرجع ان واستاذن (١٦٠) النبي صلى الله عليه وسلم نساءه في أن يترض في بيت عائشة * وقال النبي صلى

الله عليه وسلم العائذ في بيته
كالكلب يعود في قيئه * وقال
الزهري فيمن قال لامرأته
هي لي بعض صدق أو كله
ثم لم يمكث الا يسيرا حتى
طلقها فرجعت فيه قال يرد
اليها ان كان خلعها وان كانت
أعطته عن طيب نفس ليس
في شيء من أمره خديعة جاز
قال الله تعالى فان طبن لكم
عن شيء منه أنفسا * حدثنا
ابراهيم بن موسى أخبرنا
هشام عن معمر عن الزهري
قال أخبرني عبد الله بن عبد
الله قالت عائشة رضي الله
عنها ما نقل النبي صلى الله
عليه وسلم فاشتد وجهه
استاذن أزواجه أن يترض
في بيته فأذن له فخرج بين
رجلين تحط رجليه الأرض
وكان بين العباس وبين رجل
آخر فقال عبيد الله فذكرت
لابن عباس ما قالت عائشة
فقال لي وهل تدري من
الرجل الذي لم تسم عائشة
قلت لا قال هو علي بن أبي
طالب * حدثنا مسلم بن
ابراهيم حدثنا وهيب حدثنا
ابن طاوس عن أبيه عن ابن
عباس رضي الله عنهما قال
قال النبي صلى الله عليه وسلم
العائذ في بيته كالكلب يترض
ثم يعود في قيئه * (باب

هبة المرأة لغير زوجها وعقتها اذا كان لها زوج) فهو جائز اذا لم تكن سفينة لم يجز
وقال الله تعالى ولا تؤثوا السفهاء أموالكم * حدثنا أبو عاصم عن ابن جريح عن ابن أبي مليكة

عن عباد بن عبد الله عن أسماء رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله (١٦١) مالي مال الاما أدخل علي الزبير فأنصني

قال تصدقي ولا تؤعي فيومي
الله عليك * حدثنا عبد الله
حدثنا عبد الله بن غير حدثنا
هشام بن عروة عن فاطمة
عن أسماء أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال أنفي
ولا تحصي فيحصي الله عليك
ولا تؤعي فيومي الله عليك
* حدثنا يحيى بن بكير عن
الليث عن يزيد بن بكير عن
كريب مولى ابن عباس أن
ميمونة بنت الحارث رضي الله
عنها أخبرته أنها أعتقت
وليدة ولم تستأذن النبي صلى
الله عليه وسلم فلما كان
يومها الذي يدور عليها فيه
قالت أشعرت يا رسول الله
أني أعتقت ولدي قال أو
فعلت قالت نعم قال أما لك
لو أعطيتها أخوالك كان
أعظم لاجرك وقال بكير
عمرو عن بكير عن كريب أن
ميمونة أعتقت * حدثنا حبان
ابن موسى أخبرنا عبد الله
أخبرنا يونس عن الزهري
عن عروة عن عائشة رضي
الله عنها قالت كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم إذا أراد
سفر أفرع بين نسائه فإيهن
خرج بهم مخرج بهم معه
وكان يقسم لكل امرأة
منهن يومها وليتهن غير أن
سودة بنت زمعة وهبت
يومها وليتهن عائشة وزوج

ملكته وقد تقدمت في الزكاة (قوله عن عباد بن عبد الله) أي ابن الزبير بن العوام وأسماء التي
روى عنها هي بنت أبي بكر الصديق وهي جدته لآبيه وقد روى أيوب هذا الحديث عن ابن أبي
ملكته عن عائشة بغير واسطة أخرجه أبو داود والترمذي وصححه النسائي وصرح أيوب عن
ابن أبي ملكة بتحديث عائشة له بذلك فيحمل على أنه سمعه من عباد عنها ثم حدثته به (قوله مالي
مال الاما أدخل علي) بالتشديد والزيادتين العوام كان زوجها (قوله فأنتصني) كذا
للاكثر مجذوف أداة الاستهغام والمستهلى بآتيها (قوله ولا تؤعي فيومي الله عليك) بالنصب
ليكونه جواب انتهى وكذا قوله في الرواية الثانية فيحصي الله عليك والمعنى لا تجمعني في الوعا
وتجلى بالنفقة فتجاري بمثل ذلك وقد تقدم شرحه مبسوطا في أوائل كتاب الزكاة (قوله عن
فاطمة) هي بنت المنذر بن الزبير بن العوام وهي بنت عم هشام بن عروة الراوي عنها وزوجته
وأسماء هي بنت أبي بكر جدتهم جميعا لا بويه * الثاني حديث ميمونة عن يزيد هو ابن أبي حبيب
وبكر هو ابن عبد الله بن الأشج وهذا الأسناد نصفه الأول مصريون ونصفه الآخر مدنيون وفيه
ثلاثة من التابعين في نسق يزيدو بكير وكريب (قوله أنها أعتقت وليدة) أي جارية في رواية
النسائي من طريق عطاب بن يسار عن ميمونة أنها كانت لها جارية سوداء ولم أقف على اسم هذه
الجارية وبين النسائي من طريق أخرى عن الهلالية زوج النبي صلى الله عليه وسلم وهي ميمونة
في أصل هذه الحادثة أنها كانت سألت النبي صلى الله عليه وسلم خادما فاعطاها خادما فأعتقتها
(قوله أما) بتخفيف الميم (أنك) بفتح الهمزة (لو أعطيتها أخوالك) أخوالها كانوا من بني هلال
أيضا واسم أمها هند بنت عوف بن زهير بن الحارث ذكرها ابن سعد (قوله لو أعطيتها أخوالك)
كان أعظم لاجرك قال ابن بطال فيه ان هبة ذى الرحم أفضل من العتق ويؤيده ما رواه
الترمذي والنسائي وأحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث سلمان بن عامر الضبي
مر فوعا الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذى الرحم صدقة وصله لكن لا يلزم من ذلك ان
تكون هبة ذى الرحم أفضل مطلقا لاحتمال أن يكون المسكين محتاجا ونفعه بذلك متعديا
والآخر بالعكس وقد وقع في رواية النسائي المذكورة فقال أ فلا فديت بها بنت أخيك من رعاية
الغنم فبين الوجه في الاولوية المذكورة وهو احتياج قرابتها الى من يخدمها وليس في الحديث
أيضا حجة على ان صلة الرحم أفضل من العتق لانها واقعة عين والحق ان ذلك يختلف باختلاف
الاحوال كما قررته ووجه دخول حديث ميمونة في الترجة أنها كانت رشيدها وانها أعتقت قبل
أن تستأمر النبي صلى الله عليه وسلم فلم يستدرك ذلك عليها بل أرشدها الى ما هو الاولى فلو كان
لا ينقلها تصرف في مالها لابطله والله أعلم * الثالث حديث عائشة وصدره طرف من قصة
الافك وسأني شرحها مستوفى في تفسير سورة النور وقوله وكان يقسم لكل امرأة منهن غير
سودة الخ حديث مستقل وقد ترجم له في النكاح وأورده مفردا في الكلام عليه مستوفى في هناك
ان شاء الله تعالى وقد تبين توجيهه هناك في شرح الباب الذي قبله قال ابن بطال ليس في أحاديث
الباب ما يرد على مالك لأنه يحملها على ما زاد على الثالث انتهى وهو محل سائق ان بنت المدعي وهو
أنه لا يجوز لها تصرف فيما زاد على الثالث الا باذن زوجها لما في ذلك من الجمع بين الادلة والله أعلم
(قوله وقال بكير) هو ابن مضر (عن عمرو) هو ابن الحارث (عن بكير) هو ابن الأشج (عن كريب

النبي صلى الله عليه وسلم ينبغي بذلك رضار رسول الله صلى الله عليه وسلم

* (باب عن سيد الهدية) * وقال بكر عن عمرو عن بكر عن كريب ان ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أعتقت وليدة لها فقال لها ولو وصلت بعض أخوالك كان أعظم (١٦٢) لاجرك * حدثني محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن أبي

عمران الجوني عن طلحة بن عبد الله رجل من بني تميم من مرة عن عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله ان لي جاريا فاني أهما أهدي قال لي أقرهم مما منك يا يا * (باب من لم يقبل الهدية لعلة) * وقال عمر ابن عبد العزيز كانت الهدية في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم هدية واليوم رشوة * حدثنا أبو الحيان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبد الله بن عبد الله بن عتبة أن عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما أخبره أنه سمع الصعبي بن جثممة السبي وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يخبر أنه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حمارا وحش وهو بالأنواء أو بونان وهو مشرم فرده فقال صعب فلما عرف في وجهه رده هدي قال ليس بأرد عليك ولكنك حرم * حدثني عبد الله ابن محمد حدثنا سفيان عن الزهري عن عروة بن الزبير عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال استعمل النبي صلى الله عليه وسلم

ان ميمونة أعتقت) وقع في رواية المستطلى أعتقت وهو غلط فاحش فقد ذكره المصنف في الباب الذي يليه بهذا الاسناد وقال فيه أعتقت وليدة لها أو أراد المصنف بهذا التعليق شيئين أحدهما موافقة عمرو بن الحارث ليزيد بن أبي حبيب على قوله عن كريب وقد خالفهما محمد بن اسحق فرواه عن بكر فقال عن سليمان بن يسار يدل بكبر أخرجه أبو داود والنسائي من طريقه قال الدارقطني ورواية يزيد وعرو واضح ثابتهما عند بكر بن مضر عن عمرو بصورة الارسل قال فيه عن كريب ان ميمونة أعتقت فذكر قصة ما أدركها السكن قدر رواه ابن وهب عن عمرو بن الحارث فقال فبعد عن كريب عن ميمونة أخرجه مسلم والنسائي من طريقه وطريق بكر بن مضر المعتمدة وصلها البخاري في كتاب بر الوالدين له وهو مفرد ومعناه من طريق أبي بكر بن ذؤيب عنه قال حدثنا عبد الله بن صالح هو كاتب الليث عن بكر بن مضر عنه (قوله) ما سب عن سيد بالهدية أي عند المعارض في أصل الاستحسان (قوله) وقال بكر) هو ابن مضر وعرو هو ابن الحارث وقد مضى التنبه على من وصله في الباب الذي قبله وحدث ميمونة فمه الاستواء في صفة ما من الاستحسان فيقدم القريب على الغريب وحدث عائشة المذكور بعده فمه الاستواء في الصفات كلها فيقدم الأقرب في الذات (قوله) عن أبي عمران الجوني) هو عبد الملك والاسناد كله بصري من الأعانة وقد دخلت البصرة (قوله) عن طلحة بن عبد الله رجل من بني تميم ابن مرة) في رواية يحتاج من مهمل عن شعبة كاسيا في الأدب سمعت طلحة لكنه لم ينسبه وقد أنزلت هذه الرواية اللبس الذي تقدمت الإشارة إليه في كتاب الشفعة ووقع عند الامام علي بن أبي تيمم الرقاب بفتح الراء الموحدة الخفيفة وآخره موحدة أخرى وهو وهم والصواب تيمم من مرة وهو رط أبي بكر الصديق وقد وافق محمد بن جعفر على ذلك يزيد بن هرون عن شعبة كما حكاه الامام علي وسأق شرح هذا الحديث في كتاب الادب ان شاء الله تعالى وقوله بابا موصوب على التمييز (قوله) ما سب من لم يقبل الهدية لعلة) أي بسبب ينشأ عنه الرتبة كالقرض وشبهه (قوله) وقال عمر ابن عبد العزيز الخ) ورواه ابن سعد بقصة فيه فروى من طريق فروان بن مسلم قال اشترى عمر بن عبد الله بن الزناح فلم يجد في بيته شيئا اشترى به فركبنا معه فمלקاه غلمان الدبر باطباق تنافسناول واحدة تشمها ثم ردا لا طباق فقلت له في ذلك فقال لا حاجة لي فيه فقلت ألم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر وعمر يقبلون الهدية فقال انها الاولئك هدية وهي للعمال بعدهم رشوة ورواه أبو نعيم في الحلية من طريق عمرو بن مهاجر عن عمرو بن عبد العزيز في قصة أخرى وقوله رشوة بضم الراء وكسر هاء ويجوز الفتح وهي ما يؤخذ بغير عوض ويعاب آخذة وقال ابن العربي الرشوة كل مال دفع ليلتاع به من ذي جاه عونا على ما لا يحل والمرتبى قابضة والراشي معطية والرائش الواسطة قد ثبت حديث عبد الله بن عمرو في لعن الراشي والمرتبى أخرجه الترمذي وصححه وفي رواية والرائش والراشي ثم قال الذي يهدي لا يخلو أن يقصدوا المهدى اليد أو عونه أو ماله فأضله الاول والثالث جائزا لا يتوقع بذلك

رجلا من الأزد يقال له ابن اللبابة على الصدقة لما قدم قال هذا لكم وهذا أهدي لي قال فها جلس الزيادة في بيت أبيه أو بيت أمه فينظر أهدي له أم لا والذي نفسي بيده لا يأخذ أحد منه شيئا الا بعه يوم القيامة يجعله على رقبته ان كان بغيره رعا أو بقره لها خوار أو شاة يرفع يده حتى رأيا عترة طلبة اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت ثلاثا

الزيادة على وجه جميل وقد تستحب ان كان محتاجا والمهدي لا يتكاف والا فيكره وقد تكون
سببا للمودة وعكسها. واما الثاني فان كان لعصية فلا يحمل وهو الرشوة وان كان لاطاعة فيستحب
وان كان لجانز فحائز لكن ان لم يكن المهدي له حاكما الا اعانة لدفع مظالمه او اصال حق فهو جائز
ولكن يستحب له ترك الاخذ وان كان حاكما فهو حرام **اه** مخصوص في معنى ما ذكره عمر حديث
مرفوع أخرجه أحمد والطبراني من حديث أبي حميد مرفوعا عن عدي بن عماد بن العيال غلغل وفي اسناده
اسماعيل بن عياش وروايته عن غير أهل المدينة ضعيفة وهذا منها وقيل انه رواه بالمعنى من
قصة ابن التينة المذكورة ثانی حديث الباب وفي الباب عن أبي هريرة وابن عباس وجابر
ثلاثهما في الطبراني الاوسط باسناد ضعيفة ثم ذكر المصنف في الباب حديثين أحدهما حديث
الصعب بن جهمان في قصة الحارث الوحشي وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الحج * الثاني حديث
أبي حميد في قصة ابن التينة وسباق الكلام عليه مستوفى في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى وسبق
في أواخر الزكاة تسمية وضبط التينة ووجه دخولهما في الترجمة ظاهر وأما حديث الصعب فان
النبي صلى الله عليه وسلم بين العلة في عدم قبوله هديته لكونه كان محرما والمحرم لا يأكل ما صيد
لاجله واستنبط منه المذهب رده هدية من كان ماله حراما أو عرف بالنظم وأما حديث أبي حميد فلا تـ
صلى الله عليه وسلم عاب على ابن التينة قبوله الهدية التي أهديت اليه لكونه كان عاملا وأفاد
بقوله فهل جلس في بيت أمه لئلا لو أهدي اليه في تلك الحالة لم تذكره لأنها كانت لغير ربة قال ابن
بطال فيه ان هدايا العمال تجعل في بيت المال وان العامل لا يملكها الا ان طلبها الله الامام وفيه
كرامة قبول هدية طالب العناية وقوله في حديث أبي حميد حتى نظرت عفرة بضم المهملة وفتحها
وسكون الناء وقد تنقح وهي بياض ليس بالناصح **(قوله ما)** اذا وهب هبة أو
وعدهم مات قبل أن تصل اليه أي الهدية وفي رواية الكشميري أو وعد عدة قال الاسماعيلي
هذه الترجمة لا تدخل في الهبة فجعل (قلت) قال ذلك بناء على ان الهبة لا تصح الا بالتبضع والا
فليست هبة وهذا مقتضى مذهبه لكن من يقول انها تصح بدون القبض يسمى هبة وكان
البخاري يخضع الى ذلك وسأذكر نقل الخلاف في باب من أمر بالبخار والوعدي في أواخر الشهادات وسأبني
أحد من السلف وجوب القضاء بالعدة أي مطلقا وانما نقل عن مالك انه يجب منه ما كان
بسبب انتهى وغفل عما ذكره ابن عبد البر عن عمر بن عبد العزيز وعما نقله هو عن أصبغ وعما
سأبني في البخاري الذي تصدى لشرحه في باب من أمر بالبخار والوعدي في أواخر الشهادات وسأبني
نقل ما فيه والبحث فيه في مكانه ان شاء الله تعالى **(قوله وقال عبيدة)** بنقح أوله وهو ابن عمرو
السلمي بنقح المهملة وسكون اللام **(قوله ان ماتا)** أي المهدي والمهدي اليه الخ وقدمه بين
أن يكون ان اتصلت أم لا مصير منه ان قبض الرسول يقوم مقام قبض المهدي اليه وهب
الجهو رالى ان الهدية لا تنقل الى المهدي اليه الا بان يقبضها أو وكيله **(قوله وقال الحسن)**
أيهما مات قبل فهى لورثة المهدي له اذا قبضها الرسول قال ابن بطال قال مالك كتبت
الحسن وقال أحمد واسحق ان كان حاملها رسول المهدي رجعت اليه وان كان حاملها رسول
المهدي اليه فهى لورثته وفي معنى قول عبيدة وتنص له حديث رواه أحمد والطبراني عن أم
كلثوم بنت أبي سلمة وهى بنت أم سلمة قالت لما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم أم سلمة قال لها انى

* (باب اذا وهب هبة أو وعد
ثم مات قبل أن تصل اليه) *
وقال عبيدة ان ماتا كانت
فصلت الهدية والمهدي له
حتى فهى لورثته وان لم
تكن فصلت فهى لورثة
الذى أهدي وقال الحسن
أيهما مات قبل فهى لورثة
المهدي له اذا قبضها الرسول
* حدثنا علي بن عبد الله
حدثنا سليمان بن أحمد
المنكدر سمعت جابر بن
الله عنه قال قال النبي
صلى الله عليه وسلم لو جاء مال
البحرين أعطيتك هكذا
ثلاثا فلم يقدم حتى توفي
النبي صلى الله عليه وسلم
فأرسل أبو بكر مناديا
فنادى من كان له عند النبي
صلى الله عليه وسلم عدة أو
دين فليأتنا فأتهم فقلت ان
النبي صلى الله عليه وسلم
وعدي فخفى لي ثلاثا

* (باب كيف يتجنّب العبد المتابع) * (١٦٤) وقال ابن عمر كنت على بكر صعب فاستراه النبي صلى الله عليه وسلم وقال هولاء

يا عبد الله * حدثنا قتبية بن
 سعيد حدثنا الليث عن ابن
 أبي ليلى عن المسور بن
 حمزة رضي الله عنهما أنه
 قال سمع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أقية ولم يعط
 شحمة منها شيئا فقال حمزة
 يا بني انطلق بنا الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 فانطلقت معه فقال ادخل
 فادعني قال فدعوه له
 فخرج اليه وعليه قميصها
 فقال خباها هذا لك قال
 فنظروا اليه فقال رضي حمزة
 * باب اذا وهب هبسة
 فقبضها الاخر ولم يتسل
 قبات * حدثنا محمد بن
 محبوب حدثنا عبد الواحد
 حدثنا معمر عن الزهري
 عن محمد بن عبد الرحمن
 عن ابن عمر رضي الله
 عنه قال جاء رجل الى
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال هلكت فقال
 وماذا قال وقعت بأعلى
 في رمضان قال اتجد رغبة
 قال لا قال فهل تستطيع
 ان تصوم شهرين متتابعين
 قال لا قال فستطيع ان
 تقطع يمينين منكبين قال
 لا قال فجاء رجل من الانصار
 يعرق والعرق المكتل فيه
 تمر فقال اذهب بهذا فقصتق
 به قال على اخرج مسليا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم * باب اذا وهب

تقدم حديث إلى الخياشي حله وأوافق من مسنده ولا أرى الخياشي الإقدمات ولا أرى هديني إلا
سرودة على فان رتب على فهمي لك قال وكان كما قال الحديث واسناد حسن ثم ذكر المصنف
حديث جابر في وفاة أبي بكر الصديق له ما وعده به النبي صلى الله عليه وسلم وسأني بسط شرحه
في كتاب فرض الخمس ان شاء الله تعالى قال الاسماعيلي ليس ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم لجابر
شبهة وما عايشي عدة على وصفه لكن لما كان وعد النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز ان يختلف
نزلوا وعده منزلة الضمان في الصحة فراقبته وبين غيره من الامة عن يجوز ان يني وان لا يني
(قلت) وجه ايراده ان ينزل الهدية اذ لم يقبض منزلة الوعد بها وقد أمر الله بالانجاز الوعد ولكن
حله الجمهور على النذب كإسكان (قوله ما) كيف يقبض العبد والمتاع أي
الموهوب قال ابن بطلال كيفية القبض عند العلماء بسلام الواجب لها إلى الموهوب وحياة
الموهوب لذلك قالوا واختلفوا أهل من شرط صحة الهبة الحياة ثم لا في الخلاف ويحرمه
قول الجمهور انها لا تتم الا بالقبض وعن التقديم وبه قال أبو ثور ودان تصح بنفس العقد وان لم
تقبض وعن أحمد تصح بدون القبض في العين المعينة دون الشائعة وعن مالك كالقديم لكن
قال ان مات الواجب قبل القبض وزادت على الثلث افترق إلى اجارة الوارث ثم ان الترجمة في
الكيفية لا في أصل القبض وكانت أشار إلى قول من قال يشترط في الهبة حقيقة القبض دون
التحلية وسأشعر المبدع ثلاثة أبواب (قوله وقال ابن عمر كنت على بكر صعب) الحديث تقدم
ذكره وشرحه في كتاب السويع ثم ذكر المصنف حديث السورين مخزومة في قصة أبيه في القضاء
وسأني الكلام عليه في كتاب اللباس وقوله فقال خبأنا هذا لك قال فنظر إليه فقال رضى مخزومة
قال الداودي هو من قول النبي صلى الله عليه وسلم على جهة الاستفهام أي هل رضيت وقال
ابن النين يحتمل أن يكون من قول مخزومة (قلت) وهو المتبادر للذهن (قوله ما) إذا
ذهب هبة فقبضها الآخر ولم يقل قبلت أي جازت ونقل فيه ابن بطلال اتفاق العلماء ان
القبض في الهبة هو غاية القبول وعمل رجاء الله عن مذهب الشافعي فان الشافعية يشترطون
القبول في الهبة دون الهدية الا ان كانت الهبة ضمنية كما لو قال أعتق عبدك عنى فقهه عنه
فأيد بدخل في ملكه هبة ويعتق عنه ولا يشترط القبول ومقابل إطلاق ابن بطلال قول السوردي
قال الحسن البصري لا يعتبر القبول في الهبة كالتعق قال وهو قول شذبه عن الجماعة وخالف فيه
الكافة إلا أن يريد الهدية فيقبول الله على ان في اشتراط القبول في الهدية وجهها عند
الشافعية ثم أورد فيه حديث أبي هريرة في قصة الخيام في رمضان وقد تقدم شرحه مستوفى
في الصيام والغرض منه انه صلى الله عليه وسلم أعطى الرجل التفرقة قبضه ولم يقل قبلت ثم قال له
اذبح فأطعمه أهلك ولمن اشترط القبول أن يجيب عن هذا بانها واقعة عين فلا حجة فيها ولم
يسرح فيها بدكر التمول ولا نفسه وقد اعترض الاسماعيلي بأنه ليس في الحديث ان ذلك كان
هبة بل الله كان من الصدقة فيكون فاسما لاواها الله وقد تقدم في الصوم التصريح بان ذلك
كان من الصدقة وكان المصنف يحنج إلى أنه لا فرق في ذلك (قوله ما) اذا
ذهب ديناً على رجل أي صحح ولم يقبضه منه ويقبض له قال ابن بطلال لا خلاف بين العلماء
الله والذي بعثك بالحق ما بين لا يتبها أهل بيت أخو ح منافع قال اذهب
ديناً على رجل

وقال شعبة عن الحكم هو جازر وهب الحسن بن علي عليهما السلام دينه لرجل وقال النبي صلى الله عليه وسلم من كان له عليه
 سقى فليعطه أو ليحمله منه وقال جابر قتل أبي وعليه دين فسأل النبي صلى الله عليه وسلم غرماء أن يقبلوا غر حاطي ويحلوا أبي
 * حدثنا عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن أبي نواس وقال الليث حدثني يونس (١٦٥) عن ابن شهاب أنه قال حدثني ابن كعب بن

مالك أن جابر بن عبد الله
 رضى الله عنهما أخبره أن
 أباه قتل يوم أحد شهيدا
 فأشد الغرماء في حقوقهم
 فأتي رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فكأفهمهم
 أن يقبلوا غر حاطي ويحلوا
 أبي فابوا فلم يعطهم رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 حاطي ولم يكسر لهم ولكن
 قال سأغدو عليكم إن شاء الله
 تعالى فغدأ عليهم حين أصبح
 فطاف في النخل فدعا في غره
 بالبركة فبذرتها فتضمتهم
 حتى بهم وبق لسان غرها
 بنية ثم جئت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وهو
 جالس فأخبرته بذلك فقال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لعمرامع وهو جالس
 يا عمر فقال عمر ألا يكون قد
 علمنا أنك رسول الله والله
 أنك لرسول الله * (باب هبة
 الواحد للجماعة) * وقالت
 أسماء للثمام بن محمد وابن
 أبي عتيق ورثت عن أخي
 عائشة بالغاية وقد أعطاني
 به معاوية مائة ألف فهو
 ليكم * حدثنا يحيى بن

في حجة الأبرار من الدين إذا قبل البراءة قال وإنما اختلفوا إذا وهب دينه على رجل لرجل آخر
 فمن اشترط في حجة الهبة التمس لم يصح هذه ومن لم يشترط صححها السكن بشرط مالك أن تسلم إليه
 الرميقة بالدين ويشهد له بذلك على نفسه أو يشهد بذلك ويعلمه أن لم يكن به وثيقة * وعند
 الشافعية في ذلك وجهان جزم الماوردي بالنظر في صحة الغزالي ومن تبعه وصحح العمراني
 وغيره الحققة قيل والخلاف مرتب على البيع أن صححنا بيع الدين من غير من عليه فالهبة أولى
 وإن منعناه ففي الهبة وجهان والله أعلم (قوله وقال شعبة عن الحكم هو جازر) وصله ابن أبي
 شيبة عن أبي داود عن شعبة قال قال لي الحكم * أنا ابن أبي ليلى يعني محمد بن عبد الرحمن
 نسألك عن رجل كان له على رجل دين فوهبه له أن يرجع فيه قلت لا قال شعبة فسألت حمادا
 فقال بلى لأن يرجع فيه (قوله وهب الحسن بن علي دينه لرجل) لم أفت على من وصله (قوله
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم من كان عليه حق فليعطه أو ليحمله منه) أي من صاحبه وصله
 مسدد في مسنده من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعا من كان لآخر عليه حق
 فليعطه إياه أو ليحمله منه الحديث وقد تقدم مرسولا منعناه في كتاب المظالم ووجه الدلالة منه
 بطراز هبة الدين أنه صلى الله عليه وسلم سوي بين أن يعطيه إياه أو يحمله منه ولم يشترط في التحليل
 قبضا (قوله وقال جابر قتل أبي الخ) وصله في الباب بآتم منه ونؤخذ الترجمة من قوله فسأل النبي
 صلى الله عليه وسلم غرماء أن يقبلوا غر حاطي وأن يحلوه فلو قبلوا كان في ذلك براءة تدمته
 من بقية الدين ويكون في معنى الترجمة وهو هبة الدين ولو لم يكن جازرا لماطله النبي صلى الله عليه
 وسلم (قوله أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك (قوله وقال الليث حدثني يونس) وصله الذهلي
 في الزهريات عن عبد الله بن صالح عن الليث وقد سبق من وجه آخر في الاستقراض وبأبي
 الكلام عليه مستوفى في علامات النبوة أن شاء الله تعالى (قوله ما سب هبة
 الواحد للجماعة) أي يجوز ولو كان شيئا مشاعا قال ابن بطال غرض المصنف إثبات هبة
 المشاع وهو قول الجمهور خلافا لابي حنيفة كذا أطلق وتعب بأنه ليس على إطلاقه وإنما
 يفرق في هبة المشاع بين ما يقبل التسعة وما لا يقبلها والعبرة بذلك وقت القبض لا وقت العقد
 (قوله وقالت أسماء) هي بنت أبي بكر الصديق والقاسم بن محمد هو ابن أبي بكر وهو ابن
 أخيها وابن أبي عتيق هو أبو بكر عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر وهو ابن
 ابن أخي أسماء * (تسبه) * ذكر ابن التين أنه وقع عنده في رواية القاسم إسقاط الواو من قوله
 وابن أبي عتيق فصار القاسم بن محمد بن أبي عتيق وهو غلط ومع كونه غلطاً فإنه يصير غير مناسب
 للترجمة (قوله ورثت عن أخي عائشة) لما ماتت عائشة رضى الله عنها ورثها أخيها أسماء
 وأم كلثوم وأولاد أخيها عبد الرحمن ولم يرثها أولاد محمد أخيها لأنه لم يكن شقيقها وكان أسماء
 أرادت جبر خاطر القاسم بذلك وأشرك معه عبد الله لأنه لم يكن وارثا لوجود أبيه ثم أورد

قرعة حسد شامالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بشارا فشرّب وعين عينه
 غلاما وعن يساره الأشياخ فقال للغلام ان أذنت لي أعطيت هو لا أعطاك ما كنت لأورث نصيبك منك يا رسول الله أحسدا
 فذله في يده

* (باب الهبة المقبوضة وغير المقبوضة والمقبوضة وغير المقبوضة) وقد وهب النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لهوازن ما غنموا منهم وهو غير مقسوم * حدثني ثابت بن محمد حدثنا سعد بن محمد عن جابر بن جابر رضي الله عنه قال آتت النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد فقضاني وزادني * حدثنا محمد بن بشر حدثنا غندر حدثنا شعبة عن جابر سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول بعث من النبي صلى الله عليه وسلم بعيراً في سفر (١٦٦) فلما آتينا المدينة قال آتت المسجد فصل ركعتين فوزن * قال شعبة أراد فوزن

لي خارج فما زال منها شيء حتى أصابها أشعل الشام يوم الحرة * حدثنا قتيبة عن مالك عن أبي سنان عن سهل بن سعد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بشاراً وعن عتبة غلام وعن يساره أشياخ فقال للغلام أتأذن لي أن أعطى هؤلاء فقال الغلام لا والله لا أؤرخنبي منك أحد فأنه في يده * حدثنا عبد الله بن عثمان بن جبلة قال أخبرني أبي عن شعبة عن سلمة قال سمعت أبا سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كُنْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دِينَ فَنَهَى يَدَهُ أَصْحَابُهُ فَقَالَ رُغُودًا فَانْصَابَ الْحَقِّ مَقَالًا وَقَالَ اشْتَرِ وَاللَّهِ سَنًا فَأَعْطَوْهَا يَا هَذَا فَقَالُوا أَلَا نَجِدُ سَنًا الْأَسْنَاهُ أَفْضَلَ مِنْ سَنَةِ قَالَ فَاشْتَرَوْهَا فَأَعْطَوْهَا إِيَّاهُ فَانْصَابَ خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ

المصنف حديث سهل بن سعد في قصة شرب الالين فالالين وقد تقدم في المطالم ويأتي الكلام عليه مستوفى في الأشربة وقد اعترض الاسماعيلي بأنه ليس في حديث سهل ما ترجم به وإنما هو من طريق الارفاق وأطال في ذلك والحق كما قال ابن ببال أنه صلى الله عليه وسلم سأل الغلام أن يهب نفسه للأشياخ وكان نصيبه منه مشاعاً غير مقبوض فدل على صحة هبة المشاع والله أعلم (قوله) الهبة المقبوضة وغير المقبوضة والمقبوضة وغير المقبوضة) أما المقبوضة فتقدم حكمها وأما غير المقبوضة فالمراد القبض الحقيقي وأما القبض التقديري فلا بد منه لأن الذي ذكره من هبة الغنمين لو قد وهز أن ما غنموا من قبل أن يقسم فيهم وينقبض فلا تجب فيه على صحة الهبة بغير قبض لأن قبضهم إياه وقع تقديرًا باعتبار خيارهم له على الشيوع ثم قال بعض العلماء يشترط في الهبة وقوع القبض الحقيقي ولا يكفي القبض التقديري بخلاف البيع وهو وجه للشافعية وأما الهبة المقسومة فكذلكها واضح وأما غير المقسومة فهو المفصود منه الترجمة وهي مسئلة هبة المشاع والجمهور على صحة هبة المشاع للشريك وغيره سواء انقسم أو لا وعن أبي حنيفة لا يصح هبة جزء مما يقسم مشاعاً لمن الشريك ولا من غيره (قوله) وقد وهب النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لهوازن ما غنموا منهم وهو غير مقسوم) سمي ما في موصول في الباب الذي يليه باسم من هذا قوله وهو غير مقسوم من تنقيح المصنف (قوله) حدثني ثابت بن جابر بن محمد العابد وثبت كذلك عند أبي علي بن السكن كذلك أكثر وبه جزم أبو نعيم في المستخرج وفي رواية أبي زيد المروري وقال ثابت ذكره بصورة التعليق وهو موصول عند الاسماعيلي وغيره وفي رواية أبي أحمد الجرجاني قال البخاري حدثنا محمد بن ثابت فزاد في الاسناد محمد بن أبي سنان على ذلك والذي أظنه ان المراد محمد وهو البخاري المصنف ويتبع ذلك كثيرًا فاعل الجرجاني ظنه غير والله أعلم ويأتي الكلام على حديث جابر في الشروط ثم أورد المصنف حديث سهل بن سعد المذكور في الباب الذي قبله وقد قدمت توجيهه ثم أورد حديث أبي هريرة الذي كان له على النبي صلى الله عليه وسلم دين فقال اشتر والسناء وقد تقدم شرحه في الاستقراض وتوجيهه ظاهر أيضاً وعبد الله بن عثمان شيخ المصنف فيه هو المعروف ببعدان (قوله) ما إذا وهب جماعة لقوم) زاد الكشميني في روايته أنه وهب رجل جماعة جاز وهذه الزيادة غير

قضاء * (باب إذا وهب جماعة لقوم) * حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة أن حذاف بن الحارث بن مسروق بن مخرمة أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال حين جاءه وفد هوازن مسلمين فسألوه أن يرزاهم أموالهم وسبهم فقال لهم معي من ترون وأحب الحديث إلى أصدقها فاختاروا إحدى الطائفتين أما السبي وأما المال وقد كنت أعتايت وكان النبي صلى الله عليه وسلم اتفقهم بضع عشرة ليلة حين قتل من الطائفة فلبثت لهم أن النبي صلى الله عليه وسلم خير رزاهم إلا إحدى الطائفتين قالوا نأخذنا فاختار سببنا فقام في المسلمين فأتى على الله بما هو أشله ثم قال أما بعد فإن أخوانكم هؤلاء جاورنا نأيين وإن رأيت أن أرزاهم سببهم أن أحب منكم أن يظلم ذلك فليفعول ومن أحب أن يكون على خطئه حتى نعطيه إياه من أرزاهم ما بقي الله علينا فليفعول فقال الناس طيبنا يا رسول الله لهم فقال لهم أن لا ندري من أذن منكم فيه ممن لم يأذن فارجعوا حتى يرفع السباع فأتواكم ثم رجعوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فاجروهم وأمنهم طيبوا وأذنوا

ان اصحاب الحق مقلان
قضاء فضل من سنة وقال
أفضلكم أحسنكم قضاء
* حدثني عبد الله بن محمد
حدثنا ابن عيينة عن عمرو
عن ابن عمر رضي الله عنهما
أنه كان مع النبي صلى الله
عليه وسلم في نفر وكان على
بكر صعب العسر فكان
يتقدم النبي صلى الله عليه
وسلم فيقول أيها عبد الله
لا يتقدم إلي حتى صلى الله عليه
وسلم أحد فقال له النبي صلى
الله عليه وسلم يعني فتال
عن هؤلاء فاستراه ثم قال هو
لك يا عبد الله فاستمع به
شئت من باب إذا هب بغير
الرجل وهو راكبه فهو
جائر * وقال الحمصي
حدثنا سفيان حدثنا عمرو
عن ابن عمر رضي الله عنهما
قال كان مع النبي صلى الله
عليه وسلم في نفر وكنت على
بكر صعب فقال النبي صلى
الله عليه وسلم لعمر يعني
فاستأع فقال النبي صلى الله
عليه وسلم هؤلاء يا عبد الله
(باب هدم ما يكره لبعدهما) *

ما لث عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال رأى عمر بن الخطاب - عليه - سيرة عند باب المسجد فلبسهم اليوم الجمعة ولوف قد انا لبسها من لا خلاق له في الآخرة ثم جاءت حلل فاعطى رسول الله - عليه - حلة فقال أ كسوتها وقلت في حلة عطاردا قالت فقال اني لم أ كسكتها لبسها ان كسكتها عرا آتاه بك (٢) قوله اشركاه قال القسطلاني يحذف الضمير وعلها رواية اه صححه

التحرير والتنزيه وهديته ما لا يجوز لبسه جائزة فان صاحبه التصرف فيه بالبيع والهبة لمن
يجوز لبسه كالتساع يستفاد من الترجمة الاشارة الى منع ما لا يستعمل اتصالا للرجال والنساء
كأئمة الاكل والشرب من ذهب وفضة ثم ورد المصنف فيه ثلاثة احاديث * أحدها حديث
ابن عمر في حلة عطار دوسيا في شرحه في كتاب اللباس ومناسبة للترجمة ظاهرة * ثانيا حديث ابن
عمر في قصة فاطمة (قوله حديثنا محمد بن جعفر أبو جعفر) جزم الكلا يا ذى بانه النيدى نسبة الى
فيمد بقع النفا وسكون الصنانية بلدين بغداد ومكة في نصف الطريق سواء وكان زلفها فاسب
اليها وتحمل عندي أن يكون هو أبو جعفر القومسي الحافظ المشهور فقد أخرج عنه البخاري
حديثا غير هذا في المغازي وانما جوزت ذلك لان المشهور في كنية النيدى أبو عبد الله بخلاف
القومسي فكنته أبو جعفر بخلاف (قوله حديثنا ابن فضيل عن أبيه) هو محمد بن فضيل
ابن غزوان الكوفي وليس لفضيل عن نافع عن ابن عمر في البخاري سوى هذا الحديث (قوله أني
النبي صلى الله عليه وسلم بيت فاطمة فلم يدخل عليها) زاد في رواية ابن عمر عن فضيل عند أبي
داود والاسماعيلي وابن حبان قال وقلمنا كان يدخل الابدأها (قوله فذكرت ذلك له) زاد في
رواية ابن عمر في رواية أبيه (قوله فذكرت ذلك له) زاد في رواية ابن عمر في رواية أبيه
فذكره وفي رواية ابن عمر في رواية أبيه (قوله فذكرت ذلك له) زاد في رواية ابن عمر في رواية أبيه
ستراة وشيا) بضم الميم وسكون الواو بعدها هجمة ثم تحتالية قال ابن التين أصله موشى فاالتحق
حرفا له وسبق الاثر بالكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الاخرى وكسرت الاولى لا تجل التي
بعدها فصار على وزن مرثى وسطى ويجوز فيه موشى وزن موسى وقال المطرزي الوشى خلط
لون بلون وموشى الثوب اذ ارقه ونقشه وقال ابن الجوزى الموشى المنقط بألوان شتى (قوله
مالى وللدنيا) زاد ابن عمر مالى وللمرقم أى المرقوم والرقم النقش (قوله قال ترسل به) كذا الا بذر
ترسل بضمف النون وهى لغة أو يقدر ان حذف لدلالة السينات وفي رواية لاكثر ترسل بضم
اللام يعين (قوله أهل بيت بهم حاجة) يرأهل على البدل ولم أعرفهم بعد وفي الحديث كراهة
دخول البيت الذى فيه ما يكره أو ورد ابن حبان عقب هذا الحديث حديث سفيان فقال لم يكن
رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل بيتا حتى يقرأ بسم الله وقا ترجم عليه البيان بأن ذلك لم يكن منه صلى الله
عليه وسلم في بيت فاطمة دون غيرها وفيما قاله ننظر الان حمله الترويق على ما هو أعم مما يمنع
في نفس الجدار أو يعلق عليه قال المهلب وغيره كره النبي صلى الله عليه وسلم لابتها ما كره لنفسه
من تعجيل الطيبات في الدنيا لأن ستر الباب حرام وهو نظير قوله لها المسأأة خادما الأذلك على
خير من ذلك فعملها الذك عند النوم * ثالثا حديث على في الحلة وفيه قوله فشقتها بين نسائي
وسمى شرحه في كتاب اللباس ومناسبة ظاهرة من قوله فرأيت الغضب في وجهه فانه دال على
انه كره له لبسها مع كونه أهدأها له (قوله باب قبول الهدية من المشركين) أى
جواز ذلك وكأنه أشار الى ضعف الحديث الوارد في زهدية المشرك وهو ما أخرج عنه موسى بن
عقبة في المغازي عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ورجال من أهل العلم ان عامر
ابن مالك الذى يدعى ملاعب الاسنة قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مشرك فأهدى
لنقدال انى لأقبل هدية مشرك الحديث رجاله ثقات الا انه مرسل وقد وصله بعضهم عن الزهري

* حديثنا محمد بن جعفر أبو
جعفر حديثنا ابن فضيل عن
أبيه عن نافع عن ابن عمر رضى
الله عنهم قال أني النبي صلى
الله عليه وسلم بيت فاطمة
فلم يدخل عليها وجاء على
قد كرت ذلك له فذكر النبي
صلى الله عليه وسلم قال اني
رأيت على أبيه استراة موشيا
فقال مالى وللدنيا فأنا على
فذكر ذلك لها فقالت
لما رأت فيه عياشا قال
ترسل به الى فلان أهل بيت
بهم حاجة * حديثنا جابر بن
منهال حديثنا شعبة قال
أخبرني عبد الملك بن ميسرة
قال سمعت زبدين وهب عن
علي رضى الله عنه قال أهدى
الى النبي صلى الله عليه وسلم
حلة سيرة فلبسها فرأيت
الغضب في وجهه فشقتها
بين نسائي * (باب قبول
الهدية من المشركين)

وقال أبو هريرة عن النبي صلى

الله عليه وسلم هاجر إبراهيم عليه السلام بسارة فدخل قرية فيها ملك أو جبار فقال اعطوها أبحر وأهديت للنبي صلى الله عليه وسلم شاة فيها سم * وقال أبو حميد أهدى ملك أبله للنبي صلى الله عليه وسلم بغلة بيضاء فكساه بردا وكتب إليه بجرهم * حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا يونس بن محمد حدثنا شاذيان عن قتادة حدثنا أنس رضي الله عنه قال أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم حبة سندس وكان ينهى عن الخمر ففجبح الناس منها فقال صلى الله عليه وسلم والذي نفس محمد بيده لمناديل سعد بن معاذ في الجنة أحسن من هذا * وقال سعيد عن قتادة عن أنس أن أكيد ردوسة أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم * حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا خالد بن الحرث حدثنا شعبة عن هشام بن زيد عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن يهودية أتت النبي صلى الله عليه وسلم بشاة سمومة

٣ قوله ابن الحرث في نسخة ابن الحرب اه معجبه

ولا يصح وفي الباب حديث عياض بن حماد أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما من طريق قتادة عن يزيد بن عبد الله عن عياض قال أهديت النبي صلى الله عليه وسلم ناقة فقال أسأت قلت لا قال اني نهيته عن زيد المشركين والزبد بفتح الزاي وسكون الموحدة الر قد صححه الترمذي وابن خزيمة وأورد المصنف عدة أحاديث دلالة على الجواز فجمع بينها الطبري بأن الامتناع فيما أهدى له خاصة والقبول فيما أهدى للمسلمين وفيه نظر لأن من جله أدلة الجواز ما وقعت الهدية فيه له خاصة وجع غيره بأن الامتناع في حق من يريد بهديته التودد والموا لا قبول في حق من يرجى بذلك تأنيسه وتأنيفه على الاسلام وهذا أقوى من الأول وقيل يحمل القبول على من كان من أهل الكتاب والرد على من كان من أهل الاوثان وقيل يمنع ذلك لغيره من الامراء وان ذلك من خصائصه ومنهم من ادعى نسخ المنع بأحاديث القبول ومنهم من عكف وهذه الأجوبة الثلاثة ضعيفة فالنسخ لا يثبت بالاحتمال ولا التخصيص (قوله وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم هاجر إبراهيم عليه السلام بسارة) الحديث أو رده مختصر وسيأتي موصولاً مع الكلام عليه في أحاديث الانبياء ووجه الدلالة منه ظاهر وهو مبني على ان شرع من قبلنا شرع لما لم يرد في شرعنا ما يخالفه ولا سيما اذا لم يرد من شرعنا انكاره (قوله وأهديت للنبي صلى الله عليه وسلم شاة فيها سم) ذكره موصولاً في هذا الباب (قوله وقال أبو حميد أهدى ملك أبله) بفتح الهجمة وسكون التختانية بلد معروف بساحل البحر في طريق المصريين إلى مكة وهي الآن خراب وقد تقدم الحديث مطوّل في الزكاة وقوله وكتب إليه بجرهم أي يلبدهم وحله الدأودي على ظاهره فوهم ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث * أحدها حديث أنس في الجنية السندس وسمياني شرحه في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى (قوله أهدى) يضم أوله على البناء للمجهول (قوله وكان ينهى) أي النبي صلى الله عليه وسلم عن الخمر وهي حلاله (قوله وقال سعيد) هو ابن أبي عروبة (الخ) وصله أحمد عن روح عن سعيد وهو ابن أبي عروبة وقال فيه حبة سندس أو دياح شاة سعيد وسيأتي بيان ما فيه من التخالف مع بقية شرحه في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى وأراد البخاري منه بيان الذي أهدى لتظهر مطابقة الترجمة وقد أخرجه مسلم من طريق عمرو بن عامر عن قتادة فقال فيه ان أكيد ردومة الجندل وأكيد ردومة هو أكيد ردومة غير أكيد ردومة بضم المهملة وسكون الواو بلدين الحجاز والشام وهي دومة الجندل مدينة بقرب تولد بها نخل وزرع وحين على عشر مرآحل من المدينة وثمان سن دمشق وكان أكيد رملها وهو أكيد بن عبد الملك بن عبد الجندل بالجيم والنون بن اعباء بن الحرث بن معاوية ينسب إلى كندة وكان نصرانياً وكان النبي صلى الله عليه وسلم أرسل إليه خالد بن الوليد في سرية فأسروا قتل أخاه حسان وقدم به المدينة فصالحه النبي صلى الله عليه وسلم على الجزية وأطلقه ذكر ابن اسحق قصته مطوّل في المغازي وروى أبو يعلى بإسناد قوي من حديث قيس بن النعمان انه لما قدم أخرج قباء من دياح منسوباً بالذهب فرده النبي صلى الله عليه وسلم عليه عليه ثم انه وجد في نفسه من ردهديته فرجع به فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ادفعه إلى عمر الحديث وفي حديث علي عند مسلم ان أكيد ردومة أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم ثوب حرير فاعطاه علياً فقتل شقيقه خرا بين النواطم فيستفاد منه ان الخلعة التي ذكرها علي في الباب الذي قبله هي هذه التي أهداها أكيد وسيأتي المراد بالنواطم في اللباس

فأكل منها حتى بها فقيل ألا نقلها قال لا قال فما زلت أعرفها في لهوات رسول الله صلى الله عليه وسلم * حدثنا أبو النعمان حدثنا
المعمر بن سليمان عن أبيه عن أبي عثمان عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهم قال كُلم النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثين ومائة
فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل مع أحد (١٧٠) منكم طعام فاذا مع رجل صاع من طعام أو شحوة فنجن ثم جاء رجل مشرك

شعاع طويل يغتم يسوقها
فقال النبي صلى الله عليه
وسلم يبعألم عطية أو قال ثم
هبة قال لا بل يبيع فاشتري
منه شاة فصنع وأمر النبي
صلى الله عليه وسلم بسواد
البطن أن يشوى وأمر الله
مافي السلاطين والمائة الا
وقد حرز النبي صلى الله عليه
وسلم له حرة من سواد بطنها
ان كان شاهدا أعطاها اياه
وان كان غابا خباها له فجعل
منها قصعتين فأكلوا
أجمعون وشبعنا ففضلت
القصعتان فخلماها على
البعير أو كما قال * (باب
الهدي لله للمشركين وقول
الله تعالى لا ينما لكم الله عن
الذين لم يقاتلواكم في الدين ولم
يجزواكم من دياركم أن تبرؤهم
وتقسطوا اليهم من الله
يجب المقسطين) * حدثنا
خالد بن مخلد حدثنا سلمان
ابن بلال حدثني عبد الله بن
دينار عن ابن عمر رضي الله
عنهما قال رأى عمر حلة على
رجل تباع فقال للنبي صلى
الله عليه وسلم اتبع هذه
الحلة تلبسها يوم الجمعة
واذا جاءك الوقت فقل انما

ان شاء الله تعالى * ثانيا حديث أنس أيضا ان يهودية أتت النبي صلى الله عليه وسلم بشاة
مسمومة فأكل منها الحديث وسألت شريحه في غزوة خيبر من المغازي واسم اليهودية المذكورة
زينب وقد اختلف في اسلامها كما سأتى (قوله فأكل منها حتى بها) زاد مسلم وأحمد في روايته
من الوجه المذكور هنا فأكل منه فقال انها جعلت فيه سموا زاد مسلم بعد قوله حتى بها الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألتها عن ذلك فقالت أردت لاقتلك قال ما كان الله ليسطلك على
(قوله فقيل ألا نقلها) في رواية أحمد ومسلم فقالوا يا رسول الله (قوله في لهوات) بفتح اللام
جمع لهوات وهي سقف النسم أو الحمة المشرفة على الحلق وقيل هي أقصى الحلق وقيل ما يبدو من
النسم عند التسميم * ثالثا حديث عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق وقد تقدم بعضه بهذا الاسناد في
البيوع (قوله عرأيه) هو سليمان بن طرخان التيمي والاسناد كله بصريون الا الصحابي (قوله)
صاع من طعام أو شحوة بالرفع والنهي للصاع (قوله ثم جاء رجل مشرك) لم أقف على اسمه ولا على
اسم صاحب الصاع المذكور (قوله شعاع) يضم الميم وسكون الميمجة بعد هاء ملة وآخره فون
ثقبه فسرده المصنف في آخر الحديث في رواية المستقلى بأنه الطويل جدا فوق الطول وزاد غيره
مع افراط الطول شعاع الرأس وقد تقدم وكأنا أقوى لانه سأتى في الاطعمة من وجه آخر بلنظ
شعاع طويل ويحتمل أن يكون قوله طويل تفسير المشعاع وقال القزاز المشعاع الحافي النائر
الرأس (قوله يبعألم عطية) اتصبت على فعل مقدر (قوله فاشتري منه شاة) في رواية الكشميهني
فاشترى منها أي من الغنم (قوله بسواد البطن) هو الكبد وأكل مافي البطن من كبدها وغيرها
(قوله وأمر الله) هو قسم وقد تقدم انه يقال بالهمز وبالوصل وغير ذلك (قوله أعطاها اياه) هو
من القلب وأصله أعطاها اياه (قوله فأكلوا أجمعون) يحتمل أن يكونوا اجتمعوا على القصعتين
ففيكون فيه معجزة أخرى لكونهم ما وسعها أي القوم ويحتمل أن يريد أنهم أكلوا كلهم في الجملة
أجمع من الاجتماع والافتراق (قوله ففضلت القصعتان فخلماها) أي الطعام ولو أراد القصعتين
لقال فخلماهما ووقع في رواية المصنف في الاطعمة وفصل في القصعتين وكذا أخرجه مسلم
والضمير على هذا القدر الذي فضل (قوله أو كما قال) شئت من الراوى وفي هذا الحديث قبول
هدي المشرك لانه سأله هل يبيع أو يهدي وفيه مساد قول من حمل رد الهدي على الوثني دون
الكافي لان هذا الاعراب كان وثنيا وفيه المواصفة عند الضرورة وظهور البركة في الاجتماع
على الطعام والقسم لتأكيده الخبر وان كان الخبر صادقا ومجزة ظاهرة وآية باهرة من تكثير القدر
اليسير من الصاع ومن اللعم حتى وسع الجميع المذكور وفضل منه ولم أرهذه القصة الا من حديث
عبد الرحمن وقد ورد تكثير الطعام في الجملة من أحاديث جماعة من الصحابة محل الإشارة اليها
علامات النبوة وسألت أن شاء الله تعالى (قوله ماس) الهدي لله للمشركين
وقول الله تعالى لا ينما لكم الله عن الذين لم يقاتلواكم في الدين ساق الى آخر الآية وهي رواية أبي ذر

يبدس هذه من لا أخلاق له في الآخرة فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم منها بحمل فأرسل الى عمر منها بحملة
فقال عمر كيف ألبسها وقد قلت فيها ما تلت قال اني لم أكسها تلبسها يبيعها أو تكسوها فأرسل بها عمر الى أخيه من أهل مكة قبل
أن يسلم * حدثنا عبيد بن اسمعيل حدثنا أبو أسامة

وأبى الوقت وساق الماقون الى قوله وتقسطوا اليهم والمراد منها بيان من يجوز بره منهم وان
 الهدية للمشرک اثباتا ونفيًا ليست على الاطلاق ومن هذه المادة قوله تعالى وان جاهدناك على
 أن تشرک لی ما ليس لك به علم فلا قطعهما وصاحبهما في الدين معروفًا الآية ثم البر والصلة
 والاحسان لا يستلزم التجارب والتوادر المنهي عنه في قوله تعالى لا تجد قومًا يؤمنون بالله
 واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله الآية فانها عامة في حق من قاتل ومن لم يقاتل والله
 أعلم وأورد فيه حديثين * أحدهما حديث ابن عمر في حلة عطار وقد سبق قريًا والغرض
 منه قوله فارتسل بها عمر إلى أخيه من أهل مكة قبل أن يسلم واسم هذا الأخ عثمان بن حكيم وكان
 أخا عمر من أمه أمهمما خيفة بنت هشام بن المغيرة وهي ابنة عم أبي جهل بن هشام بن المغيرة وقال
 الديلماطي إنما كان عثمان بن حكيم أخًا لزيد بن الخطاب أمي عمر لأمه أمهمما اسماء بنت وهب
 (قلت) ان ثبت احتل أن تكون اسماء بنت وهب أرضعت عمر فيكون عثمان بن حكيم أخاه أيضًا
 من الرضاعة كما هو أخوه زيد من أمه * ثانيهما حديث أسماء بنت أبي بكر (قوله عن هشام)
 هو ابن عروة وفي رواية ابن عيينة لا تسمي في الأدب أخيرًا أي (قوله عن أسماء بنت أبي بكر) في
 رواية ابن عيينة المذكورة أخبرني أسماء كذا قال أكثر أصحاب هشام وقال بعض أصحاب ابن
 عيينة عنه عن هشام عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء قال الدارقطني وهو خطأ (قلت) حكى أبو
 نعيم ان عمر بن علي المقدسي ويعقوب القاري رواه عن هشام كذلك فيجتمعا أن يذكران فيكونان
 ورواه أبو معاوية وعبد الجيد بن جعفر عن هشام فقالا عن عروة عن عائشة وكذا أخرجه ابن
 حبان من طريق الثوري عن هشام والاول أشهر قال البرقاني وهو أثبت انه ولا يسعد أن يكون
 عند عروة عن أمه وخالته فقد أخرجه ابن سعد وأبو داود والطحاوي والحاكم من حديث عبد
 الله ابن الزبير قال قدمت قبيلة بالقاف والمناة مصغرة بنت عبد العزيز بن سعد من بني مالك بن
 حنظل بكسر الحاء وسكون السين المهملة بن علي ابنتها اسماء بنت أبي بكر في الهدنة وكان أبو بكر
 طلقها في الجاهلية بعد ايازيب وسمن وقرظ فأتت أسماء أن تقبل هديتها وأدخلها بيتها وأرسلت
 الى عائشة سلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لتدخلها الحديث وعرف منه تسمية أم أسماء
 وانما أمها حقيقة وان من قال انها أسها من الرضاعة فقد وهم ووقع عند الزبير بن بكار أن اسمها
 قبيلة ورأيت في نسخة شجرة منتهية بسكون التخمائية وضبطه ابن ما كولا بسكون المناة فعلى
 هذا فن قال قبيلة صغرها قال الزبير أم أسماء وعبد الله ابن أبي بكر قبيلة بنت عبد العزيز وساق
 نسبها الى حنظل بن عاصم بن لؤي وأما قول الداودي ان اسمها أم بكر فقد قال ابن التين لعله كتبها
 (قوله قدمت علي أمي) زاد اللبث عن هشام كما سيأتي في الأدب مع ابنها وكذا في رواية حاتم بن
 اسمعيل عن هشام كما سيأتي في آخر الجزية وذكر الزبير أن اسم ابنها المذكور الحارث بن مدركة بن
 عبيد بن عمرو بن مخزوم ولم أر أنه ذكر في العناية فكأنه مات مشركا وذكر بعض شيوخنا انه وقع
 في بعض النسخ مع أبيها جو حدة ثم تحتانية وهو تخفيف (قوله وهي مشركه) ساذ كر ما قيل في
 اسلامها (قوله في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية حاتم في عهد قريش ادعاهم واد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وأراد بذلك ما بين الحديثية والنفع وسيأتي بيانه في المغازي (قوله
 فاستفتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت ان أمي قدمت وهي راعبة) في رواية حاتم فقالت

عن هشام عن أبيه عن
 أسماء بنت أبي بكر رضي الله
 عنهما قلت قدمت علي
 أمي وهي مشركه في عهد
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فاستفتيت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قلت ان
 أمي قدمت وهي راعبة
 أقصّل أمي قال نعم

يارسول الله ان أحي قدمت على وهي راغبة ولمسلم من طريق عبد الله بن ادريس عن هشام راغبة
 أو راهبة بالشك والطبراني من طريق عبد الله بن ادريس المذكور راغبة وراهبة وفي حديث
 عائشة عند ابن حبان جاء عن راغبة وراهبة وهو يؤيد رواية الطبراني والمعنى انها قدمت طالبة
 في رايته الها خائفة من ردها اياها ناسية هكذا فسر الجوهري ونقل المستغفري أن بعضهم أوله
 فقال وهي راغبة في الاسلام فذكرها لذلك في الصحابة ورده أبو موسى بأنه لم يقع في شيء من
 الروايات ما يدل على اسلامها وقولها راغبة أي في شيء تأخذه وهي على شركها ولهذا استأذنت
 أسماء في أن تصلها ولو كانت راغبة في الاسلام لم تحتج الى اذن اه وقيل معناها راغبة عن ديني
 أو راغبة في القرب مني ومجاورتني والتودد الى لانها ابتدأت اسماء بالهدية التي أحضرتها وورعت
 منها في المكافأة ولو سجل قوله راغبة أي في الاسلام لم يستلزم اسلامها ووقع في رواية عيسى بن
 يونس عن هشام عند أبي داود والاسماعيل راغبة بالميم أي كارهة للاسلام ولم تقدم مهاجرة وقال
 ابن بطال قيل معناها ربه من قومها ورده بأنه لو كان كذلك لكان من انعمة قال وكان أبو عمرو بن
 العلاء يفسر قوله مرغبا بالخرج عن العدو وعلى رغم أنه فيتمسك أن يكون هذا كذلك قال
 وراغبة بالموحدة أظهر في معنى الحديث (قوله صلى الله عليه وسلم) زاد في الادب عقب حديثه عن الحمدي
 عن ابن عيينة قال ابن عيينة فأ نزل الله فيها الآية اكرم الله عن الذين لم يقاتلوك في الدين وكذا وقع في
 آخر حديث عبد الله بن الزبير ولعل ابن عيينة تلقاه منه وروى ابن أبي حاتم عن السدي انها
 نزلت في ناس من المشركين كانوا آتين شيئا بالالمسلمين وأحسنه اخلاقا (قلت) ولا منافاة بينهما
 فان السبب خاص واللفظ عام فيقتضون كل من كان في معنى والمدة أسماء وقيل نسخ ذلك آية
 الامر بقتل المشركين حيث وجدوا والله أعلم وقال الخطابي فيه أن الرحم الكافرة توصل من
 المال ونحوه كما توصل المسلمة ويستنبط منه وجوب نفقة الأب الكافر والام الكافرة وان كان
 الولد مسلما اه وفيه موادعة أهل الحرب ومعاملتهم في زمن الهدنة والسفر في زيارة القريب
 وتجرى أسماء في أمر دينها وكيف لا وهي بنت الصديق وزوج الزبير رضي الله عنهم (قوله
 لا يحل لاحد أن يرجع في هبته وصدقته) كذا ثبت الحكم في هذه المسئلة لقوة
 الدليل عنده فيها وتقدم في باب الهبة للولد أنه أشار في الترجمة الى ان للوالد الرجوع فيما وهبه
 للولد فيمكن أنه يرى صحة الرجوع له وان كان حراما بغير عذر واختلف السلف في أصل المسئلة
 وقد أشرنالى تفاصيل مذاهم في باب الهبة للولد ولا فرق في الحكم بين الهدية والهبة وأما
 الصدقة فاتفقوا على أنه لا يجوز الرجوع فيها بعد القبض وأورد المصنف في الباب حديثين
 * أحدهما حديث ابن عباس من طريقين * أحدهما (قوله) حدثنا مسلم بن ابراهيم حدثنا
 هشام هو الدستوائي (وشعبة) كذا أخرجه وتابعه أبو قتادة عن أبي عوانة وأبو خليفة عند
 الاسماعيل وعلى بن عبيد العزيز عند البيهقي كلهم عن مسلم بن ابراهيم ورواه أبو داود عن مسلم
 المذكور وقال حدثنا شعبة وأبان وهمام وتابعه اسمعيل القاضي عن مسلم بن ابراهيم عند أبي
 نعيم فكانه كان عند مسلم عن جماعة (قوله) عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس في رواية شهر عن
 شعبة أخبرني قتادة سمعت سعيد بن المسيب يحدث أنه سمع ابن عباس أخرجه أحمد (قوله) قال
 النبي صلى الله عليه وسلم في رواية بكير بن الأشج عن سعيد بن المسيب سمعت ابن عباس يقول

صلى الله عليه وسلم (باب) * لا يحل
 لاحد أن يرجع في هبته
 وصدقته * حدثنا مسلم بن
 ابراهيم حدثنا هشام وشعبة
 قال حدثنا قتادة عن سعيد
 ابن المسيب عن ابن عباس
 رضي الله عنهما قال قال
 النبي صلى الله عليه وسلم

سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول آخر حجه مسلم (قوله العائد في هبته كالعائد في قبته) زاد أبو داود في آخره قال همام قال قتادة ولا أعلم التي إلا حراما الطريق الثانية (قوله) وحدثني عبد الرحمن بن المبارك) هو العيشي بفتح العين ومهجمة بصرى يكنى أبا بكر وليس أخا لعبد الله بن المبارك المشهور والاسناد كله بصريون إلا ابن عباس وعمر بن الخطاب وقدمت في هبته (قوله) ليس لنا مثل السوء) أي لا ينبغي لنا معشر المؤمنين أن نتصف بصفة ذميمة يشابهنا فيها أخس الحيوانات في أخس أحوالها قال الله سبحانه وتعالى للذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء والله المثل الأعلى ولعل هذا أبلغ في الزجر عن ذلك وأدل على التحريم مما لو قال مثلا لا تعودوا في الهبة وإلى القول بتحريم الرجوع في الهبة بعد أن تقبض ذهب جمهور العلماء إلا الهبة الواصلة له جميعا بين هذا الحديث وحديث النعمان الماضي وقال الطحاوي قوله لا يحل لا يستلزم التحريم وهو كقوله لا تحل الصدقة لغني وإنما معناه لا تحل له من حيث تحل لغيره من ذوي الحاجة وأراد بذلك التغلظ في الكراهة قال وقوله كالعائد في قبته وان اقتضى التحريم لكون التي عرا ما لكن الزيادة في الرواية الأخرى وهي قوله كالكلب تدل على عدم التحريم لأن الكلب غير متعبد فالتقي ليس حراما عليه والمراد التنزيه عن فعل يشبه فعل الكلب وتغيب باستبعاد ما تأوله وما فرقة سباق الأحاديث له وبأن عرف الشرع في مثل هذه الأشياء يذهب إلى المبالغة في الزجر كقوله من لعب بالنردشير فكأنما غمس يده في لحم خنزير (قوله الذي يعود في هبته) أي العائد في هبته إلى الموهوب وهو كقوله تعالى أولت يعود في مثلنا (قوله) كالكلب يرجع في قبته) هذا التمثيل وقع في طريق سعيد بن المسيب أيضا عند مسلم أخرجه من رواية أبي جعفر ثم جرد على المأقروعة بالفظ مثل الذي يرجع في صدقته كمثل الكلب يقي ثم يرجع في قبته فأي كنه وله في رواية بكر المذكورة انما مثل الذي يتصدق بصدقته ثم يعود في صدقته كمثل الكلب يقي ثم يأكل قبته الحديث الثاني حديث عمر (قوله) حدثنا يحيى بن قزعة) بفتح القاف والزاي والمهمله مكى قد علم لم يخرج له غير البخاري (قوله) عن زيد بن أسلم) سيأتي في آخر حديث في الهبة عن الحميدي حدثنا سنان سمعت مالك بن أنس قال سمعت أبي فذكره مختصرا وإنما فيه اسناد آخر سيأتي في الجهاد عن نافع عن ابن عمر وله فيه اسناد ثالث عن عمرو بن دينار عن ثابت الأحنظ عن ابن عمر أخرجه ابن عبد البر (قوله) سمعت عمر بن الخطاب) زاد ابن المديني عن سفيان بن عيينة عن المنبر وهي في الموطأ للدارقطني (قوله) حلت على فرس) زاد القعنبي في الموطأ عتيق والعتيق الكرم النائق من كل شيء وهذا الفرس أخرجه ابن سعد عن الواقدي بسنده عن سهل بن سعد في تسميته خيل النبي صلى الله عليه وسلم قال وأهدى تيم الداري له فرسا يقال له الورد فأعطاه عمر فحمل عليه عمر في سبيل الله فوجده يباع بالحديث فعرف بهذا تسميته وأصله ولا يعارضه ما أخرجه مسلم ولم يسبق لفظه وساقه أبو عوانة في مستخرجهم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر جل على فرس في سبيل الله فأعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا لأنه يحمل على أن عمر لما أراد أن يتصدق به فرفض إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم اختيار من يتصدق به عليه أو استشاره فحين يحمله عليه فأشار به عليه فنسبت إليه العطية لكونه أمر بها (قوله في سبيل الله) ظاهر أنه جله عليه جل تملك ليحيا هديه أنلو كان حل تخميس لم يجز يبعه وقيل بلغ إلى حالة لا يمكن الاتضاع به

العائد في هبته كالعائد في قبته وحدثني عبد الرحمن بن المبارك حدثنا عبد الوارث حدثنا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهم ما قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس لنا مثل السوء الذي يعود في هبته كالكلب يرجع في قبته وحدثنا يحيى بن قزعة حدثنا مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول حلت على فرس في سبيل الله

فيماحبس فيه وهو مقتدر الى شئ ذلك ويدل على انه نليك قوله العائد في هبته ولو كان حبسا
لقال في حبسه أو وقفه وعلى هذا فالمراد بسبيل الله الجهاد لا الوقف فلا حجة فيه لمن أجاز بيع
الموقوف اذا بلغ غايته لا يتصور الانتفاع به فيما وقف له (قوله فاضاعه) أي لم يحسن القيام عليه
وقصر في موثته وخدمته وقيل أي لم يعرف به قدره فأراد بيعه بدون قيمته وقيل معناه استعماله في
غير ما جعل له والاول أظهر ويؤيده رواية مسلم من طريق روح بن القاسم عن زيد بن أسلم فوجده
قد أفاضاعه وكان قليل المال فأشار الى علة ذلك والى العذر المذكور في ارادة بيعه (قوله
لا تشتريه) سمي الشراء عودا في الصدقة لان العادة جرت بالمساخطة من البائع في مثل ذلك
للمشتري فأطلق على القدر الذي يسامح به رجوعا وأشار الى الرخص بقوله وان أعطاه كبد رهم
ويستفاد من قوله وان أعطاه كبد رهم ان البائع كان قد ملكه ولو كان حبسا كما ادعاه من
تقدم ذكره جاز بيعه لكونه صار لا ينتفع به فيما حبس له لما كان له أن يبيعه الا بالقيمة الوافرة
ولا كان له أن يسامح منها بشئ ولو كان المشتري هو المحبس والله أعلم وقد استشكله الاسماعيلي
وقال اذا كان شرط الواقف ما تقدم ذكره في حديث ابن عمر في وقف عمر لا يساع أصله ولا يوهب
فكيف يجوز أن يباع الفرس الموهوب وكيف لا يمتن بباعه أو يمنع من بيعه قال ففعل معناه ان
عمر جعل صدقة يعطيها من يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطاءه فأعطاه النبي صلى الله عليه
وسلم الرجل المذكور فخرى منه ما ذكره ويستفاد من التعليق المذكور أيضا انه لو وجد صدقة لم يساع
بأغلام من ثمنه لم يتناوله النهي (قوله فان العائد في صدقته الخ) جل الجهور هذا النهي في صورة
الشراء على التنزيه وحمله قوم على التحريم قال القرطبي وغيره وهو الظاهر ثم الزجر المذكور
مخصوص بالصورة المذكورة وما أشبهها الا ما اذا رده اليه الميراث مثلا قال الطبري يخص من
عموم هذا الحديث من وهب بشرط الثواب ومن كان والد الموهوب ولده والهبة التي لم يقبض
والتي ردها الميراث الى الواهب لثبوت الاخبار باستثناء كل ذلك وأما ما عد ذلك كالفني شيب
الفقر وشعور من يصل رجه فلا رجوع له ولا يقال وعما لا رجوع فيه مطلقا الصدقة رادها ثواب
الاسترة وقد استشكل ذكر عمر مع ما فيه من اذاعة عمل البر وكتمانها أرجح وأجيب بأنه تعارض
عنده المصلحتان الكتمان وتبليغ الحكم الشرعي فرجح الثاني فعمل به وتعقب بأنه كان يكتنه
أن يقول جل رجل على فرس مثلا ولا يقول حملت فيجمع بين المصلحتين والظاهر أن محمل رجحان
الكتمان انما هو قبل الفعل وعنده وأما بعد وقوعه فعل الذي أعطته أذاع ذلك فالتنكيح
ويضاف اليه ان في اضافته ذلك الى نفسه تأكيد الحجة بالحكم المذكور لان الذي توقع له القصة
أجدر بضبطها ممن ليس عنده الا وقوعها بحضوره فلما آمن ما يخشى من الاعلان بالتمسك صرح
بإضافة الحكم الى نفسه ويحتمل أن يكون محمل ترجيح الكتمان لمن يخشى على نفسه من الاعلان
العجب والرياء اما من آمن من ذلك كعمر فلا (قوله باس) كذا الجميع بغير
ترجمة وهو كالفصل من الباب الذي قبله ومناسبة لها أن الحجة بعد ثبوت عطية النبي صلى
الله عليه وسلم ذلك لصهيح لم يستصلوا على رجوع أم لا فدل على أن لا أثر للرجوع في الهبة (قوله
ان غي صهيح) هو ابن سنان الرومي وقد تقدم أصله في العرب في باب شراء المملوك من الحر
من كتاب البيوع وقوله مولى بنى جددان كذا في رواية الكشميهني وللاباقين مولى بن جددان

فاضاعه الذي كان عنده
فأردت أن أشتريه منه
وظننت أنه بانه برخص
فسألت عن ذلك النبي صلى
الله عليه وسلم فقال لا تشتريه
وان أعطاه كبد رهم واحد
فان العائد في صدقته كالكلب
يعود في قبضته (باب)*
حدثني ابراهيم بن موسى
أخبرنا هشام بن يوسف أن
ابن جريح أخبرهم قال
أخبرني عبد الله بن عبيد
الله بن أبي مليكة أن بنى
صهيب مولى بنى جددان
ادعوا يمينين وجبرة أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أعطى ذلك صهيبا

وهي رواية الاسماعيلى من طريق أبى حاتم عن ابراهيم بن موسى شيخ البخارى فيه وابن جعدان هو
عبد الله بن جعدان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم مرة وأما صهيب فكان له من الولد من روى
عنه حمزة وسعد وصالح وصبيح وعباد وعثمان ومحمد وحبيب (قوله فقال مروان) هو ابن الحكم
حيث كان أمير المدينة وماوية وكان موت صهيب بالمدينة في آخر خلافة علي (قوله من يشهد
لكم) كذا فيه بالنسبة بقية القصة بصيغة الجمع فيجمل على أن المتولد للدعوى بذلك منهم كانا
اثنان ورضى الباقر بذلك فنسب اليهم تارة بصيغة الجمع وتارة بصيغة التثنية على أن رواية
الاسماعيلى فقال مروان من يشهد لكم ولا أشكال فهو واجب الذكر ماني بأن أقل الجمع اثنان عند
بعضهم (ثم لا أعطى) بفتح اللام هي لام القسم كأنه أعطى الشهادة حكم القسم أو فيه قسم
مقدر أو عبر عن الخبر بالشهادة والخبر يؤيد كد القسم كثيرا وان كان السامع غير متذكر ويؤيد
كونه خبرا ان مروان قضى لهم شهادة ابن عمرو وحده ولو كانت شهادة حقيقة لاحتاج الى
شاهد آخر ودعوى ابن بطل انه قضى لهم بشهادته ويعينهم فيه نظرا لانه لم يذكر في الحديث وقد
استدل به بعض المتأخرين لقول بعض السلف كشرع انه يكتفي بالشاهد الواحد اذا انضمت
اليه قرينة تدل على صدقه وترجم أبو داود في السنن باب اذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد
يجوز له أن يحكم وساق قصة خزيم بن ثابت في سبب تسمية هذا الشهادتين وهي مشهورة والجمهور
على أن ذلك خاص بخزيم والله أعلم وقال ابن التين يحتمل أن يكون مروان أعطى ذلك من
يستحق عنده العطاء من مال الله فان كان النبي عليه الصلاة والسلام أعطاه كان تنفيذ الوالد
يكن كان هو المنشي للعطاء قال وقد يكون ذلك خاصا بالنبي كما وقع في قصة أبي قتادة حيث قضى له
بدعواه وشهادته من كان عنده السلب (قوله يبتين وخجرة) ذكر عمر بن شبة في أخبار المدينة أن
يبت صهيب كان لأمة سلمة فوهبته لصهيب فلعنهما ففعل ذلك بأمر النبي صلى الله عليه وسلم
أو نسب اليه بطريق الجواز وكان في الحقيقة للنبي صلى الله عليه وسلم فأعطاه لصهيب أو هو يبت
آخر غير ما وقعت به الدعوى المذكورة (قوله يا ماقيل في العمري والرقبي) أى
ما ورد في ذلك من الأحكام ثبت للاصيلي وكرر بسملة قبل الباب والعمرى بضم المهملة
وسكون الميم مع القصر وحكى ضم الميم مع ضم أوله وحكى فتح أوله مع السكون مأخوذ من العمر
والرقبي بوزنهما مأخوذة من المراقبة لأهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية فيعطى الرجل الدار
ويقول له أعرنك أياها أى أجهت لك مدة عرك فقبل لها عمرى لذلك وكذا قيل لها رقبى لأن كلا
منهما يرقب متى يموت الآخر لترجع اليه وكذا ورثته فيقومون مقامه في ذلك هذا أصلها لغة
وأما شرحها فالجمهور على أن العمري اذا وقعت كانت ملكا لا أخذوا لا ترجع الى الأول الا ان
صرح بأشترط ذلك وذهب الجمهور الى صحة العمري الاساحكاه أو الطبيب الطبرى عن بعض
الناس والمأوردى عن داود طائفة لكن ابن حزم قال بختها وهو شيخ الظاهرية ثم اختلفوا
الى ما توجه التملك فالجمهور أنه يتوجه الى الرقبة كسائر الهبات حتى لو كان المعبر عبدا
فأعتقه الموهوب له نفذ بخلاف الواهب وقيل يتوجه الى المنفعة دون الرقبة وهو قول مالك
والشافعى في القديم وهل يسلك به مسلك العارية أو الوقف روايتان عند المالكية وعن الحنفية
التمليك في العمري يتوجه الى الرقبة وفي الرقبى الى المنفعة وعنه أنها باطلة وقول المصنف أعرته

فقال مروان من يشهد لكم
على ذلك قالوا ابن عمر فدعاه
فشهد لا أعطى رسول الله
صلى الله عليه وسلم صهيبا
يبتين وخجرة فقضى مروان
بشهادته لهم * (باب ماقيل
في العمري والرقبي) *
أعرته الدار فهى عمرى
جعلته استعمركم فيها
يجعلكم عمارا * حدثنا أبو
نعيم حدثنا شيبان

الدار فهي عمري جعلته اليه اشار بذلك الى أصلها وأطلق الجعل لانه يرى انها تصير ملكا للموهوب له
 كقول الجمهور ولا يرى انها عارية كما ساقى تصير يحبه بذلك في آخر أبواب الهبة وقوله استعمركم
 فيها جعلكم عمرا هو بنفسه برأي عبيدة في الجواز وعليه يعتمد كثيرا وقال غيره استعمركم أطال
 أعماركم وقيل معناه أذن لكم في عمارتها واستخراج قوتكم منها (قوله عن يحيى) هو ابن أبي كثير
 (قوله عن أبي سلمة عن جابر) في رواية هشام عن يحيى حديث أبي سلمة سمعت جابر بن عبد الله
 أخرجه مسلم وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن (قوله قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالعمرى انها لمن
 وهبت له) هو يفتح أنها أى قضى بانها وفي رواية الزهري عن أبي سلمة عنده مسلم أي أجاز رجل أعمر
 عمرى له ولعقبه فانهم اللذين أعطيا لا ترجع الى الذى أعطيا لانه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث
 هذا الفظة من طريق مالك عن الزهري وله نحوه من طريق ابن جريح عن الزهري وله من طريق
 الليث عنه فقد قطع قوله حقه فيها وهي لمن أعمر ولعقبه ولم يذ كر التعليل الذى فى آخره وله من
 طريق معمر عنه انما العمرى التى أجازها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول هى لك ولعقبك
 فأما الذى قال هى لك ما عشت فانهم لا ترجع الى صاحبها قال معمر كان الزهري يفتى به ولم يذ كر
 التعليل أيضا وبين من طريق ابن أبي ذئب عن الزهري أن التعليل من قول أبي سلمة وقد أوصته
 فى كتاب المدرج وأخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر قال جعل الانصار يعمررون
 المهاجرين فقال النبي صلى الله عليه وسلم اسكوا عليكم أموالكم ولا تنفسدوها فانه من أعمر
 عمرى فهي الذى أعمرها حيا وميتا ولعقبه فيجتمع من هذه الروايات ثلاثة أحوال أحدها أن
 يقول هى لك ولعقبك فهذا صريح فى أنها للموهوب له ولعقبه ثانيا أن يقول هى لك ما عشت
 فإذا مات رجعت الى فتيهذه عارية موقته وهى صحيحة فإذا مات رجعت الى الذى أعطى وقد بينت
 هذه والى قبلها رواية الزهري وبه قال أكثر العلماء ورجمه جماعة عن الشافعية والاصح عند
 أكثرهم لا ترجع الى الواهب واحتجوا بأنه شرط فاسد فلغى وسأذ كر الاحتجاج لذلك آخر الباب
 ثالثا أن يقول أعمرتكها ويطلق رواية أبي الزبير هذه تدل على ان حكمها حكم الاول وأنها
 لا ترجع الى الواهب وهو قول الشافعي فى الجديد والجمهور وروى فى القديم العقد باطل من أصله
 وعنه كقول مالك وقيل القديم عن الشافعي كالجديد وقد روى النسائي ان قتادة حكى ان سليمان
 ابن هشام بن عبد الملك سأل النخعي عن هذه المسئلة أعنى صورة الاطلاق فذ كر له قتادة عن
 الحسن وغيره أنها جائزة وذ كر له حديث أبي هريرة بذلك قال وذ كر له عن عطاء عن جابر عن النبي
 صلى الله عليه وسلم مثل ذلك قال فقال الزهري انما العمرى أى الجائزة اذا أعمر له ولعقبه من
 بعده فإذا لم يجعل عقبه من بعده كان الذى يجعل شرطه قال قتادة واحتج الزهري بان الخلفاء
 لا يقضون بها فقال عطاء قضى بها عبد الملك بن مروان (قوله عن بشير) بالجمعة وزن عظيم
 (ابن خنيك) بالنون وزن ولد (قوله العمرى جائزة) فهم قتادة وهو راوى الحديث من هذا
 الاطلاق ما حكى عنه وحله الزهري على التخصيص الماضى واطلاق الجواز فى هذه الرواية
 لا ينهم منه غير الخلفاء والجمعة وأما حله على الماضى الذى يعاها وهو الذى جعله عليه قتادة
 فيحتاج الى قدر زائد على ذلك وقد أخرج النسائي من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي
 هريرة مرفوعا لا عمرى فن أعمر شيئا فهو له وهو يشهد لمفهومه قتادة (قوله وقال عطاء حديثي

عن يحيى عن أبي سلمة عن
 جابر رضى الله عنه قال قضى
 النبي صلى الله عليه وسلم
 بالعمرى أنها لمن وهبت له
 * حديثنا حنص بن عمر
 حديثنا شامام حديثنا قتادة
 قال حديثي النضر بن أنس
 عن بشير بن نهيك عن أبي
 هريرة رضى الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال
 العمرى جائزة * وقال عطاء
 حديثي

جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله) في رواية غير أبي ذر نحو بدل مثله وطر بق عطاء موصولة
بالاسناد المذكور عن قتادة عنه فقتادة هو الثقاتي وقول عطاء وهم من جعلوا له لفظا قد بين ذلك
أبي الوليد عن همام أخرجه أبو نعيم في مستخرج من طريقه بالاسنادين جميعا والفظن ما واحد
وهو يقرى رواه أبي ذر وقد رواه مسلم من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة باللفظ العمري
ميراث لأهلها * (تبيينه) ترجم المصنف بالرقبي ولم يذكر الاسنادين الواقديين في العمري وكأنه
يرى انهما متحدان في وهو قول الجوهري ومنع الرقبى ثالثا وأبو حنيفة وشهد ووافق أبو يوسف
الجوهري وقد روى النسائي باسناد صحيح عن ابن عباس وهو في العمري والرقبي سواء وله من
طريق ابن أبي عمير عن عبد الكريم عن عطاء قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العمري
والرقبي قلت وما الرقبى قال يقول الرجل للرجل هي للسحابة فان فعلت فهو جائر فكذلك أخرجه
مسلسلا وأخرجه من طريق ابن جريج عن عطاء عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر عن فوعا
لا عمري ولا رقبى فمن أعمر شيئا أو أرقبته فهو له حياة ومما به رجالة ثقات لكن اختلف في ماع
حبيب له من ابن عمر فصرح به النسائي من طريق ومعه في طريق أخرى وقال الماوردي اختلفوا
الى ماذا يوجب النهي والظاهر انه يتوجه الى الحكم رقبى لوجه الى اللفظ الجاهلي والحكم
المسوخ وقيل النهي انما يمنع صحة ما يشيد المنهي عنه فائدة أما اذا كان صحة المنهي عنه ضررا
على مرتكبه فلا يمنع صحته كالطلاق في زمن الحيف وصحة العمري ضرر على المعمر فان ما كان
يزول بغير عوض هذا كله اذا حل النهي على التصرح فان حل على الكراهة أو الارشاد لم يحتمل
الى ذلك والتقرينة الصارفة ما ذكر في آخر الحديث من بيان حكمه وبصرح بذلك قوله العمري
جائز ولا يرد من طريق أبي الزبير عن جابر رقبه العمري جائز ولا أهلها والرقبي جائز ولا أهلها والله
أعلم قال بعض الحفاظ اجازة العمري والرقبي بعيد عن قياس الأصول ولكن الحديث مقدم ولو قيل
بتحريمه ما للنهي وصحته ما للحديث لم يبعد ذلك النهي لأمر تاريخ وهو حفظ الأموال ولو كان
المراد فيه ما للمنفعة كما قال مالك لم يسه عنه وما والظاهر ان ما كان يسهو والعرب بهما الاتيك
الرقبة بالشروط المذكور فيقاء الشرع عن إختصاصه فصح العمري قد على ثبوت الهمزة المحذورة وأبطل
الشروط المضادة لذلك فانه يشبه الرجوع في الهمزة وقد صح النهي عنه وشبهه بالكتاب يعود في قبته
وقد روى النسائي من طريق أبي الزبير عن ابن عباس رقبه العمري لمن أعمر ثاوار الرقبى لمن أرقبها
والعائد في قبته كالعائد في قبته فمشرط الرجوع المتأخر للعقد مثل الرجوع الطاري بعده فنهى
عن ذلك وأمر أن يشهدا مطلقا أو يفرجها مطلقا فان أخرجهما على خلاف ذلك بطل الشرط
وصح العقد غير انما له وهو نحو ابطال شرط الولاء لم يراجع عبدا كما تقدم في قصة برة بن (قوله)
من استعار من الناس الفرس زاد أبو ذر عن مشايخه والذابة وزاد عن الكشي عن
وغيرها وثبت مثله لابن شيبة لكنه قال وغيره ما بالتمتية وذكر بعض الشراح من أدركه قبل
الباب كتاب العارية ولم أر في شيء من النسخ ولا الشروح والبخاري أضاف العارية الى الهمزة
لانها اعمه المنافع والعارية بتسديد القمانية ويجوز تخفيفها وحكي عارية برا خفيفة بغير ثمانية
قال ابن زهري ما أخذه من عار اذا ذهب ورجع ومنه سمي العيار لانه يكثر الذهاب والنجى وقال
الطليوسي هي من التعاور وهو التناوب وقال الجوهري منسوبة الى العار لان طلبها عار

جابر عن النبي صلى الله
عليه وسلم مثله * (باب
من استعار من الناس
الفرس) * حدثنا آدم
حدثنا شعبة عن قتادة قال
سمعت أناس يقول

وتعقب بوقوعها من الشارع ولا عار في فعله وهذا التعقب وإن كان محجبا في نفسه لكنه لا يرد
على ناقل اللغة وفعل الشارع في مثل ذلك إيبان الجواز وهي في الشرع عسبة المنافع دون الرقبة
ويجوز رزقيتها وحكم العارية إذا تلفت في يد المستعير أن يضمها الأفيما إذا كان ذلك من
الوجه المأذون فيه هذا قول الجمهور وعن المالكية والخنفية أن لا يتعدل ضمن وفي الباب عدة
أسانيد ليس فيها شيء على شرط البخاري أشهرها حديث أبي أمامة أنه سمع النبي صلى الله عليه
وسلم في حجة الوداع يقول العارية مؤداة والرعي مزارع أخرجه أبو داود وحسنه الترمذي وصححه
ابن حبان (قلت) في الاستدلال به ظروفي وليس فيه دلالة على التضمين لأن الله تعالى قال إن الله
يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا تلفت الأمانة لم يلزم ردّها نعم روى الأربعة وصححه
الحاكم بن حديث الحسن عن سمرة رفعه على الدماء أخذت حتى تؤدى به وسمع الحسن من سمرة
سنة ثمانية فان ثبت فيه حجة لقول الجمهور والله أعلم (قوله) كان فزع بالمدينة أي خوف
من عدو (قوله) من أبي طلحة) عورين من أهل زوج أم أنس (قوله) يقال له المندوب) قيل
سمي بذلك من التذنب وهو الرهن عند السبابة وقيل لندب كان في جده وهو أثر الجرح زاد في
الجاراد من طريق سعيد عن قتادة كان يفتلف أو كان فيه قطاف كذا فيه بالشك والمراد أنه كان
بنات المشي (قوله) وإن وجدناه الجرار في رواية المسئلة وإن وجدنا يجذف الضمير قال الخطابي
إن هي الذففة واللام في الجرار بمعنى الأي مارجدناه الجرار قال ابن التين هذا مذنب الكونيين
وعند الضريرين أن شغففة من الثقيلة واللام زائدة كذا قال قال الأصبغ يقال للفرس يجرد إذا
كان واسع الجردى أولا أن جرد لا ينفذ كالانفد الجرد ويؤيده في رواية سعيد عن قتادة وكان
به ذلك لا يجارى وسأق في الجهادي بأبي الكلام عليه مستوفى بهذا أن شاء الله تعالى (قوله)
ما استعاره للعروس عند البناء) أي الزفاف وقيل لبناء لانهم يبنون لمن يتزوج فقة
يخاطبون أمع المرأة ثم أطلق ذلك على التزويج (قوله) حدثنا عبد الواحد) تقدمهم هذا الأسناد في آخر
الكتاب الحديث وفيه شرح حال ابن والسيد عبد الواحد (قوله) وعليم ادع قطر) الدرع قص المرأة
بهو من ذكر قال أبو هريرة ودرع السيد مؤنثة وحكي أبو عبيدة أنه أيضا يذكر ويؤنث القطر
بكسر القاف وسكون الميم له بدنه حاراء وقيل له المسقل والسرخسي بضم الناف وآخره فون
والقطر شهاب من غليظ القطر وغيره وقيل من إقنهان خاعسة وحكي ابن قرقول أنه في رواية ابن
السكندر والقباضي بالنساء المكسورة آخره مراء وهو ضرب من شهاب البن تعرف بالقطرية فيها حجرة
قال البنادي والصواب القاف وقال الأزهرى الشهاب القطرية منسوبة إلى قطر قرية في البحرين
فكسر وا القاف للنسبة وخففوا (قوله) عن خمسة دراهم) ينسب عن بتدبير فعل وخمسة
بالضبط على الاضاعة أو برفع الثمن وخمسة على حذف الضمير والتقدير ثمنه خمسة دراهم وروى بضم
أوله وتشديد الميم على لفظ الماشي ونصب خمسة على نزع الخافض أي قوم بخمسة دراهم ووقع
في رواية ابن شبيب وخمسة دراهم (قوله) إلى جاري) لم أعرف أحدا (قوله) ترفى) بضم أوله
أي تأفف أو تكبر يقال ترفى يرفى إذا دخل الزهو وهو الكبر ومنه مأزها وهو من الحروف التي
جاءت بلفظ البناء لمفعول وإن كانت بمعنى الفاعل مثل عني بالآخر وتجبث النافعة (قلت) ورأيت
في رواية أبي ذر ترفى بفتح أوله وقد حكاه ابن دريد وقال الأصبغ لا يقال بالفتح (قوله) تسخين

كان فزع بالمدينة فاستعار
لنبي صلى الله عليه وسلم
فرسان أبي طلحة يقال
له المندوب فركبه فلما رجع
قال مارأيت من شيء وإن
وجدناه الجردا * (باب
الاستعارة للعروس عند
البناء) * حدثنا أبو سعيد
حدثنا عبد الواحد بن أمين
حدثني أبي قال دخلت
على عائشة رضي الله عنها
وعليها درع قطر عن خمسة
دراهم فقالت ارفع يدك
إلى جاريتي انظر إليها فانها
ترهى أن تلبسه في البيت
وقد كان لمن من درع على
عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم فما كانت امرأة
تقين بالمدينة الأرسلة
إلى تسعيه

بالتفاف أى ترين من فإن الشئ عيانة أى أصلحه والقيمة تقال للماشطة ولا مغنية ولا لامة مطلقا
وحكى ابن التين انه روى تفسيرا بالنساء أى تعرض رجبلى على زوجها (قلت) ولم يضمط ما بعد الفاء
ورأيت به بخط بعض الحنابلة غشاة فواقية قال ابن الجوزى أرادت عائشة رضى الله عنها انهم
كانوا أو لا فى حال ضيق وكان الشئ المستقر عندهم اذ ذلك عظيم القدر وفى الحديث ان عارية
السياب للعروس أمر مع دول به مرغ فيه وأنه لا بد من الشئ وفيه فواضع عائشة وأمر عاتى
ذلك مشهور وفيه حل عائشة عن خدمتها ورفقتها فى المعاتبه وأشار بها عندها مع الحاجة
اليه وتواضعها بأخذها للنفقة فى حال اليسار مع ما كان مشهورا عنهما من الجود رضى الله عنهما
(قوله باب فضل المنجعة) حذف باب من رواية أب ذر والمنجعة بالنون والمهملة
وزن عناية هى فى الأصل العطية قال أبو عبيد المنجعة عند العرب على وجهين أحدهما أن يعطى
الرجل صاحبه صلة فيكون له والاخر أن يعطيه ناقة أو شاة ينفع بجلهم أو ورثا زنا ثم يردّها
والمراد به فى أول أحاديث الباب هنا عارية ذوات الالبان ليؤخذ لبنها ثم تردّها لصاحبها وقال
الفرزاقيل لا تكون المنجعة الا ناقة أو شاة والأول أعرف ثم ذكر المصنف فيه ستة أحاديث الأول
حديث أبى هريرة (قوله نعم المنجعة اللقعة الصنفى منجعة) اللقعة الناقة ذات اللبن القريبة العهد
بالولادة وهى مكسورة اللام ويجوز فتحها والمعروف ان اللقعة بفتح اللام مرة الواحدة من
الحلب والصنفى بفتح الصاد كسر الفاء أى الكريمة الغزيرة اللبن ويقال لها الصنفى أيضا كذا
رواه يحيى بن بكير وذكر المصنف بعده ان عبد الله بن يوسف واسم عميل يعنى ابن أبى أويس روى
بلفظ نعم الصدقة اللقعة الصنفى منجعة وهذا هو المنه ورعى مالك وكذا رواه شعيب عن أبى الزناد
كما سأتى فى الاشارة قال ابن التين من روى نعم الصدقة روى أحدهما بالمعنى لأن المنجعة العطية
والصدقة أيضا عطية (قلت) لا تلازم بينهما فكل صدقة عطية وليس كل عطية صدقة واطلاق
الصلاقة على المنجعة مجاز ولو كانت المنجعة صدقة لما حلت للنبي صلى الله عليه وسلم بل هى من جنس
الهبة والهدية وقوله منجعة منصوب على التمييز قال ابن مالك فيه وقوع التمييز بعد فاعل نعم ظاهرا
وقد نعت سميوية الامع الاضمار مثل بسن للظالمين بدلا وجوته المبرود هو الصحيح وقال أبو البقاء
اللقعة هى الخصوصية بالمذبح ونحسة منصوب على التمييز فكيف يداهر كقول انس
* فنع الزاد اذا بى ان زادا * (قوله تغدو باناء وتروح باناء) أى من اللبن أى تحلب انا
بالغداة وانا بالعشى ووقع هذا الحديث فى رواية مسلم من رواية سفيان عن أبى الزناد بلفظ ألا
رجل ينجع أهل بيت ناقة تغدو باناء وتروح باناء أن أجرها العظيم * الحديث الثانى حديث أنس
(قوله وأيس بأيديهم) كذا الجميع وفى رواية الاصل وكريمة يعنى شئ (٢) وثبت لفظ شئ فى
رواية مسلم عن حملة وأبى الظاهر عن ابن وهب (قوله فقامهم الانصار الخ) ظاهره من غير لقوله
فى حديث أبى هريرة الماشى فى المزارعة قالت الانصار للنبي صلى الله عليه وسلم اقسام بيننا وبين
اخواننا النخيل قال لا والجمع بينهم ما ان المراد بالمقاسمة هنا القسمة المعنوية وهى التى أجلبهم اليها فى
حديث أبى هريرة حيث قال قالوا فيكونوا المونة ونشر كهم فى الثرى فكان المراد هنا مقاسمة
الثمار والمثلى هناك مقاسمة الاصول وزعم الداودى وأقره ابن التين أن المراد بقوله ثمارهم
الانصار أى ما نفقوههم جعله من القسم بفتح الناف والمهمل له لامن القسم بسكون الميم له وقد

(باب فضل المنجعة)

حدثنا يحيى بن بكير

حدثنا مالك عن أبى الزناد

عن الاعرج عن أبى هريرة

رضى الله عنه أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم

قال نعم المنجعة اللقعة الصنفى

منجعة الشاة الصنفى فتدو

باناء وتروح باناء * حدثنا

عبد الله بن يوسف واسم عميل

عن مالك قال نعم الصدقة

حدثنا عبد الله بن

يوسف أخبرنا ابن وهب

حدثنا يونس عن ابن شهاب

عن أنس بن مالك رضى الله

عنه قال لما قدم المهاجرون

المدينة ستة من مكة وليس

بأيديهم وكانت الانصار أهل

الارض والعقار فقاسمهم

الانصار على أن يعطوهم

ثمار أموالهم كل عام

ويكنوهم العمل والمونة

(٢) قوله يعنى شئ الخ كذا

في جميع النسخ بالرفع الروا

التي شرحها القسطلانى

يعنى شيأ بالنصب اه

وكانت أمه أم أنس أم سليم كانت أم عبد الله بن أبي طلحة فكانت أعطت أم أنس رسول الله صلى الله عليه وسلم عداً فأفادها عن النبي صلى الله عليه وسلم أم أنس أم سليم (١٨٠) دولة أم أسامة بن زيد قال ابن شهاب لما أخبرني أنس بن مالك أن النبي صلى

تقدم فكتب ما زعم في كتاب الزارعة **(قوله)** وكانت أمه أم أنس الخ) الضمير في أمه يعود على أنس
وأم أنس بدل منه وكذا أم سليم وفي رواية مسلم وكانت أمه أم أنس بن مالك وهي تدعى أم سليم
وكانت أم عبد الله بن أبي طلحة كان أمها أنس لأمه والذي يظهر أن قائل ذلك هو الزهري الراوي عن
أنس لكن بقية الساق يقتضي أنه من رواية الزهري عن أنس فيحمل على الخبر بل **(قوله)** فكانت
أعطت أم أنس) أي كانت أم أنس أعطت **(قوله)** عندا قال بكسر المهملة وبذل متبعة خفيفة جمع
عذوق بفتح ثم سكون بمل وخبيل والعذوق الخلة وقيل اغمايت بالهذال إذا كان جلهما وجودا
والمراد أمها وحببت لها غيرها **(قوله)** قال ابن شهاب) هو موهول الإسناد المذكور وكذا هو عند
مسلم **(قوله)** إلى أمه) أي إلى أم أنس وهي أم سليم **(قوله)** فأعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم أم
أعين مكافئ) أي بدلها **(قوله)** من حاطة) أي بساتر **(قوله)** وقال أحمد بن شبيب أخبرنا
عن أبي أنس هذا) أي بالإسناد والمثل **(قوله)** وقال مكلمين من حاطة) يعني أنه وافق ابن وهب في
السياق إلا في قوله من حاطة فقبل من حاطة أي من خالص ماله قال ابن القيم المعنى واحد لأن
حاطة صار له خالصا (قلت) لكن لفظ خالص أصح في الاحتصاص من حاطة وطريق أحمد
ابن شبيب هذه وصلها البرقاني في المصاحفة من طريق محمد بن علي الصائغ عن أحمد بن شبيب
المذكور ومثله زاد مسلم في آخر الحديث قال ابن شهاب وكان من شأن أم أئين أنها كانت رصينة
لعمد الله بن عبد المطلب وكانت من الحبشة فلما ولدت أخته رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد
ما توفي أبوه كانت أم أئين تحضنه حتى كبر فاعتقها ثم أنكحها زيد بن حارثة وتوفيت بعده صلى الله
عليه وسلم بخمسة أشهر وسألتني في المغازي ذكر سبب إعطاء رسول الله صلى الله عليه وسلم لأم أئين
بدل العذاق وفيه زيادة على رواية الزهري فأنه أخرج من طريق سليمان التيمي عن أنس قال
كان الرجل يجعل للنبي صلى الله عليه وسلم الخلات الحديث وفيه وأن أهلي أمروني أن أسأل
النبي صلى الله عليه وسلم الذي كانوا أعطوه وكان قد أعطاه أم أئين فجاءت أم أئين فجعلت الثوب
في عنقي تقول لا تعطينكم وقد أعطانيه قال والنبي صلى الله عليه وسلم يقول لك كذا حتى أعطاهما
عشرة أمثاله أو كما قال في الحديث الثالث **(قوله)** عن حسان بن عطية) في رواية أحمد عن الوليد
حدثنا الأوزاعي حدثنا حسان بن عطية **(قوله)** عن أبي كبشة) في رواية أحمد المذكور حديثي
أبو كبشة وهو بفتح الكاف وسكون الواو بعد ثمانية (السلول) بفتح المهملة وتخفيف اللام
المضمومة بعده أو أو ساكنة ثم لام لا يعرف اسمه وزعم الحياكم أن اسمه البراء بن قيس ووجهه
عبد الغني بن سعيد وبين أنه غيره وليس لأبي كبشة ولا للراوى عنه حسان بن عطية في الجارية
سوى هذا الحديث وآخر في أحاديث الأنبياء **(قوله)** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية
أحمد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم **(قوله)** أربعون خلة) في رواية أحمد أربعون خلة
(قوله) العنز) بفتح المهملة وسكون النون بعدها زاي معروفة وهي واحدة المعز **(قوله)** قال
حسان) هو ابن عطية راوى الحديث وهو موصول بالإسناد المذكور قال ابن بطال ما تلخصه

اس

الأوزاعي حدثني عطاء عن جابر رضي الله عنه قال كانت لرجل من أنصار رسول
أرضين فقالوا يا جابر هبنا لثلث الربيع والمصنف فقتل النبي صلى الله عليه وسلم
أبى فليمسك أرضه

* وقال محمد بن يوسف حدثنا الاوزاعي حدثني الزهري حدثني (١٨١) عطاء بن يزيد حدثني أبو سعيد قال جاء

أعرابي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن الهجرة فقال ويحك ان الهجرة شأنها شديد فهل لك من ابل قال نعم قال فمعه صدقة ما قال نعم قال فمعه من شاة ما قال نعم قال فمعه ابرم وردها قال نعم قال فاعمل من وراء الثمار فان الله لن يترك من عملك شيئا * حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الوهاب حدثنا أبي عن عمرو عن طائوس قال حدثني أعلمهم بذلك يعني ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج الى أرض تميم فزار عاقلاً من هذله فقالوا اكترأف فلان فقال أما لنوخنه اياه كان خيراً له من أن يأخذ عليها أجراً معلوماً (باب) اذا قال أخدمك هذه الجارية على ما يتعارف الناس فهو جائز وقال بعض الناس هذله عارية وان قال كسوتك هذه الثوب فهذه عارية وان قال كسوتك هذا الثوب فهذه هبة * حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هاجر ابراهيم بسارة فأعطوها أجر فرجعت فقالت أشعرت أن

ليس في قول حسان ما يمنع من وجدان ذلك وقد حض صلى الله عليه وسلم على أبواب من أبواب الخمر والبر لا تحصى كثرة ومعلوم انه صلى الله عليه وسلم كان عالماً بالآباريعين المذكورة وانما لم يذكرها المعنى هو أنفع لنا من ذكرها وذلك خشية أن يكون التعيين لها من هذلي غير هام من أبواب البر قال وقد بلغني ان بعضهم يطلبها ويحدثها تريد على الأربعين بما زادها عانة الصانع والصنعة للأخرق واعطاء شمع النعل والسفر على المساء والذب عن عرضه وادخال السرور عليه والفسخ في المجلس والدلالة على الخير والكلام الطيب والفرس والزرع والشفاقة وعبادة المريض والمصافحة والمحبة في الله والبغض لا تجله والنجاسة لله والتزاور والنصح والرحمة وتوكلها في الاحاديث الصحيحة وفيها ما ينافي عن كونه دون منجية العز وحدثنا ما ذكره أشياء قد تعجب ابن المنبر ببعضها وقال الاولى أن لا يعتنى بعدها ما تقدم وقال الكرماني جميع ما ذكره جميع بالغيب ثم أتى عرف اخيراً من المنجية (قلت) وانما أردت بمبدأ كرمتهما أن يقرب باب الخس عشرة التي عدها حسان بن عطية وهي ان شاء الله تعالى لا يخرج عما ذكره ومع ذلك فانما وافق لابن بطال في امكان تتبع أربعين خصلة من خصال الخير أداها منجية العز ووافق لابن المنبر في رد كثير مما ذكره ابن بطال مما هو ظاهر انه فوق المنجية والله أعلم بالحديث الرابع حديث جابر كانت لرجال منافضول أرضين تقدم في المزارعة مع الكلام عليه والغرض منه هنا قوله أو ليمنعها أخاه * الحديث الخامس (قوله) وقال محمد بن يوسف (يجهل أن يكون معطوفاً على الذي قبله فيكون موصولاً لكن سرح الاسماعيل وأبو نعيم بأنه لم يذكر فيه الخبر ويؤيده انه ورد في الهجرة موصولاً من طريق الوليد بن مسلم قال وقال محمد بن يوسف كلاهما عن الاوزاعي فلو أراد هنا أن يعطفه لقال هنالك حدثنا محمد بن يوسف كعادته ثم زعم المزني انه أخرجه في الهبة عن محمد بن يوسف وفي الهجرة وقال محمد بن يوسف فآله أعلم وقد وصله الاسماعيل وأبو نعيم من طريق محمد بن يوسف المذكور وسأيت في شرحه في الهجرة ان شاء الله تعالى والغرض منه قوله فهل تمنع منها شيئاً قال نعم فان فيه اثبات فضيلة المنجية وقوله ان يترك أي ان يتنكب * الحديث السادس حديث ابن عباس وقد تقدم في المزارعة أيضاً والمراد منه هنا ما دل من قوله لو منعه اياه كان خيراً له على فضل المنجية (قوله) باب اذا قال أخدمك هذه الجارية على ما يتعارف الناس فهو جائز وقال بعض الناس هذله عارية وان قال كسوتك هذا الثوب فهذه هبة) أو رد فيه طريق حديث أبي هريرة في قصة ابراهيم وهاجر وقال فيه وأخدم وليدة قال وقال ابن سيرين عن أبي هريرة فأخذه هاجر وسماها موصولاً في أحاديث الانبياء مع الكلام عليه قال ابن بطال لا أعلم خلافاً من قال أخدمتك هذه الجارية انه قد وهب له الخدمة خاصة فان الاخداع لا يقتضي تخليك الرقبة كما أن الاسكان لا يقتضي تخليك الدار قال واستدلاله بقوله فأخدمها هاجر على الهبة لا يصح وانما صحبت الهبة في هذه القصة من قوله فأعطوها هاجر قال ولم يختلف العلماء فمن قال كسوتك هذا الثوب مدته معينة ان له شرطه وان لم يذكر أجلاً فهو هبة وقد قال تعالى فكفارتها اطعام عشرة مساكين ٣ أو كسوتهم ولم تختلف الآية أن ذلك تخليك للاطعام والكسوة انتهى والذي يظهر أن الجارية لا يخالف ما ذكره عند الاطلاق وانما مراده انه ان وجدت قرية تدل على العرف حل عليها والافهوعلى الوضع في الموضعين فان كان جرى بين قوم

الله كبت المكافر وأخدم وليدة * وقال ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فأخدمها هاجر قوله وقد قال تعالى الخ كذا في جميع النسخ التي بايدينا والملاوة بعد قوله عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم اهـ صححه

* (باب) * إذا عدل رجل رجلا

فقال لا نعلم الاخير أو ما علمت
 الاخير * وساق حديث
 المؤلف فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم لا شهادة لحديث
 استشاره فقال أهلك ولا نعلم
 الاخير * وساق حديثنا ج
 حديثنا عبد الله بن عمر
 القري حديثنا ثوبان وقال
 الليث حديثي يونس عن ابن
 شهاب قال أخبرني عروة بن
 الزبير عن المسيب وعلمة
 ابن وهب وسعيد الله بن
 عبد الله عن حديث عائشة
 رضي الله عنها وبعض
 حديثهم يصدق بعضهم
 قال لها هل الأخت ما قالوا
 فدنا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم إليها وأسامة حين
 استشهدت الرجل يسألهما
 في فرائض أهلهما أسامة
 فقال أهلك ولا نعلم الاخير
 وقالت بريرة ان رأيت
 عليها امر الغصه أكثر من
 أمها جارية حديثه السنن
 تمام عن عيينة أهلها فأتاني
 الداجن فمأ كاه فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من يعدلنا في رجل بلغني
 آذاه في أهل بيتي فواته
 ما علمت من أهلي الاخير
 ولقد ذكرنا رجلا ما علمت
 عليه الاخير * (باب شهادة
 الختني) * وأجازة عرو بن
 حريث قال وكذلك يفعل

الحق بالاملاء اقتضى تصديقه فيما أقر به وإذا كان مصداقا لبيعة على من ادعى تكذيبه
 قوله ما إذا عدل رجل رجلا فقال لا نعلم الاخير أو ما علمت الاخير وفي رواية
 الكشي في أحمد بن حنبل قال ابن بطال سكي البخاري عن أبي يوسف انه قال إذا قال ذلك
 فليت شهادته ولم يذكر خلافه عن الكوفي في ذلك واختبر الحديث الألف وقال مالك لا يكون
 ذلك تركية حتى يقول رسا أي بالتصريح وقال الشافعي حتى يقول عدل وفي قول عدل على قول
 ولا بد من معرفة المركز حاله الباطنة والمحبة لذلك انه لا يلزم من أنه لا يعلم منه الاخير ان لا يكون
 فيه شر وأما احتجاجهم بقصة أسامة فأجاب المهلب بأن ذلك وقع في العصر الذي نزل الله عليه
 وكانت الجرحه فهم شاذة فكفي في تعدد يلزم ان يقال لا أعلم الاخير أو ما ليوم ناجر حقة في الناس
 أغلب فلا بد من التخصيص على العدة (قلت) لم يثبت البخاري الحكم في الترجمة بل أورد ما ورد
 السؤال لقوة الخلاف فيها (قوله) وساق حديث الألف فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا شهادة
 حين استشاره فقال أهلك ولا نعلم الاخير كذا الذي ذكره في هذا كله عند السابق وهو اللائق
 لأن حديث الألف قد ذكر في الباب موصولا وان كان اختصاره وسياق مطولا أيضا بعد أبواب
 ويأتي الكلام عليه في تفسير سورة النور وقوله فيه وقال الليث حديثي يونس وسيد الله بن
 وقوله أهلك ولا نعلم الاخير انصب أهلك للأخت في الأعراف وعلى فعل شذوف تقديره أمساك
 أهلك ولبعضهم بالرفع أي هم أهلك قال ابن المنير لا يدل انما هو تنفيذ للشهادة وعائشة
 رضي الله عنها لم تكن شاهدة ولا كانت محتاجة إلى التعديل لأن الأصل البراءة وانما كانت
 محتاجة إلى نفي التهمة عنها حتى تكون الدعوى علم بذلك غير مقبولة ولا شبيهة في كفي في هذا
 القدر بهذا اللفظ فلا يكون فيعلم ان كفي في التعديل بقوله لا أعلم الاخير (قوله)
 ما شهادة الختني) بانحاء المعجزة أي الذي يقتضي عند التحمل (قوله) وأجازة
 أي الاختيار عند تحمل الشهادة (قوله) عرو بن حريث) بالهالة والمثلثة صغرا بن عرو بن
 عثمان بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم المخزومي من صغار العدنانية ولا يسه حبيسة وليس له في
 البخاري ذكر الا في هذا الموضع (قوله) قال وكذلك يفعل بالكاذب الناجر) كانه أشار إلى
 السبب في قبول شهادته وقدرى ابن أبي شيبة عن طريق الشعبي عن شريح انه كان لا يجيز شهادة
 الختني قال وقال عرو بن حريث وكذلك يفعل بالخائن الظالم أو الناجر وروى سعيد بن
 منصور عن طريق محمد بن عبيد الله الثقفي ان عرو بن حريث كان يجيز شهادته ويقول كذلك
 يفعل بالخائن الناجر وروى عن طريق عن شريح انه كان يرد شهادة الختني وكذلك الشعبي وهو
 قول أبي حنيفة والشافعي في القديم وأجازها في الجديد إذا عاين المشهود عليه (قوله) وقال الشعبي
 وابن سيرين وعطاء وقتادة السمع شهادة) أما قول الشعبي فوصله ابن أبي شيبة عن هشيم عن
 مطرف عنه هذا ورواه في الجعديات قال حدثنا شريك عن الأشعث عن عامر وهو الشعبي
 قال تجوز شهادة السمع إذا قال سمعته يقول وان لم يشهد وقول الشعبي هذا يعارض رده لشهادة
 الختني ويحتمل أن يفرق بأنه اعاد شهادة الختني لمساها من المساعدة ولا يلزم من ذلك رده
 لشهادة السمع من غير قصد وهو قول مالك وأحمد وإسحق وعن مالك أيضا الحرص على تحمل
 الشهادة فادح فاذا الختني ليس به فهو حرص وأما قول ابن سيرين وقتادة فسيأتي في باب شهادة

بالكاذب الناجر وقال الشعبي وابن سيرين وعطاء وقتادة السمع شهادة

وكان الحسن يقول لم يشهدوني على شيء ولكن سمعت كذا وكذا * حدثنا أبو الهيثم أخبرنا شعيب عن الزهري قال سالم سمعت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول انطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بن كعب الانصاري يؤمان النخل التي فيها ابن صبياد حتى اذا دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم طفق رسول الله صلى الله عليه وسلم يتي بجذوع النخل وهو يحتفل أن يسمع من ابن صبياد شيئا قبل أن يراه وابن صبياد مضطجع على فراشه في قطيفة له فيها رمية او رمية قرأت أم ابن صبياد النبي صلى الله عليه وسلم وهو يتي بجذوع النخل فقالت لابن صبياد أي صاف هذا محمد فتسباهي ابن صبياد قال النبي صلى الله عليه وسلم لو تركته بيني * حدثني عبد الله بن محمد حدثنا سليمان عن الزهري (١٨٤)

عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت جاءت امرأتان رفاعة القرظي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كنت عند رفاعة فطلقني فأبى طلاق فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير انما هو مثل هدية الثوب فقال أريد من أن ترجعي الى رفاعة لاحتى تذوق عسليته وينوق عسليتك وأبو بكر جالس عنده وخالد بن سعيد بن العاص بالباب ينتظران يؤذن له فقال يا أبا بكر ألا تسمع الى هذه ما تجهر به عند النبي صلى الله عليه وسلم * (باب) * اذا شهد شاهد أو شهد بشئ وقال آخرون ما علمنا بذلك يحكم بقول من شهد قال الحسن بن علي هذا كذب الزكاة وان المنيث مقدم على الناق وهو وفاق من أهل العلم الامن شدوا لاسما اذ لم تعرض الا لشيء علمه وأشار الى ذلك بقوله وكذلك ان شهد شاهدان لم يردوا قد اعترض بأن الشهادتين اتفقتا على الآلاف وانفردت احدهما بالجسمائة والجواب ان سكوت الاخرى عن الجسمائة في حكم نفيها ثم أورد حديث عقبة بن الحرث في قصة المرضعة وسألت الكلام عليها مستوفى بعد أبواب والغرض منه هنا أنها أسقطت الرضاع ونفاه عقبة فاعقد النبي صلى الله عليه وسلم قولها فامر أنه اما وجوبها عند من يقول به واما ندبها على طريق الورع وقوله في هذا الرواية لابي اهاب بن عزيز ابنة لابي اهاب بن عزيز فأتته امرأته فقالت قد أضرعت عقبة والتي تزوج فقال لها عقبة ما أعلم أنك أرضعتني ولا أخبرني فإرسل الى آل أبي اهاب يسألهم فقالوا ما علمناه أرضعت صاحبنا فرسكب الى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة فسأله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف وقد قيل فنارقيها وانكحت زوجها غيره

الاعشى وأما قول عطاء وهو ابن أبي رباح فوصله الكرايس في أدب القضاء من رواية ابن جريح عن عطاء السمع شادة (قوله) وكان الحسن يقول لم يشهدوني على شيء ولكن سمعت كذا وكذا) واصله ابن أبي شيبة من طريق يونس بن عبيد عنه قال لو أن رجلا سمع من قوم شيئا فانه يأتي القاضي فيقول لم يشهدوني ولكن سمعت كذا وكذا وهذا التفصيل حسن لان الله تعالى قال ولا تسكنوا الشهادته ولم يقل الاشهاد فبقي الحال عند الادعاء فان سمعه ولم يشهد به وقال عند الادعاء شهدني لم يقبل وان قال شهد أنه قال كذا قبل ثم أورد المصنف فيه حديثين أحدهما حديث ابن عمر في قصة ابن صبياد وسألت الكلام عليه مستوفى في كتاب الفتاوى والغرض منه قوله فيه وهو يحتفل أن يسمع من ابن صبياد شيئا قبل أن يراه وقوله في آخره لو تركته بيني فانه يتي بقطيعة الاعتماد على سماع الكلام وان كان السامع محتجبا عن المتكلم اذا عرف الصوت وقوله يحتفل بفتح أوله وسكون المعجمة وكسر الميم أي يطلب أن يسمع كلامه وهو لا يشعر ثانيا ما حديث عائشة في قصة امرأتان رفاعة وسألت الكلام عليه في الشلاق والغرض منه انكار خالد بن سعيد على امرأتان رفاعة ما كانت تسكبه عند النبي صلى الله عليه وسلم مع كونه يحججوا بعنه اخرج الباب ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم عليه ذلك فاعتماد خالد على سماع صوته حتى أنكر عليها هو حاصل ما يتبع من شهادة السمع (قوله) اذا شهد شاهد أو شهد بشئ وقال آخرون ما علمنا بذلك يحكم بقول من شهد قال الحسن بن علي هذا كذب الزكاة وان المنيث مقدم على الناق وهو وفاق من أهل العلم الامن شدوا لاسما اذ لم تعرض الا لشيء علمه وأشار الى ذلك بقوله وكذلك ان شهد شاهدان لم يردوا قد اعترض بأن الشهادتين اتفقتا على الآلاف وانفردت احدهما بالجسمائة والجواب ان سكوت الاخرى عن الجسمائة في حكم نفيها ثم أورد حديث عقبة بن الحرث في قصة المرضعة وسألت الكلام عليها مستوفى بعد أبواب والغرض منه هنا أنها أسقطت الرضاع ونفاه عقبة فاعقد النبي صلى الله عليه وسلم قولها فامر أنه اما وجوبها عند من يقول به واما ندبها على طريق الورع وقوله في هذا الرواية لابي اهاب بن عزيز ابنة لابي اهاب بن عزيز فأتته امرأته فقالت قد أضرعت عقبة والتي تزوج فقال لها عقبة ما أعلم أنك أرضعتني ولا أخبرني فإرسل الى آل أبي اهاب يسألهم فقالوا ما علمناه أرضعت صاحبنا فرسكب الى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة فسأله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف وقد قيل فنارقيها وانكحت زوجها غيره

باب

فاخذ الناس بشهادة بلال كذلك ان شهد شاهدان أن فلان على فلان

ألف درهم وشهد آخران بألف وخمسمائة يقتضي بالزيادة * حدثنا حبان أخبرنا عبد الله أخبرنا عمرو بن سعيد بن أبي حسين قال أخبرني عبد الله بن أبي مليكة عن عقبة بن الحرث أنه تزوج ابنة لابي اهاب بن عزيز فأتته امرأته فقالت قد أضرعت عقبة والتي تزوج فقال لها عقبة ما أعلم أنك أرضعتني ولا أخبرني فإرسل الى آل أبي اهاب يسألهم فقالوا ما علمناه أرضعت صاحبنا فرسكب الى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة فسأله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف وقد قيل فنارقيها وانكحت زوجها غيره

(باب الشهداء العادل وقول الله تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم وعن رضون من الشهداء) *حدثنا الحكم بن نافع اخبرنا
شعيب عن الزهري قال حدثني حيد بن عبد الرحمن بن عوف أن عبد الله (١٨٥) بن عتبة قال سمعت عمر بن الخطاب رضي
الله عنه يقول ان أناسا

كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وان الوحي قد انقطع وانما أخذكم الان بما ظهر لنا من أفعالكم فن أظهر لنا خيرا أمناه وقد رآه وليس اليأس من سريرة شيء الله يحاسب في سريرة ومن أظهر لنا سوءا لم نأمنه ولم نصدق وان قال ان سريرة حسنة * (باب تعديل كميحوز) * حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس رضي الله عنه قال مر على النبي صلى الله عليه وسلم بمنازة فأنشأنا العلم اخبرنا فقال وجبت ثم مر بأخرى فأنشأنا عليها ثم أوقال غير ذلك فقال وجبت فقبل يا رسول الله قلت اهذا وجبت ولهذا وجبت قال شهادة القوم المؤمنون شهداء الله في الارض * حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا داود بن أبي القزرات حدثنا عبد الله بن بريدة عن أبي الاسود قال أتيت المدينة وقد وقع بها مرض وهم يوتون موتا ذرا يعالجونست الى عمر رضي الله عنه فزرت

باب الشهداء العادل وقول الله تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم وعن رضون من الشهداء (أى وقوله تعالى عن رضون فالواو عاطفة من كلام المستنف لامن التلاوة والعدل الرضا عند الجهور ومن يكون مسلما مسلما كذا اخر غير من مكب كبيرة ولا مصر على صغيرة زاد الشافعي وان يكون ذا هرة ويشترط في قبول شهادته ان لا يكون عدوا للمشهود عليه ولا متسائفا فيها بين تقع ولا دفع ضر ولا أصلا للمشهود له ولا فرأى منه واختلف في تفاصيل من ذلك وغيره كما سياتى بعض ذلك في بعض التراجم ان شاء الله تعالى (قوله ان عبد الله بن عتبة) أى ابن مسعود وهو ابن أخي عبد الله بن مسعود سمع من كبار الصحابة وله رواية وحديثه هذا عن عمر أغثه المزي في الاطراف والمرفوع منه ما أشار اليه كما كان الناس عليه في عهد النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وان الوحي قد انقطع) أى بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم والمراد انقطاع اخبار الملك عن الله تعالى لبعض الاكسين بالامرفى بالبقية وفي رواية أخرى فراس عن عمر عند الحاكم انا كنا نعرفكم اذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم واذ الوحي ينزل واذنا يتمان اخباركم وأراد ان النبي قد انطلق ورفع الوحي (قوله من أظهر لنا خيرا أمناه) بهمة بغير مدغم مكتوبة وفون مشددة من الامن أى صبرناه عند نأمننا وفي رواية أخرى فراس الأوس يظهر منكم خيرا فأنشأنا به خيرا وأحسيناه عليه (قوله الله يحاسب) كذا لاى ذرعن الجوى بحذف المنعول والماقين الله شحاسبه عيم أوله وهاء آخره (قوله لسوءا) في رواية الكشي منى شرا وفي رواية أخرى فراس ومن يظهر لنا شرا فأنشأنا به شرا أو بغيرناه عليه سرائركم فيما بينكم وبينكم قال المهلب هذا اخبار من عمر عما كان الناس عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعاصرا بعده ويؤخذ منه ان العدل من لم يؤخذ منه الرية وهو قول أحمد وسحق كذا قال وهذا المشافى في حق المعروفين لامن لا يعرف حاله أصلا (قوله ما سبب) بالتسوين (تعديل كميحوز) أى حل يشترط في قبول التعديل عددين أو رديفة حديدي أنس وعرفى شاء الناس بالخبر والشمر على الميتين وفيها مقوله عليه الصلاة والسلام وجبت وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجنائز وحكيت عن ابن المنبر انه قال في حاشيته قال ابن بطال فيه اشارة الى الاكتفاء بتعديل واحد وكذا ان فيه غرضوا وكان وجهه ان في قوله ثم لم نسأله عن الواحد شاعر ايعيد بانهم كانوا يعيدون قول الواحد في ذلك لكنهم لم يسألوا عن حكمه في ذلك المقام وسببنا في ذلك منقبة بعد أبواب التصريح بالاكتفاء في التزكية بواحد كما لم يصرح به هنا لما فيه من الاحتمال (قوله شهادة القوم) هو مبتدأ وخبره محذوف تقديره مقبولة أو هو خبر مبتدأ محذوف تقديره هذه شهادة القوم ووقع في رواية الاصيلي شهادة بالنصب بتقدير فعل ناصب (قوله المؤمنون شهداء الله في الارض) كذا للاكثر المؤمنون مبتدأ وخبره شهداء وفي رواية المستقلى والسرخسي شهادة القوم المؤمنون شهداء الله في الارض وشهداء على هذا خبره مبتدأ محذوف تقديره هم شهداء وقال السهيلي رواه بعضهم برفع القوم فان كانت الرواية بتسوين شهادة فهي على انصار المبتدأ أى هذه شهادة ثم

(٢٤ - فتح الباري خا) جنازة فأنشأنا خيرا فقال عمر وجبت ثم مر بأخرى فأنشأنا خيرا فقال وجبت ثم مر بالثالث فأنشأنا شرا فقال وجبت فقلت وما وجبت يا أمير المؤمنين قال قلت كما قال النبي صلى الله عليه وسلم أيعاى مسلم شهيد له أربعة بخير أدخله الله الجنة قلنا وثلاثة قال وثلاثة قلنا واثنان قال واثنان ثم لم نسأله عن الواحد

* (باب الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض والموت القديم) * وقال النبي صلى الله عليه وسلم أرضعتني وأبأسلمة ثوية والتثبت فيه * حدثنا آدم حدثنا شعبة أخبرنا الحكم عن عزال بن مالح عن عروة عن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت استأذن علي أفعل فلم أذن له فقال (١٨٦) أتحتجبين مني وأنا عمك فقلت وكيف ذلك فقال أرضعتك امرأة أخي بلبن

أخي فقالت سألت عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدق أفعل أذن لي له * حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا همام حدثنا قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وسلم في بنت حرة لا تحتمل لي يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب هي ابنة أخي من الرضاعة * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرتها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عندها رانها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة قالت عائشة رضي الله عنها فقلت يا رسول الله أراه فلانا لم حفصة من الرضاعة فقالت عائشة يا رسول الله هذا رجل يستأذن في بيتك قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أراه فلانا لم حفصة من الرضاعة فقالت عائشة لو كان فلان

استأذن فقال القوم المؤمنون شهداء الله في الأرض فالقوم مبتدأ والمؤمنون نعت أو بدل وما بعده خبر قال وأكثر ما ورد في الحديث حذف المنعوت لأن الحكم يتعاق بالصفة فلا يحتاج لذكر الموصوف ثم حكى وجهين آخرين فيهما تكاف ولم يقع في شيء من الروايات بالنسبة ولا سيما مع رواية من رواه نصب المؤمنين (قوله) **باب** الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض والموت القديم) هذه الترجمة معقودة لشهادة الاستفاضة وذكر منها النسب والرضاعة والموت القديم فاما النسب فيستفاد من احاديث الرضاعة فانه من لازمه وقد نقل فيه الاجماع وأما الرضاعة فيستفاد من احاديث الباب فانها كانت في الجاهلية وكان ذلك مستفيضاً عند من وقع له وأما الموت القديم فيستفاد منه بحكمه بالالحاق قاله ابن المنير واحترز بالقديم عن الحادث والمراد بالقديم ما تطاول الزمان عليه وحديثه من المالكية بخمسين سنة وقيل بأربعين (قوله) وقال النبي صلى الله عليه وسلم أرضعتني وأبأسلمة ثوية) هو طرف من حديث وصل في الرضاع من حديث أم حبيبة بنت أبي سفيان وسيأتي الكلام عليه هناك وفي رواية بالملكية ثم الموحدة مصغرة يأتي هناك ذكر شيء من خبرها وخبر أبي سلمة بن عبد الاسد ان شاء الله تعالى واختلف العلماء في ضابط ما يقبل فيه الشهادة بالاستفاضة فتصريح عند الشافعية في النسب قطعاً والولادة وفي الموت والعقب والولاء والوقف والولاية والعزل والنكاح وتوابعه والتعديل والتجريح والوصية والرشد والسفه والملاهي في جميع ذلك وبلغه بعض المتأخرين من الشافعية بضعة وعشرين موضعاً وهي مستوفاة في قواعد العلاني وعن أبي حنيفة تجوز في النسب والموت والنكاح والدخول وكونه قاضياً إذا أبو يوسف والولاء إذا محمد والوقف قال صاحب الهداية وانما أحيزا استحساناً والافلاصل ان الشهادة لا بد فيها من المشاهدة وشرط قبولها أن يسمعها من جميع يؤمن بها أو طوهم على الكذب وقيل أقل ذلك أربعة أنفس وقيل يكفي من عدلين وقيل يكفي من عدل واحد إذا سكن القلب اليه (قوله) والتثبت فيه) هو بنية الترجمة وكأنه أشار إلى قوله صلى الله عليه وسلم في حديث عائشة آخر الباب انظر من اخوانك من الرضاعة الحديث ثم أورد المصنف فيه أربعة أحاديث سيأتي الكلام عليها جميعاً في الرضاع آخر النكاح ان شاء الله تعالى والاسناد الثاني كله بصريون الا العجاني وقد سنها * والثالث كله مدنيون الا شيخه وقد دخلها * والرابع كله كوفيون الا عائشة (قوله) في آخر الباب تابعه ابن مهدي عن سفيان (أي ان عبد الرحمن بن مهدي روى حديث عائشة عن سفيان بإسناده كما رواه محمد بن كثير ورواية ابن مهدي موصولة عندهم وأبي يعلى وسيأتي الخلاف في أفعل هل كان عم عائشة من الرضاعة أو كان أباً لها) (قوله) **باب** شهادة القاذف والسارق والزاني) أي هل تقبل بندق بهم أم لا (قوله) وقول الله عز وجل ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك

من الرضاعة دخل على فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم ان الرضاعة يحرم منها ما يحرم من الولادة * حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن أشعث بن أبي الشعثاء عن أبيه عن مسروق ان عائشة رضي الله عنها قالت دخل علي النبي صلى الله عليه وسلم وعندي رجل فقال يا عائشة من هذا قلت اخي من الرضاعة قال يا عائشة انظر من اخوانك فانما الرضاعة من الجاهلية * تابعه ابن مهدي عن سفيان (باب شهادة القاذف والسارق والزاني) وقول الله عز وجل ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك

هم الفاسقون الا الذين تابوا وهذا الاستثناء عمدة من أجاز شهادته اذا تاب وقد أخرج البيهقي من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ثم قال الا الذين تابوا فمن تاب فشهادته في كتاب الله تقبل وهذا قال الجمهور ان شهادة القاذف بعد التوبة تقبل ويزول عنه اسم الفسق سواء كان بعد اقامة الحد او قبله وتأولوا قوله تعالى أبدا على أن المراد مادام مصر على قذفه لان أبدا كل شئ على ما يليق به كالتوقييل لا تقبل شهادة الكافر أبدا فان المراد مادام كفرا وبالغ الشعبي فقال ان تاب القاذف قبل اقامة الحد سقط عنه وذبح الخنفية الى ان الاستثناء يتعلق بالفسق خاصة فاذا تاب سقط عنه اسم الفسق وأما شهادته فلا تقبل أبدا وقال بذلك بعض التابعين وفيه مذهب آخر يقبل بعد الحد لا قبله وعن الخنفية لا ترد شهادته حتى يحد وتعقبه الشافعي بأن الحد وكفاة لا هلهما فهو بعد الحد خير منه قبله فكيف يرتفع خير حاله وية قبل في شرهما (قولا) وحمد عمر أبابكرة وشبل بن معبد ونافع بقتل المغيرة ثم استتابهم وقال من تاب قبلت شهادته (قولا) وحمد الشافعي في الام قال سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن شهادة الحد ولا تجوز فاشهد لا أخبرني فلان أن عمر بن الخطاب قال لا يبي بكر مرة وبأقبل شهادتك قال سفيان سعي الزهري الذي أخبره مخفظة ثم نسيت فقلت لي عمر بن قيس هو ابن المسيب (قلت) ورواه ابن جرير من وجه آخر عن سفيان فسمي ابن المسيب وكذلك رويناه بعلو من طريق الزعفراني عن سفيان ورواه ابن جرير في التفسير من طريق ابن أبي عمير عن الزهري عن سعيد بن المسيب أنهم من هذا ولقظه ان عمر بن الخطاب ضرب أبابكرة وشبل بن معبد ونافع ابن الحرث بن كلدة الحد وقال لهم من أكذب نفسه قبلت شهادته فيما يستقبل ومن لم يفعل لم أخبر شهادته فأكذب شبل نفسه ونافع وأبي بكر أن يفعل قال الزهري هو والله سنة فاحفظوه ورواه سليمان بن كثير عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن عمر حيث شهد أبو بكر ونافع وشبل على المغيرة ثم هذنا على خلاف شهادتهم فخلدهم عمر واستتابهم وقال من رجع منكم عن شهادة قبلت شهادته فأبى أبو بكر أن يرجع أخرجه عمر بن شبة في أخبار البصرة من هذا الوجه وساق قصة المغيرة هذه من طرق كثيرة محصلها ان المغيرة بن شعبة كان أمير البصرة له عمر قائم به أبو بكر وهو نسيح الثقفي الصحابي المشهور وكان أبو بكر ونافع بن الحرث بن كلدة الثقفي وهو معدود في الصحابة وشبل بكسر المعجمة وسكون الموحدة ابن معبد بن عتبة بن الحرث الجلي وهو معدود في النخضرين وزياد بن عبيد الذي كان بعد ذلك يقال له زياد بن أبي سفيان أخوه من أم أمهم سمية مولاة الحرث بن كلدة فاجتبا جميعا فقرأوا المغيرة مسيطر المرأة وكان يقال لها الرقطاء أم جميل بنت عمرو بن الأرقم الهلالية وزوجها الحجاج بن عتيق بن الحرث بن عوف الجشمي فرحلوا الى عمر فشكلوه فعزله وولى أبا موسى الأشعري وأحضر المغيرة فشهد عليه الثلاثة بالزنا وأما زياد فليبت الشهادة وقال رأيت منظر اقيحا وما أدري أخالطها أم لا فأمر عمر بجعل الثلاثة حد القذف وقال ما قال وأخرج القصة الطبراني في ترجمة شبل بن معبد والبيهقي من رواية أبي عثمان النهدي أنه شاهد ذلك عند عمر واسناده صحيح ورواه الحاكم في المستدرک من طريق عبد العزيز بن أبي بكر مطولة وفيه ما يقل زياد رأيت منظر اقيحا وسمعت نفسا عاليا ولا أدري ما وراءك وقد حكى الاسماعيل في المدخل ان بعضهم استشكل اخراج

هم الفاسقون الا الذين تابوا
من بعد ذلك وأصلحو
رجل مد عمر أبابكرة وشبل
ابن معبد ونافع بقتل
المغيرة ثم استتابهم وقال
من تاب قبلت شهادته

البحاري هذه القصة واحتجاجهم بما مع كونه احيح حديث أبي بكر في عدة مواضع وأجاب
 الاسماعيل بالتري بين الشهادة والرواية وان الشهادة يطلب فيها مزيد ثبوت لا يطلب في الرواية
 كما بعدد الحرة وغير ذلك واستنبط المذهب من هذا ان كذاب القاذف نفسه ليس شرطا
 في قبول قوله لان أبي بكر لم يكذب نفسه ومع ذلك فقد قبل المسلمون روايته وعلموا بها **(قوله)**
 وأجازه عبد الله بن عتبة أي ابن مسعود واصله الطبري من طريق عمران بن عمر قال كان عبد الله
 ابن عتبة يجيز شهادة القاذف اذا تاب **(قوله)** وعمر بن عبد العزيز أي الخليفة المشهور واصله
 الطبري والخلال من طريق ابن جريج عن عمران بن سوي سمعت عمر بن عبد العزيز أجاز شهادة
 القاذف ومعه رجل ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج فزاد مع عمر بن عبد العزيز أن أبي بكر بن
 محمد بن عمرو بن حزم **(قوله)** وسعيد بن جبيرة واصله الطبري من طريقه بلغة تقبل شهادة القاذف
 اذا تاب وروى ابن أبي حاتم من وجه آخر عنه لا تقبل لكن اسناده ضعيف **(قوله)** وطائوس
 وشيخه واصله سعيد بن منصور والشافعي والطبري من طريق ابن أبي شيبة قال القاذف اذا
 تاب تقبل شهادته قيل له من قاله قال عطاء وطائوس وشيخه **(قوله)** والشعبي واصله الطبري من
 طريق ابن أبي خالد عنه انه كان يقول يقبل الله قوله ويردون شهادته وكان يقبل شهادته اذا
 تاب ورويناه في الجعديات عن شعبة عن الحكم في شهادة القاذف ان ابراهيم قال لا تجوز وكان
 الشعبي يقول اذا تاب قبلت **(قوله)** وعكرمة أي مولى ابن عباس واصله البغوي في الجعديات عن
 شعبة عن يونس هو ابن عبيد عن عكرمة قال اذا تاب القاذف قبلت شهادته **(قوله)** والزهرى
 قد تقدم قوله في قصة المغيرة هو سنة ورواه ابن جريج من وجه آخر عن الزهري قال اذا حصد
 القاذف فانه ينبغي للامان ان يستنبيه فان تاب قبلت شهادته والام تقبل وفي الموطأ عن الزهري
 نحوه في قصة **(قوله)** وشيخه بن دينار وشيخ أي القاضي **(ومعناوية بن قرة)** هؤلاء الثلاثة من
 أهل الكوفة قد دل على أن من اد الزهري الماضي في قصة المغيرة بما نسبته الى الكوفيين من عدم
 قبولهم شهادة القاذف بعضهم لا كلهم ولم أر عن واحد من الثلاثة المذكورين التصريح
 بالتبول نعم الشعبي من أهل الكوفة وقد ثبت عنه القبول كما تقدم وروى ابن جريج باسناد
 صحيح عن شعبي انه كان يقول في القاذف يقبل الله قوله ولا أقبل شهادته وروى ابن أبي خالد
 باسناد ضعيف عن شعبي انه كان لا يقبل شهادته **(قوله)** وقال أبو الزناد هو المحدث المشهور
(قوله) الامري عندنا الخ واصله سعيد بن منصور من طريق حصين بن عبد الرحمن قال رأيت
 رجلا جلده حدة في قذف بالزنا فلما فرغ من ضربه أحدثت بوقه فلقبت أبا الزناد فقال لي الامري
 عندنا فذكره **(قوله)** وقال الشعبي وقتادة واصله الطبري عن حماد موقفا وروى ابن أبي حاتم
 من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي قال اذا كذب القاذف نفسه قبلت شهادته **(قوله)** وقال
 الثوري الخ به في الجامع له من رواية عبد الله بن الوليد العدني عنه **(قوله)** وقال بعض الناس
 لا تجوز شهادة القاذف وان تاب هذا منقول عن الحنفية واحتجوا في رد شهادة المحدود
 باحاديث قال الحنابلة لا يصح منها شيء وأشهرها حديث عمر بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا
 لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا محدود في الاسلام أخرجه أبو داود وابن ماجه ورواه الترمذي
 من حديث عائشة نحوه وقال لا يصح وقال أبو زرعة مشكور وروى عبد الرزاق عن الثوري

وأجازه عبد الله بن عتبة
 وعمر بن عبد العزيز وسعيد
 ابن جبيرة وطائوس وشيخه
 والشعبي وعكرمة والزهري
 وشيخه بن دينار وشيخ
 ومعناوية بن قرة وقال أبو
 الزناد الامري عندنا بالمدينة
 اذا رجع القاذف عن قوله
 فاستغفر ربه قبلت شهادته
 وقال الشعبي وقتادة اذا
 أكذب نفسه جلده وقبلت
 شهادته وقال الثوري اذا
 جلده العبد ثم أعق جازت
 شهادته وان استعصى
 المحدود فقتل بالجماعة
 وقال بعض الناس لا تجوز
 شهادة القاذف وان تاب

ثم قال لا يجوز نكاح بغير شاهدين فان تزوج بشهادة محدودين جاز وان تزوج (١٨٩) بشهادة عبدین لم يجوز وأجاز شهادة العبد

والحدود والامة لرؤية هلال

رمضان وكيف تعرف توبته

ونفي النبي صلى الله عليه

وسلم الزاني سنة ونهي النبي

صلى الله عليه وسلم عن كلام

كعب بن مالك وصاحبيه

حتى مضى خمسون ليلة

* حدثنا اسمعيل قال

حدثني ابن وهب عن يونس

وقال الليث حدثني يونس

عن ابن شهاب أخبرني عروة

ابن الزبير أن امرأه سرق

في غزوة الفتح فأتى بهار رسول

الله صلى الله عليه وسلم ثم

أمرهم فقطعت يدها قالت

عائشة فحسنت توبتها

وتزوجت وكانت تأتي بعد

ذلك فأرسل حاجتها إلى

رسول الله صلى الله عليه

وسلم * حدثنا يحيى بن بكير

حدثنا الليث عن عقيل عن

ابن شهاب عن عبيد الله بن

عبد الله عن زيد بن خالد

رضي الله عنه عن رسول

الله صلى الله عليه وسلم أنه

أمر فبين زني ولم يحصن

بجمل مائة وتغريب عام

* (باب) ولا يشهد على شهادة

جور إذا شهد * حدثنا

عبد الله بن أحمد بن محمد بن

أخبرنا أبو حيان التميمي عن

الشعبي عن النعمان بن بشير

رضي الله عنهم قال سألت

أبا أيوب بعض الموهبة لي من

عن واصل عن إبراهيم قال لا تقبل شهادة القاذف توبته في ما بينه وبين الله قال النوري ونحن

على ذلك وأخرج عبد الرزاق من رواية عطاء الخراساني عن ابن عباس نحوه وهو منقطع ولم

يصب من قال انه سند قوي (قوله ثم قال) أي بعض الناس الذي أشار إليه (لا يجوز نكاح بغير

شاهدين فان تزوج بشهادة محدودين جاز) هو منقول عن الحنفية أيضا واعتدروا بأن الغرض

شهرة النكاح وذلك حاصل بالعدل وغيره عند العمل وما عند الأداء فلا يقبل الا العدل (قوله

وأجاز شهادة العبد والحدود والامة لرؤية هلال رمضان) هو منقول عن الحنفية أيضا

واعتدروا بانها جارية مجرى الخبر لا الشهادة (قوله وكيف تعرف توبته) أي القاذف وهذا من

كلام المصنف وهو من تمام الترجمة وكأنه أشار إلى الاختلاف في ذلك فعن أكثر السلف لا بد

أن يكذب نفسه وبه قال الشافعي وقد قدم التفسير به عن الشافعي وغيره وأخرج ابن أبي

شيبه عن طاوس مثله وعن مالك إذا ازداد خيرا كفاه ولا يتوقف على تكذيب نفسه لجوارثان

يكون صادق في نفس الامر وإلى هذا مال المصنف (قوله ونفي النبي صلى الله عليه وسلم الزاني

شبهة ونهي عن كلام كعب بن مالك وصاحبيه حتى مضى خمسون ليلة) ما نفي الزاني فوصول

آخر الباب وما قصة كعب فستأتي بطولها في آخر تفسير براءة وفي غزوة تبوك ووجه الدلالة

منه انه لم ينزل الله صلى الله عليه وسلم كنههما بعد التوبة بقدر زائد على النبي والهجران ثم أورد

المصنف حديث عائشة في قصة المرأة التي سرقت مختصرة والمراد منه قول عائشة فحسنت توبتها

الحديث وكأنه أراد إلحاق القاذف بالسارق لعدم الفارق عنده واسمعيل شيخه فمه هو ابن أبي

أويس وقوله وقال الليث حدثني يونس واصله أبو داود من طريقه لكن بغير هذا اللفظ وظاهر أن

هذا اللفظ لابن وهب وأشار المصنف إلى أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال فيشترط

مضي مدة يظن فيها صحة توبته وقدرها الا كثرون يسمنه ووجهه بأن للفصول الاربعة في

النفس تأثيرا فإذا مضت اشعر ذلك بحسن السريرة ولهذا اعتبر في مدة تغريب الزاني والختار

أن هذا في الغالب والافق قول عمر لابن بكرة تب أقبل شهادتك دلالة للجمهور قال ابن المنبر

اشتراط توبة القاذف إذا كان عند نفسه حقا في غاية الاشكال بخلاف ما إذا كان كاذبا في دفعه

فاشتراطها واضح ويمكن أن يقال أن المعايير للنكاح حاشية مأمور بأن لا يكشف صاحبها الا اذا

تحقق كمال النصاب معه فاذا كشته قبل ذلك عصي فيتوب من المعصية في الاعلان لا من الصدق

في علمه (قلت) ويعكر عليه أن أبكره لم يكشف حتى تحقق كمال النصاب معه كما تقدم ومع ذلك

فأمره عبر بالتوبة لتقبل شهادته ويحجب عن ذلك بأن عمر لعلمه لم يطع على ذلك فأمره بالتوبة

ولذلك لم يقبل منه أبو بكره فأمره به لعلمه بصدقه عند نفسه والله أعلم ثم أورد المصنف حديث

زيد بن خالد في تغريب الزاني واستشكل الداودي إيراد في هذا الباب ووجهه أنه أراد منه

الإشارة إلى أن هذه المدة أقصى ما ورد في استبراء العاصي والله أعلم * (تبينه) * جمع البخاري في

الترجمة بين السارق والقاذف للإشارة إلى أنه لا فرق في قبول التوبة منهم ما ولا افتقد نقل الطحاوي

الإجماع على قبول شهادة السارق إذا تاب نعم ذهب الأوزاعي إلى أن الحدود في الخمر لا تقبل

شهادته وإن تاب ووافقه الحسن بن صالح وخالفوا في ذلك جميع فقهاء الامصار (قوله

باب لا يشهد على شهادة جور إذا شهد) ذكر فيه حديث النعمان بن بشير في قصة هبة

ماله شهد الله فوهها إلى فقالت لا أرضي حتى تشهد النبي صلى الله عليه وسلم فأخذ يدي وأنا غلام فأتى النبي صلى الله عليه وسلم

آية له وفيه قوله صلى الله عليه وسلم لا تشهدني على جور وقد مضى الكلام عليه مستوفى في الهبة
وقد أخرجه البيهقي من الوجه الذي أخرجه منه البخاري هنا بالنقل فقال لا تشهدني على جور وقوله
في الترجمة إذا شهد يؤخذ منه أنه لا يشهد على جور إذا لم يستشهد بطريق الأولى وقوله وقال أبو
حريز بفتح المهملة وكسر الراء وآخره زاي عن الشعبي لا تشهد على جور أي في روايته عن الشعبي
عن الثعلبي في هذا الحديث وقد تقدم في الهبة الإشارة إلى من وصله وإلى التوفيق بين ما في رواية
أبي حريز وغيره عن الشعبي ثم ذكر المصنف حديث خير الناس قرني من رواية عبد الله بن مسعود
ومن رواية عمران بن حصين وفي كل منهما زيادة على ما في الآخر وورد الحديث عن آخرين من
الصحاب ساءد كرماني روايتهم من الفوائد والروايات مشروحة في أول كتاب فضائل الصحابة إن شاء
الله تعالى والغرض هنا ما يتعلق بالشهادات **(قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم) هو موصول**
بالاستناد المذكور فهو بقية حديث عمران وسيأتي في الفضائل ما يوضح ذلك (قوله إن بعدكم
قوما) كذا لاكثر وفي رواية النسقي وابن شبيبويه إن بعدكم قوم قال الكرماني لعله كتب بغير
ألف على اللغة العربية أو حذف سبعة حروف الشان (قوله يخونون) كذا في جميع الروايات التي
اتصلت لها بالبناء المعجمة والواو مشتق من الخيانة وزعم ابن حزم أنه وقع في نسخة يصر بون
يسكون الهبة وكسر الراء بعدها موحدة قال فان كان محفوظا فهو من قولهم حربه يحربه إذا
أخذ ماله وتركه بلا شيء ورجل محروب أي مملوك المال * (تنبيه) قال النووي وقع في أكثر
نسخ مسلم ولا يمتنون يشهد المنة قال غيره هو نظير قوله ثم يترد وضع قوله يا تترادى أنه شاذ
ولكن قد قرأ ابن يحيى فليؤد الذي اتن أمانته ووجهه إن مالك بأنه شبه عافؤه وأو وأتختامة
قال وهو مقرر على السماع (قوله ولا يؤمنون) أي لا يثق الناس بهم ولا يعتد بهم أمناء بأن
تكون خيانتهم ظاهرة بحيث لا يثق الناس اعتماد عليهم (قوله ويشهدون ولا يستشهدون)
يحتمل أن يكون المراد التحمل بدون التحميل أو الادعاء بدون طلب والثاني أقرب ويعارضه ما رواه
مسلم من حديث زيد بن خالد لم يروا إلا أخبركم بخير الشهداء الذي يأتي بالشهادة قبل أن يسألها
واختلف العلماء في ترجيحهما فجاء ابن عبد البر إلى ترجيح حديث زيد بن خالد كونه من رواية
أهل المدينة فقد مر على رواية أهل العراق وبالعراق فزعم أن حديث عمران هذا الأصل له وخرج
غيره إلى ترجيح حديث عمران لاتفاق صاحبي الصحيح عليه وانفراد مسلم بالخارج حديث زيد بن
خالد وذهب آخرون إلى الجمع بينهما فأجابوا بأجوبة * أحدها أن المراد بمجديث زيد من عنده
شهادة لأنسان بحق لا يعلم بها صاحبها أي المنة فيخبر بها أو يموت صاحبها العالم بها ويخلف
ورثة فأي الشاهد اليهم أو إلى من يتحدث عنهم فيعلمهم بذلك وهذا أحسن الأجوبة وبهذا
أجاب يحيى بن سعيد شيخ مالك ومالك وغيرهما * ثانيها أن المراد به شهادة الحسنة وهي ما لا يتعلق
بحقوق الأدميين المختصة بهم محضاً وبدخل في الحسنة مما يتعلق بحق الله وفيه شائبة منه
العناق والوقف والوصية العامة والعدو والطلاق والحدود ونحو ذلك وحاصله أن المراد بمجديث
ابن مسعود الشهادة في حقوق الأدميين والمراد بمجديث زيد بن خالد الشهادة في حقوق الله
*** ثالثها أنه محمول على المبالغة في الإجابة إلى الادعاء فيكون لشدة استعداده لها كالذي أذاها قبل**
أن يسألها كما يقال في وصف الجواد أنه يعطي قبل الطلب أي يعطي سر يعاقب السؤال من غير

فقال إن أمه بنت زواحة
سألتني بعض الموهبة لهذا
قال ألك ولد سواء قال نعم
قال فأراه قال لا تشهدني
على جور وقال أبو حريز
عن الشعبي لا تشهد على
جور * حدثنا آدم حدثنا
شعبة حدثنا أبو جرة قال
سمعت زهدم بن مضرب
قال سمعت عمران بن حصين
رضي الله عنهما قال قال
النبي صلى الله عليه وسلم
خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم
الذين يلونهم قال عمران
لا أدري أذكر النبي صلى الله
عليه وسلم بعد قرنين أو ثلاثة
قال النبي صلى الله عليه وسلم
إن بعدكم قوما يخونون
ولا يؤمنون ويشهدون
ولا يستشهدون

توقف وهذه الاجوبة مبنية على أن الاصل في اداء الشهادة عند الحاكم أن لا يكون الا بعد الطلب
 من صاحب الحق فيخص ذم من يشهد قبل أن يستشهد بمن ذكر من يخبر بشهادة عنده لا يعلم
 صاحبها بها أو شهادة الحسبة وذهب بعضهم الى جواز اداء الشهادة قبل السؤال على ظاهر عموم
 حديث زيد بن خالد وتأولوا حديث عمران بن بلافات أحدهما انه يجوز على شهادة الزور رأى
 يؤدون شهادة لم يسبق لهم تحملها وهذا احكام الترمذي عن بعض أهل العلم * ثانيا المراد بها
 الشهادة في الحلف يدل عليه قول ابراهيم في آخر حديث ابن مسعود كانوا يضربوننا على الشهادة
 أى قول الرجل أشهد بالله ما كان الا كذا على معنى الحلف فذكره ذلك كما ذكره الاكثر من
 الحلف والعين قد تسمى شهادة كما قال تعالى في شهادة أحدهم وهذا جواب الطحاوى * ثالثا
 المراد بها الشهادة على الغيب من أمر الناس فيشهد على قوم انهم في النار وعلى قوم انهم في
 الجنة بغير دليل كما يصنع ذلك أهل الايهواء احكام الخطاى * رابعا المراد به من يتصب شاعدا
 وليس من أهل الشهادة * خامسا المراد به التسارع الى الشهادة وصاحبها عالم من قبل أن
 يسأله والله أعلم وقوله يشهدون ولا يستشهدون استدلل به على أن من مع رجلا يقول لفلان
 عندي كذا فلا يسوغ له أن يشهد عليه بذلك الا ان استشهد به وهذا بخلاف من رأى رجلا
 يقتل رجلا أو يغصبه ماله فانه يجوز له أن يشهد بذلك وان لم يستشهد به الجاني (قوله ويشهدون)
 بفتح أوله بكسر الهمزة والمجتمعة وبضمها (ولا يفون) يأتي الكلام عليه في كتاب النذور وقوله
 ويظهر فيهم السمن بكسر الهمزة وفتح الميم بعدها نون أى يحبون التوسع في الماء كل والمشارب
 وهى أسباب السمن بالتشديد قال ابن التين المراد من محبته وتعاطيه لامن يتخلق بذلك وقيل
 المراد يظهر فيهم كثرة المال وقيل المراد انهم يستمنون أى يتكثرون بماليس فيهم ويتعوضون ما ليس
 لهم من الشرف ويحتمل أن يكون جميع ذلك مرادا وقد رواه الترمذي من طريق هلال بن
 يساف عن عمران بن حصين باللفظ ثم يجيء قوم يستمنون ويحبون السمن وهو ظاهر في تعاطي
 السمن على حقيقته فهو أولى ما حل عليه خبر الباب وانما كان مذموم لان السمن غالبا بالمذموم
 الفهم ثقیل عن العبادة كالموشهور (قوله عن منصور) هو ابن المعتز وابراهيم هو النخعي
 وعبيدة بفتح أوله هو السلماني وعبد الله هو ابن مسعود وهذا الاسناد كله كوفيون وفيه ثلاثة
 من التابعين في نسق (قوله تسبق شهادة أحدهم عينه وعينه شهادة) أى في حالين وليس المراد
 أن ذلك يقع في حالة واحدة لاندور كك الذي يحصر على ترويح شهادة فيحلف على حجة
 ليقوىها فارة يحلف قبل أن يشهد وتارة يشهد قبل أن يحلف ويحتمل أن يقع ذلك في حال
 واحدة عند من يجبر الحلف في الشهادة فيريد أن يشهد ويحلف وقال ابن الجوزي المراد انهم لا
 يتورعون ويستمنون بامر الشهادة والعين وقال ابن بطل يستدل به على أن الحلف في الشهادة
 يبطلها قال وحكى ابن شعبان في الزاهي من قال أشهد بالله أن فلان على فلان كذا لم تقبل شهادته
 لانه حلف وليس بشهادة قال ابن بطل والمعروف عن مالك خلافة (قوله قال ابراهيم الخ) هو
 موصول بالاسناد المذكور وهوهم من زعم أنه ساق وابراهيم هو النخعي (قوله كانوا يضربوننا على
 الشهادة والعهد) زاد المصنف بهذا الاسناد في أول النضائل ونحن صغار وكذلك أخرجه مسلم
 باللفظ كانوا يضربوننا ونحن غلمان من العهد والشهادات وسبقنا في كتاب الايمان والنذور ونحوه

ويشهدون ولا يفون ويظهر
 فيهم السمن * حدثنا محمد بن
 كثير أخبرنا سفيان عن
 منصور عن ابراهيم عن
 عبيدة عن عبد الله رضى
 الله عنه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال خير الناس
 قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين
 يلونهم ثم يجيء أقوام تسبق
 شهادة أحدهم عينه وعينه
 شهادة قال ابراهيم وكانوا
 يضربوننا على الشهادة
 والعهد

وكان أصحابنا ينهوننا ونحن علمان عن الشهادة وقال أبو عمر بن عبد البر معناه عندهم النهي عن
مبادرة الرجل بقوله أشهد بالله وعلى عهد الله لقد كان كذا ونحو ذلك وإنما كانوا يضر بونهم
على ذلك حتى لا يصير لهم به عادة فجعلوا في كل ما يصلح وما لا يصلح (قلت) ويحتمل أن يكون الأمر
في الشهادة على ما قال ويحتمل أن يكون المراد النهي عن تعاطي الشهادات والتصدي لها لما في
تحملها من الخرج ولا سيما إذا أئتمها لأن الإنسان معرض للنسيان والسهو ولا سيما وهم أذالك
غالباً لا يكتبون ويحتمل أن يكون المراد بالنهي عن العهد الدخول في الوصية لما يترتب على
ذلك من المفاسد والوصية تسمى العهد قال الله تعالى لا ينال عهدى الظالمين وسما في مزديان
لهذا في كتاب الأيمان والنذور إن شاء الله تعالى ﴿قوله ما﴾ ماقيل في شهادة
الزور (أى من التعليل والوعيد) (قوله لقول الله عز وجل والذين لا يشهدون الزور) أشار إلى
أن الآية سبقت في ذم تعاطي شهادة الزور وهو اختيار منسب لآحمد ماقيل في تفسيرها
وقيل المراد بالزور هنا الشرك وقيل الغناء وقيل غير ذلك قال الطبري أصل الزور تحسين
الشيء ووصفه بخلاف صفته حتى يخيل لمن سمعه أنه بخلاف ما هو به قال وأولى الأقوال
عندنا أن الموراد به مدح من لا يشهد شيئاً من الباطل والله أعلم (قوله وكتان الشهادة)
هو معطوف على شهادة الزور أى وما قيل في كتان الشهادة بالحق من الوعيد (قوله لقوله
تعالى ولا تسكنوا الشهادة إلى قوله عليهم) والمراد منها قوله فانه أشتم قلبه (قوله تلووا
ألسنتكم بالشهادة) هو تفسير ابن عباس أخرجه الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه في قوله
وان تلووا أو تعرضوا أى تلووا ألسنتكم بالشهادة أو تعرضوا عنها ومن طريق العوفي عن ابن
عباس في هذه الآية قال تلووا لسانك بغير الحق وهى الجملة فلا تقسم الشهادة على وجهها
والاعراض عنها التلوى وعن مجاهد من طرق حاصلاً انه فسر اللبى بالتحريف والاعراض بالتلوى
وكان المصنف أشار بنظم كتان الشهادة مع شهادة الزور إلى هذا الأثر وإلى ان تحريم شهادة
الزور ليسكنوا سبباً لإبطال الحق فكتمان الشهادة أيضاً سبب لإبطال الحق وإلى الحديث الذى
أخرجه أحمد وابن ماجه من حديث ابن مسعود مر فوعان بين يدي الساعة قد كُتبت ألسنتكم قال
وظهور شهادة الزور وكتان شهادة الحق ثم ذكر المصنف حديثين أحدهما (قوله عن عبيد
الله بن أبى بكر بن أنس عن أنس) في رواية محمد بن جعفر الأتية في الأدب عن محمد بن جعفر عن
سعيد حدثني عبيد الله بن أبى بكر سمعت أنس بن مالك (قوله سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن الكفار) زادهم عن شعبة عند أحمد وأذكرها في رواية محمد بن جعفر ذكر الكفار وسئل
عنها وكان المراد بالكفار كبرها كما في حديث أبى بكر الذى يليه وكذا وقع في بعض الطرق عن
شعبة كما سأينيه وليس القصد حصر الكفار فهاذ كروسياتى الكلام ان شاء الله تعالى في تعريفها
والإشارة إلى تعديتها في الكلام على حديث أبى هريرة اجتمعوا السبع الموقبات وهى آخر كتاب
الوصايا (قوله وشهادة الزور) في رواية محمد بن جعفر قول الزور وأقال شهادة الزور قال
شعبة وأكثر ظنى انه قال شهادة الزور (قوله تابعه غندر) هو محمد بن جعفر المذکور (قوله
وأبو عامر وهب وعبد الصمد) أمار رواية أبى عامر وهو العقدي فوصلها أبو سعيد النقاش في
كتاب الشهود وابن منده في كتاب الأيمان من طريقه عن شعبة بلفظ أكبر الكفار الأشهر بالله

* (باب ما قيل في شهادة
الزور لقول الله عز وجل
والذين لا يشهدون الزور
وكتان الشهادة لقوله تعالى
ولا تسكنوا الشهادة إلى قوله
عليهم) * تلووا ألسنتكم
بالشهادة * حدثنا عبد الله
ابن منير سمع وهب بن جبر
وعبد الملك بن ابراهيم قال
حدثنا شعبة عن عبيد الله بن
أبى بكر بن أنس عن أنس
رضى الله عنه قال سئل النبي
صلى الله عليه وسلم عن الكفار
قال الأشهر بالله وعقوق
والوالدين وقتل النفس وشهادة
الزور * تابعه غندر وأبو عامر
وهب وعبد الصمد عن شعبة
* حدثنا مسدد حدثنا بشر
ابن الفضل

الحديث وكذلك أخرجه المصنف في الديات عن عمرو بن عوف عن شعبة بن قيس عن أبي بكر بن أبي
رواية به زهير بن أسد المذكور فآخرجهما أحدهما وأما رواية عبد الصمد وهو ابن عبد الوارث
فوصلها المؤلف في الديات (قوله حديث الجريري) بضم الجيم وهو سعيد بن أبي مسهر في
رواية خالد الحذاء عنه في أوائل الأدب وقد أخرج البخاري للعباس بن فروخ الجريري لكنه إذا
أخرجه عنه سماه (قوله عن عبد الرحمن بن أبي بكر) في رواية اسمعيل بن عيسى عن الجريري
حديث عبد الرحمن وقد علمتها المصنف آخر الباب (قوله ألا أتيتكم بأبي بكر) هذا يتوهم
أن كان المجلس متحداً أحد الوجهين ثم شك فيه شعبة هل قال ذلك ابتداءً ولماسئل وقد نظم كل
من العقوف وشهادة الزور بالشرك في آيتين أحدهما قوله تعالى وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه
وبالوالدين إحساناً ثانيهما قوله تعالى فأجنبوا له آلهم وماله من الأوثان واجتنبوا قول الزور
(قوله ثلاثاً) أي قال لهم ذلك ثلاث مرات وكرهه فأكد اليمين السابعة على إحضاره فسمعه
ووهم من قال المراد بذلك عدد الكبار وقد ترجم البخاري في العلم من أعاد الحديث ثلاثاً ليدلهم
عنه وذكر فيه طرقاً من هذا الحديث تعليقا (قوله الاشراف بالله) يستعمل مطلق الكفر
ويكون تخصيصه بالذلة لئلا يفتي في الوجود ولا سيما في بلاد العرب فذكره تنبيهاً على غيره ويستعمل
أن يراد به خصوصيته لأنه يرد عليه أن بعض الكفر أعظم فخص من الاشراف وهو التعطيل لأنه
نفي مطلق والاشراف اثبات مفيد في ترجيح الاحتمال الأول (قوله وعقوف الوالدين) يأتي الكلام
عليه في الأدب مع الكلام على الكبار وضابطها بيان ما قيل في عدد ما شاء الله تعالى (قوله
وجلس وكان متكئاً) يشعر بأنه أهتم بذلك حتى جلس بعد أن كان متكئاً وفيه بذلك تأكيد
تحريره وعظم قبحه وسبب الاهتمام بذلك كون قول الزور وشهادة الزور رأسهم وقوعاً على
الناس والتمسوا بها أكثر فإن الاشراف يذهب عنه قلب المسامحة والعقوف يصرف عنه الطبع وأما
الزور فالحوامل عليه كثيرة كالعداوة والحسد وغيرهما فاحتج إلى الاستعانة بتعنايه وليس ذلك
لعظمها بالنسبة إلى ما ذكره من الاشراف قطعاً بل لكونه منسباً للزور ومتعدية إلى غير
الشاهد بخلاف الشرك فإن منسبته قاصرة غالباً (قوله ألا وقول الزور) في رواية خالد عن
الجريري ألا وقول الزور وشهادة الزور وفي رواية ابن عيسى شهادة الزور وأقول الزور وكذا
وقع في العمد بالواو قال ابن دقيق العيد يستعمل أن يكون من الخصاص بعد العام لكن ينبغي أن
يحمل على التأكيد فأنالوجنا القول على الإطلاق لزم أن تكون الكذبة الواحدة مطابقة
كبيرة وليس كذلك قال ولا شك أن عظم الكذب ومراسته متفاوتة بحسب تفاوت مناسده
ومنه قوله تعالى ومن يكسب خبيثة أو غاشية يرمي بها ثم يتركها فماتت أو ماتت (قوله
فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت) أي شدة عليه وكرهه لما رآه وفيه ما كانوا عليه من كثرة
الأدب معه صلى الله عليه وسلم والمحبة له والشفقة عليه (قوله وقال اسمعيل بن إبراهيم) أي ابن
عليه وروايته موصولة في كتاب استنباه المرتدين وفي الحديث انتساب الذنوب إلى كبير وأكبر
ويؤخذ منه ثبوت الصغائر لأن الكبيرة بالنسبة إليها أكبر منها والاختلاف في ثبوت الصغائر
مشهور وأكثرت ما سكت به من قال ليس في الذنوب صغيرة كونه نذر إلى عظم المخالفة لا من الله
ونهيها فالمخالفة بالنسبة إلى جلال الله كبيرة لكن لمن أثبت الصغائر يقول وهي بالنسبة لما

حديثنا الجريري عن عبد
الرحمن بن أبي بكر عن
أبيه رضي الله عنه قال
النبي صلى الله عليه وسلم ألا
أتيتكم بأبي بكر الكبار
ثلاثاً قالوا بلى يا رسول الله
قال الاشراف بالله وعقوف
الوالدين وجلس وكان متكئاً
ألا وقول الزور قال فما
زال يكررها حتى قلنا ليته
سكت وقال اسمعيل بن
إبراهيم حديثنا الجريري عن
عبد الرحمن

فوقها صغيرة كدال عليه حديث الباب وقد فهم الفرق بين الصغيرة والكبيرة من مدارك الشرع
وسبق في أوائل الصلاة ما يكفر الخطايا ما لم تكن كائرفقت به أن من الذنوب ما يكفر بالطاعات
ومنها ما لا يكفر وذلك هو عين المدعى ولهذا قال الغزالي انكار الفرق بين الكبيرة والصغيرة
لا يليق بالنقيب ثم ان امراتب كل من الصغائر والكبائر مختلفة بحسب تفاوت مفايدها وفي
الحديث تحريم شهادة الزور وفي معناها كل ما كان زورا من تعاطي المرء بالنسبة لأهله **(قوله)**
باب شهادة الاعمى ونكاحه وأمره ونكاحه ومبايعته وقبوله في التأذين وغيره وما
يعرف بالأصوات) مال المصنف الى اجازة شهادة الاعمى فأشار الى الاستدلال لذلك بما ذكر من
جواز نكاحه ومبايعته وقبول ناذيه وهو قول مالك والشافعية علم ذلك قبل العمى أو بعده
وفصل الجمهور فأجازوا ما قبله قبل العمى لابعده وكذا ما يتزل فيه منزلة المبصر كان يشهده
شخص بشئ أو يتعلق هو به الى أن يشهد به عليه وعن الحكم يجوز في الشئ اليسير دون الكثير
وقال أبو حنيفة ومحمد لا يجوز شهادة به في حال الأفطارية الاستفاضة وليس في جميع ما استدلل
به المصنف دفع للمذهب المنفصل اذ لا مانع من حمل المطابق على المقيّد **(قوله)** وأجاز شهادة القاسم
وابن الحسن وابن سيرين والزهرى وعطاء) أما القاسم فأظنه أراد ابن محمد بن أبي بكر أحد الفقهاء
السبعة وقد روى سعيد بن منصور عن هشيم عن يحيى بن سعيد هو الانصاري قال سمعت الحكم
ابن عتيبة هو بالمناذرة والموحدة - معر يسأل القاسم بن محمد عن شهادة الاعمى فقال جائزة وأما
قول الحسن وابن سيرين فوصله ابن أبي شيبة بن طريق أشعث عنه مما قاله في إجازة الاعمى جائزة
وأما قول الزهرى فوصله ابن أبي شيبة بن طريق ابن أبي ذئب عنه أنه كان يجيز شهادة الاعمى وأما
قول عطاء وعوان بن أبي رباح فوصله الاثر من طريق ابن جريج عنه قال تجوز شهادة الاعمى
(قوله) وقال الشعبي تجوز شهادة إذا كان عاقلا) وصله ابن أبي شيبة عنه جمعا وليس المراد بقوله
عاقلا الاحتراز من الجنون لان ذلك أمر لا بد من الاحتراز منه سواء كان أعمى أو بصيرا وإنما
مراده ان يكون فطنا بدار كالادب والدقيقة القرائن ولا يشك في تفاوت الأشخاص في ذلك **(قوله)**
وقال الحكم بن الربيع تجوز زنية) وصله ابن أبي شيبة عنه بهذا وكانه توسط بين مذهبي الجواز
والمنع **قوله** وقال الزهرى رأيت ابن عباس لو شهد على شهادة أ كنت تردّه) وصله الكراشي
في أدب القضاء من طريق ابن أبي ذئب عنه **(قوله)** وكان ابن عباس يعث رجلا الخ) وصله
عبد الرزاق عنه من طريق أبي رجاء عنه ووجه تعلقه به كونه كان يعث على خبر غيره مع أنه
لا يرى شخصه وإنما سمع صوته قال ابن المنير لعل البخاري يشير بحديث ابن عباس الى جواز شهادة
الاعمى على التعريف أي اذا عرف ان هذا فلان فاذا عرف شهد قال وشهادة التعريف مختلفة
فيم اعتماد مالك وغيره وقد جاء عن ابن عباس انه كان لا يكتب برؤية الشمس لانها توارى بها الجبال
والحجاب ويكتفي بعلية الظلمة على الاتق الذي من جهة المشرق وآخرجه سعيد بن منصور عنه
(قوله) وقال سليمان بن يسار سأدت على عائشة فعرفت صوتي فقالت سليمان ادخل الخ) تقدم
الكلام عليه في آخر العتق وفيه دليل على ان عائشة كانت ترى ترك الاحتجاب من العبد سواء
كان في ملكها أو في ملك غيرها لانه كان مكاتب مميونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وأما من قال
يحتمل أنه كان مكاتب لعائشة فعارضة لا صحيح من الاخبار بمحض الاحتمال وهو مردود وأبعد

(باب شهادة الاعمى)
ونكاحه وأمره ونكاحه
ومبايعته وقبوله في
التأذين وغيره وما يعرف
بالأصوات) وأجاز شهادة
القاسم والحسن وابن سيرين
والزهرى وعطاء وقال
الشعبي تجوز شهادته اذا
كان عاقلا وقال الحكم بن
شئ تجوز فيه وقال الزهرى
أرأيت ابن عباس لو شهد
على شهادة أ كنت تردّه
وكان ابن عباس يعث رجلا
اذا غابت الشمس أفطر
ويسأل عن النجس فاذا قيل
طلع صلى ركعتين وقال
سليمان بن يسار سأدت
على عائشة رضي الله عنها
فعرفت صوتي فقالت سليمان
ادخل فانك مملوك ما بقي
عليك شيء

وأجاز سمرة بن جندب شهادة امرأته متنبية * حدثنا محمد بن عبيد بن ميمون (١٩٥) أخبرنا عيسى بن يونس عن هشام عن أبيه عن

عائشة رضي الله عنها قالت

سمع النبي صلى الله عليه وسلم

رجلا يقرأ في المسجد فقال

رحمه الله لقد أذكرني كذا آية

أسقطتم من سورة كذا

وكذا وزاد عباد بن عبد الله

عن عائشة سمعت عبد النبي

صلى الله عليه وسلم في بيتي

فسمع صوت عباد يصل في

المسجد فقال يا عائشة

أصوت عباد هذا قلت نعم

قال اللهم ارحم عبادا *

حدثنا مالك بن اسمعيل

حدثنا عبد العزيز بن أبي

سلمة أخبرنا ابن شهاب عن

سالم بن عبد الله عن عبد الله

ابن عمر رضي الله عنهما قال

قال النبي صلى الله عليه

وسلم ان بلا يؤذن بليل

فكلاوا شر بواحي يؤذن

أو قال حتى تسمعوا أذان

ابن أم مكتوم وكان ابن أم

مكتوم رجلا أعمى لا يؤذن

حتى يقول له الناس أصبحت

* حدثنا زياد بن يحيى

حدثنا حماد بن وردان حدثنا

أيوب عن عبد الله بن أبي

ملحة عن المسور بن

مخرمة رضي الله عنهما قال

قدمت علي النبي صلى الله

عليه وسلم أقبض فقال لي أبي

مخرمة انطلق بنا الميعي

أن يعطينا منها شيئا فقام إلى

علي الباب فسلم فعرّف

النبي صلى الله عليه وسلم

صوته فخرج النبي صلى

الله عليه وسلم ومعه قباء وهو

يريه محاسنه وهو يقول

خبأت هذا لك خبأت هذا لك

من قال يحمل قوله على عائشة بمعنى من عائشة أي استأذنت عائشة في الدخول على ميمونة (قوله
وأجاز سمرة بن جندب شهادة امرأته متنبية) كذا في رواية أبي ذر بالتشديد واغديره بسكون
النون وتقديرها على المنه ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث * أحدها حديث عائشة سمع
النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يقرأ في المسجد الحديث والغرض منه اعتماد النبي صلى الله عليه
وسلم على صوته من غير أن يرى شخصه (قوله وزاد عباد بن عبد الله) أي ابن الزبير عن أبيه عن
عائشة وصله أبو يعلى من طريق محمد بن اسحق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن
عائشة سمعت النبي صلى الله عليه وسلم في بيتي وتبع عباد بن بشر في المسجد فسمع رسول الله صلى
الله عليه وسلم صوته فقال يا عائشة هذا عباد بن بشر قلت نعم فقال اللهم ارحم عبادا (قوله
فسمع صوت عباد وقوله أصوت عباد) هذا في رواية أبي يعلى المذكور عباد بن بشر في الموضوعين
كما سبقته وبهم نزل اللبس عن يفلح اتحاد المسموع صوته والراوى عن عائشة وهما اثنان
مختلفا النسبة والصفة فعباد بن بشر فحماي وعباد بن عبد الله بن الزبير تابعي من وسط
التابعين وظاهر الحال ان المبهم في الرواية التي قبل هذه هو المنسرق في هذه الرواية لان مقتضى
قوله زاد ان يكون المزيدي فيه والمزيد عليه حديثا واحدا فتجد القصة لكن جزم عبيد العتي بن
سعيد في المبهمات بأن المبهم في رواية هشام عن أبيه عن عائشة هو عبد الله بن زيد الانصاري
فروى من طريق عمرة عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع صوت قارئ يقرأ فقال صوت
من هذا قالوا عبد الله بن زيد قال لقد ذكرني آية يرحم الله كذا أنسيت أو يؤيد ما ذهب اليه
مشابهة قصة عمرة عن عائشة بقصة عروة عنها بخلاف قصة عباد بن عبد الله عنها فليس فيه
تعرض للنسب ان الآية ويحتمل التعدد من جهة غير الجهة التي اتحدت وهو ان يقال سمع
صوت رجلين فعرف أحدهما فقال هذا صوت عباد ولم يعرف الآخر فسأل عنه والذي لم يعرفه
هو الذي تذكر بقراءته الآية التي نسيها وسأني بقية الكلام على شرحه في كتاب فضائل القرآن
ان شاء الله تعالى * ثانيها حديث ابن عمر في تأذين بلال وابن أم مكتوم وقد مضى بقائه وشرحه
في الأذان والغرض منه ما تقدم من الاعتماد على صوت الاعمى * ثالثها حديث المسور في
اعطاء النبي صلى الله عليه وسلم له القباء والغرض منه قوله فيه فعرف النبي صلى الله عليه وسلم
صوته فخرج ومعه قباء وهو يريه محاسنه ويقول خبأت لك هذا فان فيه انه اعتمد على صوته قبل
أن يرى شخصه وسأني شرحه في اللباس ان شاء الله تعالى واحتج من لم يجز شهادة الاعمى بان
العقود لا تجوز ان شهادة علمها الا باليقين والاعمى لا يتيقن الصوت لجواز شبهه بصوت غيره
وأجاب المجيزون بان محل القبول عندهم اذا تحقق الصوت ووحدت القرائن الدالة لذلك وأما
عند الاشتباه فلا يقول به أحد ومن ذلك جواز نكاح الاعمى زوجته وهو لا يعرفها الا بصوتها
لكنه يتكرر عليه سماع صوتها حتى يتقن العلم بأنها هي والاخفى احتمال عنده احتمالا قويا بانها
غيره ما يجزله الاقدام عليها وقال الاسماعيلي ليس في أحاديث الباب دلالة على الجواز مطلقا
لان نكاح الاعمى يتعلق بنفسه لانه في زوجته وأمه وليس لغيره فيه مدخله أما قصة عباد
ومخرمة ففي شيء يتعلق بهما لا يتعلق بغيرهما وأما التأذين فقد قال في بقية الحديث كان لا يؤذن
حتى يقال له أصبحت فالاعتماد على الجمع الذين يخبرونه بالوقت قال وأما ما ذكره الزهري في حق
النبي صلى الله عليه وسلم صوته فخرج النبي صلى الله عليه وسلم ومعه قباء وهو يريه محاسنه وهو يقول

ابن عباس فهو تهمويل لا تقوم به حجة لان ابن عباس كان أفتقه من أن يشهد فيما لا تجوز فيه
 شهادته فانه لو شهد لايه أو ابنه أو مملوكه لما قبلت شهادته وقد أعاده الله من ذلك ﴿ **قوله** ﴾
ما شهادة النساء وقول الله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان قال ابن المنذر
 أجمع العلماء على القول بظاهر هذه الآية فأجازوا شهادة النساء مع الرجال وخص الجمهور ذلك
 بالدين والاموال وقولوا لا تجوز شهادتهن في الحدود والقصاص واختلفوا في النكاح
 والطلاق والنسب والولاء فمنعها الجمهور وأجازها الكوفيون قالوا وتنفوا على قبول
 شهادتهن مفردات فيما لا يطالع عليه الرجال كالحيض والولادة والاستهلال وعيوب النساء
 واختلفوا في الرضاع كما ساق في الباب الذي بعده وقال أبو عبيد أما اتفاهم على جواز شهادتهن
 في الاموال فلا ية المذكورة وأما اتفاهم على منعها في الحدود والقصاص فالقوله تعالى فان لم
 يأتوا باربعة شهداء وأما اختلافهم في النكاح ونحوه فمن ألحقها بالاموال فذلك لما فيها من
 المهور والنفقات ونحو ذلك ومن ألحقها بالحدود فلا نها نكروا استحلالا للفرج وتحريرا لها
 قال وهذا هو المختار ويؤيد ذلك قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم ثم سماها حدودا فقال
 تلك حدود الله والنساء لا يقبلن في الحدود قال وكيف يشهدن فيما ليس لهن فيه تصرف من
 عتدوا لحل انتهى وهذا التفصيل لا ينافي الترجمة لانها معقودة لا شات شهادتهن في الجلة وقد
 اختلفوا فيما لا يطالع عليه الرجال هل يكفي فيه قول المرأة وحدها أم لا فعند الجمهور لا بد من
 أربع وعن مالك وابن أبي ليلى يكفي شهادة اثنتين وعن الشعبي والثوري تجوز شهادتها وحدها
 في ذلك وهو قول الحنفية ثم ذكر المصنف حديث أبي سعيد مختصرا وقد مضى بتمامه في الحيض
 والغرض منه قوله صلى الله عليه وسلم ليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل قال المصنف
 ويستنبط منه التفاضل بين الشهود بشدة عقولهم وضبطهم فتقدم شهادة الفطن البقظ على
 الصالح البليد قال وفي الآية ان الشاهد اذا نسي الشهادة فذكره بما رافقه حتى تذكرها انه يجوز
 أن يشهد بها ومن اللغات ما حكاه الشافعي عن أمه انها شهدت عند قاضي مكة هي وامرأة
 أخرى فاراد أن يفرق بينهما امتحانا فقلت له أم الشافعي ليس لك ذلك لان الله تعالى يقول ان تصل
 احدهما فمذكرا احدهما الاخرى ﴿ **قوله ما** ﴾ شهادة الاماء والعبيد أي في حال
 الرق وقد ذهب الجمهور الى انها لا تقبل مطلقا وقالت طائفة تقبل مطلقا وقد نقل المصنف بعض
 ذلك وهو قول أحمد واسحق وأبي ثور وقيل تقبل في الشيء اليسير وهو قول الشعبي وشريح
 والنخعي والحسن ﴿ **قوله** وقال أنس شهادة العبد جائزة اذا كان عدلا ﴾ وصله ابن أبي شيبة من
 رواية المختار بن فلنسل قال سألت أنسا عن شهادة العبد فقال جائزة ﴿ **قوله** وأجاز شريح
 و زرارة بن أبي أوفى ﴾ أما شريح فوصله ابن أبي شيبة من رواية عامر وهو الشعبي ان شريحا أجاز
 شهادة العبيد وروى سعيد بن منصور من رواية عمار الذهبي قال سمعت شريحا أجاز شهادة
 عبد في الشيء اليسير وروياه في جامع سفيان بن عيينة عن هشام عن ابن سيرين كان شريح يميز
 شهادة العبد في الشيء اليسير اذا كان مرضيا وروى ابن أبي شيبة أيضا من طريق أشعث عن
 الشعبي كان شريح لا يميز شهادة العبد فقال على ذلك لا يميزها فكان شريح بعد ذلك يميزها
 اليسيرة وأما قول زرارة بن أوفى وهو قاضي البصرة فلم أفت على سنده اليه ﴿ **قوله** وقال ابن

﴿باب شهادة النساء وقول
 الله تعالى فان لم يكونا رجلين
 فرجل وامرأتان﴾ * حدثنا
 ابن أبي مريم أخبرنا محمد بن
 جعفر قال أخبرني زيد عن
 عياض بن عبد الله عن أبي
 سعيد رضى الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه
 وسلم أنه قال النبي صلى
 الله عليه وسلم ليس شهادة
 المرأة مثل نصف شهادة
 الرجل قلن بلى قال فذلك
 من نقصان عقولها ﴿باب
 شهادة الاماء والعبيد﴾ * وقال
 أنس شهادة العبد جائزة اذا
 كان عدلا وأجاز شريح
 و زرارة بن أوفى وقال ابن

سير بن شهادته) أي العبد جائز (الاعبد لسيده) وصله عبد الله بن أحمد بن حنبل في المسائل من طريق يحيى بن عتيق عنه بمعناه (قوله) وأجازته الحسن وأبراهيم في الشيء التافه) وصله ابن أبي شيبة من رواية منصور عن إبراهيم قال كانوا يجيزونها في الشيء الخفيف ومن طريق أشعث الحراني عن الحسن نحوه (قوله) وقال شريح كلكم بنو عبيد واما (كذا) إلا أكثر ولابن السكن كلكم عبيد واما وصله ابن أبي شيبة من طريق عمار الدمشقي سمعت شريحاً شهد عنده عبد فأجاز شهادته فقبل له أنه عبد فقال كلنا عبيد واما نحواء وآخر جبهه سعيد بن منصور من هذا الوجه نحوه بلفظ فقبل له أنه عبد فقال كلكم بنو عبيد وبنو اماء ثم أورد المصنف حديث عقبة ابن الحرث في قصة الامه السوداء المرضعة وسأني الكلام عليه في الباب الذي بعده ووجه الدلالة منه انه صلى الله عليه وسلم أمر عقبة بن رافع امرأته بقول الامه المذكورة فلزم تكون شهادتها مقبولة ما عمل بها واحتجوا أيضاً بقوله تعالى ممن ترضون من الشهداء قالوا فان كان الذي في الرق رضا فهو داخل في ذلك وأجيب عن الآية بأنه تعالى قال في آخرها ولا ياب الشهداء اذا ما دعوا ولا اباء انما يتأتى من الاحرار لا شتغال الرقيق بحق السيد وفي الاستدلال بهذا القدر نظر وأجاب الاسماعيلي عن حديث الباب فقال قد جاء في بعض طرقه خفاء مولاة لاهل مكة قال وهذا اللفظ يطلق على الحرة التي عليها الولاء فلا دلالة فيه على انها كانت رقيقة وتعتب بأن رواية حديث الباب فيه التصريح بأنهم ائمة فقهاء فيهم التي ليست بحرة وقد قال ابن دقيق العيد ان أخذنا بنظر حديث الباب فلا بد من القول بشهادة الامه وتقدم سبق الى الجزم بأنها كانت ائمة أحمد بن حنبل رواه عنه جماعة كأبي طالب ومهنا وحرب وغيرهم وقد تقدم في العلم تسمية أم يحيى بنت أبي اهاب وانها غنية بنتع المجبة وكسر النون بعد ثا في ثمانية مثله ثم وجدت في النسائي ان اسمها زينب فلعل غنية لقبها أو كان اسمها فغير زينب كما غير اسم غيرها والامه المذكورة لم أقف على اسمها (قوله) فأعرض عني) زاد في البيوع من طريق عبد الله بن أبي حسين عن ابن أبي مليكة وتبسم النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) فيه قمصت فذكرت ذلك له في رواية النكاح فأعرض عني فأنتب من قبل وجهه فقبلت انها كاذبة وفي رواية الدارقطني ثم سأته فأعرض عني وقال في الثالثة أو الرابعة (قوله) **ما** شهادة المرضعة) ذكر فيه حديث عقبة بن الحرث في قصة المرأة التي أخبرته أنها أرضعته وأرضعت امرأته أخرجه في الباب الذي قبله وفي هذا الباب عن أبي عاصم لكن هذا عن عمر بن سعيد وفي الذي قبله عن ابن جريح كلاهما عن ابن أبي مليكة وكان لابي عاصم فيه شيخين فقيد وجدته فيه ثالثاً ورابعاً أخرجه الدارقطني من طريق محمد بن يحيى عن أبي عاصم عن أبي عامر الخزاز وشهد بن سليم كلاهما عن ابن أبي مليكة أيضاً واحتج به من قبل شهادة المرضعة وحدها قال علي بن سعد سمعت أحمد يسأل عن شهادة المرأة الواحدة في الرضاع قال تجوز على حديث عقبة بن الحرث وهو قول الاوزاعي ونقل عن عثمان وابن عباس والزهرى والحسن واسحق وروى عبد الرزاق عن ابن جريح عن ابن شهاب قال فرق عثمان بين ناس تنكحوا بقول امرأة سوداء انها أرضعتهم قال ابن شهاب الناس يأخذون بذلك من قول عثمان اليوم واختاره أبو عبيد الا أنه قال ان شهدت المرضعة وحدها وجب على الزوج مفارقة المرأة ولا يجب عليه الحكم بذلك وان شهدت معها أخرى وجب الحكم به واحتج

سير بن شهادته جائزة الا
العبد لسيده وأجازته الحسن
وابراهيم في الشيء التافه
وقال شريح كلكم بنو عبيد
واما * حدثنا أبو عاصم
عن ابن جريح عن ابن أبي
مليكة عن عقبة بن الحرث
ح وحدثنا علي بن عبد الله
حدثنا يحيى بن سعيد عن
ابن جريح قال سمعت بن
أبي مليكة قال حدثني عقبة
ابن الحرث أوسمعه منه أنه
تزوج أم يحيى بنت ابي
اهاب قال خفأت أمه
سوداء فقالت قد أرضعتكم
فذكرت ذلك للنبي صلى الله
عليه وسلم

أيضا بأنه صلى الله عليه وسلم لم يلزم عقبه بشرا فإمرأته بل قال له دعها عنك وفي رواية ابن جريج
كيف وقد زعمت فأشار إلى أن ذلك على التنزيه وذهب الجمهور إلى أنه لا يكتفي في ذلك شهادة
المرضعة لأنها شهادة على فعل نفسها وقد أخرج أبو عبيد من طريق عمر والمغيرة بن شعبة وعلى بن
أبي طالب وابن عباس أنهم امتنعوا من التفرقة بين الزوجين بذلك فقال عمر فرق بينهما إن جاءت
بنسبة والانخل بين الرجل وامرأته إلا أن يتزنا ولو وقع هذا الباب لم تشأ امرأة أن تفرق بين
الزوجين إلا فعلت وقال الشعبي تقبل مع ثلاث نسوة بشرط ألا تتعرض نسوة لطلب أجرة وقيل
لأقبل مطلقا وقيل تقبل في ثبوت الحرمة دون ثبوت الأجر لها على ذلك وقال مالك تقبل مع
أخرى وعن أبي حنيفة لا تقبل في الرضاع شهادة النساء المتعضات وعكسه الاصطخري من
الشافعية وأجاب من لم يقبل شهادة المرضعة وحدها بحمل النهي في قوله فنهاه عنها على التنزيه
و بحمل الآخر في قوله دعها عنك على الإرشاد وفي الحديث جواز إعراض المتيقن لثبته المستفي
على أن الحكم فيما سأله الكف عنه وجواز تكرار السؤال لمن لم يفهم المراد والسؤال عن
السبب المتقضي لرفع النكاح وقوله في الإسناد الذي قبله حدثني عقبه بن الحرث أو سمعته منه فيه
رد على من زعم أن ابن أبي مليكة لم يسمع من عقبه بن الحرث وقد حكاه ابن عبد البر ولعل قائل
ذلك أخذ من الرواية الآتية في النكاح من طريق ابن عليه عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن عبيد
ابن أبي مرثمة عن عقبه بن الحرث قال ابن أبي مليكة وقد سمعته من عقبه ولكن لحديث عبيد
أحفظ وأخرجه أبو داود من طريق حماد عن أيوب وللفظ عن ابن أبي مليكة عن عقبه بن الحرث
قال وحدثني صاحب لي عنه وأما الحديث صاحبني أحفظ ولم يسمه وفيه إشارة إلى التفرقة في
صنيع الأداء بين الأفراد والجمع أو بين التصديق والتحدث وعدمه فيقول الراوي فيما سمعه
وحدثني لفظ الشيخ أو قصد الشيخ تحديده بذلك حدثني بالأفراد وفيما عدا ذلك حدثنا بالجمع أو
سمعت فلانا يقول ووقع عند الدارقطني من هذا الوجه حدثني عقبه بن الحرث ثم قال لم يحدثني
ولكني سمعته يحدث وهذا بين أحد الاحتمالين وقد اعتمد ذلك النسائي فيما روي به عن الحرث
ابن مسكين فيقول الحرث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع ولا يقول حدثني ولا أخبرني لأنه لم
يقصده بالتحدث وإنما كان يسمعه من غير أن يشعر به (قوله) فيمدا في قدر رضعكم كما زاد الدارقطني
من طريق أيوب عن ابن أبي مليكة فحدثت علينا امرأة سوداء فسألت فأبأنا عليها فقالت
تصدقوا على قولي الله لقد أرضعتكم جميعا زاد البخاري في العلم من طريق عمر بن سعيد عن ابن أبي
حسين عن ابن أبي مليكة فقال لها عقبه ما أرضعتني ولا أخبرني أي بذلك قبل التزوج زاد في باب
إذا شهد شاهد بشئ فقال آخر ما علمت ذلك وفي العلم فركب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالمدينة فسأله وترجم عليه الرحلة في المسئلة النازلة وزاد في النكاح فقالت لي قدر رضعكم
وهي كاذبة (قوله) دعها عنك أو نحوها في رواية النكاح دعها عنك حسب زاد الدارقطني
في رواية أيوب في آخره لا خير لك فيما وفي الباب الذي قبله فنهاه عنها زاد في الباب المشار إليه من
الشهادات ففارقها ونكحت زوجا غيره (قوله) **باب** تعدل النساء بعضهم
بعضا كذا لاكثر زاد أبو ذر قبله حديث الأفلح ثم قال **باب الخ** (قوله) حدثنا أبو الربيع سليمان
ابن داود هو الزهراني العسكي بفتح المهملة والمنشأة البصري نزل بغداد اتفق البخاري ومسلم

فأعرض عنى قال فتمتعت
فذكرت ذلك له قال وكيف
وقد زعمت أنها قد أرضعتكم
فنهاه عنها * (باب شهادة
المرضعة) * حدثنا أبو
عاصم عن عمر بن سعيد عن
ابن أبي مليكة عن عقبه بن
الحرث قال تزوجت امرأة
فجاءت امرأة فقالت اني
قد أرضعتكم فأبى النبي
صلى الله عليه وسلم فقال
وكيف وقد قيل دعها عنك
ونحوه * (باب تعدل النساء
بعضهن بعضا) * حدثنا أبو
الربيع سليمان بن داود

وافهمني بعضه أحد قال
 حدثنا فليح بن سليمان عن
 ابن شهاب الزهري عن عروة
 ابن الزبير وسعيد بن المسيب
 وعائشة بن وقاص الليثي
 وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة
 عن عائشة رضي الله عنها زوج
 النبي صلى الله عليه وسلم
 حين قال لها أهل الافك
 ما قالوا فبرأها الله الله منه قال
 الزهري وكلهم حدثني
 طائفة من حديثها وبعضهم
 أوعى من بعض وأثبت له
 اقتصاصا وقد وعيت عن
 كل واحد منهم الحديث
 الذي حدثني عن عائشة
 وبعض حديثهم يصدق
 بعضها روى أن عائشة قالت
 كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم إذا أراد أن يخرج
 ستر أفرع بين أزواجه
 فأيتهن خرج سهمها أخرج
 بهامجه فأفرع بيننا في غزاة
 غزاهما فخرج سهمي فخرجت
 معه بعدما أنزل الحجاب فأننا
 أجل في هودج وأنزل فيه
 فسرنا حتى إذا فرغ رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من
 غزوة تلك وقتل ودفونا من
 المدينة آذن ليلة بالرحيل
 فقمنا حين آذنوا بالرحيل
 فشيئت حتى جاوزت
 الجيش فلما قضيت شأني
 أقبلت إلى الرحل فلمست
 صدرى فإذا عقد لي

على الرواية عنه ومن جله ما اتفقا عليه أخرج هذا الحديث عنه وفي طبقته اثنتان كل منهما
 أيضا أبو الربيع سليمان بن داود أحدهما الخليلي بضم المجمة وتشديد المشاة المفتوحة بغذاذي
 انفر دم مسلم بالرواية عنه والرشدي بكسر الراء وسكون المجمة مصري لم يخرج جاله وروى عنه أبو
 داود والنسائي **(قوله)** وأفهمني بعضه أحد قال حدثنا فليح) يحتمل أن يكون أحد رفيقا لأبي
 الربيع في الرواية عن فليح وأن يكون البخاري جله عنهما جميعا على الكيفية المذكورة ويحتمل
 أن يكون أحد رفيقا للبخاري في الرواية عن أبي الربيع وهو الأقرب إذ لو كان المراد الأول لكان
 يقول قال أحدنا فليح بالتنبيه ولم يذكر ذلك في شيء من الأصول ويؤيد الأول أيضا ضياع البرقاني
 فإنه أخرج الحديث في المصاحفة ومقتضاه أن القدر المذكور عند البخاري عن أحد عن أبي
 الربيع عن فليح لكن وقع في أطراف خلف حدثنا أبو الربيع وأفهمني بعضه أحد بن يونس
 فان كان محفوظا لمفعول لفظ قال لا سقطت من الأصل كما جرت العادة إسقاطها كثيرا في الأسانيد
 فأثبت بعضهم يدها قال بالافراد بما قال خلف جزم الدماطي وأما جزم المزني بأن الذي ذكره
 خلف وهم فليس هذا الجزم بواضح وزعم ابن خلدون أن أحد هذا هو ابن حنبل ساء على القول
 الثاني وجوز غيره أن يكون أحد بن النضر النسائي وروى به جزم الذهبي في طبقات القراء وقد
 حدث به عن أبي الربيع الزهراني عن يسمي أحد أيضا أبو بكر أحد بن عمرو بن أبي عاصم وأبو يعلى
 أحد بن علي بن المثنى وغيرهما وقد ذكرت في المقدمة طائفة ممن روى هذا الحديث عن فليح ممن
 تسمى أحد وكذلك من رواه عن أبي الربيع ممن يسمي أحد أيضا قاله أعلم ثم ساق المصنف
 حديث الافك بطوله من رواية فليح عن الزهري عن مشايخه ثم من رواية فليح عن هشام بن عروة
 عن أبيه عن عائشة وعبيد الله بن الزبير قال مثله ومن رواية فليح عن ربيعة ويحيى بن سعيد عن
 القاسم بن محمد قال مثله وسياقي شرحه مستوفى في تفسير سورة النور وبيان ما زادت رواية
 كل واحد من هؤلاء على رواية الزهري وما نقصت عنها وقد أخرج الأسماعيلي عن جماعة
 أخبروه به عن أبي الربيع وزاد في آخره عن فليح قال سمعت ناسا من أهل العلم يقولون أن
 أصحاب الافك جلدوا **(الحديث قلت)** وسياقي لذلك استناد آخر في كتاب الاعتصام أن شاء الله تعالى
 والغرض منه هنا سؤاله صلى الله عليه وسلم ببرقة عن حال عائشة وجوابها ببراءتها واعتماد النبي
 صلى الله عليه وسلم على قولها حتى خطب فاستدرك من عبد الله بن أبي وكذلك سؤاله من زينب
 بنت جحش عن حال عائشة وجوابها ببراءتها أيضا وقول عائشة في حق زينب هي التي كانت
 تسامني فقصها الله للورع في مجموع ذلك مراد الترجمة قال ابن بطلال فيه حجة لأبي حنيفة في
 جواز تعديل النسابة قال أبو يوسف ووافني محمد الجوهري قال الطحاوي التزكية خبر وليس
 شهادة فلا مانع من القبول وفي الترجمة الإشارة إلى قول ثالث وهو أن تقبل تزكيتهم لبعضهم
 لا للرجال لأن من منع ذلك اعتل بنقصان المرأة عن معرفة وجوه التزكية لاسيما حتى الرجال
 وقال ابن بطلال لو قيل أنه تقبل تزكيتهم بقول حسن وشاء جميل يكن أبرام من سوء لكان حسنا
 كما في قصة الافك ولا يلزم منه قبول تزكيتهم في شهادة فوجب أخذ المال والجوهري على جواز
 قولهم مع الرجال فيما يجوز شهداتهم فيه **(قوله)** فأيتهن خرج سهمها أخرج بهامجه) كذا
 للنسائي ولا بد من غير الكشميين وفي رواية الكشميين والباقي خرج وهو الصواب وأعدل

من جزع أطفار قد انقطع فزجعت فالتفت عقدي فلبسني ابتغاءوه فاقبل الذين يرحلون لي فاحتملوا هو ذجي فراحله على بعيري
الذي كنت أركب وهم يحسبون أني فيه وكان النساء اذ ذاك خفافا لم يتقلن ولم يغشن اللحم وانما يا كان العائقة من الطعام فلم
يستسكروا القوم حين رفعوه مثل الهودج فاحتملوا وكنت جارية حديثة السن فبعثوا الرجل وساروا فوجدت عقدي بعدما استقر
الجيش فحمت منزلهم وليس فيه أحد فامت منزلي الذي كنت فيه فظننت انهم سيققدوني فيرجعون الي فيبيناً أنا جالس على عيني
عيناى ففت وكان صفوان بن المعطل السلمي ثم المذكواني من وراء الجيـش فأصبح عند منزلي فقرأني سواد انسان نائم فأتاني وكان
يراني قبل الخجاب فاستيقظت باسترجاعه حتى أناخ راحلته فوطئ يدها فركبتها فأنطق بقودبي الراحلة حتى أتينا الجيش بعد
ما نزلوا معترسين في خبر الظهيرة فهلك من هلك وكان الذي يولي الافك عبد الله بن أبي اسلول فقد مننا المدينة فاشكيت به اشهر
والناس يفتضون من قول أصحاب الافك ويريني في وجهي أني لأرى من النبي صلى الله عليه وسلم اللطف الذي كنت أرى منه
حين أمرض اغايد خيل فيسلم ثم يقول كيف تكلم لأشعر بشي من ذلك حتى انتهت فخرجت أنا وأأم مسطح قبل المناصع متبرزنا
لا نتخرج الابل الى الليل وذلك قبل أن نتخذ الكهف قريسا من يوتنا وأمرنا أمر العرب الاول في البرية أوفي التزفة فأقبلت أنا وأأم
مسطح بنت أبي رهم ثم شئ فثرت في مرطها فبقالت تعس مسطح فقلت لها لم يس ماطلت أتسيين رجلا شهيدا فقال يا غفلة ألم
تسمعي ما قالوا فأخبرني بقول الافك فازدت مرضا على مرضي فلما رجعت الى بيتي دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم
فقال كيف تكلم فقلت ائذن لي الى أبي أيوب قالت وأنا حينئذ أريد أن أستيقن الخبر من قبلها فما أذن لي رسول الله صلى الله عليه
وسلم فأتيت أبي أيوب فقلت لأمي ما يحدث به الناس فبقالت يا نيمه هو في علي نفسك الشأن فوالله لعلما كانت امرأة قط وضية عند
رجل يجهلها وأنها ضرائر الأأكثون (٢٠٠) عليها فقلت سبحان الله ولقد يحدث الناس به هذا قالت فبنت ذلك

الذلة حتى أصبحت لا يرقى الى
دمع ولا أكتحل بنوم ثم
أصبحت فدار رسول الله
صلى الله عليه وسلم على بن
أبي طالب وأسامة بن زيد

الاول أخرج يضم أوله على البناء للعجول (قوله من جزع أطفار) كذلك كثير وفي رواية
الكشمي في طفار وهو محبوب وسيأتي توضيحه عند شرحه (قوله فاستيقظت باسترجاعه حتى
أناخ راحلته) كذلك كثير وفي رواية الكشمي بنو والنسي حين أناخ راحلته (قوله وقد بكيت
ليلى ويوما) في رواية الكشمي بنو القيسين ويوما وفي رواية النسفي وأبي الوقت ليلتي ويومي

حين استلبت الرحي يستشيرهما في فراق أهل قداماً وأسامة فأشار عليه بالذي يعلم في نفسه من الوالد لهم فقال
أسامة أهلاً يا رسول الله ولا تعلم والله الاخيرا وأما علي بن أبي طالب فقال يا رسول الله لا يصيق الله عليك والنساء سواء كما كثير وس
الجارية تصدقك فدار رسول الله صلى الله عليه وسلم بريرة فقال يا بيرة هل رأيت فيها شيأ يريك فقالت بريرة لا والذي بعثك بالحق
ان رأيت منها أمرأة أعصه عليها فأتا كثير من أنها جارية حديثة السن تنام عن التحجج فتأتي الداجن فتأكله فقام رسول الله صلى الله
عليه وسلم من يومه فاستعذر من عبد الله بن أبي اسلول فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يعذرني من رجل بلغني آذاه في
أهلي فوالله ما علمت على أهلي الا خيرا او قد كروا رجلا ما علمت عليه الا خيرا وما كان يدخل على أهلي الا معي فقام سعد بن معاذ
فقال يا رسول الله والله أنا أعذر لك منه ان كان من الاوس ضر بنا عنقه وان كان من اخواننا من الخزرج أمرتنا فنفقه لما فيه أمرنا
فقام سعد بن عبادة وهو سيد الخزرج وكان قبل ذلك رجلا صالحا وكان احتمله الحمية فقال كذبت لعمر الله والله لا تقتله ولا تقدر على
ذلك فقام أسيد بن الحضير فقال كذبت لعمر الله والله لا تقتله فانك منافق تجادل عن المنافقين فنارا الحيان الاوس والخزرج حتى
هو وارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر فنزل فحلفهم حتى سكنوا وسكتوا وبكيت يوحى لا يرقى الى دمع ولا أكتحل بنوم فأصبح
عندي أبي أيوب وقد بكيت ليلتي ويوما حتى أظن أن الكاء فالتق كبدى قالت فيبينهما جالسا عندي وأنا أبكي اذا ستأذنت امرأة
من الانصار فاذا نلت لها فلبست تبكي معي فيبيننا نحن كذلك اذ دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلس ولم يجلس عندى من
يوم قبل في ماقيل قبلها وقد مكث شهر الا يوحى اليه في شائي شي قالت فتشهد ثم قال يا عائشة فانه بلغني عنك كذا وكذا فان كنت
بريشة فسيبرئك الله وان كنت ألمت بذنب فاستغفري الله وتوبى اليه فان العبد اذا اعترف بذنبه ثم تاب تاب الله عليه فما قضى رسول
الله صلى الله عليه وسلم مقالته قلص دمعى حتى ما أحس منه قطرة وقلت لأمي أجب عني رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والله
ما أدري ما أقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت لأمي أجيب عني رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما قال قالت والله ما أدري

مَا أَقُولُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ وَأَنَا جارية حَدِيثُ السِّنِّ لَا أَقْرَأُ كَثِيرًا مِنَ الْقُرْآنِ فَقُلْتُ أَيْ وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّكُمْ سَمِعْتُمْ مَا يَتَجَدَّثُ بِهِ النَّاسُ وَوَقَفِي أَنْفُسَكُمْ وَصَدَقْتُمْ بِهِ وَلَنْ قُلْتُ لَكُمْ ابْنِي رِثَّةٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ ابْنِي لِرِثَّةٍ لَا تَصْدُقُونِي بِذَلِكَ وَلَنْ اعْتَرَفْتُ لَكُمْ بِأَمْرِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَنِّي بَرِيَّةٌ لَتَصْدُقَنِي وَاللَّهُ مَا أَحْدَثَ وَلَكُمْ مِثْلُ الْأَبَايُوسُفِ أَذْكَالٍ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصْنَعُونَ ثُمَّ تَحَوَّلْتُ عَلَى فِرَاشِي وَأَنَا أَرْجُو أَنْ يَبْرُئَنِي اللَّهُ وَلَكِنْ وَاللَّهُ مَا ظَنَنْتُ أَنْ يَنْزِلَ فِي شَأْنِي وَجِئْتُ لَا تَأْخُذُ بِي نَفْسِي مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِالْقُرْآنِ فِي أَمْرِي وَالْكِنَى كُنْتُ أَرْجُو أَنْ يَرَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٢٠١) فِي النَّوْمِ رُؤْيَا تَبْرئَنِي فَوَاللَّهِ مَا رَامَ

مَجْلِسُهُ وَلَا خَرَجَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ حَتَّى أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيَ فَأَخَذَهُ مَا كَانَ يَأْخُذُهُ مِنَ الْبِرْصَاءِ حَتَّى أَنَّهُ لَيَتَحَدَّرُ مِنْهُ مِثْلَ الْجَمَانِ مِنَ الْعَرَقِ فِي يَوْمِ شَتَاءٍ فَلَمَّا سَرَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَنْحَلُّ فَكَانَ أَوَّلَ كَلِمَةٍ تَكَلَّمَ بِهَا أَنْ قَالَ لِي بِعَائِشَةَ أَجَدَى اللَّهِ فَقَدْ بَرَّكَ اللَّهُ قَالَتْ لِي أُمِّي قَوْمِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ لَا وَاللَّهِ لَا أَقْرَأُ إِلَيْهِ وَلَا أَجِدُ إِلَّا اللَّهَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ لَا بَأْسَ فَلَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ هَذَا فِي بَرَاءَتِي قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَانَ يَنْفَقُ عَلَى مَسْطُحِ بْنِ أُمِّ نَافَةَ لِقَرَابَتِهِ مِنْهُ وَاللَّهُ لَا أَنْفَقُ عَلَى مَسْطُحِ بَشِيٍّ أَبَدًا بَعْدَ مَا قَالَ لِعَائِشَةَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا يَأْتِلْ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ

وَسَمِعْتُ بَيْتَةَ الْفَاطِمَةِ عِنْدَ شَرْحِهِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (قَوْلُهُ) إِذَا زَكِيٌّ رَجُلٌ رَحِلًا كُنْهًا) تَرْجِمُهُ فِي أَوَّلِ الشَّهَادَاتِ تَعْدِيلُ كَمْ يَجُوزُ قُتُوبُ هَذَا وَجَزَمَ هَذَا بِالْإِسْتِغْنَاءِ بِالْوَاحِدِ وَقَدْ قَدِّمْتُ تَوْجِيهَهُ عِنْدَ ذَلِكَ وَاحْتِمَالُ السَّلَفِ فِي اشْتِرَاطِ الْعَدَدِ فِي التَّرَكِيَةِ فَالْمَرْجُوحُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ اشْتِرَاطُ اثْنَيْنِ كَمَا فِي الشَّهَادَةِ وَاسْتِخَارَةُ الطَّاعِي وَاسْتِغْنَاءُ كَثِيرٍ مِنْهُمْ بِطَانَةِ الْحَاكِمِ لَأَنَّهُ نَابِيَةٌ فَيَنْزِلُ قَوْلُهُ مَنْزِلَةُ الْحَاكِمِ وَأَجَازَ الْأَكْثَرُ قَوْلَ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلُ مِنْ وَاحِدٍ لِأَنَّهُ يَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الْحَاكِمِ وَالْحَاكِمُ لَا يَشْتَرِطُ فِيهِ الْعَدَدُ وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ لَا يَقْبَلُ فِي التَّرَكِيَةِ أَقَلُّ مِنْ ثَلَاثَةٍ وَاحْتِجُّ بِحَدِيثِ قَبِيصَةَ الَّذِي أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فَمِنْ يَقْبَلُ لَهُ الْمُسْأَلَةَ حَتَّى قَوْمُ ثَلَاثَةٍ مِنْ ذَوِي الْجَنَاحِ يَشْهَدُونَ لَهُ قَالَ وَإِذَا كَانَ هَذَا فِي حَقِّ الْحَاجَةِ فَعِيْرَهَا أَوَّلًا وَهَذَا كَلِمَةٌ فِي الشَّهَادَةِ أَمَّا الرَّوَايَةُ فَيَقْبَلُ فِيهَا قَوْلُ الْوَاحِدِ عَلَى الصَّحِيحِ لِأَنَّهُ كَانَ نَاقِلًا عَنْ غَيْرِهِ فَهُوَ مِنْ جَمَلَةِ الْأَخْيَارِ وَلَا يَشْتَرِطُ الْعَدَدُ فِيهَا وَإِنْ كَانَ مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ فَهُوَ بِعِزَّةِ الْحَاكِمِ وَلَا يَتَعَدَّى أَيْضًا (قَوْلُهُ) وَقَالَ أَبُو جَمِيلٍ: يَنْفَعُ الْجِيمُ وَكُسِرَ الْمِيمُ وَاسْمُهُ سَنِينَ بِهَمْزَةٍ وَفَوْزِينَ بِمِصْرَعٍ وَهُمْ مِنْ شِدَّةِ التَّحَنُّنِ كَلْدَاوِدَى وَقِيلَ أَنْهَارُ وَآيَةُ الْإِصْلَاقِ قِيلَ اسْمُ أَبِي بَكْرٍ قَدْ قَالَ ابْنُ سَعْدٍ هُوَ سَلَمَى وَقَالَ غَيْرُهُ هُوَ ضَمْرِي وَقِيلَ سَلَمَطَى وَقَدْ كَرِهَ الْجَمَلِيُّ وَجَمَاعَةٌ فِي النَّابِغِينَ وَسَيَأْتِي فِي غَزْوَةِ الْفَتْحِ مَا يُدِلُّ عَلَى صِحِّهِ وَقَدْ كَرِهَ الْآخَرُونَ فِي التَّحَنُّنِ وَوَقَعَ سَيَأْتِي خَبْرَهُ مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرِ بْنِ الرَّهْزِيِّ عَنْ أَبِي جَمِيلٍ قَالَ أَخْبَرَنَا وَفَحْنُ مَعَ ابْنِ الْمُسَيْبِ أَنَّهُ أَدْرَكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَخَرَجَ مَعَهُ عَامَ الْفَتْحِ وَذَكَرَ أَبُو عَمْرٍاءُ جَاءَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى أَنَّهُ جِئَ الْوُدَاعَ وَهُوَ وَارِدٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَعْرِفْهُ فَقَالَ إِنَّهُ يَجْهَلُ كَابْنَ الْمُنْذَرِ وَنَقَلَ الْبَيْهَقِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ يَتَخَوَّذُ ذَلِكَ وَفِي الرِّوَاةِ أَبُو جَمِيلٍ آخِرَ اسْمِهِ مَيْسِرَةَ الطُّهْمِيُّ بِنَحْوِ الْمَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَفَقَّحَ الْهَاءَ وَهُوَ صُكُوفِي رَوَى عَنْ عُثْمَانَ وَعَلَى وَاسْتَلَمَ لَهُ صَحْبَةً اتَّفَقَا وَهُمَا مِنْ جَعَلَهُ صَاحِبَ هَذِهِ الْقِصَّةِ كَالْكَرْمَانِ (قَوْلُهُ) وَجَدْتُ مَنبُودًا) يَنْفَعُ الْمِيمُ وَسُكُونُ النُّونِ وَضَمُّ الْمُرْجَدَةِ وَسُكُونُ الْوَاوِ بَعْدَهَا صَحْبَةً أَيْ شَخْصًا مَنبُودًا أَيْ لَقِيبًا (قَوْلُهُ) قَالَ عَسَى الْغَوِيْرُ أَبُو سَا) كَذَا لِلْإِصْلَاقِ وَلَا يَزِيْ دَرْعَ الْكُشْمِيْنِ وَحَدَّهُ وَسَقَطَ لِلْبَاقِيْنَ وَالْغَوِيْرُ بِالْمَجْمُوعَةِ تَصْغِيرُ غَارٍ وَأَبُو سَا جَمْعُ بُوْسٍ وَهُوَ الشَّدَّةُ وَاتَّعَمَّبَ عَلَى أَنَّهُ خَبْرُ عَسَى عِنْدَ مَنْ يَحْبِزُهُ أَوْ بِأَنَّهُ مَارَشِيٌّ تَقْدِيرُهُ عَسَى أَنْ يَكُونَ الْغَوِيْرُ أَبُو سَا وَجَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْمُغْنَى وَهُوَ مِثْلُ مَشْهُورٍ يَقَالُ فِيمَا ظَاهَرَهُ السَّلَامَةُ وَبَحْثُنِي مِنْهُ الْعُطْبُ وَرَوَى الْخَلَالُ فِي عِلَالِهِ عَنْ الرَّهْزِيِّ أَنَّ أَهْلَ الْمَدِيْنَةِ يَتَمَثَّلُونَ فِي ذَلِكَ كَثِيرًا وَأَصْلُهُ كَمَا قَالَ

(٢٦ - فتح الباري) والسبعة أن يؤثروا إلى قوله غفور رحيم فقال أبو بكر الصديق بلى والله أني لأحب أن يغفر الله لي فرجع إلى مسطح الذي كان يجري عليه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل زينب بنت جحش عن أمري فقال يا زينب ما علمت ما رأيت فقال يا رسول الله أحيى سمعي وبصري والله ما علمت علمي إلا خيرا قالت وهي التي كانت تسميني فعصمها الله بالورع * قال وحديثنا فليج عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ويحيى بن سعيد عن التميمي بن محمد بن أبي بكر مثله * (باب إذا زك زك رجل رجل كنهه) * وقال أبو جهملة وجدت منبوءا فلما رأني عمر قال عسى الغويير أبو س

الاصحى ان ناسا دخلوا غارا يبيتون فيه فانهم اراهم فقتلهم وقيل وجدوا فيه عدوا لهم فقتلهم
فقبل ذلك لكل من دخل في امر لا يعرف عاقبته وقال ابن الكلبي الغوير مكان معروف فيه ماء
لبني كلب كان فيه ناس يقطعون الطريق وكان من عترة تواسون بالجراسة وقال ابن الاعرابي
ضرب عمر هذا المثل للرجل يعترض بانه في الاضل ولده وهو يريد نفية عنه بدعواه انه النقطه فهذا
معنى قوله كانه يتمنى وقيل أول من تكلم به الزبائى بفتح الزاى وتشديد الموحدة والمد لما قلت
جذية الابرش وأراد قصر بفتح القاف وكسر المهملة أن يقتص منها قواطع قصروا بن أخت
جذية على أن قطع عمرو أنف قصير فأظهر أنه هرب منه الى الزبائى فامت اليه ثم أرسلته تاجرا
فرجع اليها بربح كثير مرارا ثم رجع المرة الأخيرة ومعه الرجال في الاعمال معهم السلاح
فمنظرت الى الجمال عشى رويدا النفل من عليها فقالت عسى الغوير أبوسا أى لعل الشرياء يتكلم
من قبل الغوير وكان قصيرا أعلمها أنه سلك في هذه المرة طريق الغوير فلما دخلت الاحمال قصرها
خرجت الرجال من الاعمال فهلكت (قوله كانه يتمنى) أى بأن يكون الولد وانما أراد نفي
نسبه عنه لمعنى من المعانى وأراد مع ذلك أن يولى هو تربيته وقيل اتهمه بأنه زنى بامه ثم ادعاه
وهو بعيد وما تقدم أولى وقد أخرج البيهقي هذه القصة موصولة من طريق يحيى بن سعيد
الانصارى عن الزهرى عن أبي جليل أنه خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم عام التفتح وأنه وجد
منبوذا في خلافة عمر فأخذه قال قد كذبت عريفي لعمر فلما رأى عري قال قد كرهه وزاد ما حلت
علي أخذ هذه النسمة قلت وجدته ضائعة وقد أخرج مالك في الموطأ هذه الزيادة عن الزهرى
أيضا وصدر هذا الخبر سيأتي موصولا في آخر المعازي من وجه آخر عن الزهرى وفي ذلك رد على
من زعم أن أبا جليل هذا هو الطهوى لأن الطهوى لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولا عمر
وأورد ابن الأثير عن البخاري ما ذكرته عنه وزاد فيه وأنه النقط منبوذا فذكر القصة ولم أر
ذلك في شيء من النسخ (قوله فقال له عريفي انه رجل صالح) لم أقف على اسم هذا العريفي الآن
الشيخ أباحمد ذكر في تعليقه ان اسمه سنان وفي الصحابة لابن عبد البر سنان الضمري استخلفه أبو
بكر الصديق مرة على المدينة فيصير أن يكون هوذا فقد قيل ان أبا جليل ضمرى والله أعلم قال
ابن بطال كان عمر قسم الناس وجعل على كل قبيلة عربيا ينظر عليهم (قلت) فان كان أبو جليل
سليما فينظر من كان عريفي بن سليم في عهد عمر (قوله قال كذلك) زاد مالك في روايته قال نعم
(قوله اذهب وعلينا نفقة) في رواية مالك فقال عمر اذهب فهو حر ولك ولأوه وعلينا نفقة
وكذلك في رواية البيهقي قال ابن بطال في هذه القصة ان القاضي اذا سأل في مجلس نظره عن أحد
فانه يجتزئ بقول الواحد كما صنع عمر فأما اذا كان المشهود له ان يعدل شهوده فلا يقبل اقل من
اثنين (قلت) غاية انه سجل القصة على بعض محملاتها وقصة التكليف تحتاج الى دليل من خارج
وفيها جواز الالتقاط وان لم يشهد وان نفقته اذا لم يعرف في بيت المال وان ولأوه ملكتقطه وذلك
مما اختلف فيه وستأتى الاشارة الى ذلك في كتاب الترائض ان شاء الله تعالى وقد وجه بعضهم معنى
قوله لك ولأوه بكونه حين التقطه كانه اعتمقه من الموت أو اعتمقه من ان يملكقطه غيره ويتبع
أنه ملكه (تنبيه) وقع في المطالع ان عمر لما اتهم أبا جليل به شهادة جماعة بالستر له وليس في
قصته ان الذي شهد ليس الاعريفة وحده وفيه ثبت عمر في الاحكام وان الحاكم اذا توقف في أمر

كانه يتمنى قال عريفي
انه رجل صالح قال كذلك
اذهب وعلينا نفقة حدثني
محمد بن سلام حدثنا عبد
الوهاب حدثنا خالد الحذاء
عن عبد الرحمن بن أبي بكر
عن أبيه

اجد لم يكن ذلك قاد حافيه ورجوع الحاكم الى قول امثائه وفيه ان الشئ على الرجل في وجهه عند الحاجة لا يكره وانما يكره الاطناب في ذلك ولهذه التسكئة ترجم البخاري عقب هذا بحديث أبي موسى الذي ساقه بمعنى حديث أبي بكر الذي أورده في هذا الباب فقال ما يكره من الاطناب في المدح ووجه احتجاجه بحديث أبي بكر أنه صلى الله عليه وسلم اعتبر تركية الرجل اذا اقتصد لانه لم يعب عليه الا الاسراف والتغالي في المدح. واعترضه ابن المنير بان هذا القدر كاف في قبول تركيته واما اعتبار النصاب فسكون عنه وجوابه أن البخاري جرى على قاعدته بان النصاب لو كان شرطاً لذكر لا يؤخر البيان عن وقت الحاجة (قوله أني رجل على رجل) يحتمل أن يفسر المثنى بمعجم بن الادرع الاسلمي وحديثه بذلك عند الطبراني وأحمدوا صحيحاً وعند اسحق فيه زيادة من وجه آخر قد يفسر منها المثنى عليه بأنه عبد الله ذو النجدين وسيأتي بيان ذلك في كتاب الادب مع تمام الكلام على حديث أبي بكر أن شاء الله تعالى ﴿قوله﴾
باب ما يكره من الاطناب في المدح وليقل ما يعلم) أو ردي فيه حديث أبي موسى سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً يثنى على رجل يمكن أن يفسر عن فسر في حديث أبي بكره بناء على اتحاد القصة وقوله بطريقه بضم أوله والاطراء مدح الشخص بزيادة على ما فيه (قوله) أهلكتم وأقطعتم شك من الراوي وليس في الحديث ما زاده في الترجمة من قوله وليقل ما يعلم وكأنه ذهب الى اتحاد حديثي أبي بكر وأبي موسى وقد قال في حديث أبي بكره أن كان يعلم ذلك منه والله أعلم ﴿قوله﴾
باب بلوغ الصبيان وشهادتهم) أي حد بلوغهم وحكم شهادتهم قبل ذلك فاما حد البلوغ فساد كره وأما شهادة الصبيان فزادها الجمهور ورواها مالك في جراحاتهم بشرط أن يضبط أول قولهم قبل أن يتفرقوا وقبل الجهور وأخبارهم اذا انضمت اليها قرينة وقد اعترض بانه ترجم بشهادتهم وليس في حديثي الباب ما يصرح به أو أجيب بانه مأخوذ من الاتفاق على أن من حكمه بلوغه قبل شهادته اذا اتصف بشرط القبول ويشهد اليه قول عمر بن عبد العزيز انه الحد بين الصغير والكبير (قوله) وقول الله عز وجل واذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا في هذه الآية تعليل الحكم ببلوغ الحلم وقد أجمع العلماء على ان الاحتلام في الرجال والنساء يلزم به العبادات والحدود وسائر الاحكام وهو انزال الماء الدافق سواء كان بجماع أو غيره سواء كان في البقطة أو المنام وأجمعوا على ان لا أثر للجماع في المنام الا مع الانزال (قوله) وقال مغيرة) هو ابن مقسم الضبي الكوفي (قوله) وانا ابن ثني عشرة سنة جاء مثله عن عمرو بن العاص فانهم ذكروا انه لم يكن بينه وبين ابنه عبد الله بن عمرو في السن سوى اثنتي عشرة سنة (قوله) وبلوغ النساء الى الحيض لقوله عز وجل واللاتي يئسن من الحيض من نساءكم الى قوله أن يضعن حملهن) هو بقية من الترجمة ووجه الاقتراع من الآية للترجمة لتعليل الحكم في العدة بالاقرار على حصول الحيض واما قبله وبعده فبالاشهر فدل على ان وجود الحيض ينقل الحكم وقد أجمع العلماء على ان الحيض بلوغ في حق النساء (قوله) وقال الحسن بن صالح) هو ابن حنبل الهمداني النخعي الكوفي تقدم نسبه في أوائل الكتاب وأثره هذاري شاه موصول في المجالسة للدينوري من طريق يحيى بن آدم عنه نحوه وزاد فيه وأقل أوقات الحمل تسع سنين وقد ذكر الشافعي أيضاً انه رأى جدة بنت احدى وعشرين سنة وانها

قال أني رجل على رجل عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال وليك قطعت عنق صاحبك قطعت عنق صاحبك مراراً ثم قال من كان منكم مادحاً أخاه لا محالة فليقل أحسب فلاناً والله حسيبه ولا أركى على الله أحداً أحسبه كذا وكذا ان كان يعلم ذلك منه * (باب ما يكره من الاطناب في المدح وليقل ما يعلم) * حدثنا محمد بن الصباح حدثنا اسمعيل بن زكريا حدثني يزيد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً يثنى على رجل ويطريه في مدحه فقال أهلكتم وأقطعتم ظهر الرجل * (باب بلوغ الصبيان وشهادتهم) وقول الله تعالى واذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا * وقال مغيرة احتلمت وانا ابن ثني عشرة سنة وبلوغ النساء الى الحيض لقوله عز وجل واللاتي يئسن من الحيض من نساءكم الى قوله أن يضعن حملهن من نساءكم الى قوله أن يضعن حملهن وقال الحسن بن صالح أدركت جارة لنا جدة بنت احدى وعشرين

حاضت لاستكمال تسع ووضعت بنتا لاستكمال عشر ووقع بطنها مثل ذلك واختلف العلماء
 في أقل سن يحض فيه المرأة ويحتمل فيه الرجل وهل تنحصر العلامات في ذلك أم لا وفي السن
 الذي ادا جاوز الغلام ولم يحتمل والمرأة ولم تحض يحكم حينئذ بالبلوغ فاعتبر مالك والليث وأحمد
 وإسحاق وأبو ثور الأنثى الآن ما لا يكملها لا يقيم به الحد للشبهة واعتبره الشافعي في الكافر واختلف
 قوله في المسلم وقال أبو حنيفة سن البلوغ تسع عشرة أو ثمان عشرة للغلام وسبع عشرة للبجارية
 وقال أكثر المالكية حده فيها سبع عشرة أو ثمان عشرة وقال الشافعي وأحمد وابن وهب
 والجمهور حده فيها تسع عشرة سنة على ما في حديث ابن عمر في هذا الباب (قوله)
 حدثنا عبيد الله بن سعيد كذا في جميع الأصول عبيد الله بالتصغير وهو أبو قدامة السرخسي
 ووقع بخط ابن العجلى الحافظ عبيد بن اسمعيل وبذلك جزم البيهقي في الخلافات فأخرج
 الحديث من طريق محمد بن الحسين الخثعمي عن عبيد بن اسمعيل ثم قال أخرجه البخاري عن
 عبيد بن اسمعيل (قلت) وهو معروف بالرواية عن أبي أسامة وقد أخرج النسائي هذا الحديث
 عن أبي قدامة السرخسي فقال عن يحيى بن سعيد القطان بدل أبي أسامة فهو ذريح ما قال
 البيهقي (قوله) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عرض يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة فلم
 يجزئ في التقات أو تجزئ إذا كان السياق يقتضي أن يقول فلم يجزه لكنه التفت أو جرد من
 نفسه أو لا يخصه فغير عنه بالمأخوذ ثم التفت فقال عرضي ووقع في رواية يحيى القطان عن
 عبيد الله بن عمر كسائي في المغازي فلم يجزه وفي رواية مسلم عن ابن عمر عن عبيد الله بن عمر
 عرضني رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد في القتال فلم يجزني وقوله فلم يجزني بضم أوله من
 الإجازة وفي رواية ابن إدريس وغيره عن عبيد الله عن عبيد الله بن عمر في ذلك وهو
 الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فاجازني لم تختلف الرواة عن عبيد الله بن عمر في ذلك وهو
 الاقتصار على ذكر أحد والخندق وكذا أخرجه ابن حبان من طريق مالك عن نافع وأخرجه ابن
 سعد في الطبقات عن يزيد بن هرون عن أبي معشر عن نافع عن ابن عمر فاذ فيه ذكر بدر والنظرة
 عرضت علي رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر وأنا ابن ثلاث عشرة سنة عرضت عليه يوم
 أحد الحديث قال ابن سعد قال يزيد بن هرون ينبغي أن يكون في الخندق ابن ست عشرة سنة أو
 وهو أقدم من نعرفه استشكل قول ابن عمر هذا وانما لسانه على قول ابن إسحاق وأكثر أهل السير
 الخندق كانت في سنة خمس من الهجرة وان اختلفوا في تعيين شهرها كسائي في المغازي
 راتفتوا على أن أحدا كانت في شوال سنة ثلاث وإذا كان كذلك جاء ما قال يزيد أنه يكون
 حينئذ ابن ست عشرة سنة لكن البخاري جفع إلى قول موسى بن عقبة في المغازي أن الخندق
 كانت في شوال سنة أربع وقد روى يعقوب بن سفيان في تاريخه ومن طريقه البيهقي عن
 عروة بن خويلد عن موسى بن عقبة وعن مالك الجزم بذلك وعلى هذا الاشكال لكن اتفق أهل
 المغازي على أن المشركين لما توجهوا في أحد نادوا المسلمين وعدكم العام المقبل يدرون أنه صلى
 الله عليه وسلم خرج إليهم من السنة المقبلة في شوال فلم يجذبها أحدوا وهذه هي التي تسمى بدر
 الموعد ولم يقع بها قتال فمعين ما قال ابن إسحاق أن الخندق كانت في سنة خمس فيحتاج حينئذ إلى
 الجواب عن الاشكال وقد أجاب عنه البيهقي وغيره بأن قول ابن عمر عرضت يوم أحد وأنا ابن

حدثنا عبيد الله بن سعيد
 حدثنا أبو أسامة قال حدثني
 عبيد الله قال حدثني نافع
 قال حدثني ابن عمر رضي الله
 عنهما أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عرضه يوم
 أحد وهو ابن أربع عشرة
 سنة فلم يجزني ثم عرضني يوم
 الخندق وأنا ابن خمس
 عشرة فاجازني

أربع عشرة تأي دخلت فيها وان قوله عرضت يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة أي تجاوزتها
فألغى الكسري في الأولى وجبره في الثانية وهو شائع مسموع في كلامهم وبه يرتفع الاشكال
المذكور وهو أولى من الترجيح والله أعلم * (تبيينان) * الأول زعم ابن التين أنه ورد في بعض
الروايات ان عرض ابن عمر كان يدر فلم يجزه ثم بأحد فأجازه قال وفي رواية عرض يوم أحد وهو
ابن ثلاث عشرة فلم يجزه وعرض يوم الخندق وهو ابن أربع عشرة تسمة فأجازه ولا وجود لذلك
وانما وجد ما أشرت اليه عن ابن سعد أخرجه البيهقي من وجه آخر عن أبي معشر وأبو
معشر مع ضعفه لا يخالف ما زاده من ذكر بدر مارواه الثقات بل يؤانقهم * الثاني زعم ابن ناصر
أنه وقع في الجمع للحميدى هذا يوم النخيل بدل يوم الخندق قال ابن ناصرو السابق الى ذلك ابن
مسعود أو خلفه فقبه شيخنا ولم يتدبره والصواب يوم الخندق في جميع الروايات وتبقى ذلك
ابن الجوزي عن ابن ناصرو بالغ في التشنيع على من وهم في ذلك وكان الأولى ترك ذلك فان الغلط
لا يسلم منه كثير المحدث (قوله) قال نافع فقد تمت على عمر وهو موصول بالاسناد المذكور (قوله)
أن هذا الحديث بين الصغير والكبير في رواية ابن عيينة عن عبيد الله بن عمر عند الترمذي فقال هذا
حديث ما بين الذرية والمقاتلة (قوله) وكتب الى عماله أن يرضوا لمن بلغ خمس عشرة زاد مسلم في
روايته ومن كان دون ذلك فاجعلوه في العيال وقوله أن يرضوا أي يتدبروا اللهم زقاني ديوان
الخندق وكافوا يفرقون بين المقاتلة وغيرهم في العطاء وهو الرزق الذي يجمع في بيت المال ويترك
على مستحقه واستدل بقصة ابن عمر على ان من استكمل خمس عشرة تسمة أجزت عليه أحكام
المبايعين وان لم يحتمل فيكلف بالعبادات واقامة الحدود ويستحق سهم الغنيمة ويقتل ان كان
حريرا ويفك عنه الخمران وأنس رشده وغير ذلك من الاحكام وقد عمل بذلك عمر بن عبد العزيز
وأقره عليه راويه نافع وأجاب الطحاوي وابن القصار وغيرهما ممن لم يأخذ بنسب الاناجزة
المذكورة جاء التصريح بانها مكات في القتال وذلك يتعلق بالقوة والجلد وأجاب بعض
المسالك بانهما واقعة عين فلا عموم لها ويحتمل أن يكون صادف أنه كان عند تلك السن قد احتلم
فذلك أجازته وتجاوز بعضهم فقال انما رده لضعفه لاسنه وانما أجازته لقوته لا لبوغه ويرد على
ذلك ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريح بن جريح ورواه أبو عوانة وابن حبان في صحيحهما من وجه آخر
عن ابن جريح أخرجه نافع فذكر هذا الحديث بلقط عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم
الخندق فلم يجزني ولم يرني بلغت وهي زيادة صحيحة لا مطعن فيها بخلاف ابن جريح وتقدمه على
غيره في حديث نافع وقد صرح فيها بالحديث فالتقي ما يخشى من تدليسهم وقد نص فيها لفظ ابن
عمر بقوله ولم يرني بلغت وابن عمر أعلم بما روى من غيره ولا سيما في قصة تتعلق به وفي الحديث
أن الامام يستعرض من يخرج معه للقتال قبل أن تقع الحرب فمن وحده أهلا استحبه والارده
وقد وقع ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم في بدر وأحد وغيرهما واستأى الاشارة اليه في كتاب المغازي
ان شاء الله تعالى وعند المسالك الصحة والخفية لا تتوقف الاجازة للقتال على البلوغ بل للامام أن
يجيز من الصبيان من فيه قوة وشجدة قرب مرأى أقوى من بالغ وحديث ابن عمر حجة عليهم
ولاسيما الزيادة التي ذكرتها عن ابن جريح والله أعلم * (تنبيه) * ظاهر الترجمة مع سياق الآية ان
الوليد يطلق عليه صبي وطفل الى أن يبلغ وهو كذلك وأما ما ذكره بعض أهل اللغة وجرم به غير

قال نافع فقد تمت على عمر
ابن عبد العزيز وهو خليفة
فحدثته هذا الحديث فقال
ان هذا الحديث بين الصغير
والكبير وكتب الى عماله أن
يرضوا لمن بلغ خمس عشرة
* حدثنا علي بن عبد الله
حدثنا سفيان حدثنا
صفوان بن سليم عن عطاء
ابن يسار

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه (٢٠٦) يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم

* (باب سؤال الحاكم المذبحي هل لك بينة قبل المين) *
حدثنا محمد بن أحمد بن أبي
معوية عن الأعشى عن
شقيق عن عبد الله بن
الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من حلف
على عين وهو فيها فجر
ليقطع بها مال امرئ مسلم
لحق الله وهو عليه غضبان
قال فقال الأشعث بن قيس
في والله كان ذلك كان بيني
وبين رجل من اليهود
أرض فجحدني فقدمته إلى
النبي صلى الله عليه وسلم
فقال لي رسول الله صلى الله
عليه وسلم ألك بينة قال
قلت لا قال فقال لليهودي
احلف قال قلت يا رسول
الله إذا يحلف ويذهب
بما لي قال فأنزل الله تعالى
ان الذين يشتركون بهد الله
وأيمانهم عن قليل إلى آخر
الآية * (باب) * المين على
المذبح عليه في الأموال
والحدود * وقال النبي
صلى الله عليه وسلم شاهدك
أو عينه * وقال قتيبة
حدثنا سفيان عن ابن شبرمة
كأن أبو الزناد في شهادة
الشاهد وبين المذبحي قلت
قال الله تعالى واستشهدوا
شبهدين من رجالكم فإن لم

واحد أن الولد يقال له جنين حتى يوضع ثم صبي حتى يقطم ثم غلام إلى سبع ثم يافع إلى عشر ثم
حزور إلى خمس عشرة ثم قد إلى خمس وعشرين ثم غنظط إلى ثلاثين ثم حمل إلى أربعين ثم كهل
إلى خمسين ثم شيخ إلى عاشرين ثم هم إذا زاد فلا يمنع إطلاق شيء من ذلك على غيره مما يقاربه بخوزا
(قوله عن أبي سعيد) هو الخدري (قوله يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم) تقدم في الجمعة من
طريق أخرى عن صفوان بن سليم بلفظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (قوله غسل يوم
الجمعة) في رواية أخرجه عن سفيان بن عيينة يوم الجمعة وقد تقدم الحديث ومباحثه في كتاب الجمعة
وفيه إشارة إلى أن البلوغ يحصل بالانزال لأنه المراد بالاحتلام هنا وبسبب تقدمه من الترجمة
بالقياس على بقية الأحكام من حيث يتعلق الوجوب بالاحتلام (قوله باب
سؤال الحاكم المدي هل لك بينة قبل المين) أو ردفه حديث الأشعث كان بيني وبين رجل أرض
فجحدني فقال النبي صلى الله عليه وسلم ألك بينة قلت لا قال يحلف وفيه حديث ابن مسعود وقوله
في الترجمة قبل المين أي قبل عين المدي عليه وهو المطابق للترجمة ولا يصح جعله على المدي بأن
يطلب منه الحاكم عين الاستظهار بأن بيته شهدت له بحق لأنه ليس في حديث الأشعث تعرض
لذلك بل فيه ما قد يتسلك به في أن عين الاستظهار غير واجبة والله أعلم وسبأ في مباحث حديثي
الأشعث وابن مسعود في التفسير والأيان والنذور أن شاء الله تعالى وفي الحديث حجة لمن قال
لا تعرض المين على المدي عليه إذا اعترف المدي أنه له بينة (قوله باب المين على
المدي عليه في الأموال والحقوق) أي دون المدي وبسبب تقدم ذلك شيئين أحدهما أن لا تجب عين
الاستظهار والنائب الثاني أن لا يصح القضاء بشاهد واحد وعين المدي واستشهد المصنف بقصة ابن
شبرمة يشير إلى أنه أراد الثاني وقوله في الأموال والحقوق يشير بذلك إلى الرد على الكوفيين في
تخصيصهم المين على المدي عليه في الأموال دون الحدود وذهب الشافعي والجمهور إلى القول
بعموم ذلك في الأموال والحدود والنكاح ونحوه واستثنى مالك النكاح والطلاق والعتاق
والفدية فقال لا يجب في شيء منها المين حتى يقيم المدي البينة ولو شاهدوا أحدا (قوله وقال
النبي صلى الله عليه وسلم شاهد أو عينة) وصله في آخر الباب من حديث الأشعث والغرض
منه أنه أطلق المين في جانب المدي عليه ولم يقيد بشيء دون شيء وارتفع شاهد المدي على أنه خبر
مبتدأ محذوف تقديره المنيث لك أو الحجة أو ما ثبت لك والمعنى ما ثبت لك شهادة شاهدين أولئك
إقامة شاهدين محذوف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فأعرب أعرابه فارتفع وحذف الخبر
لعمل به وقد تقدم في الرهن بلفظ شهودك وأنه روي برفع والتصب وتقدم توجيهه (قوله وقال
قتيبة حدثنا سفيان) هو ابن عيينة ورأيت بخط القطب أنه رأى في بعض النسخ حدثنا قتيبة
وردد ذلك مغلطاً بأن البخاري لم يفتح باب شبرمة وهو عيب فانه أخرج له في الشواهد كما سبأ في
في كتاب الأدب وهذا من الشواهد فانه حكاية واقعة انفتحت له مع ابن عيينة ليس فيها حديث
مرفوع يفتح به (قوله عن ابن شبرمة) يضم المعجمة والراءيين مامو حدة ساكنة وهو عبد الله بن
شبرمة بن الظنبل بن حسان الضبي قاضي الكوفة للمنصور مات سنة أربع وأربعين ومائة
(قوله كنى أبو الزناد) هو قاضي المدينة (قوله في شهادة الشاهد وعين المدي) أي في القول

بگو نارجلین فرجل واسه آنان من ترضون من الشهداء أن نضل احداهما فقد كرا احداهما الاخرى قات بجوارها
اذا كان بكتبه شهاده شاهد و من المدعى فايحتاج أن تذكر احداهما الاخرى ما كان يضع به كرهه الاخرى * حدثنا ابو نعیم

يجوز اهاو كان مذهب أبي الزناد القضاء بذلك كاهل بلده ومذهب ابن شبرمة خلافه كاهل بلده
 فاحتج عليه أبو الزناد بالخبر الوارد في ذلك فاحتج عليه ابن شبرمة بما ذكر في الآية الكريمة وانما
 تتم له الحجة بذلك على أصل مختلف فيه بين الفريقين وهو أن الخبر اذا ورد متفردا في زيادة على
 ما في القرآن هل يكون نسخا والسنة لا تبسخ القرآن أولا يكون نسخا بل زيادة مستقلة بحكم
 مستقل اذا ثبت سند وجوب القول به والاول مذهب الكوفيين والثاني مذهب الجازيين
 ومع قطع النظر عن ذلك لا ينتهض حجة ابن شبرمة لانه يصير معارضة للنص بالرأى وهو غير معتبر به
 وقد أجاب عنه الاسماعيل فقال الحاجة الى اذكار احدا عما الاخرى انما هو فيما اذا شهد تاوان
 لم تشهد اقامت مقامهما بين الطالب بين السنة الثابتة واليمين بمن هي عليه وانفردت حلت
 محل اليمين في الاداء والبراء فكذلك حلت اليمين هنا محل المراتين في الاستحقاق بما مضافه
 للشاهد الواحد قال ولولزم اسقاط القول بالشاهد واليمين لانه ليس في القرآن للزم اسقاط الشاهد
 والمراتين لانهم ليستافى السنة لانه صلى الله عليه وسلم قال شاهد أو عينة أو حصة لا يلزم
 من التخصيص على الشيء نفسه عياده لكن مقتضى ما يحتمل أن لا يقتضى باليمين مع الشاهد
 الواحد الاعتماد على الشاهدين أو ما قام مقامهما من الشاهد والمراةين وهو وجه للشافعية
 وصححه الحنابلة ويؤيده ما رواه الدارقطني من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا
 قضى الله ورسوله في الحق بشاهدين فان جاء بشاهدين أخذ حقه وان جاء بشاهد واحد حلف مع
 شاعده وأجاب بعض الحنفية بان الزيادة على القرآن نسخ وأخبار الاحاد لا تنسخ المتواتر
 ولا تقبل الزيادة من الاحاديث الا اذا كان الخبر بها مشهورا وأجيب بان نسخ رفع الحكم
 ولا رفع هنا وأيضا فالنسخ والنسخ لا بد أن يتوارد على محل واحد وهذا غير متحقق في الزيادة
 على النص وغاية ما فيه أن تسمية الزيادة كال تخصيص نسخا اصطلاح فلا يلزم منه نسخ الكتاب
 بالسنة لكن تخصيص الكتاب بالسنة جائز وكذلك الزيادة عليه كما في قوله تعالى وأحل لكم
 ما وراء ذلكم وأجمعوا على تحريم تكاح العمته مع بنت أخيها وسند الاجماع في ذلك السنة الثابتة
 وكذلك قطع رجل السارق في المرة الثانية وأمثله ذلك كثيرة وقد أخذ من رد الحكم بالشاهد
 واليمين لكونه زيادة على القرآن باحاديث كثيرة في أحكام كثيرة كلها زائدة عن ما في القرآن
 كالوضوء بالنبيذ والوضوء من القهقهة ومن التي والمغضضة والاستنشاق في الغسل دون الوضوء
 واستبراء المسبية وترك قطع من سرق ما يسرع اليه الفساد وشهادة المرأة الواحدة في الولادة
 ولا فود الا بالنسب ولا جعة الا في مصر جامع ولا تقطع الايدي في الغزو ولا يرث الكافر المسلم
 ولا يؤكل الطافي من السمك ويحرم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير ولا يقتل الوالد
 بالولد ولا يرث القاتل من القاتل وغير ذلك من الامثلة التي تضمن الزيادة على عموم الكتاب
 وأجابوا بانها احاديث شهيرة فوجب العمل بها الشهر ثم ايقال لهم وحديث القضاء بالشاهد
 واليمين جامن طرق كثيرة مشهورة بل ثبت من طرق صحيحة متعددة فمنها ما أخرجه مسلم من
 حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بيمين وشاهد وقال في اليمين انه حديث
 صحيح لا يرتاب في صحته وقال ابن عبد البر لا مطعن لاحد في صحته ولا اسناده وأما قول الطحاوي
 ان قيس بن سعد لا تعرف له رواية عن عمرو بن دينار لا يدخل في صحة الحديث لانهم تابعيان

حدثنا نافع بن عمر عن ابن
 أبي مليكة قال كتب ابن
 عباس رضي الله عنهما الى
 أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قضى باليمين على المدعي
 عليه * (باب) * حدثنا
 عثمان بن أبي شيبة حدثنا
 جرير عن منصور عن أبي
 وائل قال قال عبد الله من
 حلف على يمين يستحق بها
 مالا لقي الله وهو عليه
 غضبان ثم أنزل الله عز وجل
 تصديق ذلك ان الذين
 يشترون بعهد الله وأيمانهم
 الى عذاب أليم ثم ان الاشعث
 ابن قيس خرج اليها فقال
 ما يحدثكم أبو عبد الرحمن
 فحدثناه بما قال فقال
 صدق لني أنزلت كان بيني
 وبين رجل خصومة في شيء
 فاختصمنا الى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال
 شاهد أو عينة فقلت له
 انه اذا يحلف ولا يبالى
 فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم من حلف على يمين
 يستحق بها مالا وهو فيها
 فاجر لقي الله وهو عليه
 غضبان فأنزل الله تعالى
 تصديق ذلك ثم اقترأ هذه
 الآية

ثقتان مكان وقد سمع قيس من أقدم من عمرو ومثل هذا لا تروا الأخبار الصحيحة ومنها حديث
 أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد وهو عند أصحاب السنن ورجال
 مدنيون ثقات ولا يضره أن سهيل بن أبي صالح نسبه بعد أن حدث به ربيعة لأنه كان بعد ذلك
 يرويه عن ربيعة عن نفسه عن أبيه وقصته بذلك مشهورة في سنن أبي داود وغيرها ومنها حديث
 جابر مثل حديث أبي هريرة أخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وأبو عوانة وفي الباب
 عن نحو من عشرين من الصحابة في الحسن والضعاف وبدون ذلك ثبت الشبهة ودعوى
 نسجه مردودة لأن النسج لا يثبت بالاحتمال وأما احتجاج مالك في الموطأ بأن اليمين تتوجه على
 المدعي عند النكول ورد اليمين بغير حلف فإذا حلف ثبت الحق بغير خلاف فيكون حلف المدعي
 ومعه شاهد آخر أولى فهو متعقب ولا يرد على الحنيفة لأنهم لا يقولون برد اليمين وقال الشافعي
 القضاء بالشاهد وعين لا يخالف ظاهر القرآن لأنه لم يمنع أن يجوز أقل مما نص عليه يعني والخلاف
 لذلك لا يقول بالمتهم فضلا عن مفهوم العدد والله أعلم وقال ابن العربي أن طرف ما رحدث لهم في
 رد الحكم بالشاهد واليمين أمران أحدهما أن المراد قضى بيمين المنكر مع شاهد الطالب والمراد
 أن الشاهد الواحد لا يكفي في ثبوت الحق فيجب اليمين على المدعي عليه فهذا المراد بقوله قضى
 بالشاهد واليمين وتعقبه ابن العربي بأنه جهل باللغة لأن المعية تقتضي أن تكون من شيئين في جهة
 واحدة لا في المتناقضين * ثانياً ما حمله على صورة مخصوصة وهي أن رجلاً اشترى من آخر عبداً
 مثلاً فادعى المشتري أن به عيباً وأقام شاهداً واحداً فقال البائع بعبته بالبرائة فيجحف المشتري أنه
 ما اشترى بالبرائة ويرد العبد وتعقبه بنحو ما تقدم ولا هم بصورة نادرة ولا يحمل الخبر عليها (قلت)
 وفي كثير من الأحاديث الواردة في ذلك ما يطل هذا التأويل والله أعلم * ثم ذكر المصنف في الباب
 ثلاثة أحاديث أحدها حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين على المدعي عليه
 هكذا أخرجه في الرهن وهذا مختصر من طريق نافع بن عمر الجمحي عن ابن أبي مليكة وأخرج في
 تفسير آل عمران من طريق ابن جريج عن ابن أبي مليكة مثله وذكر فيه قصة المراءتين اللتين أدعت
 أحدهما على الأخرى أنها جرحتها وقد أخرجه الطبراني من رواية سنان عن نافع عن ابن عمر
 بالفظ البيضة على المدعي واليمين على المدعي عليه وقال لم يروه عن سنان إلا الشرابي وأخرجه
 الاسماعيلي من رواية ابن جريج بالفظ ولكن البيضة على الطالب واليمين على المطلوب وأخرجه
 الميموني من طريق عبد الله بن إدريس عن ابن جريج وعثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة قال
 كنت قاضياً لابن الزبير على الطائف فذكر قصة المراءتين فكنت إلى ابن عباس فكنت إلى أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو يعطى الناس بدعواهم لادى رجال أموال قوم ودماءهم
 ولكن البيضة على المدعي واليمين على من أنكروا وهذه الزيادة ليست في الصحيحين وإسنادها حسن
 وقد بين صلى الله عليه وسلم الحكمة في كون البيضة على المدعي واليمين على المدعي عليه بقوله
 صلى الله عليه وسلم لو يعطى الناس بدعواهم لادى ناس دماء رجال وأموالهم وسيأتي في تفسير
 آل عمران وقال العلماء الحكمة في ذلك لأن جانب المدعي ضعيف لأنه يقول خلاف الظاهر
 فكلف الحجة التوهم وهي البيضة لأنها لا تجلب لنفسها نفعاً ولا تدفع عنها ضرراً فيقوى بها ضعف
 المدعي وجانب المدعي عليه قوى لأن الأصل فراغ ذمته فاكتمى منه باليمين وهي حجة ضعيفة

* (باب) * إذا ادعى أو

قذف فله أن يلقس البينة
وينطلق لطلب البينة
* حدثنا محمد بن بشير حدثنا
ابن أبي عمري عن هشام
عن ~~عمر~~ كريمة عن ابن
عباس رضي الله عنهما أن
هلال بن أمية قذف امرأته
عند النبي صلى الله عليه
وسلم بشريك ابن محمدا
فقال النبي صلى الله عليه
وسلم البينة أو حدافى ظهرك
فقال يا رسول الله إذا رأى
أحدنا على امرأته رجلا
ينطلق يلقس البينة فجعل
يقول البينة والاحد في
ظهرك فذكر حديث اللعان
* (باب المين بعد العصر) *
* حدثنا علي بن عبد الله
حدثنا جابر بن عبد الحميد
عن الاعشى عن أبي صالح
عن أبي هريرة رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثلاثة لا يكلمهم
الله ولا ينظر إليهم ولا يزكهم
ولهم عذاب أليم رجل على
فضل ماء بطريق يمنع منه
ابن السبيل ورجل بايع
رجلا لا يبايعه إلا للدين فان
أعطاه ما يريد فله والالم
يفله ورجل ساوم رجلا
بسلعة بعد العصر خلف
بالله لقد أعطى بها كذا وكذا
فاخذها * (باب يحلف
المدعى عليه حيفا وجبت

لأن الخالف يجاب لنفسه النفع ويدفع الضرر فكان ذلك في غاية الحكمة واختلف الفقهاء
في تعريف المدعى والمدعى عليه والمشهور فيه تعريفاً * الأول المدعى من يخالف قوله الظاهر
والمدعى عليه بخلافه * والثاني من إذا سكنت ترك وسكوته والمدعى عليه من لا يخفى إذا سكنت
والأول أشهر * والثاني أسلم وقد أورد على الأول بيان المودع إذا ادعى الرد أو التلف فان دعواه
تخالف الظاهر ومع ذلك فالقول وقيل في تعريفهما غير ذلك واستدل بقوله المين على المدعى
عليه الجمهور بحمله على عمومته في حق كل واحد سواء كان بين المدعى والمدعى عليه اختلاط
أم لا وعن مالك لا توجه المين الا من بينه وبين المدعى اختلاطاً لا يتبدل أهل السنف أهل
الفضل بتخليصهم هم اراا وقريب من مذهب مالك قول الاصطخري من الشافعية ان قرائن
الحال اذا شهد بكذب المدعى لم يلتفت الى دعواه واستدل بقوله لا تدعى ناس دله ناس
وأموالهم على ابطال قول المالكية في التسمية ووجه الدلالة تسويته صلى الله عليه وسلم بين
الدعوى والاموال وأجيب بانهم لم يسننوا القصاص مثلاً الى قول المدعى بل للقصاص فيكون قوله
ذلك لو ياقوى جانب المدعى في بداهته بالإيعان * الحديث الثاني والثالث حديث الأشعث وعبد
الله بن مسعود في سبب نزول قوله تعالى ان الذين يشتركون بعهد الله الآية وقدمت الإشارة
اليه قبل بباب والمراد منه قوله شاهدك أو يمينه وقد روى في هذه القصة وأهل بن حجر وزاد
فيها ليس لك الا ذلك أخرجه مسلم وأصحاب السنن واستدل بهذا الحصر على رد القضاء للمين
والشاهد وأجيب بان المراد بقوله صلى الله عليه وسلم شاهدك أي يتنكب سواء كانت رجلين أو
رجلاً وامراًتين أو رجلاً وبعين الطالب وانما خص الشاهدين بالذكور لانه الاكثر الاغلب فالمدعى
شاهدك أو ما يقوم مقامهما ولولزم من ذلك رد الشاهد والمين لكونه لم يذ كر لزوم رد الشاهد
والمرأتين لكونه لم يذ كر فوضع التأويل المذكور والمجالب اليه بثبوت الخبر باعتبار الشاهد والمين
فدل على أن ظاهر لفظ الشاهدين غير مراد بل المراد هو أو ما يقوم مقامه **(قوله) باب**
إذا ادعى أو قذف فله أن يلقس البينة وينطلق لطلب البينة) أو رد فيه طرفان حديث ابن
عباس في قصة المتلاعنين وسأني الكلام عليه مستوفى في مكانه والغرض منه تمكين القاذف من
اتهامه البينة على زنا المقدوف لدفع الحدة عنه ولا يرد عليه ان الحديث ورد في الزوجين والزوج
له مخرج عن الحديث باللعان ان يجوز عن البينة بخلاف الاجنبى لانه يقول انما كان ذلك قبل نزول
آية اللعان حيث كان الزوج والاجنبى سواء واذا ثبت ذلك للقاذف ثبت لكل مدعى من باب الاولى
(قوله) باب المين بعد العصر ذكر فيه حديث أبي هريرة ثلاثة لا يكلمهم الله
الحديث وفيه ورجل ساوم سلعة بعد العصر خلف الحديث وسأني الكلام عليه في الاحكام
وتذكر ما يتعلق به من تغليظ المين بالزمان في الباب الذي بعده ان شاء الله تعالى قال المهلب انما خص
النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الوقت بتعظيم الأثم على من حلف فيه كذا بالشهود ملائكة الليل
والنهار ذلك الوقت انتهى وفيه نظر لان بعد صلاة الصبح يشارك في شهود الملائكة ولم يأت فيه
ما أتى في وقت العصر ويمكن أن يكون اختص بذلك لكونه وقت ارتشاع الاعمال **(قوله)**
باب يحلف المدعى عليه حيفا وجبت عليه المين ولا يصرف من موضع الى غيره
أي وجوباً وهو قول الحنفية والخمالة وذهب الجمهور الى وجوب التغليظ في المدينة عند المنبر

عليه المين ولا يصرف من موضع الى غيره) *

وبعكة بين الركن والمقام وبغيرهما بالمسجد الحامع واتفقوا على ان ذلك في الدماء والمال الكثير
 لافي القليل واختلفوا في حد القليل والكثير في ذلك. **(قوله قضى مروان)** أي ابن الحكم **(على)**
 زيد بن ثابت باليمين على المنبر فقال أحلف له مكاني **(الح)** وصله مالك في الموطأ عن داود بن الحصين
 عن أبي غطفان بفتح المعجمة ثم المهملة ثم الفاء المزنية بضم الميم وتشديد الزاي قال اختصم زيد بن
 ثابت وابن مطيع يعني عبد الله إلى مروان في دار فقضى باليمين على زيد بن ثابت على المنبر فقال
 أحلف له مكاني فقال مروان لا والله الا عند مقاطع الحقوق فجعل زيد يحلف ان حقه لحق وأني
 أن يحلف على المنبر وكان البخاري احتج بان امتناع زيد بن ثابت من اليمين على المنبر يدل على أنه
 لا يراه واجبا والاحتجاج بن زيد بن ثابت أولى من الاحتجاج بمروان وقد جاء عن ابن عمر نحوه ذلك
 فروى أبو عبيد في كتاب القضاء بأسناد صحيح عن نافع ان ابن عمر كان وصي رجل فأتاه رجل بصله
 قد درست أسماء ثم وده فقال ابن عمر يا نافع اذهب به إلى المنبر فاستمسكه فقال الرجل يا ابن عمر
 أتريد أن تسمع بي الذي يسمعي ثم يسمعي هنا فقال ابن عمر صدق فاستمسكه مكانه وقد وجدت
 لمروان سلفا في ذلك فان خرج البكراني في أدب القضاء بسند قوي إلى سعيد بن المسيب قال
 ادعي مدع على آخر انه اغتصب له بغير انفاصه إلى عثمان فأمره عثمان أن يحلف عند المنبر فأبى
 أن يحلف وقال أحلف له حيث شاء غير المنبر فأبى عليه عثمان أن لا يحلف الا عند المنبر فغرم له
 بغير امثال غيره ولم يحلف **(قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم شاهدك أو يمينه)** تقدم
 موصولا قريبا **(قوله ولم يخص مكانا دون مكان)** هو من تفقه المذنب وقد اعترض عليه بأنه
 ترجم اليمين بعد العصر فثبت التغليظ بالزمان ونفي هنا التغليظ بالمكان فان صح احتجاجة بان
 قوله شاهدك أو يمينه لم يخص مكانا دون مكان فليجوز عليه بأنه أيضا لم يخص زمانا دون زمان
 فان قال ورد التغليظ في اليمين بعد العصر فيلزم له ورد التغليظ في اليمين على المنبر في حديثين
 * أحدهما حديث جابر مر فوعا لا يحلف أحد عند منبري هذا على عين آمنة ولو على سوال الضمير
 الا تبوء أمته بعده من الناس أخرجه مالك وأبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن
 حبان والحاكم وغيرهم واللفظ الذي ذكرته لا يكره في أي شية * ثانيها حديث أبي امامة بن
 نعبه مر فوعا من حلف عند منبري هذا يمين كاذبة يستحل بها مال امرء مسلم فعليه لعنة الله
 والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا أخرجه النسائي ورجاله ثقات ويحجب
 عنه بأنه لا يلزم من ترجمة اليمين بعد العصر انه يجب تغليظ اليمين بالمكان بل انه ان يقبل المسئلة
 فيقول ان لزمن من ذكر تغليظ اليمين بالمكان انها تغليظ على كل حال فيجب التغليظ عليه
 بالزمان أيضا الثبوت الخبر بذلك ثم ورد حديث ابن مسعود من حلف على عين وقد تقدم قريبا
 بأتم منه مضموما إلى حديث الاشعث وبأقوى الكلام عليه في الايمان والندوة ان شاء الله تعالى
(قوله باب اذا تسارع قوم في اليمين) أي حيث تجب عليهم جميعا بأيمهم يبدأ **(قوله)**
 ان النبي صلى الله عليه وسلم عرض على قوم اليمين فأسرعوا فأمر ان يسميهم بينهم في اليمين أيهم
 يحلف أي قبل الآخر هذا اللفظ أخرجه النسائي أيضا عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق وقال قتبه
 فأمرع القرظي فأنه قد رواه أحمد عن عبد الرزاق شيخ البخاري فيه لفظ اذا أكره الاثنان على
 اليمين واستحباها فليس ثم ما عليها وأخرجه أبو نعيم في مسند اسحق بن راهويه عن عبد الرزاق مثل

قضى مروان باليمين على
 زيد بن ثابت على المنبر
 فقال أحلف له مكاني فجعل
 زيد يحلف وأني أن يحلف
 على المنبر فجعل مروان
 يجيب منه وقال النبي صلى
 الله عليه وسلم شاهدك
 أو يمينه ولم يخص مكانا دون
 مكان * حديثه موسى بن
 اسمعيل حدثنا عبد الواحد
 عن الأعشى عن أبي وائل
 عن ابن مسعود رضى الله
 عنه عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال من حلف على عين
 لم يتطعم بها ما لاقى الله وهو
 عليه غضبان * **(باب اذا تسارع**
قوم في اليمين) * حديثي
 اسحق بن نصر حدثنا عبد
 الرزاق اخبرنا معمر عن
 هدام عن أبي هريرة رضى
 الله عنه ان النبي صلى الله
 عليه وسلم عرض على قوم
 اليمين فأسرعوا فأمر ان
 يسميهم بينهم في اليمين أيهم
 يحلف

* (باب قول الله عز وجل ان

الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم غنا قليلا أولئك لا خلاق لهم في الآخرة ولا يكافهم الله ولا ينظر إليهم ولا يزكهم ولهم عذاب أليم * حدثني اسحق أخبرنا يزيد بن هرون أخبرنا العوام حدثني ابراهيم أبو اسحق السكسكي سمع عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه ما يقول أقام رجل سلعته خلف بالله لقد أعطى به ما لم يعطها فزات ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم غنا قليلا قال ابن أبي أوفى الناجش أكل ربا خائن * حدثنا بشر بن خالد أخبرنا محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان عن أبي وأفل عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف على عين كاذبا قطع مال الرجل أو قال أخيه لي الله وهو عليه غضبان وأنزل الله عز وجل تصديق ذلك في القرآن ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم غنا قليلا الى قوله عذاب أليم فلتسني الاشعث فقال ما حدثتكم عهد الله النجوم قلت كذا وكذا قال في أنزلت * (باب كيف يستحلف) * قال تعالى يحلفون بالله وقول الله

رواية البخاري وتعليقه بانه رأى أصل اسحق عن عبد الرزاق باللفظ الذي رواه أحمد قال وقد وهم شيخنا أبو أحمد في ذلك انتهى (قلت) وهكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق اسحق بن أبي اسرائيل عن عبد الرزاق وأخرجه من طريق الحسن بن يحيى عن عبد الرزاق مثله لكن قال فاستحباها وأخرجه أبو داود ودع عن أحمد وسلمة بن شبيب عن عبد الرزاق بلفظ واستحباها قال الاسماعيلي هذا هو الصحيح أي أنه بلفظ أو لا بالنفاء ولا بالواو (قلت) ورواية الواو يمكن حملها على رواية أو وأما رواية النفاء فيمكن توجيهها بانهم ما كرهوا على اليمين في ابتداء الدعوى فلما عرفوا أنهم لا يدلها ما منها أجابوا بها وهو المعبر عنه بالاستحباب ثم تنازعوا أيهم ما يدافعوا إلى القرعة وقال الخطابي وغيره إلا كراهنا لاراد به حقيقة لان الانسان لا يكره على اليمين وانما المعنى اذا توجهت اليمين على اثنين وأراد الحلف سواء كانا كارهين لذلك بقلوبهم ما هو معنى فلا كراه أو مختارين لذلك بقلوبهم ما هو معنى الاستحباب وتنازعوا أيهم ما يدافعوا فلا يقدم أحدهما على الآخر بالتشهي بل بالقرعة وهو المراد بقوله فليس بينهما أي فليقرعوا وقيل صورته الاشتراك في اليمين أن يتنازع اثنان عينا ليست في يد واحد منهما ولا يثبت لواحد منهما ما يفتقر عينه ما فن خرجت له القرعة وحلفوا واستحسبوا يؤيد ذلك ما روى أبو داود والنسائي وغيرهما من طريق أبي رافع عن أبي هريرة ان رجلا اختصم في متاع ليس لواحد منهما مينة فقال النبي صلى الله عليه وسلم استصمما على اليمين ما كان أحبا ذلك أو كرهها أو أواللفظ الذي ذكره البخاري فيتمم ان يكون عند عبد الرزاق فيه حديث آخر باللفظ المذكور ويؤيده رواية أبي رافع المذكورة فانها بمعناها ويحتمل أن تكون قصة أخرى بان يكون القوم المذكورون مدعى عليهم بعين في أيديهم مثلاً وأنكروا ولا يثبت للمدعى عليهم فتوجهت عليهم اليمين فتنساروا الى الحلف والحلف لا يقع معتبرا بالمتقين الحلف فقطع النزاع بينهم بالقرعة فن خرجت له بذلك والله أعلم * (قوله باب قول الله عز وجل ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم غنا قليلا) ذكر فيه حديث ابن أبي أوفى في سبب نزولها وحديث ابن مسعود في الأشعث في نزولها أيضا ولا تعارض بينهما لاختلاف أن تكون نزلت في كل من القصتين وسبب أي مزيديان لذلك في التفسير وقوله في طريق ابن أبي أوفى حدثنا اسحق حدثنا يزيد بن هرون جزم أبو على الغساني بانه اسحق بن منصور جزم أبو نعيم الاصبهاني بانه اسحق بن راهويه وقوله أخبرنا العوام هو ابن حوشب وقوله قال ابن أبي أوفى الناجش أكل ربا خائن هو موصول بالاستناد المذكور اليه وتقدم شرحه في باب النجش من كتاب البيوع * (قوله باب كيف يستحلف) هو بضم أوله وفتح اللام على البناء للمجهول (قوله وقول الله عز وجل ثم جاؤك يحلفون بالله) الى آخر ما ذكره من الآيات المناسبة لها وغرضه بذلك أنه لا يجب تغليظ الحلف بالقول قال ابن المنذر اختلفوا فقالت طائفة يحلفه بالله من غير زيادة وقال مالك يحلفه بالله الذي لا اله الا هو وكذا قال الكوفيون والشافعي قال فان اتهمه القاضي غلظه عليه فيزيد عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ونحو ذلك قال ابن المنذر وبأي ذلك استحلفه اجزا والاصل في ذلك انه اذا حلف بالله صدق عليه انه حلف اليمين (قوله يقال بالله) أي بالوحدة (وبالله) أي بالمشاة (ووالله) أي بالواو وكها وورد بها القرآن قال الله تعالى قالوا اتفاهموا بالله وقال

عز وجل ثم جاؤك يحلفون بالله ان أردنا الا احسانا ونوفيتنا يقال بالله وتالله والله

وقال النبي صلى الله عليه وسلم ورجل حلف بالله كاذب بعد العصر ولا يحلف بغير الله * حدثنا اسمعيل بن عبد الله قال حدثني مالك عن عبد أبي سهيل بن مالك عن أبيه أنه سمع (٢١٢) طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه يقول جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

فأذاهو يسأله عن الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة فقال هل على غيره قال لا الآن تطوع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وصيام شهر رمضان فقال هل على غيرها قال لا الآن تطوع قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة قال هل على غيره قال لا الآن تطوع قال فادبر الرجل وهو يقول والله لأزيد على هذا ولا أتقص قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أفعل ان صدق * حدثنا موسى بن اسمعيل حدثنا جويرية قال ذكرنا فعن عبد الله رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت * (باب من أقام البينة بعد المين) * وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعن بعضكم ألعن بجمته من بعض وقال طائوس وابراهيم وشرح البينة العادلة أحق من المين الفاجرة * حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب عن أم سلمة رضي الله

تعالى والله ربنا ما كنا مشركين وقال تعالى تالله لقد آثر الله علينا (قوله) وقال النبي صلى الله عليه وسلم ورجل حلف بالله كاذب بعد العصر هو طرف من حديث أبي هريرة المتقدم قريبا موصولا في باب المين بعد العصر لكن بالمعنى وسيأتي في الأحكام باللفظ لحلف لقد أعطى بها كذا فصدقه رجل ولم يعط بها (قوله) ولا يحلف بغير الله هو من كلام المصنف على سبيل التكميل للترجمة وذلك مستفاد من حديث ابن عمر ثاني حديثي الباب حيث قال من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت ثم ذكر المصنف في الباب حديثين * أحدهما حديث طلحة في قصة الرجل الذي سأل عن الإسلام وقد تقدم شرحه في كتاب الأيمان والغرض منه قوله فادبر الرجل وهو يقول والله لأزيد على هذا ولا أنقص فإنه يستفاد منه الاقتصار على الحلف بالله دون زيادة * ثانيهما حديث ابن عمر من كان حالفا فليحلف بالله وسيأتي شرحه في كتاب الأيمان والندور مستوفى ان شاء الله تعالى (قوله) من أقام البينة بعد المين) أي عين المدعى عليه سواء رضى المدعى بيمين المدعى عليه أم لا وقد ذهب الجمهور الى قبول البينة وقال مالك في المدونة ان استخلفه ولا علم له بالبينة ثم علمها قبلت وقضى له بها وان علمها فتركه فإلحاقه لوقال ابن أبي ليلى لا تسمع البينة بعد الرضا بالمين واحتج بأنه اذا حلف فقد برئ واذا برئ فلا سبيل عليه وتعتب بأنه انما يبرأ في الصورة الظاهرة لا في نفس الامر (قوله) وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعن بعضكم ألعن بجمته من بعض) هو طرف من حديث أم سلمة الموصول في الباب المذكور وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الأحكام ان شاء الله تعالى وفيه الاشارة الى الرد على ابن أبي ليلى وان الحكم الظاهر لا يصير الحق باطلا في نفس الامر ولا الباطل حقا (قوله) وقال طائوس وابراهيم أي النخعي (وشرح البينة العادلة أحق من المين الفاجرة) أما قول طائوس وابراهيم فلم أقف عليهما موصولين وأما قول شرح فوصله البغوي في الجعديات من طريق ابن سيرين عن شرح قال من ادعى قضائي فهو وعليه حتى يأتي ببينة الحق أحق من قضائي الحق أحق من بين فاجرة وذكر ابن حبيب في الواحظة باسناد له عن عمر قال البينة العادلة خير من المين الفاجرة قال أبو عبيد انما قيد المين بالفاجرة اشارة الى أن محل ذلك ما اذا شهد على الخائف بأنه أقر بخلاف ما حلف عليه فتبين أن يمينه حينئذ فاجرة والافقدي في الرجل ما عليه من الحق ويحلف على ذلك وهو صادق ثم تقوم عليه البينة لم يأت شهد باصل الحق ولم يحضر الوفاء فلا تكون المين حينئذ فاجرة ثم أورد المصنف حديث أم سلمة مرفوعا انكم تختصمون الي ولعل بعضكم ألعن بجمته من بعض الحديث قال الاسماعيلي ليس في حديث أم سلمة دلالة على قبول البينة بعد المين المسكر وأجاب ابن المنبر فقال موضع الاستشهاد من حديث أم سلمة رضى الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم لم يجعل المين الكاذبة مفيدة حالا ولا قطعاً لالحق بل نهاه بعد يمينه من القبض وسأوى بين حالتيه بعد المين وقبلها في التحريم فيؤذن ذلك ببقاء حق صاحب الحق على ما كان عليه فإذا ظفر في حقه بيمينه فهو باق على القيام به لم يسقط كالم يسقط أصل حقه من ذمة مستطعة بالمين وسيأتي الكلام على بقية شرح حديث أم سلمة في كتاب الأحكام ان شاء الله تعالى (قوله) باب

من أمر بانجاز الوعد) * وفعله الحسن واذ كرفى الكتاب اسمعيل انه كان صادق الوعد وقضى ابن الاشوع بالوعد وذ ك ذلك عن سمرة
ابن جندب وقال المسور بن مخزومة سمعت النبي صلى الله عليه وسلم وذ ك صهره الله فقال وعدنى فوفانى قال أبو عبد الله رأيت اسحق
ابن ابراهيم يحجج بحديث ابن أشوع * حدثني ابراهيم بن حنيفة حدثنا ابراهيم بن سعد (٢١٣) عن صالح عن ابن شهاب عن عبيد الله

ابن عبد الله أن عبد الله
ابن عباس رضى الله عنهما
أخبره قال أخبرني أبو
سفیان أن هرقل قال له
سألتك ماذا يأمركم فرغت
أنه يأمر بالصلاة والصدق
والعفاف والوفاء بالعهد
وأداء الأمانة قال وهذه
صفة نبي * (باب) * حدثنا
قتيبة بن سعيد حدثنا
اسماعيل بن جعفر عن أبي
سهيل نافع بن مالك بن أبي
عامر عن أبيه عن أبي
هريرة رضى الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال آية المنافق ثلاث
إذا حدث كذب وإذا أئتمن
خان وإذا وعد أخلف
* حدثنا ابراهيم بن موسى
أخبرنا عشاءم عن ابن جريح
قال أخبرني عمرو بن دينار
عن محمد بن علي عن جابر بن
عبد الله رضى الله عنهم قال
لمامات النبي صلى الله عليه
وسلم جاء أبو بكر مال من قبل
العلاء بن الحضرمي فقال
أبو بكر من كان له على
النبي صلى الله عليه وسلم
دين أو مائة كانت له قبله
عدة فليأتنا قال جابر فقلت

من أمر بانجاز الوعد) وجه تعلق هذا الباب باب الشهادات ان وعد المرأة كالشهادة على نفسه
قاله السمراني وقال المهلب انجاز الوعد ما مور به مندوب اليه عند الجميع وليس بفرض
لاتفاقهم على أن الموعد لا يضارب بما وعد به مع الغرماء اهـ ونقل الاجماع في ذلك مردود فان
الخلاص مشهور لكن القائل بقليل وقال ابن عبد البر وابن العربي أجل من قال به عمر بن عبد
العزير وعن بعض المالكية ان ارتباط الوعد بسبب الوفاء به والافلاقي قال لا تخرق ربح
ولك كذا افتروح لذلك وجب الوفاء به وخرج بعضهم الخلاف على أن الهبة هل علك بالقبض أو
قبله وقرأت بخط أبي رجه الله في اشكالات على الأثر كارتقوى ولم يذكر جوابا عن الآية
يعنى قوله تعالى كبر مقتدا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون وحديث آية المنافق قال والدلالة
لوجوب منها قوله فكيف جله على كراهية التزبه مع الوعد الشديد وتظهر هل يمكن أن يقال
يحرم الاخلاف ولا يجب الوفاء أى يأثم بالاخلاف وان كان لا يلزم بوفاء ذلك (قوله) وفعله
الحسن) أى الامر بانجاز الوعد (قوله) واذ كرفى الكتاب اسمعيل انه كان صادق الوعد) فى
رواية النسقى وذ ك اسمعيل انه كان صادق الوعد وروى ابن أبي حاتم عن طريق الثورى انه بلغه
ان اسمعيل عليه السلام دخل قرية هو ورجل فأرسله فى حاجة وقال له انه ينتظره فأقام حوالا فى
انتظاره ومن طريق ابن شاذان انه اتخذ ذلك الموضع مسكافسمى من يومئذ صادق الوعد (قوله)
وقضى ابن الاشوع بالوعد وذ ك ذلك عن سمرة بن جندب) هو سعيد بن عمرو بن الاشوع كان
قاضى الكوفة فى زمان اماره خالد القسرى على العراق وذلك بعد المائتين وقد وقع بيان روايته
كذلك عن سمرة بن جندب فى تفسير اسحق بن راهويه (قوله) قال أبو عبد الله) هو المصنف رأيت
اسحق بن ابراهيم) هو ابن راهويه (يحجج بحديث ابن أشوع) أى هذا الذى ذكره عن سمرة بن جندب
والمراد انه كان يحجج به فى القول بوجوب انجاز الوعد * (تنبيه) * وقع ذ ك اسمعيل بن التعليق عن
ابن الاشوع وبين نقل المصنف عن اسحق فى أكثر النسخ الذى أورده أولى والله أعلم ثم ذكر
المصنف فى الباب أربعة أحاديث * أحدها حديث أبى سفیان بن حرب فى قصة هرقل أو ردمنه
طرقا وقد تقدم موصولا فى بدء الوحي مع الإشارة الى كثير من شرحه * ثانيها حديث أبى هريرة فى
آية المنافق وقد تقدم شرحه فى كتاب الايمان * ثالثها حديث جابر فى قصته مع أبى بكر فيما وعده
به النبي صلى الله عليه وسلم من مال الجعرين وسبائك الكلام عليه فى باب فرض الخمس ومضى
شئ من ذلك فى الكفالة وأشار غير واحد الى ان ذلك من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم وقال
ابن بطال لما كان النبي صلى الله عليه وسلم أولى الناس بمكارم الاخلاق أدى أبو بكر موعا عيده
عنه ولم يسأل جابرا المينة على ما ادعاه لانه لم يدع شيئا فى ذمة النبي صلى الله عليه وسلم وانما ادعى
شيئا فى بيت المال وذلك موكون الى اجتهاد الامام * رابعها حديث ابن عباس فى أى الاجلين
قضى موسى (قوله عن سالم الافطس) هو ابن عجلان الجزرى شامى ثقة ليس له فى البخارى سوى

وعندى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعطينى هكذا وهكذا وهكذا فبسط يديه ثلاث مرات قال جابر فعدت فى يدي خمسمائة
ثم خمسمائة ثم خمسمائة * حدثني محمد بن عبد الرحيم أخبرنا سعيد بن سليمان حدثنا مروان بن شجاع عن سالم الافطس
عن سعيد بن جبير قال

هذا الحديث وآخر في الطب وكذا الراوي عنه مروان بن شجاع وقد تابع سالم على روايته
لهذا الحديث حكيم بن جبير عن سعيدين بن جبير وتابع سعيدا عن ابن عباس ورواه
أيضا أبو ذر وأبو هريرة وعتبة بن النضر بنضم النون وتشديد الدال المعجمة المفتوحة بعد هاء
وجابر وأبو سعيد ورفعه كلهم وجميعها عند ابن مردويه في التفسير وحديث عتبة وأبي ذر عند
اليزار أيضا وحديث جابر عند الطبراني في الأوسط ورواية عكرمة في مسند الحميدى **(قوله)**
سالمى يهودى لم أقف على اسمه والخيرة بكسر الميم بعد هاء احتمانية ساكنة بلدمعروف بالعراق
(قوله أى الأجلين) أى المشار إلى ما في قوله تعالى ثمانى حجج فان أتممت عشرا فمن عندك **(قوله)**
حبر العرب بفتح المهملة وبكسر ها ورجحه أبو عبيد ورجح ابن قتيبة النسخ وسكون الموحدة
والمراد به العالم الماهر وانما عبر به سعيلا كونها مستعملة عند الذى خاطبه وقد أخرج أبو نعيم
من حديث ابن عباس عن قوما ان جبريل سماه بذلك ومراده بالقدم على ابن عباس أى بمكة
(قوله قضى أكثرهما وأطيمهما) كذا رواه سعيدين بن جبير موقوفا وهو فى حكم المرفوع لان
ابن عباس كان لا يعتمد على أهل الكتاب كما سيأتى بيانه فى الباب الذى ياميه وذكر ابن دريد فى
المشوران عبد الله بن سعيدين أى سرح لما غزا المغرب أرسل الى ابن عباس جريحا فكلمة
فقال ما ينبغي لهذا الا أن يكون حبر العرب وقد صرح برفعه عكرمة عن ابن عباس أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم سأل جبريل أى الأجلين قضى موسى قال أتمهما وأكلهما أخرجه
الحاكم وفى حديث جابر أو فاهما أخرجه الطبراني فى الأوسط وفى حديث أى سعيدا أتمها
وأطيمها عشر سنين والمراد بالاطيب أى فى نفس شعيب **(قوله)** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا قال فعل المراد رسول الله صلى الله عليه وسلم من اتصف بذلك ولم يرد شخصه بعينه وفى رواية
حكيم بن جبير ان النبى اذا وعد لم يخلف زاد الاسماعيل من الطريق التى أخرجها البخارى قال
سعيد فلقينى اليهودى فاعلمته بذلك فقال صاحبك والله عالم والغرض من ذكر هذا الحديث فى
هذا الباب ان تو كيد الوفاء لو عدل ان موسى صلى الله عليه وسلم لم يجزم بوفاء العشر ومع ذلك
فوقاه فكيف لو جزم قال ابن الجوزى لما رأى موسى عليه السلام طمع شعيب عليه السلام
متعلقا بالزيادة لم يقتض كرم اخلاقه أن يخيب ظنه فيه **(قوله)** لا يستل
أهل الشرك عن الشهادة وغيرها هذه الترجمة معقودة لبيان حكم شهادة الكفار وقد اختلف
فى ذلك السلف على ثلاثة أقوال فذهب الجمهور الى ردّها مطلقا وذهب بعض التابعين الى قبولها
مطلقا الا على المسلمين وهو مذهب الكوفيين فقالوا تقبل شهادة بعضهم على بعض وهى احدى
الروايتين عن أحمد وأنكرها بعض أصحابنا واستثنى أحمد حالة السقراطية فأجاز فيها شهادة أهل
الكتاب كما سيأتى بيانه فى آخر الوصايا ان شاء الله تعالى وقال الحسن وابن أبى ليلى والليث واسحق
لا تقبل ملة على ملة وتقبل بعض الملة على بعضها لقوله تعالى فأغرىنا بينهم العداوة والبغضاء
الى يوم القيامة وهذا أعدل الأقوال لبعده عن التهمة واحتج الجمهور بقوله تعالى عن ترضون من
الشهاداء وغير ذلك من الآيات والأحاديث **(قوله)** وقال الشعبي لا تجوز شهادة أهل الملل
الح) وصله سعيدين منصور حديثا هشيم حديثا داود عن الشعبي لا تجوز شهادة ملة على
أخرى الا المسلمين فان شهادةهم مبائة على جميع الملل وروى عبد الرزاق عن الثوري عن

سالمى يهودى من أهل
الخيرة أى الأجلين قضى
موسى قلت لأدري حتى
أقدم على حبر العرب فأسأله
فقدفت فسألت ابن عباس
فقال قضى أكثرهما
وأطيمهما ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا قال
فعل **(باب)** لا يستل
أهل الشرك عن الشهادة
وغيرها وقال الشعبي
لا تجوز شهادة أهل الملل
بعضهم على بعض لقوله عز
ويحل فأغرىنا بينهم العداوة
والبغضاء

عيسى وهو الخياط عن الشعبي قال كان يجيز شهادة النصراني على اليهودي واليهودي على النصراني وروى ابن أبي شيبة عن طريق أشعث عن الشعبي قال يجوز شهادة أهل المال للمسلمين بعضهم على بعض قلت فاختلف فيه على الشعبي وروى ابن أبي شيبة عن نافع وطائفة الجواز مطلقا وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري الجواز مطلقا (قوله وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تصدقوا أهل الكتاب الخ) وصح في تفسير البقر من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة وفيه قصة وسأني الكلام عليه ثم إن شاء الله تعالى والغرض منه هنا النهي عن تصديق أهل الكتاب فيما لا يعرف صدقه من قبل غيرهم فيدل على ردشهادتهم وعدم قبولها كما يقول الجمهور (إيراد في حديث ابن عباس يامعشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب) أي من اليهود والنصارى (قوله وكذبكم) أي القرآن (قوله أحدث الاخبار بالله) أي أقربها من ولا إليكم من عند الله عز وجل فالحديث بالنسبة إلى المنزل إليهم وهو في نفسه قديم وقوله لم يشب بضم أو أو وقع المجعولة بعد ما وحده أي لم يخطئ ووقع عند أحد من حديث جابر مرفوعا لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فأنهم لن يهديكم وقد ضلوا الحديث وسأني مزيد بسط في ذلك في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى والغرض منه هنا الرد على من يقبل شهادة أهل الكتاب وإذا كانت أخبارهم لا تقبل فشهادتهم مردودة بالاولى لأن باب الشهادة أضيق من باب الرواية (قوله بالسرقة في المشكلات) أي مشروعية وعمتها ووجدادها في كتاب الشهادات أنهما من جملة اليمينات التي تثبت بها الحقوق فيكقطع الخصومة والنزاع بالبينية كذلك تقطع بالقرعة ووقع في رواية السرخسي وحده من المشكلات والاول أوضح وليست من التبعيض إن كانت محمولة ومشرعية القرعة مما اختلف فيه والجمهور على القول بها في الجملة وأنكرها بعض الحنفية وحكى ابن المنذر عن أبي حنيفة القول بها وجعل المصنف ضابطها الأمر المشكل وفسرها غير مما ثبت فيه الحق لاشين فأكثروا وقع المشاحة فيه فيقرع لفصل النزاع وقال المصنف لا يخفى ليس في القرعة ابطال الشيء من الحق كما زعم بعض الكوفيين بل إذا وجبت القسمة بين الشركاء فعملهم أن يعدلوا ذلك بالقيمة ثم يقرعوا فيصير لكل واحد ما وقع له بالقرعة مجتمعا كما كان له في الملك مشاعا فضم في موضع بعينه ويكون ذلك بالعوض الذي صار لشركه لأن مقدار ذلك قد عدلت بالقيمة وإنما افادت القرعة أن لا يختار واحد منهم شيئا معينا فيختاره الآخر فيقطع التنازع وهي أما في الحقوق المتساوية وأما في تعيين الملك فمن الاول عقد الخلافه إذا استوى وفي صفة الامانة وكذا بين الأئمة في الصلوات والمؤذنين والاقارب في تفصيل الموقوف والصلوة عليهم والخاصات إذا كن في درجة والاولياء في التزويج والاستباق إلى الصف الاول وفي احياء الموات وفي نقل الميعدن ومقاعد الاسواق والتقسيم بالدعوى عند الحاصكم والتراحم على أخذ اللقيط والنزل في الخان السبل ونحوه وفي السفر ببعض الزوجات وفي ابداء القسم والدخول في ابداء النكاح وفي الاقراع بين العبيد إذا أوصى بعتقهم ولم يسعهم الثلث وهذه الأخيرة من صور القسم الثاني أيضا وهو تعيين الملك من صور تعيين الملك بين الشركاء عند تعديل السهام في القسمة (قوله وقوله عز وجل اذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم) أشار بذلك إلى الاحتجاج بهذه القصة في صحة الحكم

وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالله وما أنزل * حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال يامعشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب وكذبكم الذي أنزل على نبيه صلى الله عليه وسلم أحدث الاخبار بالله تقرؤنه لم يشب وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب يملوا ما كتب الله وغيره وإياهم الكتاب فقالوا هذا من عند الله ليس تروا به ثمنا قلمي أفلا ينهاكم عما جاءكم من العلم عن مسألتهم ولا والله ما رأينا رجلا منهم قط يسألكم عن الذي أنزل عليكم * (باب القرعة في المشكلات وقوله عز وجل اذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم) *

بالقرعة بناء على ان شرع من قبلنا شرع لنا اذا لم يرد في شرعنا ما يخالفه ولا سيما اذا ورد في شرعنا
 تقريره وساقه مساق الاستحسان والثناء على فاعله وهذا منه **(قوله)** وقال ابن عباس (الخ) وصله
 ابن جرير عنه وقوله وقال قلم زكريا اي ارتفع على الماء وفي رواية الكشي يني وعلا وفي نسخة
 وعبدالل والجرية بكسر الجيم والمعنى انهم اقترعوا على كفالة مريم أي سم يكفلها فأخرج كل
 واحد منهم قلموا وألقوها كلها في الماء فجرت أقلام الجميع مع الجرية إلى أسفل وارتفع قلم زكريا
 فأخذها وأخرج ابن العديم في تاريخ حلب بسنده إلى شعيب بن إسحاق النهر الذي التوافيه
 الإقلام هو نهر فويق النهر المشهور بحلب **(قوله)** وقوله أي وقول الله عز وجل **(قوله)** فساخهم
 اقرع هو تفسير ابن عباس أخرجه ابن جرير من طريق معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة
 عنه وروى عن السدي قال قوله فساخهم أي قارعه وهو أوضح **(قوله)** فكان من المدحذين
 من المسومين هو تفسير ابن عباس أيضا أخرجه ابن جرير بالاسناد المذكور بلفظ فكان من
 المقروعين ومن طريق ابن أبي شيبة عن مجاهد بلفظ فكان من المسومين والاحتجاج بهذه
 الآية في اثبات القرعة يتوقف على القول بان شرع من قبلنا شرع لنا وهو كذلك ما لم يرد في شرعنا
 ما يخالفه وهذه المسئلة من هذا القبيل لأنه كان في شرعهم جواز ابقاء البعض لسلامة البعض
 وليس ذلك في شرعنا لانهم مستوفون في عصمة الانفس فلا يجوز القاءهم بقرعة ولا بغيرها **(قوله)**
 وقال ابو هريرة عرض النبي صلى الله عليه وسلم (الخ) وصلى قبل بابوا وتقدم الكلام عليه في
 باب اذا تدارع قوم في اليمين وهو حجة في العمل بالقرعة ثم ذكر المصنف في الباب أيضا أربعة أحداث
 * الأول حديث أم العلاء في قصة عثمان بن مظعون وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الجنائز ويأتي
 في الهجرة شيء من ترجمة أم العلاء المذكورة وعثمان بن مظعون ان شاء الله تعالى والغرض منه
 قولنا فيه ان عثمان بن مظعون طار له سهم في السكنى ومعنى ذلك ان المهاجر من مادخل المدينة لم
 يكن لهم مساكن فاقترع الانصار في انزالهم فصار عثمان بن مظعون لآل أم العلاء فنزل فيهم
 * الثاني حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد سقرا أقرع بين نسائه وهو طوف
 من أول حديث الافل وياقيد يتعلق بالقسم وقد تقدم في باب هبة المرأة لغير زوجها وسبقت
 الإشارة إلى محل شرحه هناك * الثالث حديث أبي هريرة لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول
 ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا وقد تقدم مشروحا في أبواب الاذان من كتاب
 الصلاة والغرض منه مشروعية القرعة لان المراد بالاستهم هنا الاقراع وقد تقدم بيانه هناك
 * الرابع حديث النعمان بن بشير **(قوله)** مثل المدخن بضم أوله وسكون المهملة وكسر الهاء
 بعدها نون أي الحماي بالمهملة والموحدة والمدخن والمداهن واحد والمراد به من يرأى ويضع
 الحقوق ولا يغير المنكر **(قوله)** والواقع فيها كذا وقع هنا وقد تقدم في الشركة من وجه آخر
 عن عامر وهو الشعبي مثل القائم على حدود الله والواقع فيها هو أصوب لان المدخن والواقع أي
 من تكبها في الحكم واحد والقائم مقابله ووقع عند اسماعيل في الشركة مثل القائم على حدود
 الله والواقع فيها وهذا يشمل الفرق الثلاثة وهو الناهي عن المعصية والواقع فيها والمرأى في ذلك
 ووقع عند اسماعيل أيضا هنا مثل الواقع في حدود الله تعالى والناهى عنها وهو المطابق للمثل
 المضروب فانه لم يقع فيه الا ذكر فرق بين فقط سكن اذا كان المداهن مشتركا في الذم مع الواقع

وقال ابن عباس اقترعوا
 جرت الأقلام مع الجرية وقال
 قلم زكريا الجرية فكفلها زكريا
 وقوله فساخهم أقرع فكان
 من المدحذين من المسومين
 وقال ابو هريرة عرض النبي
 صلى الله عليه وسلم على قوم
 اليمين فأسرعوا فامر أن
 يسهم بينهم في اليمين أيهم
 يختلف * حدثنا عمر بن
 حفص بن غياث حدثنا أبي
 حدثنا الأعمش قال حدثني
 الشعبي أنه سمع النعمان بن
 بشير رضي الله عنهم يقول
 قال النبي صلى الله عليه وسلم
 مثل المدخن في حدود
 الله والواقع فيها مثل قوم

اسمهم واسفينه فصار بعضهم في اسفلها وصار بعضهم في اعلاها فكان الذين في اسفلها يجرون بالماء على الذين في اعلاها فتأذوا به
 فأخذوا ساسا فجعل ينقر أسنن السفينة فأتوه فقالوا مالك قال تأذيتم ولا بد لي من الماء فان أخذوا على يدي أتيهم وضجوا
 أنفسهم وان تركوه أهلكوه وأهلكوا أنفسهم * حدثنا أبو الهيثم أخبرنا شبيب عن الزهري قال حدثني خارجة بن زيد
 الانصاري أن أم العلاء امرأة من نسائهم قد باعت النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أن عثمان بن مظعون طاراه سهمه في السكبي
 حين اقترعت الانصار بسكبي المهاجرين قالت أم العلاء فسكن عندنا (٢١٧)

حسبي اذا توفي وجعلناه في
 مياها دخل عينا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقلت
 رحمة الله عليك أبا السائب
 فشمها في عينك لقد أكرمك
 الله فقال لي النبي صلى الله
 عليه وسلم وما يدريك أن
 الله أكرمك فقلت لا أدري
 يا نبي الله وأحيى رسول الله
 فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أما عثمان فقد
 جاءه والله النقيين وإن
 لا رجولة له والله ما أدري
 وأنا رسول الله ما يفعل به
 قالت فوالله لأزكي أحدا
 بعده أبدا فاحترني ذلك
 قالت فمات فارت لعثمان
 عينا فبصرى فبكت الرسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 فأخبرته فقال ذلك عمله
 * حدثنا أحمد بن مقاتل
 أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس
 عن الزهري قال أخبرني
 عروة عن عائشة رضي الله
 عنها قالت كن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا أراد

صارا بمنزلة شرفه واحدة وبيان وجود الفرق الثلاثة في المثل المضمروب ان الذين أرادوا خرق
 السفينة بمنزلة الواقع في حدود الله ثم من عداهم اسامكرو وهو القائم واماساكت وهو المدهن
 وحمل ابن التين قوله هنا الواقع فيما على ان المراد به القائم فيما واستشهد بقوله تعالى اذ وقعت
 الواقعة أي قامت القيامة ولا يخفى ما فيه وكأنه غفل عما وقع في الشراكة من مقابلة الواقع بالقائم
 وقدره الترمذي من طريق أبي معاوية عن الاعشى بلفظ مثل القائم على حدود الله والمدهن
 فيها وهو مستقيم وقال الكرماني قال في الشراكة مثل القائم وهما مثل المدهن وهما مقبضان فان
 القائم هو الامر بالمعروف والمدهن هو التارك له ثم أجاب بأنه حيث قال القائم نظرا الى جهة
 النجاة وحيث قال المدهن نظرا الى جهة الهلاك ولا شأن بالتشبيه مستقيم على الخالين (قلت)
 كيف يستقيم هنا الاقصر على ذكر المدهن وهو التارك للامر بالمعروف وعلى ذكر الواقع في الحد
 وهو العاصي وكلاهما هالك فالذي يظهر ان الصواب ما تقدم والحاصل ان بعض الرواة ذكر
 المدهن والقائم وبعضهم ذكر الواقع والقائم وبعضهم جمع الثلاثة أما الجمع بين المدهن والواقع
 دون القائم فلا يستقيم (قوله اسمهم واسفينه) أي اقترعوا شأنا فخذ كل واحد منهم سهمها
 أي نصيبا من السفينة بالقرعة بان تكون مشتركة بينهم اما بالاجارة واما بالملك وانما تقع القرعة
 بعد التعديل ثم يقع التشاح في الانصبة فتقع القرعة لفصل النزاع كما تقدم قال ابن التين وانما يقع
 ذلك في السفينة وشيوخها فيما اذنزلوها معا أما لو سبق بعضهم بعضا فالسابق أحق بموضع
 (قلت) وهذا فيما اذا كانت مسجلة مثلاً أو ما لو كانت مملوكة لهم مثلاً فالقرعة مشروعة اذا
 تنازعوا والله أعلم (قوله فتأذوا به) أي بالمسار عليهم بالماء حاله السقي (قوله فأخذوا ساسا) بهمة
 ساكنة معروف ويؤتى (قوله ينقر) بفقرته وله وسكون النون وضم القاف أي يحفر ليحفرها
 (قوله فان أخذوا على يديه) أي منعوا من الحفر (أشجرو وضجوا أنفسهم) هو تفسير الرواية الماضية
 في الشراكة حيث قال نجحوا وشجوا أي كل من الآخذين والمأخوذين وهكذا اقامة الحدود وحمل
 بها النجاة لمن أقامها وأقيمت عليه والهلاك العاصي بالمعصية والساكت بالرضا بها قال المهلب
 وغيره في هذا الحديث تعذيب العامة بذهب الخاصة وفيه نظر لان التعذيب المذكور اذا وقع
 في الدنيا على من لا يستحقه فانه يكثر من ذنوب من وقع به أو يرفع من درجته وفيه استحقاق
 العقوبة بترك الامر بالمعروف وتبيين العالم الحكم بضرب الممثل ووجوب الصبر على أدى
 الجار اذا خشى وقوع ما هو أشد ضررا وانه ليس لصاحب السبل أن يتحدث على صاحب العلما

(٢٨ - فتح الباري خا)

سفر أقرع بين نسائه فأيتين خرج منهن ما خرج بهما معه وكان يقسم لكل
 امرأة منهن يومها وليلتا غير أن سودة بنت زمعة وهبت يومها وليلتا لعائشة فزوج النبي صلى الله عليه وسلم تتبعي بذلك رضا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم * حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن سمى مولى أبي بكر عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا أن يسئمو عليه لاستئموه ولو
 يعلمون ما في التهجير لاستبقوا اليه ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حجبوا

أن سجد رضى الله عنه أن
 أناسا من بني عمرو بن عوف
 كان بينهم شئ فخرج إليهم
 النبي صلى الله عليه وسلم في
 أناس من أصحابه يصلح بينهم
 حضرت الصلاة ولم يأت
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فأذن بلال بالصلاة ولم يأت
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فجاء إلى أبي بكر فقال
 إن النبي صلى الله عليه وسلم
 حبيب وقد حضرت الصلاة
 فهل لك أن تؤم الناس
 فقال نعم إن شئت فأقام
 الصلاة فتقدم أبو بكر ثم جاء
 النبي صلى الله عليه وسلم
 ثم شفى الصدوف حتى قام
 في الصف الأول فأخذ
 الناس في التصفيح حتى
 أنكروا وكان أبو بكر لا يكاد
 يلتفت في الصلاة فالتفت
 فإذا هو بالنبي صلى الله عليه
 وسلم وراءه فأشار إليه بيده
 فأمره أن يصلي كما هو فرجع
 أبو بكر يدعوه فمد الله ثم رجع
 التهمقري وراءه حتى دخل
 في الصف فتقدم النبي صلى
 الله عليه وسلم فبلى بالناس
 فلما فرغ أقبل على الناس
 فقال يا أيها الناس إذا نابكم

شيء في صلواتكم أخذتم بالتص
أحد إلا التفت يا أبا بكر ما
الله عليه وسلم * حدثنا محمد

* (كتاب الصلح) *

كذلك النسفي والاصلي وأبى الوقت ولغيرهم باب وفي نسخة الصغاني أبواب الصلح باب ما جاء وحذف
هذا كله في رواية أخرى ذروا قصر على قوله ما جاء في الاصلاح بين الناس وزاد عن الكشميري
إذا تفاهدوا «و الصلح أقسام صلح المسامح والصلح بين الزوجين والصلح بين النشئة الباغية
والمعادلة والصلح بين المتعاضدين كل زوجين والصلح في الجراح كالعفو على د ل والصلح لتطبيع
الخصومة إذا وقعت المزاخمة أما في الاملاك أو في المشتركات كالثوارع وهذا الأخير هو الذي
يتكلم فيه أصحاب النروع وإمام المصنف فترجمه هنا أكثرها (قوله) وقول الله عز وجل والآخر في
كثير من فروعها المأمور بصدقة أو معروف إلى آخر الآية) التقدير الانجوى من الخ فإن في
ذلك الأخير ويحتمل أن يكون الاستثناء منقطعاً أي لكن من أمر بصدقة الخ فإن في فروعها الأخير
وهو ظاهر في فضل الاصلاح (قوله) وخروج الامام الخ) بقية الترجمة ثم أورده المصنف حديثين
أحدهما حديث سهل بن سعد في ذهابه صلى الله عليه وسلم إلى الاصلاح بين بني عمرو بن عوف
وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الامامة وهو ظاهر فيما ترجمه * ثانيهما حديث أنس في
المعنى (قوله) حديثنا مقرر) هو ابن سليمان التيمي والاسناد كذلك بصريون ووقع في نسخة
الصغاني في آخر الحديث ما نصه قال أبو عبد الله وهو المصنف هذا ما انتخبته من حديث مسدد
قبل أن يجلس ويحدث (قوله) أن أنسا قال) كذا في جميع الروايات ليس فيه تصريح بتعديث
أنس لسليمان التيمي وأما الامام علي بأن سليمان لم يسمعه من أنس واعتقد على رواية المتقدم
عن معمر عن أبيه أنه بلغه عن أنس من مالك (قوله) قيل للنبي صلى الله عليه وسلم) لم أقف على اسم

القنائل

انا الخليفة النعماني . باسمه وفي علالته فله قبل سبحانه الله فانه لا يسعه

لكن حينئذ لم تحمل بالانسان فقط بل ما كان ينبغي لابن أبي قحافة أن يعلى بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم فمقر قال سمعت أبي أن أنسارضى الله عنه قال قيل للنبي صلى الله عليه وسلم

القاتل (قوله لو أنبت عبد الله بن أبي) أي ابن سلول الخزرجي المشهور بالنفاق (قوله وهي أرض سبخة) بفتح المهملة وكسر الموحدة بعدها ميمية أي ذات سباح وهي الأرض التي لا تنبت وكانت تلك صفة الأرض التي مربيها صلى الله عليه وسلم اذ ذاك وذو ذلك للتوطئة لقول عبد الله بن أبي اذا نادى بالغبار (قوله فقال رجل من الانصار منهم الخ) لم أقف على اسمه أيضا وزعم بعض الشراح أنه عبد الله بن رواحة ورأيت بخط القطب أن السابق الى ذلك الدمياطي ولم يذكر مستنده في ذلك فتتبع ذلك فوجدت حديث أسامة بن زيد الأسدي في نفسه سير آل عمران بنحو قصة أنس وفيه أنه وقعت بين عبد الله بن رواحة وبين عبد الله بن أبي حمر اجعة لكنهما في غير مائة على بالذي ذكرهما فان كانت القصة متحدة احتمل ذلك لكن سياقها ظاهر في المغايرة لان في حديث أسامة أنه صلى الله عليه وسلم اراد عيادة سعد بن عباد فتر بعبد الله بن أبي وفي حديث أنس هذا أنه صلى الله عليه وسلم دعى الى اتيان عبد الله بن أبي ويحتمل اتحادهما بأن الباعث على توجهه العيادة فاتفق مروره بعبد الله بن أبي فقبيل له حينئذ لو أنبت فأتاه ويدل على اتحادهما أن في حديث أسامة فلما غشت المجلس بمناجاة الدابة خرو عبد الله بن أبي أنه برده (قوله فغضب لعبد الله) أي ابن أبي (رجل من قومه) لم أقف على اسمه (قوله فشتما) كذا لا كثيرا شتم كل واحد منهم ما لا آخر وفي رواية الكشي من فشتمه (قوله ضرب بالجرير) كذا لا كثيرا بالجيم والراء في رواية الكشي من بالجد يد بالهمزة و لاد والاول أصوب ووقع في حديث أسامة فلم يزل النبي صلى الله عليه وسلم يخفضهم حتى سكوا (قوله فلما غشا) القائل ذلك هو أنس بن مالك بينه الاسماعيل في روايته المذكورة من طريق المندحي فقال في آخره قال أنس فأنبتت انهم انزلت فيهم ولم أقف على اسم الذي أنبأ أنسا بذلك ولم يقع ذلك في حديث أسامة بل في آخره وكان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يعنون عن المشركين وأهل الكتاب كما أمرهم الله ويصبرون على الاذى الى آخر الحديث وقد استشكل ابن بطال نزول الآية المذكورة وهي قوله وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا في هذه النسخة لان الخاصة وقعت بين من كان مع النبي صلى الله عليه وسلم من أصحابه وبين أصحاب عبد الله بن أبي وكانوا اذ ذاك كنفارا فكيف ينزل فيهم طائفتان من المؤمنين ولا سيما ان كانت قصة أنس وأسامه متحدة فان في رواية أسامة فاستب المسابون والمشركون (قلت) يمكن أن يحمل على التغليب مع أن فيها اشكالا من جهة أخرى وهي أن حديث أسامة صريح في أن ذلك كان قبل وقعة بدر وقبل أن يسلم عبد الله بن أبي وأصحابه والاية المذكورة في الجحرات ونزولها متأخر جدا وقت مجي الوفود لكنه يحتمل أن تكون آية الاصلاح نزلت قديما فيندفع الاشكال (*) (تنبيه) * القصة التي في حديث أنس مغايرة للقصة التي في حديث سهل بن سعد الذي قبله لان قصة سهل في بني عمرو بن عوف وهم من الاوس وكانت منازلهم بقباء وقصة أنس في رهط عبد الله بن أبي وسعد بن عباد وهم من الخزرج وكانت منازلهم بالعالية ولم أقف على سبب الاختصاص بين بني عمرو بن عوف وفي حديث سهل والله أعلم وفي الحديث بيان ما كان النبي صلى الله عليه وسلم عليه من الصنع والخلم والصبر على الاذى في الله والدعاء الى الله وقائيف التلويح على ذلك وفيه أن ركوب الجمار لا ينقص فيه على الكبار وفيه ما كان الصحابة عليه من تعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم والادب معه

لو أنبت عبد الله بن أبي
فانطلق اليه النبي صلى
الله عليه وسلم وركب
جارا فانطلق المسلمون
يمشون معه وهي أرض
سبخة فلما أتاه النبي صلى الله
عليه وسلم فقال اليك عنى
والله لقد أدانى تن جاراك
فقال رجل من الانصار منهم
والله لجمار رسول الله صلى
الله عليه وسلم أطيب ريحا
منك فغضب لعبد الله رجل
من قومه فشتما فغضب
لكل واحد منهما أصحابه
فكان بينهما ضرب بالجرير
والتمعال والايدي فبلغنا
أنهم انزلت وان طائفتان من
المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا
بينهما

والحبة السديدة وان الذي يشير على الكبير بشئ يورد بصورة العرض عليه لا الجزم وفيه
جواز المبالغة في المدح لان الصوابي أطلق أن ربح الحمار أطيب من ربح عبد الله بن أبي وقرة
الذي صلى الله عليه وسلم على ذلك **(قوله ما)** ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس
ترجمه بلفظ الكاذب وساق الحديث بلفظ الكذاب واللفظ الذي ترجمه بلفظ معمر عن ابن
شهاب وهو عند مسلم وكان حق السياق أن يقول ليس من يصلح بين الناس كاذبا لكنه ورد على
طريق القلب وهو سائغ **(قوله عن صالح)** هو ابن كيسان والاسناد كله مدنيون وفيه ثلاثة من
التابعين في نسق وأما كلثوم بنت عقبة أي ابن أبي معيط الاموية **(قوله فيمنى)** بفتح أوله وكسر
الميم أي يبلغ تقول غبت الحديث أنمسه اذا بلغته على وجه الاصلاح وطلب الخير فاذا بلغته على
وجهه للافساد والغيبة قلت غيبته بالتشديد كذا قاله الجمهور وادعى الحربي انه لا يقال الانمته
بالتشديد قال ولو كان يعني بالتخفيف للزم أن يقول خير بالرفع وتعبه ابن الاثير بأن خيرا اتص
بغنى كما يتص به يقال وهو واضح جدا يستعرب من شفاة مثله على الحرب ووقع في رواية
الموطائي بنضم أوله وحكى ابن قرقول عن رواية ابن الدباغ بنضم أوله وبالهاء بدل الميم قال وهو
تخفيف ويكن تحريكه على معنى يوصل تقول أنهيت اليه كذا اذا أوصلته **(قوله أو يقول)**
خيرا) هو شك من الراوى قال العلماء المراد هنا أنه يخبر عما علمه من الخبر ويسكت عما علمه من
الشئ ولا يكون ذلك كذبا لان الكذب الاخبار بالشئ على خلاف ما هو به وهذا ساكت
ولا ينسب لساكت قول ولا حاجة فيه لمن قال يشترط في الكذب التصدد اليه لان هذا ساكت
وما زاده مسلم والنسائي من رواية يعقوب بن ابراهيم بن سعد عن أبيه في آخره ولم يسمعه يرخص
في شئ عما يقول الناس انه كذب الا في ثلاث فذكرها وهي الحرب وحديث الرجل لامرأته
والاصلاح بين انسان وأورد النسائي أيضا هذه الزيادة من طريق الزيدى عن ابن شهاب وهذه
الزيادة مدرجة بين ذلك مسلم في روايته من طريق يونس عن الزهري فذكر الحديث قال وقال
الزهري وكذا أخرجهما النسائي مفردة من روايه يونس وقال يونس ثبت في الزهري من غيره
وجزم موسى بن هرون وغيره باذراجها وروينا في فوائد ابن أبي ميسرة من طريق عبد الوهاب
ابن ربيع عن ابن شهاب فساقه بسنده مقتصر على الزيادة وهو وهم شديد قال الطبري ذهبت
طائفة الى جواز الكذب القصصه الاصلاح وقالوا ان الثلاث المذكورة كالنمال وقالوا الكذب
المذموم انما هو فيما فيه منسوخة أو ما ليس فيه مصلحة وقال آخرون لا يجوز الكذب في شئ مطلقا
وجعلوا الكذب المراد هنا على التورية والتعريض كمن يقول للظالم دعوت لك أمس وهو يريد
قوله اللهم اغفر للمسلمين ويعدا أمره أنه بعلمة شئ ويريدان قدرا لله ذلك وأن يظهر من نفسه قوة
قلت وبالأول جزم الخطابي وغيره وبالثاني جزم المذهب والاصيلي وغيرهما وسيأتي في باب
الكذب في الحرب في أواخر الجهاد من بدل هذا ان شاء الله تعالى واتفقوا على أن المراد بالكذب
في حق المرأة والرجل انما هو فيما لا يسقط حقا عليه أو عليها أو أخدمها ليس له أولها وكذا في الحرب
في غير النأمين واتفقوا على جواز الكذب عند الاضطرار كالوقصد ظلم قتل رجل وهو مخفف
عنده فله أن شئ كونه عنده ويختلف على ذلك ولا يأمروا الله أعلم **(قوله ما)** قول
الامام لاحبابه اذهبوا بنا نصلح ذكرفيه طرفا من حديث سهل بن سعد الماضي في أوائل كتاب

* (باب ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس) *
حدثنا عبد العزيز بن عبد
الله حدثنا ابراهيم بن سعد
عن صالح عن ابن شهاب أن
سعد بن عبد الرحمن أخبره
أن أمه أم كلثوم بنت عقبة
أخبرته أنها سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يقول ليس الكاذب الذي
يصلح بين الناس فيمنى خيرا
أو يقول خيرا * (باب قول
الامام لاحبابه اذهبوا بنا
نصلح) * حدثنا محمد بن عبد
الله حدثنا عبد العزيز بن
عبد الله الاويسى وأحق
ابن محمد الفروي قال احداثا
شعبد بن جعفر عن أبي حازم
عن سهل بن سعد رضى الله
عنه أن أهل قباء اقتتلوا حتى
تراموا بالحجارة فاجبر رسول
الله صلى الله عليه وسلم بذلك
فقال اذهبوا بنا نصلح بينهم

* (باب قول الله عز وجل أن يصلحوا بينم مصلحا أو الصلح خير) * حدثنا قتيبة (٢٢١). بن سعيد حدثنا عثمان عن هشام بن

عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا قالت هو الرجل يرى من امرأته ما لا يعجبها كبر أو غيره فيريد فراقها فتقول أمسكني وأقسم لي ما شئت قالت ولا بأس إذا تراصيا * (باب إذا اصطلحا على صلح جور فالصلح مردود) * حدثنا آدم حدثنا ابن أبي ذئب حدثنا الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد ابن خالد الجهني رضي الله عنهم ما إذا جاء أعراي فقال يا رسول الله أفض ينسأ بكتاب الله فقام خصمه فقال صدق أفض ينسأ بكتاب الله فقال الأعرابي إن أي كان عسفا علي هذا فني بامرأته فقالوا لي على إنك الرجيم فنديت ابني منه بعائنه من الغنم وولده ثم سألت أهل العلم فقالوا انما على إنك جلد مائة وتغريب عام فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تضنن بفك بكتاب الله أما الوليدة والغنم فرد عليك وعلى إنك جلد مائة وتغريب عام وأما أنت يا أليس لرجل فاغد علي امرأة هذا فارجهافغدا

الصلح وهو ظاهر فمات رحمه الله وقوله في أول الاسناد حدثنا محمد بن عبد الله كذا لا أكثر وقع في رواية النسفي وأبي أحمد الجرجاني باسقاطه فصار الحديث عندهما عن البخاري عن عبد العزيز واسحق وعبد العزيز الأويسي من مشايخ البخاري وهو الذي أخرج عنه الحديث الذي في الباب قبله وروى عنه هذا بواسطة وكذلك اسحق بن محمد الفروي حدث عنه بواسطة وبغير واسطة ومحمد بن جعفر شيخيهما هو ابن أبي شيير والاسناد كله دسبون وأما محمد بن عبد الله المذكور فخرم الحاكم بأنه محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس الذهلي نسبته إلى جده والله أعلم * (قوله ما) قول الله عز وجل أن يصلحوا بينم مصلحا أو الصلح خير * أورد فيه حديث عائشة في تفسير الآية وسياق في تفسير سورة النساء شاء الله تعالى * (قوله ما) إذا اصطلحا على صلح جور فالصلح مردود يجوز في صلح جور الاضافة وإن كان صلح ويكون جور ضفة له * ذكر فيه حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في قصة العسيف وسياق في شرحها مستوفى في كتاب الحديث إن شاء الله تعالى والغرض منه هنا قوله في الحديث الوليدة والغنم رد عليك لأنه في معنى الصلح ما وجب على العسيف من الحد ولما كان ذلك لا يجوز في الشرع كان جورا * (قوله حدثنا يعقوب) كذا لا أكثر غير منسوب وانفراد ابن السكن بولده يعقوب بن محمد ووقع نظيره في المغازي في باب فضل من شهد بدر قال البخاري حدثنا يعقوب بن محمد بن سعد فوقع عند ابن السكن يعقوب بن محمد أي الزهري وعند الأكثر غير منسوب لكن قال أبو ذر في روايته في المغازي يعقوب بن إبراهيم أي الدورقي وقد روى البخاري في الظاهرة عن يعقوب بن إبراهيم عن اسمعيل بن عتبة حدثنا عن نفسه أبو ذر في روايته فقال الدورقي وجزم الحاكم بأن يعقوب المذكور هنا هو ابن محمد كما في رواية ابن السكن وجزم أبو أحمد الحاكم وابن منسده والحال وآخرون بأنه يعقوب بن جريد بن كاسب ورد ذلك البرقاني بأن يعقوب بن جريد ليس من شرطه وجوز أبو مسعود بأنه يعقوب بن إبراهيم بن سعد ورد عليه بأن البخاري لم يلقه فانه مات قبل أن يرحل وأجاب البرقاني عنه بجواز سقوط واسطة وهو بعيد والذي ترجع عندي انه الدورقي جالسا أطلقه على ما قبله وهذه عادة البخاري لا يهل نسبة الراوي إلا إذا ذكرها في مكان آخر فيملها استغناء عما سبق والله أعلم وقد جزم أبو علي الصدفي بأنه الدورقي وكذا جزم أبو نعيم في المستخرج بأن البخاري أخرج هذا الحديث الذي في الصلح عن يعقوب بن إبراهيم * (قوله عن أبيه) هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ووقع منسوبا كذلك في مسلم وقال في روايته حدثنا أبي * (قوله عن القاسم) في رواية الإسماعيلي من طريق محمد بن خالد الواسطي عن إبراهيم بن سعد عن أبيه أن رجلا من آل أبي جهل أوصى بوصيا فمات في ماله فذهب إلى القاسم بن محمد استشير به فقال القاسم سمعت عائشة فذكره وسياق في بيان الاثر المذكور في رواية الخزرجي المتعلقة عن العلاء بن عبد الحارث * (قوله رواه عبد الله بن جعفر الخزرجي) بفتح الميم وسكون المعجمة وفتح الراء نسبة إلى المسورين بن مخزومة جعفر هو ابن عبد الرحمن بن المسورين بن مخزومة وروايته هذه وصلها مسلم من طريق أبي قحافة العنقدي والبخاري في كتاب خلق أفعال العباد كلاهما عنه عن سعد بن إبراهيم بن القاسم بن محمد عن رجل له مسأكن فاوصى بثلاث

عليها أي ليس فرجها * حدثنا يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد رواه عبد الله بن جعفر الخزرجي

كل مسكن منها قال يجمع ذلك كله في مسكن واحد قد كرر المن بلفظ من عمل عمل ليس عليه
 أمرنا فهو رد وليس لعبد الله بن جعفر في البخاري سوى هذا الموضع (قوله) وعبد الواحد بن أبي
 عون) وصله الدارقطني من طريق عبد العزيز بن محمد عنه بلفظ من فعل أمر ليس عليه أمرنا
 فهو رد. وليس لعبد الواحد أيضا في البخاري سوى هذا الموضع وقد رويناه في كتاب السنة لأبي
 الحسين بن حامد من طريق محمد بن اسحق عن عبد الواحد وفيه قصة قال عن سعد بن ابراهيم قال
 كان الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب أوصى بوصية فجعل بعضها صدقة وبعضها ميراثا
 وخطب فيها وأنا أبو محمد على القضاء فادريت كيف أفضى فيها فصليت بحسب القاسم بن محمد
 فسأته فقال أجز من ماله الثلث وصية ورتساير ذلك ميراثا فان عاتشة حدثتني فذكره بلفظ
 ابراهيم بن سعد وفي هذه الرواية دلالة على أن قوله في رواية الاسماعيلي المتقدمة من آل أبي
 جهل وهو متاعا من آل أبي لهب وعلى أن قوله في رواية مسلم يجمع ذلك كله في مسكن واحد
 هو بقية الوصية وليس هو من كلام القاسم بن محمد لكن صرح أبو عوانة في روايته بأنه كلام
 القاسم بن محمد وهو مشكل جدا فالذي أوصى بثلاث كل مسكن أوصى بأمرنا اتفاقا واما
 الزام القاسم بان يجمع في مسكن واحد ففسيح نظرا لاحتمال أن يكون بعض المساكن أغنى
 قيمة من بعض لكن يحتمل أن تكون تلك المساكن متساوية فيكون الاولى أن تقع الوصية
 بمسكن واحد من الثلاث ولعله كان في الوصية شيء زاد على ذلك يوجب انكارها كما أشارت
 اليه رواية أبي الحسين بن حامد والله أعلم وقد استشكل القرطبي شارح مسلم ما استشكلته وأجاب
 عنه بالحل على ما إذا أراد أحد الفريقين الفدية أو الموصى لهم القسمة وتبين حقه وملكاته
 المساكن بحيث يضم بعضها الى بعض في القسمة فينبذ تقوم المساكن قيمة التعديل ويجمع
 نصيب الموصى لهم في موضع واحد ويقتضي نصيب الورثة فيما عدا ذلك والله أعلم وهذا الحديث
 معدود من أصول الاسلام وقاعدته من قواعده فان معناه من اخترع في الدين ما لا يشهد له أصل
 من أصوله فلا يلتفت اليه قال النووي هذا الحديث مما ينبغي أن يعتنى بحفظه واستعماله في
 ابطال المنكرات واشاعة الاستدلال به كذلك وقال الطريقي هذا الحديث يصلح أن يسمى نصف
 أدلة الشرع لان الدليل يتركب من مقدمتين والمطلوب بالدليل اما اثبات الحكم ونفيه وهذا
 الحديث مقدمة كبرى في اثبات كل حكم شرعي ونفيه لان منطوقه مقدمة كلية في كل دليل
 نافي لحكم مشل أن يقال في الموضوع بما نفيس هذا ليس من أمر الشرع وكل ما كان كذلك فهو
 مردود فهذا العمل مردود فالمقدمة الثانية ثابتة بهذا الحديث وانما يقع النزاع في الاولى
 ومنه هو أنه من عمل عمل عليه أمر الشرع فهو صحيح مشل أن يقال في الموضوع بالنية هذا عليه
 أمر الشرع وكل ما كان عليه أمر الشرع فهو صحيح فالمقدمة الثانية ثابتة بهذا الحديث والاولى
 فيها النزاع فلو اتفق أن يوجد حديث يكون مقدمة أولى في اثبات كل حكم شرعي ونفيه لاستقل
 الحديثان بجميع أدلة الشرع لكن هذا الثاني لا يوجد فإذا حديث الباب نصف أدلة الشرع
 والله أعلم وقوله رد معناه مردود من اطلاق المصدر على اسم المفعول مثل خلق ومخلوق ونسخ
 ومنسوخ وكأنه قال فهو باطل غير معتبه واللفظ الثاني وهو قوله من عمل أعم من اللفظ الاول
 وهو قوله من أحدث فيحتمل في ابطال جميع العقود المنهية وعدم وجود ثمراتها المرتبة عليها

وعبد الواحد بن أبي عون
 عن سعد بن ابراهيم

(باب كيف يكتب هذا ما صالح فلان بن فلان فلان بن فلان، ان لم ينسبه الى قبيلته أو نسبه) * حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الله بن
حدثنا شعبة عن أبي اسحق قال سمعت البراء بن عازب رضي الله عنهم قال لما صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الحديبية
كتب علي بن أبي طالب لبرصوان الله عليه بينهم كتابا فكتب محمد رسول الله فقال المشركون لا تكتب محمد رسول الله لو كنت
رسولا لمفنا تلك فقال لعلي اسمه قال علي ما أنا بالذي أمحمد فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وصالحهم على أن يدخل هو وأصحابه
ثلاثة أيام ولا يدخلوها الا بجلبان السلاح (٢٢٣) فقال القريب عاقبه * حدثنا عبد الله بن

موسى عن اسرائيل عن
أبي اسحق عن البراء رضى
الله عنه قال اعتمر النبي
صلى الله عليه وسلم فى ذى
القعدة بآبى أهل مكة أن
يدعوه ويدخل مكة حتى
قاضاهم على أن يقيم بها
ثلاثة أيام فلما كتبوا
الكتاب كتبوا هذا ما قاضى
عليه محمد رسول الله فقالوا
لا نقر بها فلو علم أنك رسول
الله ما صنعنا لك لكن أنت
محمد بن عبد الله قال أنا
رسول الله وأنا محمد بن عبد
الله ثم قال اعلى الخ رسول
الله قال لا والله لأأخوكم
أبدا فآخذ رسول الله صلى
الله عليه وسلم الكتاب
فكتب هذا ما قاضى محمد
ابن عبد الله لا يدخل مكة
سلاح الا فى القرب وأن
لا يخرج من أهلها بأحدان
أراد أن يتبعه وأن لا يمنع
أحد من أصحابه أراد أن
يقسم بها فلما دخلها ومضى

وفيه رد المحدثات وان النهى يقتضى التساؤل ان المنهيات كلها ليست من أمر الدين فيجب ردها
ويستفاد منه أن حكم الحاكم لا يغير ما في باطن الامر لقوله ليس عليه أمرنا والمراد به أمر الدين
وفيه أن الصلح الناسد منقطع والمأخوذ عليه مستحق الرد **(قوله ما)** كيف
يكتب هذا ما صلح فلان بن فلان بن فلان وان لم ينسبه الى قبيلة أو نسبه أى اذا كان
مشهورا بدون ذلك بحيث يؤمن اللبس فيه فيكتب في الوثيقة بالاسم المشهور ولا يلزم ذكر الجلد
والنسب والبلد ونحو ذلك وأما قول النقيب يكتب في الوثائق اسمه واسم أبيه وجمده ونسبه فهو
حيث يخشى اللبس والاختلاف يؤمن اللبس فهو على الاستحباب واختلف في ضبط هذه اللفظة
وهي قوله ونسبه فقيل بالجر عطفا على قبيلة وعلى هذا فالترديد بين القبيلة والنسبة وقيل بالنسب
فعل ماض معطوف على المتنى أى سواء نسبه أو لم ينسبه والأول أولى وبه جزم الصغاني **(قوله)**
لما صلح رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الحديفة كتب على سيأتى فى الشروط من حديث
المسور بن مخزومة يان سبب ذلك مطولا وقد ذكر المصنف هنا من طريق اسرائيل عن ابن اسحق
هذا الحديث أنهم سيأتى من طريق شعبة ويأتى شرحه في باب عمرة القضاء من المغازى ان شاء الله
تعالى ونذكر هناك بيان الخلاف فى مباشرة صلى الله عليه وسلم الكتابة والغرض منه هنا اقتصار
الكاتب على قوله محمد رسول الله ولم ينسبه الى أب ولا جد وأقره صلى الله عليه وسلم واقصر على
محمد بن عبد الله بغير زيادة وذلك كله لا من الالتباس **(قوله ما)** التبع مع المشركين
أى حكمه أو كنيسته أو جوارده وسأتى شرحه ويأتى فى كتاب الجزية والموادعة مع المشركين بالمال
وغیره **(قوله فيه)** أى يدخل فى هذا الباب **(قوله عن ابن سفيان)** يشير الى حديث أى سفيان بن
حزب فى شأن هرقل وقد تقدم بطوله فى أول الكتاب والغرض من منه قوله فى أوله ان هرقل
أرسل اليه فى ركب من قريش فى المدة التى هادن فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا رقرقش
الحديث وقوله فيه ونحن منه فى مدة لا ندرى ما هو صانع فيها **(قوله وقال عوف بن مالك عن النبي)**
صلى الله عليه وسلم تكون هدنة بينكم وبين بنى الاصفر هذا طرف من حديث وصله المؤلف بقامه
فى الجزية من طريق أبى ادريس الخولاني عنه وسأتى شرحه هناك ان شاء الله تعالى وقوله وفيه
سهل بن جنيث لقد سار يثنا يوم أبى جندل هو أيضا طرف من حديث وصله أيضا فى آخر الجزية
ولم يقع فى رواية غير أبى ذر والاصبلى لقد سار يثنا يوم أبى جندل **(قوله وأسماء والمصور)** أما حديث

الاجل انو اعياها فقال اول صاحبك اخرج عنك فقد مضى الاجل فخرج النبي صلى الله عليه وسلم فبعتهم ابنة جزياعم ياعم قسناولها على قاذخ يدوها وقال لفاطمة دونك ابنة عمك اعلمها فاختصم فيها على وزيد وجعفر فقال علي انا احق بها وهى ابنة عمى وقال جعفر ابنة عمى وخالتا تحتى وقال زيد ابنة ابنى فقد مضى بها النبي صلى الله عليه وسلم فلما لمها وقال الخالة بمنزلة الامة وقال لهلى آت منى وانامتك وقال جعفر اشبهت خاقي وخلقى وقال زيد انت اخونا ومولانا * (باب الصلح مع المشركين) * فيه عن ابي سفيان وقال عوف بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم تكون هدنة بينكم وبين بني الاضر وفيه سهل بن حنيف لقرا اتيها يوم ابي حنيدل واسمها المسور وعن النبي صلى الله عليه وسلم

وقال موسى بن مسعود حدثنا سفيان بن سعيد عن أبي اسحق عن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال قال صالح النبي صلى الله عليه وسلم المشركين يوم الحديبية على ثلاثة اشياء على أن من أتاهم من المشركين ردته اليهم ومن أتاهم من المسلمين لم يردوه وعن أن يدخلها من قابل ونقيم بها ثلاثة أيام ولا يدخلها الا بجلبان السلاح السيف والقوس ونحوه فجاء أبو جندل في قيوده فرده اليهم * قال أبو عبد الله لم يذكر مؤمل (٤٢٤) عن سفيان أبي جندل وقال الا بجلبان السلاح * حدثنا محمد بن رافع حدثنا سفيان بن

العمان قال حدثنا فلان عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج معقرا لحال كفار قريش بينهم وبين البيت فخره فيه وحلق رأسه بالحديبية وقاضاهم على أن يعتمر العام المقبل ولا يحمل سلاحا عليهم الا سيوا فولا يقيم بها الا ما أحبوا فاعتذر من العام المقبل فدخلها كما كان صالحهم فلما أقام بها ثلاثة أشهر أن يخرج فخرج * حدثنا مسدد حدثنا بشر بن سعيد شاذلي عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة قال اطلق عبد الله بن سهل وشيعة بن مسعود بن زيد الي خيبر وهي يومئذ صلح * (باب الصلح في الديرة) * حدثنا محمد بن عبد الله الانصاري قال حدثني حميد بن أنس حدثهم أن الربيع وهي ابنة النضر كسرت ثيابه جارية فظلموا الارش وطلبوا العفو فأبوا فأقروا النبي صلى الله عليه وسلم فأمرهم بالتصاوص فقال

أسماء وهي بنت أبي بكر فكانت يثبر الى حديثها الماضي في الهبة قالت قدمت على أمي راغبة في عهد قريش الحديث وأما حديث المسورة فسيأتي موصولا في الشرط (قوله وقال موسى بن مسعود) هو أبو جندل الهندي وطريقه هذه وصلها أبو عوانة في صحيحه عن محمد بن حمزة عنه وصلها أيضا الاسماعيلي والبيهقي وغيرهما وحديث البراء المذکور يأتي شرحه في عمدة القضاء مستوفى ان شاء الله تعالى وقوله فيه يحجل بفتح أوله وسكون المهملة ونخم الجيم أي عشى مثل الخلة الطير المعروف برفع رجله ويضع أخرى وقيل هو كناية عن تقارب الخطأ (قوله قال أبو عبد الله لم يذكر مؤمل عن سفيان أبي جندل وقال الا بجلبان السلاح) يعني أن مؤملا وهو ابن اسمعيل تابع أبا حذيفة في رواية هذا الحديث عن سفيان وهو الثوري لكنه لم يذكر قصة أبي جندل وقال بجلبان بدله بجلبان وجلب بضم الجيم واللام وتشديد الموحدة وذكرها الخطابي بالتحنيف جمع جلبية وأما جلبان فخطبه ابن قتيبة وابن دريد وجماعة بضم الجيم وتشديد الموحدة وخطبه ثابت في الدلائل وأبو عبد الله الهروي بسكون اللام مع التحنيف ونقل عن بعض المتقين انه بالراء اللام مع التشديد وكأنه جمع جراب لكن لم يقع في رواية الصحيح الا باللام ووقع في نسخة متقدمة بكسر الجيم واللام مع التشديد وهو خلاف ما اتفق عليه أهل اللغة والعربية فلا تعتزل ذلك وطريقه مؤمل هذه وصلها أحمد في مسنده عنه وروى سنها بعلو في الحديث وغيرهما ومن نواتها تصريح سفيان بتحديث أبي اسحق له بتحديث البراء لابي اسحق ثم ذكر المصنف في الباب حديث ابن عمر في قصة صلح الحديبية أيضا لكنه مختصر وسيأتي شرحه في عمدة القضاء أيضا وحديث سهل بن أبي حنيفة في قول عبد الله بن سهل بخيبر والغرض منه قوله وهي يومئذ صلح والمراد صلح أهل اليوم ومع المسامين وسيأتي شرحه مستوفى في مكانه من كتاب الحدود (قوله ما) (الصلح في الديرة) أي بأن يجيب القصاص فيقع الصلح على مال معين ذكر فيه حديث أنس في قصة الربيع وهو بضم الراء وفتح الموحدة وتشديد التثنية المكسورة وهي عمه أنس وقوله زاد الفزاري يعني مروان بن معاوية (قوله فرضي القوم وقبوا الارش) أي زاد على رواية الانصاري ذكر قبولهم الارش والذي وقع في رواية الانصاري فرضي القوم وعفوا وظاهر انهم تركوا القصاص والارش مطلقا فإشار المصنف الى الجمع بينهما بأن قوله عتوا شمول على انهم عفوا عن القصاص على قبول الارش جميعا بين الروايتين وطريق الفزاري هذه وصلها المؤلف في تفسير سورة المائدة وسيأتي الكلام عليه مستوفى في هنالك ان شاء الله تعالى (قوله ما) قول النبي صلى الله عليه وسلم للحسن بن علي ان ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فتيين عظيمين * اللام في قوله للحسن معني عن وترجم المصنف بالنظ الحديث

احترزا

أنس بن النضر أنكسر ثيابه الربيع يارسول الله لا والذي بعثك بالحق لا تكسر ثمنها فقال بأنس ذب الله القصاص فرضي القوم وعفوا فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان من عبادة الله من لو أقسم على الله لأبره زاد الفزاري عن حميد بن أنس فرضي القوم وقبوا الارش * (باب) * قول النبي صلى الله عليه وسلم للحسن بن علي رضي الله عنهما ان ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فتيين عظيمين وقوله جل ذكره فأصلحوا بينهما * حدثنا عبد الله بن محمد

حدثنا سفيان عن أبي موسى قال سمعت الحسن يقول استقبل والله الحسن بن علي معاوية بكاتب الجبال فقال لعمر بن العاص اتني لا ترى كاتبا لا تولى حتى تقتل أقرانها فقال له معاوية وكان والله خيرا الرجلين أي عمروان قتل هو ولا هو ولا هو ولا هو لا من لي بأمر الناس من لي بنسائهم من لي بضيمتهم فبعث اليه رجلين (٢٤٥) من قريش من بني عبد شمس عبد الرحمن

ابن سمرة وعبد الله بن عامر ابن كزيب فقتل اذ هب الى هذا الرجل فاعرضوا عليه وقولاه واطلبا اليه فأتياه فدخلوا عليه فستكهما وقالوا له واطلبا اليه فقال لهما الحسن بن علي انابو عبد المطلب قد أصنما من هذا المال وان هذه الامة قد عانت في دمائها قالوا فانه يعرض عليك كذا وكذا ويطلب اليك ويسألك قال فمن لي بهذا قال لا نحن لك بها سألهم ما شأنا الا قالوا نحن لك به فصالحه فقال الحسن ولقد سمعت أبا بكر يقول رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر والحسن بن علي الى جنبه وهو يقبل على الناس مرة وعليه أخرى ويقول ان ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين قال أبو عبد الله قال لي علي ابن عبد الله اغائبنا عن الحسن بن علي اناسماع الحسن من أبي بكر بهذا الحديث (باب) هل يشير الامام بالصلح * حدثنا اسمعيل بن أبي أويس قال حدثني أنس عن سليمان بن يحيى بن عبد الرحمن ان امه عمرة بنت عبد الرحمن قالت سمعت

احترزا وأدبا وكذلك ترجم بنحوه في كتاب الفتن وسيأتي شرحه مستوفى هنالك * وقوله جل ذكره فاصلحوا بينهم لم يظهر لي مطابقة الحديث لهذا القدر من الترجمة الا ان كان يريد أنه صلى الله عليه وسلم كان حريصا على امتثال أمر الله وقد أمر بالاصلاح وأخبر صلى الله عليه وسلم أن الصلح بين الفئتين المختلفتين سيقع على يد الحسن (قوله قال أبو عبد الله) أي المصنف (قال لي علي بن عبد الله) أي ابن المديني (اغائبنا لناسماع الحسن) أي البصري (من أبي بكر بهذا الحديث) أي لتصريحه فيه بالسماع وقد أخرج المصنف هذا الحديث عن علي بن المديني عن ابن عيينة في كتاب الفتن ولم يذكر هذه الزيادة (قوله ما س) هل يشير الامام بالصلح (أشاهد هذه الترجمة الى الخلاف فان الجهور استحبوا للعاظم أن يشير بالصلح وان اتجه الحق لاحد الخصمين ومنع من ذلك بعضهم وهو عن المالكية وزعم ابن التين انه ليس في حديثي الباب ما ترجم به وانما فيه الحضي على ترك بعض الحق وتعقب بان الاشارة بذلك بمعنى الصلح على ان المصنف ما جزم بذلك فكيف يعترض عليه (قوله حدثنا اسمعيل بن أبي أويس) حدثني أنس عن سليمان بن يحيى بن عبد الحميد وسليمان هو ابن بلال ويحيى بن سعيد هو الانصاري وأبو الرجال بالحليم محمد بن عبد الرحمن أي ابن حارثة بن النعمان الانصاري كنيته أبو عبد الرحمن وقيل له أبو الرجال لانه ولده عشرة ذكور وهو من صغار التابعين وكذا الراوي عنه والاسناد كله مبنيون وفيه ثلاثة من التابعين في نسق منهم قريشيان وهذا الحديث أخرجه مسلم قال حدثنا غير واحد عن اسمعيل بن أبي أويس فعنده بعضهم في المنقطع والتحقيق أنه متصل في اسنادهم وقدرناه عن اسمعيل أيضا محمد بن يحيى الذهلي أخرجه أبو عوانة والاسماعيلي وغيرهما من طريقه وآخر جبهه أبو عوانة أيضا من طريق ابراهيم بن الحسين الكسافي واسمعيل بن اسحق القاضي وروياته في المحامليات عن عبد الله بن شبيب فيجتمعا أن يفسر من أيهم مسلم هو ولاع أو بعضهم ولم يتقدم اسمعيل بل تابعه أيوب بن سليمان عن أبي بكر بن أبي أويس أخرجه الاسماعيلي أيضا ولا ان ترد به يحيى بن سعيد فقد أخرجه ابن حبان من طريق عبد الرحمن بن أبي الرجال عن أبيه (قوله سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم صوت خصوم بالباب عاليا أصواتهم) في رواية أصواتهم وكانه جميع باعتبارهم من حضر الخصومة وثني باعتبار الخصمين أو كان الخصام من الجانبين بين جماعة فجعل ثم ثني باعتبار جنس الخصم وليس فيه حجة لمن جوز صيغة الجمع بالثنائي كما زعم بعض الشراح ويجوز في قوله عاليا الجرح على الصفة والنصب على الحال (قوله وإذا أحدكما يستوضع الآخر) أي يطلب منه الوضوء أي الحطيطه من الدين (قوله ويستترقه) أي يطلب منه الفرق به وقوله في شيء وقع يأنه في رواية ابن حبان فقال في أول الحديث دخلت امرأة على النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني اتبع أبا واني من فلان تمرافا حصيناه لا والذي أكرمك بالحق ما أحصينا منه الا ما ناكه في بطوننا وأنطعمه مسكيننا وجئناستوضعه مائة قصنا الحديث فظهر

(٢٩ - فتح الباري خا) سعيد عن ابني الرجال محمد بن عبد الرحمن ان امه عمرة بنت عبد الرحمن قالت سمعت عائشة رضي الله عنها تقول سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم صوت خصوم بالباب عاليا أصواتهم وإذا أحدهما يستوضع الآخر ويستترقه في شيء وهو يقول والله لأفعلن فخرج عليهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال

بهذا ترجيح ثانی الاحتمالين المذكورين قبل وان الخاصة وقعت بين البائع وبين المشتريين
ولم أقف على تسمية واحد منهم وأما تجويز بعض الشراح ان المتخاصمين هما المذكوران
في الحديث الذي يليه ففيه بعدلتاير القصتين وعرف بهذه الزيادة أصل القصة **(قوله أين**
المتأني) بضم الميم وفتح المشاة والهمزة وتشديد اللام المكسورة أى الخالف المبالغ في العين
مأخوذ من الألفية بفتح الهمزة وكسر اللام وتشديد التختانية وهي العين وفي رواية ابن حبان
فقال ألى أن لا يصنع خيرا ثلاث مرات فبلغ ذلك صاحب التمر **(قوله فله أى ذلك أحب)** أى من
الوضع أو الرفق وفي رواية ابن حبان فقال ان شئت وضعت ما تنصوا وان شئت من رأس المال
فوضع ما تنصوا وهو يشعر بأن المراد بالوضع الخط من رأس المال وبالرفق الاقتصاد عليه وترك
الزيادة كما زعم بعض الشراح انه يريد بالرفق الامهال وفي هذا الحديث الحذف على الرفق
بالغير والاحسان اليه بالوضع عنه والرجوع عن الخلف على ترك فعل الخير قال الداودي انما كره
ذلك لكونه خالف على ترك أمر عسى أن يكون قد قدر الله وقوعه وعن المهلب نحوه وتعقبه ابن
التين بأنه لو كان كذلك لكره الخلف لمن خالف ليفعل خيرا وليس كذلك بل الذي يظهر أنه كره له
قطع نفسه عن فعل الخير قال ويشكل في هذا قوله صلى الله عليه وسلم للأعرابي الذي قال والله
لا أزيد على هذا ولا أنقص أفعل ان صدق ولم ينكر عليه حلفه على ترك الزيادة وهي من فعل
الخير ويمكن الفرق بأنه في قصة الأعرابي كان في مقام الدعاء الى الاسلام والاستمالة الى الدخول
فيه فكان يحصر على ترك تحريضهم على ما فيه نوع مشقة مهما أمكن بخلاف من تمكن في
الاسلام فيحضه على الازدياد من نوافل الخير وفيه سرعة فهم الصحابة لمراد الشارع وطواعيتهم
لما يشير به وحصرهم على فعل الخير وفيه التضييق عما يجرى بين المتخاصمين من اللغو ورفع الصوت
عند الحاكم وفيه جواز سؤال المدين الخطيئة من صاحب الدين بخلاف ما كرهه من المالكية
واعقل بما فيه من تحمل المنية وقال القرطبي لعل من أطلق كراهته أراد أنه خلاف الأولى وفيه
هبة للجتهول كذا قال ابن التين وفيه نظر لما قدمناه من رواية ابن حبان والله أعلم **(قوله حدثنا**
يحيى بن بكير) تقدم حديث كعب بهذا الاسناد في أول الملازمة وتقدم شرح الحديث مستوفى
في باب التقاضى والملازمة في المسجدين كتاب الصلاة وأفاد ابن أبي شيبة في روايته ان الدين
المذكور كان أوقيتين قال ابن بطلان هذا الحديث أصل لقول الناس خيرا الصلح على الشطر
﴿ **قوله باب** فضل الاصلاح بين الناس والعدل بينهم) أورده في حديث أبي هريرة
تعدل بين الناس صدقة وهو طرف من حديث طويل يأتي في الجهاد ووقع هنا في أول الاسناد
حدثنا اسحق غير منسوب في جميع الروايات الا عن أبي ذر فقال اسحق بن منصور ووقع في
الجهاد في موضعين أحدهما اسحق بن نصر والآخر اسحق غير منسوب وسياق اسحق بن
نصر مغاير لسياق اسحق الآخر فتعين أنه ابن منصور والله أعلم وقوله سلامي بضم الميم
وتخفيف اللام مع القصص أى فصل ووقع عند مسلم من حديث أبي ذر نفسه بذلك وان في
الانسان ثلثمائة وستين مفصلا قال ابن المنير ترجم على الاصلاح والعدل ولم يورد في هذا الحديث
الا العدل لكن لما خاطب الناس كلهم بالعدل وقد علم أن فيهم الحكام وغيرهم كان عدل
الحاكم اذا حكم وعدل غيره اذا صلح وقال غيره الاصلاح نوع من العدل فعطف العدل عليه

أين المتأني على الله لا يفعل
المعروف فقال انما رسول الله
فله أى ذلك أحب * حدثنا
يحيى بن بكير حدثنا الليث
عن جعفر بن ربيعة عن
الاعرج قال حدثني عبد الله
ابن كعب بن مالك عن كعب
ابن مالك انه كان له على عبد
الله بن أبي حذرد الاسلمي مال
فلقبه فله حتى ارتفعت
أصواتهم ما قرعهم النبي صلى
الله عليه وسلم فقال يا كعب
فأشار بيده كأنه يقول
النصف فاخذ نصف ماله
عليه وترك نصفه * **(باب فضل**
الاصلاح بين الناس والعدل
بينهم) * حدثنا اسحق بن
منصور أخبرنا عبد الرزاق
أخبرنا معمر عن همام عن
أبي هريرة رضى الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم كل سلامي من
الناس عليه صدقة كل يوم
تطلع فيه الشمس يعدل بين
الناس صدقة

* (باب اذا اشار الامام بالصلح فاي حكم عليه بالحكم البين) * حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن الزبير كان يحدث أنه خاصم رجلا من الانصار قد شهد بدرا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في شراح من الحرّة كانا يسقيان به كلاهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للزبير اسق يا زبير ثم أرسل الى جارك فغضب الانصاري فقال يا رسول الله أن كان ابن عمك قتلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال اسق ثم احبس حتى يبلغ الجدر فاستوى رسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ حقه للزبير وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ذلك أشار على الزبير برأى سعة له وللانصاري فلما احتفظ الانصاري رسول الله صلى الله عليه وسلم استوى للزبير حقه في صريح (٢٢٧) الحكم * قال عروة قال الزبير والله

ما أحسب هذه الآية نزلت الا في ذلك فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم الآية * (باب الصلح بين الغرماء وأصحاب الميراث والمجازفة في ذلك) * وقال ابن عباس لا بأس أن يتفارج الشر بكان فباخذ هذا ذينا وهذا عينا فان توى لاحدهما لم يرجع على صاحبه * حدثني محمد بن بشار حدثنا عبد الوهاب حدثنا عبيد الله عن وهب ابن كيسان عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال توفي أبي وعليه دين فعرضت على غرمائه أن يأخذوا التمر بما عليه فأبوا ولم يرأ أن فيه وفاة فاتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال اذا جدته فوضعت في المريد آذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء ومعه

من عطف العام على الخاص ﴿قوله باب﴾ اذا اشار الامام بالصلح فاي حكم عليه الحق (حكم عليه بالحكم البين) أو رد فبسة قصة الزبير مع غريمه الانصاري الذي خاصمه في سقي النخل وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الشرب وقوله فلما أحفظه بالخاء المهملة والفاء والطاء المعجمة أي أغضبه وزعم الخطابي ان هذا من قول الزهري أدرجه في الخبر ﴿قوله﴾ الصلح بين الغرماء وأصحاب الميراث والمجازفة في ذلك أي عند المعارضة وقد قدمت توجيه ذلك في كتاب الاستقراض ومرة انه ان المجازفة في الاعتراض عن الدين جائزة وان كانت من جنس حقه وأقل وانه لا يتناول النهي الا لمقابلة من الطرفين ﴿قوله﴾ وقال ابن عباس (الح) وصله ابن أبي شيبة وقد تقدم شرحه في أول الحوالة وحديث جابر يأتي الكلام عليه في علامات النبوة ان شاء الله تعالى وقوله فيه وفضل بفتح المعجمة وضبط عند أبي ذر بكسر هاء قال سيبويه وهو نادر وقوله وقال هشام أي ابن عروة (عن وهب) أي ابن كيسان ورواية هشام هذه تقدمت موصولة في الاستقراض وقوله وقال ابن اسحق عن وهب عن جابر صلاة الظهر أي ان ابن اسحق روى الحديث عن وهب بن كيسان كما رواه هشام بن عروة الا انه ما اختلفا في تعيين الصلاة التي حضرها جابر مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى أعلمه بقصته فقال ابن اسحق الظهر وقال هشام العصر وقال عبيد الله بن عمر المغرب والثلاثة مروية عن وهب بن كيسان عن جابر وكان هذا القدر من الاختلاف لا يقدح في صحة أصل الحديث لان المقصود منه ما وقع من بركة صلى الله عليه وسلم في التمر وقد حصل توافقهم عليه ولا يترتب على تعيين تلك الصلاة بعينها كبير معنى والله أعلم وقوله وستة لون اللون ماعدا المعجوة وقيل هو الدقل وهو الرديء وقيل اللون اللين واللينة وقيل الاختلاط من التمر وستأتي اللينة في تفسير سورة الحشر وانه اسم للخلعة ﴿قوله﴾ الصلح بالدين والعين) أو رد فبسة حديث كعب بن مالك وقصته مع ابن أبي حذرد وقد تقدم قبل ثلاثة أبواب وقال ابن التين ليس فيه ما ترجم به وأجيب بان فيه الصلح فيما يتعلق بالدين وكأنه الحق به الصلح فيما يتعلق بالعين بطريق الأولى قال ابن بطال انفق العلماء على انه ان صلح غريمه عن دراهم بدرهم أقل منها جاز اذا حل الاجل فاذا لم يحل الاجل لم يجوز أن يحط عنه شيئا قبل أن يقبضه مكانه وان صلحه بعد حلول الاجل عن دراهم

أبو بكر وعمر جلس عليه ودعا لبركة ثم قال ادع غرماء فأوفهم فماترت احداه على أبي دين الا قضيته وفضل ثلاثة عشر وسقا سبعة معجوة وستة لون اوسنة معجوة وسبعة لون فوافيت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب فذكرت له ذلك فحكى فقال ائت ابا بكر وعمر فاخبرهما فقالا لا تعد علما اذ صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما صنع ان سيكون ذلك وقال هشام عن وهب عن جابر صلاة العصر ولم يذكر أيا به ككر ولا ضحك وقال وترك أبي عليه ثلاثين وسقا ذينا وقال ابن اسحق عن وهب عن جابر صلاة الظهر * (باب الصلح بالدين والعين) * حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا عثمان بن عمر أخبرنا يونس

وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب أخبرني عبد الله بن كعب أن كعب بن مالك أخبره أنه تقاضى ابن أبي حذرد دينا كان له عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فارتفعت أصواتهم حتى سمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيته فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهم حتى كشف سيفه فقتل كعب بن مالك فقتل يا كعب فقال لبيك يا رسول الله فاشرب منه أن يضع الشطر فقال كعب (٢٢٨) قد فعلت يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قم فاقضه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الشروط)

* (باب ما يجوز من الشروط

في الاسلام والاحكام

والمبايعة) * حدثنا يحيى

ابن بكير حدثنا الليث عن

عقيل عن ابن شهاب قال

أخبرني عن ابن الزبير أنه

سمع مروان والمصور بن

مخرمة رضى الله عنهما

يخبران عن أصحاب رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال

لما كاتب سهيل بن عمرو

يومئذ كان فيما اشترط

سهييل بن عمرو على النبي صلى

الله عليه وسلم أنه لا ياتيك منا

احد وان كان على دينك

الاردنة النواخلت بيننا

وبينه ففكره المؤمنون ذلك

وامتعضوا منه وأبى سهيل

الاذلك فكتبه النبي صلى

الله عليه وسلم على ذلك فرد

يومئذ اباجندل الى ابيه

سهييل بن عمرو ولم يأنه احد

من الرجال الاردة في تلك

المدة وان كان مسلما وجاءت

المؤمنات مهاجرات وكانت

ام كلثوم بنت عقبة بن ابي

بدنا فقرأ وعن ذناير بدر اهرم جازوا اشتراط القبض اه (قوله وقال الليث حدثني يونس) وصله

الذهلي في الزهريات والليث فيه اسناد آخر تقدم قبل ثلاثة أبواب * (خاتمة) * اشتمل كتاب

الصلح من الاحاديث المرفوعة على أحد وثلاثين حديثا المعلق منها اثنا عشر حديثا والبقية

موصولة المكرر منها فيه وفيما مضى تسعة عشر حديثا والخالص اثنا عشر حديثا وافقه مسلم

على تخريجها سوى حديث أبي بكر في فضل الحسن وحديث عوف والمصور المعلقين وفيه من

الاحكام عن العصابة ومن بعدهم ثلاثة آثا

* (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب الشروط) *

(باب ما يجوز من الشروط في الاسلام والاحكام والمبايعة) كذا ابى ذر وسقط كتاب

الشروط وغيره والشروط جمع شرط يفتح أوله وسكون الراء وهو ما يستلزم نسيه نقي أمر آخر غير

السبب والمراد به هنا بيان ما يصح منها مما لا يصح وقوله في الاسلام أى عند الدخول فيه فيجوز

مثلا ان يشترط الكافر أنه اذا أسلم لا يكلف بالسفر من بلد الى بلد مثلا ولا يجوز ان يشترط ان

لا يصلي مثلا وقوله والاحكام أى العقود والمعاملات وقوله والمبايعة من عطف الخاص على العام

(قوله يخبران عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) هكذا قال عقيل عن الزهري واقصر

غيره على رواية الحديث عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم وقد تبين بر رواية عقيل انه

عنهما مرسل وهو كذلك لانهم لم يحضر القصة وعلى هذا فوه من مسند من لم يسم من العصابة

فلم يصب من أخرجه من أصحاب الاطراف في مسند المسور أو مروان لان مروان لا يصح له

سماع من النبي صلى الله عليه وسلم ولا حجة وأما المسور فصح سماعه منه لكنه انما قدم مع أبيه

وهو صغير بعد النسخ وكانت هذه القصة قبل ذلك بسنتين (قوله لما كاتب سهيل بن عمرو) هكذا

اقتضب هذه القصة من الحديث الطويل وسأيت بعد أبواب بطوله من وجه آخر عن ابن شهاب

ورأى الكلام عليه مستوفى هناك وقوله فامتعضوا بعين مهملات وضاد معجمة أى أنفوا واشق

عليهم قال الخليل معض بكسر العين المهملات والضاد المعجمة من الشيء وامتعض توجع منه وقال

ابن القطاع شق عليه وأنف منه ووقع من الرواة اختلاف في ضبط هذه اللفظة فالجهور على

ما هنا والاصيلي والهمداني نطأ لمشالة وعند القاسمي امعضوا بتشديد الميم وكذا العبدوسي

وعن القسبي امعضوا بنون وغين معجمة وضاد غير مشالة قال عياض وكلها تغيرات حتى وقع عند

بعضهم انعضوا بناء وتشديدو بعضهم أعظوا من الغيظ وقوله قال عروة فاخبرني عائشة هو

معيط ممن خرج الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ رهي عاتق بخاء اهلها يسألون النبي صلى الله عليه وسلم متصل

ان يرجعها اليهم فلم يرجعها اليهم لما انزل الله فيهن اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله اعلم بايمانهن الى قوله ولاهم

يحلون لهن قال عروة فاخبرني عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمتحن بهذه الآية يا أيها الذين آمنوا اذا جاءكم

المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الى غفور رحيم قال عروة قالت عائشة فن أقرب هذا الشرط منهن قال لهار رسول الله صلى الله عليه

وسلم قد باعته كل ايامكم هابه والله ما سمت يده يد اسر آة قط في المبايعه وما بايعهن الا بقوله * حدثنا ابو نعيم حدثنا سفيان عن
زياد بن علاقة قال سمعت جريرا رضى الله عنه يقول يا بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشترط على والنصح لكل مسلم * حدثنا
مسدد حدثنا يحيى عن اسمعيل قال حدثني قيس بن ابي حازم عن جرير (٢٢٩) بن عبد الله رضى الله عنه قال يا بعث

رسول الله صلى الله عليه وسلم على اقام الصلاة وايتاء الزكاة والنصح لكل مسلم * (باب اذا باع فخلأ قد أبرت) * حدثنا عبد الله بن يوسف اخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع فخلأ قد أبرت فترتم البائع الا أن يشترط المبتاع * (باب الشروط في البيع) * حدثنا عبد الله بن مسleme حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عروة أن عائشة رضى الله عنها أخبرته أن بريرة جاءت عائشة تستعينها في كتابتها ولم تكن قضت من كتابتها شيئا قالت لها عائشة ارجعي الى اهلك فان احبوا أن أقضى عنك كما كنت ويكون ولاؤك لي فعلت فذكرت ذلك ببريرة الى اهلها فابوا وقالوا ان شئت ان تحتسب عليك فلتفعل ويكون لنا ولاؤك فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها انما بي فأتعتي فأعنا الولاء من أعتق * (باب) اذا اشترط البائع ظهر الدابة الى مكان مسمى

متصل بالاسناد المذكور ولا وسماي في شرحه مستوفى في اواخر النكاح ومضى الكلام على حديث جريري في اواخر كتاب الايمان (قوله باب) اذا باع فخلأ قد أبرت زاد ابو ذر عن الكشي يني ولم يشترط الثمرا في المشتري ذكر فيه حديث ابن عمر وقد تقدم شرحه في كتاب البيوع ولم يذ كر جواب الشرط ككتفاء بما في الخبر (قوله باب) الشروط في البيوع ذكر فيه حديث عائشة في قصة برة وقد تقدم الكلام عليه في كتاب العتق وانما أطلق الترجمة للتفصيل في اعتبارها بين النفعاء (قوله باب) اذا اشترط البائع ظهر الدابة الى مكان مسمى جاز) هكذا جزم بهذا الحكم فحجة دليله عنده وهو ما اختلف فيه وفيما يشبهه كاشترط سكنى الدار وخدمة العبد فذهب الجمهور الى بطلان البيع لان الشرط المذكور يناقض مقتضى العقد وقال الاوزاعي وابن شبرمة وأحمد واسحق وأبو ثور وطائفة يصح البيع ويتنزل الشرط منزلة الاستثناء لان المشروط اذا كان قدره معلوما صار كالو باعه بالف الاخيرين درهما مثلا ووافقهم مالك في الزمن اليسرون الكثير وقيل جده عنده ثلاثة ايام وجمعت حديث الباب وقد رجح البخاري فيه الاشرط كما ساقى آخر كلامه وأجاب عنه الجمهور بان ألفاظه اختلفت ففهم من ذكر فيه الشرط ومنهم من ذكر فيه ما يدل عليه ومنهم من ذكر ما يدل على انه كان بطريق الهمة وهي واقعة عين بطرقها الاحتمال وقد عارضه حديث عائشة في قصة برة ففيه بطلان الشرط المخالف لمقتضى العقد كما تقدم بسطه في آخر العتق وصح من حديث جابر أيضا انتهى عن بيع الثنية أخرجه أصحاب السنن واسناده صحيح وورد انتهى عن بيع وشرط وأجيب بان الذي يناقض مقصود البيع ما اذا اشترط مثلا في بيع الجارية أن لا يأتها وفي الدار أن لا يسكنها وفي العبد أن لا يتخدمه وفي الدابة أن لا يركبها أما اذا اشترط شيئا معلوما وقت معلوم فلا بأس به وأما حديث النهي عن النديافي نفس الحديث الا أن يعلم فعلم ان المراد ان النهي انما وقع عما كان محجولا وأما حديث النهي عن بيع وشرط ففي اسناده مقال وهو قابل للتأويل وسماي في مزيد بسط لذلك في آخر الكلام على هذا الحديث ان شاء الله تعالى (قوله سمعت عامرا) هو الشعبي (قوله انه كان يسير على جبل له قد أعيا) أي تعب في روايه ابن نمير عن زكريا عن مسلم انه كان يسير على جبل فأعيا فأراد أن يسيبه أي يطلقه وليس المراد أن يجعله سائبة لا يركبه أحد كما كانوا يفعلون في الجاهلية لانه لا يجوز في الاسلام في أول رواية مغيرة عن الشعبي في الجهاد غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قتلا حتى ويحتج ناضحا في قد أعيا فلا يكاد يسير والناسخ منون ومجزة ثم مهملة هو الجبل الذي يستقي عليه هي بذلك لثغمة بالماء حال سقيه واختلف في تعيين هذه الغزوة كما ساقى بعد هذا ووقع عند البراز من طريق أبي المتوكل عن جابر ان الجبل كان أحر (قوله فزار النبي صلى الله عليه وسلم فضر به فدعاه) كذا فيه بالفاء فيهما كأنه عقب الدعاء بضر به وسلم وأجمن هذا الوجه فضر به برجله ودعاه وفي رواية

جازي حدثنا أبو نعيم حدثنا زكريا قال سمعت عامرا يقول حدثني جابر انه كان يسير على جبل له قد أعيا فزار النبي صلى الله عليه وسلم فضر به فدعاه فصار يسيرا ليس يسير مثله

يونس بن بكير عن زكريا عند الاسماعيلي فضر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعاه فثنى مشية
 ماشية قبل ذلك مثلها وفي رواية مغيرة المذكورة فزجره ودعاه وفي رواية عطاء وغيره عن جابر
 المتقدم في الوكالة فترى النبي صلى الله عليه وسلم فقال من هذا قلت جابر بن عبد الله قال مالك
 قلت اني على جمل فقال امعك قضيب قلت نعم قال اعطنيه فاعطنيه فضر به فزجره فسكان
 من ذلك المكان من أول القوم وللناس في من هذا الوجه فازحف فزجره النبي صلى الله عليه وسلم
 فانبط حتى كان أمام الجيش وفي رواية وهب بن كيسان عن جابر المتقدم في البيوع فثقل
 فنزل فجنه فجنه ثم قال اركب فركبت فقدر رأيت ما كنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعند
 أحمد من هذا الوجه فقلت يا رسول الله أبطأني جلي هذا قال أنته وأنا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ثم قال أعطني هذه العصا واقطع لي عصا من شجرة ففعلت فاخذها فخنس بها شخصات
 فقال اركب فركبت وللطبراني من رواية يزيد بن أسلم عن جابر فابطأ علي حتى ذهب الناس
 فجلت أرقبه ويهمني شأنه فاذا النبي صلى الله عليه وسلم فقال أجاب قلت نعم قال ماشأناك
 قلت أبطأ علي جلي فثقت فيها أي العصا ثم حج من الماء فخره ثم ضربه بالعصا فوثب ولا ينسعد
 من هذا الوجه ونضج ماء في وجهه ودره وضربه بعصية فانبعث فما كدت أمسكه وفي رواية
 أبي الزبير عن جابر عند مسلم فكنت بعد ذلك أحبس خطاه لا أسمع حديثه وله من طريق أبي
 نضرة عن جابر فخنس به ثم قال اركب بسم الله زاد في رواية مغيرة المذكورة فقال كيف ترى
 بعيرك قلت بخير قد أصابته بركتك (قوله) ثم قال بعينه بأوقية قلت لا في رواية أحمد فكرهت
 أن أتبعه وفي رواية مغيرة المذكورة قال أتبعه فاستحييت ولم يكن لنا ناضح غيره فقلت نعم
 وللناس في من هذا الوجه وكانت لي إليه حاجة شديدة ولا أحمد من رواية تبني وهو بالنون
 والموحدة والمهملة مصغر وفي رواية عطاء قال بعينه قلت بل هولك يا رسول الله قال بعينه
 زاد الناس في من طريق أبي الزبير قال اللهم اغفر له اللهم ارحمه ولا ينسأ من طريق أبي نضرة
 عن جابر فقال أتبعه فاختلعت هذا والله يغفر لك زاد الناس في من هذا الوجه وكانت كلمة فقولها
 العرب افعل كذا والله يغفر لك ولا أحمد قال سليمان يعني بعض رواته فلا أدري كم من مرة
 يعني قال له والله يغفر لك وللناس في من طريق أبي الزبير عن جابر استغفر لي رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ليلة البعير خمس وعشرين مرة وفي رواية وهب بن كيسان عن جابر عند أحمد
 أتبعني جلك هذا يا جابر قلت بل أهمله لك قال لا ولكن بعينه وفي كل ذلك رد لقول ابن التين
 أن قوله لا ليس بمعقوف في هذه النسخة (قوله) بعينه بأوقية في رواية سالم عن جابر عند أحمد
 فقال بعينه قلت هولك قال قد أخذته بأوقية ولا ينسأ من رواية سالم عن جابر عند أحمد
 علي قلت أن لرجل علي أوقية من ذهب هولك بها قال نعم والوقية من الفضة كانت في عرف
 ذلك الزمان أربعين درهما وفي عرف الناس بعد ذلك عشرة دراهم وفي عرف أهل مصر اليوم
 اثنا عشر درهما وسأني بيان الاختلاف في قدر الثمن في آخر الكلام على هذا الحديث
 (قوله) فاستثنيت جلاله إلى أهلي (الجلال بضم المهملة والحق والمفعول مخذوف أي استثنيت
 جملة إياي وقدر واه الاسماعيلي بلفظ واستثنيت ظهره إلى أن تقدم ولا أحمد من طريق شريك
 عن مغيرة اشتري مني بعيرا إلى أن يفقر في ظهره سفري ذلك وذكر المصنف الاختلاف في القاطنة

ثم قال بعينه بأوقية قلت لا
 ثم قال بعينه بأوقية فبعته
 فاستثنيت جلاله إلى أهلي

على جابر وسياقي بيانه **(قوله)** فلما قدمنا زاد مغيرة عن الشعبي كما مضى في الاستقراض فلما دنونا من المدينة استأذنته فقال تزوجت بكرا أم ثيبا وسياقي الكلام عليه في النكاح ان شاء الله تعالى وزاد فيه فقدمت المدينة فاخبرت خالي ببيع الجبل فلما منى ووقع عند أحد من رواه تبيع المذكورة فأتيت عمي بالمدينة فقلت لها ألم ترى أبي بيعت ناخضنا فمأرايتها أعجبها ذلك وسياقي القول في بيان تسمية خاله في أوائل الهجرة ان شاء الله تعالى وجزم ابن لقطه بانه جدد بفتح الجيم وتشديد الدال ابن قيس وأما عمته فاسمها هند بنت عمرو ويحتمل أنهم ما جيعا لم ينجبهم ما يبعه لما تقدم من أنه لم يكن عنده ناخض غيره وأخرجه من هذا الوجه في كتاب الجهاد بلفظ ثم قال أتت أهلاك فتقدمت الناس الى المدينة وفي رواية وهب بن كيسان في أوائل اليسوع وقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة قبل وقدمت بالعدة فجيئت الى المهد فجودته فقال الان قدمت فقلت نعم قال فدع الجبل وادخل فصل ركعتين وظاهرهما التناقض لان في احدهما أنه تقدم الناس الى المدينة وفي الاخرى أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم قبله فيجتمعا في الجمع بينهما أن يقال انه لا يلزم من قوله فتقدمت الناس أن يستمر سبقه لهم لاحتمال أن يكونوا الحقوه بعد أن تقدمهم اما لنزول الحاجة او نوم أو غير ذلك ولعله امتثل أمره صلى الله عليه وسلم بأن لا يدخل ليل الفات دون المدينة واستمر النبي صلى الله عليه وسلم الى أن دخلها سحرا ولم يدخلها جابر حتى طلع النهار والعلم عند الله تعالى **(قوله)** آتية بالجبل في رواية مغيرة فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة غدوت اليه بالبعير ولاني المتوكل عن جابر كما سياتي في الجهاد فدخلت بعني المسجد اليه وعقلت الجبل فقلت هذا جلال فخرج فجعل يطيف بالجبل ويقول جلنا فبعث الى أواق من ذهب ثم قال استوفيت الثمن قلت نعم **(قوله)** ونقدني ثمنه ثم انصرفت في رواية مغيرة الماضية في الاستقراض فاعطاني عن الجبل والجبل وسهمي مع القوم وفي روايته الاثنية في الجهاد فأعطاني ثمنه ورد علي وهي كلها بطريق الجواز لان العطية انما وقعت له بواسطة بلال كراهه مسلم من هذا الوجه فلما قدمت المدينة قال لبلال أعطيه أو قبضه من ذهب وزده قال فأعطاني أوقية وزادني قيراطا فقلت لا تفارقني زيادة رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث رفيعه ذكر أخذ أهل الشام له يوم الحرة وتقدم نحوه في الوكالة للمصنف من طريق عطاء وغيره عن جابر ولا جدوا أي عوانته من طريق وهب بن كيسان فوالله ما زال يمني ويريد عندنا ونرى مكانه من بيتنا حتى أصيب أسن فمما أصيب للناس يوم الحرة وفي رواية أبي الزبير عن جابر عند النسائي فقال يا بلال أعطيه ثمنه فلما أدبرت دعائي نغضت أن يرده علي فقال هولك وفي رواية وهب بن كيسان في النكاح فأمر بلال أن ين لي أوقية فوزن بلال وأرجح لي في الميزان فانطلقت حتى وليت فقال ادع جابرا فقلت الان يريد علي الجبل ولم يكن شيء أبغض الي منه فقال خذ جلالك ولاك ثمنه وهذه الرواية مشككة مع قوله المتقدم ولم يكن لنا ناخض غيره وقوله وكانت لي اليه حاجة شديدة ولكني استحييت منه ومع تنديم خاله علي يبعه ويمكن الجمع بان ذلك كان في أوّل الحال وكان الثمن أو فر من قيمته وعرف انه يمكن أن يشتري به أحسن منه ويبقى له بعض الثمن فلذلك صار يكره رده عليه ولا جد من طريق أبي هبيرة عن جابر فلما آتته دفع الي البعير وقال هولك فررت برجل من اليهود فاخبرته فجعل يجب ويقول اشتري منك البعير ودفع اليك الثمن ثم وهبته

فلما قدمنا آتية بالجبل
ونقدني ثمنه ثم انصرفت
فارسل علي أثرى

للك قلت نعم (قوله) ما كنت لا آخذ جلاك فخذ جلاك ذلك فهو مالك) كذا وقع هنا وقد رواه علي بن عبد العزيز عن أبي نعم شيخ البخاري فيه بلفظ أتراني أنما ما كستك لا آخذ جلاك فخذ جلاك ودراهمك هم مالك أخرجه أبو نعيم في المستخرج عن الطبراني عنه وكذا أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن نعيم عن زكريا لكن قال في آخره فهو لك وعليها اقتصر صاحب العمددة ووقع لاجد عن يحيى القطان عن زكريا بلفظ قال أظننت حين ما كستك أذهب بجملك فخذ جلاك وثمة فهذا لك وهذه الرواية وكذلك رواية البخاري توضح أن اللام في قوله لا آخذ للتعليل وبعد هاهمزة ممدودة ووقع لبعض رواة مسلم كما حكاه عياض لأبصغة النبي فخذ بصيغته الأمر ويلزم عليه التكرار في قوله لا آخذ جلاك وقوله ما كستك هو من المما كسة أى المناقصة في الثمن وأشار بذلك إلى ما وقع بينهما من المساومة عند البيع كما تقدم قال ابن الجوزي هذا من أحسن التكرار لأن من باع شيئا فهو في الغالب محتاج لثمنه فاذا انعوض من الثمن بقي في قلبه من المبيع أسف على فراقه كما قيل

وقد تخرج الحاجات يا أم مالك * نفائس من ربهن تضنين

فاذا رده عليه المبيع مع ثمنه ذهب الهم عنه وثبت فرجه وقضيت حاجته فكيف مع ما انضم إلى ذلك من الزيادة في الثمن (قوله) وقال شعبة عن مغيرة (أى ابن مقسم الضبي) (عن عامر) هو الشعبي (عن جابر أقفرني ظهري) بتقديم الفاء على القاف أى حملني على فقاره والنقار عظام الظهر ورواية شعبة هذه وصلها البيهقي من طريق يحيى بن كثير عنه (قوله) وقال اسحق (أى ابن إبراهيم) (عن جابر عن مغيرة فبعته على أن لي فقار ظهري حتى أبلغ المدينة) وهذه الرواية تأتي موصولة في الجهاد وهي دالة على الاشتراط بخلاف رواية شعبة عن مغيرة فأنه لا يدل عليه وقد رواه أبو عوانة عن مغيرة عند النسائي بلفظ محتمل قال فيه قال بعنيته ولت ظهري حتى تقدم ووافق زكريا على ذكر الاشتراط فيه يسار عن الشعبي أخرجه أبو عوانة في صحيحه بلفظ فاشتري مني بعيرا على أن لي ظهري حتى أقدم المدينة (قوله) وقال عطاء وغيره (أى عن جابر) (ولت ظهري إلى المدينة) تقدم موصولا مطولا في الوكالة ولنظرة قال بعنيته قلت هو لك قال قد أخذته بأربعة دنانير ولت ظهري إلى المدينة وليس فيها أيضا دالة على الاشتراط (قوله) وقال محمد بن المنكدر عن جابر شرط لي ظهري إلى المدينة (وصله البيهقي من طريق المنكدر بن محمد بن المنكدر عن أبيه به ووصله الطبراني من طريق عثمان بن محمد الأخنسي عن محمد بن المنكدر بلفظ فبعته أياه وشرطته أى ركو به إلى المدينة) (قوله) وقال زيد بن أسلم عن جابر ولت ظهري حتى ترجع (وصله الطبراني والبيهقي من طريق عبد الله بن زيد بن أسلم عن أبيه بتمامه) (قوله) وقال أبو الزبير عن جابر أقفرناك ظهري إلى المدينة (وصله البيهقي من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن أبي الزبير به وهو عند مسلم من هذا الوجه بلفظ فبعته منه بخمس أواق قلت على أن لي ظهري إلى المدينة قال ولت ظهري إلى المدينة وللنسائي من طريق ابن عيينة عن أيوب قال قد أخذته بكذا وكذا وقد أعرتك ظهري إلى المدينة (قوله) وقال الأعمش عن سالم) هو ابن أبي الجعد (عن جابر تبلغ به إلى أهلك) وحله أحمد ومسلم وعبد بن حميد وغيرهم من طريق الأعمش وهذا اللفظ عبد بن حميد ولفظ ابن سعد والبيهقي تبلغ عليه إلى أهلك ولفظ مسلم فتبلغ عليه إلى المدينة ولفظ أحمد قد أخذته بوقية أركبه فاذا قدمت فأتتنا

قال ما كنت لا آخذ جلاك
فخذ جلاك ذلك فهو مالك
وقال شعبة عن مغيرة عن
عامر عن جابر أقفرني رسول
الله صلى الله عليه وسلم ظهره
إلى المدينة وقال اسحق عن
جابر عن مغيرة فبعته على
أن لي فقار ظهري حتى أبلغ
المدينة وقال عطاء وغيره
ولت ظهري إلى المدينة وقال
محمد بن المنكدر عن جابر
شرط ظهري إلى المدينة
وقال زيد بن أسلم عن جابر
ولت ظهري حتى ترجع وقال
أبو الزبير عن جابر أقفرناك
ظهري إلى المدينة وقال
الأعمش عن سالم عن جابر
تبلغ به إلى أهلك

به وهي متقاربة (قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف (الاشتراط أكثر وأصح عندي) أي أكثر طرقاً وأصح مخرجاً و أشار بذلك إلى أن الرواة اختلفوا عن جابر في هذه الواقعة هل وقع الشرط في العقد عند البيع أو كان ركو به الجمل بعد بيعه بإباحة من النبي صلى الله عليه وسلم بعد شرائه على طريق العارية وأصرح ما وقع في ذلك رواية النسائي المذكورة لكن اختلف فيها أحمد بن زيد وسفيان بن عيينة وجماد أعراف بن حديث أيوب من سفيان والحاصل أن الذين ذكروه بصيغة الاشتراط أكثر عدداً من الذين خالفوهم وهذا وجه من وجوه الترجيح فيكون أصح ويترجح أيضاً بأن الذين رووه بصيغة الاشتراط معهم زيادة وهم حفاظ فتكون حجة وليست رواية من لم يذكر الاشتراط منافية لرواية من ذكره لأن قوله لك ظهره وأفقربنا لك ظهره وتبلغ عليه لا يمنع وقوع الاشتراط قبل ذلك وقدر رواه عن جابر يعني الاشتراط أيضاً أن المتوكل كل عند أحمد والفظه فيعني ولاك ظهره إلى المدينة لكن أخرجه المصنف في الجهاد من طريق أخرى عن أبي المتوكل فلم يتعرض للشرط اثباتاً ولا نفيًا ورواه أحمد من هذا الوجه بلفظ أتبعني جملتك قلت نعم قال أقدم عليه المدينة ورواه أحمد من طريق أبي هبيرة عن جابر بلفظ فاشتري مني بعيراً فجعل لي ظهره حتى أقدم المدينة ورواه ابن ماجه وغيره من طريق أبي نصره عن جابر بلفظ فقلت يا رسول الله هو ناضحك إذا أتيت المدينة ورواه أيضاً عن جابر بن عتيق عن عبد الله بن أحمد فلم يذكر الشرط ولفظه قد أخذته بوقية قال فنزلت إلى الأرض فقال مالك قلت جملك قال اركب فركبت حتى أتيت المدينة ورواه أيضاً من طريق وهب بن كيسان عن جابر فلم يذكر الشرط قال فيه حتى بلغ أوقية قلت قد رضيت قال نعم قلت فهو لك قال قد أخذته ثم قال يا جابر هل تزوجت الحديث وما خرج إليه المصنف من ترجيح رواية الاشتراط هو الجارى على طريقة المحققين من أهل الحديث لأنهم لا يتوقفون عن تصحيح المتن إذا وقع فيه الاختلاف إذا كانت كفاية الروايات وهو شرط الاضطراب الذي برده الخبر وهو مقفود ههنا مع إمكان الترجيح قال ابن دقيق العبد إذا اختلفت الروايات وكانت الحجة ببعضها دون بعض توقف الاحتجاج بشرط تعادل الروايات أما إذا وقع الترجيح لبعضها بأن تكون روايتها أكثر عدداً أو أوثق حنظاً فيعين العمل بالراجح إذا لا ضعف لا يكون مانعاً من العمل بالقوى والمرجوح لا يمنع التمسك بالراجح وقد جنى الطحاوى إلى تصحيح الاشتراط لكن تأوله بأن البيع المذکور لم يكن على الحقيقة لقوله في آخره أتاني ما كسبتك الخ قال فإنه يشعر بأن القول المتقدم لم يكن على التبايع حقيقة ورده القرطبي بأنه دعوى مجردة وتغيير وتحييف لا تأويل قال وكيف يصنع قائله في قوله بعته منك بأوقية بعد المساومة وقوله قد أخذته وغير ذلك من الالفاظ المنصوصة في ذلك واحتج بعضهم بأن الركوب إن كان من مال المشتري فالبيع فاسد لأنه شرط لنفسه ما قدمه له المشتري وإن كان من ماله ففاسد لأن المشتري لم يملك المنافع بعد البيع من جهة البائع وانما ملكها لأنها طرأت في ملكه وتعتقب بأن المنفعة المذكورة قد تدرت بقدر من ثمن المبيع ووقع البيع بما عداها ونظيره من باع نخلاً قد أبرت واستثنى ثمرتها والمنفع انما هو استثناء شيء مجهول للبائع والمشتري أموال العلماء معاً فلا مانع فيجمل ما وقع في هذه القصة على ذلك وأغرب ابن حزم فزعم أنه يؤخذ من الحديث أن البيع لم يتم لأن البائع بعد عقد البيع مخير قبل التفريق فلما قال في آخره أتاني ما كسبتك دل

قال أبو عبد الله الاشتراط
أكثر وأصح عندي

على أنه كان اختار ترك الاخذ وانما اشترط لجابر ركوب جل نفسه فليس فيه حجة لمن أجاز الشرط في البيع ولا يخفى ما في هذا التأويل من التكلف وقال الاسماعيلي قوله ولك نظهره وعد قام مقام الشرط لأن وعده لا خلف فيه وهبته لارجوع فيه التزويه الله تعالى له عن دناءة الاخلاق فذلك ساع لبعض الرواة ان يعبر عنه بالشرط ولا يلزم أن يجوز ذلك في حق غيره وحاصله أن الشرط لم يقع في نفس العقد وانما وقع سابقا أو لاحقا فتبرع بمنفعته أولا كما تبرع برقبته آخره ووقع في كلام القاضي أي الطبيب الظهري من الشافعية أن في بعض طرق هذا الخبر فلما نقدني الثمن شرطت جلائي إلى المدينة واستدل بها على أن الشرط تأخر عن العقد لكن لم أقف على الرواية المذكورة وإن ثبتت في عين تأويلها على أن معنى نقدني الثمن أي فرزه لي واتقنا على تعيينه لأن الروايات الصحيحة صريحة في أن قبضه الثمن انما كان بالمدينة وكذلك يتعين تأويل رواية الطحاوي أن يتبعني جلائي إذا قدمنا المدينة بيدنا را حديث فالمعنى أن يتبعني بيدنا را وفيه إذا قدمنا المدينة وقال المهلب ينبغي تأويل ما وقع في بعض الروايات من ذكر الشرط على أنه شرط تفصل لشرط في أصل البيع ليوافق رواية من روى أن قدرناك نظهره وأعرتك نظهره وغير ذلك مما تقدم قال ويؤيده أن القصة جرت كلها على وجه التفصيل والرفق بجابر ويؤيده أيضا قول جابر هو لك قال لا بل بعينه فلم يقبل منه إلا بمن رفقا به وسبق الاسماعيلي إلى نحو هذا وزعم أن النكته في ذكر البيع أنه صلى الله عليه وسلم أراد أن يبر جابر على وجه لا يحصل لغيره طمع في مثله فبايعه في جله على اسم البيع ليستوفر عليه بره ويقي البعير قائما على ملكه فيكون ذلك أهنا لمعرفه قال وعلى هذا المعنى أمره بل لا أن يريده على الثمن زيادة مهمة في الظاهر فانه قصد ذلك زيادة الاحسان اليه من غير أن يحصل لغيره تأميل في نظير ذلك وتعقب بانه لو كان المعنى ما ذكر لكن الحال باقية في التأميل المذكور عند رده عليه البعير المذكور والثمن معا وأجيب بأن حالة السفر غالباً تقتضي قلة الشيء بخلاف حالة الحضر فلا مبالاة عند التسعة من طمع الآمل وأقوى هذه الوجوه في نظري ما تقدم نقله عن الاسماعيلي من أنه وعد حل محل الشرط وأبدي المسملي في قصة جابر مناسبة لطيفة غير ما ذكره الاسماعيلي لخصها أنه صلى الله عليه وسلم لما أخبر جابر بعد قتل أبيه باحد أن الله أحياه وقال مات شتمى فازيدك أ كد صلى الله عليه وسلم الخبر بما يشتمه فاشترى منه الجمل وهو مطينه بمن معلوم ثم وفر عليه الجمل والثمن وزاده على الثمن كما اشترى الله من المؤمنين أنفسهم بمن هو الجنة ثم رد عليهم أنفسهم وزادهم كما قال تعالى للذين أحسنوا الحسنى وزيادة (قوله وقال عبيد الله) أي ابن عمر العمري (وابن اسحق عن وهب) أي ابن كيسان (عن جابر) أي في هذا الحديث (اشتراه النبي صلى الله عليه وسلم بأوقية) وطريق ابن اسحق وصلها أحمدا وأبو يعلى والبراز مطولة وفيها قال قد أخذته بدرهم قلت إذا غنيتني يا رسول الله قال فبدرهمين قلت لا فلم يزل يرفع لي حتى بلغ أوقية الحديث ورواية عبيد الله وصلها المؤلف في البيوع ونظفه قال أتبيع جلائي قلت نعم فاشتراه مني بأوقية (قوله وتابعه زيد بن أسلم عن جابر) أي في ذكر الأوقية وقد تقدم أنه موصول عند البيهقي (قوله وقال ابن جريح عن عطاء وغيره عن جابر أخذته بأربعة دنانير) تقدم أنه موصول عند المصنف في الوكالة وقوله وهذا يكون أوقية على حساب الدينار بعشرة دنانير هو من كلام المصنف قصد به الجمع بين الروايتين وهو كما قال بناء على أن

وقال عبيد الله وابن اسحق عن وهب عن جابر اشتراه النبي صلى الله عليه وسلم بأوقية وتابعه زيد بن أسلم عن جابر وقال ابن جريح عن عطاء وغيره عن جابر أخذته بأربعة دنانير وهذا يكون أوقية على حساب الدينار بعشرة دنانير

المراد بالواقعة أي من الفضة وهي أربعون درهما وقوله الذي أرمب بدأ وقوله بعشرة خبره أي دينار ذهب بعشرة دراهم فضة ونسب شيخنا ابن الملقن هذا الكلام إلى زوابة عطاء ولم أر ذلك في شيء من الطرق لأبي البخاري ولا في غيره وإنما هو من كلام البخاري **(قوله)** ولم يبين الثمن مغيرة عن الشعبي عن جابر وابن المنكدر وأبو الزبير عن جابر (ابن المنكدر معطوف على مغيرة وأراد أن هؤلاء الثلاثة لم يعينوا الثمن في روايتهم فإما رواية مغيرة فتقدمت موصولة في الاستقراض وتأني مطولة في الجهاد وليس فيها ذكر الثمن وكذا أخرجه مسلم والنسائي وغيرهما ولذلك لم يعين يسار عن الشعبي في روايته الثمن أخرجه أبو عوانة من طريقه ورأه أحمد من طريق يسار فقال عن أبي هبيرة عن جابر ولم يعين الثمن في روايته أيضا وأما ابن المنكدر فوصله الطبراني وليس فيه التعيين أيضا وأما أبو الزبير فوصله النسائي ولم يعين الثمن لكن أخرجه مسلم فعين الثمن والنظرة فيمعة منه بخمس أواق قلت على أن لي ظهره إلى المدينة وكذلك أخرجه ابن سعد ورويناه في فوائد عام من طريق سلمة بن كهيل عن أبي الزبير قل فيه أخذته منك ياربعين درهما **(قوله)** وقال الأعمش عن سالم (أي ابن أبي الجعد) عن جابر أوقية ذهب (وصله أحمد ومسلم وغيرهما هكذا وفي رواية لأحمد صحيحة قد أخذته بوقية ولم يصفها لكن من وصفها حافظ فزيادته مقبولة **(قوله)** وقال أبو اسحق عن سالم) أي ابن أبي الجعد (عن جابر عاثنى درهم وقال داود بن قيس عن عبد الله بن مقسم عن جابر اشتراه بطريق تبوك أحسبه قال بربع أواق) أما رواية أبي اسحق فلم أقف على من وصلها ولم تختلف نسخ البخاري أنه قال فيها عاثنى درهم ووقع للنووي أن في بعض روايات البخاري ثمانمائة درهم وليس ذلك فيه أصلا ولعله أراد هذه الرواية تتخفف وأما رواية داود بن قيس بخزم بزمان القصة وشك في مقدار الثمن فإما جزمه بأن القصة وقعت في طريق تبوك فوافقته على ذلك على بن زيد بن جندعان عن أبي المتوكل عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم من بجار في غزوة تبوك فذكر الحديث وقد أخرجه المصنف من وجه آخر عن أبي المتوكل فقال في بعض أسنانه ولم يعينه وكذا أنهم ما أكثر الرواة عن جابر ومنهم من قال كنت في سفر ومنهم من قال كنت في غزوة تبوك ولا منافاة بينهما وفي رواية أبي المتوكل في الجهاد لا أدري غزوة أو عمرة ويؤيد كونه كان في غزوة قوله في آخر رواية أبي عوانة عن مغيرة فأعطاني الجمل وغنمه وسهمي مع القوم لكن جزم ابن اسحق عن وهب بن كيسان في روايته المشار إليها قبل بأن ذلك كان في غزوة ذات الرقاع من فخل وكذا أخرجه الواقدي من طريق عطية بن عبد الله بن أنيس عن جابر وهي الراجحة في نظري لأن أهل المغازي أضبط لذلك من غيرهم وأيضا فقد وقع في رواية الطحاوي أن ذلك وقع في رجوعهم من طريق مكة إلى المدينة وليست طريق تبوك ملاقية لطريق مكة بخلاف طريق غزوة ذات الرقاع وأيضا فإن في كثير من طرقه أنه صلى الله عليه وسلم سأله في تلك القصة هل تزوجت قال نعم قال أتزوجت بكر أم ثيبا الحديث وفيه اعتذاره بتزوجه الثيب بأن أباه استشهد بأحد وترك أخواته فتزوج ثيبا لتسطنهن وتقوم عليهن فاشعر بأن ذلك كان بالقرب من وفاة أبيه فيكون وقوع القصة في ذات الرقاع أظهر من وقوعها في تبوك لأن ذات الرقاع كانت بعد أحد بسنة واحدة على الحج وتبوك كانت بعدها بسبع سنين والله أعلم بالجرم جزم البيهقي في الدلائل بما قال ابن اسحق **(قوله)**

ولم يبين الثمن مغيرة عن الشعبي عن جابر وابن المنكدر وأبو الزبير عن جابر وقال الأعمش عن سالم عن جابر أوقية ذهب وقال أبو اسحق عن سالم عن جابر بمائتي درهم وقال داود بن قيس عن عبد الله بن مقسم عن جابر اشتراه بطريق تبوك أحسبه قال بربع أواق

وقال أبو نضرة عن جابر اشتراه بعشرين ديناراً وصله ابن ماجه من طريق الجري عنه بلفظ
 فما زال يزيدني ديناراً ديناراً حتى بلغ عشرين ديناراً وأخرجه مسلم والنسائي من طريق أبي
 نضرة فافهم الثمن **(قوله)** وقول الشعبي بأوقية أكثر أي موافقة لغيره من الأقوال والحاصل من
 الروايات أوقية وهي رواية الأكثر وأربعة دنانير وهي لا تتخالفها كما تقدم وأوقية ذهب وأربع
 أواق وخمس أواق وما سادهم وعشرون ديناراً هذا ما ذكر المصنف ووقع عند أحمد والبرار
 من رواية علي بن زيد عن أبي المتوكل ثلاثة عشر ديناراً وقد جمع عياض وغيره بين هذه الروايات
 فقال سبب الاختلاف أنهم رويوا بالمعنى والمراد أوقية الذهب والأربع أواق والخمس بقدر ثمن
 الأوقية الذهب والأربعة دنانير مع العشرين ديناراً محمولة على اختلاف الوزن والعدد وكذلك
 رواية الأربعين درهماً مع المائتي درهم قال وكان الأخبار بالنضرة مما وقع عليه العقده بالذهب
 عما حصل به الوفاء أو بالعكس اهـ ملخصاً وقال الداودي المراد أوقية ذهب ويحمل عليها قول
 من أطلق ومن قال خمس أواق وأربع أواق من فضة وقيمتها ومثداً أوقية ذهب قال ويحتمل أن
 يكون سبب الاختلاف ما وقع من الزيادة على الأوقية ولا يخفى ما فيه من التعسف قال القرطبي
 اختلفوا في ثمن الجمل اختلافاً لا يقبل التلقيق وتكلف ذلك بعيد عن التحقيق وهو مبني على أمر
 لم يصح نقله ولا استقام ضبطه مع أنه لا يتعلق بتحقيق ذلك حكم وإنما تحصل من مجموع الروايات
 أنه باعه البعير بثمن معلوم بينهما وزاده عند الوفاة زيادة معلومة ولا ينسب عدم العلم بتحقيق ذلك
 قال الأسماعيلي ليس اختلافهم في قدر الثمن بضار لأن الغرض الذي سيق الحديث لأجله بيان
 كرمه صلى الله عليه وسلم وتواضعه وحنونه على أصحابه وبركة دعائه وغير ذلك ولا يلزم من وهم
 بعضهم في قدر الثمن توهينه لأصل الحديث (قلت) وما جئنا إليه البخاري من الترجيح أقعد
 وبالرجوع إلى التحقيق أسعد فليعتمد ذلك وبالله التوفيق وفي الحديث جواز المساومة قبل
 بعرض سلعة للبيع والمما كسة في المبيع قبل استقرار العقد ابتداء المشتري بذكر الثمن وإن
 القبض ليس شرطاً في صحة البيع وأن اجابة الكبير بتدول لا تنافي في الأمر الجائز والتحدث
 بالعمل الصالح لا يمان بالقبضة على وجهها الأعلى وجه تركية لنفسه وإرادة الفخر وفيه تفقد
 الإمام والكبير لا يحاييه وسؤاله عما ينزل بهم وإعانتهم عما يسر من حال أو مال أو دعاء وتواضعه
 صلى الله عليه وسلم وفيه جواز ضرب الدابة للسير وإن كانت غير مكلفة ومحمد ما ذالم يتحقق أن
 ذلك منها من فرط تعب واعياء وفيه توفير التاسع لرئيسه وفيه الوكالة في وفاء الديون والوزن على
 المشتري والشراء بالنسيئة وفيه رد العطية قبل القبض لقول جابر هو لك قال لا بل بعينه وفيه
 جواز إدخال الدواب والامتنع إلى رحاب المسجد وحواليه واستبدال من ذلك على طهارة أبوال
 الأبل ولا حجة فيه وفيه المحافظة على ما يترك به لقول جابر لا تنافق في الزيادة وفيه جواز الزيادة
 في الثمن عند الأداء والرجحان في الوزن لكن برضا المالك وهي هبة مستأنفة حتى لو ردت
 السلعة بعيب مثلاً لم يجب ردها أو هي تابعة للثمن حتى ترد فيه احتمال وفيه فضيلة لجابر حيث
 ترك حفظ نفسه وامتنل أمر النبي صلى الله عليه وسلم له ببيع جملته مع احتياجه إليه وفيه معجزة
 ظاهرة للنبي صلى الله عليه وسلم وجواز إضافة الشيء إلى من كان مالاً له قبل ذلك باعتبار ما كان
 واستبدال به على صحة البيع بغير تصرف بإيجاب ولا قبول لقوله فيه قال بعينه بأوقية فبعته

وقال أبو نضرة عن جابر
 اشتراه بعشرين ديناراً
 وقول الشعبي بأوقية أكثر
 الاشتراط أكثر وأصح
 عندي قاله أبو عبد الله

(باب الشروط في المعاملة) حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قالت الانصار للنبي صلى الله عليه وسلم اقسم بيننا وبين اخواننا النخيل قال لا فقال الانصار تكفوننا المؤنة ونشرككم في الثمرة قالوا سمعنا وأطعنا * حدثنا موسى بن اسمعيل حدثنا جويرية بن أسماء عن نافع عن عبد الله رضي الله عنه قال أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر الميرود أن يعملوها ويرعوها ولهم شطرا يخرج منها * (باب الشروط في المهر عند عقدة النكاح) * وقال عمران مقاطع الحقوق عند الشروط والشرطت * وقال المسور (٢٣٧) سمعت النبي صلى الله عليه وسلم إذ كر صهرها له فأثنى عليه في مصاهرته

فأحسن قال حدثني - فصدقني ووعدني فوفى لي * حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث قال حدثني يزيد ابن أبي حبيب عن أبي الخير عن عتبة بن عامر رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج * (باب الشروط في المزارعة) * حدثنا مالك ابن اسمعيل حدثنا ابن عيينة حدثنا يحيى بن سعيد قال سمعت حنظلة الزرق قال سمعت رافع بن خديج رضي الله عنه يقول كأكثر الانصار حقلًا فكأنكرى الارض فربما أخرجت هذه ولم تخرج ذهفهمينا عن ذلك ولم تنه عن الورق * (باب مالا يجوز من الشروط في النكاح) * حدثنا مسدد حدثنا يزيد بن زريع حدثنا معمر عن الزهري

ولم يذ كر صيغة ولا حجة فيه لان عدم المذ كر لا يستلزم عدم الوقوع وقد وقع في رواية عطاء الماضية في الوكالة قال بعينه قال قد أخذته باربعة دنائير فهذا فيه القبول ولا إيجاب فيه وفي رواية جري الآتية في الجهاد قال بل بعينه قلت لرجل على أوقية ذهب فهو لك بها قال قد أخذته فففيه الإيجاب والقبول معا وأبين منها رواية ابن اسحق عن وهب بن كيسان عند أحمد قلت قد رضيت قال نعم قلت فهو لك بها قال قد أخذته فففيه مستقبل بها على الاكتفاء في صيغ العتود بالكليات * (تكميل) * آل أمر جل جابر هذا لما تقدم له من بركة النبي صلى الله عليه وسلم الى مال حسن فرائت في ترجمة جابر من تاريخ ابن عساکر بسنده الى أبي الزبير عن جابر قال فاقام الجبل عندى زمان النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر فنجى فأثبت به يعرف قصته فقال اجعل في ابل الصدقة وفي أطيب المرامى ففعل به ذلك الى أن مات * (قوله) * (باب الشروط في المعاملة) * أى من مزارعة وغير هاذ كرفيه حديثين * أحدهما حديث أبي هريرة في توافق المهاجرين أن يكنوا الانصار المؤنة والعمل وبشركوهم في الثمرة مزارعة وقد تقدم الكلام عليه في فضل المتخعة في أواخر الهبة والشروط المذ كور لغوى اعتبره الشارع فصاشر عثمانان تقديره ان تكفوا نأقسم بكم * ثانيهما حديث ابن عمر في قصة مزارعة أهل خيبر ذكره مختصرا وقد تقدم الكلام عليه في المزارعة * (قوله) * (باب الشروط في المهر عند عقدة النكاح) * بضم العين المهملة من عقدة والمراد وقت العقد * (قوله وقال عمر) * أى ابن الخطاب (ان مقاطع الحقوق الخ) وصله ابن أبي شبة وسعيد بن منصور عن طريق اسمعيل بن عبيد الله بن أى المهاجر عن عبد الرحمن بن غنم بفتح المجهمة وسكون النون عنه وسياق في سياقه في النكاح وكذلك حديث المسور المعلق وحديث عتبة بن عامر الموصول مع الكلام على جميع ذلك ان شاء الله تعالى * (قوله) * (باب الشروط في المزارعة) * هذه الترجمة أخص من الماضية قبل بياض ثم ذكر فيه حديث رافع بن خديج مختصرا وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في المزارعة * (قوله) * (باب مالا يجوز من الشروط في النكاح) * ذكر فيه حديث أبي هريرة وفيه ولا يتخطن على خطبة أخيه وسياق في كتاب النكاح وتقدم ما يتعلق به من البيوع في مكانه وقوله طلاق أختها أى بالنسبة الى كونها يصيران ضرتين أو المراد أخوة الاسلام لانها الغالب * (قوله) * (باب الشروط التي لا تتحل في الحدود) * ذكر فيه حديث أبي هريرة

عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع حاضر لباد ولا تساجشوا ولا يزيدن على بيع أخيه ولا يتخطين على خطبته ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتستكفى أنا بها * (باب الشروط التي لا تتحل في الحدود) * حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة بن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنهم أنهم ما قالوا لان رجلا من الاعراب أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أنشدك الله الأقيمت لى بآب الله فقال الخضم الآخر وهو أفتقه منه نعم فأقضى بيننا بكتاب الله وأنشدنى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قل قال ابى كان عسيقا على هذا فزنى بامرأته والى أخبرت أن على ابى الرجم فأقديت منه بمائة شاة ووليدة فسألت أهل العلم فأخبرونى انما على ابى مائة جلدة وتغريب

عام وان على امرأه هذا الرجيم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لا قضين ينكما بكتاب الله الوليدة والغنم رد عليك وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام اغديا نيس الى امرأه هذا فان اعترفت فارجهما قال فغدا عليها فاعترفت فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجت * (باب ٢٣٨) ما يجوز من شروط المكاتب اذا رضى بالبيع على أن يعتق * * حدثنا خلاص بن يحيى

حدثنا عبد الواحد بن أيمن المكي عن أبيه قال دخلت على عائشة رضى الله عنها قالت دخلت على بريدة وهي مكتوبة فقالت يا أم المؤمنين اشتري فان اهلى يبعونى فاعتقني قالت نعم قالت ان اهلى لا يبيعونى حتى يشترطوا ولانى قالت لا حاجة لى فبكك فسمع ذلك النبي صلى الله عليه وسلم أو بلغه فقال ما شأن بريدة فقال اشتريها فاعتقها وليت شرطوا ما شاؤا قالت فاشتريتها فاعتقها واشترط أهلها ولاءا فقال النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق وان اشترطوا مائة شرط * (باب الشروط فى الطلاق) * وقال ابن المسيب والحسن وعطاء ان بدأ أى بهدنة (أو أخر فهو أحق بشرطه) وصله عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن وابن المسيب فى الرجل يقول امرأته طالق وعبدته حر ان لم يفعل كذا يقدم الطلاق والعتاق قال اذا فعل الذى قال فليس عليه طلاق ولا عتاق وعن ابن جريح عن عطاء مثله وزاد قلت له ان ناس يقولون هى تطليقة حين بدأ بالطلاق قال لا هو أحق بشرطه وروى ابن أبي شبة من وجه آخر عن قتادة عن سبيع بن المسيب والحسن فى الرجل يخاف بالطلاق فيبداً به قال لا له نياها اذا وصله بكلامه وأشار قتادة بذلك الى قول شريح وابراهيم النخعي اذا بدأ بالطلاق قبل عينته وقع الطلاق بخلاف ما اذا أخره وقد خالفهم الجمهور فى ذلك (قوله عن أبي حازم) هو سلمان الاشجعي وقد تقدم الكلام على حديث أبي هريرة هذا فى البيوع مفترقا فى مواضعه والغرض منه قوله ولا تسترط المرأة طلاقاً أختها لان يفهمونه انها اذا اشترطت ذلك فطلق أختها وقع الطلاق لانه لو لم يقع لم يكن للنهي عنه معنى قاله ابن بطلان ويأتى الكلام على ما يتعلق منه بالطلاق فى كتاب النكاح ان شاء الله تعالى (قوله تابعه معاذ) أى ابن معاذ العنبري (وعبد الصمد) هو ابن عبد الوارث والمعنى انه ما تابعه محمد بن عرعر فى تصريحه برفع الحديث الى النبي صلى الله عليه وسلم واسناد النهى اليه صريحا (قوله وقال غندر وعبد الرحمن) أى ابن مهيدي (نهي) يعنى أنهما روياه أيضا عن شعبة فابهما الفاعل وذكراه بضم النون وكسر الهاء (قوله وقال آدم) أى ابن أبي اياس يعنى عن شعبة (نهي) أى ولم يسم فاعل النهى أيضا (قوله وقال النضر) أى ابن شمیل (وججاج بن منهل) يعنى عن شعبة أيضا نهى أى بفتح النون والهاء ولم يسم فاعل النهى أيضا وهذه الروايات قد وقعت لنا موصولة فأما رواية معاذ فوصلها مسلم ولفظه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن التلقى الحديث وأما رواية عبد الصمد فوصلها مسلم أيضا وقال فيها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى بمثل حديث معاذ وكذلك أخرجه النسائي من طريق ججاج بن محمد وأبو عوانة من طريق يحيى بن بكير وأبي داود الطيالسي كلهم عن شعبة لكن شك ابو داود هل هو نهى أو نهى وأما رواية غندر فوصلها مسلم أيضا قال حدثنا أبو بكر بن نافع حدثنا غندر وقال فى روايته نهى كما علقه الجارى وكذلك أخرجه مسلم من طريق وهب بن جرير وأبو عوانة من طريق أبي النضر كلاهما عن شعبة وأما رواية عبد الرحمن بن مهيدي فوصلها (٣) وأما رواية

تابعه معاذ وعبد الصمد عن شعبة وقال غندر وعبد الرحمن نهى وقال آدم نهىنا وقال النضر وججاج بن منهل نهى آدم

(٣) بعد قوله فوصلها يياض بنسخة معتدة وفى أخرى تركه وحذف هذه الجلة ولعل المؤلف ييض للبحث على من وصل رواية عبد الرحمن وعبارة القسطلاني قال الحافظ بن حجر فى المقدمة ورواية آدم وعبد الرحمن والنضر لم أقف عليها أى موصولة وقال فى الفتح رواية آدم رويها فى نسخة وأما رواية النضر فوصلها اسحق بن راهويه فى مسنده عنه اه غرراه مصححه

* (باب الشروط مع الناس بالقول) * حدثنا ابراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن ابن جريح أخبره قال أخبرني يعلى بن مسلم وعمر بن ابن دينار عن سعد بن جبير بن زيد أحدهما على صاحبه وغيرهما قد سمعته يحدثه عن سعد بن جبير قال قال الغداني بن عباس رضي الله عنهما قال حدثني أبي بن كعب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم موسى (٢٣٩) رسول الله فذكر الحديث قال أقبل أنك لن تستطيع معي صبرا كانت

الاولى نسيانا والوسطى شرطا والثالثة عهدا قال لا تأخذني بعماسيت ولا ترهقني من أمرى عسرا لقباغلا ما يقتله فانطلقا فوجد احدا راريدان يتقض فاقامه قراها ابن عباس أمامهم ملك * (باب الشروط في الولاء) * حدثنا اسمعيل حدثنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت جاءني بريرة فقالت كانت أهلي على تسع أواق في كل عام أوتية فأعطني فقالت ان أحبوا أن أعدها لهم ويكون ولأولك لي فعلت فذهبت بريرة إلى أهلها فقالت لهم فابوا عليها فجاءت من عندهم ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فقالت اني قد عرضت ذلك عليهم فابوا الا أن يكون الولاء لهم فسمع النبي صلى الله عليه وسلم فأنشأت عائشة النبي صلى الله عليه وسلم فقال خذيها واشترطي لهم الولاء فانما الولاء لمن أعتق ففعلت عائشة ثم قام رسول الله

آدم فرويها في نسخة رواية ابراهيم بن زيد عنه وأما رواية النضر بن شميل فوصلها اسحق بن راهويه في مسنده عنه وأما رواية ججاج بن شهاب فوصلها البيهقي من طريق اسمعيل القاضي عنه وقرنها برواية حنص بن عمر عن شعبة وأخرجه أبو عوانة من طريق زيد بن أبي نيسة عن عدي بن ثابت فقال فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يشك وقوله في هذا المتن وأن يتباع المهاجر للاعرابي المراد بالمهاجر الحضري وأطلق عليه ذلك على عرف ذلك الزمان والمعنى ان الاعراب اذا جاء الى السوق لابتاع شيئا لا يتوكل له الخاضر لئلا يحرم أهل السوق نفعها وورقها وانما له أن ينفعه ويشير عليه ويحتمل أن يكون المراد بقوله ان يتباع ان يبيع فيوافق الرواية الماضية * (قوله) * الشروط مع الناس بالقول * ذكر فيه طرقا من حديث ابن عباس عن أبي بن كعب في قصة موسى والحضر والمراد منه قوله كانت الاولى نسيانا والوسطى شرطا والثالثة عهدا وأشار بالشرط الى قوله ان سألتك عن شيء بعدها فلا تصاحبني والتمام موسى بذلك ولم يكتب ذلك ولم يشهد أحدا وفيه دلالة على العمل بمقتضى ما دل عليه الشرط فان الحضر قال لموسى لما خلف الشرط هذا فارق بني وبنيك ولم يشكر موسى عليه ما السلام ذلك * (قوله) * الشروط في الولاء * ذكر فيه طرقا من حديث عائشة في قصة بريرة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في آخر كتاب العتق * (قوله) * اذا اشترط في المزارعة اذا شئت آخر حجتك * كذا ذكر هذه الترجمة مختصرة وترجم الحديث الباب في المزارعة وضم من هذا افعال اذا قال رب الارض أقرك ما أقرك الله ولم يذكر أجلا معلوما فهم ما على تراضيها وأخرج هنالك حديث ابن عمر في قصة يهود خيبر بلفظ تقركم على ذلك ما شئنا وأوردنا هنا بلفظ تقركم ما أقركم الله فاحال في كل ترجمة على اللفظ المتن الذي في الأخرى وبينت إحدى الروايتين مراد الأخرى وان المراد بقوله ما أقركم الله ما قدر الله أنما تترككم فيها فاذا شئنا فآخر حجتكم تبيين ان الله قد راعى ما أكرمكم والله أعلم وقد تقدم في المزارعة توجيه الاستدلال به على جواز التحاير وفيه جواز الخيار في المساقاة للمالك الى الأمد وأجاب من لم يجزه باحتمال ان المدة كانت مدكورة لم تنقل أو لم تذكر لكن عيذ كل سنة بكذا أو أن أهل خيبر صاروا عبيدا للمسلمين ومعاملة السيد لعبده لا يشترط فيها ما يشترط في الاجنبي والله أعلم * (قوله) * حدثنا أبو أحمد * كذا لا كثر غير مسمى ولا نسب ولا بن السكن في روايته عن القريري ووافقه أبو ذر حدثنا أبو أحمد مرار بن جويه وهو بفتح الميم وتشديد الراء أو بفتح الخاء المهملة وتشديد الميم قال ابن الصلاح أهل الحديث يقولون ضام الميم وسكون الواو وفتح التختانية وغيرهم بفتح الميم والواو وسكون التختانية وأخرها عند الجميع ومن قاله من الحديثين بالتاء المثناة الفوقانية بدل الهاء فقد غلط (قلت) لكن وقع في شعر لابن زيد ما يدل على تجوز ذلك وهو قوله * ان كان نطقويه من نسلي * وهو همداني بفتح الميم فحقة

صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ما بال رجل يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان ما يشترط قضاء الله أحق وشرط الله أوثق وانما الولاء لمن أعتق * (باب اذا اشترط في المزارعة اذا شئت آخر حجتك) * حدثنا أبو أحمد

حدثنا محمد بن يحيى
أبو غسان الكاظمي أخبرنا
مالك عن نافع عن ابن عمر
رضي الله عنهما قال لما
قدح أهل خيبر عبد الله بن
عمر قام عمر خطيباً فقال إن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان عامل يهود خيبر
على أموالهم وقال نقرتكم
ما أقركم الله وإن عبد الله بن
عمر خرج إلى ماله هناك فعدي
عليه من الليل فقتلته يده
ورجله وليس لنا هناك
عدو غيرهم هم عدونا
وهم حسنا وقد رأيت أجلاهم
فلما أجمع عمر على ذلك أتاه
أحد بني أبي الحقيق فقال
يا أمير المؤمنين أنت خرجنا
وقد أقرنا محمد صلى الله
عليه وسلم وعاملنا على
الأسوال وشتر ذلك لنا
فقال عمر أظننت أني نسيت
قول رسول الله صلى الله
عليه وسلم كيف بك إذا
أخرجت من خير تعدوك
فلو صك ليلته بعد ليلته فقال
كان ذلك هزيلة من أبي
القاسم فقال كذبت يا عدو
الله فأجلاهم عمرو أعطاهم
قيمة ما كان لهم من الغرمالا
وأبلا وعروضاً من أقتاب
وحبال وغير ذلك

مشهور وليس له في البخاري غير هذا الحديث وكذا شيخه وهو ومن فوقه سديون وقال الحاكم
أهل بخاري يزعمون أنه أبو أحمد محمد بن يوسف البكندى ويحتمل أن يكون المراد أبو أحمد محمد
ابن عبد الوهاب الفراء فان أباهم والمستمل رواه عنه عن أبي غسان لا تسمى والمقدم ما وقع في ذلك
عند ابن السكن ومن وافقه وجرم أبو نعيم أنه مراراً المذكور وقال لم يسمه البخاري والحديث
حديثه ثم أخرجه من طريق موسى بن هرون عن مرار (قلت) وكذلك أخرجه الدارقطني في
الغرائب من طريقه ورواه ابن وهب عن مالك بغير إسناد وأخرجه عمر بن شبة في أخبار المدينة
(قوله) حدثنا محمد بن يحيى (قوله) أي ابن علي الكاتب (قوله) دفع بفتح الناء والمهملة في
بفتح السين زوال المنفصل فدعته يده إذا أزيلتا من مفاصلهما وقال الخليل الفدع عوج في
المناسيل وفي خلق الإنسان الثابت إذا زاعفت القدم من أصلها من الكعب وطرف الساق فهو
الفدع وقال الأصمعي هو زيغ في الكف يدها وبين الساعد وفي الرجل يدها وبين الساق هذا
الذي في جميع الروايات وعليه ما شرح الخطابي وهو الواقع في هذه القصة ووقع في رواية ابن
السكن بالغين المعجمة أي فدغ وجرم به الكفر ماني وهو وهم لان الفدغ بالمعجمة كسر الشئ
المخوف قاله الجوهرى ولم يتع ذلك لان عمر في هذه القصة (قوله) فعدي عليه من الليل قال
الخطابي كأن اليهود سحروا عبد الله بن عمر فالتوت يده ورجلاه كذا قال ويحتمل أن يكونوا
ضربوه ويؤيده تقييده بالليل في هذه الرواية ووقع في رواية حماد بن سلمة التي علق المصنف
إسنادها آخر الباب بلفظ فلما كان زمان عمر عشو المسلمين وألقوا ابن عمر من فوق نيت فندعوا
يده الحديث (قوله) تمسنا بضم المثناة وفتح الهاء ويجوز أسكانها أي الذين نتمهم بذلك
(قوله) وقد رأيت أجلاهم فلما أجمع أي عزم وقال أبو الهيثم أجمع على كذا أي جمع أمره جميعاً
بعد أن كان منفرداً وهذا لا يقتضي حصر السبب في أجلاء عمر أي أنهم وقد وقع في سببنا آخر أن
أحد همارواه الزهرى عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة قال ما زال عمر حقي وجسد الثبت عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يجمع بحجرة العرب دينان فقال من كان له من أهل
الكتابين عهد فليأت به أفندمله والافاني بخلافكم فاجلاهم أخرجه ابن أبي شبة وغيره
ثانيهم حمارواه عمر بن شبة في أخبار المدينة من طريق عثمان بن محمد الاخنسي قال لما كثرت العيال
أي الخدم في أيدي المسلمين وقوا على العمل في الأرض أجلاهم عمر ويحتمل أن يكون كل من
هذه الأشياء جرمه في إخراجهم والاجلاء الإخراج عن المال والوطن على وجه الإزعاج
والكرامة (قوله) أحد بني أبي الحقيق بمهملة وقافين مصغر وهو رأس يهود خيبر ولم أقف
على اسمه ووقع في رواية البرقاني فقال رئيسهم لا تخرجنا وابن أبي الحقيق الآخر هو الذي
زوح صغيفة بنت حي أم المؤمنين فقتل بخيبر وبني أخوه إلى هذه الغاية (قوله) تعدوك
فلو صك ليلته بالصاد المهملة الناقصة الصابرة على السير وقيل الشابة وقيل أول ما يركب
من أثاث الأبل وقيل الطويلة التوائم وأشار صلى الله عليه وسلم إلى إخراجهم من خيبر وكان
ذلك من أخباره بالمغيبات قبل وقوعها (قوله) كان ذلك في رواية الكشميهني كانت هذه
(قوله) هزيلة تصغير الهزل وهو ضد الجدد (قوله) مالا تمييز للقيمة وعطف الأبل عليه وكذلك
العروض من عطف الخاص على العام والمراد بالمال النقد خاصة والعروض ماعداً النقد وقيل

ما لا يدخله الكيل ولا يكون حيوانا ولا عقارا (قوله) رواه حماد بن سلمة عن عبيد الله (بالتصغير
 هو العمري) (قوله) أحسبه عن نافع) أي أن حماد أشك في وصله وصريح بذلك أبو يعلى في روايته
 الآتية وزعم الكرماني أن في قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم قرينة تدل على أن حماد اقتصر
 في روايته على ما نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم في هذه التهمة من قول أو فعل دون ما نسب إلى
 عمر (قلت) وليس كما قال وإنما المراد أنه اختصر من المرفوع دون الموقوف وهو الواقع في نفس
 الأمر فقد رويناه في مسند أبي يعلى وفوائد البغوي كلاهما عن عبد الأعلى بن حماد عن حماد
 ابن سلمة ولفظه قال عمر من كان له سهم بخير فليحضر حتى نقسمها فقال رئيسهم لا تخرجنا ودعنا
 كما أقرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر فقال له عمر أترأى ما شققت على قول رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كيف بك إذا رقصت بك را حلتك نحو الشام يوم ماتم يوم ماتم موافقتهما هجر بين
 من كان شهد بخير من أهل المدينة قال البغوي هكذا رواه غير واحد عن حماد ورواه الوليد
 ابن صالح عن حماد بن عمار (قلت) وكذا رويناه في مسند عمر بن الخطاب من طريق هذيل بن خالد عن
 حماد بن عمار وفيه قوله رقصت بك أي أسرع في السير وقوله نحو الشام تقدم في المزارعة أن عمر
 أجلاهم إلى تيماء وأريحاء * (تنبيه) * وقع للحميدي نسبة رواية حماد بن سلمة مطولة جدد إلى
 البخاري وكأنه نقل السماع من مستخرج البرقاني كعادته وذهل عن عزوه إليه وقد نبه
 الأستاذ على أن حمادا كان يطوله تارة ويرويه تارة مختصرا وقد أشرفت إلى بعض ما في
 روايته قبل قال الملهب في القصة دليل على أن العداوة توضح المطالبة بالجناية كما طالب عمر
 إليه ودفع ابنه ورجح ذلك بأن قال ليس لنا عدو غيرهم فعلق المطالبة بشاهد العداوة وإنما
 يطلب القصص لأنه فدع وهو نائم فلم يعرف أشخاصهم وفيه أن أفعال النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم وأقواله محمولة على الحقيقة حتى يقوم دليل المحازي (قوله) الشروط في
 الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط) كذا لاكثر زاد المسائل مع الناس بالقول
 وشي زيادة مستغنى عنها لأنها تقدمت في ترجمة مستقلة الآن لحمل الأولى على الاشتراط
 بالقول خاصة وهذه على الاشتراط بالقول وانفعل معا (قوله) عن المسور بن مخرمة ومروان) أي
 ابن الحكم (قالا خرج) هذه الرواية بالنسبة إلى مروان مرسله لأنه لا صحبة له وأما المسور فهى
 بالنسبة إليه أيضا مرسله لأنه لم يحضر القصة وقد تقدم في أول الشروط من طريق أخرى عن
 الزهري عن عروة أنه سمع المسور ومروان يخبران عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فذكر بعض هذا الحديث وقد سمع المسور ومروان من جماعة من الصحابة شهدوا هذه القصة
 كعمر وعثمان وعلي والمغيرة وأم سلمة وسهل بن حنيف وغيرهم ووقع في نفس هذا الحديث شيء
 يدل على أنه عن عمر كسأني التسمية عليه في مكانه وقد روي أبو الأسود عن عروة هذه القصة فلم
 يذكر المسور ولا مروان لكن أرسلها وهي كذلك في مغازي عروة بن الزبير أخرجها ابن عاتق في
 المغازي بطولها وأخرجها الحاكم في الأكليل من طريق أبي الأسود عن عروة أيضا
 مقطعة (قوله) زمن الحديبية) تقدم ضبط الحديبية في الحج وهي بئر سمي المكان بها وقيل شجرة
 حديداء صغر وتسمى المكان بها قال المحب الطبري الحديبية قرية قريبة من مكة أكثرها في
 الحرم ووقع في رواية ابن إسحاق في المغازي عن الزهري خرج عام الحديبية يريد زيارة البيت

رواه حماد بن سلمة عن عبيد الله
 أحسبه عن نافع عن ابن
 عمر عن عمر عن النبي صلى
 الله عليه وسلم اختصره
 * (باب الشروط في الجهاد
 والمصالحة مع أهل الحرب
 وكتابة الشروط) * حدثني
 عبد الله بن محمد حدثنا عبد
 الرزاق أخبرنا معمر قال
 أخبرني الزهري قال أخبرني
 عروة بن الزبير عن المسور
 ابن مخرمة ومروان يصدق
 كل واحد منهما حديث
 صاحبه قال أخرجه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم زمن
 الحديبية

لا يريد قتالا ووقع عند ابن سعد أنه صلى الله عليه وسلم خرج يوم الاثنين لهلال ذي القعدة زاد
سفيان عن الزهري في الرواية الثانية في المغازي وكذا في رواية أحمد عن عبد الرزاق في بضع
عشرة مائة فلما أتى ذا الحليفة قلده الهدى وأشعره وأحرم منها بعشرة وبعث عينا له من خزاعة
وروى عبد العزيز الاعمى عن الزهري في هذا الحديث عند ابن أبي شيبة خرج صلى الله عليه
وسلم في ألف وثلاثمائة وبعث عينا له من خزاعة يدعى ناجية بأثني عشر قرش كذا سماه ناجية
والمعروف أن ناجية اسم الذي بعث معه الهدى كما صرح به ابن اسحق وغيره وأما الذي بعثه عينا
لخبر قرش فسمه بسر بن سفيان كذا سماه ابن اسحق وهو بضم الموحدة وسكون المهملة
على الصحيح وسأذكر الخلاف في تعدد أهل الحديبية في المغازي إن شاء الله تعالى (قوله حتى
إذا كانوا ببعض الطريق) اختصر المصنف صدر هذا الحديث الطويل مع أنه لم يستفهم بطوله
إلا في هذا الموضع وبقيته عنده في المغازي من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري قال وبنائه
معمر عن الزهري وسار النبي صلى الله عليه وسلم حتى كان بغدير الأشطاط أنما عينه فقال إن
قرشاً جعوا للجوع وقد جعوا لك الأحاديث وهم مقاتلون وصادوك عن البيت وما نعلوك
فقال أشيروا إليهم الناس على أن ترون أمي إلى عيالهم وذراي هؤلاء الذين يريدون أن
يصدوا عن البيت فإن يأتونا كان الله عز وجل قد قطع عينا من المشركين والآخر كاهم محروبين
قال أبو بكر يارسول الله خرجت عامدا لهذا البيت لا تريد قتل أحد ولا حرب أحد فتوجه له فن
صعدنا عنه قاتلناه قال امضوا على اسم الله إلى ههنا ساق البخاري في المغازي من هذا الوجه
وزاد أحمد عن عبد الرزاق وسأله ابن حبان من طريقه قال قال معمر قال الزهري وكان أبو
هريرة يقول ما رأيت أحدا قط كان أكثر مشاورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم اه
وهذا القدر حذفه البخاري لارساله لأن الزهري لم يسمع من أبي هريرة وفي رواية أحمد المذكرة
حتى إذا كانوا بغدير الأشطاط قرى من عسفان اه وغدير بفتح الغين المعجمة والأشطاط
بشين معجمة وطاء من مهملة جمع شط وهو جانب الوادي كذا جزم به صاحب المشارق ووقع في
بعض نسخ أبي ذر الطاء المعجمة فيهما وفي رواية أحمد أيضا أن غيل إلى ذراي هؤلاء الذين
أعانوهم فنصيمهم فإن قعدوا قعدوا موثورين محروبين وان يجيؤا تكن عنقا قطعها الله ونحوه
لابن اسحق في رواية في المغازي عن الزهري والمراد أنه صلى الله عليه وسلم استشار أصحابه هل
يخالف الذين نصرنا قرشا إلى مواضعهم فيسبي أهلهم فإن جاؤا إلى نصرهم اشتغلوا بهم وانفرد
هو وأصحابه بقرش وذلك المراد بقوله تكن عنقا قطعها الله فأشار عليه أبو بكر الصديق بترك
القتال والاستمرار على ما خرج له من العمرة حتى يكون بدء القتال منهم فرجع إلى رأيه وزاد أحمد
في روايته فقال أبو بكر الله ورسوله أعلم يا بني الله انما جئنا معتمرين الخ والاحاديث بالجاء المهملة
والموحدة وآخره معجمة واحدها أحبوش بضمين وهم بنو الهون بن خزاعة بن مدركة وبنو الحرث
ابن عبد مناة بن كنانة وبنو المصطلق من خزاعة كانوا أتحال قوام قرش قبل تحت جبل يقال له
الحبشي أسفل مكة وقيل سمو بذلك لتحبشهم أي تجمعهم والحبش التجمع والحباشة
الجماعة وروى الثعالبي عن طريق عبد العزيز بن أبي ثابت أن ابتداء حلفهم مع قرش كان
على يد قصى بن كلاب واتفق الرواة على قوله فإن يأتونا من الاتيان الابن السكن فعندهم فإن

حتى إذا كانوا ببعض
الطريق

باقوا بوحدة ثم مشاة مشددة والاول اولى ويؤيده رواية أحمد بن نافع الجني ووقع عند ابن سعد
 وبلغ المشركين خروجه فاجع رأيهم على صده عن مكة وعسكروا بيلدح بالوحدة والمهمة
 بينهم لآلام ساكنة ثم طامه مهمة موضع خارج مكة **(قوله)** قال النبي صلى الله عليه وسلم ان خالد بن
 الوليد بالغميم في خيل لقريش طليعة في رواية الامامى فقال له عيسى هذا خالد بن الوليد بالغميم
 والغميم بفتح المعجمة وحكى عياض فيها التصغير قال المحب الطبري يظهر ان المراد كراع الغميم وهو
 موضع بين مكة والمدينة اه وسبق الحديث ظاهر في انه كان قرييا من الحديبية فهو غير كراع
 الغميم الذي وقع ذكره في الصيام وهو الذي بين مكة والمدينة واما الغميم هذا فقال ابن حبيب
 هو قريب من مكان بين رابغ والحفة وقد وقع في شعير جرير والشمخ بصيغة التصغير والله اعلم
 وبين ابن سعد ان خالد كان في مائتي فارس فيهم عكرمة بن أبي جهل والطليعة مقدمتا لجيش
(قوله) فخذوا ذات اليمين أى الطريق التي فيها خالد وأصحابه **(قوله)** حتى اذا هم بقترة الجديش
 فانطلق يركض نذيرا القتر بفتح القاف والمنشأة الغبار الاسود **(قوله)** وسار النبي صلى الله عليه
 وسلم حتى اذا كان بالثنية في رواية ابن اسحق فقال صلى الله عليه وسلم من يخبرنا على طريق
 غير طريقهم التي هم بها قال فخذني عبد الله بن أبي بكر بن حزم أن رجلا من أسلم قال أنا يا رسول
 الله فسلك بهم طريقا وعرافا فخرجوا منها بعد أن شق عليهم وأفضوا الى أرض سهلة فقال لهم
 استغفروا الله ففعلوا فقال والذي نفسي بيده انهم للخطئة التي عرضت على بني اسرائيل فاستمعوا
 قال ابن اسحق عن الزهري في حديثه فقال اسلكوا ذات اليمين بين ظهري الحصى في طريق
 تخرجه على ثنية الماردهم بط الحديبية اه وثنية المار بفتح الميم وتخفيف الراء هي طريق في
 الجبل تشرف على الحديبية وزعم الداودي الشارح انها الثنية التي أسفل مكة وهو وهم وسمى
 ابن سعد الذي سلك بهم حجة بن عمرو والاسلى وفي رواية أبي الاسود عن عروة فقال من رجل يأخذ
 بناعين بين الحججة نحو سيف البحر لعننا طوى مسلحة القوم وذلك من الليل فنزل رجل عن دابته
 فذكر القصة **(قوله)** بركت به راحلته فقال الناس حل حل بفتح المهملة وسكون اللام كلمة تقال
 للساقة اذا تركت السير وقال الخطابي ان قلت حل واحدة فالسكون وان أعدتها ثبوت في
 الاولى وسكنت في الثانية وحكى غيره السكون فيهما والتنوين كتنظيره في صحيح يقال حللت
 فلانا اذا أزعمته عن موضعه **(قوله)** فألحت بتشديد المهملة أى عمادت على عدم القيام وهو من
 اللاحاح **(قوله)** خلاص القصواء الخلاص بالمجوعة والمدلل بالحلحاح والخيل وقال ابن قتيبة لا يكون
 الخلاص الا للنوق خاصة وقال ابن فارس لا يقال للجمل خلاصا لكن ألح والقصواء بفتح القاف
 بعد هامهملة ومثما سمى ناقه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل كان طرف اذنها مقطوعا
 والقصو قطع طرف الاذن يقال بعيرا قصى وناقته قصوى وكان التماس ان يكون بالقصر وقد
 وقع ذلك في بعض نسخ ابني ذر وزعم الداودي انها كانت لا تسبق فصيل لها القصواء لانها بلغت
 من السبق اقصاء **(قوله)** وماذا لها بخلق أى بعبادة قال ابن بطل وغيره في هذا الفصل جواز
 الاستتار عن طلائع المشركين ومفاجأتهم بالجيش طلبا لغزتهم وجواز السير وحده لل حاجة
 وجواز التسكيب عن الطريق السهلة الى الوعره للمصلحة وجواز الحكم على الشيء بما عرف
 من عادته وان جاز أن يطرأ عليه غيره فاذا وقع من شخص هفوة لا يعهد منه مثلها لا ينسب اليها

قال النبي صلى الله عليه
 وسلم ان خالد بن الوليد
 بالغميم في خيل لقريش
 طليعة فخذوا ذات اليمين
 فوالله ما شعر بهم خالد حتى
 اذا هم بقترة الجديش فانطلق
 يركض نذيرا القريش وسار
 النبي صلى الله عليه وسلم
 حتى اذا كان بالثنية التي
 هي بط عليهم منها بركت به
 راحلته فقال الناس حل
 حل فالحل ففعلوا خلاص
 القصواء خلاص القصواء
 فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم ما خلاص القصواء
 وما ذاك لها بخلق ولكن

ويرد على من نسبها اليها ومعدرة من نسبها اليها من لا يعرف صورة حاله لان خلاء القصور والولولاء
خارق العادة لكان ماظمه الحجاب صحيحا ولم يعاتبهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك لعذرهم
في ظنهم قال وقسمه جواز التصرف في ملك الغير بالمصلحة بغير اذنه الصريح اذا كان سبق منه
ما يدل على الرضا بذلك لانهم قالوا اجل حبل فزحروا بغير اذن ولم يعاتبهم عليه (قوله حبسها
حابس القليل) زاد الحق في روايته عن مكة أي حبسها الله عز وجل عن دخول مكة كما حبس
القبيل عن دخولها وقصة القليل مشهورة مستأني الاشارة اليها في مكانها ومناسبة ذكرها ان
الحجاب لو دخلوا مكة على تلك الصورة وصدهم قريش عن ذلك لوقع بينهم قتال قد يفضي الى
سفك الدماء ونهب الاموال كما لو قدر دخول القبيل واحبابها مكة لكن سبق في علم الله تعالى في
الموضعين انه سيدخل في الاسلام خلق منهم ويستخرج من أصلابهم ناس يسلمون ويجاهدون
وكان بمكة في الحديبية جمع كثير مؤمنون من المستضعفين من الرجال والنساء والولدان فلو طرق
الحجاب مكة لما آمن أن يصاب ناس منهم بغير عمد كما أشار اليه تعالى في قوله ولولا رجال مؤمنون
الاية ووقع للمهلب استبعاد جواز هذه الكافة وهي حابس القليل على الله تعالى فقال المراد
حبسها أمر الله عز وجل وتعقيبانه بجواز طلاق ذلك في حق الله فيقال حبسها الله حابس
القبيل وانما الذي يمكن أن يمتنع تسميته سبحانه وتعالى حابس القليل ونحوه كذا أجاب ابن المنير وهو
مبنى على الصحيح من أن الاسماء توقيفية وقد توسط الغزالي وطائفة فقالوا حمل المنع ما لم يرد
نص بما يشترط منه بشرط أن لا يكون ذلك الاسم المشتق مشعرا ينقص فيجوز تسميته الواقي
لقوله تعالى ومن تق السبآت يومئذ فقد رجسته ولا يجوز تسميته البناء وان ورد قوله تعالى
والاسماء بينها بايد وفي هذه القصة جواز التشبيه من الجهة العامة وان اختلفت الجهة
الخاصة لان أصحاب القليل كانوا على باطل محض وأصحاب هذه الناقة كانوا على حق محض لكن
جاء التشبيه من جهة ارادة الله منع الحرم مطلقا أما من أهل الباطل فواضح وأما من أهل الحق
فالمعنى الذي تقدم ذكره وفيه ضرب المثل واعتبار من بقي عن معنى قال الخطابي معنى تعظيم
حرمت الله في هذه القصة ترك القتال في الحرم والجنوح الى المسامحة والكف عن اراقة الدماء
واستبدال بعضهم بهذه القصة لمن قال من الصوفية علامة الاذن التيسير وعكسه وفيه نظر
(قوله والذي نفسى بيده) فيه تأكيد القول باليمين فيكون أدعى الى القبول وقد حفظ عن النبي
صلى الله عليه وسلم الخلف في أكثر من عشرين موضعاً قاله ابن القيم في الهدى (قوله لا يسألونني
خطئة) بضم الخاء المعجمة أي خصله (يعظمون فيها حرمت الله) أي من ترك القتال في الحرم ووقع
في رواية ابن اسحق يسألونني فيها صلة الرحم وهي من جهة حرمت الله وقيل المراد بالحرمت حرمة
الحرم والشهر والاحرام قلت وفي الثالث نظر لانهم لو عظموا الاحرام ما صدوه (قوله الا أعطيتهم
اياها) أي أجبتهم اليها قال السهيلي لم يقع في شيء من طرق الحديث أنه قال ان شاء الله مع أنه مأثور
بها في كل حالة والجواب أنه كان أمراً واجبا حتما فلا يحتاج فيه الى الاستثناء كذا قال وتعقب
بانه تعالى قال في هذه القصة لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمين فقال ان شاء الله مع تحقق
وقوع ذلك تعليمًا وإرشادًا فالاولى أن يحمل على أن الاستثناء سقط من الراوى أو كانت القصة
قبل نزول الامر بذلك ولا يعارضه كون الكهف مكية اذ لا مانع أن يتأخر نزول بعض السورة

حبسها حابس القليل ثم
قال والذي نفسى بيده
لا يسألونني خطئة يعظمون
فيها حرمت الله الأعطيتهم
اياها

(قوله ثم زجرها) أى الناقة (فوثبت) أى قامت (قوله ففعل عنهم) فى رواية ابن سعد فولى راجعا وفى رواية ابن اسحق فقال للناس انزلوا قالوا يا رسول الله ما بالو ادى من ماء تنزل عليه (قوله على غد) بفتح المثلثة والميم أى حفيرة فيها ماء ثم وادى قليل وقوله قليل الماء تاكيد لدفع توهم أن يراد لغة من يقول ان الثمد الماء الكثير وقيل الثمد ما يظهر من الماء فى الشتاء ويذهب فى الصيف (قوله تبرضه الناس) بالموحدة والتشديد والاضاد المعجمة هو الاخذ قليلا قليلا والبرض بالفتح والسكون اليسير من العطاء وقال صاحب العين هو جمع الماء بالكفين وذكر أبو الاسود فى روايته عن عروة وسبقت قريش الى الماء فنزلوا عليه ونزل النبي صلى الله عليه وسلم بالحديبية فى حر شديد وليس بها الا بئر واحدة فذكر القصة (قوله فلم يلبثه) بضم أوله وسكون اللام من الالامات وقال ابن التين بفتح اللام وكسر الموحدة الثقيلة أى لم يتركوه يلبث أى يقيم (قوله وشكى) بضم أوله على البناء للمجهول (قوله فانتزع سهم ما من كتابته) أى أخرج سهم ما من جعبته (قوله ثم أمرهم) فى رواية ابن اسحق عن بعض أهل العلم عن رجال من أسلم أن ناجية بن جندب الذى ساق البدن هو الذى نزل بالسهم وأخرج ما من سعد من طريق سلمة بن الأكوع وفى رواية ناجية بن الاجم قال ابن اسحق وزعم بعض أهل العلم أنه البراء بن عازب وروى الواقدي من طريق خالد بن عباد الغنارى قال انا الذى نزلت بالسهم ويمكن الجمع بأنهم تعاونوا على ذلك بالخسر وغيره وسأيت فى المغازى من حديث البراء بن عازب فى قصة الحديبية أنه صلى الله عليه وسلم جلس على البئر ثم دعا بناة فضمض ودعا الله ثم صبه فيها ثم قال دعوها ساعة ثم انهم ارتووا بعد ذلك ويمكن الجمع بان يكون الامر ان معاوقا وقدرى الواقدي من طريق أوس بن خولى أنه صلى الله عليه وسلم توصأ فى الدلو ثم أفرغ فيه واقتزع السهم فوضعه فيها وهكذا ذكر أبو الاسود فى روايته عن عروة أنه صلى الله عليه وسلم تغمض فى دلو وصبه فى البئر ونزع سهم ما من كتابته قالوا فهاودعا ففارت وهذه القصة غير القصة الآتية فى المغازى أيضا من حديث جابر قال عطش الناس بالحديبية وبين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ركوة فتوضأ منها فوضع يده فيها فجعل الماء يفور من بين أصابعه الحديث وكان ذلك كان قبل قصة البئر والله أعلم وفى هذا الفصل معجزات ظاهرة وفيه بركة سلاحه وما ينسب اليه وقد وقع بيع الماء من بين أصابعه فى عدة مواطن غير هذه وسأيت فى أول غزوة الحديبية حديث يزيد بن خالد أنهم أصابهم مطر بالحديبية الحديث وكان ذلك وقع بعد القصتين المذكورتين والله أعلم (قوله يحيش) بفتح أوله وكسر الجيم وآخره معجمة أى يفور وقوله بالرى بكسر الراء ويجوز فتحها وقوله صدره أى رجعه ورواه بعد وردهم زاد ابن سعد حتى اعترفوا بأنيتهم جالوسا على شفير البئر وكذا فى رواية أبى الاسود عن عروة (قوله فيمنأهم) فى رواية الكشي فى فيمنأهم كذلك أذجاع بديل بالموحدة والتخفيف أى ابن ورقاء بالقياف والمتصحان مشهور (قوله فى نفر من قومه) سعى الواقدي منهم عمرو بن سالم وخراش بن أمية وفى رواية أبى الاسود عن عروة منهم خارجة بن كرز بن زيد بن أمية (قوله وكانوا عيبة نصح) العيبة بفتح المهملة وسكون التحتية بعدها موحدة ما توضع فيه الثياب لحفظها أى أنهم موضع النصح له والامانة على سره ونصح بضم النون وحكى ابن التين فتحها كأنه شبه الصدر الذى هو مستودع السر بالعبية التى هى مستودع الثياب وقوله من أهل تهامة لبيان

ثم زجرها فوثبت قال ففعل عنهم حتى نزل باقى الحديبية على غد قليل الماء تبرضه الناس تبرضا فلم يلبثه الناس حتى نزحوه وشكى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم العطش فانتزع سهم ما من كتابته ثم أمرهم أن يجعلوه فيه فوالله ما زال يحيش لهم بالرى حتى صدر واعنه فيمنأهم كذلك أذجاع بديل ابن ورقاء الخزاعي فى نفر من قومه من خزاعة وكانوا عيبة نصح رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل تهامة

الجس لان خراعة كانوا من جملة أهل تهامة وتهامة بكسر المنة هي مكة وما حولها وأصلها من
 التهم وهو شدة الحر وركود الريح زاد ابن اسحق في روايته وكانت خراعة عيبة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم مسلمها ومشركيها لا يخفون عليه شيئا كان بمكة ووقع عند الواقدي أن بديلا قال
 للنبي صلى الله عليه وسلم لقد غزوت ولا سلاح معك فقال لم نجني لقتال فسلمكم أبو بكر فقال له
 بديل أنا لأنهم ولا قومي اه وكان الاصل في موالاته خراعة للنبي صلى الله عليه وسلم أن بنى هاشم
 في الجاهلية كانوا تحت القوامع خراعة فاستمر على ذلك في الاسلام وفيه جواز استنصاح بعض
 المعاهد بن وأهل الذمة اذا دلت القرائن على نصحهم وشهدت التجربة بانارهم أهل الاسلام على
 غيرهم ولو كانوا من أهل دينهم ويستفاد منه جواز استنصاح بعض ملوك العدو واستظهارا على
 غيرهم ولا يعد ذلك من موالاته الكفار ولا موادة أعداءه بل من قبيل استخدامهم وتقليل شوكة
 جمعهم وانكباب بعضهم ببعض ولا يلز من ذلك جواز الاستعانة بالمشركين على الاطلاق (قوله)
 فقال اني تركت كعب بن لؤي وعامر بن لؤي) انما اقتصر على ذكر هذين ليكون قريش الذين
 كانوا بمكة أجمع ترجع أنسابهم اليهما وبقي من قريش بنو أسامة بن لؤي وبنو عوف بن لؤي ولم يكن
 بمكة منهم أحد وكذلك قريش الظواهر الذين منهم بنو تميم بن غالب ومخارب بن فهر قال هشام
 ابن الكلبي بنو عامر بن لؤي وكعب بن لؤي هما الصريحان لاشك فيهما بخلاف أسامة وبنو عوف
 أي فنيهما بالخلف قال وهم قريش البطاح أي بخلاف قريش الظواهر وقد وقع في رواية أبي المليح
 وجعلوا الك الحايش بمخاضهم مة وموحدة ثم شين محجة وهو مأخوذ من التخبش وهو التجمع
 (قوله نزوا أعداد مياه الحديبية) الاعداد بالفتح جمع عذاب الكسر والتشديد وهو الماء الذي
 لا انقطاع له وغنل الداودي فقال هو موضع بمكة وقول بديل هذا يشعر بأنه كان بالحديبية مياه
 كثيرة وان قريش اسبقوا الى النزول عليها فلهاذا عطش المسلمون حيث نزلوا على التمدد المذكور
 (قوله ومعهم العوذ المطافيل) العوذ بضم المهملة وسكون الواو بعد هاء محجمة جمع عائذ وهي الناقة
 ذات اللبن والمطافيل الامهات اللاتي معها أطفالا هياير يدأنهم خرجوا معهم بنوات الالبان من
 الابل ليتزودوا بالبانها ولا يرجعوا حتى ينعوه أو كنى بذلك عن النساء معهن الاطفال والمراد
 أنهم خرجوا معهم بنسائهم وأولادهم لارادة طول المقام وليكون أدعى الى عدم الفرار ويحتفل
 ارادة المعنى الاعم قال ابن فارس كل اني اذا وضعت فهي الى سبعة أيام عائد والجمع عوذ كأنها
 سميت بذلك لانها تعود ذولدها وتلزم الشغل به وقال السهيلي سميت بذلك وان كان الولد هو الذي
 يعود بها لانها تعطف عليه بالشفقة والحنو كما قالوا تجارة رابحة وان كانت مربو حافيا ووقع
 عند ابن سعد معهم العوذ المطافيل والنساء والصبيان (قوله منهم كتم) بفتح آوله وكسر الهاء أي
 أبغث فيهم حتى أضعفتهم اما أضعفت قوتهم واما أضعفت أموالهم (قوله ماددتهم) أي جعلت
 بيني وبينهم مدة يترك الحرب بيننا وبينهم فيها (قوله ويخلوا بيني وبين الناس) أي من كفار
 العرب وغيرهم (قوله فان أظهر فان شأوا) هو شرط بعد الشرط والتقدير فان ظهر غيرهم على
 كفاهم المؤنة وان أظهر أنا على غيرهم فان شأوا أطاعوني والافلات تقضي مدة الصلح الا وقد جوا
 أي استراحوا وهو بفتح الجيم وتشديد الميم المضمومة أي قوا ووقع في رواية ابن اسحق وان لم
 ينعولوا فانلوا وجههم قوة وانما رد الا امر مع أنه جازم بان الله تعالى سينصره ويظهر له وعد الله

فقال اني تركت كعب بن
 لؤي وعامر بن لؤي نزوا
 أعداد مياه الحديبية ومعهم
 العوذ المطافيل وهم
 مقاب ملوك وصا دول عن
 البيت فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم انالم نجني
 لقتال أحد ولكنا جئنا
 معتمرين وان قريش اسند
 نهم كتمهم الحرب وأضرت بهم
 فان شأوا ماددتهم مدة
 ويخلوا بيني وبين الناس
 فان أظهر فان شأوا أن
 يدخلوا فيما دخل فيه
 الناس فعولوا والافقد جوا
 وان هم أبوا فوالذي نفسي
 بيده لا أقاتلهم على أمرى
 هذا

تعالى له بذلك على طريق التنزل مع الخصم وفرض الامر على ما زعم الخصم ولهذه النسكة حذف
 القسم الاول وهو التصريح بظهور غيره عليه لكن وقع التصريح به في رواية ابن اسحق ولفظه
 فان اصابني كان الذي ارادوا ولابن عائذ من وجه آخر عن الزهري فان ظهر الناس على ذلك
 الذي يتبعون فالظاهر ان الحذف وقع من بعض الرواة تأدياً **(قوله حتى تنفرد سالفتي)** السالفة
 بالمهملة وكسر اللام بعدها فاء صفحة العنق وكفى بذلك عن القتل لان القتل تنفرد مقدمة عنقه
 وقال الداودي المراد الموت أي حتى أموت وأبقى منفرداً في قبري ويحتمل أن يكون أراد أنه
 يقتل حتى تنفرد وحده في مقاتلتهم وقال ابن المنبر لعلي صلى الله عليه وسلم إنه بالادنى على الاعلى
 أي انى من القوة بالله والحول به ما يقتضى ان أقاتل عن دينه لو انفردت فكيف لا أقاتل عن
 دينه مع وجود المسلمين وكثرتهم ونفاذ بصائرهم في نصر دين الله تعالى **(قوله ولننفذن)** بضم أوله
 وكسر الفاء أي ليعضن الله أمره في نصر دينه وحسن الاتيان بهذا الجزم بعد ذلك التردد للتسببه
 على أنه لم يورده الاعلى سبيل الفرض وفي هذا الفصل التدب الى صلة الرحم والابقاء على من كان
 من أهلها وبذل النصيحة للقرابة وما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم من القوة والثبات في تنفيذه
 حكم الله وتبليغ أمره **(قوله فقال بديل سأبلغهم ما تقول)** أي فاذن له **(قوله فقاتل سفهاؤهم)**
 سمى الواقدى منهم عكرمة بن أبي جهل والحكم بن أبي العاص **(قوله فخذتهم عقال)** زاد ابن
 اسحق في روايته فقال لهم بديل انكم تجلبون على محمد انه لم يأت لقتال انما جاء معترافاً بهم أو أي
 اتهموا بديل لانهم كانوا يعرفون ميله الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا ان كان كما تقول فلا
 يدخلها علينا عروة **(قوله فقام عروة)** في رواية أبي الاسود عن عروة عند الحاكم في الاكليل
 والبيهقي في الدلائل وذو ذلك ابن اسحق أيضاً من وجه آخر قالوا لما نزل صلى الله عليه وسلم
 بالحدية أحب أن يبعث رجلاً من أصحابه الى قريش يعلمهم بانه انما قدم معترافاً فدعا عروفاً فاعتذر
 بانه لا عشرة له بمكة فدعا عثمان فارس له بذلك وأمره أن يعلم من بمكة من المؤمنين بان الفرج
 قريب فاعلمهم عثمان بذلك فله أبا بن سعد بن العاص على فرسه فذكر القصة فقال المسلمون
 هنيأ لثمان خلص الى البيت فطاف به دوناً فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان ظنني به أن
 لا يطوف حتى يطوف معافاً كان كذلك قال ثم جاء عروة بن مسعود فذكر القصة وفي رواية ابن
 اسحق ان محبى عروة كان قبل ذلك وذو كرها موسى بن عقبة في المغازي عن الزهري وكذلك أبو
 الاسود عن عروة قبل قصة محبى سهيل بن عمرو فالتة أعلم **(قوله فقام عروة بن مسعود)** أي ابن
 معتب بضم أوله وفتح المهملة وتشديد المثناة المكسورة بعدها موحدة الشقي ووقع في رواية
 ابن اسحق عند أجد عروة بن عمرو بن مسعود والصواب الاول وهو الذي وقع في السيرة **(قوله)**
أستب بالولد وأست بالولد قالوا بلى كذا الابن ذروا غيره بالعكس أستم بالولد وأست بالولد وهو
 الصواب وهو الذي في رواية أجد وابن اسحق وغيرهما وزاد ابن اسحق عن الزهري ان أم عروة
 هي سبيعة بنت عبد شمس بن عبد مناف فارد بقوله أستم بالولد انكم حتى قد ولدوني في الجملة
 لتكون أمي منكم وجرى بعض الشراح على ما وقع في رواية أبي ذر فقال أراد بقوله أستم بالولد
 أي أنتم عندى في الشفقة والنصح بمنزلة الولد قال ولعله كان يخاطب بذلك قوماً هو أسن منهم
(قوله استنشرت أهل عكاظ) بضم المهملة وتخفيف الكاف وآخره معجزة أي دعوتهم الى نصركم

حتى تنفرد سالفتي ولننفذن

الله أمره فقال بديل

سأبلغهم ما تقول قال

فانطلق حتى أتى قريشاً قال

انا قد جئناكم من هذا الرجل

وسمعناه يقول قولاً فان

شدتم أن تعرضه عليكم فعلنا

فقال سفهاؤهم لا حاجة لنا

أن نخبرنا عنه بشئ وقال

ذوالرأى منهم هات ما سمعته

يقول قال سمعته يقول

كذا وكذا فخذتهم عقال

النبي صلى الله عليه وسلم

فقام عروة بن مسعود فقال

أي قوم أستم بالولد وأست

بالولد قالوا بلى قال فهل

تتموني قالوا لا قال أستم

تعلمون أي استنشرت أهل

عكاظ

(قوله فلما بلجوا) بالموحدة وتشديد اللام المفتوحين ثم مهمله مضمومة أى امتنعوا والتبيل
التمنع من الاجابة وبلغ الغريم اذا امتنع من اداء ما عليه زاد ابن اسحق فقالوا صدقت ما أنت
عندنا بمتهم (قوله قلنا عرض عليك) في رواية الكشي هي لكم (خطبة رشدا) بضم الخاء المعجمة
وتشديد المهمله والرشد بضم الراء وسكون المعجمة وبفتحهما أى خصله خبر وصلاص وانصاف
وبين ابن اسحق في روايته أن سبب تقديم عروته لهذا الكلام عند قريش ما رآه من ردهم
العنيف على من يجي عن عند المسلمين (قوله ودعوني آتة) بالمد وهو مجزوم على جواب الامر
وأصله آتته أى آجئ اليه (قالوا آتته) بالف وصل بعدها همزة ساكنة ثم مشناة مكسورة ثم هاء
ساكنة ويجوز كسر هاء (قوله نخو من قوله لبيد) زاد ابن اسحق وأخبره أنه لم يأت بريد حيا
(قوله فقال عروته عند ذلك) أى عند قوله لآتاتناهم (قوله اجتاحت) بجم ثم مهمله أى أهلك أصله
بالكسبة وحذف الجزاء من قوله وان تكن الاخرى تأدب مع النبي صلى الله عليه وسلم والمعنى وان
تكن الغلبة لقريش لا آمنهم عليك مثلا وقوله فاني والله لا أرى وجوها الخ كالتعليل لهذا القدر
المحذوف والحاصل أن عروته رد الامر بين شيئين غير مستحسنين عادة وهو هلاك قومه ان غلب
ورهاب أصحابه ان غلب لكن كل من الامر بن مستحسن شرعا كما قال تعالى قل هل تربصون
بنا الا احدى الحسينين (قوله أشوبا) بتقديم المعجمة على الواو كذلك لاكثر عليها اقتصر صاحب
المشارك ووقع لاني ذرعن الكشي أى أوشا بفتح الواو والاشواب الاخلاط من أنواع شتى
والاوباش (٣) الاخلاط من السفلة قالوا باش أخص من الاشواب (قوله خليا) بالحاء المعجمة
والقاف أى حقيقا وزنا ومعنى ويقال خليا للواحد والجمع ولذلك وقع صفة الاشواب (قوله
ويدعوك) بفتح الدال أى يتركوك في رواية أى الملبج عن الزهري عندهم من سمته وكافى بهم لو قد
لقبت قريشا قد أسلوك فتؤخذ أسير افأى شئ أشد عليك من هذا وفيه أن العادة جرت أن
الجيوش المجهمة لا يؤمن عليها القرار بخلاف من كان من قبيلة واحدة فانهم يأمنون القرار في
العادة وما درى عروته أن مودة الاسلام أعظم من مودة القرابة وقد ظن ذلك من مباغلة المسلمين
في تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتى (قوله فقال له أبو بكر الصديق) زاد ابن اسحق وأبو بكر
الصديق خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعده فقال (قوله امصص بظرا اللات) زاد ابن عاخذ
من وجه آخر عن الزهري وهي آى اللات طاغية التي يعبد أى طاغية عروته وقوله امصص بالف
وصل ومهملتين الاولى مفتوحة بصيغة الامر وحكى ابن التين عن رواية القابسي ضم الصاد
الاولى وخطأها والبطر بفتح الموحدة وسكون المعجمة قطعة تبقى بعد الختان في فرج المرأة
واللات اسم أحد الاصنام التي كانت قريش وثقف يعبدونها وكانت عادة العرب الشتم بذلك
لكن بالنظر الام فإراد أبو بكر المباغلة في سب عروته فإقامة من كان يعبد مقام أمه وحلده على ذلك
ما أغضب به من نسبة المسلمين الى القرار وفيه جواز النطق بما يستبشع من الانفاظ لارادة زجر
من يدامه ما يستحق بذلك وقال ابن المنير في قول أبي بكر تحسيس للعدو وتكذيبهم وتعريض
بالزامهم من قولهم ان اللات بنت الله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا بانها لو كانت بهذا المكان لها
ما يكون لللات (قوله أنحن نفتر) استفهام انكار (قوله من ذا قالوا أبو بكر) في رواية ابن
اسحق فقال من هذا يا محمد قال هذا ابن أبي قحافة (قوله أما) هو حرف استفتاح وقوله والذي

فلما بلجوا على تحمتكم باهلي
مولدى ومن أطاعنى قالوا
بلى قال فان هذا قد عرض
عليكم خطبة رشدا فقبولها
ودعوني آتة قالوا آتته
فأناه فجعل يكلم النبي صلى
الله عليه وسلم فقال النبي
صلى الله عليه وسلم نخو من
قوله لبيد فقال عروته عند
ذلك أى محمد أريأت ان
استأملت أمر قومك هل
سمعت بأحد من العرب
اجتاح أهله قبلك وان تكن
الاخرى فاني والله لا أرى
وجوها واني لا أرى أشوبا
من الناس خليا قالوا يفتروا
ويدعوك فقال له أبو بكر
رضي الله عنه امصص بظر
اللات أنحن نفتر عنه وندعه
فقال من ذا قالوا أبو بكر
قال أما والذي

(٣) قوله والاوباش الاخلاط
الخ كذا بالاصل فسر هذه
اللفظة ولم يصرح بانها
رواية وقد صرح القسطلاني
بذلك اه معجمه

نفسى يده يد على أن القسم بذلك كان عادة للعرب (قوله لولايد) أى نعمة وقوله لم أجرك بها
 أى لم أكفئك بها زاد ابن اسحق ولكن هذه هى أى جازاه بعدم اجابته عن شتمه يده التى كان
 أحسن اليه بها وبين عبد العزيز الامامى عن الزهرى فى هذا الحديث أن اليد المذكورة ان عروة
 كان تحمل بدية فاعانته أبو بكر بن ابيعون حسن وفى رواية الواقدى عشرة قلائص (قوله قائم على
 رأس النبي صلى الله عليه وسلم بالسيف) فيه جواز القيام على رأس الامير بالسيف بقصد
 الحراسة ونحوها من ترهيب العدو ولا يعارضه انتهى عن القيام على رأس الجالس لان محله
 ما اذا كان على وجه العظمة والكبير (قوله فكما تكلم) فى رواية السرخسى وانكشمتنى
 فكما كلمة أخذ بلحيتى وفى رواية ابن اسحق فجعل يتناول لحية النبي صلى الله عليه وسلم
 وهو يكلمه (قوله والمغيرة بن شعبة قائم) فى مغازى عروة بن الزبير رواية ابن الاسود عنه
 ان المغيرة لما رأى عروة بن مسعود مقبلا لبس لأمته وجعل على رأسه المغنر ليسحق من عروة
 عنه (قوله يثعلب السيف) هو ما يكون أسفل القرباب من فضة أو غيرها (قوله آخر) فعل
 أمر من التأخير زاد ابن اسحق فى روايته قبل أن لا تصل اليك وزاد عروة بن الزبير فانه لا ينبغي
 لمشرك أن يمسسه وفى رواية ابن اسحق فيقول عروة ويحك ما أظنك وأغظك وكانت عادة العرب
 أن يتناول الرجل لحية من يكلمه ولا سيما عند الملاطحة وفى الغالب انما يصنع ذلك النظير بالنظير
 لكن كان النبي صلى الله عليه وسلم يعصى لعروة عن ذلك استقالة وتالفا والمغيرة عنه اجلالا
 للنبي صلى الله عليه وسلم وتعظيما (قوله فقال من هذا قال المغيرة) وفى رواية أبى الاسود عن
 عروة فلما أكره المغيرة عما يقرع يده غضب وقال ليت شعرى من هذا الذى قد آذاني من بين
 أصحابك والله لا أحسب فيكم ألا منهس ولا أشرم نزل وفى رواية ابن اسحق فقبض رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال له عروة من هذا يا محمد قال هذا ابن أخيك المغيرة بن شعبة وكذا
 أخرجه ابن أبى شيبه من حديث المغيرة بن شعبة نفسه بإسناد صحيح وأخرج به ابن حبان
 (قوله أى غدر) بالمجبة بوزن عمر معدول عن غادر مبالغة فى وصفه بالغدر (قوله أأست
 أسعى فى غدرتك) أى أأست أسعى فى دفع شر غدرتك وفى مغازى عروة والله ما غشيت يدي
 من غدرتك لقد أورتنا العداوة فى ثقيف وفى رواية ابن اسحق وهى غشيت سواء لك الا
 بالامس قال ابن هشام فى السيرة أشار عروة به الى ما وقع للمغيرة قبل اسلامه وذلك
 انه خرج مع ثلاثة عشر نفسا من ثقيف من بنى مالك فغدر بهم وقتلهم وأخذ أموالهم
 فتهابهم القرية بقاء بنو مالك والاحلاف رهط المغيرة فسعى عروة بن مسعودهم المغيرة حتى أخذوا
 منه دية ثلاثة عشر نفسا واصطلحوا وفى القصة طول وقد ساق ابن الكلبى والواقدي القصة
 وحاصلها انهم كانوا خرجوا زائرين المتوفى بنى نصر فأحسن اليهم وأعطاهم وقصر بالمغيرة
 فخلصت له الغيرة منهم فلما كانوا بالطريق شربوا الخمر فلما سكروا واناموا وثب المغيرة فقتلهم
 ولحق بالمدينة فأسلم (قوله أما الاسلام فأقبل) بلفظ المتكلم أى أقبله (قوله وأما المال فلست
 منه فى شئ) أى لا تعرض له لكونه أخذه غدارا وبستفاد منه انه لا يحل أخذ أموال الكفار فى
 حال الأمن غدارا لان الرفقة يصطحبون على الامانة والامانة تؤدى الى أهلها مسلما كان أو كافرا
 وان أموال الكفار انما تحل بالحاربة والمغالبة ولعل النبي صلى الله عليه وسلم ترك المال فى يده

نفسى يده لولايد كانت
 لك عندي لم أجرك بها
 لاجبتك قال وجعل يكلم
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فكما تكلم كلمة أخذ بلحيتى
 والمغيرة بن شعبة قائم على
 رأس النبي صلى الله عليه
 وسلم ومعه السيف وعليه
 المغنر فكما أهوى عروة
 يده الى لحية النبي صلى
 الله عليه وسلم ضرب يده
 يثعلب السيف وقال له آخر
 يدك عن لحية رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فرفع
 عروة رأسه فقال من هذا
 قال المغيرة بن شعبة فقال
 أى غدرت أأست أسعى فى
 غدرتك وكان المغيرة صحب
 قوما فى الجاهلية فقتلهم
 وأخذ أموالهم ثم جاء فأسلم
 فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم أما الاسلام فأقبل
 وأما المال فلست منه فى شئ
 ثم ان عروة

جعل يرمق أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بعينه قال فوالله ما تختم رسول الله صلى الله عليه وسلم نخامة الا وقعت في كف رجل منهم فذلك بها وجهه وجلده واذا امرهم ابعدوا امره واذا توضعوا كادوا يفتلون على وضوءه واذا اكلوا اخفضوا أصواتهم عنده وما يتحدثون اليه النظر (٢٥٠) تعظيما لفرج عروته الى أصحابه فقال أي قوم والله لقد وفدت على الملوك

ووفدت على قصر وكسرى والنخاشي والله ان رأيت ما كذا قط يعظمه أصحابه ما يعظم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم محمدا والله ان يتختم نخامة الا وقعت في كف رجل منهم فذلك بها وجهه وجلده واذا امرهم ابعدوا امره واذا توضعوا كادوا يفتلون على وضوءه واذا اكلوا اخفضوا أصواتهم عنده وما يتحدثون النظر اليه تعظيما له وانه قد عرض عليكم خطبة رشح فاقبلوها فقال رجل من بني كنانة دعوني آتيه فتالوا آتته فلما أشرف على النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا فلان وهو من قوم يعظمون البدن فابعدوه له فبعث له واسطة قبلد اناس يلبون فلما رأى ذلك قال سبحان الله ما ينبغي لهؤلاء أن يصدوا عن البيت فلما رجع الى أصحابه قال رأيت البدن قد قدلت وأشعرت فآأرى أن يصدوا عن البيت فقام

لا يمكن أن يسلم قومه فبدا لهم أمروا بهم ويستناد من انقصه ان الحري اذا أتلف مال الحري لم يكن عليه ضمان وهذا أحد الوجهين للشافعية (قوله ٣ فجعل يرمق) بضم الميم أي يلحظ (قوله) فذلك بها وجهه وجلده زاد ابن اسحق ولا يستقطن شعره شيء الا أخذوه وقوله وما يتحدثون بضم أوله وكسر المهملة أي يتحدثون وفيه طهارة النخامة والشعر المنفصل والتبرك بفصالات الصالحين الطاهرة ولعل الصحابة فلو ذلك بحضرة عروته وبالغوا في ذلك اشارة منهم الى الرد على ما خشيهم من فرارهم وكأنهم قالوا بلسان الحال من يحب امامه هذه المحبة ويعظمه هذا التعظيم كيف يظن به انه يفر عنه ويسلمه لعدوه بل هم أشدا تباطيا وبديته وينصر من القبائل التي يراى بعضها بعضا بمجرى الرحم فيستناد منه جواز التوصل الى المتصور بكل طريق سائق (قوله) ووفدت الى قصر هو من الخاص بهذا العام وذكر الثلاثة لكونهم كانوا أعظم ملوك ذلك الزمان وفي مرسل على بن زيد عند ابن أبي شيبة فقل عروته أي قوم اني قد رأيت الملوك ما رأيت مثل محمد وما هو بمثل ولكن رأيت الهدى معك وفاؤا مآراكم الاستصبيكم فارتعنا فنصرف هو ومن اتبعه الى الطائف وفي قصة عروته بن مسعود من الفوائد ما يدل على جودة عقله ويقظته وما كان عليه الصحابة من المبالغة في تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم وتوقيره ومراعاة أمور وورع من جفا عليه بقول أو فعل والتبرك بأثاره (قوله) فقال رجل من بني كنانة في رواية الاماي فقام المجلس بمهملتين مصغر وسمى ابن اسحق والزبير بن بكارة بابه علقمة وهو من بني الحرث بن عبد مناة بن كنانة وكان من رؤس الاحباش وهم بنو الحرث بن عبد مناة بن كنانة وبنيو المصطلق بن خزاعة والقارة وهم بنو الهون بن خزاعة وفي رواية الزبير بن بكارة أي الله أن تعجب نظم وجدام وكندة وجير وتمع ابن عبد المطالب (قوله) فابعثوه (قوله) أي أثيروا هادفة واحدة وزاد ابن اسحق فلما رأى الهدى يسيل عليه من عرض الوادي بقلائده قد حبس عن محله رجع ولم يصل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن في مغازي عروته عند الحالك فصاح الحلاس فقال هلكت فريش ورب الكعبة ان القوم انما أتوا عمارا فقال النبي صلى الله عليه وسلم أجل يا أخا بني كنانة فاعلمهم بذلك فيحتمل أن يكون خاطبه على بعد (قوله) فآأرى أن يصدوا عن البيت زاد ابن اسحق وغضب وقال يا معشر قريش ما على هذا عاقدناكم أيضا صدعن بيت الله من جاء معظما له فقالوا كف عنا يا حليس حتى نأخذ لانتفسنا ما نرذى وفي هذه التهمة جواز الخجادة في الحرب واظهار ارادة الشيء والمقصود غيره وفيه ان كثيرا من المشركين كانوا يعظمون حرمان الاحرام والحرم ويشكرون على من يصد عن ذلك تسكانهم بقيام دين ابراهيم عليه السلام (قوله) فقام رجل منهم يقال له مكرز بكسر الميم وسكون الكاف وفتح الراء بعده هازي ابن حفص زاد ابن اسحق ابن الاخيف وهو بالمجعة ثم الجحانية ثم الناء وهو من بني عامر بن لؤي ووقع بخط ابن عبدة

النسابة

رجل منهم يقال له مكرز بن حفص فقال دعوني آتته فقالوا آتته فلما أشرف عليهم قال النبي صلى الله عليه وسلم هذا مكرز

٣ قوله فجعل يرمق) هـ ذاق في السخ التي بايد يشا في المتن الذي بايد بنا كآثرى بالهامش فلعل ما في الشرح رواية ١١

النسابة بفتح الميم وبخط يوسف بن خليل الحافظ بضمها وكسر الراء والاول المعتمد (قوله وهو رجل فاجر) في رواية ابن اسحق غادر وهو أرحج فاني ما زلت متحجبا من وصفه بالنجور مع ان لم يقع منه في قصة الحديبية بخور ظاهر بل فيها ما يشهد بخلاف ذلك كما سيأتي من كلامه في قصة أبي جندل الى ان رأيت في مغازي الواقدي في غزوة بدر أن عتبة بن ربيعة قال لقريش كيف تخرج من مكة وبنوا كنانة تخلصنا لأنهم على ذراري بنا قال وذلك ان حفص بن لاخيف يعني والد مكرز كان له ولد وضيقت له رجل من بني بكر بن عبد مناة بن كنانة بدم له كان في قريش فتكلمت قريش في ذلك ثم اصطلحوا ان يعد امكرز بن حفص بعد ذلك على عامر بن بنديس يعني بكر غرة فقتله فتمرت من ذلك كنانة فجاءت وقعة بدر في اثنا ذلك وكان مكرز معروفا بالاعتدال وذكروا في الغزاة أيضا انه أراد ان يبيت المسلمين بالحديبية فخرج في خمسين رجلا فاخذهم محمد بن مسلمة وهو على الحرب واتفقت منهم مكرز فكانه صلى الله عليه وسلم أشار الى ذلك (قوله اذ جاء سهيل بن عمرو) في رواية ابن اسحق فدعت قريش سهيل بن عمرو فقالوا اذهب الى هذا الرجل فصالحه قال فقال النبي صلى الله عليه وسلم قد أرادت قريش الصلح حين بعثت هذا (قوله قال دعهم فأخبرني أيوب عن عكرمة أنه لما جاء سهيل الخ) هذا موصول الى معمر بن الاسناد المذكور أولا وهو مرسل ولم أقف على من وصله بذلك ابن عباس فيه لكن له شاهد موصول عند ابن أبي شبة من حديث سلمة بن الاكوع قال بعثت قريش سهيل بن عمرو وهو يطب بن عبد العزى الى النبي صلى الله عليه وسلم ليصالحوه فلما رأى النبي صلى الله عليه وسلم سهيلا قال قد سهل لكم من أمركم للطبراني نحوه من حديث عبد الله بن السائب (قوله قال معمر قال الزهري) هو موصول بالاسناد الاول الى معمر وهو بنية الحديث وانما انترض حديث عكرمة في اثنا (قوله فقال هات اكتب بيننا وبينكم كتابا) في رواية ابن اسحق فلما انتهى الى النبي صلى الله عليه وسلم جرى بينهما القول حتى وقع بينهما الصلح على أن توضع الحرب بينهما عشر سنين وان يأمن الناس بعضهم بعضا وأن يرجع عنهم عامهم هذا * (تبينه) * هذا القدر الذي ذكره ابن اسحق انه مدة الصلح وهو المعتمد وبه جزم ابن سعد وأخرجه الحاكم من حديث علي بن عيسى وهو وقع في مغازي ابن عثمة في حديث ابن عباس وغيره انه كان سنين وكذا وقع عند موسى بن عقبة ويجمع بينهما بأن الذي قاله ابن اسحق هي المدة التي وقع الصلح عليها والذي ذكره ابن عثمة وغيره هي المدة التي انتهى أمر الصلح فيها حتى وقع نقضه على يد قريش كما سيأتي بيانه في غزوة الفتح من المغازي وأما ما وقع في كامل ابن عدي ومستدرك الحاكم والوسط للطبراني من حديث ابن عمر ان مدة الصلح كانت أربع سنين فهو مع ضعف اسناده منكر مخالف للصحيح وقد اختلف العلماء في المدة التي تجوز المهادنة فيها مع المشركين فقيس لا تجاوز أربع سنين وقيل ثلاثا وقيل سنين والاول هو الراجح والله أعلم (قوله فدعا النبي صلى الله عليه وسلم الكاتب) هو علي بنه اسحق بن راهويه في مسنده من هذا الوجه عن الزهري وكذا مضى في الصلح من حديث البراء بن عازب وكذلك أخرجه عمر بن شبة من حديث سلمة بن الاكوع فيما يتعلق بهذا الفصل من هذه القصة وسيأتي الكلام عليه مستوفى في المغازي ان شاء الله تعالى وأخرج عمر بن شبة من طريق عمرو بن

وهو رجل فاجر فجعل يكلم النبي صلى الله عليه وسلم فيمنعها هو يكلمه اذ جاء سهيل بن عمرو قال معمر فأخبرني أيوب عن عكرمة انه لما جاء سهيل بن عمرو قال النبي صلى الله عليه وسلم قد سهل لكم من أمركم قال معمر قال الزهري في حديثه فجاء سهيل بن عمرو فقال هات اكتب بيننا وبينكم كتابا فدعا النبي صلى الله عليه وسلم الكاتب فقال النبي صلى الله عليه وسلم اكتب بسم الله الرحمن الرحيم فقال سهيل أما الرحمن فوالله ما أدري ما هي ولكن اكتب باسمك اللهم كما كنت تكذب فقال المسلمون والله لا نكتبها الا بسم الله الرحمن الرحيم فقال النبي صلى الله عليه وسلم اكتب باسمك اللهم ثم قال

سهيل بن عمرو عن أبيه الكتاب عندنا كاتبه محمد بن مسلمة انتهى ويجمع بان أصل كتاب الصلح بخط علي كما هو في الصحيح ونسخ مثله محمد بن مسلمة لسهيل بن عمرو ومن الاوهام ما ذكره عمر بن شبة بعد ان حكى ان اسم كاتب الكتاب بين المسلمين وقرئ على بن أبي طالب من طرق ثم أخرج من طريق أخرى ان اسم الكاتب محمد بن مسلمة ثم قال حدثنا ابن عائشة بن زيد بن عبيد الله بن محمد التيمي قال كان اسم هشام بن عكرمة بغيضا وهو الذي كتب الصحيفة فسلت يده فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم هشاما (قلت) وهو غلط فاحش فان الصحيفة التي كتبها هشام بن عكرمة هي التي اتفقت عليها قرئش لما حصر وابتغى في الشعب وذلك عكة قبل الهجرة والقصة مشهورة في السيرة النبوية فتقوهم عمر بن شبة ان المراد بالصحيفة هنا كتاب القصة التي وقعت بالحديبية وليس كذلك بل بينهم ما نحو عشر سنين وانما كتب ذلك هنا خشية أن يغتر بذلك من لا معرفة له فبعثه اختلافا في اسم كاتب القصة بالحديبية وبالله التوفيق (يولد هذا ما قاضي) بوزن فاعل من قصبت الشيء أى فصلت الحكم فيه وفيه جواز كناية مثل ذلك في المعاهدات والرد على من منعه معاملة بخشية أن يظن فيها أنها نافية عنه عليه الخطأ (قوله) لا تحدث العرب أنا أخذنا ضغطة بضم الصاد وسكون الغين المعجمتين ثم طاء مهمله أى قهر أو في رواية ابن اسحق انه دخل علينا عنوة (قوله) فقال سهيل وعلى أنه لا يأتيك منار جيل وان كان على دينك الارردته اليسا في رواية ابن اسحق على انه من أتى محمد من قرئش بغير إذن وليه رده عليهم ومن جا قرئش ممن يتبع محمد لم يردوه عليه وهذه الرواية تعم الرجال والنساء وكذا تقدم في أول الشروط من رواية عقيل عن الزهري باللفظ ولا يأتيك منا أحوسب أي البحث في ذلك في كتاب النكاح وهل دخل في هذا الصلح ثم نسخ ذلك الحكم فيمن أولم يدخل في الإبطريق العموم فخصه من زراد ابن اسحق في قصة الصلح بهذا الإسناد وعلى أن بينا عينية مكشوفة أي أمر اطوى في صدور سلمية وهو إشارة الى ترك المؤاخذه بما تقدم بينهم من أسباب الحرب وغيره والمحافظة على العهد الذي وقع بينهم وقال ابن اسحق في حديثه وأنه لا أسلال ولا اغلال أى لا سرقة ولا خيانة فالأسلال من السلة وهي السرقة والاغلال الخيانة فتول أغل الرجل أى خان أما في الغنية فيقال غل بغير ألف والمراد أن يامن بعضهم من بعض في دنوسهم وأموالهم سرا وجهر اوقبل الأسلال من سل السيفوف والاعلال من لبس الدروع ووهام أبو عبد الله قال ابن اسحق في حديثه وأنه من أحب أن يدخل في عقد محمد وعهده دخل فيه ومن أحب أن يدخل في عقد قرئش وعهدهم دخل فيه فتوالت خراعة فقالوا نحن في عقد محمد وعهدهم وتوالت نو بكر فقالوا نحن في عقد قرئش وعهدهم وأنت ترجع عنا عاملك هذا فلا تدخل مكة علينا وأنه اذا كان عام قابل خر جناعتك فدخلنا بأصحابك فألق بها ثلاثا معلق سلاح الركب السيفوف في القرب ولا تدخلها بغيره وهذه القصة مسماة في مثلها في حديث البراء بن عازب في المغازي قال ابن اسحق في حديثه فيمنارسول الله صلى الله عليه وسلم يكتب الكتاب هو وسهيل بن عمرو واذ جاء أبو جندل بن سهيل فذكر انقصه (قوله) قال المسلمون سبحان الله كيف يرد في رواية عقيل الماضية أول الشر وطو كان فيما اشترط سهيل بن عمرو على النبي صلى الله عليه وسلم أنه لا يأتيك منا أحد وان كان على دينك الارردته اليسا ووليت بيننا وبينه فذكره المؤمنون ذلك وامتنعوا منه وأبى سهيل الا ذلك فكاتبه النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فريدهم مدابا

هذا ما قاضي عليه محمد رسول الله فقال سهيل والله لو كنا نعلم أنك رسول الله ما صدناك عن البيت ولا قاتلناك ولكن اكتب محمد بن عبد الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم والله اني رسول الله وان كذبتوني اكتب محمد بن عبد الله قال الزهري وذلك لقوله لا يسألوني خطه يعظمون فيها حرمات الله الأ عطيتهم اياها فقال له النبي صلى الله عليه وسلم على أن تخلوا بيننا وبين البيت فتطوف به فقال سهيل والله لا تحدث العرب أنا أخذنا ضغطة ولكن ذلك من العام المقبل فكتب فقال سهيل وعلى أنه لا يأتيك منار جيل وان كان على دينك الارردته اليسا قال المسلمون سبحان الله كيف يرد الى المشركين وقد جاء مسلما

جندل إلى أبيه سهيل بن عمرو ولم يأت به أحد من الرجال في تلك المدة إلا ردّه وقابل ذلك يشبه أن يكون هو عمر لما سمعنا في سمي الواقدي عن قال ذلك أيضا أسيد بن حضير وسعد بن عباد وسمي في المغازي أن سهيل بن حنيفة كان ممن أنكر ذلك أيضا ولمسلم من حديث أنس بن مالك أن قريشا صاحبت النبي صلى الله عليه وسلم على أنه من جاء منكم لم نردّه عليكم ومن جاءكم من اللهينا فقالوا يا رسول الله انك كتب هذا قال نعم انه من ذهب منا اليهم فأبعده الله ومن جاء منهم اليها فسيجعل الله له فرجا يخرج جوارزا أو الأسود عن عروة وهنا ولا بن عائذ من حديث ابن عباس نحوه فلما لان بعضهم لبعض في الصلح وهم على ذلك اذرى رجل من الفريقين رجلا من الفريق الآخر فتصايح الفريقان وارتهم كل من الفريقين من عندهم فارتهم المشركون كون عثمان ومن أتاهم من المسلمين وارتهم المسلمون سهيل بن عمرو ومن معه ودعا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى البيعة فبايعوه تحت الشجرة على أن لا يفتروا أو بلغ ذلك المشركين فأرعبهم الله فأرسلوا من كان مريتهم نادوا إلى الموادعة وأنزل الله تعالى وهو الذي كف أيديهم عنكم الآية وسياق في غزوة الحديبية بيان من أخرج هذه القصة موصولة وكيفية البيعة عند الشجرة والاختلاف في عدد من بايع وفي سبب البيعة أن شاء الله تعالى **(قوله)** فيمنعهم كذلك اذ دخل أبو جندل بالجيم والنون وزن جعفر وكان اسمه العاصي فتركه لما أسلم وله أخ اسمه عبد الله أسلم أيضا قديما وحضر مع المشركين بدرا ففر منهم إلى المسلمين ثم كان معهم بالحديبية ووهبهم من جعلهم ساءرا واحدا وقد استشهد عبد الله بالبيعة قبل أبي جندل بعدة وأما أبو جندل فكان حسن مكة ومنع من الهجرة وعذب بسبب الاسلام كما في حديث الباب وفي رواية ابن اسحق فان الخليفة لتكتب اذ طلع أبو جندل بن سهيل وكان أبوه حبسه فأقلت وفي رواية أبي الاسود عن عروة وكان سهيل أثقفه وسجنه حين أسلم فخرج من السجن وتكسب الطريق وركب الجبال حتى هبط على المسلمين فنرح به المسلمون وتلقوه **(قوله)** يرسف بفتح أوله ونتم المهلة وبالفاء أى عشى مشيا بطيئا بسبب القيد **(قوله)** فقال سهيل هذا يا محمد أول من أقاضيك عليه ان ترده إلى زاد ابن اسحق في روايته فقام سهيل بن عمرو إلى أبي جندل فضرب وجهه وأخذ يلبيه **(قوله)** انالم نقض الكتاب أى لم نقرع من كتابه **(قوله)** فاجزلى بصيغة فعل الامر من الاجازة أى امض لى فعلى فيه فلا أردّه اليك أو استثنيه من القضية وقع في الجمع للعميد فاجزه بالراء ورجح ابن الجوزي الزاى وفيه أن الاعتبار في العقود بالقول ولو تأخرت الكتابة والشهاد لاجل ذلك آمننى النبي صلى الله عليه وسلم لسهيل الامر في ردائه اليه وكان النبي صلى الله عليه وسلم تطف مع بقوله لم نقض الكتاب بعد رجاء أن يجيبه لذلك ولا ينكره بقيمة قرين لكونه ولده فلما أصر على الاستماع تركه له **(قوله)** قال مكرز بل كذلك كثير بلطف الاضراب وللكشمهين بلى ولم يذكرهما أجاب به سهيل مكرز في ذلك قيل في الذى وقع من مكرز في هذه القصة اشكال لانه خلاف ما وصفه به النبي صلى الله عليه وسلم من التجور وكان من الظاهر ان يساءل على أبي جندل فكيف وقع منه عكس ذلك وأجيب بان التجور حقيقة ولا يلزم أن لا يقع منه شيء من البر نادرا أو قال ذلك تنافا وفي باطنه خلافه أو كان سمع قول النبي صلى الله عليه وسلم انه رجل فاجر فأراد أن يظهر خلاف ذلك وهو من جملة تجوره وزعم بعض الشراح ان سهيلا لم يجب سؤاله لان مكرز لم يكن

فيمنعهم كذلك اذ دخل أبو جندل بن سهيل بن عمرو يرسف في قيوده وقد خرج من أسفل مكة حتى رمى بنفسه بين أظهر المسلمين فقال سهيل هذا يا محمد أول من أقاضيك عليه أن ترده إلى فقال النبي صلى الله عليه وسلم انالم نقض الكتاب بعد قال فوالله اذا لم أقاضك على شيء أبدا قال النبي صلى الله عليه وسلم فاجزلى قال ما أنا بمكرز بل أنا بناعل قال مكرز بل قد أجزأه لك

من جعل له أمر بمقد الصلح بخلاف سهيل وفيه نظر فان الواقدي روى ان مكرزا كان ممن جاء في
 الصلح مع سهيل وكان معهما حويط بن عبد العزى لكن ذكر في روايته ما يدل على أن اجازة
 مكرز لم تكن في ان لا يردده الى سهيل بل في تأمينه من التعذيب ونحو ذلك وان مكرزا وحويطا
 أخذوا بأبجدل فأدخله فسطاطا وكفأ بأباه عنه وفي مغازي ابن عائد نحو ذلك كله من رواية أبي
 الاسود عن عروة ولفظه فقال مكرز بن حنص وكان ممن أقبل مع سهيل بن عمرو في القامس الصلح
 أن الله جار وأخذ يده فأدخله فسطاطا وهذا الوثبت لكان أقوى من الاحتمالات الأول فانه لم يحجزه
 بان يقره عند المسلمين بل ليكلف العذاب عنه ليرجع الى طواعية أبيه فخرج بذلك عن القصور
 لكن يكرر عليه قوله في رواية الصحيح فقال مكرز قد أجزأنا لك الخطاب النبي صلى الله عليه وسلم
 بذلك **(قوله قال أبو جندل أي معشر المسلمين أردت الى المشركين الخ)** زاد ابن اسحق فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أبجدل اصبر واحتسب فاننا لا نغدر وان الله جاعل لك فرجا
 ومخرجا وفي رواية أبي المليح فأوصاه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فوثب عمر مع أبي جندل
 يشي الى جنبه ويقول اصبر فانهم مشركون وانما دم أحدكم كدم كلب قال ويذني قائمة
 السيف منه يقول عمر رجوت أن يأخذ مني فيضرب به أباه ففرض الرجل أي يحل بابه ونفذت
 التهمة قال الخطابي تأول العلماء ما وقع في قصة أبي جندل على وجهين أحدهما ان الله قد أباح
 الثقة للمسلم اذا خاف الهلاك ورخص له أن يكلم بالكفر مع اضمار الايمان ان لم يكن التورية
 فلم يكن رده اليهم اسلا ما لا يوجب جندل الى الهلاك مع وجوده السبيل الى الخلاص من الموت
 بالتقية والوجه الثاني أنه انما رده الى أبيه والغالب ان أباه لا يبلغ به الهلاك وان عذبه أو سجنه فله
 مشدوحة بالتقية أيضا وأما ما يخاف عليه من التهمة فان ذلك امتحان من الله يتل به صبر عباده
 المؤمنين واختلف العلماء على يجوز الصلح مع المشركين على أن يرد اليهم من جاء مسلما من عندهم
 الى بلاد المسلمين أم لا فقل نعم على ما دل عليه قصة أبي جندل وأبي بصير وقيل لا وان الذي وقع
 في القصة منسوخ وان ناسخه حديث نابري من مسلم بين مشركين وهو قول الحنفية وعند
 الشافعية تفصيل بين العاقل والمجنون والصبي فلا يردان وقال بعض الشافعية ضابط جواز
 الرد أن يكون المسلم بحيث لا تجب عليه الهجرة من دار الحرب والله أعلم **(قوله قال عمر بن**
الخطاب فأيتني النبي صلى الله عليه وسلم) هذا مما يقوى ان الذي حدث المسور ومروان بقصة
 الحديبية هو عمرو وكذا ما تقدم فريسان قصة عمر مع أبي جندل **(قوله فقلت ألسنتني الله حقا**
قال بل) زاد الواقدي من حديث أبي سعيد قال عمر لقد خنتني أمر عظيم وراجعت النبي صلى
 الله عليه وسلم مراعاة ما رجعتهم مثلها فلفظ وفي حديث سهيل بن حنيف الا في في الجزية وسورة
 الفتح فقال عمر ألسنتني الله حقا وهم على الباطل أليس قتلانا في الجنة وقتلناهم في النار فعلا
 نعطى الدنية بفتح المهملة وكسر التون وتشديد التمانية في ديننا ورجع ولم يحكم الله بيننا فقال
 يا ابن الخطاب اني رسول الله وان يضاهني الله فرجع متغيظا فلم يصبر حتى جاء أبابكر وأخرج الزار
 من حديث عمر نفسه مختصرا ولفظه فقال عمر اتهموا الرأي على الدين فلقد رأيتني أردت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم برأي وما ألوت عن الحق وفيه قال فرضي رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وأيت حتى قال لي يا عمر تراني رضى وتأتني **(قوله اني رسول الله ولست أعصيه)** ظاهر

قال أبو جندل أي معشر
 المسلمين أردت الى المشركين
 وقد جئت مسلما لا ترون
 ما قد لقيت وكان قد
 عذب عذبا شديدا في الله
 قال عمر بن الخطاب فأيتني
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فقامت ألسنتني الله حقا
 قال بل قلت ألسنتني على
 الحق وعدونا على الباطل
 قال بل قلت فلم تعطى الدنية
 في ديننا اذن قال اني رسول
 الله ولست أعصيه وهو
 ناضر قلت

في انه صلى الله عليه وسلم لم يفعل من ذلك شيئا الا بالوحي **(قوله)** اوليس كنت تحدثنا اناسنا في البيت في رواية ابن اسحق كان الصحابة لا يشكون في الفتح لرواياتهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما راوا الصلح دخلهم من ذلك امر عظيم حتى كادوا يهلكون وعند الواقدي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان رأى في منامه قبل ان يعمرانه دخل هو وأصحابه البيت فلما راوا تأخير ذلك شق عليهم ويستفاد من هذا الفصل جواز البحث في العلم حتى يظهر المعنى وان الكلام يحمل على عمومها واطلاقه حتى تظهر ارادة التخصص والتقييد وان من حلف على فعل شيء ولم يد كرمدة معينة لم يحث حتى تنقضي أيام حياته **(قوله)** فأثبت أبا بكر لم يذ كر عمرانه راجع أحد في ذلك بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم غير أبي بكر الصديق وذلك للحلالة قدره وسعة علمه عنده وفي جواب أبي بكر لعمر بن الخطاب ما أجابه النبي صلى الله عليه وسلم سواء دلالة على انه كان أكمل الصحابة وأعرفهم بأحوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعلمهم بأمر الدين وأشدهم موافقة لأمر الله تعالى وقد وقع التصريح في هذا الحديث بان المسلمين استنكروا الصلح المذكور وكانوا على رأى عرفي في ذلك وظاهر من هذا النص ان الصديق لم يكن في ذلك موافقا لهم بل كان قلبه على قاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وسواء في الهجره أو ابن الدغنة وصف أبا بكر الصديق بنظير ما وصفت به خديجة رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء من كونه يصل الرحم ويحمل الكل ويعين على ثواب الحق وغير ذلك فلما كانت صفاتها مما متشابهة من الابتداء استمر ذلك الى الانتهاء وقول أبي بكر فاستمسك بعزله هو بفتح الغين المعجمة وسكون الراء بعده ازاى وهو أى الغرز للابل عزلة الركب للفرس والمراد به التمسك بأمره وترك الخلفائه كالذي يمسك بركب الفارس فلا يفارقه **(قوله)** قال الزهري قال عرف فعلت لذلك اعمالا هو موصول الى الزهري بالسند المذكور وهو منقطع بين الزهري وعمر قال بعض الشراح قوله اعمالا أى من الذهاب والنجى هو السؤال والجواب ولم يكن ذلك شكاً من عمر بل طلبا للكشف ما خفي عليه وحناء على اذلال الكفار لما عرف من قوته في نصره الدين اه وتفسير الاعمال بما ذكره دوديل المراد به الاعمال الصالحة ليكرمه عنه ماضى من التوقد في الامتثال اليه وقد ورد عن عمر التصريح بمراده بقوله اعمالا في رواية ابن اسحق وكان عمر يقول ما زلت أتصدق وأصوم وأصلى وأعتمر من الذى صنعت يومئذ مخافة كلامي الذى تكلمت به وعند الواقدي من حديث ابن عباس قال عمر لقد أعتقت بسبب ذلك رقبا وصمت دهرأ وأما قوله ولم يكن شكاً فان أرادني الشك في الدين فواضح وقد وقع في رواية ابن اسحق ان أبا بكر لما قال له الزم غرزه فانه رسول الله قال عمر وأما شاهد انه رسول الله وان أرادني الشك في وجود المصلحة وعدمها فزود وقد قال السهيلي هذا الشك هو ما لا يستمر صاحبه عليه وانما هو من باب الوسوسة كذا قال والذي يظهر انه توقف منه ليقف على الحكمة في القصة وتكشفت عنه الشبهة ونظيره قصته في الصلاة على عبد الله بن أبي وان كان في الاولى لم يطابق اجتهاده الحكم بخلاف الثانية وهي هذه القصة وانما عمل الاعمال المذكورة لهذه والجميع ما صدر منه كان معذورا فيه بل هو مأجور لانه مجتهد فيه **(قوله)** فلما فرغ من قضية الكتاب زاد ابن اسحق في روايته فلما فرغ الكتاب أشهد على الصلح رجالا من المسلمين ورجالا من المشركين

أوليس كنت تحدثنا
أنا سنأى البيت فمطوف
به قال بلى فأخبرتك أنا
فأثبه العام قال قلت لا
قال فانك آتبه ومطوف
به قال فأثبت أبا بكر فقلت
يا أبا بكر أليس هذا بي الله
حقا قال بلى قلت أسنأ على
الحق وعدونا على الباطل
قال بلى قلت فلم تعطى الدية
في دنيا اذن قال أيها الرجل
انه رسول الله صلى الله
عليه وسلم وليس يعصى ربه
وهو ناصره فاستمسك بعززه
فوالله انه على الحق قلت
أليس كان يحدثنا اناسنا في
البيت فمطوف به قال بلى
أفأخبرتك أنك تأثبه العام
قلت لا قال فانك آتبه
ومطوف به قال الزهري قال
عمر فعلت لذلك أعمالا قال
فلما فرغ من قضية الكتاب

ومنها أبو بكر وعمر وعلي وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص ومحمد بن مسابة وعبد الله
 ابن سہیل بن عمرو ومكرز بن حنص وهو مشرك **(قوله)** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صحابة
 قوموا فافخروا ثم اخلقوا في رواية أبي الاسود عن عروة فافخروا من النضية أمر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بالهدى فساقتهم المسلمون يعني الى جهة الحرم حتى قام اليه المشركون من
 قريش فخبسوه فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتحرك **(قوله)** فوالله ما قام منهم رجل قيل
 كأنهم قد قفلوا الاحتمال أن يكون الامر بذلك للندب أولرجاء نزول الوحي بإبطال الصلح المذكور
 أو تخصيصه بالأذن بدخولهم مكة ذلك العام لا عام نسكهم وسوغ لهم ذلك لأنه كان زمان
 وقوع النسخ ويحتمل أن يكونوا ألهمتهم صورة الحل فاستغروا في النكركم لالحقهم من الدل عند
 انفسهم مع ظهور قوتهم واقتدارهم في اعتقادهم على بلوغ غرضهم وقضاء نسكهم بالقهر
 والغلبة أو آخروا الامتنال لاعتقادهم ان الامر المطلق لا يقتضي الفور ويحتمل مجموع هذه
 الامور لمجموعهم كإسمائى من كلام أم سلمة وليس فيه حجة لمن أثبت أن الامر للقور ولأن نفاذ ولا
 لمن قال ان امر للوجوب للندب لما يطرأ القصة من الاحتمال **(قوله)** فذلكرها ما لقي من الناس
 في رواية ابن اسحق فقال لها ألا ترين الى الناس اني أمرهم بالامر فلا يفعلونه وفي رواية أبي المليح
 فاستد ذلك عليه فدخل على أم سلمة فقال هلك المسلمون أمرتهم أن يحلقوا ويحرقوا فلم يفعلوا قال
 فجلى الله عنهم يومئذ بأمر سلمة **(قوله)** قالت أم سلمة يا بني الله أتجيب ذلك اخرج ثم لا تكلم أحد منهم
 زاد ابن اسحق قالت أم سلمة يا رسول الله لا تكلمهم فانهم قد دخلهم أمر عظيم مما أدخلت على
 نفسك من المشقة في أمر الصلح ورجوعهم بغير فتح ويحتمل انها فهمت عن الصحابة انه احتمل
 عندهم أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم بالتحلل أخذ بالارخصة في حقهم وانه هو يستمر
 على الاحرام أخذ بالزعة في حق نفسه فأشارت عليه أن يتحلل ليتقن عنهم هذا الاحتمال وعرف
 النبي صلى الله عليه وسلم صواب ما أشارت به ففعله فلما رأى الصحابة ذلك بادروا الى فعل ما أمرهم به
 اذ لم يبق بعد ذلك غاية تنتظر وفيه فضل المشورة وان الفعل اذا انضم الى القول كان أبلغ من القول
 المجرد وليس فيه أن الفعل مطلقا أبلغ من القول وجواز مشاوره المرأة المناضلة وفضل أم سلمة
 وفور عتاقها حتى قال امام الحرمين لانعلم امرأة أشارت برأى فأصابت الأم سلمة كذا قال وقد
 استدرك بعضهم عليه بنت شعيب في أمر موسى ونظير هذا ما وقع لهم في غزوة النخع كما سألني هنالك
 من أمرهم بالفطر في رمضان فلما استمروا على الامتناع تناول القدر فشرب فلما رأوه شرب
 شربوا **(قوله)** فخر بدنه في رواية الكشميني هديه زاد ابن اسحق عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن
 ابن عباس انه كان سبعة بدينه كان فيها رجل لابي جهل في رأسه برة من فضة ليغيطبه المشركين
 وكان غنمه منه في غزوة بدر **(قوله)** ودعا حلقه فحلقه قال ابن اسحق بلغني أن الذي حلقه في ذلك
 اليوم هو خراش عجمي بن أسية بن الفضل الخزاعي قال ابن اسحق فحدثني عبد الله بن أبي نجيح
 عن مجاهد عن ابن عباس قال حلق رجل يومئذ وقصر آخرون فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يرحم الله المحلقين قالوا والمقصرين الحديث وفي آخره قالوا يا رسول الله لم ظهرت للمحلقين
 دون المقصرين قال لانهم لم يشكوا قال ابن اسحق قال الزهري في حديثه ثم انصرف رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فافلا حتى اذا كان بين مكة والمدينة ونزلت سورة الفتح فذكر الحديث

قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لا صحابة قوموا
 فافخروا ثم اخلقوا قال
 فوالله ما قام منهم رجل حتى
 قال ذلك ثلاث مرات فلما
 لم يقيم منهم أحد دخل على
 أم سلمة فذلكرها ما لقي من
 الناس فقالت أم سلمة يا بني
 الله أتجيب ذلك أخرج ثم
 لا تكلم أحد منهم كلمة حتى
 تحرك بدنه وتدعو حلقه
 فحلقه فخرج فلم يكلم
 أحد منهم حتى فعل ذلك
 فخر بدنه ودعا حلقه فحلقه
 فلما رأوه اذلك قاموا فافخروا
 وجعل بعضهم يحلق بعضا
 حتى كاد بعضهم يقتل بعضا
 غما

في تفسيرها الى أن قال قال الزهري فافتح في الاسلام فتح قبله كان أعظم من فتح الحديبية انما
كان القتال حيث اتفق الناس ولما كانت الهزيمة وضعت الحرب وأمن الناس كلهم بعضهم
بعضا والتقوا وتفاوضوا في الحديث والمنازعة ولم يكلم أحد بالاسلام بقتل شيئا في تلك المدة الا
دخل فيه ولقد دخل في تلك السنة مثل من كان في الاسلام قبل ذلك أو أكثر يعني من ضنايد
قريش وبما ظهر من مصلحة الصلح المذكور غير ما ذكره الزهري انه كان معه دية بين يدي النخ
الاعظم الذي دخل الناس عقبه في دين الله أفواجا وكانت الهدية مفعلا لذلك ولما كانت قصة
الحديبية مقدمة للفتح سميت فتحا كما سيأتي في المغازي فان الفتح في اللغة فتح المغلق والصلح كان
مغلطا حتى فتحه الله وكانت من أسباب فتحه صد المسلمين عن البيت وكان في الصورة الظاهرة تضييما
للمسلمين وفي الصورة الباطنة عزالهم فان الناس لاجل الامن الذي وقع بينهم اختلط بعضهم
ببعض من غير تكبر أو سمع المسلمون المشركين القرآن وناظرهم على الاسلام جبهة آمنين
وكانوا قبل ذلك لايتكلمون عندهم بذلك الاخفية وظهر من كان يخفي اسلامه فذل المشركون
من حيث أرادوا العزة وأقهر ومن حيث أرادوا الغلبة ^(قوله ثم جاءه نسوة مؤمنات الخ) ظاهره
انهن جئن اليه وهو بالحديبية وليس كذلك وانما جئن اليه بعد الفداء المدة وقد تقدم في أول
الشروط من رواية عقيل عن الزهري ما يشهد لذلك حيث قال ولم يأت أحد من الرجال الا رد في
تلك المدة ولو كان مسلما وجاء المؤمنات مهاجرات وكانت أم كلثوم بنت عقبة ممن خرج ويقال انها
كانت تحت عمرو بن العاص وسمي من المؤمنات المذكورات أمية بنت بشر وكانت تحت حسان
ويقال ابن دحاجة قبل أن يسلم فتزوجها مهمل بن حنيفة فولدت له ابنة عبد الله بن مهمل
ذكر ذلك ابن أبي حاتم من طريق يزيد بن أبي حبيب عن سفيان بن عيينة عن طريق ابن اسحق عن
الزهري وسبعة بنات الحرب الاسلامية وكانت تحت مسافر الخزومي ويقال صديق بن الراهب
والاولى فقتلها ابن أبي حاتم من طريق مقاتل بن حيان ان امرأة صديق اسمها سبيعة
فتزوجها عمرو وأم الحكم بنت أبي سفيان كانت تحت عياض بن شداد فارتدت كما سيأتي بيانه
في آخر الشروط وروعت عقبة كانت تحت شماس بن عثمان وعبدية بنت عبد العزيز بن
نضلة كانت تحت عمرو بن عبدود ^(قلت) لكن عمرو قتل بالخندي وكانها فرت بعد ذلك وكان
من سنة الجاهلية ان مات زوجها كان أهله أحق بها او كان ممن خرج من النساء في تلك المدة
بنت حمزة بن عبد المطلب كما سيأتي بيانه في عمرة القضية وياتي تفصيل ذلك في المغازي وشرح قصة
الامتحان في أواخر كتاب النكاح في باب نكاح من أسلم من المشركات مع بشية فواته ان شاء الله
تعالى ^(قوله ثم رجع النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة فجاهه أبو بصير) فتح الموحدة وكسر
المهملة رجل من قريش هو عتبة بضم المهملة وسكون المشاة وقيل فيه عبيد بن جهملة بن
وهو وهم ابن أسيد بفتح الهمزة على الصحيح ابن جارية بالجيم الثقي حليف بني زهرة سماه ونسبه
ابن اسحق في روايته وعرف بهذا أن قوله في حديث الباب رجل من قريش أي بالخلف لان بني
زهرة من قريش ^(قوله فارس لو في طلبه رجلين) هما ابن سعد في الطبقات في ترجمة أبي بصير
ختميس وهو عجمي وثون وآخره مهملة مصغر بن جابر ومولى له يقال له كوروث وفي الرواية
الامية آخر الباب ان الاخنس بن شريق هو الذي أرسل في طلبه زاد ابن اسحق في مكتب الاخنس

٢ اعلم لم يكن كذا في هامش
نسخة ام

ثم جاءه نسوة مؤمنات فانزل
الله تعالى يا أيها الذين آمنوا
إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات
فامتنعواهن حتى
بلغن بعض الكوافر فطلق
عن يومئذ امرأتين كانتا له
في الشرك فزوج أحدهما
معاوية بن أبي سفيان
والأخرى صفوان بن أمية
ثم رجع النبي صلى الله عليه
وسلم الى المدينة فجاهه أبو
بصير رجل من قريش وهو
سليم فارس لو في طلبه رجلين
فقالوا العهد الذي جعلت
لنا

ابن شريق والازهر بن عبد عوف الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا بعثنا به مع مولى لهما
ورجل من بني عاصر استأجره بيكرين اه والاحسن من ثقيف رهط أبي بصير وازهر من بني
زهرة خلفاء أبي بصير فلكل منهما المطالبة برده ويستغاد منه أن المطالبة بالرد تختص بمن كان من
عشيرة المطلوب بالأصل أو الخلف. وقيل إن اسم أحد الرجلين مرثد بن جرمان زاد الواقدي
فقدما بعد أبي بصير بثلاثة أيام (قوله فدفعه الى الرجلين) في رواية ابن اسحق فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم يا أباصير ان هؤلاء القوم صالحون اعلى ما علمت وأنا لا تغدر فالحق بقومك
فقال اتردني الى المشركين فقتلوني عن ديني ويعذبوني قال اصر واكتسب فان الله جاعل لك
فرجا ومخرجا وفي رواية أبي المليح من الزيادة فقال له عمر أنت رجل وهو رجل ومعك السيف وهذا
أوضح في التعريض بقتله واستبدل بعض الشافعية بهذه القصة على جواز دفع المطلوب لمن ليس
من عشيرته اذا كان لا يخشى عليه منه لكونه صلى الله عليه وسلم دفع أبابصير للعامري ورفيقه
ولم يكونا من عشيرته ولم يكونا من رهطه لكنه آمن عابه فنهما العلم بأنه كان أقوى منهما ولهذا
آل الامر الى أنه قتل أحدهما وأراد قتل الآخر وفيما استبدل به من ذلك نظر لان العامري
ورفيقه انما كانا رسولا ولو أن فيهما ربيعة لما أرسلهما من هومن عشيرته وايضا فقبيلة قريش
تجمع الجميع لان بني زهرة وبني عامر جميعا من قريش وأبو بصير كان من خلفاء بني زهرة كما
تقدم وقد وقع في رواية أبي المليح جاء أبو بصير مسلما وجاء وليه خلفه فقال يا محمد رده على قومه
ويجمع بان فيه مجازا والتقدير جاء رسول وليه ورسول اسم جنس يشمل الواحد فصاعدا أو
يحمل على أن الآخر كان رفيعا الرسول ولم يكن رسولا بالأصل (قوله فنزلوا يا كونا من تمر لهم)
في رواية الواقدي فلما كانوا ابني الخليفة دخل أبو بصير المسجد فصلى ركعتين وجلس يتعبدى
ودعاهما فقدم سفره لهما فأكلوا جميعا (قوله فقال أبو بصير لاحد الرجلين) في رواية ابن
اسحق العامري وفي رواية ابن سعد بن خنيس بن جابر (قوله فاستله الآخر) أي صاحب السيف
أخرجه من غمده (قوله فامكنه به) أي يده وفي رواية الكشي بنى فامكنه منه (قوله فضر به
حتى برد) بفتح الموحدة والراء أي خدت حواسه وهي كناية عن الموت لان الميت تسكن حرمة
وأصل البرد السكون قاله الخطابي وفي رواية ابن اسحق فعلاه حتى قتله (قوله وفرا الآخر) في
رواية ابن اسحق وخرج المولى يشتد أي هربا (قوله ذعرا) أي خوف وفي رواية ابن اسحق فزعا
(قوله ٣ قتل صاحبي) بضم القاف في رواية ابن اسحق قتل صاحبكم صاحبي (قوله وإني لمقتول)
أي ان لم تردوه عني وعند الواقدي وقد أفلت منه ولم أكد وقوع في رواية أبي الاسود عن عروة
فرد رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهما فاوثقاه حتى اذا كانا ببعض الطريق ناما فقتلوا
السيف بغيره فامره على الاسار فقطعه وضرب أحدهما بالسيف وطلب الآخر فهرب والاول
أصح وفي رواية الاوزاعي عن الزهري عند ابن عائذ في المغازي وجزا لا خروا تبعه أبو بصير
حتى دفع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في أصحابه وهو عاض على أسنانه وبه وقبدا طرف ذكره
والخصي يطير من تحت قدميه من شدة عدوه وأبو بصير يتبعه (قوله قد والله أوفى الله ذمتك)
أي فليس عليك منهم عقاب فيما صنعت أنا زاد الاوزاعي عن الزهري فقال أبو بصير يا رسول
الله عرفت اني ان قدمت عليهم فقتلوني عن ديني ففعلت ما فعلت وليس بيني وبينهم عهد ولا عقد

فدفعه الى الرجلين
نفر جابه حتى بلغا ذا الخليفة
فنزوا يا كونا من تمر لهم
فقال أبو بصير لاحد
الرجلين والله اني لارى
سيمك هذا يا فلان جيدا
فاستله الآخر فقال أجل
والله انه لجيد لقد جرت
به ثم جرت فقال أبو بصير
أرني أنظر اليه فامكنه به
فضر به حتى برد وفر الآخر
حتى أتى المدينة فدخل
المسجد بعدو فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم حين
راه لقد رأى هذا ذعرا فلما
انتهى الى النبي صلى الله
عليه وسلم قال قتل صاحبي
وإني لمقتول بقاء أبو بصير
فقال يا بني الله قد والله
أوفى الله ذمتك قد رددتني
اليهم ثم أنجاني الله منهم
قال النبي صلى الله عليه وسلم

(٣) قوله قتل صاحبي
كذا في نسخ الشرح وفي
المتن الذي شرح عنده
القسطلاني قتل والله صاحبي

اه صححه

اه وفيه أن للمسلم الذي يحيى من دار الحرب في زمن الهامة قتل من جاف في طلب رده إذا شرط
 لهم ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر على أبي بصير قتل العامري ولا أمر فيه بتودد لاديه
 والله أعلم (قوله ويل امه) بضم اللام وصل الهمزة وكسر الميم المشددة وهي كلمة ذم تقولها
 العرب في المدح ولا يقصدون معنى ما فيها من الذم لأن الويل الهلاك فهو كقولهم لامة الويل
 قال بديع الزمان في رسالة له والعرب تطلق تربت يمينه في الامر إذا أههم ويقلون ويل امه
 ولا يقصدون الذم والويل يطلق على العذاب والحرب والجزر وقد تقدم شيء من ذلك في الحج في
 قوله للاعرابي ويلك وقال النراء أسبل قولهم ويل فلان وي فلان أي فكثير الاستعمال
 فالحقوا بها اللام فصارت كأنها منها وأعرابوها وتبعه ابن مالك إلا أنه قال تبعها للثبوت ان وى
 كلمة تعجب وهي من أسماء الأفعال واللام بعدها مكسورة ويجوز ضمها اتباعا للهمزة وحذفت
 الهمزة تخفيفا والله أعلم (قوله مسعر حرب) بكسر الميم وسكون المهملة وفتح العين المهملة
 وبالنصب على التمييز وأصله من مسعر حرب أي يسعرها قال الخطابي كأنه يصفه بالأقدام في
 الحرب والتسعر لئلا رهاو وقع في رواية ابن اسحق محش بحاء مهلهلة وشين معجمة وهو بمعنى مسعر
 وهو العود الذي يحرق به النار (قوله لو كان له احد) أي يضره ويغاضده ويناصره وفي رواية
 الاوزاعي لو كان له رجال فلقتهم أبو بصير فاطلق وفيه إشارة اليه بالقرار لم يرد له إلى المشركين
 وروى عن من بلغه ذلك من المسلمين أن يلحقوا به قال جمهور العلماء من الشافعية وغيرهم يجوز
 التعريض بذلك لا التصريح كافي هذه القصة والله أعلم (قوله حتى أتى سيف البحر) بكسر المهملة
 وسكون التحتانية بعدها فاء أي ساحله وعين ابن اسحق المكان فقال حتى نزل العيص وهو
 بكسر المهملة وسكون التحتانية بعدها مهملة قال وكان طريق أهل مكة إذا قصدوا الشام
 (قلت) وهو يخاض المدينة إلى جهة الساحل وهو قريب من بلاد بني سليم (قوله ويقتل منهم
 أبو جندل) أي من أبيه وأهله وفي تعبيرة بالصيغة المستقبلة إشارة إلى ارادته مشاهدة الحال
 كقوله تعالى الله الذي أرسل الرياح فتثير سحابا وفي رواية أي الأسود عن عروة وانفلت أبو
 جندل في سبعين راكباً مسلمين فلحقوا بأبي بصير فزلقوا قريشاً من ذي المروة على طريق غير قريش
 فقطعوا ما بينهم (قوله حتى اجتمعت بينهم عصاة) أي جماعة ولا واحد لها من لفظها وهي تطلق
 على الأربعين فسادوها وهذا الحديث يدل على أنها تطلق على أكثر من ذلك ففي رواية ابن اسحق
 انهم بلغوا شحوا من سبعين نفسا وفي رواية أي المليح بلغوا أربعين أو سبعين وجزم عروة في
 المغازي بانهم بلغوا سبعين وزعم السهيلي انهم بلغوا ثمانمائة رجل وزاد عروة للحقوا بأبي بصير
 وكرهوا أن يقدموا المدينة في مدة الهدنة خشية أن يعادوا إلى المشركين وسمى الواقدي منهم
 الوليد بن الوليد بن المغيرة (قوله مايسمعون بعير) أي يجزعرب بالمهملة المكسورة أي قافلة
 (قوله الا اعترضوا لها) أي وقفوا في طريقها بالعرض وهي كناية عن منعهم لها من السير
 (قوله فارسلت قريش) في رواية أي الأسود عن عروة فارسلوا أناس فيان بن حرب إلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يسألونه ويتضرعون اليه أن يعث إلى أبي جندل ومن معه وقالوا
 ومن خرج منها اليك فهو لك حلال غير خرج (قوله فارسل النبي صلى الله عليه وسلم اليهم)
 في رواية أي الأسود المذكورة فبعث اليهم فقد مواعيليه وفي رواية موسى بن عقبه عن

ويل أمه مسعر حرب لو كان
 له أحد فلما سمع ذلك عرف
 أنه سيرده اليهم فخرج حتى
 أتى سيف البحر قال ويقتل
 منهم أبو جندل بن سهيل
 فلحق بأبي بصير فجعل لا يخرج
 من قريش رجل قد أسلم الا
 لحق بأبي بصير حتى اجتمعت
 منهم عصاة فوالله
 ما يسمعون بعير خرجت
 لقريش إلى الشام الا
 اعترضوا لها فقتلواهم
 وأخذوا أموالهم فأرسلت
 قريش إلى النبي صلى الله
 عليه وسلم تناسده الله
 والرحم لما أرسل في أناده
 فهو آمن فأرسل النبي صلى
 الله عليه وسلم اليهم

كف أيديهم عنكم وأيديكم
عنهم يظن مكة من بعد أن
أظنركم عليهم حتى بلغ الحجة
حججة الحاهلية وكانت
حجيتهم أنهم لم يفتروا أنه نبي
الله ولم يقرؤا بسم الله
الرحمن الرحيم وحالوا بينهم
وبين البيت قال أبو عبد الله
معرفة العرب الحرب تزيلا وتبروا
حجيت القوم منهم حماية
وأجيت الحجة وقال عقيل
عن الزهري قال عروة
فاخبرني عائشة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان
يتجهنن وبلغنا أنه لما أنزل
الله تعالى أن يردوا إلى
المشركين ما أنفقوا على من
هاجر من أزواجهم وحكم
على المسلمين أن لا يمسكوا
بعدم الكوافر

(٣) قوله تزيلا وتبروا

حجيت القوم منهم حماية
الحج كذا بنسخ الشرح التي
بأيدينا ومائة ككافي
التي سئلاني ما راجا الرواية
بتفسيرها حماية على وزن
فعالة بالكسر وأجيت
الحجة بكسر الحاء وفتح الميم
مقصودا جعلته حتى
لا يدخل فيه ولا يقرب منه
وهو بضم الباء وفتح الحاء
مبني للمفعول وأجيت
الحديد في النار فهو مختص
وأجيت الرجل إذا غضبه

الزهري فكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أبي بصير فقدم كتابه وأبو بصير عوت فبات
وكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم في يده فدفعه أبو جندل مكانه وجعل عند قبره مستعبدا
قال فقدم أبو جندل ومن معه إلى المدينة فلم يزل بها إلى أن خرج إلى الشام فجاهدا فاستشهد
في خلافة عمر قال فعلم الذين كانوا أشاروا بأن لا يسلم أبو جندل إلى أبيه أنه طاعة رسول الله
صلى الله عليه وسلم خير مما كرهوا وفي قصة أبي بصير من التوائد جواز قتل المشرك المعتدي
غيلة ولا يعد ما وقع من أبي بصير غدر الله لم يصح في جلدته من دخل في المعاهدة التي بين
النبي صلى الله عليه وسلم وبين قريش لأنه إذا ذلك كان محبوسا بعهدة لكنه لما خشى أن المشرك
يعيده إلى مكة ركن درأ عن نفسه بقتله ودافع عن دينه بذلك ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم
ذلك وفيه أن من فعل مثل فعل أبي بصير لم يكن عليه قود ولا دية وقد وقع عند ابن أبي عمير
ابن عمر وبلغه قتل العامري طالب بديته لأنه من ربه فله فقال له أبو سفيان ليس علي محمد
مطالبة بذلك لأنه وفي مع الله وأسلمه رسولكم ولم يقتله بأمره ولا على آل أبي بصير أيضا لأنه
ليس على دينهم وفيه أنه لا يرد على المشركين من جامعتهم الا بطلب منهم لم لانهم لم يطلبوا أبا
بصير أول مرة أسلمه لهم ولما خضروا اليه ثانيا لم يرسلهم بل لو أسلموا اليه وهو عنده لاسر له فلما
خشى أبو بصير من ذلك نجاه نفسه وفيه أن شرط الرد أن يكون الذي حضر من دار الشرك باقيا
في بلد الامام ولا يتناول من لم يكن تحت يد الامام ولا متعززا اليه واستتبقت منه بعض
المتأخرين أن بعض مالوك المسلمين مثلا لو هادن بعض مالوك الشرك فغزاهم ملك آخر من
المسلمين فقتلهم وغنم أموالهم جازله ذلك لأن عهد الذي هادنهم لم يتناول من لم يهاذهم ولا يمتنق
أن يحمل ذلك ما إذا لم يكن هناك قريصة تعمي (قوله فانزل الله تعالى وهو الذي كف أيديهم عنكم)
كذا هنا وظاهر ما نزلت في شأن أبي بصير وفيه نظروا المشهور في سبب نزولها ما أخرجه مسلم
من حديث سلمة بن الأكوع وعن حديث أنس بن مالك أيضا أخرجه أحمد والنسائي من
حديث عبد الله بن مغفل باسناد صحيح انها نزلت بسبب القوم الذين أرادوا من قريش أن
ياخذوا من المسلمين عزة فظفروا بهم فغنا عنهم النبي صلى الله عليه وسلم فنزلت الآية وقيل في
نزلها غير ذلك (قوله معرفة العرب الحرب) يعني أن المعرفة مشتقة من العريف مع المهملة وتشديد الراء
(قوله ٣ تزيلا وتبروا) حجيت القوم منهم حماية الحج هذا القدر من تفسير سورة النسخ في الجواز لا ي
عبدة وهو في رواية المشعلى وحده (قوله قال عقيل عن الزهري) تقدم موصولا بمتابعة في أول
الشرط وأراد المصنف بإيراد بيان ما وقع في رواية معمر من الإدراج (قوله وبلغنا) هو مقول
الزهري وصلة ابن مردويه في تفسيره من طريق عقيل وقوله وبلغنا أن أبا بصير بالخ هوم من قول
الزهري أيضا والمراد به أن قصة أبي بصير في رواية عقيل من مرسل الزهري وفي رواية معمر
موصولة إلى المسور لكن تتابع معمر على وصلها ابن أبي عمير كما تقدم وتابع عقيل الأوزاعي
على إرساله فعمل الزهري كان يرسلها تارقي وصلها أخرى والله أعلم ووقع في هذه الرواية
الاخيرة من الزيادة وما نعلم ان أحدا من المهاجرين ارتدت بعد إيمانهم وفيه أقوله ان أبا بصير بن
أسيد بنج الهذلي قد قدم مؤمنا كذا لا أكثر وفي رواية السرخسي والمسلمي قد قدم من بني وهو

أن عمر طلق امرأتين قريبة
 بنت أبي أمية وابنة جبريل
 الخزاعي فترجح قريبة معاوية
 ابن أبي سفيان وترجح الأخرى
 أبو جهم فلما أي الكفار أن
 يقرروا بأداء ما أنفق المسلمون
 على أزواجهم أنزل الله
 تعالى وإن فاتكم شيء من
 أزواجكم إلى الكفار
 فعاقبتم والعقب ما يؤدى
 المسلمون إلى من هاجرت
 امرأته من الكفار فأمر
 أن يعطى من ذهبه زوج
 من المسلمين ما أنفق من
 صداق نساء الكفار إلا في
 هاجرن وما نعلم أحدا من
 المهاجرات ارتدت بعد
 إيمانها بلغنا أن أبا بصير
 أسيد الثقفي قدم على النبي
 صلى الله عليه وسلم مؤمنا
 مهاجرا في المدة فكتب
 الأخنس بن شريق إلى النبي
 صلى الله عليه وسلم يسأله أبا
 بصير فذكر الحديث * (باب
 الشروط في القرض) *
 وقال ابن عمر وعطاء رضى
 الله عنهم ما إذا أجلس في
 القرض جاز وقال الليث
 حدثني جعفر بن زبيدة عن
 عبد الرحمن بن هرم عن
 أبي هريرة رضى الله عنه عن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أنه ذكر رجلا سأل
 بعض بني إسرائيل أن
 يسلفه ألف دينار فدفعها
 إليه إلى أجل مسمى

تصحيف (قوله) أن عمر طلق امرأتين قريبة) يأتي ضبطها وبين الحكم في ذلك في كتاب النكاح في
 باب نكاح من أسلم من المشركات وقوله فلما أي الكفار أن يقرروا بأداء ما أنفق المسلمون على
 أزواجهم يشير إلى قوله تعالى واستلوا ما أنفقتم وليسئلوا ما أنفقوا وقد بينه عبد الرزاق في روايته
 عن معمر عن الزهري فذكر القصة وفيها المنازلت حكم على المشركين بمثل ذلك إذا جاءتهم امرأة
 من المسلمين أن يرتدوا صدق إلى زوجها قال الله تعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر فأنه المؤمنون
 فاقروا بحكم الله وأما المشركون فكانوا أن يقرروا فأنزل الله وإن فاتكم شيء من أزواجكم
 إلى الكفار فعاقبتم (قوله والعقب الخ) يفتح العين المهملة وكسر القاف (قوله وما نعلم أحدا
 من المهاجرات ارتدت بعد إيمانها) هو كلام الزهري وأرد بذلك الإشارة إلى أن المعاقبة
 المذكورة بالنسبة إلى الحائنين إنما وقعت في الجانب الواحد لأنه لم يعرف أحدا من المؤمنات
 فرت من المسلمين إلى المشركين بخلاف عكسه وقد ذكر ابن أبي حاتم من طريق الحسن أن أم
 الحكم بنت أبي سفيان ارتدت وفرت من زوجها عابض بن شداد فزوجها رجل من ثقيف ولم
 يرتد من قريش غيرها ولكنها أسلمت بعد ذلك مع ثقيف حين أسلموا فان ثبت ذلك فيجمع بينه
 وبين قول الزهري بأنهم لم تكن هاجرت فيما قبل ذلك وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم
 أشياء تتعلق بالمناسك منها أن ذلك الحليفة ميثقات أهل المدينة للحجاج والمعتمر وأن تقليد الهدى
 وسوقه سنة للحجاج والمعتمر فرضا كان أو سنة وإن الأشعار سنة لأمثله وإن الحلق أفضل من التقصير
 وأنه نسك في حق المعتمر صوراً كان أو غير محصور وإن المحصر يخرجه هديه حيث أحصر ولولم
 يصل إلى الحرم ويقابل من صدعه البيت وإن الأولى في حقه ترك المقاتلة إذا وجد إلى المسألة
 طريقاً وغير ذلك مما تقدم بسطاً أكثره في كتاب الحج وفيه أشياء تتعلق بالجهاد منها جواز سبي
 ذراري الكفار إذا انفردوا عن المقاتلة ولو كان قبل القتال وفيه الاستئذان عن طلائع المشركين
 ومفاجأتهم بالجيش لطلب غزتهم وجواز التنسك عن الطريق السهل إلى الطريق الوعر لرفع
 المفسدة وتحصيل المصلحة واستحباب تقديم الطلائع والعيون بين يدي الجيش والاختداب لحزم في
 أمر العدو ولئلا ينالوا غرة المسلمين وجواز الخداع في الحرب والتعريض بذلك من النبي صلى الله
 عليه وسلم وإن كان من خصائصه أنه منهي عن خائنة الأعين وفي الحديث أيضاً فضل الاستشارة
 لاستخراج وجه الرأي واستطابة قلوب الاتباع وجواز بعض المسامحة في أمر الدين وإن قال
 الضيم فيه ما لم يكن قادحاً في أصله إذا تعين ذلك طريقاً للسلامة في الحال والنلاح في المال سواء
 كان ذلك في حال ضعف المسلمين أو قوتهم وإن التابع لا يليق به الاعتراض على المتبوع بمجرد
 ما يظهر في الحال بل عليه التسليم لأن المتبوع أعرف بما ل الأمر غالباً بكثرة التجربة ولا سيما
 مع من هو مؤيد بالوحي وفيه جواز الاعتماد على خبر الكفار إذا قامت التريفة على صدقه قاله
 الخطابي مستدلاً بأن الخزاعي الذي بعثه النبي صلى الله عليه وسلم عينه لما أتته بخبر قريش كان
 حينئذ كافراً قال وإنما اختاره لذلك مع كثره ليكون أمكن له في الدخول بينهم والاختلاط بهم
 والاطلاع على أسرارهم قال ويستفاد من ذلك جواز قبول قول الطبيب الكافر (قلت) ويشتمل
 أن يكون الخزاعي المذكور كافراً قد أسلم ولم يشتر إسلامه حينئذ فليس ما قاله دليل على ما ادعاه
 والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (قوله) باب الشروط في القرض (ذكر فيه طرفان من

باب المكاتب وما لا يحل من الشروط التي تخالف كتاب الله * وقال جابر بن عبد الله رضي الله عنهما في المكاتب شروطهم بينهم وقال ابن عمر أو عمر رضي الله عنهما كل شرط خالف كتاب الله فهو باطل وإن اشترط مائة شرط * حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن يحيى عن مرة (٢٦٢) عن عائشة رضي الله عنها قالت أتت بامرأة تسمى الهادي كاتبتا فقالت إن شئت

أعطيت أهلك ويكون الولاء لي فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بذكرته ذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم أنا عتقها فأفأنا الرأى على أن عتق ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر فقال ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وإن اشترط مائة شرط * (باب ما يجوز من الاشتراط والنسب في الأقرار والشروط التي تتعارف الناس بينهم وإذا قال مائة الواحدة أو اثنين) * وقال ابن عوف عن ابن سيرين قال الرجل كرهه أدخل ركابك فان لم أرحل معك يوم كذا وكذا فلك مائة درهم فلم يخرج فقال شريح من شرط على نفسه طاعة غير مكره فهو عليه وقال أيوب عن ابن سيرين أن رجلاً باع طعماً وقال إن لم آتاك إلا ربعاً فليس بيني وبينك بيع فلم يجز فقال شريح لله مشرتي أنت أخلفت

حديث أي حريفة في قصة الذي أقرض الألف دينار وأثر ابن عمر وعطاء في تأجيل القرض وقد مضى جميع ذلك والكلام عليه في كتاب القرض وسقط جميع ذلك هذا للنسب لكن زاد في الترجمة التي تليه فقال باب الشروط التي تخالف كتاب الله * تقدم في هذه الأبواب ما يجوز من شروط المكاتب وهذه الترجمة أعم من تلك وإن كان حديثها واحداً وتقدم في كتاب العتق أيضاً ما يجوز من شروط المكاتب ومن اشترط شرطاً ليس في كتاب الله وتقدم أنه قصد تفسير الأول بالثاني رهنما أراد تفسير قوله ليس في كتاب الله وأن المراد به ما خالف كتاب الله ثم استظهر على ذلك بما نقله عن عمر وابن عمر وتوجيه ذلك أن يقال المراد بكتاب الله في الحديث المرفوع حكمه وهو أعم من أن يكون نصاً أو مستلزماً أو كل ما كان ليس من ذلك فهو مخالفاً لما في كتاب الله والله أعلم (قوله) وقال جابر بن عبد الله في المكاتب شروطهم بينهم وصله سفيان الثوري في كتاب الله أنزل من طريق صحابته عن جابر ووقع لنا عمرو بن طريق قبصة عنه (قوله) وقال ابن عمر أو عمر كل شرط خالف كتاب الله فهو باطل الخ) كذلك كثر في رواية النسفي وقال ابن عمر فقط ولم يثبت أو عمر لكن في رواية كريمة من الزيادة قال أبو عبد الله أي المصنف يقال عن كليهما عن عمر وعن ابن عمر قاله أعلم ثم ذكر حديث عائشة في قصة برة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في أواخر العتق (قوله) ما يجوز من الاشتراط والثمنيا بضم المثناة وسكون النون بعدها تحت ثمانية مقصوراً رأى الاستثناء (في الأقرار) أي سواء كان استثناء قليل من كثيراً أو كبير من قليل واستثناء القليل من الكثير لا خلاف في جوازها وعكسها مختلف فيه فذهب الجمهور إلى جوازها أيضاً أقوى بحججهم قوله تعالى إلا من اتبعك من الغاوين مع قوله إلا عبادة منهم المخلصين لأن أحدهما أكثر من الآخر لا محالة وقد استثنى كلامهم ما من الآخر وذهب بعض المالكية كابن الماجشون إلى فسادها واليه ذهب ابن قتيبة وزعم أنه مذهب البصريين من أهل اللغة وأن الجواز مذهب الكوفيين ومن حكاه عنهم الثوري وسأني بسط هذا عند الكلام على الحديث المرفوع في الباب في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى (قوله) وقال ابن عوف الخ وصله سعيد بن منصور عن هشيم عنده ولفظه إن رجلاً تكارى من آخر فقال أخرج يوم الاثنين فذبحه (قوله) وقال أيوب عن ابن سيرين الخ وصله سعيد بن منصور أيضاً عن سفيان عن أيوب وحاصله أن شريحاً في المسئلة قضى على المشتري بما اشترطه على نفسه بغير تراه ووافقته على المسئلة الثانية أبو حنيفة وأحدوا صحق وقال مالك والأكثر يصح البيع ويطل الشرط وخالفه الناس في المسئلة الأولى وجهه بعضهم بأن العادة أن صاحب الجمل يرسلها إلى المري فاذا اتفق مع التاجر على يوم بيعه فأحضره إلا البلى فلم يتيها للتاجر الشرا فأنزل الجمل الجمل لما يحتاج إليه من العلف فوقع بينهم التعارف على مال معين يشترطه التاجر على نفسه إذا خلف ليستعين به

الجال
فقتضى عليه * حدثنا أبو الهيثم نا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الله تسعة وتسعين اسماً مائة الواحدة من أحصاها دخل الجنة

الجمال على العلف وقال الجمهور هي عدة فلا يلزم الوفاء بها والله أعلم ﴿قوله﴾ (باب الشروط في الوقف) * ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة وقف عمر وسماي الكلام عليه في أثناء الكتاب الذي يليه ان شاء الله تعالى ﴿خاتمة﴾ * اشتمل كتاب الشروط من الاحاديث المرفوعة على سبعة وأربعين حديثا الخالص منها خمسة اُجاديث والبقية مكررة والمعلق منها سبعة وعشرون طريقا وكما عده مسلم سوى بلاغ الزهري وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم احدى عشر اُثرا والله أعلم

﴿قوله﴾ بسم الله الرحمن الرحيم *

﴿كتاب الوصايا﴾ *

كذا للنسفي وأخر الباقر بن السملية والوصايا جمع وصية كالهدايا وتطلق على فعل الموصي وعلى ما يوصي به من مال أو غيره من عهد ونحوه فتكون بمعنى المصدر وهو الايضاء وتكون بمعنى المفعول وهو الاسم وفي الشرع عهد خاص مضاف الى ما بعد الموت وقد يستحب التبرع قال الازهري الوصية من وصيت الشيء بالتخفيف أصبه اذا وصلته وصيت وصية لان الميت يصل بها ما كان في حياته بعد مماته ويقال وصية بالتشديد ووصاية بالتخفيف بغير همز وتطلق شرعا أيضا على ما يتبع به الزجر عن المنهيات والحث على المأمورات ﴿قوله﴾ (باب الوصايا) أي حكم الوصايا ﴿قوله﴾ وقول النبي صلى الله عليه وسلم وصية الرجل مكتوبة عنده لم أقف على هذا الحديث بالنظر المذكور وكأنه بالمعنى فان المرأه الرجل لكن التعبير به خرج شخرا الغالب والا فلا فرق في الوصية الصحيحة بين الرجل والمرأه ولا يشترط فيها الاسلام ولا رشد ولا شيعة ولا اذن زوج وانما يشترط في صحتها العقل والحرية وأما وصية الصبي المميز فيها خلاف معناه الخفيفة والشافعي في الاظهر وصحتها مالاً وأحدو الشافعي في قول ربه ابن أبي عمير ومن وغيره ومال اليه السبكي وأيده بأن الوارث لاحق له في الثلث فلا وجه لمنع وصية المميز قال والمعتبر فيه أن يعقل ما يوصي به وروى الموطأ فيه أثار عن عمر أنه أجاز وصية غلام لم يحتلم وذكر البيهقي أن الشافعي علق القول به على صحة الأثر المذكور وهو قوي فان رجاله ثقات وله شاهد وقيد له الثلث صحتها بما اذا عقل ولم يخطأ وأحمد بسبع وعنه بعشر ﴿قوله﴾ وقال الله عز وجل كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين الى جننا) كذا الابي ذر والنسفي الآية وساق الباقر الايات الثلاث الى غفور رحيم وتقدير الآية كتب عليكم الوصية وقت حضور الموت ويجوز أن تكون الوصية مفعول كتب أو الوصية مبتدأ وخبره للوالدين ودل قوله ان ترك خيرا بعد الاتفاق على أن المراد به المال على أن من لم يترك مالا لا تشرع له الوصية بالمال وقيل المراد بانطير المال الكثير فلا تشرع لمن له مال قليل قال ابن عبد البر اجمعوا على أن من لم يكن عنده الا اليسير اتاؤه من المال انه لا تندب له الوصية وفي نقل الاجماع نظرق الثابت عن الزهري انه قال جعل الله الوصية حقاقا فقل أو أكثر والمصرح به عند الشافعية ندبية الوصية من غير تفرق بين قليل وكثير نعم قال أبو الفرج السرخسي منهم ان كان المال قليلا وانعيا كشيء استحب له توفره عليهم وقد تكون الوصية بغير المال كالعين من ينظر في مصالح ولده أو يعهد اليه بما

﴿باب الشروط في الوقف﴾ *

حدثنا قتيبة بن سعيد

حدثنا محمد بن عبد الله

الانصاري حدثنا ابن عون

قال أنبأني نافع عن ابن عمر

رضي الله عنهما أن عمر بن

الخطاب أصاب أرضا بخير

فأبى النبي صلى الله عليه وسلم

يستأجره فيها فقال يا رسول

الله اني أصبت أرضا بخير لم

أصب مالا قطأ نفس عندي

منه فأتا عمرني به قال ان شئت

حبست أصلها وتصدق

بها قال فتصدق بها عمر انه

لا يساع ولا يوهب ولا يورث

وتصدق بها في الفقراء وفي

السرى وفي الرقاب وفي سبيل

الله وابن السبيل والضيف

لا جناح علي من وليها أن

يأكل منها بالمعروف ويطعم

غيره موقوف قال فحدثت به ابن

سرين فقال غير مماثل مالا

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الوصايا)

﴿باب الوصايا وقول النبي

صلى الله عليه وسلم وصية

الرجل مكتوبة عنده وقال

الله عز وجل كتب عليكم اذا

حضر أحدكم الموت ان ترك

خيرا الوصية للوالدين الى

جننا﴾ *

فيه اربعة من بعد من مصالح دينهم ودين ائمتهم وهذا لا يرفع أحد من بيته واختلف في حد المال
الكثير في الوصية فمن على تسعة مائة مال قليل وعنده ثمانية مائة مال قليل وعن ابن عباس نحوه
وعن عائشة فمن ترك عمالا كثيرا ترك ثلاثة آلاف ليس بشيء عيال كثير وحاصله انه امر
نبي يختلف باختلاف الأشخاص والاحوال والله أعلم (قوله جنتنا سلا) هو نفس عطاء رواه
الطبري عنه باسناد صحيح ونحوه قول أبي عبيدة في انجاز الجنت العبدول عن الحق وأخرج
السدي وغيره ان الجنت الحظ والاعم العبد (قوله متجانف متمايل) كذا لا كثيرا ولا في ذر مائل
قال أبو عبيدة في انجاز قوله غير متجانف لاشتمال أي غير متعوج مائل للاشم وتقبل الطبري عن ابن
عباس وغيره ان عماد غير تعدد لاشتمال كذا في الباب أربعة أحاديث * أخذنا حديث
ابن عمر بن وجهين (قوله ما حق امرئ مسلم) كذا في كثير الروايات وسقط لفظ مسلم من رواية
أحمد عن إسحاق بن عيسى عن مالك والوصف بالمسلم خرج مجزئ الغالب فلا يفهم انه أؤذ كر
للتعجب لتقع المبادر لانه لما يشعر من نفي الاسلام عن ترك ذلك ووصية الكافر جائزة
في الجلالة وحكي ابن المنذرية الاجماع وقد بحث فيه السبكي من جهة ان الوصية مشرعت زيادة
في العمل الصالح والكافر لا يعمل له بعد الموت وأجاب بانهم نظروا الى أن الوصية كالا عتاق وهو
يصح من الذي والحرف والله أعلم (قوله لشيء يوصى فيه) قال ابن عبد البر لم يختلف الرواة عن
مالك في هذا اللفظ ورواه أبو يعقوب عن نافع بلفظ لشيء يريد أن يوصى فيه ورواه عبد الله بن عمر
عن نافع مثل أبي يعقوب أخرجه ما سلم ورواه أحمد عن سفيان عن أيوب بلفظ حق على كل مسلم أن
يأبى ليلتين وله ما يوصى فيه الحديث ورواه الشافعي عن سفيان بلفظ ما حق امرئ يؤمن
لوصية الحديث قال ابن عبد البر فسر ابن عبيدة أي يؤمن بانها حق له وأخرجه أبو عوانة
عن طريق هشام بن العمار عن نافع بلفظ لا ينبغي لمسلم أن يبيت ليلتين الحديث وذكره ابن عبد
البر عن سليمان بن موسى عن نافع مثله وأخرجه الطبراني من طريق الحسن عن ابن عمر مثله
وأخرجه الأصمعي عن طريق روح بن عبادة عن مالك وابن عوف جميعا عن نافع بلفظ ما حق
امرئ مسلم له ان يريد أن يوصى فيه وذكره ابن عبد البر من طريق ابن عوف بلفظ لا يحل لامرئ
مسلم له مال وأخرجه الشافعي أيضا وقد أخرجه النسائي من هذا الوجه ولم يسبق لفظه قال
أبو عمر لم يتابع ابن عوف على هذه اللفظة (قلت) ان عني عن نافع بلفظها مسلم ولكن المعنى يمكن
أن يكون معناه كما سيأتي وان عني عن ابن عمر فردود لما سيأتي قريبا ذكر من رواه عن ابن عمر
أيضا بهذا اللفظ قال ابن عبد البر قوله مال أولي عندي من قول من روى لشيء لأن الشيء يطلق
على القليل والكثير بخلاف المال كذا قال وهي دعوى لا دليل عليها وعلى تسليمها رواية
شيء أشمل لانها تعم ما يتول وما لا يتول كالنكاحات والله أعلم (قوله يبيت) كأن فيه حذفا
تقديره أن يبيت وهو كقولنا تعالى ومن آياته يريكم البرق الآية ويجوز أن يكون يبيت صفة
لمسلم وبه جزم الطبري قال شي صفة ثانية وقوله يوصى فيه صفة ثالثة ومفعول يبيت محذوف
تقديره أننا وإذا كرا وقال ابن التين تشديره من عو كرا الأول أولى لان استعجاب الوصية لا يختص
بالريض نعم قال العلماء لا يشب أن يكتب جميع الأشياء المتقنة ولا ما جرت العادة بالخروج منه
والوفاء عنه عن قريب والله أعلم (قوله ليلتين) كذا لا كثيرا ولا في ذر مائل

جنتنا سلا متجانف متمايل
* حدثنا عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك عن نافع عن
ابن عمر رضي الله عنهما أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال ما حق امرئ مسلم
له شيء يوصى فيه يبيت ليلتين
الأو وصية مكتوبة عنده

جاد بن زيد عن أبواب بيت ليلة أوليكتين وسلم والنسائي من طريق الزهري عن سالم عن أبيه
 بيت ثلاث ليلال وكأن ذكر اللمتين والثلاث لرفع الحرج اتراحم أشغال المرء التي يحتاج إلى
 ذكرها فنسخ له هذا المقدر ليتذكر ما يحتاج إليه واختلاف الروايات فيه دال على أنه للتعريب
 لا للتجديد والمعنى لا يضي عليه زمان وإن كان قليلا أو وصيته مكتوبة وفيه إشارة إلى اغتفار
 الزمن اليسير وكان الثلاث غاية للاخير ولذلك قال ابن عمر في رواية سالم المذكورة لم أبت ليلة
 منذ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك إلا ووصيتي عندي قال الطبري في تحصيل
 اللمتين والثلاث بالذكري تسامح في إرادة المبالغة أي لا ينبغي أن يبيت زمانا ما وقد سماه في
 اللمتين والثلاث فلا ينبغي له أن يتجاوز ذلك (قوله تابعه محمد بن مسلم) هو الثاني (عن عمر)
 هو ابن دينار (عن ابن عمر) يعني في أصل الحديث ورواية محمد بن مسلم هذه أخرجهما الدارقطني في
 الأفراد من طريقه وقال فردبه عمران بن أبان يعني الواسطي عن محمد بن مسلم وعمران أخرجه
 النسائي وضعفه قال ابن عدي له غرائب عن محمد بن مسلم ولا أعلم به بأسا وانظره عند الدارقطني
 لا يحل لمسلم أن يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده واستدل بهذا الحديث مع ظاهر الآية على
 وجوب الوصية وبه قال الزهري وأبو حمزة وعطاء وطحمة بن مصرف في آخرين وحكاها البيهقي عن
 الشافعي في القديم وبه قال احمد وداود واختاره أبو عوانة الاسفراخي وابن جرير وآخرون
 ونسب ابن عبد البر القول بعدم الوجوب إلى الاجماع سوى من شذ كذا قال واستدل لعدم
 الوجوب من حيث المعنى لأنه لو لم يوص قسم جميع ماله بين ورثته بالاجماع فلو كانت الوصية
 واجبة لأخرج من ماله سهم ينوب عن الوصية وأجابوا عن الآية بأنها منسوخة كما قال ابن
 عباس على ما سألتني بعد أربعة أبواب كان المال للوالد وكانت الوصية للوالدين فنسخ الله من ذلك
 ما أحب فجعل لكل واحد من الأبوين السدس الحديث وأجاب من قال بالوجوب بأن الذي نسخ
 الوصية للوالدين والأقارب الذين يرثون وأما الذي لا يرث فليس في الآية ولا في تفسير ابن عباس
 ما يقتضي النسخ في حقهم وأجاب من قال بعدم الوجوب عن الحديث بأن قوله ما حقه امرئ بأن
 المراد الحزم والاحتياط لأنه قد يقع الموت وهو على غير وصية ولا ينبغي للمؤمن أن يغفل عن
 ذكر الموت والاستعداد له وهذا عن الشافعي وقال غيره الحق لغة الشيء الثابت ويطلق شرعا على
 ما ثبت به الحكم والحكم الثابت أعم من أن يكون واجبا أو مندوبا وقد يطلق على المباح أيضا
 لكن بقله قاله القرطبي قال فإن اقترنت به على أو نحوها كان ظاهرا في الوجوب والافهوى على
 الاحتمال وعلى هذا التقدير فلا حاجة في هذا الحديث لمن قال بالوجوب بل اقترن هذا الحق بما يدل
 على الندب وهو تنفيض الوصية إلى إرادة الموصي حيث قال له شيء غيري بأن يوصي فيه فلو كانت
 واجبة لما علقها بإرادته وأما الجواب عن الرواية التي يلفظ لا يحل فلا حتم أن يكون راويها
 ذكرها بالمعنى وأراد بنى الحل ثبوت الجواز بالمعنى الأعم الذي يدخل تحته الواجب والمندوب
 والمباح واختلف القائلون بوجوب الوصية فأكثروا ذهب إلى وجوبها في الجملة وعن طاووس
 وقادة والحسن وجابر بن زيد في آخرين تجب للقرابة الذين لا يرثون خاصة أخرجه ابن جرير وغيره
 عنهم قالوا فإن أوصى بغير قرابته لم ينفذ ويرد المثل ككلامه إلى قرابته وهذا قول طاووس وقال
 الحسن وجابر بن زيد ثلث الثلث وقال قتادة ثلث الثلث وأقوى ما يرد على هؤلاء ما احتج به

تابعه محمد بن مسلم عن عمر
 عن ابن عمر عن النبي صلى
 الله عليه وسلم

الشافعي من حديث عمران بن حصين في قصة الذي أعتق عند موته ستة أعبد له لم يكن له مال
 غيرهم فدعاهم النبي صلى الله عليه وسلم فجزأهم ستة اجزاء فاعتق اثنين وأرق أربعة قال ففعل
 عتقه في المرض وصية ولا يقال لهم كانوا أطارب المعفق لأننا نقول لم تكن عادة العرب أن تملك
 من بينها وبينه قرابة وإنما تملك من لا قرابة له أو كان من الحجم فلو كانت الوصية تبطل لغير القرابة
 لبطلت في هؤلاء وهو أسد لال قوى والله أعلم ونقل ابن المنذر عن أبي ثور أن المراد بوجوب
 الوصية في الآية والحديث يختص عن عليه حق شرعي يخشى أن يضيع على صاحبه ان لم يوص
 به كوديعة ودين لله أو لأحد قال ويدل على ذلك تعميده بقوله له شيء يريد أن يوصي فيه لأن فيه
 إشارة إلى قدرته على تمييزه ولو كان مؤجلاً فإنه إذا أراد ذلك ساغ له وإن أراد أن يوصي به ساغ له
 وحاصله يجمع إلى قول الجمهور أن الوصية غير واجبة لعينها وإن الواجب لعينه الخروج من
 الحقوق الواجبة لغيره سواء كانت تمييزاً أو وصية ومحل وجوب الوصية انما هو فيما إذا كان
 عاجزاً عن تمييز ما عليه وكان لم يعلم بذلك غيره ممن ثبت الحق بشهادته فاما إذا كان قادراً أو علم
 بهما غيره فلا وجوب وعرف من مجموع ما ذكرنا ان الوصية قد تكون واجبة وقد تكون مندوبة
 فمن رجا منها كثرة الأجر ومكرهه في عكسه ومباحة فيمن استوى الأمران فيه ومحرمة فيما
 إذا كان فيها ضرر كما ثبت عن ابن عباس الاضرار في الوصية من الكفار رواه سعيد بن منصور
 موقوفاً بسناد صحيح ورواه النسائي مرفوعاً ورجالهم ثقات واحتج ابن بطال بغيره بان ابن عمر لم
 يوص فلو كانت الوصية واجبة لما تركها وهو راوي الحديث وتعب بأن ذلك ان ثبت عن ابن
 عمر فالعبرة بما روى لا بما رأى على ان الثابت عنه في صحيح مسلم كما تقدم انه قال لم أثبت ليلة
 الا ووصيتي مكتوبة عندي والذي احتج بأنه لم يوص اعتمد على ما رواه جابر بن زيد عن أبي بصير
 نافع قال قيل لابن عمر في مرض موته الاوصى قال أما مالي فإلله يعلم ما كنت أصنع فيه وأما
 رباي فلا أحب أن يشارك وادي فيها أحد أخرجه ابن المنذر وغيره وسنده صحيح ويجمع بينه
 وبين ما رواه مسلم بالجل على انه كان يكتب وصيته ويتعاهدها ثم صار ينجسها كان يوصي به معاقماً
 والملة الإشارة بقوله قال الله يعلم ما كنت أصنع في مالي ولعل الخاسر له على ذلك حديثه الذي ساقى
 في الزقاق إذا أمسيت فلا تنظر الصالح الحديث فصار ينجس ما يريد التصديق به فلم ينجس إلى تعليق
 وسأقي في آخر الوصايا أنه وقف بعض دوره فهذا يحصل التوفيق والله أعلم واستدل بقوله
 مكتوبة عنده على جواز الاعتماد على الكتابة والخط ولولم يقتصر ذلك بالشهادة وخص أحمد وشمس
 ابن نصر من الشافعية ذلك بالوصية لثبوت الخبر فيها دون غيرها من الأحكام وأجاب الجمهور بأن
 الكتابة ذكرتها في من ضبط المشهود به قالوا ومعنى وصيته مكتوبة عنده أي بشرطها وقال
 المحب الطبري انما اراد الشهادة فيه بعد وأجيب بأنهم استدلووا على اشتراط الشهادة بأمر خارج
 كقوله تعالى شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية فانه يدل على اعتبار الشهادة في
 الوصية وقال القرطبي ذكر الكتابة تمهيداً في زيادة التوثيق والألوة الوصية المشهود بها متفق عليها
 ولولم تكن مكتوبة والله أعلم واستدل بقوله وصيته مكتوبة عنده على أن الوصية تنفذ وإن كانت
 عند صاحبها ولم يجعلها عند غيره وكذلك لو جعلها عند غيره وارتجعها وفي الحديث من قبله لابن
 عمر لم يدرته لا لثبوت قول الشارع ومواظبته عليه وفيه التدب إلى التأهب للموت والاحتراز قبل

القوت لان الانسان لا يدري متى يفجؤه الموت لانه ما من سن يرضى الا وقد مات فيه جمع جم
 وكل واحد بعينه جائز ان يموت في الحال فينبغي أن يكون متأهباً لذلك فيكتب وصيته ويجمع فيها
 ما يحصل له به الاجر ويحيط عنه الورز من حقوق الله وحقوق عباده والله المستعان واستدل
 بقوله لاشئ أوله مال على صحة الوصية بالمنافع وهو قول الجمهور ومنعه ابن أبي ليلى وابن شبرمة
 وداود وأتباعه واختاره ابن عبد البر وفي الحديث الحظ على الوصية ومطلقاتها تناول الصحيح
 لكن السلف خصوها بالمريض واعلم يقيد به في الخبر لا طراد العادة به وقوله مكتوبه أعم من
 أن تكون بخطه أو غير خطه ويستفاد منه ان الاشياء المهمة ينبغي ان تضبط بالكتابة لانها أثبت
 من الضبط بالحفظ لانه يخون غالما الحديث الثاني **(قوله)** حدثنا ابراهيم بن الحارث **(هو)**
 بغدادى سكن نيسابور وليس له في البخارى سوى هذا الحديث وشيخ يحيى بن أبي بكر بالتصغير
 واداء الكنية هو الكرماني وليس هو يحيى بن بكير المصري صاحب الالمث وأبو اسحق هو
 السبيعي وعمرو بن الحارث هو الخزازي المصطفي أخو جويرية بالجيم والتصغير أم المؤمنين ووقع
 التصريح بسماع أبي اسحق له من عمرو بن الحارث في الخمس من هذا الكتاب **(قوله)** ولاعبدا
 ولا أمة **(أى)** فى الرق وفيه دلالة على ان من ذكر من رقيق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع
 الاخبار كان اماما وما أعتقه واستدل به على عتق أم الولد بناء على أن مارية والدة ابراهيم بن
 النبي صلى الله عليه وسلم عاشت بعد النبي صلى الله عليه وسلم وأما على قول من قال انها ماتت في
 حياته صلى الله عليه وسلم فلا حجة فيه **(قوله)** ولا شيا **(أى)** رواية الكشميهني ولا شاة والأول
 أصح وهو رواية الأسماعيلي أيضا من طريق زهير بن روى مسلم وأبو داود والنسائي وغيرهم من
 طريق مسروق عن عائشة قالت مات رسول الله صلى الله عليه وسلم درهمها ولادينا راولا شاة
 ولا بعيرا ولا أوصى بشئ **(قوله)** لا بغلته البيضاء وسلاحه وأرضها صدقة **(أى)** سبأ أن ذكر
 البغلة والسلاح في آخر المغازي وأما الصدقة ففي رواية أبي الاحوص عن أبي اسحق في أوخر
 المغازي وأرضها جعلها لابن السبيل صدقة قال ابن المنير أحاديث الباب مطابقة للترجمة
 الاحديث عمرو بن الحارث هذا فليس فيه للوصية ذكر قال لكن الصدقة المذكورة تحتل أن
 تكون قبله ويحتل أن تكون موصى بها فطبق الترجمة من هذه الحثية انتهى وينظر ان
 المطابقة تحصل على الاحتمالين لانه تصديق بمنفعة الارض فصار حكمها حكم الوقف وهو في هذه
 الصورة في معنى الوصية لبقائها بعد الموت ولعل البخارى قصد ما وقع في حديث عائشة الذى هو
 شبه حديث عمرو بن الحارث وهو نفي كونه صلى الله عليه وسلم أوصى **الحديث الثالث** حديث
 عبد الله بن أبي أوفى واسناده كله **كوفيون** وقوله حدثنا مالك هو ابن مغول ظاهره أن شيخ
 البخارى لم ينسبه فلذلك قال البخارى هو ابن مغول وهو يكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الواو
 وذكر الترمذى ان مالك بن مغول نفيده **(قوله)** هل كان النبي صلى الله عليه وسلم أوصى فقال
(لا) هكذا أطلق الجواب وكأنه فهم ان السؤال وقع عن وصية خاصة فلذلك سأل عن نفيها لانه أراد
 نفي الوصية مطلقا لانه أثبت بعد ذلك أنه أوصى بكتاب الله **(قوله)** وأمره وبالوصية **شك** من الراوى
 هل قال كيف كتب على المسلمين الوصية أو قال كيف أمر بها زاد المصنف في فضائل القرآن
 ولم يوص بذلك يتم الاعتراض أى كيف يؤمر المسلمون بشئ ولا ينبغي له النبي صلى الله عليه وسلم

* حدثنا ابراهيم بن
 الحارث حدثنا يحيى بن
 أبي بكر حدثنا لغزير بن
 معاوية الجعفي حدثنا أبو
 اسحق عن عمرو بن الحارث
 حدثنا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اخي جويرية بنت
 الحارث قال مات رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عند
 موته درهمها ولادينا راولا
 ولاعبدا ولا أمة ولا شيا الا
 بغلته البيضاء وسلاحه
 وأرضها جعلها صدقة * حدثنا
 خلاد بن يحيى حدثنا مالك
 هو ابن مغول حدثنا طلحة بن
 مصرف قال سألت عبد
 الله بن أبي أوفى رضى الله
 عنهم اهل كان النبي صلى
 الله عليه وسلم أوصى فقال
 لا فقلت كيف كتب على
 الناس الوصية أو أمروا
 بالوصية قال أوصى بكتاب
 الله

قال النووي لعل ابن أبي أوفى أراد لم يوص بثلاث ماله لأنه لم يترك بعده مالا وأما الأرض فقد سبيلها في حياته وأما السلاح والبغلة ونحو ذلك فقد أغبر بانها لا تورث عنه بل جميع ما يخلفه صدقة فلم يبق بعد ذلك ما يوصي به من الجهة المالية وأما الوصايا بغير ذلك فلم يرد ابن أبي أوفى بغيره أو يحتل أن يكون المنقضي وصيته إلى على بالخلافة كما وقع التصريح به في حديث عائشة الذي بعده ويؤيده ما وقع في رواية الدارمي عن محمد بن يوسف شيخ البخاري فيه وكذلك عند ابن ماجه وأبي عوانة في آخر حديث الباب قال طلحة فقال هزيل بن شرحبيل أبو بكر كان يتأمر على وصي رسول الله وأبو بكر أنه كان وجد عهدا من رسول الله صلى الله عليه وسلم تخزم أنفه بخزام وهزيل هذا بالزاي مغيرة أحد كبار التابعين ومن ثقات أهل الكوفة قيل هذا على أنه كان في الحديث قرينة تشعر بتخصيص السؤال بالوصية بالخلافة ونحو ذلك لا مطلق الوصية (قلت) أخرج ابن حبان الحديث من طريق ابن عيينة عن مالك بن مغول بلقيذ بن بيل الاشكال فقال سئل ابن أبي أوفى هل أوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مات ترك شيئا يوصي فيه قيل فكيف أمر الناس بالوصية ولم يوص قال أوصى بكتاب الله وقال القرطبي استبعاد طلحة واضح لأنه أطلق فلما أراد شيئا بعينه لخصه به فاعترضه بأن الله كتب على المسلمين الوصية وأمرها فكيف لم يفعلها التي صلى الله عليه وسلم قال عليه عايدل على أنه أطلق في موضع التقيد قال وهذا يشعر بأن ابن أبي أوفى وطلحة بن مصرف كانا يعتقدان أن الوصية واجبة كذا قال وقول ابن أبي أوفى أوصى بكتاب الله أي بالتمسك به والعمل بمقتضاه ولعله أشار لقوله صلى الله عليه وسلم تركت فيكم ما إن أمسكتم به لم تضلوا كتاب الله وأما ما صح في مسلم وغيره أنه صلى الله عليه وسلم أوصى عند موته بثلاث لا يفتقرن بجزيرة العرب ديان وفي لفظ أخر جو الهمود من جزيرة العرب وقوله أجزروا والوفد بنحو ما كتبت أجزهم به ولم يذكر الراوي الثالثة وكذا ما ثبت في النسائي أنه صلى الله عليه وسلم كان آخر ما تكلم به الصلاة وما ملكت أيمانكم وغير ذلك من الأحاديث التي يمكن حصرها بالتابع فالظاهر أن ابن أبي أوفى لم يرد نسبه ولعله اقتصر على الوصية بكتاب الله لكونه أعظم وأهم ولأن فيه تبيان كل شيء أما بطريق النص وأما بطريق الاستنباط فإذا اتبع الناس ما في الكتاب علموا بكل ما أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم به لقوله تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه الآية أن يكون لم يحضر شيئا من الوصايا المذكورة أو لم يستحضرها حال لقوله والاولى أنه انما أراد بالمنقضي الوصية بالخلافة أو المال وساغ اطلاق المنقضي أما في الاول فيقرينة الحال وأما في الثاني فلا لأنه المتبادر عرفا وقد صح عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم لم يوص آخره ابن أبي شيبة عن طريق ابن أبي رقيم بن شرحبيل عنه مع أن ابن عباس هو الذي روى حديث أنه صلى الله عليه وسلم أوصى بثلاث والجمع بينهم ما على ما تقدم وقال الكرماني قوله أوصى بكتاب الله الباعزة أي أمر بذلك وأطلق الوصية على سبيل المشاكلة فلا منافاة بين النبي والأشياء (قلت) ولا يخفى بعد ما قال وتكلفه ثم قال أو المنقضي الوصية بالمال أو الإمامة والمثبت الوصية بكتاب الله أي بما في كتاب الله أن يعمل به انتهى وهذا الأخير هو المعتمد * الحديث الرابع (قوله) حدثنا عمرو بن زرارة (هو التيسابوري وهو يفتي العين وزرارة يضم الزاي وأما عمرو بن زرارة بضم العين فهو بغدادى ولم يخرج عنه البخاري شيئا ووقع في رواية أبي علي بن السكن بدل عمرو بن زرارة في هذا الحديث اسمعيل بن زرارة يعني الرقي

* حدثنا عمرو بن زرارة

قال أبو علي الجبائي لم أر ذلك لغيره قال وقد ذكر الدارقطني وأبو عبد الله بن منده في شيوخ
 البخاري اسمعيل بن زرارة الثعري ولم يذكره الكليني ولا الخاقاني (قوله أخيه بن اسمعيل)
 هو المعروف بابن عليمة وإبراهيم هو الخبي والاسود هو ابن يزيد خاله (قوله ذكره) وأبو عبد الله
 ابن علي بن رضى الله عنهما كان وصيا قال القرطبي كانت الشيعة قد وضعوا أحاديث في أن النبي
 صلى الله عليه وسلم أوصى بالخلافة لعل فيهم جماعة من الصحابة ذلك وكذا من بعدهم فمن
 ذلك ما استدل به عائشة كما سيأتي ومن ذلك أن عليا لم يدع ذلك لنفسه ولا بعد أن ولي الخلافة
 ولا ذكره أحد من الصحابة يوم السقيفة وهو لا يتقصوا عليا من حيث قصدوا تعظيمه لأنهم
 نسبوه مع شجاعة العظمى وصلافة في الدين إلى المداينة والتقية والاعراض عن طلب حقه
 مع قدرته على ذلك وقال غيره الذي يظهر أنهم ذكروا عندها أنه أوصى له بالخلافة في مرض موته
 فلذلك ساء لها أن تذكر ذلك واستندت إلى ملازمة الله في مرض موته إلى أن مات في حجرها ولم يقع
 منه شيء من ذلك فساء لها في ذلك لكونه مختصرا في مجالس معينة لم تغب عن شيء منها وقد
 أخرج أحمد وابن ماجه بسند قوي وصححه من رواية أرقم بن منير حبيب عن ابن عباس في أثناء
 حديث فيه أمر النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه أن يكر أن يصل بالناس قال في آخر الحديث
 مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يوص وسألت في الوفاة النبوية عن عمر مات رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ولم يستخلف وأخرج أحمد والبيهقي في الدلائل من طريق الاسود بن قيس عن عمرو
 ابن أبي سفيان عن علي أنه لما ظهر يوم الجمل قال يا أيها الناس إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم
 يعهد اليك في هذه الأمانة شيئا الحديث وأما الوصايا بغير الخلافة فوردت في عدة أحاديث يجمع
 منها أشياء منها حديث أخرجه أحمد وهناد بن السري في الزهد وابن سعد في الطبقات وابن خزيمة
 كلهم من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في وجعه
 الذي مات فيه ما فعلت الذهبية قلت عندي فقال أنفقها الحديث وأخرج ابن سعد من طريق أبي
 حازم عن أبي سلمة عن عائشة فقوه ومن وجه آخر عن أبي حازم عن سهل بن سعد وأبو عبد الله
 بها إلى علي بن أبي طالب ليتصدق بها وفي المغازي لابن أبي عمير رواية يونس بن بكير عنه حديث صالح
 ابن كيسان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال لم يوص رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عند موته إلا بثلاث لكل من الدارين والرهاويين والاشعريين ٣ بمائة مائة وسق من خيبر
 وأن لا يترك في جزيرة العرب دين وأن ينفذ بعث أسامة وأخرج مسلم في حديث ابن عباس
 وأوصى بثلاث أن تجوز الوفاة بجموع ما كنت أحبهم الحديث وفي حديث ابن أبي أوفى الذي قبل
 هذا أوصى بكأب الله وفي حديث أنس عنه عند الساق وأحمد وابن سعد والبيهقي كان عامة
 وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم حين حضره الموت الصلاة وما ملكت أيمانكم وله شاهد من
 حديث علي عند أبي داود وابن ماجه وآخر من رواه تميم بن زيد عن علي وأدوا الزكاة بعد
 الصلاة أخرجه أحمد والحديث أنس شاهد آخر من حديث أم سلمة عند الساق بسند جيد
 وأخرج سيف بن عمر في الفتوح من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم
 حذر من الفتن في مرض موته ولزوم الجماعة والطاعة وأخرج الواقدي من مرسل العلاء بن عبد
 الرحمن أنه صلى الله عليه وسلم أوصى فاطمة فقال قولي إذا مت أنا لله وأنا لله را جمعون وأخرج

أخبرنا اسمعيل عن ابن عون
 عن إبراهيم عن الاسود قال
 ذكروا عند عائشة أن عليا
 رضى الله عنهما كان وصيا
 فقالت منى أوصى إليه وقد
 كنت مسندته إلى صدرى
 أوقات تجرى فدعا بالجلسة
 فجلسا فحدثني في خبري
 شعرت أنه قدم ما في
 أوصى إليه

٣ قوله بمائة مائة الخ كذا
 بالاصول التي يدينها وحرر
 الرواية اهـ

الطبراني في الأوسط من حديث عبد الرحمن بن عوف قال قال رسول الله أو صلبنا يعني في مرض
 موته فقال أو صلبكم بالسبا بقين الأولين من المهاجرين وأبناءئهم من بعدهم وقال لا يروى عن
 عبد الرحمن إلا بهذا الإسناد فتروبه عتيق بن يعقوب انتهى وفيه من لا يعرف حاله وفي سنن ابن
 ماجه من حديث علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أنامت فاعسلوني بسبع قرب من
 بئر غرس وكانت بقباء وكان يشرب منها وسماي ضبطها وزيادة في حالها في الوفاة النبوية وفي
 مسند البراء ومسنده الخاء كم يستدضعف انه صلى الله عليه وسلم أوصى أن يصلوا عليه أرسالا
 بغير امام ومن الكاذب الرافضة مارواه كثير بن يحيى وهو من كبارهم عن أبي عوانة عن الاجلج
 عن زيد بن علي بن الحسين قال لما كان اليوم الذي توفي فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر
 قصة طويلا فيها فدخل علي فقامت عائشة فكب عليه فاخبره بالقباب مما يكون قبل يوم
 القيامة يفتح كل باب منها القباب وهذا مرسل أو معضل وله طريق أخرى موصولة عند ابن
 عدي في كتاب الضعفاء من حديث عبد الله بن عمر بن سعد واه وقولها الخفت بالنون والخاء
 المججمة ثم نون مثلثة أي انقضى ومال وسماي بقبية ما يتعلق بشرحه في باب الوفاة من آخر المغازي ان
 شاء الله تعالى (قوله) **باب** أن يترك ورثته أغنياء خبير من أن يتكففوا الناس
 هكذا اقتصر على لفظ الحديث فترجم به وعلله أشار إلى لم يكن له من المال الا القليل لم تنسب
 له الوصية كما مضى (قوله عن سعد بن ابراهيم) أي ابن عبد الرحمن بن عوف وعامر بن سعد
 شيخه هو خاله لان أم سعد بن ابراهيم هي أم كلثوم بنت سعد بن أبي وقاص وسعد وعامر زهران
 مديان تابعيان ووقع في رواية مسعر عن سعد بن ابراهيم حديثي بعض آل سعد قال مرض سعد
 وقد حفظ سفيان اسمه ووصله رواية مقدمة وقد روى هذا الحديث عن عامر أيضا جماعة
 منهم الزهري وتقدم سياق حديثه في الجنائز ويأتي في الهجرة وغيره ورواه عن سعد بن أبي
 وقاص جماعة غير انه عامر كما أشير اليه (قوله جاء النبي صلى الله عليه وسلم يهودي وأبى بكه) **قوله**
 زاد الزهري في روايته في حجة الوداع من وجع اشتدني وله في الهجرة من وجع اشتدني منه على
 الموت واتفق أصحاب الزهري على ان ذلك كان في حجة الوداع الا ابن عيينة فقال في فتح مكة
 أخرجه الترمذي وغيره من طريقه وافترق الحفاظ على انه وهم فيه وقد أخرجه البخاري في
 الفرائض من طريقه فقال بكه ولم يذكر الفتح وقد وجدت لابن عيينة مستند افييه وذلك فيما
 أخرجه أحمد والبراء والطبراني والبخاري في التاريخ وابن سعد من حديث عمرو بن القاري ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم خلف سعد امرضا حيث خرج الى حنين فلما تقدم من الجعرانة
 معتر اذ دخل عليه وهو مغلوب فقال يا رسول الله ان لي مالا وانني أورت كلاله فأوصني بحالي
 الحديث وفيه قلت يا رسول الله أميت انا بالدار الذي خرجت منها مهاجرا قال لا اني لارجو
 ان يرفعك الله حتى ينتفع بك أقوام الحديث فلعل ابن عيينة استقل ذهنه من حديث الى حديث
 ويمكن الجمع بين الروايتين بان يكون فلك وقع له مرتين مرة عام الفتح ومرة عام حجة الوداع ففي
 الاولى لم يكن له وارث من الاولاد اذ صار في الثانية كانت له ابنة فقط قاله اعلم (قوله وهو
 يكره أن يموت بالارض التي هاجر منها) يحتمل ان تكون الجملة حالا من الفاعل او من المفعول وكل
 منها محتمل لان كلام من النبي صلى الله عليه وسلم لم ومن سعد كان يكره ذلك لكن ان كان حالا من

* (باب أن يترك ورثته
 أغنياء خير من أن
 يتكففوا الناس) * حدثنا
 أبو نعيم حدثنا سفيان عن
 سعد بن ابراهيم عن عامر بن
 سعد عن سعد بن أبي وقاص
 رضى الله عنه يقول جاء
 النبي صلى الله عليه وسلم
 يهودي وأبى بكه وهو يكره
 أن يموت بالارض التي هاجر
 منها

المفعول وهو سعد فقيه الثقات لان السياق يقتضي ان يقول وأنا أكرمه وقد أخرجه مسلم من طريق حميد بن عبد الرحمن عن ثلاثة من ولد سعد عن سعد بن خلف فقال يا رسول الله خشي أن أموت بالارض التي هاجرت منها كمات سعد بن خولة والنسائي من طريق جرير بن يزيد عن عامر ابن سعد لكن البائس سعد بن خولة مات في الارض التي هاجرت منها وله من طريق بكير بن مسمار عن عامر بن سعد في هذا الحديث فقال سعد يا رسول الله أموت بالارض التي هاجرت منها قال لا ان شاء الله تعالى وسيأتي بقيمة ما يتعلق بكراهة الموت بالارض التي هاجرت منها في كتاب الهجرة ان شاء الله تعالى (قوله قال يرحم الله ابن عثراء) كذا وقع في هذه الرواية في رواية أحمد والنسائي من طريق عبد الرحمن بن مهزي عن سفيان فقال النبي صلى الله عليه وسلم يرحم الله سعد بن عثراء ثلاث مرات قال الداودي قوله ابن عثراء غير محفوظ وقال الدمياطي هو وهم والمعروف ابن خولة قال ولعل الوهم من سعد بن ابراهيم فان الزهري أحفظ منه وقال فيه سعد بن خولة يشير الى ما وقع في روايته بلفظ لكن البائس سعد بن خولة يرثي له رسول الله صلى الله عليه وسلم أن مات بمكة قلت وقد ذكرت أناسا وافق الزهري وهو الذي ذكره أصحاب المغازي وذكروا انه شهد بدرًا ومات في حجة الوداع وقال بعضهم في اسمه خولى بكسر اللام وتشديد التثنية واتفقوا على سكن الواو وأغرب ابن التين فذكر عن القاسمي فتحها ووقع في روايته ابن عيينة في الفرائض قال سفيان وسعد بن خولة رجل من بني عامر ابن لؤي اه وذكر ابن اسحق انه كان حليفنا لهم ثم لا يريهم بن عبد العزى منهم وقيل كان من الفرس الذين نزلوا اليمن وسيأتي شيء من خبره في غزوة بدر من كتاب المغازي ان شاء الله تعالى في حديث سبيعة الاسمية ويأتي شرح حديث سبيعة في كتاب العدد من آخر كتاب النكاح وجزء الليث بن سعد في تاريخه عن يزيد بن أبي حبيب بان سعد بن خولة مات في حجة الوداع وهو الثابت في الصحيح خلافا لمن قال انه مات في مدة الهبة مع قريش سنة سبع وجوز أبو عبد الله بن أبي الخصال الكاتب المشهور في حواشي سبعة على الجنازي ان المراد بان عثراء عوف بن الحرث أخو معاذ ومعوذ أولاد عثراء وهي أمهم والحكمة في ذكره ما ذكره ابن اسحق انه قال يوم بدر ما يفتح الرب من عمده قال ان يغمر يده في العدو حاسرا فالتى الدرع التي هي عليه فقاتل حتى قتل قال فيتمثل أن يكون لما رأى اشتياق سعد بن أبي وقاص للموت وعلم أنه يبقى حتى يلى الولايات ذكر ابن عثراء وحبه للموت ورغبته في الشهادة كما يذكر الشيء بالشئ فذكر سعد بن خولة لكونه مات بمكة وهي دار هجرته وذكر ابن عثراء مستحسنا لميتته اه لمخاضا وهو مردود بالتخصيص على قوله سعد بن عثراء فاتي أن يكون المراد عوف وأيضا فليس في شيء من طرق حديث سعد بن أبي وقاص انه كان راغبا في الموت بل في بعضها عكس ذلك وهو انه بكى فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يبكيك فقال خشي أن أموت بالارض التي هاجرت منها كمات سعد بن خولة وهو عند النسائي وأيضا فخرج الحديث متحد والاصل عدم التعدد فالاحتمال بعيد لو صرح بانه عوف بن عثراء والله أعلم وقال التميمي يحتمل أن يكون لأمه اسمان خولة وعثراء اه ويحتمل أن يكون أحدهما اسمها والاخر لقبها أو أحدهما اسم أمه والاخر اسم أبيه أو والاخر اسم جدته والاخر اسم ابن عثراء اسم امه والاخر اسم أبيه لاختلافهم في أنه خولة أو خولى وقول الزهري في روايته يرثي له الخ قال ابن عبد البر

قال يرحم الله ابن عثراء

زعم أهل الحديث ان قوله يرئى الخ بن كلام الزهرى وقال ابن الجوزى وغيره هو مدرج من قول
 الزهرى (قلت) وكأنهم استندوا الى ما وقع في رواية أبي داود الطيالسي عن ابراهيم بن سعد عن
 الزهرى فانه فصل ذلك لكن وقع عند المصنف في الدعوات عن موسى بن اسمعيل عن ابراهيم بن
 سعد في آخره لكن المائس سعد بن خولة قال سعد بن رثي له رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ فهذا
 صريح في وصله فلا ينبغي الجزم بادرأجه ووقع في رواية عائشة بنت سعد عن أبيها في الطب من
 الزيادة ثم وضع يده على جبهتي ثم مسح وجهي وبطني ثم قال اللهم اشف سعدا وأتم له هجرة قال
 فما زالت أجذب رداءه ولمسلم من طريق حميد بن عبد الرحمن المذكور قلت فادع الله أن يشفيني
 فقال اللهم اشف سعدا ثلاث مرات (قوله) قلت يا رسول الله أوصى على كاه في رواية عائشة
 بنت سعد عن أبيها في الطب أفأصدق بطريق مالى وكذا وقع في رواية الزهرى فاما التعبير بقوله
 أفأصدق فيحتمل التخيير والتعليق بخلاف أفأوصى لكن المخرج تجد فيحصل على التعليق
 للجمع بين الواويتين وقد تمسك بقوله أفأصدق من جعل تبرعات المريض من الثلث وجعله على
 المخيرة ونهية نظرياً بينته وأما الاختلاف في السؤال فكانه سأل أولاً عن السكك ثم سأل عن
 الثلثين ثم سأل عن النصف ثم سأل عن الثلث وقد وقع مجموع ذلك في رواية بحر بن يزيد عند
 أحمد وفي رواية بكير بن مسهر عند النسائي كلاهما عن عامر بن سعد وكذا الهما من طريق
 محمد بن سعد عن أبيه ومن طريق هشام بن عروة عن أبيه عن سعد بن خولة في هذه الرواية قلت
 فالشطر هو بالجر عطفاً على قوله تعالى كلاً أي فإوصى بالتصف وهو شارح السهميلي وقال
 الزمخشري هو بالنصب على تقدير فعل أي أسمى الشطر أو عين الشطر ويجوز الرفع على تقدير
 أي يجوز الشطر (قوله) قلت الثلث قال فالثلث والثلث كثير) كذا في أكثر الروايات وفي رواية
 الزهرى في الهجرة قال الثلث يا سعد والثلث كثير وفي رواية مدح بن سعد عن أبيه عند مسلم
 قلت قال الثلث قال نعم والثلث كثير وفي رواية عائشة بنت سعد عن أبيها في الباب الذي يليه قال
 الثلث والثلث كبير أو كثير وكذا للنسائي من طريق أبي عبد الرحمن السلمي عن سعد بن خولة فقال
 أوصيت فقلت نعم قال بكم قلت بمالى كله قال فماتت كذا ولدك وفيه أوصى بالشر قال فما زال
 يقول وأقول حتى قال أوصى بالثلث والثلث كثير أو كبير يعني بالثلثة أو بالموحدة وهو شئت من
 الراوى والمخضوط في أكثر الروايات بالثلثة ومعناه كثير بالنسبة الى مادونه وسأذكر الاختلاف
 فيه في الباب الذي بعده هذا وقوله قال الثلث والثلث كثير بنصب الأول على الإغراء أو بفعل
 مضمحل نحو عين الثلث وبالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف أو المستد أو الخبر محذوف والتقدير
 يكفك الثلث أو الثلث كاف ويحتمل أن يكون قوله والثلث كثير موصوفاً لسان الجواز بالثلث
 وأن الأولى أن يتقص عنه ولا يزد عليه وهو ما يبداه القهس ويحتمل أن يكون إباناً أن
 التصديق بالثلث هو الأكمل أي كثيراً آخره ويحتمل أن يكون معناه كثير غير قليل قال الشافعي
 رحمه الله وهذا أولى معانيه يعني أن الأكثر أمر نسي وعلى الأول قول ابن عباس كما سأقضي في
 حديث الباب الذي بعده (قوله) انك ان تدع) يفتح أن على التعليل وبكسرهما على الشرطية قال
 النووي هما صحيحان صوريان وقال القرطبي لا معنى للشرط هنا لأنه لا جواب له ويبقى خير
 لا رافع له وقال ابن الجوزى سمعناه من رواية الحديث بالكسر وأنكره شيخنا عبد الله بن أحمد

فبإرسال الله أوصى
 على كلاً قال لا قلت
 فالشطر قال لا قلت الثلث
 قال فالثلث والثلث كثير
 انك ان تدع

يعني ابن الخشاب وقال لا يجوز الكسر لانه لا جواب له فلو انظر خير من الفناء وغيرها مما اشترط
 في الجواب وتعتب بأنه لا مانع من تقديره وقال ابن مالك جزاء الشرط قوله خسر أي فهو خير
 وحذف الفاء جاز وهو كقراءة طاموس ويسألونك عن التيسر قل أصلح لهم خير قال ومن خص
 ذلك بالشعر بعد عن التحقيق وضيق حيث لا تضيق لانه كثير في الشعر قليل في غيره وأشار بذلك
 الى ما وقع في الشعر فيما انشد سيدويه * من يفعل الحسنات الله يشكرها * أي قاله يشكرها
 والى الرد على من زعم ان ذلك خاص بالشعر قال ونظيره قوله في حديث اللقطة فان باع صاحبها
 والا استمتع بما جحدف الفناء وقوله في حديث اللعان المينة والاحد في ظهره (قوله وورثت)
 قال الزين بن المنير انما عبر به صلى الله عليه وسلم بلفظ الورثة ولم يقل أن تدع بنتك مع انه لم يكن له
 يومئذ الابنة واحدة لكون الوارث حينئذ لم يتحقق لان سعدا انما قال ذلك بناء على موته في ذلك
 المرض وبقائه بعده حتى ترثه وكان من الجائز أن تموت هي قبله فاجاب صلى الله عليه وسلم بكلام
 كلّي مطابق لكل حالة وهو قوله وورثتك ولم يخص بنتا من غيرها وقال الفاكهي شارح العمدة
 انما عبر صلى الله عليه وسلم بالورثة لانه اطاع على أن سعدا اسم عيش ويأتيه اولاد غير البنت
 المذكورة فكان كذلك وولده بعد ذلك أربعة بنين ولا يعرف اسماءهم ولعل الله ان يقع بذلك
 (قلت) وليس قوله ان تدع بنتك متعينا لان ميراثه لم يكن متحصرا فيها فقد كان لاختيه عتبة بن
 أبي وقاص اولاد اذ ذاك منهم هاشم بن عتبة الجعاني الذي قتل يصفين وسأد كريبط ذلك فجاز
 التعبير بالورثة لتدخل البنت وغيرها ممن يرث لو وقع موته اذ ذاك أو بعد ذلك وأما قول
 الفاكهي انه ولده بعد ذلك أربعة بنين وأنه لا يعرف اسماءهم ففيه قصور شديد فان اسماءهم في
 رواية هذا الحديث بعينه عند مسلم من طريق عامر ومصعب ومحمد بن النضر عن سعد ووقع ذكر
 عمر بن سعد فيه في موضع آخر ولما وقع ذكره في هذا الحديث عند مسلم اقتصر القرطبي
 على ذكر الثلاثة ووقع في كلام بعض شيوخنا عتبة عليه السلام أربعة بنين المذكورين الثلاثة
 وهم عمرو وبرايم ويحيى واسحق وعزى ذكرهم لابن المديني وغيره وفاته أن ابن سعد ذكر له من
 المذكورين السبعة أكثر من عشرة وهم عبد الله وعبد الرحمن وعمرو وعمران وصالح وعثمان
 واسحق الاصغر وعمر الاصغر وغير مصغروا وغيرهم وذكر له من البنات ثلث عشرة بنتا وكان ابن
 المديني اقتصر على ذكر من روى الحديث منهم والله أعلم (قوله عالة) أي فقرا وهو جوع عال وهو
 الفسور والفعل منه عال يعيل اذا افتقر (قوله يتكففون الناس) أي يسألون الناس بأكثرهم
 يقال تكفف الناس واستكفف اذا بسط كفه للسؤال أو سال ما يكف عنه الجوع أو سأل
 كفنا كفنا من طعام وقوله في أيديهم أي بأيديهم أو سألوا بكفهم وضع المسئول في أيديهم ووقع في
 رواية الزهري أن سعدا قال وانما مال وفخوه في رواية عائشة بنت سعد في الطب وهذا اللفظ
 يؤذن بمال كثير وذو المال اذا صدق بثمنه أو بسطه وأبقى ثمنه بين ابنته وغيرها لا يصرون عالة
 لكن الجواب أن ذلك خرج على التقدير لان بقاء المال الكثير انما هو على سبيل التقدير
 والا فلو صدق المريض بثمنه مشلا ثم طالت حياته ونقص وفي المال فقد تبدل الوصية
 بالورثة فرد الشارع الامر الى شيء معتدل وهو الثلث (قوله وانك مهما أنفقت من نفقة فأنما
 صدقة) وهو معطوف على قوله انك ان تدعوه وعوله للتمسك عن الوصية بأكثر من الثلث كما أنه قيل

ورثتك أغنياء خسر من أن
 تدعهم عالة يتكففون
 الناس في أيديهم وانك مهما
 أنفقت من نفقة فأنما صدقة

لا تتعلل لأنك ان مت تركت ورثتك أغنياء وان عشت تصدقت وأنفقت فالاجر حاصل لك في
الحالين وقوله فانها صدقة كذا أطلق في هذه الرواية وفي رواية الزهري وانك لن تنفق نفقة تبغى
بها وجهه الله الأجر بها مقيم صدقاً بتعاضد وجهه الله وعلق حصول الاجر بذلك وهو المعتبر
ويستفاد منه ان أجر الواجب يزاد بالنية لان الاتفاق على الزوجة واجب وفي فعله الاجر فاذا
نوى به ابتغاء وجهه الله ازداد أجره بذلك قاله ابن أبي جرة قال ونبه بالنفقة على غيره ما من وجوه
البر والاحسان (قوله حتى اللقمة) بالنصب عطفاً على نفقة ويجوز الرفع على انه مبتدأ
وتحريكها الخبر وسبأ في الكلام على حكم نفقة الزوجة في كتاب النفقات ان شاء الله تعالى
وجوه تتعلق قوله وانك ان تنفق نفقة الخ بقصة الوصية أن سؤال سعد بن شعير بأنه رغب في تكثير
الاجر فليأمنعه الشارع من الزيادة على الثلث قال له على سبيل التسليم ان جميع ما نفعك في
مالك من صدقة باجرة ومن نفقة ولو كانت واجبة تؤجر بها اذا ابتغيت بذلك وجهه الله تعالى
ولعله خص المراتب المذكورة لان نفقة امسيرة بخلاف غيرها قال ابن دقيق العيد فيه أن الثواب في
الاتفاق مشروط بخدمة النية وابتغاء وجهه الله وهذا عسر اذا عارضه مقتضى الشهوة فان ذلك
لا يحصل الغرض من الثواب حتى يلجئ به وجهه الله وسبق تخليص هذا المقصود مما يشوبه
قال وقد يكون فيه دليل على أن الواجبات اذا أدت على قصد اداء الواجب ابتغاء وجهه الله
أثيب عليها فان قوله حتى ما تجعل في امرائك لا يخص به بغير الواجب ونقطة حتى هنا
تقتضي المبالغة في تحصيل هذا الاجر بالنسبة الى المعنى كما يقال جاء الحاج حتى المشاة (قوله
وعسى الله ان يرفعك) أي يطيل عمره وكذلك اتفق فانه عاش بعد ذلك أربعين سنة بل
قربا من خمسين لانه مات سنة خمس وخمسين من الهجرة وقيل سنة ثمان وخمسين وهو المشهور
فيكون عاش بعد حجة الوداع خمساً وأربعين أو ثمانين وأربعين (قوله فينتفع بك ناس ويضر بك
آخرون) أي ينتفع بك المسلمون بالغنائم مما سيفتح الله على يديك من بلاد الشرك ويضر بك
المشركون الذين يملكون على يدك وزعم ابن التين ان المراد بالنفع به ما وقع من التثبوت على
يديه كالقنسية وغيرها بالضرر ما وقع من تأمير ولده عمر بن سعد على الجيش الذين قتلوا الحسين
ابن علي ومن معه وهو كلام مردود لتكلفه لغير ضرورة تحمل على ارادة الضرر بالصادق ولده
وقد وقع منه هو الضرر المذكور بالنسبة الى الكفار وأقوى من ذلك ما رواه الطحاوي من
طريق بكر بن عبد الله بن الاسبح عن أبيه أنه سأل عامر بن سعد عن معنى قول النبي صلى الله عليه
وسلم هذا فقال لما أشر سعد على العراق أتى يقوم ارتدوا فاستجابهم فتاب بعضهم واستبعضهم
فقتلهم فانتفع به من تاب وحصل الضرر للآخرين قال بعض العلماء لعل وان كانت للترجي
لكنا من الله لا من الواقع وكذلك اذا وردت على لسان رسوله غالباً (قوله ولم يكن له يومئذ الا
ابنة) في رواية الزهري وشيوخه في رواية عائشة بنت سعد أن سعداً قال ولا يرثني الابنة واحدة
قال النووي وغيره معناه لا يرثني من الولد أو من خواص الورثة أو من النساء والافسد كان
لسعد عصابات لانه من بني زهرة وكانوا كثيرين لوقيل معناه لا يرثني من أصحاب الفروض أو خصها
بالذكر على تقدير لا يرثني ممن أخاف عليه الضياع والجزالة أي اوطن أنها تارث جميع المال أو
استكثرها نصف التركة وهذه البنت زعم بعض من أدركناه أن اسمها عائشة فان كان محفوظاً

حتى اللقمة ترفعها الى في
امرأتك وعسى الله أن
يرفعك فينتفع بك ناس
ويضر بك آخرون ولم يكن
له يومئذ الابنة

فهى غير عائشة بنت سعد التي روت هذا الحديث عنده في الباب الذي يليه وفي الطب وهي تابعة
عمرت حتى أدركها مالك وروى عن أومات سنة سبع عشرة لكن لم يذكر أحد من السابقين
سعد بن تميم اسمي عائشة غير هذه وذكروا أن أكبر سنانة أم الحكم الكبرى وأمه بنت شهاب بن
عبد الله بن الحرث بن زهرة وذكروا له بنات أخرى أمهات من منابر الأئمة بعد الوفاة النبوية
فالظاهر أن البنت المشار إليها هي أم الحكم المذكورة لثمة قدم تزويج سعد بأسماء ولم أر من حرر
ذلك وفي هذا الحديث من الثواب غير ما تقدم مشروعية زيارة المريض للأمام فمن دونه وتساكد
باشتداد المرض وفيه وضع اليد على جبهة المريض ومسح وجهه ومسح العضو الذي يؤلمه
والفحص له في طول العمر وجواز أخبار المريض بشدة مرضه وقوة ألمه إذا لم يقترن بذلك شيء مما
يمنع أو يكره من التبرع وعدم الرضا بل حيث يكون ذلك لطلب دعاء أو دواء وربما استحب
وإن ذلك لا ينافي الاتصاف بالصبر المحمود وإذا جاز ذلك في أثناء المرض كان الأخبار به بعد البرء
أجوز وإن أعمال البر والطاعة إذا كان منها ما لا يمكن استدراكه قام غيره في الثواب والأجر
مقامه وربما زاد عليه وذلك أن سعد أخاف أن يموت بالدار التي هاجر منها فينبوت عليه بعض
أجر هجرته فأخبره صلى الله عليه وسلم بأنه إن تخلف عن دار هجرته فعمل عمل الصالحين من حج أو
جهاد أو غير ذلك كان له أجر يعوض ما فاته من الجهة الأخرى وفيه إباحة جمع المال بشرطه
لأن التسوين في قوله وأنا ذروا مالكم الكثرة وقد وقع في بعض طرقه سريحا وأنا ذروا مالكم كثير والحث
على صلة الرحم والاحسان إلى الأقارب وإن صلة الأقرب أفضل من صلة الأبعد والافتقار في
وجوه الخير لأن المباح إذا قصده وجه الله صار طاعة وقدمه على ذلك باقل الحفظ والديونة
العادية وهو وضع اللقمة في فم الزوجة إذا لا يكون ذلك غالبا إلا عند الملاعة والممازجة ومع
ذلك فيؤجر فاعله إذا قصده قصد احتججا فكيف بما هو فوق ذلك وفيه منع نقل الميت من بلد
إلى بلد إذا لم يكن ذلك مشروعا لا يمر بنقل سعد بن خولة قاله الخطابي وإن من لا وارث له تجوز له
الوصية بأكثر من الثلث لقوله صلى الله عليه وسلم أن تذر ورثتك أغنياء فنهى عنه أن من لا وارث
له لا يبالغ بالوصية بما زاد لانه لا يترك ورثته يخشى عليهم الفقر وتعتب بأنه ليس تعليلا شخصيا
وإنما فيه تنبيه على الاحتياط لاقتضى جواز الوصية بأكثر من الثلث
لمن كانت ورثته أغنياء وإنما ذلك عليهم بغير إجازتهم ولا قائل بذلك وعلى تقدير أن يكون تعليلا
مخصصا فهو للقتل عن الثلث لا للزيادة عليه فكأنه لما شرع الإيصاء بالثلث وإنه لا يعترض به على
الموصي إلا أن الاشتراط عنه أولى ولا سيما لمن يترك ورثته أغنياء فنهى سعدا على ذلك وفيه
سد الذي يعتق له صلى الله عليه وسلم ولا تردهم على اعتناهم لا يتذرع بالمرض أحد لأجل حب
الوطن قاله ابن عبد البر وفيه تقييد مطلق القرآن بالسنة لانه قال سبحانه وتعالى من بعد وصية
يوصي بها أو دين فأطبق وقيدت السنة بالثلث وإن من ترك شيئا لله لاندفع له الرجوع
فيه ولا في شيء منه مختارا وفيه الأسف على فوت ما يحصل الثواب وفيه حديث من ساءت سنة
وإن من فاته ذلك بادر إلى جبره بغير ذلك وفيه تسليمة من فاته أسره من الأمور فيتحيل ما هو أعلى
منه لما أشار صلى الله عليه وسلم لسعد من أنه الصالح بعد ذلك وفيه جواز التصديق بجميع المال
لمن عرف بالصبر ولم يكن له من التزمت نفسه وقد تقدمت المسئلة في كتاب الزكاة وفيه الاستفسار

عن المحتمل إذا احتل وجوها لأن سعدا لما منع من الوصية بجميع المال احتل عنده المنع فيما
دونه والجواز فاستفسر عما دون ذلك وفيه النظر في مصالح الورثة وإن خطاب الشارع الواحد
يعم من كان بصفتهم من المكلفين لأطبق العلماء على الاحتجاج بحديث سعد هذا وإن كان
الخطاب انما وقع له بصيغة الأفراد ولقد أبعد من قال أن ذلك يقتضيه بسعد ومن كان في مثل حاله
ممن يختلف وارثا ضعيفا أو كان ما يتخلفه قليلا لأن البنات من شأنها أن يطعم فيها وإن كانت بغير
مال لم يرغب فيها وفيه أن من ترك ما لا قليلا فالاحتياط له ترك الوصية وإبقاء المال للورثة واختلاف
السلف في ذلك القليل كما تقدم في أول الوصايا واستدل به التبعي لفضل الغني على الفقير وفيه نظر
وفيه جواز إعادة العدل بين الورثة ومراعاة العدل في الوصية وفيه أن الثلث في حد الأكثر وقد
اعتبره بعض الفقهاء في غير الوصية ويحتاج الاحتجاج به إلى ثبوت طلب الكثرة في الحكم
المعين واستدل بقوله ولا يرثي إلا ابنته إلى من قال بالرد على ذوى الأرحام للصر في قوله لا يرثي
الابنة وتعبق بأن المراد من ذوى القروض كما تقدم ومن قال بالرد لا يقول بظاهرها لأنهم
يعطونها فرضها ثم يردون عليها السابق وظاهر الحديث أنها ترث الجميع ابتداء **(قوله)**
(باب الوصية بالثلث) أي جوازها ومشروعيتها وقد سبق تقرير ذلك في الباب الذي
قبله واستقر الاجماع على منع الوصية بأزيد من الثلث لكن اختلف فيمن كان له وارث وسبق
تحريره في باب لا وصية لوارث وفيمن لم يكن له وارث خاص فنعه الجمهور وجوزوا الخمسة
وإحقاق وشريك وأجحد في رواية وهو قول علي وابن مسعود واحتجوا بأن الوصية مطلقة بالآية
فقيدها السبعة بمن له وارث فيسقط من لا وارث له على الإطلاق وقد تقدم في الباب الذي قبله
توجيه لهم آخر واختلفوا أيضا هل يعتبر ثلث المال حال الوصية أو حال الموت على قولين وهما
وجهان للشافعية أحدهما الثاني فقال بالآول مالك وأكثر العراقيين وهو قول النخعي وعمر بن
عبد العزيز وقال الثاني أبو حنيفة وأحمد والباقر وهو قول علي بن أبي طالب رضى الله عنه
وجماعة من التابعين وتساك الأولون بأن الوصية عقد والعقود تعتبر بأولها أو بانه لو نذر أن يتصدق
بثلث ماله اعتبر بذلك حاله النذر اتفاقا وأجيب بأن الوصية ليست عقد من كل جهة ولذلك
لا تعتبر فيها الفورية ولا التبول وبالفرق بين النذر والوصية بأنها يصح الرجوع عنها والنذر يلزم
وغيره هذا الخلاف تظهر فيما لو حدث له مال بعد الوصية واختلفوا أيضا هل يحسب الثلث من
جميع المال أو تنفذ على الموصي دون ما خفي عليه أو تجدد له ولم يعلم به وبالأول قال الجمهور
وبالثاني قال مالك والجمهور أنه لا يشترط أن يستحضر تعدد مقدار المال حالة الوصية اتفاقا
ولو كان عالما بمنسبه فلو كان العلم به شرط لما جاز ذلك **(فائدة)** * أول من أوصى بالثلث في
الاسلام البراء بن معرور وعهملات أوصى به للنبي صلى الله عليه وسلم وكان قد مات قبل أن يدخل
النبي صلى الله عليه وسلم المدينة بشهر فقبله النبي صلى الله عليه وسلم ورثه علي ورثه أخرجه
الحاكم وابن المنذر من طريق يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن جده **(قوله)** وقال
الحسن (أي البصري) لا يجوز للذمي وصية إلا بالثلث قال ابن بطلان أراد البخاري بهذا الرد على
من قال كالحنفية بجواز الوصية بالزيادة على الثلث لمن لا وارث له قال ولذلك احتج بقوله تعالى
وأن احكم بينهم بما أنزل الله والذي حكم به النبي صلى الله عليه وسلم من الثلث هو الحكم بما أنزل

* (باب الوصية بالثلث)
وقال الحسن لا يجوز للذمي
وصية إلا بالثلث وقال الله
عز وجل وأن احكم بينهم بما
أنزل الله * حدد شافعية
ابن سعيد

قوله ابن أبي قتادة في
نسخة ابن أبي أوفى اه

الله فن تجاوز ما حده فقد أتى ما نهى عنه وقال ابن المنير لم يرد البخاري هذا وإنما أراد الاستشهاد بالآية على أن الذم إذا تحاكم السناور ثم لا يتقدم وصيته إلا الثالث لأننا لا نحكم فيهم إلا بحكم الإسلام لقوله تعالى وأن أحكم بينهم بما أنزل الله الآية **(قوله)** حدثنا سفيان بن عيينة فان قتيبة لم يلحق النوري **(قوله)** عن هشام بن عروة وفي رواية الحمدي في مسنده عن سفيان حدثنا هشام وليس لعروة بن الزبير عن ابن عباس في البخاري سوى هذا الحديث الواحد **(قوله)** لو غرض الناس) بجمعين أي نقص ولولم يفتي فلا يحتاج إلى جواب أو شرطية والجواب محذوف وقد وقع في رواية ابن أبي عمري في مسنده عن سفيان بلطف كان أحب إلى أخرجه الاسماعيلي من طريقه ومن طريق أحمد بن عبد الله أيضا وأخرجه من طريق العباس بن الوليد عن سفيان بلطف كان أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم **(قوله)** إلى الرابع زاد الحمدي في الوصية وكذا رواه أحمد عن وكيع عن هشام بلطف وددت أن الناس غفوا من الثالث إلى الرابع في الوصية الحديث وفي رواية ابن عمير عن هشام بن مسلم لو أن الناس غفوا من الثالث إلى الرابع **(قوله)** لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال) هو كالتعليق لما اختاره من التفصيص عن الثالث وكان ابن عباس أخذ ذلك من وصفه صلى الله عليه وسلم الثالث بالكثرة وقد قدمنا الاختلاف في توجيه ذلك في الباب الذي قبله ومن أخذ بقول ابن عباس في ذلك كما سخط بن راهويه والمعروف في مذهب الشافعي استحباب النقص عن الثالث وفي شرح مسلم للنووي أن كان الورثة فقراء استحب أن ينقص منه وان كانوا أغنياء فلا **(قوله)** والثالث كثير) في رواية مهمم كثير أو كبير بالثقل هي بالموحدة أو بالمثلثة **(قوله)** حدثني محمد بن عبد الرحيم) هو الحافظ المعروف بصاعقة وهو من أقران البخاري وأكبر منه قليلا **(قوله)** حدثنا مروان) هو ابن معاوية الخزاري **(قوله)** عن هشام بن هاشم) أي ابن عتبة بن أبي وقاص قد نزل البخاري في هذا الاسناد درجتين لأنه يروي عن مك بن إبراهيم ومكي يروي عن هاشم المذكور وسأيت في مناقب سعدله هذا الاسناد حديث عن مك بن هاشم عن عامر بن سعد عن أبيه **(قوله)** فقلت يا رسول الله ادع الله أن لا يرثني علي عتي) هو إشارة إلى ما تقدم من كراهية الموت بالأرض التي هاجر منها وقد تقدم توجيهه وشرحه في الباب الذي قبله **(قوله)** لعل الله يرفعك) زاد أبو نعيم في المستخرج في روايته من وجه آخر عن زكريا بن عدي يعني يتيك من مرضك **(قوله)** في هذه الرواية قلت أوصى بالنصف قال النصف كثير) لم أرفى غير هذين طرقه وصف النصف بالكثرة وإنما فيها قال لا في كلمة ولا في ثلثيه وليس في هذه الرواية أشكال إلا من جهته وصف النصف بالكثرة وصف الثالث بالكثرة فكيف امتنع النصف دون الثالث وجوابه أن الرواية الأخرى التي فيها جواب النصف دلت على منع النصف ولم يأت مثلها في الثالث بل اقتصر على وصفه بالكثرة وعلى أن ابتداء الورثة أغنياء أولى وعلى هذا فقوله الثالث خبر مبتدأ محذوف تقديره مباح ودل قوله والثالث كثير على أن الأولى أن ينقص منه والله أعلم **(قوله)** قال وأوصى الناس بالثالث فجاء ذلك لهم) ظاهره أنه من قول سعد بن أبي وقاص ويحتمل أن يكون من قول من دونه والله أعلم وكان البخاري قصد بذلك الإشارة إلى أن النقص من الثالث في حديث ابن عباس للاستحباب لا لأنه من جهة جمعيين الحديثين والله أعلم **(قوله)** باب قول الموصي لوصيه تعاهد لولدي وما يجوز

حدثنا سفيان عن هشام
ابن عروة عن أبيه عن ابن
عباس رضي الله عنهم قال
لو غرض الناس إلى الرابع
لأن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال الثالث
والثالث كثير * حدثني
محمد بن عبد الرحيم حدثنا
زكريا بن عدي حدثنا
مروان عن هاشم بن هاشم
عن عامر بن سعد عن أبيه
رضي الله عنه قال مرضت
فعادني النبي صلى الله عليه
وسلم فقلت يا رسول الله
ادع الله أن لا يرثني علي
عتي قال لعل الله يرفعك
وينفع بك ناسا فقلت أريد
أن أوصي وأعلم أن ابنة فقلت
أوصي بالنصف قال النصف
كثير قلت فالثالث قال الثالث
والثالث كثير أو كبير قال
وأوصى الناس بالثالث فجاء
ذلك لهم * (باب قول
الموصي لوصيه تعاهد لولدي
وما يجوز

للوصى من الدعوى) * حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن عمرو بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كان عتبة (٢٧٨) بن أبي وقاص عهدا إلى أخيه سعد بن أبي وقاص أن ابن وليدة زمعة

منى فاقبضه اليك فلما كان عام الفتح أخذته سعد فقال ابن أخي قد كان عهدا إلى قبته فقام عبد بن زمعة فقال أخي وابن أمة أبي ولد علي فراشه فتد اوقا الرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سعد يا رسول الله ابن أخي كان عهدا إلى قبته فقال عبد ابن زمعة هو أخي وابن وليدة أبي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هولك يا عبد ابن زمعة الولد للفراش وللعاهر الحجر ثم قال لسودة بنت زمعة احتجبي منه لما رأى من شهيد بعين شقارها حتى لقي الله * (باب اذا أوما المريض برأسه إشارة بيته تعرف) * حدثنا حسان ابن أبي عباد حدثنا همام عن قتادة عن أنس رضي الله عنه أن يهوديا رضى رأس جارية بين حجرين فقيل لها من فعل بك أفلان أفلان حتى سمى اليهودي فإومات برأسها حتى عبه فلم يزل حتى اعترف فأمر النبي صلى الله عليه وسلم فرض رأسه بالجارة * (باب) * لا وصية لوارث * حدثنا محمد بن يوسف عن ورقاء عن ابن أبي شيبة عن عطاء عن ابن

للوصى من الدعوى) أو ردفه حديث عائشة في قصة محاصرة سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في ابن وليدة زمعة وقد ترجم له في كتاب الأشخاص دعوى الموصى للميت أي عن الميت وانتزاع الأمرين المذكورين في الترجمة من الحديث المذكور واضح وسأتي الكلام عليه في القرائض ان شاء الله تعالى (قوله) باب اذا أوما المريض برأسه إشارة بيته تعرف) أي هل يحكم بهم أو ردفه حديث أنس في قصة الجارية التي رضى اليهودي رأسها وسأتي الكلام عليه في القصص ان شاء الله تعالى (قوله) باب لا وصية لوارث) هذه الترجمة لفظ حديث مرفوع كأنه لم يثبت على شرط البخاري فترجم به كعادته واستغنى عما يعطى حكمه وقد أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما من حديث أبي أمامة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في خطبته في حجة الوداع ان الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث وفي أسناده اسمعيل بن عياش وقد قوى حديثه عن الشاميين جماعة من الأئمة منهم أحمد والبخاري وهذا من روايته عن شرحبيل بن مسلم وهو شامي ثقة وصرح في روايته بالتحديث عند الترمذي وقال الترمذي حديث حسن وفي الباب عن عمرو بن خزيمة عند الترمذي والنسائي وعن أنس عند ابن ماجه وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند الدارقطني وعن جابر عند الدارقطني أيضا وقال الثعلبي انسابه ورساله وعن علي بن عبد الله بن أبي شيبة ولا يخفى اسناد كل منها عن مقال لكن مجموعها يقتضي ان الحديث أصلا بن جريح الشافعي في الام إلى أن هذا المتن موافق لفظه وحدثنا أهل القضا ومن حفظنا عنهم من أهل العلم بالغازي من قريش وغيرهم لا يختلفون في أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عام الفتح لا وصية لوارث ويؤثرون عن حفظه عنه ممن لقوه من أهل العلم لم فكان نقل كافت عن كافت فهو أقوى من نقل واحد وقد نازع الفخر الرازي في كون هذا الحديث متواترا وعلى تقدير تسليم ذلك فالمشهور من مذهب الشافعي أن القرآن لا ينسخ بالسنة لكن الحجة في هذا الاجماع على مقتضاه كما صرح به الشافعي وغيره والمراد بعدم صحة وصية الوارث عدم اللزوم لان الاكثر على أنها موقوفة على إجازة الورثة كما سأتى بيانه روى الدارقطني من طريق ابن جريح عن عطاء عن ابن عباس مرفوعا لا تجوز وصية لوارث الا أن يشاء الورثة كما سأتى بيانه ورجاله ثقات الا أنه، معلول فقد قيل ان عطاء هو الخراساني والله أعلم وكان البخاري أشار إلى ذلك فترجم بالحديث وأخرج من طريق عطاء وهو ابن أبي رباح عن ابن عباس حديث الباب وهو موقوف لفظا الا انه في تفسيره اخبار بما كان من الحكم قبل نزول القرآن فيكون في حكم المرفوع بهذا التقرير ووجه دلالة الترجمة من جهة ان نسخ الوصية للوالدين وأثبت الميراث له ما سأتى بيانه يشعر بأنه لا يجمع له ما بين الميراث والوصية واذا كان كذلك كن من دونهم ما أولى بان لا يجمع ذلك له وقد أخرجه ابن جريح من طريق مجاهد بن جبر عن ابن عباس بلفظ وكانت الوصية للوالدين والاقرين إلى آخره فظهرت المناسبة به هذه الزيادة وقد وافق محمد بن يوسف وهو القريباني في روايته إياه عن ورقاء عيسى بن ميمون كما أخرجه ابن جريح وخالق ورقاء شبل عن ابن أبي شيبة فجعل مجاهدا موضع عطاء أخرجه ابن جريح أيضا ويحتمل انه كان عند ابن أبي شيبة

على

عباس رضي الله عنهم ما قال كان المال للولد وكانت الوصية للوالدين فنسخ الله من ذلك ما أحب فجعل

للكرم مثل حظ الاثنين وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس

على الوجهين والله أعلم **(قوله وجعل للمرأة الثمن والرابع)** أى فى حالين وكذلك للزوج قال
 جمهور العلماء كانت هذه الوصية فى أول الاسلام واجبة لوالدى الميت وأقربائه على ما يراه من
 المساواة والتفضيل ثم نسخ ذلك بآية الفرائض وقيل كانت للوالدين والأقربين دون الأولاد
 فانهم كانوا يرثون ما يبق بعد الوصية وأغرب ابن شريح فقال كانوا مكلفين بالوصية للوالدين
 والأقربين بمقدار الفريضة التى فى علم الله قبل أن ينزلها واشتد انكار امام الحرمين عليه فى ذلك
 وقيل ان الآية مخصوصة لان الأقربين أعم من أن يكونوا ورثا وكانت الوصية واجبة لجميعهم
 نخص منها من ليس بوارث بآية الفرائض وبقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث وبقى الحق
 من لا يرث من الأقربين من الوصية على حاله قاله طائفة وغيره وقد تقدمت الإشارة اليه قبل
 واختلف فى تعيين ناسخ آية الوصية للوالدين والأقربين فقيل آية الفرائض وقيل الحديث
 المذكور وقيل دل الاجماع على ذلك وان لم يتعين دليله واستدل بحديث لا وصية لوارث بانه
 لا تصح الوصية للوارث أصلا كما تقدم وعلى تقدير نفاذها من الثلث لا تصح الوصية له ولا لغيره بما
 زاد على الثلث ولو أجازت الورثة وبه قال المزني وداود وقواه السبكي واحتج به بحديث عمران بن
 حصين فى الذى أعتق ستة أعبد فان فيه عند مسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم قول لا شديدا
 وفسر القول الشديد فى رواية أخرى بانه قال لو علمت ذلك ما صليت عليه ولم يتقل انه راجع الورثة
 فدل على منعه مطلقا وبقوله فى حديث سعد بن أبي وقاص وكان بعد ذلك الثلث بانزافان
 مفهوما ان الزائد على الثلث ليس بجائز وبانه صلى الله عليه وسلم منع سعدا من الوصية بالشرط
 ولم يستثن صورة الاجازة واحتج من أجازها بالزيادة المتقدمة وهى قوله الآن بشاء الورثة فان
 صحت هذه الزيادة فهى حجة وانجته واحتجوا من جهة المعنى بان المنع انما كان فى الاصل لحق
 الورثة فاذا أجاز ولم يتبع واختلفوا بعد ذلك فى وقت الاجازة فالحججهم على أنهم ان أجازوا
 فى حياة الموصى كان لهم الرجوع متى شاؤوا وان أجازوا بعده فنذوقه المالكية فى الحياة بين
 مرض الموت وغيره فألحقوا مرض الموت بما بعده واستثنى بعضهم ما اذا كان الجبىز فى عائلة
 الموصى وخشى من امتناعه انقطاع معروفه عنه لو عاش فان لثل هذا الرجوع وقال الزهري
 وربيعه ليس لهم الرجوع مطلقا وانفقوا على اعتبار كون الموصى له وارثا يوم الموت حتى
 لو أوصى لأخيه الوارث حيث لا يكون له ابن يحب الاخ المذكور فلو له ابن قبل موته يحب
 الاخ فالوصية للاخ المذكور صحيحة ولو أوصى لأخيه وله ابن فمات الابن قبل موت الموصى
 فهى وصية لوارث واستدل به على منع وصية من لا وارث له سوى بيت المال لانه ينتقل ارثا
 للمسلمين والوصية للوارث باطله وهو وحده ضعيف جدا حكاه القاضى حسين ويلزم قائله ان
 لا يجيز الوصية للذمى أو بقيد ما أطلق والله أعلم **(قوله باب الصدقة عند الموت)**
 أى جوازها وان كانت فى حال الصحة أفضل أو رده فيه حديث أبى هريرة قال قال رجل يا رسول
 الله أى الصدقة أفضل قال ان تصدق وأنت صحيح الحديث وقد تقدم فى كتاب الزكاة من وجه
 آخر وينت هناك اختلاف ألفاظه ووقع التحريم بالحديث هناك فى جميع اسناده بدل
 العنينة هنا **(قوله ان تصدق)** بتخفيف الصاد على حذف احدى التائين وأصله ان تصدق
 وبالتشديد على ادغامها **(قوله ولا تهمل)** بالاسكان على انه نهى وبالرفع عن النهى ويجوز

وجعل للمرأة الثمن والرابع
 وللزوج الشطر والرابع
 * (باب الصدقة عند
 الموت) * حدثنا محمد
 ابن العلاء حدثنا أبو أسامة
 عن سفيان عن عمارة عن
 أبى زرعة عن أبى هريرة
 رضى الله عنه قال قال رجل
 للنبي صلى الله عليه وسلم
 يا رسول الله أى الصدقة
 أفضل قال أن تصدق وأنت
 صحيح حرص تأمل الغنى
 وتحشى الفقر ولا تهمل حتى
 اذا بلغت الخلقوم

فلم أقف على من وصله عنه وأما طائوس فوصله ابن أبي شبة أيضا عنه بلنظ إذا أقر لوارث جاز وفي
الاسناد لم يثبت بن أبي سليم وهو ضعيف وأما قول عطاء فوصله ابن أبي شبة عنه بمثله ورجال اسناده
ثقات وأما ابن أذينة واسمه عبد الرحمن وكان قاضي البصرة وأبوه بالمهمله مصغور وهو تابعي ثقة
مات سنة خمس وتسعين من الهجرة ووجه من ذكره في الصحابة وأثره هذا وصله ابن أبي شبة
أيضا من طريق قتادة عنه في الرجل يقر لوارث بدين قال يجوز ورجال اسناده ثقات (قوله وقال
الحسن أحق ما تصدق به الرجل آخر يوم من الدنيا وأول يوم من الآخرة) هذا أثر صحيح ورواه
بعوف في مسند الدارمي من طريق قتادة قال قال ابن سيرين عن شريح لا يجوز اقرار لوارث قال
وقال الحسن أحق ما جاز عليه عند موته أول يوم من أيام الآخرة وآخر يوم من أيام الدنيا (قوله
وقال ابراهيم والحكم إذا أقر الوارث من الدين برئ) وصله ابن أبي شبة من طريق الثوري عن
ابن أبي ليلى عن الحكم عن ابراهيم في المريض إذا أقر الوارث برئ وعن مطرف عن الحكم
مثله (قوله وأوصى رافع بن خديج أن لا تكشف امرأته الفزارية عما أعلق عليه بابها) في رواية
المستقلى والسرخسي عن مال أعلق عليه بابها لم أقف على هذا الاثر موصولا بعد (قوله وقال
الحسن إذا قال لمملوك عند الموت كنت أعتقتك جاز) لم أقف على من وصله وهو على طريقة
الحسن في تنفيذ اقرار المريض مطلقا (قوله وقال الشعبي إذا قالت المرأة عند موتها ان زوجي
قضائي وقبضت منه جاز) قال ابن التين وجهه انها لا تتم بالميل الى زوجها في تلك الحال ولا سيما إذا
كان لها ولهم غيره (قوله وقال بعض الناس لا يجوز اقراره) أي المريض (لسوء الظن به للورثة)
وفي رواية المستقلى بسوء الظن بالموحدة بدل اللام (قوله ثم استحسن فقال لا يجوز اقراره بالوديعة
والبضاعة والمضاربة) قال ابن التين ان أراد هذا القائل ما إذا أقر بالمضاربة مثلا للوارث لزمه
التناقص والافلا وفرق بعض الحنفية بأن يرجع المال في المضاربة مشتركا بين العامل والمالك
فلم يكن كالدين المحض وقال ابن المنذر أجمعوا على ان اقرار المريض لغیر الوارث جائز لكن ان
كان عليه دين في الصحة فقد قالت طائفة منهم النخعي وأهل الكوفة يدين الصحة ويتحاص
أصحاب الاقرار في المرض واختلفوا في اقرار المريض للوارث فأجاز مطلقا الا وراعى واستحق
وأبو ثور وهو المخرج عند الشافعية وبه قال مالك الا انه استثنى ما إذا أقر لنبته ومعهما من
يشاركها من غير الولد كابن العم مثلا قال لانه يتهم في أن يزيد بنته وينتص ابن عمه من غير عكس
واستثنى ما إذا أقر لزوجته التي يعرف بمجتمها والميل اليها وكان بينه وبين ولده من غيرهما بعد
ولاسيما ان كان له منها في تلك الحالة ولدوه حاصل المنقول عن المالكية مدار الامر على التهمة
وعدمها فان فقدت جاز والافلا وهو اختيار الرواية من الشافعية وعن شريح والحسن بن
صالح لا يجوز اقراره لوارث الا لزوجته بصد اقرارها وعن القاسم وسالم والثوري والشافعي في قول
زعم ابن المنذر ان الشافعي يرجع عن الاول اليه وبه قال أحمد لا يجوز اقرار المريض لوارثه مطلقا
لانه منع الوصية فلا يأم أن يزيد الوصية له فيجعلها اقرارا واحتج من أجاز مطلقا بما تقدم عن
الحسن ان التهمة في حق المحتضر بعيدة بالفرق بين الوصية والدين لانهم اتفقوا على انه لو
أوصى في صحته لوارثه بوصية وأقر له بدين ثم رجع ان رجوعه عن الاقرار لا يصح بخلاف الوصية
فيصير رجوعه عنها وانتقوا عن أن المريض إذا أقر لوارث صح اقراره مع انه يتضمن الاقرار له

* وقال الحسن أحق ما
تصدق به الرجل آخر
يوم من الدنيا وأول يوم
من الآخرة * وقال
ابراهيم والحكم إذا أقر
الوارث من الدين برئ
وأوصى رافع بن خديج أن
لا تكشف امرأته الفزارية
عما أعلق عليه بابها * وقال
الحسن إذا قال لمملوك عند
الموت كنت أعتقتك جاز
وقال الشعبي إذا قالت
المرأة عند موتها ان زوجي
قضائي وقبضت منه جاز
* وقال بعض الناس لا يجوز
اقراره لسوء الظن به للورثة
ثم استحسن فقال لا يجوز
اقراره بالوديعة والبضاعة
والمضاربة

بالمال وبان مدار الاحكام على الظاهر فلا يتلوا اقراره للظن المحتمل فان امره فيه الى الله تعالى
 (قوله) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم يا ايهاكم والظن فان الظن اكذب الحديث) هو طرف من
 حديث وصله المصنف في الادب من وجهين عن أبي هريرة وقصده به كره هذا الرد على من أساء
 الظن بالمرضى ففتح تصرفه ومعنى قوله اكذب الحديث أى اكذب في الحديث من غيره لان
 الصدق والكذب يوصف بهما القول لا الظن (قوله) ولا يجعل مال المسلمين لقول النبي صلى الله
 عليه وسلم آية المنافق اذا اتقن خان) هو طرف من حديث تقدم شرحه في كتاب الايمان ووجه
 تعلقه بالرد على من منع اجابة اقرار المريض من جهة انه دال على ذم الخيانة فلو ترك ذكر ما عليه
 من الحق وكتمه لكان خائفا للمستحق فلزم من وجوب ترك الخيانة وجوب الاقرار لانه اذا كتم
 صار خائفا ومن لم يعتبر اقراره كان جملته على الكتمان (قوله) وقال الله تعالى ان الله يأمركم أن
 تؤدوا الامانات الى أهلها فلم يخص وارثا ولا غيره (قوله) أى لم يفرق بين الوارث وغيره في الامر بإداء
 الامانة فيصنع الاقرار سواء كان لوارث أو غيره (قوله) فيه عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه
 وسلم) يعنى حديث آية المنافق الذى علقه مختصرا وقد تقدم موصولا بآية تامة في كتاب الايمان
 وانظروا أربع من كن فيه كان منافقا خالصا وفيه واذا اتقن خان وحديث أبي هريرة الذى
 أورده في هذا الباب بلقط آية المنافق ثلاث تقدم هنالك أيضا باسناده وصحته وتقدم شرحه أيضا
 والله المستعان (قوله) تأويل قوله تعالى من بعد وصية يوصى بها أودين) أى
 بيان المراد بتقديم الوصية فى الذكر على الدين مع أن الدين هو المتقدم فى الاداء وهذا يظهر السر
 فى تكرار هذه الترجمة (قوله) ويذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية) هذا
 طرف من حديث أخرجه أحمد والترمذى وغيرهما من طريق الحرث وهو الاور عن علي بن
 أبي طالب قال قضى محمد صلى الله عليه وسلم أن الدين قبل الوصية وأنتم تقررون الوصية قبل
 الدين لنظرا أحمد وهو اسناد ضعيف لكن قال الترمذى ان العمل عليه عند أهل العلم وكان
 البخارى اعتمد عليه لاعتنا به بالاتفاق على مقتضاهما والافل تجر عاده أن يورد الضعيف فى مقام
 الاحتجاج به وقد ورد فى الباب ما يعضده أيضا ولم يختلف العلماء فى أن الدين يقدم على الوصية
 الا فى صورة واحدة وهى ما لو أوصى لشخص بالف مثلا وصدقه الوارث وحكم به ثم ادعى آخر أن
 له فى ذمة الميت ديناً يستغرق موجوده وصدقه الوارث ففي وجهه للشافعية تقدم الوصية على
 الدين فى هذه الصورة الخاصة ثم قد نازع بعضهم فى اطلاق كون الوصية مقدمة على الدين فى
 الآيات لانه اس فيها صيغة ترتيب بل المراد أن الموارد التى انما تتبع بعد قضاء الدين وانفاذا الوصية
 وأتى بأولها بالباحة وهى تقولك جالس زيد أو عمراى الشجاعة كل منهما واجتماعا وافتراقا وانما
 قدمت معنى اقتضى الاهتمام لتقديمها واختلف فى تعيين ذلك المعنى وحاصل ما ذكره أهل العلم
 من مميزات التقديم ستة أمور * أحدها الخسوف والعقل كريمة ومضرة فضر أشرف من ربيعة
 لكن لنظر ربيعة لما كان أخف قدم فى الذكر وهذا يرجع الى اللفظ * ثانيها بحسب الزمان كعاد
 ونمود * ثالثها بحسب الطبع ككثلاث ورابع * رابعها بحسب الرتبة كالصلاة والزكاة لان
 الصلاة حق البدن والزكاة حق المال والبدن مقدم على المال * خامسها تقديم السبب على
 المسبب كقوله تعالى عزير حكيم قال بعض السلف عزير لما عز حكيم * سادسها بالشرف والفضل

قد قال النبي صلى الله عليه وسلم يا ايهاكم والظن فان الظن اكذب الحديث ولا يجعل
 مال المسلمين لقول النبي صلى الله عليه وسلم آية المنافق اذا اتقن خان وقال الله تعالى
 ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها فلم يخص وارثا ولا غيره * فيه
 عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم * حديثنا
 سليمان بن داود أبو الربيع
 حديثنا سمعنا من بن جعفر
 حديثنا نافع بن مالك بن أبي
 عامر أبو مهمل عن أبيه عن
 أبي هريرة رضى الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قال آية المنافق ثلاث اذا
 حدث كذب واذا اتقن
 خان واذا وعد أخلف * (باب
 تأويل قوله تعالى من بعد
 وصية يوصى بها أودين) *
 ويذكر أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قضى بالدين قبل
 الوصية وقوله عز وجل ان
 الله يأمركم أن تؤدوا
 الامانات الى أهلها فاداء
 الامانة أحق من نطق
 الوصية وقال النبي صلى
 الله عليه وسلم لاصدقة الا
 عن ظهر غنى

* وقال ابن عباس لا يوصى العبد الا باذن أهله وقال النبي صلى الله عليه وسلم العبد راع في مال سيده * حدثنا محمد بن يوسف أخبرنا الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير (٢٨٣) أن حكيم بن حزام رضى الله عنه قال سألت

رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاني ثم سألته فأعطاني ثم قال لي يا حكيم ان هذا المال خضر خلوفاً يأخذ به من يشاء من الناس ومن أخذ به بأشراف نفسه لم يترك له فيه وكان كالذي يأكل ولا يشبع واليديد العلياء خير من اليد السهلة قال حكيم فقلت يا رسول الله والذي بعثك بالحق لأرأى أحداً بعدك شياحتي أفارق الدنيا فيكون أبو بكر يدعوك حكيماً للعلوية العطاء فيأبى أن يقبل منه شيئاً ثم إن عمر دعاه ليعطيه فأبى أن يتقبله فقال يا معشر المسلمين اني أعرش عليه حقه الذي قسم الله له من هذا الشيء فأبى أن يأخذه فلم يرزأ حكيم أحداً من الناس بعد النبي صلى الله عليه وسلم حتى توفي رحمه الله * حدثنا بشر بن محمد السخستاني أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري قال أخبرني سالم عن ابن عمر عن أبيه رضى الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كلكم

كقوله تعالى من النبيين والصديقين وإذا تقر ذلك فقد ذكر السهلي ان تقديم الوصية في الذكر على الدين لان الوصية انما تقع على سبيل البر والصلوة بخلاف الدين فإنه انما يقع غالباً بعد الميت بنوع تفريط فوقعت البداءة بالوصية لتكونها أفضل وقال غيره قدمت الوصية لأنها شئ يؤخذ بعرض عوض والدين يؤخذ بعرض فكان اخراج الوصية أشق على الوارث من اخراج الدين وكان اذا وهما منظمة التفريط بخلاف الدين فان الوارث مطمئن باخراجه فقد تمت الوصية لذلك وأيضاً فهي حظ فقير ومسكين غالباً والدين حظ غريم يطلب به بقوة وله بمقال كما صح ان لصاحب الدين مقالاً وإيضاً الوصية ينشأ الموصى من قبل نفسه فقد تمت فخر يضاع على العمل به بخلاف الدين فإنه ثابت بنفسه مطلوب اذا وهما سواء كروا ولم يذم كرواً أيضاً فالوصية ممكنة من كل أحد ولا سيما عند من يقول بوجوبها فإنه يقول بازومها الكل أحد فيستترك فيها جميع المناطيين لأنها تقع بالمال وتقع بالعهد كما تقدم وقل من يخالف عن شئ من ذلك بخلاف الدين فإنه يمكن أن يوجد راع لا يوجد وما يكثر وقوعه مقدم على ما يقل وقوعه وقال الزين بن المنير تقديم الوصية على الدين في اللفظ لا يقتضي تشديدها في المعنى لانهما معا قد ذكر في سياق البعديتين لكن الميراث يلي الوصية في البعديتين ولا يلي الدين بل هو بعد بعده فيلزم ان الدين يقدم في الاداء ثم الوصية ثم الميراث فيتحقق حينئذ ان الوصية تقع بعد الدين حال الاداء باعتبار القلبية فتقدم الدين على الوصية في اللفظ وباعتبار البعديتين فتقدم الوصية على الدين في المعنى والله أعلم (قوله) وقال ابن عباس لا يوصى العبد الا باذن أهله وصله ابن أبي شيبة من طريق شبيب بن عرقدة عن جندب قال سألت طهمان بن عباس أيوصى العبد قال لا الا باذن أهله (قوله) وقال النبي صلى الله عليه وسلم العبد راع في مال سيده هو طرف من حديث تقدم ذكره موصولاً في باب كراهية التطاول على الرقيق من كتاب العتق من حديث نافع عن ابن عمر وأراد البخاري بذلك توجيه كلام ابن عباس المذكور قال ابن المنير لما تعارض في مال العبد حقه وحق سيده تقدم الأقوى وهو حق السيد وجعل العبد مسؤولاً عنه وهو أحد الحفظة فيه فكذلك حق الدين لما عارضه حق الوصية والدين واجب والوصية تطوع وجب تقديم الدين فهذا وجه مناسبتها هذا الاثر والحديث للترجمة ثم أورد المصنف في الباب حديثين * أحدهما حديث حكيم بن حزام ان هذا المال خضر خلوفاً والحديث الثاني وقد تقدم مشروحاً في كتاب الزكاة قال ابن المنير وجه دخوله في هذا الباب من جهة أنه صلى الله عليه وسلم زهده في قبول العظمة وجعل يداً لا خدس في تنفيره عن قبولها ولم يقع مثل ذلك في تقاضي الدين فالخاسل ان قابض الوصية يده سفل وقابض الدين مستوف لحقه اماناً أن تكون يده عليماً بفضل به من القرض واما أن تكون يده سفل فيتحقق بذلك تقديم الدين على الوصية * ثانيهما حديث كلهم راع ومسئول عن رعيته من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه وقد تقدم من وجه آخر في العتق ويأتي الكلام عليه في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى وقد خالف الطحاوي في هذه المسئلة احتجاجاً بذكر اختلاف العلماء نحو ما سبق ثم ذكر ان الصحيح

راع ومسئول عن رعيته والامام راع ومسئول عن رعيته والرجل راع في أهله ومسئول عن رعيته والمرأة في بيت زوجها راعية ومسئولة عن رعيته والخدام في مال سيده راع ومسئول عن رعيته قال وأحسب أن قد قال والرجل راع في مال أبيه

٢ قوله الطريق في نسخة الطوفي

ما ذهب اليه الجماعة وصرح بتزييف ما تقدم من أبي حنيفة وزفر وأبي يوسف ومحمد في هذه المسئلة * (تبيينه) * وقع في شرح مغلطاي ان البخاري قال هنا قال اسمعيل بن جعفر أخبني عبد العزيز عن اسمعيل عن أنس في قصة براء ونقلت عن أبي العباس الطريق ٢ أن البخاري وصله عن الحسن بن شوكر عن اسمعيل وقال شيخنا ابن المقلن ان هذا وهم وانما ذكره البخاري في باب من تصدق الى وكيله كما سيأتي **(قوله باب)** اذا وقف أو أوصى لا قارب به ومن الأقارب وقع في بعض النسخ وقف بزائدة ألف وهي لغة قليلة وحذف المصنف جواب قوله اذا اشارة الى الخلاف في ذلك اي هل يصح أم لا وأورد المصنف المسئلة الأخرى وورد الاستفهام لذلك أيضا وتضمنت الترجمة التسوية بين الوقف والوصية فيما يتعلق بالأقارب وقد استطرده المصنف من هنا الى مسائل الوقف فترجم لما ظهر له منها ثم رجع أخيرا الى تكملة كتاب الرضايا وقد قال الماوردي تجوز الوصية لكل من جاز الوقف عليه من صغير وكبير وعاقل ومجنون وموجود ومعدوم اذا لم يكن وارثا ولا قاتلا والوقف منع بيع الرقبة والتصدق بالمنفعة على وجه مخصوص وقد اختلف العلماء في الأقارب فقال أبو حنيفة القرابة كل ذي رحم محرم من قبل الأب أو الأم ولكن يبدأ بقرابة الأب قبل الأم وقال أبو يوسف ومحمد من جمعهم أب منذ الهجرة من قبل أب أو أم من غير تفصيل زاد زفر ويقدم من قرب منهم وهي رواية عن أبي حنيفة أيضا أقل من يدفع اليه ثلاثة وعند محمد اثنتان وعند أبي يوسف واحد ولا يصرف للأغنياء عندهم الا ان يشترط ذلك وقالت الشافعية القريب من أجمع في النسب سواء قرب أم بعد مسلما كان أو كافرا غنيا كان أو فقيرا ذكرنا كان أو أنثى وارثا أو غير وارث محرما أو غير محرم واختلفوا في الأصول والفروع على وجهين وقالوا ان وجد جمع محصورون أكثر من ثلاثة استوعبوا وقيل يقتصر على ثلاثة وان كانوا غير محصورين فنقل الطحاوي الاتفاق على البطالان وفيه نظر لان عند الشافعية وجهها بالخوار ويصرف منهم لثلاثة ولا يحب التسوية وقال أحمد في القرابة كالشافعي الا انه أخرج الكافر وفي رواية عنه القرابة كل من جمعه والموصى الاب الرابع الى ما هو أسفل منه وقال مالك يختص بالعصبة سواء كان يرثه أو لا ويبدأ بفقرائهم حتى يغنوا ثم يعطى الأغنياء وحديث الباب يدل لما قاله الشافعي سوى اشتراط ثلاثة فظاهره الاكتفاء بآتين وسأذكر بيان ذلك ان شاء الله تعالى **(قوله)** وقال ثابت عن أنس قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يبي طلبة اجعله الفقراء أقاربك فجعلها الحسن وأبي بن كعب * وقال الانصاري حديثي أبي عن ثمانية عن أنس بمثل حديث ثابت قال اجعلها الفقراء قرابتك قال أنس فجعلها الحسن وأبي بن كعب وكانا أقرب اليه مني وكان قرابة حسن وأبي من أبي خمسة واسمه زيد بن سهل بن الاسود بن حرام بن عمرو بن زيد مناة بن عدى بن عمرو ابن مالك بن النخار وحسان ابن ثابت بن المنذر بن حرام فيجتمعون الى حرام وهو الاب الثالث وحرام بن عمرو ابن زيد مناة بن عدى بن عمرو بن مالك بن النخار وهو يجتمع حسن وأبى الطحمة وأبي الى ستة آباء الى عمرو ابن مالك وهو أبي بن كعب ابن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النخار فيجمعون مالك يجتمع حسن وأبى الطحمة وأبى

* (باب) * اذا وقف أو أوصى لا قارب به ومن الأقارب * وقال ثابت عن أنس قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يبي طلبة اجعله الفقراء أقاربك فجعلها الحسن وأبي بن كعب * وقال الانصاري حديثي أبي عن ثمانية عن أنس بمثل حديث ثابت قال اجعلها الفقراء قرابتك قال أنس فجعلها الحسن وأبي بن كعب وكانا أقرب اليه مني وكان قرابة حسن وأبي من أبي خمسة واسمه زيد بن سهل بن الاسود بن حرام بن عمرو بن زيد مناة بن عدى بن عمرو ابن مالك بن النخار وحسان ابن ثابت بن المنذر بن حرام فيجتمعون الى حرام وهو الاب الثالث وحرام بن عمرو ابن زيد مناة بن عدى بن عمرو بن مالك بن النخار وهو يجتمع حسن وأبى الطحمة وأبى الى ستة آباء الى عمرو ابن مالك وهو أبي بن كعب ابن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النخار فيجمعون مالك يجتمع حسن وأبى الطحمة وأبى

ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً جاء أبو طلحة فقال يا رسول الله حائطي لله فلو استطعت ان أسره
 لم أعلنه فقال اجعلها في قرابتك وفقراء أهلك قال أنس فجعلها الحسن ولا ي ولم يجعلها في قرابتك
 لانهم كانوا أقرب اليه مني لفظ أبي نعيم وفي رواية الطحاوي كانت لابي طلحة ارض فجعلها الله فاتي
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال له اجعلها في فقراتك فجعلها الحسن وأبي وكان أقرب اليه مني
 وفي رواية أبي حاتم الرازي فقال حائطي بكذا وكذا فقال فيه فقال اجعلها في فقراتك قال
 فجعلها في حسن بن ثابت وأبي بن كعب وآخرجه الدارقطني من طريق صاعقة عن الانصاري
 فذكر فيه للانصاري شيخاً آخر فقال حدثنا حميد عن أنس قال لما نزلت لن تسالوا البر الاية أو من
 ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً قال أبو طلحة يا رسول الله حائطي في مكان كذا وكذا صدقة لله
 تعالى والباقي مثل رواية أبي حاتم الا انه قال اجعلها في فقراتك وأقاربك ثم سافه بالاستناد
 الاول قال مشلهو زاد فيه فجعلها لابي بن كعب وحسان بن ثابت وكانا أقرب اليه مني وانما
 أوردت هذه الطرق لاني رأيت بعض الشراح ظن ان الذي وقع في البخاري من شرح قرابة أبي
 طلحة من حسن وأبي ببقية من الحديث المذكور وليس كذلك بل انتهى الحديث الى قوله وكانا
 أقرب اليه مني ومن قوله وكان قرابة حسن وأبي من أبي طلحة الخ من كلام البخاري أو من شيخه
 فقال واسمه أي اسم أبي طلحة زيد بن سهل بن الاسود بن حرام وهو بالمهملتين بن عمرو بن زيد مائة
 وهو بالاضافة ابن عدي بن عمرو بن مالك بن النخار وحسان بن ثابت بن المسند بن حرام يعني ابن
 عمرو المذكور فيجب تسميعه ان حرام وهو الاب الثالث ووقع هنا في رواية أبي ذر وحرام بن عمرو
 وساق النسب ثانياً الى النخار وهو زيادة لامعنى لها ثم قال وهو يجمع حسن وأبا طلحة وأبي الى
 ستة آباء الى عمرو بن مالك هكذا أطلق في معظم الروايات فقال الدماطي ومن تبعه وهو ملبس
 مشكل وشرع الدماطي في ثباته ويعني عن ذلك ما وقع في رواية المستمل حيث قال عقب ذلك
 وأبي بن كعب هو ابن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النخار فعمر بن مالك
 يجمع حسن وأبا طلحة وأبياه وقال أبو داود في السنن بلغني عن محمد بن عبد الله الانصاري
 انه قال أبو طلحة هو زيد بن سهل فساقت نسبة ونسب حسن بن ثابت وأبي بن كعب كما تقدم ثم قال
 الانصاري فبين أبي طلحة وأبي بن كعب ستة آباء قال وعمرو بن مالك يجمع حسناً وأبياه وأبا طلحة
 فظهر من هذا ان الذي وقع في البخاري من كلام شيخه الانصاري والله أعلم وذكر محمد بن الحسن
 ابن زبالة في كتاب المدينة من مرسل أبي بكر بن حزم زيادة على ما في حديث أنس ولنفقه ان أبا
 طلحة تصدق بماله وكان موضعه قصر بني حذيلة قد دفعه الى رسول الله فرده على أقاربه أبي بن
 كعب وحسان بن ثابت وبيط بن جابر وشداد بن أوس وأبنة أوس بن ثابت فمقتوا موه فصار
 لحسان قباعة من معاوية بمائة ألف فابقي قصر بني حذيلة في موضعهما اه وجد بيطن بن
 جابر مالك بن عدي بن زيد مائة بن عدي بن مالك بن النخار يجمع مع أبي بن كعب في مالك بن النخار
 فهو أبجد من أبي بن كعب بواحد وابن زبالة ضعيفه فلا يحتاج بما ينفرده به فكيف اذا خالف
 ومخلص ذلك ان أحد الرجلين اللذين خصهما أبو طلحة بذلك أقرب اليه من الآخر فحسان يجمع
 معه في الاب الثالث وأبي يجمع معه في الاب السادس فلو كانت الاقربىة معتبرة تلخص بذلك
 حسان بن ثابت دون غيره فدل على انها غير معتبرة وانما قال أنس لانهما كانا أقرب اليه مني لان

قوله وبيط هكذا هو بالشاء
 وفي نسخة أخرى يبيط بالنون
 اه نسخة

وقال بعضهم اذا أوصى لقربائه (٢٨٦) فهو الى ابائهم في الاسلام حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن

اسحق بن عبد الله أنه سمع أنس رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يبي طلحة أرى أن يجعلها في الاقربين فقال أبو طلحة أفعل يا رسول الله ففعلها أبو طلحة في قاربه وبني عمه وقال ابن عباس لما نزلت وأنذر عشيرتک الاقربين جعل النبي صلى الله عليه وسلم ينادي يا بني فهر يا بني عدي لبطون قريش وقال أبو هريرة لما نزلت وأنذر عشيرتک الاقربين قال النبي صلى الله عليه وسلم يا معشر قريش * (باب) * هل يدخل النساء والولدف الاقارب * حدثنا ابو اليان اخبرنا شعيب عن الزهري قال اخبرني سعيد بن المسيب وابوسلمة بن عبد الرحمن أن أباهريرة رضي الله عنه قال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أنزل الله عز وجل وأنذر عشيرتک الاقربين قال يا معشر قريش اوكلتم خوها واشتروا أنفسكم لا أغني عنكم من الله شيئا يا بني عبد مناف لا أغني عنكم من الله شيئا يا عباس ابن عبد المطلب لا أغني عنك من الله شيئا يا صفية عمة

الذي يجمع أبا طلحة وأنسا النجار لانه من بني عدي بن النجار وأبو طلحة وأبي بن كعب كما تقدم من بني مالك بن النجار فللهذا كان أبي بن كعب أقرب الى أبي طلحة من أنس ويحتمل أن يكون أبو طلحة راعي فبين أعطاه من قرابته الغفر لکن استثنى من كان مكفيا من يحب عليه نفسه فلذلك لم يدخل أنسا فظن أنس أن ذلك لبعده قرابته منه والله أعلم واستدل لأجدان المراد بنى القري في قوله تعالى والارسل ولذي القربى بنوهاشم وبني المطلب تخصيص النبي صلى الله عليه وسلم ايهاهم بسهم ذي القربى وانما يجتمع مع بني عبد المطلب في الاب الرابع وتعبه الطعاوي بأنه لو كان المراد ذلك لشركه معهم بنو فويل وبني عبد شمس لانهم اولاد اعمد مناف كالمطلب وهاشم فلما خص بني هاشم وبني المطلب دون بني نوفل وعبد شمس دل على أن المراد بسهم ذي القربى دفعه لئلا يخصص بنو النبي صلى الله عليه وسلم بتخصيصه بني هاشم وبني المطلب فلا يقاس عليه من وقف أو أوصى لقربائه بل يحتمل اللفظ على مطلقه وعمومه حتى يثبت ما يقده أو يخصه والله أعلم (قوله وقال بعضهم) هو قول أبي يوسف ومن وافقه كما تقدم ثم ذكر المصنف قصة أبي طلحة من طريق اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس أو ردها مختصرة وستأتي بتمامها في باب اذا وقف أرض ولم يبين الحدود (قوله وقال ابن عباس لما نزلت وأنذر عشيرتک الاقربين جعل النبي صلى الله عليه وسلم ينادي يا بني فهر يا بني عدي لبطون من قريش) هكذا أو رده مختصرا وقد وصله في مناقب قريش وتفسير سورة الشعراء بتمامه من طريق عمرو ابن مرة عن سعيد بن جبش عن ابن عباس وأورد في آخر الجناز طر فأنه في قصة ابن لهب موصولة وسباني شرحه وشرح الذي بعده في تفسير سورة الشعراء ان شاء الله تعالى (قوله وقال أبو هريرة لما نزلت وأنذر عشيرتک الاقربين قال النبي صلى الله عليه وسلم يا معشر قريش) هو طرف من حديث وصله في الباب الذي بعده (قوله يا) هل يدخل النساء والولدف الاقارب) هكذا أو رده الترجمة بالاستقهاهم لمافي المسئلة من الاختلاف كما تقدم ثم أورد في الباب حديث أبي هريرة قال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أنزل الله عز وجل وأنذر عشيرتک الاقربين قال يا معشر قريش اوكلتم خوها الحديث بطوله وموضع الشاهد منه قوله فيم وبيا صفية ويا فاطمة فانه سوى صلى الله عليه وسلم في ذلك بين عشيرته فجمعهم أو لا ثم خص بعض البطون ثم ذكر عمه العباس وعمته صفية وأبنته فدل على دخول النساء في الاقارب وعلى نه دخول الشروع أيضا وعلى عدم التخصيص عن يربث ولا بين كان مسلما ويحتمل أن يكون لفظ الاقرب بين صفة لازمة للعشيرة والمراد بعشيرته قومه وهشم قريش وقد روى ابن مردويه من حديث عدي بن حاتم ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر قريشا فقال وأنذر عشيرتک الاقربين يعني قومه وعلى هذا فيكون قد أمر بانذار قومه فلا يختص ذلك بالاقرب منهم دون الابد فلا حاجة فيه في مسئلة الوقت لان صورتها ما اذا وقف على قرابته أو على أقرب الناس اليه مثلا والالاءه تتعلق بانذار العشيرة فافتقر فالله أعلم وقال ابن المنير لعله كان هنالك قرينة ففهم بها النبي صلى الله عليه وسلم تعميم الانذار فلذلك عمهم اتمى ويحتمل أن يكون أو لا خص اتباعا بظاهر القرابة ثم عملنا عنده من الدليل على التعميم لكونه أرسل الى الناس كافة * (تبيينه) * يجوز في يا عباس

وفي يافضة وفي يافاطمة الضم والنصب **(قوله)** تابعه أصبغ عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب
وصلة الذهلي في الزهريات عن أصبغ وهو عند مسلم عن حماد بن عمار عن ابن وهب **(قوله)** ما
هل ينتفع الواقف بوقفه) أي بان يقف على نفسه ثم على غيره أو بان يشترط لنفسه من المنفعة جزأ
معيناً أو يجعل للناظر على وقفه شيئاً ويكون هو الناظر وفي هذا كله خلاف فاما الوقف على النفس
فسيأتي البحث فيه في باب الوقف كيف يكتب وأما بشرط شيء من المنفعة فسيأتي في باب قوائد تعالى
وابتلوا النياحى وأما ما يتعلق بالنظر فأذكره هنا ووقع قبل الباب في المستخرج لابن نعيم كتاب
الاقواقف باب هل ينتفع الواقف بوقفه لم أر ذلك غيره **(قوله)** وقد اشترط عمر الخ (هو طرف من بقعة
وقف عمر وقد تقدمت موصولة في آخر الشروط وقوله وقديل الواقف وغيره الى آخره هو من بقعة
المصنف وهو يقتضى أن ولاية النظر للواقف لانزاع فيها وليس كذلك وكأنه فرعه على المختار
عنده والافعال المالكية انه لا يجوز وقيل ان دفعه الواقف لغيره ليجمع علمه ولا يتولى تفرقة
الا الواقف جاز قال ابن بطال وانما منع مالك من ذلك سد الذريعة لا يصير كأنه وقف على نفسه
أو يطول العهد فينتسب الوقف أو ينفك الواقف فيتصرف فيه لنفسه أو يموت فيتصرف فيه
ورثته وهذا لا يمنع الجواز اذا حصل الامن من ذلك لكن لا يلزم من ان النظر يجوز للواقف أن
ينتفع به نعم ان شرط ذلك جاز على الراجح والذي احتج به المصنف من قصة عمر بن الخطاب في الجواز ثم قواه
بقوله وكذلك كل من جعل بدنه أو شيئاً له أن ينتفع به كما ينتفع غيره وان لم يشترطه ثم أورد
حديثي أنس وأبي هريرة في قصة الذي ساق البدنة وأمره صلى الله عليه وسلم بركوبها وقد قدمت
الكلام عليه في الحج مستوفى وبنت هناك من أجاز ذلك مطلقاً ومن منع ومن قيد بالضرورة
والحاجة وقد تقدمت له من أجاز الوقف على النفس من جهة انه اذا جاز له الاستفعا بما أعده بعد
خروجه عن ملكه بغير شرط بجوازها بشرط أولى وقد اعترضه ابن المنير بان الحديث لا يطابق
الترجمة الا عند من يقول ان المتكلم داخل في عموم خطابه وهي من مسائل الخلاف في الاصول
قال والراجح عند المالكية تحكيم العرف حتى يخرج غير المخاطب من العموم بالترسية وقال
ابن بطال لا يجوز للواقف أن ينتفع بوقفه لانه آخر جهده وقطعه عن ملكه فانتفاعه بشيء منه
رجوع في صدقته ثم قال وانما يجوز له ذلك ان شرطه في الوقف واقترع هو أو ورثته انتهى
والذي عند الجمهور جواز ذلك اذا وقفه على الجهة العامة دون الخاصة كما سيأتي في آخر كتاب
الوصايا في ترجمة مشردة ومن فروع المسئلة لو وقف على الفقراء مثلاً ثم صار فقيراً أو أحدهم
ذريته هل يتناول ذلك والمختار انه يجوز بشرط أن لا يختص به لئلا يدعى انه ملكه بعد ذلك
(قوله) ما **باب** اذا وقف شيئاً قبل أن يدفعه الى غيره فهو جائز) أي صحيح وهو قول
الجمهور وعن مالك لا يتم الوقف الا بالقبض وبه قال محمد بن الحسن والشافعي في قول واحتج
الطحاوى للجهة بان الوقف شبهة بالعق لا شرا كهما في انهما عليك الله تعالى فيمنعنا القول بالجرد
عن القبض ويشارك الهبة في انها عليك لا تسمى فلا تتم الاقبضة واستدل البخارى في ذلك بقصة
عمر فقال لان عمر أوقف وقال لا جناح على من وليه أن يأكل مما تركه ولا يعطيه وفي وجه
الدلالة منه غموض وقد تعقب بان غاية ما ذكر عن عمر هو أن كل من ولي الوقف أبيع له تناول
وقد تقدم ذلك في الترجمة التي قبلها ولا يلزم من ذلك ان كل أحد يسوغ له أن يتولى الوقف

* تابعه أصبغ عن ابن وهب
عن يونس عن ابن شهاب
*(باب) هل ينتفع الواقف
بوقفه وقد اشترط عمر رضي
الله عنه لا جناح على من
وليه أن يأكل مما تركه وقديل
الواقف وغيره وكذلك كل
من جعل بدنه أو شيئاً له
أن ينتفع بها كما ينتفع غيره
وان لم يشترط * حدثنا
قريبه حدثنا أبو عوانة
عن قتادة عن أنس رضي
الله عنه أن النبي صلى الله
عليه وسلم رأى رجلاً يسوق
بدنة فقال له اركبها فتنال
بارس رسول الله انهم يبدنه فقال في
الثالثة أو في الرابعة اركبها
ويك أو ويحك * حدثنا
احمد بن حنبل عن ابن
الزناد عن الاعرج عن أبي
هريرة رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم رأى رجلاً يسوق بدنة
فقال اركبها قال يا رسول
الله انها بدنة قال اركبها
ويك في الثانية أو في الثالثة
*(باب) اذا وقف شيئاً قبل
أن يدفعه الى غيره فهو جائز
لان عمر رضي الله أوقف
فقال لا جناح على من وليه
أن يأكل مما تركه ولا يعطيه
عمر وغيره

المذكور بل الوقف لا بد له من متول فيحتمل أن يكون صاحبه ويحتمل أن يكون غيره فليس في قصة عمر ما يعين أحد الاحتمالين والذي يظهر أن مراده أن عمر لما وقف ثم شرط لم ياهره النبي صلى الله عليه وسلم باخراجه عن يده فكان تفريره لذلك دالا على صحة الوقف وان لم يقبضه الموقوف عليه وأما ما زعمه ابن التين من أن عمر دفع الوقف لحفصة فردود كما سأوضحه في باب الوقف كيف يكتب ان شاء الله تعالى * (تبيينه) * قوله أوقف كذا ثبت للاكثر وهي لغة نادرة والفصح المشهور وقف بغير ألف ووههم من زعم أن أوقف لحن قال ابن التين قد ضرب على الأنف في بعض النسخ واسقاطها صواب قال ولا يقال أوقف الا لمن فعل شيئا ثم نزع عنه (قوله) وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا بطلحة أرى أن تجعلها في الاقربين الحديث تستدم موصولا قريبا وهذا اللفظ اسحق بن أبي طلحة قال الداودي ما استدبل به البخاري على صحة الوقف قبل القبض من قصة عمر وأبي طلحة جل الشئ على ضده وتثنيه بغير جنسه ودفع لظاهر عن وجهه لانه هو روي أن عمر دفع الوقف لابنته وأن أبا طلحة دفع صدقته الى أبي بن كعب وحسان وأجاب ابن التين بأن البخاري إنما أراد أن النبي صلى الله عليه وسلم أخرج عن أبي طلحة ملكه بجبر وقوله هي لله صدقة ولهذا يقول مالك أن الصدقة تلزم بالقول وان كان يقول أنها لا تتم الا بالقبض نعم استدلاله بقصة عمر معترض واستعداد الداودي صحيح انتهى وقد قدمت توجيهه وأما ما لبطلان فنازع في الاستدلال بقصة أبي طلحة بأنه يحتمل أن تكون خرجت يده ويحتمل أنها استقرت فلا دلالة فيها وأجاب ابن المنبر بأن أبا طلحة أطلق صدقة أرضه وفوض الى النبي صلى الله عليه وسلم مضرها فلما قال له أرى أن تجعلها في الاقربين فنفوض له قسمتها بينهم صار كأنه أقرها في يده بعد ان مضت الصدقة (قلت) وسياق النص يرجح بأن أبا طلحة هو الذي تولى قسمتها وبذلك يتم الجواب وقد بشر أبو طلحة تعيين مصرفها تفصيلا فان النبي صلى الله عليه وسلم وان كان عين له جهة المصرف لكنه أجل فاقصر على الاقربين فلما لم يمكن أبا طلحة أن يعين الاقربين لا تتشاورهم اقتصر على بعضهم فخص بهم من اختار منهم * (قوله ما) اذا قال داري صدقة لله ولم يبين للفقراء أو غيرهم فهو جائز ويعطيه الاقربون أو حيث أراد أي تتم الصدقة قبل تعيين جهة مصرفها ثم يعين بعد ذلك فيما شاء (قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك هو من سياق اسحق بن أبي طلحة أيضا وقوله فاجاز النبي صلى الله عليه وسلم ذلك هو من تنقه المصنف وقوله وقال بعضهم لا يجوز حتى يبين لمن أي حتى يعين وسياق بيانه في الباب الذي يليه * (قوله ما) اذا قال أرضي أو يستأني صدقة لله عن أي فهو جائز وان لم يبين لمن ذلك فهذه الترجمة أخص من التي قبلها لان الاولى فيما اذا لم يعين المتصدق عنه ولا المتصدق عليه وهذه فيما اذا عين المتصدق عنه فقط قال ابن بطلال ذهب مالك الى صحة الوقف وان لم يعين مصرفه ووافقه أبو يوسف ومحمد والشافعي في قول قال ابن القصار وجهه انه اذا قال وقف أو صدقة فاعلم أن ارباب البر والقربة وأولى الناس ببره أفاض به ولا سيما اذا كانوا فقراء وهو كن أو صى بثلاث ماله ولم يعين مصرفه فانه يصح ويصرف في الفقراء والقول الآخر للشافعي ان الوقف لا يصح حتى يعين جهة مصرفه والا فهو باق على ملكه وقال بعض الشافعية ان قال وقتته وأطلق فهو محل الخلاف وان قال وقتته لله خرج عن ملكه جز ما ودليه قصة أبي طلحة (قوله)

قال النبي صلى الله عليه وسلم
ابي طلحة أرى أن تجعلها في
لاقربين فقال أفعل فتسهما
في أقرابه وبني عمه * (باب)
اذا قال داري صدقة لله ولم
يبين للفقراء أو غيرهم فهو
جائز ويعطيه الاقربون
وحيث أراد قال النبي
صلى الله عليه وسلم لا بطلحة
أرى أن تجعلها في الاقربين
حين قال أحب أموالي التي
بأرضي الله فاجاز
النبي صلى الله عليه وسلم
ذلك وقال بعضهم لا يجوز
حتى يبين لمن والاول أصح
* (باب اذا قال أرضي أو
يستأني صدقة لله عن أي
فهو جائز وان لم يبين لمن
ذلك) *

حدثنا محمد) كذا اللاد كثر غير منسوب وفي رواية أبي ذر وابن شبيبوه حدثنا محمد بن سلام (قوله
 أخبرني يعلى) هو ابن مسلم سمعه عبد الرزاق في روايته عن ابن جريج عنه وهو مكي أصله من
 البصرة وهم الطريق في زعمه انه ابن حكيم وليس ليعلى بن مسلم عن عكرمة في الجناري سوى هذا
 الموضوع ورجال الاسناد ما بين مكي وبصري (قوله أن سعد بن عباد) هو الانصاري الخزرجي
 سيد الخزرج رسماً أي بعد أبواب من هذا الوجه ان سعد بن عباد أخى بن ساعدة بن ساعدة
 بطن من الخزرج شهر (قوله توفيت أمه وهو غائب عنها) هي عذرة بنت مسعود وقيل سعد بن
 قيس بن عمرو انصاري خزرجية ذكر ابن سعد انها أسلمت وبايعت وماتت سنة خمس والنبي صلى
 الله عليه وسلم في غزوة دومة الجندل وابنها سعد بن عباد معه قال فلما رجعوا جاء النبي صلى الله
 عليه وسلم فصلى على قبرها وعلى هذا في الحديث مرسل صحابي لأن ابن عباس كان حينئذ مدع
 أبو بهيمة والذي يظهر أنه معهم من سعد بن عباد كما سألته بعد ثلاثة أبواب (قوله الخراف)
 بكسر أوله وسكون المعجمة وآخره فاء أي المكان المسمى بذلك لما يخرف منه أي يجنى من
 الثمرة تقول شجرة خرفاء وفي مشارفها الخطابي ووقع في رواية عبد الرزاق الخرف بغير ألف وهو
 اسم الحائط المذكور والحائط البستان (قوله باب) اذا تصدق أو وقف بعض
 ماله أو بعض رقيقه أو دوابه فهو جائز هذه الترجمة معقودة لجواز وقف المنقول والمخالف فيه
 أبو حنيفة يؤخذ منها جواز وقف المشاع والمخالف فيه محمد بن الحسن لكن خص المنع بما
 يمكن قسمته واحتج الجوزي بضم الجيم وهو من الشافعية بان القسمة يسع ويسع الوقف لا يجوز
 وتعقب بان القسمة افراف لا محذور ووجه كونه يؤخذ منه وقف المشاع وقف المنقول هو
 من قوله أو بعض رقيقه أو دوابه فانه يدخل فيه ما اذا وقف جزأ من العبد أو الدابة أو وقف
 أحد عبيده أو فرسيه مثلاً فيصح كل ذلك عند من يميز وقف المنقول ويرجع اليه في التعيين
 (قوله قلت يا رسول الله ان من توفى الخ) هذا طرف من حديث كعب بن مالك في قصة مختلفة
 عن غزوة تبوك وسألت في الحديث بطوله في كتاب المغازي مع استيفاء شرحه وشاهد الترجمة منه
 قوله أمسك عليك بعض مالك فانه ظاهر في أمره ما خراج بعض ماله وأمسك البعض ماله من غير
 تفصيل بين أن يكون مقسوماً أو مشاعاً فيحتاج من منع وقف المشاع الى دليل المنع والله أعلم
 واستدل به على كراهة التصديق بجميع المال وقد تقدم البحث فيه في كتاب الزكاة ويأتي شيء
 منه في كتاب الايمان والندور ان شاء الله تعالى (قوله باب) من تصدق اليه وكيله
 ثم رد الوكيل اليه هذه الترجمة وحديثها سقط من أكثر الاصول ولم يشرحه ابن بطال وثبت في
 رواية أبي ذر عن الكشي في خاصة لكن في روايته على وكيله وثبت الترجمة وبعض الحديث
 في رواية الجوزي وقد نزع الجناري في انتزاع هذه الترجمة من قصة أبي طلحة وأجيب بان مراده
 ان أبا طلحة لما أطلق أنه تصدق وقوض الى النبي صلى الله عليه وسلم تعيين المسرف وقال له النبي
 صلى الله عليه وسلم دعها في الاقربين كان شيئاً بما ترجم به ومقتضى ذلك الصحة (قوله وقال
 اسمعيل أخبرني عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة) يعني المجاهدون كذا ثبت في أصل أبي ذر
 ووقع في الاطراف لابي مسعود وخلف جميعاً أن اسمعيل المذكور هو ابن جعفر ووجه جزم أبو
 نعيم في المستخرج وقال رأيت في نسخة أبي عمرو يعني الجيزي قال اسمعيل بن جعفر ولم يوصله أبو

حدثنا محمد) أخبرنا محمد أخبرنا ابن جريج
 ابن زيد أخبرنا ابن جريج
 قال أخبرني يعلى أنه سمع
 عكرمة يقول أبا نانا بن
 عباس رضي الله عنه ما أت
 سعد بن عباد رضي الله عنه
 توفيت أمه وهو غائب عنها
 فقال يا رسول الله ان أبي
 توفيت وأنا غائب عنها
 أينفعها شيء ان تصدقت به
 عنها قال نعم قال فاني أشهدك
 أن حائطي الخراف صدقة
 عليها * (باب اذا تصدق أو
 وقف بعض ماله أو بعض
 رقيقه أو دوابه فهو جائز) *
 حدثنا يحيى بن بكير حدثنا
 الليث عن عقيل عن ابن
 شهاب قال أخبرني عبد
 الرحمن بن عبد الله بن كعب
 أن عبد الله بن كعب قال
 سمعت كعب بن مالك رضي
 الله عنه يقول قلت يا رسول
 الله ان من توفى أن أتخلف
 من مالي صدقة الى الله والى
 رسوله صلى الله عليه وسلم
 قال أمسك عليك بعض مالك
 فهو خير لك قلت فاني أمسك
 سمى الذي بخير * (باب من
 تصدق الى وكيله ثم رد الوكيل
 اليه) * وقال اسمعيل
 أخبرني عبد العزيز بن عبد
 الله بن أبي سلمة

عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة لا أعلمه الا عن أنس رضي الله عنه قال لما نزلت لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما يحبون جاء أبو طلحة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢٩٠) فقال يا رسول الله يقول الله تعالى في كتابه لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما

تحبون وان أحب أموالى
الىّ ببرحاء قال وكانت
حديثه كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يدخلها
ويستظل فيها ويشرب من
مائها فهي الى الله وإلى
رسوله صلى الله عليه وسلم
أرجو برّه وذخره فضبعها
أى رسول الله حيث أراكم
الله فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم يا أبا طلحة
ذلك مال رايح قبلنا منكم
ورددناه عليكم فاجعله في
الآقرين فتصدق به أبو طلحة
على ذوي رحمه قال وكان
منهم أبي وحسان قال وباع
حسان حصته منه من
معاوية فتقبل له ببيع صدقة
أبي طلحة فقال ألا أبيع
صاعا من تمر بصاع من
درهم قال وكانت تلك
الحديث في موضع قصر بنى
حديلة الذي بناه معاوية
(باب قول الله عز وجل واذا
حضر القسمة أولو القربى
واليتامى والمساكين
فأرزقوهم منه) * حدثنا
شمس بن الفضل أبو النعمان
حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر
عن سعيد بن جبير عن ابن
عباس رضي الله عنهما قال
ان ناسا يزعمون أن هذه

نعيم ولا اسماعيل وزاد الطريق في الأطراف أن البخاري أخرجه عن الحسن بن شوكر عن
اسماعيل بن جعفر وانفرد بذلك فان الحسن بن شوكر لم يذكره أحد في شيوخ البخاري وهو ثقة وأبوه
بالجمعة وزن جعفر ويزم المزى بأن اسماعيل هو ابن أبي أويس ولم يذكر ذلك دليلا الا أنه وقع
في أصل الديماطي بخطه في البخاري حدثنا اسماعيل فان كان محفوظا تعين انه ابن أبي أويس
والا فالقول ما قال خلف ومن تبعه وعبد العزيز بن أبي سلمة وان كان من أقران اسماعيل بن جعفر
فلا يتبع أن يروى اسماعيل عنه والله أعلم وقد تقدمت الإشارة الى شيء من هذا في باب اذا وقف
أو أوسى لأقاربه (قوله عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة لا أعلمه الا عن أنس) كذا وقع عند
البخاري وذكره ابن عبد البر في التمهيد فقال يروى هذا الحديث عبد العزيز بن أبي سلمة لما جشون
عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك فذكره بطوله جازما والذي يظهر ان الذي قال
لا أعلمه الا عن أنس هو البخاري (قوله لما نزلت لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما يحبون جاء أبو طلحة)
زاد ابن عبد البر ورسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر قال وكانت دار أبي جعفر والدار التي
تليها الى قصر بنى حديلة حوائط لاني طلحة قال وكان قصر بنى حديلة حائطا لاني طلحة يقال لها
برحاء فذكر الحديث وهو ادم دار أبي جعفر التي صارت اليه بعد ذلك وعرفت به وهو أبو جعفر
المنصور الخليفة المشهور بالعباسي وأما قصر بنى حديلة وهو بالمهملية مصغر وهوهم من قاله
بالجيم فنسب اليهم القصر بسبب الجواررة والا فالذي بناه معاوية بن أبي سفيان وبنو حديلة
بالمهملية مصغر بطن من الأنصار وهم بنو معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار وكانوا تلك البقعة
فعرفت بهم فلما اشترى معاوية حصته حسان بن فيها هذا القصر فعرف بقصر بنى حديلة ذكر
ذلك عمرو بن شبة وغيره في أخبار المدينة قالوا بنى معاوية القصر المذكور ليكون له حصته لما
كانوا يتحدون به بينهم مما يقع لبنى أمية أى من قيام أهل المدينة عليهم قال أبو غسان المديني
وكان لذلك القصر بيان أحدهما شارح على خط بنى حديلة والاخر في الزاوية الشرقية وكان
الذي ولي بناء معاوية الطويل بن أبي بن كعب انتهى وأغرب الكرماني فزعم أن معاوية الذي
بنى القصر المذكور هو معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار أحد أجداد أبي طلحة وغيره وما ذكره
عن صنفي في أخبار المدينة يرد عليهم وهم أعلم بذلك من غيرهم (قوله وباع حسان حصته منه
من معاوية) هذا يدل على أن أبا طلحة ملكهم الحديث بقعة المذكورة ولم يبقها عليهم اذ لو وقفها
ماساغ لحسان أن يبيعها فيعكر على من استبدل بشيء من قصص أبي طلحة في مسائل الوقف الا فيما
لا تخالف فيه الصدقة الوقف ويحتمل أن يقال شرط أبو طلحة عليهم لما وقفها عليهم أن من
احتاج الى بيع حصته منهم جازله يبيعها وقد قال بجواز هذا الشرط بعض العلماء كعلي وغيره
والله أعلم ووقع في أخبار المدينة لتحديد الحسن الخزرجي من طريق أبي بكر بن حزم ان ثمن حصته
حسان مائة ألف درهم قبضها من معاوية بن أبي سفيان (قوله يا رسول الله
عز وجل واذا حضر القسمة الآية) ذكر فيه حديث ابن عباس قال ان ناسا يزعمون أن هذه الآية
نسخت الحديث وسيأتي الكلام عليه في التفسير وذكر من أراد ابن عباس بقوله ان ناسا يزعمون

الآية نسخت ولا والله ما نسخت واسكنها مائة من الناس هذا ما رواه واليرث وذلك الذي يرزق ووال
لا يرث فذلك الذي يقول بالمعروف يقول لا أملاك لك أن أعطيت

وأن منهم عائشة رضي الله عنها وغير ذلك من الأقوال في دعوى كونها محكمة أو مودة
(قوله باب ما يستحب لمن توفي فجأة) بينهم القاع والجيم الخفيفة والمتوجوز فتح
 القاع وسكون الجيم بغير مد (أن تصدقوا عنه وقضاء النذور عن الميت) وأورد فيه حديث عائشة
 أن رجلاً قال إن أمي أفلتت نفسها وحديث ابن عباس أن سعد بن عبادَةَ قال إن أمي ماتت
 وعليها نذور وكان نذر إلى أن الميهم في حديث عائشة هو سعد بن عبادَةَ وقد تقدم حديث ابن
 عباس في قصة سعد بن عبادَةَ بلفظ آخر ولا تنافي بين قوله أن أمي ماتت وعليها نذور وبين قوله أن أمي
 توفيت وأنا غائب عنها فهل ينفعها شيء إن تصدق به عنها الاحتمال أن يكون سأل عن النذور
 وعن الصدقة عنها وبين النسائي من وجه آخر جهة الصدقة المذكورة فخرج من طريق سعيد
 ابن المسيب عن سعد بن عبادَةَ قال قلت يا رسول الله إن أمي ماتت أفأصدق عنها قال نعم قلت فأي
 الصدقة أفضل قال سقي الماء وأخرجه الدارقطني في غرائب مالك من طريق حماد بن خالد عنه
 بإسناد الحديث الثاني في هذا الباب لكن بلفظ أن سعداً قال يا رسول الله أفأقتنع أمي إن
 تصدقت عنها وقد ماتت قال نعم قال أنا أمرني قال سقي الماء واخفوا عن مالك ما وقع في هذا
 الباب والله أعلم وقد تقدمت تسمية أم سعد قريباً **(قوله أفلتت)** بينهم المتناة بعد الفاء الساكنة
 وكسر اللام أي أخذت فلتة أي بعته وقوله نفسها بالنعم على الأشهر وبالفتح أيضاً وهو موت
 النجاة والمراد بالنفس هنا الروح **(قوله وأراها لو تكلمت تصدقت)** بينهم همزة أراها وقد
 تقدم في الجنائز من وجه آخر عن هشام بلفظ وأظنها وهو يشعر بأن رواية ابن القاسم عن مالك
 عند النسائي بلفظ وأنها لو تكلمت تصحيف وظاهره أنهم لم تكلم فلم تصدق لكن في الموطأ
 عن سعيد بن عمرو بن شرحبيل بن سعيد بن سعد بن عبادَةَ عن أبيه عن جده قال خرج سعد
 ابن عبادَةَ مع النبي صلى الله عليه وسلم في بعض مغازيه وحضرت أمه الوفاة بالمدينة فتبيل لها
 أوصى فقالت فيم أوصى المال ما لم سعد فتوفيت قبل أن يقدم سعد فذكر الحديث فإن
 أمكن تأويل رواية الباب بأن المراد أن تكلم أي بالصدقة ولو تكلمت تصدقت أي فكيف
 أمضى ذلك أو يحكم على أن سعداً ما عرف بمواقع منها فإن الذي روى هذا الكلام في الموطأ
 هو سعيد بن سعد بن عبادَةَ أو ولده شرحبيل مرسلاً فعلى التقديرين لم يثبت راوي الأثبات
 وراوى النبي فيم يمكن الجمع بينهما والله أعلم **(قوله أفأصدق عنها)** في الرواية المتقدمة
 في الجنائز فهل لها أجر إن تصدقت عنها قال نعم ول بعضهم أم تصدق عليها أو أصر فتعلى محلها
(قوله إن سعد بن عبادَةَ) كذا رواه مالك وتابعه الليث وبكر بن وائل وغيرهم ما عن الزهري
 وقال سليمان بن كثير عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن سعد بن عبادَةَ أنه استفتى
 جعله من مسند سعداً خرج جميع ذلك النسائي وأخرجه أيضاً من رواية الأوزاعي ومن
 رواية سفيان بن عيينة كلاهما عن الزهري على الوجهين وقد قدمت أن ابن عباس لم يدرك القصة
 فتعين ترجيح رواية من زاد فيه عن سعد بن عبادَةَ ويكون ابن عباس قد أخذ عنه ويحتمل
 أن يكون أخذ عنه غيره ويكون قول من قال عن سعد بن عبادَةَ لم تصد به الرواية وإنما أراد
 عن قصة سعد بن عبادَةَ فتصدق الروايات **(قوله وعليها نذور فقال اقضه عنها)** في رواية قتيبة
 عن مالك لم تقضه وفي رواية سليمان بن كثير المذكورة أفجيزي عنها أن أعتق عنها قال أعتق

* (باب ما يستحب لمن توفي فجأة أن تصدقوا عنه وقضاء النذور عن الميت) *
 حدثنا اسمعيل قال
 حدثني مالك عن هشام عن
 أبيه عن عائشة رضي الله
 عنها أن رجلاً قال للنبي صلى
 الله عليه وسلم إن أمي
 أفلتت نفسها وأراها لو
 تكلمت تصدقت أفأصدق
 عنها قال نعم تصدق عنها
 * حدثنا عبد الله بن يوسف
 أخبرنا مالك عن ابن شهاب
 عن عبيد الله بن عبد الله
 عن ابن عباس رضي الله
 عنهما أن سعد بن عبادَةَ
 رضي الله عنه استفتى
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال إن أمي ماتت
 وعليها نذور فقال اقضه عنها

* (باب الاشهاد في الوقف والصدقة) * حدثنا ابراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني يعلى أنه سمع عكرمة مولى ابن عباس يقول أنبأنا ابن عباس أن سعد بن عباد رضي الله عنه أخبرني ساعدة توفيت أمته وهو غائب فأتى النبي صلى الله عليه وسلم (٢٩٢) فقال يا رسول الله إن أمي توفيت وأنا غائب عنها فهل ينفعها شي إن تصدقت

به عنها قال نعم قال فأتى أشهدك أن حاطي الخراف صدقة عليها * (باب قول الله تعالى وآتوا اليتامى أموالهم ولا تتبدلوا الخ حيث بالطالب ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم إلى قولهم فأنكحوا ما طاب لكم من النساء) * حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال سمعت ابن عمر بن الزبير يحدث أنه سأل عائشة رضي الله عنها وإن خفيتم أن لا تنفسوا طوا في اليتامى فأنكحوا ما طاب لكم من النساء قالت هي اليتيمة في حجر وليها في رغف في جمالها وما لها ويريد أن يتزوجها بإدني من مئة نسائها فنحوها عن نكاحهن الآن يفسدوا الحسن في أكل الصدق وأمر وإنكح من سواهن من النساء قالت عائشة ثم استفتي الناس رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد فأنزل الله عز وجل ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن قالت فبين الله في هذه أن اليتيمة إذا كانت ذات جلال ومال رغبوا

عن أمك فإفادت هذه الرواية بيان ما هو النذر المذكور وهو أنها نذرت أن تعتق رقبة ففادت قبل أن تبدل ويحتمل أن تكون نذرت نذرا مطلقا غير معين فيكون في الحديث حجة لمن أفتى في النذر المطلق بكفارة يمين والعتق أعلى كفارات الأيمان فلذلك أمره أن يعتق عنها وحكي ابن عبد البر عن بعضهم أن النذر الذي كان على والدته سعد صيام واستند إلى حديث ابن عباس المتفق في الصوم أن رجلا قال يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم الحديث ثم ردها في بعض الروايات عن ابن عباس جاءت امرأة فقالت إن أختي ماتت (قلت) والحق أنها بقصة أخرى وقيل أوصفت ذلك في كتاب الصيام وفي حديث الباب من الفوائد جواز الصدقة عن الميت وأن ذلك ينفعه بوصول ثواب الصدقة إليه ولا سيما إن كان من الولاد وهو مخصص لعموم قوله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ويتحقق بالصدقة العتق عنه عند الجمهور خلافا للمشهور وعند المالكية وقد اختلف في غير الصدقة من أعمال البر هل تصل إلى الميت كالحج والصوم وقد تقدم شيء من ذلك في الصيام وفيه أن ترك الوصية جائز لأنه صلى الله عليه وسلم لم يذم أم سعد على ترك الوصية قاله ابن المنذر وتعب ببيان الانتكارات عليها فقد عذر لموتها وسقط عنها التكليف وأجيب بأن فائدة انتكاز ذلك لو كان منكم واليتيم غيرها ممن سمعه فلما أقر على ذلك دل على الجواز وفيه ما كان الحجة عليه من استشارة النبي صلى الله عليه وسلم في أمور الدين وفيه العمل بالظن الغالب وفيه الجهاد في حياة الأم وهو محمول على أنه استأذنها وفيه السؤال عن التحمل والمساعدة إلى عمل البر والمبادرة إلى بر الوالدين وأن اظهار الصدقة قد يكون خيرا من اخفاءها وهو عند اغتنام صدق اليتيم وان للعاكف تحمل الشهادة في غير مجلس الحكم منه على أكثر ذلك أبو محمد بن أبي جرة رحمه الله تعالى وفي بعضه نظرا لا يخفى وكلامه على أصل الحديث وهو في الباب الذي يليه أبسط من هذا الباب (قوله ما سعى) (الاشهاد في الوقف والصدقة) وأورد فيه حديث ابن عباس المذكور أنما لقوله فيه أشهدك أن حاطي الخراف صدقة وألحق المصنف الوقف بالصدقة لئلا يكون في الاستدلال لذلك بقصة سعد نظرا لأن قوله أشهدك يحتمل إرادة الاشهاد بالمعبر ويحتمل أن يكون معناه الاعلام واستدل المهلب للاشهاد في الوقف بقوله تعالى وأشهدوا إذا تباعدتم قال فإذا أمر بالاشهاد في البيع وله عوض فلا يشترع في الوقف الذي لا عوض له أولى وقال ابن المنير كان البخاري أراد دفع التوهم عن يظن أن الوقف من أعمال البر فنسب اخفاءه فيمن أنه يشترع اظهاره لأنه بصد أن يزار فيه ولا سيما من الورثة (قوله ما سعى) قوله عز وجل وآتوا اليتامى أموالهم ولا تتبدلوا الخ حيث بالطيب ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم إلى قولهم فأنكحوا ما طاب لكم من النساء) وأورد فيه حديث عائشة في نفسها بقوله تعالى وإن خفيتم أن لا تنفسوا طوا في اليتامى وفي نفسها بقوله تعالى ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وسيأتى الكلام على هذا الحديث مستوفى في التفسير وقد أغفل

في نكاحها ولم يلحقوها بنسبها إنا كمال الصدق فإذا كانت مرغوبة عنها في قلة المال والجبال تركوها والتسوا المزي غيرهما من النساء قال فكما يتركونها حين يرون عنها فليس لهم أن ينكحوها إذا رغبوا فيها الآن يفسدوا لها الأوفى من الصدق ويعطوها حقتها

* (باب قول الله تعالى وابتلوا الصالحين حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم ولا تاكلوها سراها) ويدار ان يكبروا ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل كل (٢٩٣) بالمعروف فاذا دفعتم اليهم اموالهم فاشهدوا عليهم وكفى بالله

حسيدا للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقرابون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقرابون مما قل منه أو كثر نصيبا مفروضا * (قوله حسيبا يعني كافيا) كذلك كثر وسقط ما غيره عالما وقيل محاسبا وقيل بمقتدا وفي تفسير الطبري عن السدي وكفى بالله حسيبا أي شهيدا (قوله وما للوصى أن يعمل في مال اليتيم وما يأكل منه بقدر عيالاته) كذلك كثر وسقط ما الاول لابي ذر وهذه من مسائل الخلاف فتبين يجوز للوصى أن يأخذ من مال اليتيم قدر عيالاته وهو قول عائشة كما في ثاني حديثي الباب وعكرمة والحسن وغيرهم وقيل لا يأكل منه الا عند الحاجة ثم اختلفوا فقال عبيدة بن عمرو وسعيد بن جبيرة ومجاهد اذا أكل ثم أيسر قضى وقيل لا يجب القضاء وقيل ان كان ذهابا أو فقة لم يجز أن يأخذ منه شيئا الا على سبيل اقرض وان كان غير ذلك جاز بقدر الحاجة وهذا أصح الاقوال عن ابن عباس وبه قال الشعبي وأبو العالبة وغيرهما أخرجه جميع ذلك ابن جرير في تفسيره وقال هو بوجوب القضاء مطلقا والتصر له ومذهب الشافعي يأخذ أقل الامر من أجرته ونفقة ولا يجب الرد على الصحيح وحكي ابن التين عن ربيعة أن المراء بالفقير والغني في هذه الآية اليتيم أي ان كان غنيا فلا يسرف في الانفاق عليه وان كان فقيرا فامطعمه من ماله بالمعروف ولا دالة فيها على الاكل من مال اليتيم أصلا والمشهور ما تقدم ثم أورد المصنف في الباب حديثين * أحدهما حديث عمر (قوله حدثنا هرون بن الاشعث) هو الهمداني بسكون الميم اصله من الكوفة ثم سكن بخاري ولم يخرج عنه البخاري في هذا الكتاب سوى هذا الموضع ووقع في بعض الروايات كرواية التستبي حدثنا هرون غير منسوب فزعم ابن عسدي انه هرون بن يحيى المكي الزبيري ولم يعرف من حاله شيء والمعمد ما وقع عند أبي ذر وغيره منسوب (قوله تصدق بحال له) هو من اطلاق العام على الخاص لان المراء بالمال هنا الارض التي لها غلة (قوله يقال له تغ) بفتح المثلثة وسكون الميم بعدها مضافة ومنهم من فتح الميم حكاه المنذري قال أبو عبيد البكري هي أرض تلقاء المدينة كانت لعمر (قلت) وسأذكر في باب الوقف كيف يكتب كيفية مصيره الى عمر مع بيان الاختلاف في ذلك ان شاء الله تعالى (قوله فصدقه تلك) كذلك التسميني وغير ذلك (قوله ولا جناح على من وليه أن يأكل منه بالمعروف) قال المهلب شبه البخاري الوصي بنظر الوقف ووجه الشبهة ان النظر للموقوف عليهم من الفقراء وغيرهم كالنظر للصالحين وتعقبه ابن المنير بان الواقف هو المالك لمنافع ما وقفه فان شرط لمن يلي نظره شيئا ساع له ذلك والوصي ليس كذلك لان وليه يملك المال بعده بقسمة الله لهم فلم يكن في ذلك كالأواقف اه ومقتضاها ان الوصي اذا جعل الوصي أن يأكل من مال الوصي عليهم لا يصح ذلك وليس كذلك بل هو سائغ اذا عينته ولم يخطف السلف فيما اذا أوصى ولم يعين

المزى عزوه هذا الحديث الى كتاب الوصايا (قوله باب) قول الله تعالى وابتلوا الصالحين حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم) ساق في رواية الاصل وكريه الى قوله نصيبا مفروضا وفي رواية أخرى ذكر فقال بعد قوله رشدا الى قوله مما قل منه أو كثر نصيبا مفروضا (قوله حسيبا يعني كافيا) كذلك كثر وسقط ما غيره عالما وقيل محاسبا وقيل بمقتدا وفي تفسير الطبري عن السدي وكفى بالله حسيبا أي شهيدا (قوله وما للوصى أن يعمل في مال اليتيم وما يأكل منه بقدر عيالاته) كذلك كثر وسقط ما الاول لابي ذر وهذه من مسائل الخلاف فتبين يجوز للوصى أن يأخذ من مال اليتيم قدر عيالاته وهو قول عائشة كما في ثاني حديثي الباب وعكرمة والحسن وغيرهم وقيل لا يأكل منه الا عند الحاجة ثم اختلفوا فقال عبيدة بن عمرو وسعيد بن جبيرة ومجاهد اذا أكل ثم أيسر قضى وقيل لا يجب القضاء وقيل ان كان ذهابا أو فقة لم يجز أن يأخذ منه شيئا الا على سبيل اقرض وان كان غير ذلك جاز بقدر الحاجة وهذا أصح الاقوال عن ابن عباس وبه قال الشعبي وأبو العالبة وغيرهما أخرجه جميع ذلك ابن جرير في تفسيره وقال هو بوجوب القضاء مطلقا والتصر له ومذهب الشافعي يأخذ أقل الامر من أجرته ونفقة ولا يجب الرد على الصحيح وحكي ابن التين عن ربيعة أن المراء بالفقير والغني في هذه الآية اليتيم أي ان كان غنيا فلا يسرف في الانفاق عليه وان كان فقيرا فامطعمه من ماله بالمعروف ولا دالة فيها على الاكل من مال اليتيم أصلا والمشهور ما تقدم ثم أورد المصنف في الباب حديثين * أحدهما حديث عمر (قوله حدثنا هرون بن الاشعث) هو الهمداني بسكون الميم اصله من الكوفة ثم سكن بخاري ولم يخرج عنه البخاري في هذا الكتاب سوى هذا الموضع ووقع في بعض الروايات كرواية التستبي حدثنا هرون غير منسوب فزعم ابن عسدي انه هرون بن يحيى المكي الزبيري ولم يعرف من حاله شيء والمعمد ما وقع عند أبي ذر وغيره منسوب (قوله تصدق بحال له) هو من اطلاق العام على الخاص لان المراء بالمال هنا الارض التي لها غلة (قوله يقال له تغ) بفتح المثلثة وسكون الميم بعدها مضافة ومنهم من فتح الميم حكاه المنذري قال أبو عبيد البكري هي أرض تلقاء المدينة كانت لعمر (قلت) وسأذكر في باب الوقف كيف يكتب كيفية مصيره الى عمر مع بيان الاختلاف في ذلك ان شاء الله تعالى (قوله فصدقه تلك) كذلك التسميني وغير ذلك (قوله ولا جناح على من وليه أن يأكل منه بالمعروف) قال المهلب شبه البخاري الوصي بنظر الوقف ووجه الشبهة ان النظر للموقوف عليهم من الفقراء وغيرهم كالنظر للصالحين وتعقبه ابن المنير بان الواقف هو المالك لمنافع ما وقفه فان شرط لمن يلي نظره شيئا ساع له ذلك والوصي ليس كذلك لان وليه يملك المال بعده بقسمة الله لهم فلم يكن في ذلك كالأواقف اه ومقتضاها ان الوصي اذا جعل الوصي أن يأكل من مال الوصي عليهم لا يصح ذلك وليس كذلك بل هو سائغ اذا عينته ولم يخطف السلف فيما اذا أوصى ولم يعين

غير معقول به * حدثنا عبيد بن اسمعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل كل بالمعروف قالت أنزلت في والي اليتيم أن يصيب من ماله اذا كان محتاجا بقدر ماله بالمعروف

* (باب قول الله تعالى ان

الذين ياكلون أموال
اليتامى ظلما انما ياكلون
بطونهم ناراً وسعاً لكون
سعيهم) * حدثنا عبد العزيز
ابن عبد الله قال حدثني
سليمان بن بلال عن ثور بن
زيد المدني عن أبي الغيث
عن أبي هريرة رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال اجتنبوا السبع
الموبقات قالوا يا رسول الله
وما هن قال الشرك بالله
والسحر وقتل النفس التي
حرم الله الإباحلوق وأكل
الربا وأكل مال اليتيم
والتولي يوم الزحف وقذف
المحرمات المؤمنات
الغافلات * (باب يسألونك
عن اليتامى قل إصلاح لهم
خير وان تخططوهم فإخوانكم
إلى آخر الآية لا تغتصبكم
لا تخرجكم وضيق عليكم
وعنت خضعت * وقال لنا
سليمان بن حرب حدثنا جاد
عن أيوب عن نافع قال مارد
ابن عزي على أحد وصيته وكان
ابن سيرين أحب الأشياء إليه
في مال اليتيم أن يجتمع إليه
تعبه وأولياؤه فينظروا
الذي هو خير له وكان طاوس
إذا سئل عن شيء من أمور
اليتامى قرأ والله يعلم المنفذ
من المصلح وقال عطاء في
يتامى الصغير والكبير ينتق
الولي على كل إنسان بقدره
من حصته

للودي شمساً له أن يأخذ بقدر عمله أم لا وقال الكرماني وجه المطابقة من جهة أن التصد
أن الوصي يأخذ من مال اليتيم أجره بميل قول عمر لأجناح علي من وليه أن يأكل بالمعروف
* ثاني ما حديث عائشة في قوله تعالى ومن كان غنيا فليستعفف الآية قالت عائشة أنزلت في
واليتيم وفي رواية المسئلة في والي مال اليتيم الخ وقد قدمت بيان الاختلاف في ذلك ويأتي
بقية شرحه في تفسير سورة النساء شاء الله تعالى * (قوله يا) قول الله تعالى ان الذين
يا كآون أموال اليتامى ظلما انما ياكلون بطونهم ناراً وسعاً لكون سعيهم) * أو رده في حديث
أبي هريرة في السبع الموبقات وفيه وأكل مال اليتيم وسبأ في شرحه مستوفى في كتاب الحدود
ان شاء الله تعالى وكنت قدمت في الشهادات أني أشرح هذا الحديث هنا حصل ذهول
فاستدركته في الموضع الذي أعاده فيه المصنف من كتاب الحدود وذكرت الاختلاف في ضابط
الكبيرة وفي عدد هائي أوائل كتاب الأدب * (قوله يا) يسألونك عن اليتامى قل
إصلاح لهم خير وان تخططوهم فإخوانكم إلى آخر الآية) كذا في دروساق غيره الآية (قوله
لا تغتصبكم لا تخرجكم وضيق) هو تفسير ابن عباس أخرجه ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة
عنه وزاد بعد قوله ضيق عليكم ولكنه وسع ويسر فقال ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان
فقيراً فليأكل بالمعروف يقول يأكل الفقير إذا ولي مال اليتيم بقدر قيامه على ماله ومنفقتة مالم
يسرف أو يذخر ثم أخرج من طريق سعيد بن جبيرة قال في قوله لا تغتصبكم لا تخرجكم اهـ وقوله
أغتصبكم فعل ماض من العنت بفتح المهملة والنون بعدها مشقة والهزة للتعدي أي أوقعكم في
العنت (قوله وعنت خضعت) كذا وقع هنا واستغرب لأنه لا تعلق له بقوله أغتصبكم بل هو فعل
ماض من العتوب بضم المهملة والنون وتشديد الواو وليس هو من العنت في شيء لأن التاء في العنت
أصلية وفي عنت للتأنيب ولا م العمل منه وأولئك ما ذهبت في الوصل ففعل المصنف كذا ذلك هنا
استطرداه * وتفسير عنت الوجوه بخضعت أخرجه ابن المنذر أيضاً من طريق مجاهد وأخرج من
طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال قوله وعنت الوجوه أي ذلت ومن طريق أبي عبيدة قال
عنت استأشرت لأن العاني هو الأسير فكان من فسره بخضعت فسر بلازمة لأن من لازم
الأسير الذلة والخضوع غالباً (قوله وقال لتسليمان بن حرب الخ) هو موصول وسليمان بن شيوخ
الخناري وجرت عادة الخناري الاتيان بهذه الصيغة في الموقوفات غالباً وفي المتابعات نادراً ولم
ينصب من قال انه لا يأتي بها إلا في المذاكرة وأبعد من قال ان ذلك للإجازة (قوله مارد ابن عزي على
أحد وصيته) يعني أنه كان يقبل وصية من يوصي إليه قال ابن التين كأنه كان يتبعى الأجر بذلك
لحديث أنا وكافل اليتيم كهاتين الحديث اهـ وسبأ في كتاب الأدب مع الكلام عليه ومحل
كرهه الدخول في الوصايا أن يخشى التهمة أو الضعف عن القيام بحقةها (قوله وكان ابن سيرين
أحب الأشياء إليه الخ) لم أقف عليه موصلاً عنه (قوله وكان طاوس الخ) وصله سفيان بن عيينة
في تفسيره عن هشام بن جبيرة عهله ثم يبعث من مخرج طاوس انه كان إذا سئل عن مال اليتيم يقرأ
ويسألونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير وان تخططوهم فإخوانكم والله يعلم المنفذ من المصلح
(قوله وقال عطاء الخ) وصله ابن أبي شيبة من رواية عبد الملك بن أبي سليمان عنه انه سئل عن
الرجل يلى أموال أيتام فيهم الصغير والكبير ومالههم جميع لم يقسم قال ينتق على كل إنسان

منهم من ماله على قدره وقدر روى عبد بن حميد من طريق قتادة قال لما نزلت ولا تقربوا مال اليتيم
 الا بالتي هي احسن كانوا لا يحاطونهم في مطعم ولا غيره فاشتهد عليهم فانزل الله الرخصة وان
 تحاططوهم فاحوا انكم والله يعلم المفسد من المصلح وروى الثوري في نفسه عن سالم الافطس
 عن سعيد بن جبير ان سبب نزول الآية المذكورة لما نزلت ان الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما
 عزلوا اموالهم عن اموالهم فنزلت قل اصلاح لهم خير وان تحاططوهم فاحوا انكم قال خلطوا
 اموالهم باموالهم وهذا هو المفسد من المصلح ورواه عنه عطاء بن السائب عن ابن عباس في
 أخرجه أبو داود والنسائي واللفظ له وصححه الحاكم من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير
 عن ابن عباس قال لما نزلت هذه الآية ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن وان الذين
 يأكلون اموال اليتامى ظلما اجتنب الناس مال اليتيم وطعامه فشق ذلك عليهم فتمموا الى
 النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فنزلت ويسئلونك عن اليتامى الآية ورواه النسائي من وجه آخر
 عن عطاء بن السائب موصولا أيضا وزاد فيه وأحل لهم خلطهم وروى عبد بن حميد عن طريق
 السدي عن جده عن ابن عباس قال المخلطة أن تشرب من لبنه وتشرب من لبنك وتأكل
 من قمعه ويأكل من قمعتك والله يعلم المفسد من المصلح من يتعمداً كل مال اليتيم ومن
 يتجنبه وقال أبو عبيد المراد بالخاطئة أن يكون اليتيم بين عمال المولى عليه فيشق عليه افراز
 طعامه فيأخذ من مال اليتيم قد زماير أي أنه كفيه بالتحرى فيخلطه بفقته عياله ولما كان ذلك
 قد تقع فيه الزيادة والنقصان خشوا من ذلك فوسع الله عليهم وهو نظير النهي حيث توسع عليهم في
 خلط الأزواج في الأسفار كما تقدم في الشركة والله أعلم **(قوله ما)** استخدم
 اليتيم في السفر والحضر اذا كان صلاحه ونظر الام أو زوجها اليتيم أو ردفه حديث أنس
 قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وليس له خادم فأخذ أبو طلحة يدي فأنطلق بي
 الحديث وسأني الكلام على شرحه مستوفى أما صدره ففي الجهاد وأما بقية ففي كتاب الادب
 وعبد العزيز المذكور في الاسناد هو ابن صهيب والاسناد كله يصريون وأبو طلحة كان زوج أم
 سليم والد أنس فالحديث مطابق لاحد ركن الترجمة وأما الركن الذي قبله وهو نظر الام فساكنه
 استفيد من كون أبي طلحة لم يفعل ذلك الا بعد رضا أم سليم أو أشار الى ما ورد في بعض طرقه ان
 أم سليم هي التي أحضرتة الى النبي صلى الله عليه وسلم أول ما قدم المدينة وأما أبو طلحة فحضره
 اليه لما أراد الخروج الى غزوة خيبر كما سيأتي ذلك سريحا في باب من غزا يصي للخدمة من كتاب
 الجهاد ومن طريق عمرو بن أبي عمرو عن أنس وقد اختلف في حكم ما ترجم به فعن المالكية للام
 وغيرها التصرف في مصالح من في كفالته من الايتام وان لم يكونوا أوصياء واستشكل بعضهم
 جواز ذلك فانه ينضى الى ان اليتيم يشتغل بالخدمة عن التاديب وهو ضد المطلوب وجوابه أن
 انتزاع الحكم المذكور من هذا الخبر يقتضي التيسير بما ورد في الخبر المستدل به وهو أن يكون
 عندهم يؤدبهو ينتفع بتاديبه كما وقع لانس في الخدمة النبوية فانه استفاد بالموالاة عناية من
 الآداب ما فاق غيره من آتبه أبوه **(قوله ما)** استخدم اذا وقف أرضا ولم يبين الحدود
 فهو جائز وكذلك الصدقة كذا أطلق الجواز وهو محمول على ما اذا كان الموقوف أو المصدق
 به مشهورا متبعا بحيث يؤمن أن يلتبس بغيره والا فلا بد من التحديد اتفاقا لكن كراغزالي في

* (باب استخدام اليتيم في
 السفر والحضر اذا كان
 صلاحه ونظر الام أو
 زوجها اليتيم) * حدثنا
 يعقوب بن ابراهيم بن كثير
 حدثنا ابن عليه حدثنا عبد
 العزيز عن أنس رضي الله
 عنه قال قدم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم المدينة
 ليس له خادم فأخذ أبو طلحة
 يدي فأنطلق بي الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 فقال يا رسول الله ان أنسا
 غلام كيس فليخدمك قال
 تخدمته في السفر والحضر
 ما قال لي شيء صنعت لم
 صنعت هذا هكذا ولا شيء
 لم أصنع لم لم تصنع هذا هكذا
 * (باب اذا وقف أرضا ولم
 يبين الحدود فهو جائز
 وكذلك الصدقة) * حدثنا
 عبد الله بن مسلمة عن مالك
 عن اسحق بن عبد الله بن
 أبي طلحة أنه سمع أنس بن
 مالك رضي الله عنه يقول
 كان أبو طلحة

فتاويه أن من قال اشهدوا على أن جميع أملاكى وقف على كذا وذ كرم مصر فها لم يحدد شيئا منها
صارت جميعها وقفا ولا يضر جهل الشاهد بالحدود ويحتمل أن يكون مراد البخارى أن الوقف
يصح بالصيغة التي لا تحيد فيها بالنسبة إلى اعتقاد الواقف وإرادته لشيء معين في نفسه وانما
يعبر بالتحديد لأجل الأشهاد عليه ليسين حق الغير والله أعلم (قوله أكثر الانصار) في رواية
الكشميهني أكثر انصارى أى أكثر كل واحد من الانصار والاضافة إلى المقرد النكرة عند
إرادة التفصيل سائغ (قوله ما لا من نخل) تقدم في رواية عبد العزيز المجاشون عن اسحق
نسمية حدائق أبي طلحة قريبا (قوله وكان النبي صلى الله عليه وسلم يدخلها) زاد في رواية عبد
العزيز ويستظل فيها (قوله بيرحاء) تقدم شيء من ضبطها في الزكاة ومنه عند مسلم بيرحاء بفتح
الموحدة وكسر الراء وتثنية الهاء على التثنية الساكنة ثم جاء مهملته ورجح هذا صاحب الفائق
وقال هي وزن فعلاء من البراح وهي الأرض الظاهرة المكشوفة وعند أبي داود بارحاء وهو
بشباع الموحدة والباقي مثله وهم من ضبطه بكسر الموحدة وفتح الهززة فإن أريحاء من الأرض
المقدسة ويحتمل أن كان محفوظا أن تكون سميت باسمها قال عياض رواية المعاربة اعراب الراء
والقصر في جاء خطأ هذا الصورى وقال الباجي أدركت أهل العلم ومنهم أبو ذر فيفتحون الراء في كل
حال زاد الصورى وكذلك الباء أى أوله وقد قدمت في الزكاة أنه انهمى الخلاف في النطق بها إلى
عشرة أوجه ونقل أبو علي الصديقي عن أبي ذر الهروي أنه حزم أنها هي كبة من كلمين بيركعة وحاء
كلمة ثم صارت كلمت واحدة واختلف في جاء هل هي اسم رجل أو امرأة أو مكان أضيفت إليه البئر
أو هي كلمة زجر للابل وكان الابل كانت ترمى هناك وترجمهم هذه اللفظة فأضيفت البئر إلى اللفظة
المذكورة (قوله يج) بفتح الموحدة وسكون المعجمة وقد تنون مع الشقليل والتخفيف بالكسر
والرفع ٣ والسكون ويجوز التسوين لغات ولو كررت فالأختيار أن تنون الأولى وتسكن الثانية
وقد يستأن جميعا كما قال الشاعر * يج لو الده والدولود * ومعناها تنعيم الأمر والعجايب
به (قوله راجع أو راجع شئ ابن مسلمة) أى التعنبي أى هل هو بالتثنية أو بالموحدة (قوله
أفعل) بضم اللام على أنه قول أبي طلحة (قوله فقسما أبو طلحة) فيه تعيين أحد الاحتمالين في
رواية غيره حيث وقع فيها أفعل فقسما فإنه احتمل الأول واحتمل أن يكون أفعل صيغة أمر
وقال قسمها النبي صلى الله عليه وسلم وانتهى هذا الاحتمال الثاني بهذه الرواية وذكر ابن عبد
البر أن اسمعيل القاضي رواه عن التعنبي عن مالك فيقال في روايته فقسما رسول الله صلى الله
عليه وسلم في أقاربه وبنى عمه قال وقوله في أقاربه أى أقارب أبي طلحة قلت ووقع في رواية ثابت
عن أنس كما تقدم وكذا في رواية همام عن اسحق بن أبي طلحة فقال صلى الله عليه وسلم ضعها في
قربك فجعلها حدائق بن حسان بن ثابت وأبي بن كعب لفظ اسحق أخرجه أبو داود الطيالسي
في مسنده عنه وحديث ثابت نحوه قال ابن عبد البر اضافة التسم إلى رسول الله صلى الله عليه
وسلم وإن كان سائغا شاعرا في لسان العرب على معنى أنه الأمر به لكن أكثر الرواة لم يقولوا ذلك
والنواب رواية من قال فقسما أبو طلحة (قوله في أقاربه وبنى عمه) في رواية ثابت المتقدمة
فجعلها لحسان وأبي وكذا في رواية همام عن اسحق كثرى وكذا في رواية الانصارى عن أبيه
عن ثمامة وقد عتسك به من قال أقل من يعطى من الأقارب اذ لم يكونوا منحصرين اثنان وفيه

أكثر الانصار بالمدينة ما لا
من نخل وكان أحب ماله
إليه بيرحاء مستقلة المسجد
وكان النبي صلى الله عليه
وسلم يدخلها ويشرب من
ماء فيها أطيب قال أنس فلما
نزلت لن تناولوا البر حتى
تنفقوا مما يحبون قام أبو
طلحة فقال يا رسول الله إن
الله يقول لن تناولوا البر حتى
تنفقوا مما يحبون وإن
أحب أمسوا إلى بيرحاء
وانها صدقة لله أرجو برها
وذخرها عند الله فضعها
حيث أراكم الله فقال بفتح
ذلك مال راجع أو راجع شئ
ابن مسلمة وقد سمعت ما قلت
والى أرى أن تجعلها في
الأقربين قال أبو طلحة أفعل
ذلك يا رسول الله فقسما أبو
طلحة في أقاربه وبنى عمه

٣ قوله والسكون هو
مكرر مع اللغة الأولى وقوله
ويجوز التسوين لعله محرف
عن يحدف كذا ظهر وحرر
اه صححه

نظر لانه وقع في رواية الماحشون عن اسحق المتقدم فجعلها أبو طلحة في ذي رحمة وكان منهم
 حسان وأبي بن كعب فدل على انه أعطى غيرهما معهم ثم رأيت في منسل أبي بكر بن حزم
 المتقدم فرده على أقاربه أبي بن كعب وحسان بن ثابت وأخيه أو ابن أخيه شداد بن أوس ونبط
 ابن جابر فتقاوموه فباع حسان حصته من معاوية بمائة ألف درهم (قوله وقال اسمعيل) أي ابن
 أبي أويس (وعبد الله بن يوسف ويحيى بن يحيى عن مالك) أي بهذا الاسناد (رايخ) أي بالتحتمانية
 وقد وصل حديث اسمعيل في التفسير وحديث عبد الله بن يوسف في الزكاة وحديث يحيى بن يحيى
 في الوكالة وقد تقدم توجيه الروايتين في كتاب الزكاة وفي قصة أبي طلحة من التواضع غير ما تقدم أن
 منقطع الآخر في الوقف يصرف لأقرب الناس الى الواقف وأن الوقف لا يحتاج في انعقاده الى
 قبول الموقوف عليه واستدل به بعض المالكية على صحة الصدقة المطلقة ثم يعينها بالتصدق لمن
 يريدوا استدله للجمهور في أن من أوصى أن يفرق ثلث ماله حيث أرى الله الوصي يحث وصيته
 ويفرق الوصي في سبل الخير ولا يأكل منه شيئا ولا يعطى منه وأرنال الميت وخالف في ذلك أبو ثور
 وفاقا للخنفية في الاول دون الثاني وفيه جواز التصديق من الحي حتى غير مرض الموت باكثر من
 ثلث ماله لانه صلى الله عليه وسلم لم يستنصل أبا طلحة عن قدر ما تصدق به وقال لسعد بن أبي
 وقاص الثلث كثير وفيه تقديم الأقرب من الأقارب على غيرهم وفيه جواز إضافة حب
 المال الى الرجل الفاضل العالم ولا تنقص عليه في ذلك وقد أخبر تعالى عن الانسان أنه يحب الخير
 لشديد والخير هنا المال اتفاقا وفيه اتخاذ الحوائط والبساتين ودخول أهل الفضل والعلم فيها
 والاستغلال بظلمها والاكل من ثمرها والراحة والتزدهن فيها وقد يكون ذلك مستحيبا يترتب عليه
 الاجر اذا قصده اجماع النفس من تعب العبادة وتنشيطها للاطاعة وفيه كسب العقار وراحة
 الشرب من دار الصديق ولو لم يكن حاضر اذا علم طيب نفسه وفيه اباحة استعذاب الماء وتفضيل
 بعضه على بعض وفيه التسليم بالعموم لان أبا طلحة فهم من قوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا
 تحبون تناول ذلك بجميع افرادهم فلم ينف حتى يرد عليه البيان عن شيء يعينه بل يرد الى اتفاق
 ما يحبه وأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك واستدل به المذهب اليه مالك من ان الصدقة
 تصح بالقول من قبل القبض فان كانت لمعين استحق المطالبة بقبضها وان كانت للجهة عامة
 خرجت عن ملك القائل وكان لا مام صرفه في سبيل الصدقة وكل هذا ما اذا لم يظهر مراد
 المتصدق فان ظهر اتبع وفيه جواز تولي المتصدق قسم صدقته وفيه جواز أخذ الغنى من صدقة
 التطوع اذا حصل له بغير مسئلة واستدل به على مشروعية الحبس والوقف خلافا لمن منع ذلك
 وأبطله ولا حجة فيه لاحتمال أن تكون صدقة أبي طلحة تملكها وهو ظاهر سياق الماحشون عن
 اسحق كما تقدم وفيه زيادة الصدقة في التطوع على قدر نصاب الزكاة خلافا لمن قيدها به وفيه
 فضيلة لأبي طلحة لان الآية تضمنت الحث على الاتفاق من المحبوب فتقرى هو الى اتفاق أحب
 المحبوب فصوب صلى الله عليه وسلم رأيه وشكر عن ربه فعله ثم أمره أن يخص بها أهله وكفى عن
 رضاه بذلك بقوله لم يخ وفيه ان الوقف يتم بقول الواقف جعلت هذا وقتا وتقدم البحث فيه قبل
 أبواب وأن الصدقة على الجهة العامة لا تحتاج الى قبول معين بل للامام قبولها منه ووضعها
 فيما يراه كافي قصة أبي طلحة وفيه انه لا يعبر في القرابة من يجمعه والواقف أب معين لا رابع ولا

وقال اسمعيل وعبد الله بن
 يوسف ويحيى بن يحيى عن
 مالك رايخ * حدثني محمد بن
 عبد الرحيم أخبرنا روح بن
 عبادة عن شاذكر
 ابن اسحق قال حدثني
 عمرو بن دينار عن عكرمة

غيره لان آيما انما يجتمع مع أي طلحة في الأب السادس وأنه لا يجب تقديم القريب على القريب
 إلا بعد لان حسنا وأخاه أقرب إلى أي طلحة من أي ونبط ومع ذلك فقد أشر لمعهم أي ساو ونبط
 ابن جابر وفيه انه لا يجب الاستيعاب لأن بنى حرام الذي اجتمع فيه أبو طلحة وحسان كانوا بالمدينة
 كثيرا فنهلا عن عمرو بن مالك الذي يجمع أبا طلحة وآيما (قوله في حديث ابن عباس ان رجلا)
 هو سعد بن عباد كما تقدم قريبا ﴿قوله با﴾ اذا وقف جماعة أرضا مشاعا فهو
 جائز قال ابن المنير احترز عما اذا وقف الواحد المشاع فان مال الكالا يجزئه ثلاثا يدخل الضرر
 على الشريك وفي هذا نظير لان الذي يظهر أن البخاري أراد الرد على من ينكر وقف المشاع مطلقا
 وقد تقدم قبل أبواب انه ترجم اذا تصدق أو وقف بعض ماله فهو جائز وهو وقف الواحد المشاع
 وقد تقدم البحث فيه هناك وأورد المصنف في الباب حديث أنس في قصة بناء المسجد وقد تقدم
 بهذا الأسناد مطولا في أبواب المساجد من أوائل كتاب الصلاة والغرض منه هنا ما اقتصر عليه
 من قوله لا نطلب ثمنه الا إلى الله عز وجل فالظاهر منهم تصدقوا بالارض لله عز وجل فقبل النبي
 صلى الله عليه وسلم ذلك فثبته لئلا يترجم له وأما ما ذكره الواقدي ان أبا بكر دفع ثمن الارض
 لمالكها منهم وقدره عشرة دنانير فان ثبت ذلك كانت الحجة للترجمة من جهة تقرير النبي صلى الله
 عليه وسلم على ذلك ولم ينكر قولهم ذلك فلو كان وقف المشاع لا يجوز لانكر عليهم وبين لهم
 الحكم واستدل بهذه القصة على ان حكم المسجد ثبت للبناء اذا وقع بصورة المسجد ولو لم يصرح
 بالبناء بذلك وعن بعض المالكية ان أذن فيه ثبت له حكم المسجد وعن الحنفية ان أذن للجماعة
 بالصلاة فيه ثبت والمسئلة مشهورة ولا ثبت عند الجمهور الا ان صرح الباني بالوقفية أو ذكر
 صيغة محتملة ونوى معها وجرم بعض الشافعية بمثل ما نقل عن الحنفية لكن في الموات
 خاصة والحق انه ليس في حديث الباب ما يدل لاثبات ذلك ولا نفيه والله أعلم ﴿قوله لا نطلب ثمنه
 الا إلى الله﴾ أي لا نطلب ثمنه من أحد لكن هو مضر وف إلى الله فالاستئناء على هذا التقدير
 منقطع أو التقدير لا نطلب ثمنه الا مضر وقال الله فهو متصل ﴿قوله با﴾
 الوقف كيف يكتب ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة وقف عمر وقد ترجم له في آخر الشرط في
 الوقف وترجم له بعد هذا الوقف على الغني والتقدير وبعد بين نفقة قيم الوقف ومن قبل باب
 ما للوصي أن يعمل في مال اليتيم هذا جميع المواضع التي أورد فيها موصولا طوله في بعضها
 واستدل منه باطراف تعلية في مواضع منها في المزارعة وفي باب هل ينفع الوقف بوقفه وفي باب
 اذا وقف شيئا قبل أن يدفعه الى غيره ﴿قوله جده ثمانية دنانير زيد بن زريع﴾ كذا اقتصر عليه
 وقد أخرجه أبو داود عن مسدد عن زيد بن زريع وبشر بن الفضل ويحيى القطان ثلاثتهم عن
 عبد الله بن عون وقد زعم ابن عبد البر ان ابن عون تفرد به عن نافع وليس كما قال فقد أخرجه
 البخاري من روايته بخبرين جوهرية عن نافع كما تقدم قبل أبواب وأخرجه مختصرا وأحمد
 والدارقطني مطولا من رواية أيوب وأخرجه الطحاوي من رواية يحيى بن سعيد الانصاري
 والانسائي من رواية عبيد الله بن عمر الأكبر المصغر وأحمد والدارقطني من رواية عبيد الله بن عمر
 الأصغر المكبر كلهم عن نافع وسأذكر ما في روايتهم من الفوائد مفصلا ان شاء الله تعالى ﴿قوله
 عن نافع﴾ في رواية الانصاري عن ابن عون الماضية في آخر الشرط وعن ابن عون آبائي نافع

عن ابن عباس رضي الله
 عنهما أن رجلا قال لرسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان
 أسه توفيت أينفعها ان
 تصدقت عنها قال نعم قال
 فان لي مخرافا فأنا شهيدك
 أي قد تصدقت به عنها * (باب
 اذا وقف جماعة أرضا مشاعا
 فهو جائز) * حدثنا مسدد
 حدثنا عبد الوارث عن أي
 السباح عن أنس رضي الله
 عنه قال أمر النبي صلى الله
 عليه وسلم ببناء المسجد
 فقبال يابني البخاري ثمانون
 دينارا نطقكم هذا قالوا لا والله
 لا نطلب ثمنه الا إلى الله
 * (باب الوقف كيف
 يكتب) * حدثنا مسدد
 حدثنا زيد بن زريع حدثنا
 ابن عون عن نافع

والانساء معنى الاخبار عند المتقدمين جرما وقد وقع عند الطحاوى من وجه آخر عن ابن عون
أخبرني نافع والانساري المذكور أحد شيوخ البخاري أخرجه عنه عدة أحاديث بغير واسطة
منها حديث أبي بكر في أنصبه الزكاة وأخرج عنه في مواضع بواسطة وكان الانصاري المذكور
قاضى البصرة وقد تمذهب للسكوفيين في الاوقاف وصنف في الكلام على هذا الحديث جرأ
مفردا (قوله عن ابن عمر رضي الله عنهما قال أصاب عمر) كذا لا كثر الرواة عن نافع ثم عن ابن
عون جعلوه في مسند ابن عمر لكن أخرجه مسلم والنسائي من رواية سفیان الثوري والنسائي من
رواية أبي اسحق الفزاري كلاهما عن عبد الله بن عون والنسائي من رواية سعيد بن سالم عن
عبد الله بن عمر كلاهما عن نافع عن ابن عمر عن عمر جعله من مسند عمر والمشهور الأول (قوله
بجوير أرضا) تقدم في رواية بخير بن جويرية ان اسمها غغ وكذا الاجم من رواية أيوب بن عمر أصاب
أرضاً من يهود بني حارثة يقال لها غغ ونحوه في رواية سعيد بن سالم المذكور وكذا للدارقطني
من طريق الدراوردي عن عبد الله بن عمر والطحاوى من رواية يحيى بن سعيد وروى عن ربيعة
باسناد صحيح عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ان عمر رأى في المنام ثلاث ليل أن تصدق بفتح
وللنساء من رواية سفیان عن عبد الله بن عمر جاء عمر فقال يا رسول الله اني أصبت مالا لم أصب
مالا مثله قط كان لي مائة رأس فاشتريت بها مائة منهم من خير من أهلها فيتمثل أن تكون غغ
من جملة أراضي خير وأن مقدارها كان مقدار مائة سهم من السهم التي قسمها النبي صلى الله
عليه وسلم بين من شهد خيبر وهذه المائة منهم غير المائة سهم التي كانت لعمر بن الخطاب بخير
التي حصلها من جزئه من الغنيمة وغيره وسيأتي بيان ذلك في ضمة كتاب وقف عمر من عند أبي
داود وغيره وذ كر عمر بن ربيعة بأسناد ضعيف عن محمد بن كعب أن قصة عمر هذه كانت في سنة سبع
من الهجرة (قوله أنفوس منسه) أي أجود والنفس الجسد المغتبط به يقال نفس بفتح النون
وضم الفاء تناسا وقال الداودي سمى نفسا لانه ياخذ بالنفس وفي رواية بخير بن جويرية اني
استفدت مالا وهو عندي نفيس فاردت أن أتصدق به وقد تقدم في مرسل أبي بكر بن حزم أنه رأى
في المنام الامر بذلك ووقع في رواية للدارقطني اسنادها ضعيف ان عمر قال يا رسول الله اني نذرت
أن أتصدق بمالي ولم يثبت هذا وانما كان صدقة تطوع كسأ وخجه من حكاية لفظ كتاب الوقف
المذكور ان شاء الله تعالى (قوله فكيف تأمرني به) في رواية يحيى بن سعيد ان عمر استشار رسول
الله صلى الله عليه وسلم في أن يتصدق (قوله ان شئت حبست أصلها وتصدق بها) أي
بمنعتهما وبين ذلك ما في رواية عبيد الله بن عمر حبس أصلها وسبل عمرتها وفي رواية يحيى بن سعيد
تصدق بثمره وحبس أصله (قوله فتصدق عمر أنه لا يساع أصلها ولا يوهب ولا يورث) زادني
رواية مسلم من هذا الوجه ولا يتباع زاد الدارقطني من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع حبيس
مادامت السموات والأرض كذا لا كثر الرواة عن نافع ولم يختلف فيه عن ابن عون الا ما وقع عند
الطحاوى من طريق سعيد بن سفیان البخدي عن ابن عون فذكره بلفظ بخير بن جويرية الآتي
والبخدي انما رواه عن بخير لا عن ابن عون قال السبكي اغتبط بمواقع في رواية يحيى بن سعيد
عن نافع عند البيهقي تصدق بثمره وحبس أصله لا يساع ولا يورث وهذا ظاهره أن الشرط من كلام
النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف بقية الروايات فان الشرط فيها ظاهره انه من كلام عمر (قلت) قد

عن ابن عمر رضي الله عنهما
قال أصاب عمر بخير أرضا
فألقى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال أصبت أرضا لم أصب
مالا قط أنفوس منه فكيف
تأمرني به قال ان شئت
حبست أصلها وتصدق
بها فتصدق عمر أنه لا يساع
أصلها ولا يوهب ولا يورث

تقدم قبل خمسة أبواب من طريق بخير بن جويرية عن نافع بلفظ فقال النبي صلى الله عليه وسلم
تصدق بأصله لا يتباع ولا يوهب ولا يورث وله كسب ينفق عمره وهي أتم الروايات وأصحها في
المقتضى ودفعنوها إلى البخاري أولى وقد علته البخاري في المزارعة بلفظ قال النبي صلى الله عليه
وسلم لعمر تصدق بأصله لا يتباع ولا يوهب ولكن لينفق عمره فتصدق به وحكى هناك أن الداودي
الشارح أنكروا هذا اللفظ ولم يظهر لي اذ ذلك سبب انكاره ثم ظهر لي أنه بسبب التصريح برفع
الشرط إلى النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال له أحبس أصلها وسبل عمرتها وقوله تصدق بصيغة أمر وقوله
فتصدق بصيغة الفعل الماسئ (قوله ٣) في سبيل الله وفي الرقاب والمساكين والضياف وابن
السبيل) جميع هؤلاء الأصناف إلا الضيف هم المذكورون في آية الزكاة وقد تقدم بيانهم في
كتاب الزكاة وقوله ولذي القربى يحتمل أن يكون هم من ذكر في الخمس كإسباني بيانهم ويحتمل أن
يكون المراد بهم قربي الواقف وهذا الثاني حزم القرطبي والضيف معروف وهو من نزل بقوم
يريد القربى وقد تقدم القول فيه في الهبة (قوله أن يأكل منها بالمعروف) تقدم البحث فيه
قبل أبواب قال القرطبي حرت العادة بأن العامل يأكل من ثمره الوقف حتى لو اشترط الواقف أن
العامل لا يأكل منه يستحب ذلك منه والمراد بالمعروف القدر الذي حرت به العادة وقبل القدر
الذي يدفع به الشهوة وقيل المراد أن يأخذ منه بقدر عمله والأول أولى (قوله أو يطعم) في رواية
خضر أو يوكل بأسكان الواو وهي بمعنى يطعم (قوله غير ممقول فيه) وفي رواية الانصاري
المأخوذة في آخر الشروط غير ممقول به والمعنى غير محتج منه بما لا أي ملكا والمراد أنه لا يملك شيئا
من رقباه وأمالا منصوب على التمييز وزاد الانصاري وسليم قال خدشت به ابن سيرين فقال غير
متأمل مالا والقائل خدشت به هو ابن عون رواه عن نافع بين ذلك الدارقطني من طريق أبي
أسامة عن ابن عون قال ذكرت حديث نافع لابن سيرين فذكره زاد سليم قال ابن عون وأما من
قرأ هذا الكتاب أن فيه غير متأمل مالا وفي رواية الترمذي من طريق ابن علية عن ابن عون
حدثني رجل أنه قرأها في قطعة أديم أجز قال ابن علية وأقرأتها عند ابن عبيد الله بن عمر كذلك
وقد أخرج أبو داود وصنفه كتاب وقف عمر من طريق يحيى بن سعيد الانصاري قال نسختها عن عبد
الله بن عبد الحميد بن عبد الله بن عمر فذكره وفيه غير متأمل والمتأمل عناية ثم مثلثة مشددة بينهما
همزة هو المختوذ والتأمل اتخاذ أصل المال حتى كأنه عنده قديم وأنه كل شيء أصله قال الشاعر
* وقد يدرك الجحد المئول أمثالي * واشترط أني التأمل بقوى ما ذهب إليه من قال المراد
من قوله يأكل بالمعروف حقيقة الأكل لا الأخذ من مال الوقف بقدر الععمالة قاله القرطبي
وزاد أحمد من طريق حماد بن زيد عن أيوب فذكر الحديث قال حماد وزعم عمرو بن دينار أن عبد
الله بن عمر كان يهدي إلى عبد الله بن مسعود من صدقة عمر وكذا رواه عمر بن شبة من طريق حماد
ابن زيد عن عمرو وزاد عمر بن شبة عن يزيد بن هرون عن ابن عون في آخر هذا الحديث وأوصى بها
عمر إلى حفصة أم المؤمنين ثم إلى الأصحاب من آل عمر ونحوه في رواية عبيد الله بن عمر عند
الدارقطني وفي رواية أيوب عن نافع عند أحمد يليه ذو الرأي من آل عمر فكانت له كان أو لا شرط
أن النظر فيه لذوى الرأي من أهل ثم عمن عند وصيته لحفصة وقد بين ذلك عمر بن شبة عن أبي

٣ قوله في سبيل الله الخ كذا
في نسخ الشارح وهو مخالف
في الترتيب لما وقع لنا من
نسخ البخاري ٥١

في الفقراء والقربى والرقاب
وفي سبيل الله والضيف
وابن السبيل لا جناح على
من وليها أن يأكل منها
بالمعروف أو يطعم صديقا
غير ممقول فيه * (باب
الوقف للغنى والتفسير
والضيف) * حدثنا أبو
عاصم حدثنا ابن عون عن
نافع عن ابن عمر أن عمر
رضي الله عنه وجده مالا
يخبر فأتى النبي صلى الله
عليه وسلم فأخبره قال إن
شئت تصدقت بها فتصدق
بها في الفقراء والمساكين
وذى القربى والضيف

عسان المديني قال هذه نسخة صدقة عمر أخذتها من كتابه الذي عند آل عمر فنسختها حراً فاحرقها هذا ما كتب عبد الله عمر أمير المؤمنين في ثغره أنه إلى حفصة ما عاشت تنفق عمره حيث أراها الله فان توفيت فإلى ذوى الرأي من أهلها (قلت) فذكر الشرط كله نحو الذي تقدم في الحديث المرفوع ثم قال والمائة وسق الذي أطعمني النبي صلى الله عليه وسلم فانه مع ثغ على سنه الذي أمرت به وان شاء ولي ثغ أن يشتري من عمره رقيقاً يعلمون فيه فعل وكتب معيقيب وشهد عبد الله ابن الارقم وكذا أخرج أبو ذؤاد في روايته نحو هذا وذكره جميعاً كتاباً آخر نحو هذا الكتاب وفيه من الزيادة وصحة من الاكوع والعبد الذي فيه صدقة كذلك وهذا يقتضي ان عمر انما كتب كتاب وقفه في خلافة لانه معيقيب كان كاتبه في زمن خلافة وقد وصفه فيه بأنه أمير المؤمنين فيحتمل أن يكون وقفه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالانظر وتولى هو النظر عليه الى أن حضرته الوصية فكتب حينئذ الكتاب ويحتمل أن يكون آخر وقفيته ولم يقع منه قبل ذلك الاستشارة في كيفية وقدر وروى الطحاوي وابن عبد البر من طريق مالك عن ابن شهاب قال قال عمر لو لأني ذكرت صدقتي لرسول الله صلى الله عليه وسلم لرددتها فهدايشعرب الاحمال الثاني وأنه لم ينجز الوقف الا عند وصيته واستبدل الطحاوي بقول عمر هذا الابن حنيفة وزفر في ان ايقاف الارض لا يمنع من الرجوع فيها وان الذي منع عمر من الرجوع كونه ذكره للنبي صلى الله عليه وسلم فكره ان يفارقه على أمر ثم يخالفه الى غيره ولا حاجة فيما ذكره من وجهين أحدهما أنه منقطع لان ابن شهاب لم يدرك عمر ثانيهما أنه محتمل ما قدمته ويحتمل أن يكون عمر كان يرى بجهة الوقف لزومه الا ان شرط الواقف الرجوع فلأن يرجع وقدر وروى الطحاوي عن علي ممثل ذلك فلا حاجة فيه لمن قال بان الوقف غير لازم مع امكان هذا الاحتمال وان ثبت هذا الاحتمال كان حجة لمن قال بجهة تعليق الوقف وهو عند المالكية وبه قال ابن سريج وقال تعود منافع بعد المدة المعينة اليه ثم الى ورثته فلو كان للتعلق ما لا يصح اتفقاً كما لو قال وقفته على زيد سنة ثم على الفقراء وحديث عمر هذا أصل في مشروعية الوقف قال أحمد حدثنا حماد هو ابن خالد حدثنا عبد الله هو العمري عن نافع عن ابن عمر قال أول صدقة أي موقوفة كانت في الاسلام صدقة عمر وروى عمر بن شعبة عن عمر و ابن سعد بن معاذ قال سألت عن أول حبس في الاسلام فقال المهاجرون صدقة عمر وقال الانصار صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي اسناده الواقدي وفي مغازي الواقدي أن أول صدقة موقوفة كانت في الاسلام أراضى مخيريق بالمجبة مصغر التي أوصى بها الى النبي صلى الله عليه وسلم فوقتها النبي صلى الله عليه وسلم قال الترمذي لانعلم بين الصحابة والمتقدمين من أهل العلم خلافاً في جواز وقف الارضين وجاء عن شرح أنه أنكر الحبس ومنهم من تأوله وقال أبو حنيفة لا يلزم وخالفه جميع أصحابه إلا زفر بن الهذيل فحكي الطحاوي عن عيسى بن أبيان قال كان أبو يوسف يجيز بيع الوقف فبلغه حديث عمر هذا فقال من سمع هذا من ابن عوف فحدثه به ابن عوف فقال هذا لا يبيع أحد خلافاً ولو بلغ أبا حنيفة لقال به فرجع عن بيع الوقف حتى صار كأنه لا خلاف فيه بين أحد اه ومع حكاية الطحاوي هذا فقد اتصركعادته فقال قوله في قصة عمر حبس الاصل وسبل الثرة لا يستلزم التأييد بل يحتمل أن يكون أراد مدة اختياره

لذلك اهـ ولا يخفى ضعف هذا التأويل ولا يفهم من قوله وقف وحسبت الا التأييد حتى
يصرح بالشرط عند من يذهب اليه وكأنه لم يقف على الرواية التي فيها حيس مادامت السموات
والارض قال القرطبي رد الوقف مخالف للإجماع فلا يلتفت اليه وأحسن ما يعتذر به عن رده
ما قال أبو يوسف فانه أعلم بابي حنيفة من غيره وأشار الشافعي الى أن الوقف من خصائص أهل
الاسلام أي وقف الاراضي والعقار قال ولا يعرف أن ذلك وقع في الجاهلية وحقيقة الوقف
شرعا ورود صيغة تقطع تصرف الواقف في رقية الموقوف الذي يدوم الانتفاع به وثبت تصرف
منفعته في جهة خير وفي حديث الباب من النوائد جواز ذكر الولد لها باسمه المجرد من غير كنية
واللقب وفيه جواز اسناد الوصية والنظر على الوقف للمرأة وتشدها على من هو من أقرانها من
الرجال وفيه اسناد النظر الى من لم يسم اذا وصفت بصفة معينة تميزه وأن الواقف يلى النظر على
وقفه اذا لم يسمه لغيره قال الشافعي لم يزل العدد الكثير من العجالة في بعدهم يلبون أوقافهم
نقل ذلك الألو في عن الألو في لا يحتلون فيه وفيه استسارة أهل العلم والدين والفضل في
طرق الخير سواء كانت دينية أو دنيوية وأن المشير يشير بأحسن ما يظهر له في جميع الأمور وفيه
فضيلة ظاهرة لعمير رغبته في امتثال قوله تعالى ان تنالوا البرحتى تنفقوا مما تحبون وفيه فضل
الصدقة الحارة وصحة شروط الواقف وأبعد فيها وأنه لا يشترط تعيين المصروف لنظا وفيه أن
الوقف لا يكون الا فبالأصل يدوم الانتفاع به فلا يصح وقف ما لا يدوم الانتفاع به كالطعام وفيه
أنه لا يكفي في الوقف لفظ الصدقة سواء قال تصدقت بكذا أو جعلته صدقة حتى يضيف اليها شيئا
آخر لتردد الصدقة بين أن تكون تملك الرقية أو وقف المنفعة فإذا أضاف اليها ما يميز أحد المقتدين
صح بخلاف ما لو قال وقف أو حسبت فانه صريح في ذلك على الراجح وقبل الصريح الوقف
خاصة وفيه نظائر لبوت الحيس في قصة عمر هذه نعم لو قال تصدقت بكذا على كذا أو كرجحة
عامة صح وتسلم من أحاز الاكتفاء بقوله تصدقت بكذا بما وقع في حديث الباب من قوله
فتصدق بها عمر ولا حاجة في ذلك لما قدمته من أنه أضاف اليها الاتباع ولا توجب ويحتمل أيضا أن
يكون قوله فتصدق بها عمر راجعا الى الثمرة على حذف مضاف أي فتصدق بثمرها فليس فيه متعلق
لمن أثبت الوقف بلفظ الصدقة مجردا وبهذا الاحتمال الثاني جزم القرطبي وفيه جواز الوقف على
الاغنياء لان ذوى القرى والضعفاء يقيدها بالحاجة وهو الاصح عند الشافعية وفيه أن للواقف
أن يشترط لنفسه جزأ من ريع الموقوف لان عمر شرط لمن ول وقفه أن يأكل منه بالمعروف ولم
يستثن ان كان هو الناظر أو غيره فدل على صحة الشرط واذا جاز في المهم الذي تعينه العادة كان
فما يعينه هو أجوز ويستتبط منه صحة الوقف على النفس وهو قول ابن أبي ليلى وأبي يوسف
وأحمد في الارجح عنه وقال به من المالكية ابن شعبان وجهه ورثتهم ومن الشافعية ابن سريج وطائفة وصفت فيه
شيئا يسيرا بحيث لا يتم أنه قصده حرمان ورثته ومن الشافعية ابن سريج وطائفة وصفت فيه
محمد بن عبد الله الانصاري شيخ البخاري جزأ فخما واستبدل له بقصة عمر هذه بقصة ركب
البدنة وبحديث أنس في أنه صلى الله عليه وسلم أعتق صفية وجعل عتقها صداقها ووجه
الاستدلال به أنه أخرجهما عن ملكه بالعتق وردّها اليه بالشرط وسأق البحث فيه في النكاح
وبقصة عثمان الآتية بعد أبواب وأصح المانعون بقوله في حديث الباب سبل الثمرة وتسدل

الثمرة تملكها للغير والانسان لا يتمكن من تملك نفسه لنفسه وتعتقب بان امتناع ذلك غير مستحيل ومنعه تملكه لنفسه انما هو لعدم الفائدة ، والفائدة في الوقف حاصلة لان استحقاقه اياه ملكا غير استحقاقه اياه وقفا ولا سيما اذا ذكره مالا آخر فانه حكم آخر يستفاد من ذلك الوقف واحتجوا ايضا بان الذي يدل عليه حديث الباب أن عمر اشترط تناظر وقفه أن يأكل منه بقدر عمله ولذلك منعته أن يتخذ لنفسه مالا فلو كان يؤخذ منه حصة الوقف على النفس لم يمنع من الاتخاذ وكأنه اشترط لنفسه أمر الوسك عنه لكان يستحقه لقيامه وهذا على أرجح قولى العلماء ان الوقف اذا لم يشترط للتناظر قدر عمله جازله أن يأخذ بقدر عمله ولو اشترط الواقف لنفسه النظر واشترط أجرة ففي صحة هذا الشرط عند الشافعية خلاف كالهاشمي اذا عمل في الزكاة هل يأخذ من سهم العاملين والراجح الجواز ويؤيده حديث عثمان الآتي بعد واستدل به على جواز الوقف على الوارث في مرض الموت فان زاد على الثلث ردوان خرج منه ولم وهو العدى الروايتين عن أحمد لان عمر جعل النظر بعده لخصصة وهى ممن يرثه وجعل لمن ولى وقته أن يأكل كل منه وتعتقب بان وقف عمر صدر منه في حياة النبي صلى الله عليه وسلم والذي أوصى به انما هو شرط النظر واستدل به على ان الوقف اذا شرط للتناظر شيئا أخذه وان لم يشترط له لم يجز الا ان دخل في صفة أهل الوقف كالنظر والمساكن فان كان على معينين ورضوا بذلك جازوا استدلال به على أن تعليق الوقف لا يصح لان قوله حبس الاصل يناقض تأقيته وعن مالك وابن سريج يصح واستدل بقوله لا تبع على ان الوقف لا يناقل به وعن أبي يوسف ان شرط الوقف أنه اذا غلظت منافعه بيع وصرف ثمنه في غيره ويوقف في ماسمى في الاول وكذا ان شرط البيع اذا رأى الخطأ نقله الى موضع آخر واستدل به على وقف المشاع لان المائة منهم التي كانت لعمربنخضير لم تكن منقسمة وفيه أنه لا سراية في الارض الموقوفة بخلاف العتق ولم يقل أن الوقف سري من حصة عمر الى غيرها من باقى الارض وحكى بعض المتأخرين عن بعض الشافعية أنه حكم فيه بالسراية وهو شاذ منكر واستدل به على أن خير ففتح عنوة ريسا في البحث فيه في كتاب المغازي ان شاء الله تعالى (قوله) **باب وقف الارض للمسجد** لم يختلف العلماء في مشروعية ذلك لامن أنكر الوقف ولا من نقاه الا ان في الجزء المشاع احتمالا لبعض الشافعية قال ابن الرفعة يظهر أن وقف المشاع فيما لا يمكن الانتفاع به لا يصح وحزم ابن الصلاح بالحق حتى يحرم على الجنب المكث فيه ونوزع في ذلك قال الزين بن المنير لعل البخاري أراد الرد على من خص جواز الوقف بالمسجد وكأنه قال قد نفذ وقف الارض المذكورة قبل أن تكون مسجد اقل على أن حصة الوقف لا تختص بالمسجد ووجه أخذه من حديث الباب أن الذين قالوا لا نطلب منها الا الى الله كأنهم تصدقوا بالارض المذكورة فم انعتقاد الوقف قبل البناء فيؤخذ منه أن من وقف أرضا على أن يبنيا مسجد انعتد الوقف قبل البناء (قلت) ولا يخفى تكلفه (قوله) حدثني اسحق كذا للجميع الا الاصيل فتسبه فقال حدثنا اسحق بن منصور ووقع في رواية أبي علي بن شويه حدثنا اسحق هو ابن منصور وأما عبد الصمد فهو ابن عبد الوارث والاسناد كله بصريون (قوله) بالمسجد في رواية النكشمي بنى بناء المسجد وسما في بقبضة مباحث الحديث في أوائل الهجرة ان شاء الله تعالى **باب وقف الدواب والكراع والعروض والصامت** هذه الترجمة

(باب وقف الارض للمسجد) * حدثني اسحق أخبرنا عبد الصمد قال سمعت أبي حدثنا أبو التياح قال حدثني أنس بن مالك رضى الله عنه لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة أمرى بالمسجد وقال يا بني البخاري ما منوفى حائطكم هذا فقبالوا لا والله لا نطلب ثمنه الا الى الله (باب) * وقف الدواب والكراع والعروض والصامت

قال الزهري فيمن جعل
لف دينار في سبيل الله
دفعها الى غلام له تاجر
تجرها وجعل ربحه صدقة
لمساكين والاقربين هل
يجل أن يأكل من ربح تلك
اللف شيئا وإن لم يكن جعل
ربحها صدقة في المساكين
قال ليس له أن يأكل منها
وحدثنا سعد بن شاذي
حدثنا عبد الله قال حدثني
أفح عن ابن عمر رضي الله
نهم أن ابن عمر جعل على فرس له
في سبيل الله أعطاه رسول
الله صلى الله عليه وسلم له
فحمل عليها رجلا فآخبر عمر
أنه قد وقفها يبيعها فسأل
رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن يبتاعها فقال لا يبتاعها
لا ترجع في صدقة* (باب
نفقة القيم للوقف)* حدثنا
عبد الله بن يوسف أخبرنا
مالك عن أبي الزناد عن
الأعرج عن أبي هريرة رضي
الله عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال لا تقسم
ورثتي ديناراً ولا درهما
ما تركت بعد نفقة نسائي
ومؤنة عاملي فهو صدقة
* حدثنا قتيبة بن سعيد
حدثنا جاد عن أيوب عن
نافع عن ابن عمر رضي الله
عنهما أن عمر اشترط في وقفه
أن يأكل من وليه ويؤكل
صديقه غير متول مالاً* (باب
أذا وقف أرضاً أو بيتاً أو اشترط
لنفسه مثل دلاء المسلمين

معتقود لبيان وقف المنقولات والكراع بضم الكاف وتخفيف الراء اسم لجميع الخليل فهو بعد
الدواب من عطف الخاص على العام والعروض بضم المهملة جمع عرض بالسكون وهو جميع
ما عدا النقد من المال والصامت بالمهملة بالفتح ضد الناطق والمراد به من النقد الذهب
والفضة ووجه أخذ ذلك من حديث الباب المشتمل على قصة فرس عمر أنها دالة على صحة وقف
المنقولات فلحق بما في معناه من المنقولات إذا وجد الشرط وهو تحميس العين فلا تباع
ولا توهب بل ينتفع بها والاتفاق في كل شيء بحسبه (قوله وقال الزهري الخ) هو ذهاب من
الزهري الى جواز مثل ذلك وقد أخرجه عنه هكذا ابن وهب في موطنه عن يونس عن الزهري
ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في قصة عمر في حمله على الفرس في سبيل الله ثم وجهه يباع وقد تقدم
شرحه مستوفى في كتاب الهبة واعترضه الاماعلي فقال لم يذكر في الباب الا الاثر عن الزهري
والحديث في قصة الفرس التي حل عليها عمر فقط وأثر الزهري خلاف ما تقدم من الوقف الذي
أذن فيه النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب أصله وينتفع بقرته والصامت انما ينتفع به بان
يخرج بعينه الى شيء غيره وليس هذا بتحميس الاصل والاتفاق بالثمرة بل المأدون فيه ما عدا منه تقع
بفضل كالثمرة والغلة والاتفاق والعين فائقة ما لا ينتفع به الا باقائه عنده فلا اه ملخصا
وجواب هذا الاعتراض أن الذي حصره في الانتفاع بالصامت ليس بمسلم بل يمكن الانتفاع
بالصامت بطريق الاتفاق بان يحبس مثلاً منه ما يجوز لبسه للمرأة فيصح بان يحبس أصله
وينتفع به النساء باللبس عند الحاجة اليه كما قدمت توجيهه والله أعلم (قوله باب
نفقة القيم للوقف) في رواية الجوزي نفقة القيمة للوقف والاول أظهر فانه أو ردفه حديث أبي
هريرة مرفوعاً لا تقسم ورثتي ديناراً ولا درهما ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عاملي فهو
صدقة وهو دال على مشروعية أجرة العامل على الوقف والمد بالعامل في هذا الحديث القيم
على الأرض والاجير ونحوهما أو الخليفة بعده صلى الله عليه وسلم ووجه من قال ان المراد به أجرة
حافز قبره وقوله لا تقسم ورثتي باسكان المسم على النهي وبضعها على النفي وهو الاشرؤ به
يستقيم المعنى حتى لا يعارض ما تقدم عن عائشة وغيرها أنه لم يترك صلى الله عليه وسلم مالا يورث
عنه وتوجيه رواية النهي أنه لم يقطع بان لا يخلف شيئاً بل كان ذلك محتملاً فنهاهم عن قسمة
ما يخلف ان اتفق انه خلف وقوله صلى الله عليه وسلم ورثتي سماهم ورثته باعتبار أنهم كذلك بالقوة
لكن منعهم من الميراث الدليل الشرعي وهو قوله لا يورث ما تركت صدقة ونسائي في شرحه مستوفى
في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى ثم أورد المصنف حديث ابن عمر في وقف عمر مختصراً وقد تقدم
شرحه مستوفى قبل بياب وقد اعترضه الاسماعلي بان المحفوظ عن حماد بن زيد عن أيوب عن
نافع أن عمر ليس فيه ابن عمر ثم أورد كذلك من طريق سليمان بن حرب وغير واحد عن حماد
(قالت) لكن البخاري أخرجه عن قتيبة عنه وقيس من الحفاظ وقد تابعه يونس بن محمد عن
حماد بن زيد فوصله أخرجه أحمد عنه مطولاً ووصله أيضاً بن زيد بن ربيع عن أيوب أخرجه
الاسماعلي وقال الحميدي لم ألقه على طريق قتيبة في صحيح البخاري وهو ذهل شديد منه فانه
ناب في جميع النسخ (قوله باب اذا وقف أرضاً أو بيتاً أو اشترط لنفسه مثل
دلاء المسلمين) هذه الترجمة معقودة لمن بشرط لنفسه من وقفه منفعة وقد قيد بعض العلماء

الجواز إذا كانت المنفعة عامة كما تقدم **(قوله ووقف أنس)** هو ابن مالك دارا فكان إذا قدم نزلها وصله البهقي من طريق الانصاري حدثني أبي عن عمادة عن أنس أنه وقف دارا له بالمدينة فكان إذا خرج من المدينة فزل داره وهو موافق لما تقدم من المالكية أنه يجوز أن يقف الدار ويستثنى لنفسه منها بيتا **(قوله وتصديق الزبير بدوره)** وقال للمردودة من بناءه أن تسكن غير مضرة ولا مضربها فان استغنت بزوجه فليس لها حق وصله الدارحي في مسنده من طريق هشام ابن عروة عن أبيه أن الزبير جعل دوره صدقة على بنيه لا تباع ولا توهب ولا تورث وإن للمردودة من بناءه فذكر نحوه ووقع في بعض النسخ من نسائه وصوبها بعض المتأخرين فوهم فإن الواقع بخلافها وقوله غير مضرة ولا مضربها بكسر الصاد الأولى وفتح الثانية **(قوله وجعل ابن عمر نصيبه من دار عمر سكنى لذوي الحاجات من آل عبد الله بن عمر)** وصله ابن سعد بعدناه وفيه أنه تصديق بداره محبوسة لا تباع ولا توهب **(قوله وقال عبدان الخ)** كذا للجميع قال أبو نعيم ذكره عن عبدان بلارواية وقد وصله الدارقطني والاسماعيلي وغيرهما من طريق التميمي بن محمد المروزي عن عبدان بتمامه وأواسحق المذكوور في أسناده هو السيمي وأبو عبد الرحمن هو السلي قال الدارقطني تفرد بهذا الحديث عثمان والد عبدان عن شعبة وقد اختلف فيه على أبي اسحق فرواه يزيد بن أبي أنيسة عنه كهذه الرواية أخرجه الترمذي والنسائي ورواه عيسى بن يونس عن أبيه عن أبي اسحق عن أبي سلمة عن عثمان أخرجه النسائي أيضا وتابعه أبو قطن عن يونس أخرجه أحمد **(قلت)** وتفرد عثمان والد عبدان لا يضره فإنه ثقة واتفق شعبة وزيد بن أبي أنيسة على روايته هكذا أرجح من انفرد يونس بن أبي اسحق الآن آل الرجل أعرف به من غيرهم فيتمارض الترجيح فلعلى أبي اسحق فيه أسنادين **(قوله أن عثمان)** أي ابن عفان **(قوله حيث)** في رواية الكشي هي حين حوشر أي لما حاصره المصريون الذين أنكروا عليه تولية عبد الله ابن سعد بن أبي سرح والقصة مشهورة وقد وقع في رواية النسائي من طريق يزيد بن أبي أنيسة المذكورة قال لما حصر عثمان في داره واجتمع الناس قام فأشرف عليهم الحديث **(قوله أنشدكم الله)** في رواية الاحنف عند النسائي أنشدكم بالله الذي لا اله الا هو زاد الترمذي والنسائي من رواية ثمامة بن حزن عن عثمان أنشدكم الله والاسلام **(قوله من حفر رومة)** قال ابن بطلان هذا وهم من بعض رواه والمعروف أن عثمان اشتراها لأنه حفرها **(قلت)** هو المشهور في الروايات فقد أخرجه الترمذي من رواية يزيد بن أبي أنيسة عن أبي اسحق فقال فيه هل تعلمون ان رومة لم يكن يشرب من ماءها الا بئرين لكن لا تبعن الوهم فقد روى البغوي في الصحابة من طريق بشر بن بشير الاسلمي عن أبيه قال لما قدم المهاجرون المدينة استنكروا الماء وكانت لرجل من بني غنار عين يقال لها رومة وكان يبيع منها القربة بمقد فقال له النبي صلى الله عليه وسلم تبعتها يا عين في الجنة فقال يا رسول الله ليس لي ولا لعمالي غيرها فبلغ ذلك عثمان رضي الله عنه فاشتراها بخمسة وثلاثين ألف درهم ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أتجعل لي فيها ما جعلت له قال نعم قال قد جعلتها للمسلمين وإن كانت أولا عينا فلا مانع أن يحفرها عثمان بئرًا ولعل العين كانت تجري إلى بئر فوسعها وطواها فانسب حفرها اليه **(قوله فصدقه بما قال)** في رواية ضعيفة ابن معاوية التيمي قال أرسل عثمان وهو محصور إلى علي وطلحة والزبير وغيرهم فقال احضروا

ووقف أنس دارا فكان إذا قدم نزلها وتصديق الزبير بدوره وقال للمردودة من بناءه أن تسكن غير مضرة ولا مضربها فان استغنت بزوجه فليس لها حق وجعل ابن عمر نصيبه من دار عمر سكنى لذوي الحاجات من آل عبد الله وقال عبدان أخبرني أبي عن شعبة عن أبي اسحق عن أبي عبد الرحمن أن عثمان رضي الله عنه حيث حوشر أشرف عليهم وقال أنشدكم الله ولا أنشدكم الا أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنستم تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حفر رومة فله الجنة فحفرها أنستم تعلمون أنه قال من حفر رومة فله الجنة فحفرها قال فصدقه بما قال

غدا فأشرف عليهم فذكر الحديث بطوله أخرجه سيف في الفتوح والنسائي من طريق الاحنف
ابن قيس ان الذين صدقوه بذلك هم علي بن أبي طالب وطلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص وزاد
الترمذي في رواية زيد بن أبي أنيسة أي عن أبي الحنف في روايته هل تعلمون ان خراعتين اتنص
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أثبت خرافليس عليك الاتي أو صديق أو شهيد قالوا نعم وسأق
هذا من حديث أنس في مناقب عثمان ان شاء الله تعالى وفي رواية زيد أيضا ذكر رومة لم يكن
يشرب منها الا بئس فابتهتها فجعلته للفقير والغني وابن السبيل وزاد النسائي من طريق
الاحنف عن عثمان فقال اجعلها سقاية للمسلمين وأج هذا لك وزاد في روايته أيضا وأشياء
عددها في تلك الاشياء ملووع في رواية غمامة بن حزن المذكورة هل تعلمون ان المسجد ضاق
بأهل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يشتري بقة آل فلان فيزيدها في المسجد بخير منها
في الجنة فاشترى بها من صلب مالي فأنتم اليوم تمنعوني ان أصلي فيها ونحوه لا يصدق بن راهويه
وابن خزيمة وابن حبان من طريق أبي سعيد مولى أبي أسيد عن عثمان في قصة مقتله بطول
وزاد النسائي من رواية الاحنف بن قيس عن عثمان أنه اشترى بها بعشرين ألفا وبخمس
وعشرين ألفا وزاد في ذكر جيش العسرة فجهزهم حتى لم يفقدوا عقالا ولا خطا ولا ترمذي من
حديث عبد الرحمن بن حباب السلمي انه جهزهم بشائبة بغير ولا جدم من حديث عبد الرحمن بن
سهم أنه جاء بالدينار في ثوبه فصبها في حجر النبي صلى الله عليه وسلم حين جهز جيش العسرة فقال
صلى الله عليه وسلم ما لي عثمان من عمل بعد اليوم وأخرج أسد بن موسى في فضائل الصحابة من
مرسل قتادة جل عثمان على ألف بغير وسبعين فرسا في العسرة وعندي أبي يعلى من وجه آخر
ضعيف جاء عثمان بسبع مائة أوقية ذهب وعندي ابن عدي بسند ضعيف جدا عن حديثه ان
النبي صلى الله عليه وسلم استعان عثمان في جيش العسرة بخمسة عشر ألف دينار ولعلها كانت
عشرة آلاف درهم فتوافق رواية عبد الرحمن بن حمزة من صرف الدينار بعشرة دراهم ومن تلك
الاشياء ما وقع في رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عثمان عند أحمد والنسائي أنشد الله رجلا
شهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بيعة الرضوان يقول هذه يد الله وهذه يد عثمان الحديث
وسأق بيان ذلك في مناقب عثمان من حديث ابن عمر ان شاء الله تعالى ومنها ما روى الدارقطني
من طريق غمامة بن حرب عن عثمان انه قال هل تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجني
ابنته واحدة بعد أخرى رضي بي ورضي عني قالوا نعم ومنها ما أخرجه ابن منده من طريق عبيد
الحري قال أشرف عثمان فقال يا طلحة أنشدك الله أما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
لما أخذ كل رجل منكم بيد جليسه فأخذه يدي فقال هذا جليسي في الدنيا والآخرة قال نعم
وللحاكم في المستدرک من طريق أسلم ان عثمان حين حصر قال لطلحة أتدكر ان قال النبي صلى الله
عليه وسلم ان عثمان رفيقي في الجنة قال نعم وفي هذا الحديث من القوائد مناقب ظاهرة لعثمان
رضي الله عنه وفيها جواز تحدث الرجل بمناقبه عند الاحتياج الى ذلك لدفع مضرة أو تحصيل
منفعة وانما يذكره ذلك عند المناخرة والمكاثرة والعجب **(قوله وقال عسري وقفه)**
تقدم شرحه مسبوقة في قبل ثلاثة أبواب وقد ادعى الاسماعيل وغيره أنه ليس في أحاديث
الباب شيء يوافق ما ترجم به الأثر أنس وليس كذلك فان جميع ما ذكره مطابق لها فاما قصة

وقال عسري وقفه لاجناح
على من وليه أن يأكل وقد
يليه الواقف وغيره فهو
واسع لكل

أنس فظاهرة في الترجمة وأما قصة الزبير فن جهلة أن البنت ربما كانت بكر فاطلة قبل
الدخول فتكون مؤنثا على أيها فليس من أسكنها فإذا أسكنها في وقتها فكأنه اشترط على
نفسه رفع كلفه وأما قصة ابن عمر فتخرج على هذا المعنى لأن الال يدخل فيهم الاولاد بكاء بهم
وصغارهم وأما قصة عثمان فأشار إلى ما ورد في بعض طرقه وهو قوله فيما أخرجه الترمذي
من طريق ثمامة بن حزن قال شهدت الدار حين لمشرف عليهم عثمان فقال أنشدكم بالله وبالإسلام
هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وليد في أماء يستعذب غير بر رومة
فقال من يشتري بر رومة يجعل دونه مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة فاشترى بها من صلب مالي
الحديث وقد تقدم شيء من ذلك في كتاب الشرب وأما قصة عمر فقد ترجم لها بخصوصها وقد تقدم
توجيه ذلك قبل أبواب **قوله** إذا قال الواقف لا نطلب ثمنه إلا إلى الله
تعالى (أورد فيه حديث أنس في قول بني النجار لا نطلب ثمنه إلا إلى الله أو رده تحت صراجه وأورد
تقدم بسندهم وزائدة في مسنده قبل خمسة أبواب قال الامام علي بن أبي حمزة لم يعمه ثم جعلوه
مسجدا الآن قول المالك لا نطلب ثمنه إلا إلى الله لا يصير وقفا وقد يقول الرجل هذا لعبد فلا
يصير وقفا ويقول له المدبر فيجوز بيعه وقال ابن المنير إذا بنى النجار أن الوقف يصح بأي النذر
عليه ما يجزئه وأما بقية قوله أعلم كذا قال وفي الجزم إن هذا امرأه نظير بل يحتمل أنه أراد
أنه لا يصير مجرد ذلك وقفا **قوله** قول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا
شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم
إلى قوله والله لا يهدي القوم الفاسقين كذا لا يذروا في رواية الاصيلي وكريمة الآيات
الثلاث قال الزجاج في المعاني هذه الآيات الثلاث من أشكل ما في القرآن أعربا وحكما ومعنى
قوله الاوليان واحد هما أولى ومنه أولى به أي أحق بدور وقوع هذا في رواية الكشي في الآية
ذروا وحدهم كذا الذي بعده والمعنى وآخران أي شاهدان آخران يقومان مقام الشاهدين الاولين
من الذين استحق عليهم أي من الذين حق عليهم وهم أهل الميت وعشيرته والاوليان أي الاحقان
بالشهادة لقرباهما ومعرفتهما وارتفع الاوليان بتقديرهما كأقل من الشاهدين فأوجب
الاوليان أو هما بديل من الضمير في يقومان أو من آخران ويجوز أن يرتفع باسحق أي من الذين
استحق عليهم ائداب الاولين منهم للشهادة لاطلاعهم على حقيقة الحال ولهذا قال أبو اسحق
الزجاج هذا الموضع من أصعب ما في القرآن أعربا قال الشهاب السمين ولقد عرفت والله فيما قال
ثم بسط القول في ذلك وختمه بأن قال وقد جمع الزمخشري ما قبله بأوجز عبارة فقال فذكر ما تقدم
فذلك اقتصر عليه **قوله** عثر ظهر أعثرنا أظهرنا قال أبو عبيدة في المجاز قوله فان عثر على أنهما
استحقا أعثر أي فان ظهر عليه وروى الطبري من طريق سعيد عن قتادة فان عثر على أنهما
استحقا أعثران اطلع منهما على خيانة وأما تفسير أعثرنا فقال الفراء قوله أعثرنا عليهم أي أظهرنا
واطلعنا قال وكذلك قوله فان عثر أي اطلع **قوله** وقال لي علي بن عبد الله أي ابن المديني كذا
لا يذروا الاكثر وفي رواية النسفي وقال علي يخلو في الحاوره وكذا جزم به أبو نعيم لكن أخرجه
المصنف في التاريخ فقال حدثنا علي بن المديني وهذا مما يقوى ما قررته غير مرة من أنه يعبر بقوله
وقال لي في الاحاديث التي سمعها لكن حيث يكون في اسنادها عنده نظرا وحيث تكون

* (باب إذا قال الواقف
لا نطلب ثمنه إلا إلى الله فهو
جائز) * حدثنا مسدد
حدثنا عبد الوارث عن أبي
السياح عن أنس رضي الله
عنه قال قال النبي صلى الله
عليه وسلم يا بني النجار
ثامنوني بما أطعمكم قالوا
لا نطلب ثمنه إلا إلى الله
* (باب قول الله عز وجل
يا أيها الذين آمنوا شهادة
بينكم إذا حضر أحدكم
الموت حين الوصية اثنان
ذوا عدل منكم أو آخران
من غيركم إلى قوله والله
لا يهدي القوم الفاسقين) *
الاوليان واحد هما أولى
ومنه أولى به عثر ظهر أعثرنا
أظهرنا * وقال لي علي
ابن عبد الله حدثنا يحيى بن
آدم حدثنا

موقوفه وأما من زعم أنه يعبر بها فيما أخذته في المذاكرة أو بالمتاولة فليس عليه دليل (قوله ابن أبي زائدة) هو يحيى بن زكريا ومحمد بن أبي القاسم يقال له الطويل ولا يعرف اسم أبيه وتقه يحيى ابن معين وأبو حاتم وتوقف فيه البخاري مع كونه أخرجه حديثه هذا هنا فروى النسفي عن البخاري قال لا أعرف محمد بن أبي القاسم هذا كما ينبغي وفي نسخة الصغاني كما أشتهى وقد روى عنه أيضا أبو أسامة وكان علي بن عبد الله يعني ابن المديني استحسنه وزاد في نسخة الصغاني أن القزبري قال قلت للبخاري رواه غير محمد بن أبي القاسم قال لا وقد روى عنه أبو أسامة أيضا لكنه ليس بشهرور وروى غير البخاري بالموحدة والجيم مصغرا عن البخاري نحو هذا وزاد قيل له رواه يعني هذا الحديث غير محمد بن أبي القاسم فقال لا وهو غير مشهور (قلت) وماله في البخاري ولا شيء عبد الملك بن سعيد بن جبير غير هذا الحديث الواحد ورجال الاسناد ما بين علي بن عبد الله وبن عباس كوفيون (قوله خرج رجل من بني سهم) هو بن يربوع حدثنا وزاد في نسخة وكذا ضبطه ابن ما كولا ووقع في رواية السكاكي عن أبي صالح عن ابن عباس عن تميم نفسه عند الترمذي والطبري بديل بديل الراي ورأيت في نسخة صحيحة من تفسير الطبري بديل براء بغير نقطة ولا بن مسند من طريق السدي عن السكاكي بديل ابن أبي مارية ومثله في رواية عبد كرمه وغيره عند الطبري مرسل لا يمكنه لم يسمعه ووههم من قال فيه بديل بن ورقاء فانه خراعي وهذا سهمي وكذا ووههم من ضبطه بديل بالذال المعجمة ووقع في رواية ابن جرير انه كان مسلما وكذا أخرجه بسنده في نفسه (قوله مع تميم الداري) أي العباسي المشهور وذلك قبل أن يسلم تميم كما سيأتي وعلى هذا فهو من مرسل العباسي لأن ابن عباس لم يحضر هذه القصة وقد جاء في بعض الطرق أنه رواها عن تميم نفسه بين ذلك السكاكي في روايته المذكورة فقال عن ابن عباس عن تميم الداري قال برئ الناس من هذه الآية غيري وغير عدى بن براء وكانا نصرانيين يختلفان إلى الشام قبل الاسلام فأتيا الشام في تجارتها وقدم عليهما مولى لبني سهم ويحتمل أن تكون القصة وقعت قبل الاسلام ثم تأخرت الحادثة حتى أسلوا كلهم فان في القصة ما يشعرو بأن الجميع تحاكموا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلعلمها كانت بركة سنة الفتح (قوله وعدى بن براء) بفتح الموحدة وتشديد المهملة مع المد لم تختلف الروايات في ذلك الا ما رأيت في كتاب القضاء للكرائسي فانه سماه البداء بن عاصم وأخرجه عن معلى بن منصور عن يحيى بن أبي زائدة ووقع عند الواقدي ان عدى بن براء كان أخا تميم الداري فان ثبت فلعلمه أخوه لأنه آمن الرضاة لكن في نفسه مقاتل بن حبان أن رجلين نصرانيين من أهل دارين أحدهما تميم والاخر عاصم (قوله فمات السهمي بأرض ليس بها مسلم) في رواية السكاكي فرض السهمي فأوصى اليه السهمي وأمرهما أن يبلغا ما تركا أهلهم قال تميم فلما مات أخذنا من تركته جاما وهو أعظم تجارتها فبعناه بأنف درهم فاقسمتها أنا وعدى (قوله فلما قدما بتركته فقدوا جاما) في رواية ابن جرير عن عبد كرمه أن السهمي المذكور مرض فكتب وصيته بيده ثم دسها في متاعه ثم أوصى اليه السهمي فلما مات فمات متاعه ثم قدما على أهلهم فدفعوا اليه السهمي ما أراد ففتح أهلهم متاعه فوجدوا الوصية وفقدوا أشياء فسألواهما عنها فوجدوا ففروهما إلى النبي صلى الله عليه وسلم فنزلت هذه الآية إلى قوله من الآتين فأمرهم أن يستحلنوهما (قوله جاما) بالجيم وتخفيف الميم أي أناء (قوله مخصوصا) بخاء معجمة وواو ثقيلة بعد هاء مهملة أي منقوش فيه صفة الخوص ووقع في بعض نسخ أبي داود

بن أبي زائدة عن محمد بن أبي القاسم عن عبد الملك بن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خرج رجل من بني سهم مع تميم الداري وعدى بن براء فمات السهمي بأرض ليس بها مسلم فلما قدما بتركته فقدوا جاما من فضة مخصوصا من ذهب فأحلفهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم وجد الجاهم بمكة فقالوا ابتعناه من تميم وعدى

مخوضا باضاد المعجزة أي مؤوها والاول أشهر ووقع في رواية ابن جريج عن عكرمة اناء من فضة
منقوش بذهب وزاد في روايته أن تميمًا وعديا لما سئلا عنه قال اشترى بانه منه فارتفعوا الى النبي
صلى الله عليه وسلم فنزلت فان عثر على أنهما استحقا انما ووقع في رواية الكلبي عن تميم فلما
أسلت تأملت فأثبت أهلها فأخبرتهم الخبر وأدبت اليهم خيمتهما درهم وأخبرتهم أن عند صاحبي
مثلها (قوله فقام رجلان من أولياء السهمي) أي الميت وقع في رواية الكلبي فقام عمرو بن
العاص ورجل آخر منهم وسمي مقاتل بن سليمان في تفسيره الآخر المطلب بن أبي وداعة وهو
سهمي أيضا الكنه سمي الاول عبد الله بن عمرو بن العاص وكذا جزم به يحيى بن سلام في تفسيره
وقول من قال عمرو بن العاص أظهر والله أعلم واستدل بهذا الحديث لجواز رد اليمين على المدعي
فيخلف ويستحق وسيأتي البحث فيه واستدل به ابن سريج الشافعي المشهور للحكم بالشاهد
واليمين وتكلف في انتزاعه فقال ان قوله تعالى فان عثر على أنهما استحقا انما لا يخولوا ما أن يترا
أو يشهد عليهم ما شاهدان أو شاهدوا امرأتان أو شاهدوا احدا قال وقد أجمعوا على أن الاقرار بعد
الانكار لا يوجب عينا على الطالب وكذلك مع الشاهدين ومع الشاهد والمرأتين فلم يبق
الاشاهدوا احد فذلك استحق الطالبان عينا مع الشاهد الواحد وهذا الذي قاله متعقب
بأن القصة وردت من طرق متعددة في سبب النزول ليس في شيء منها أنه كان هنالك من يشهد بل
في رواية الكلبي فسألهم البينة فلم يجدوا فأقروا أنهم أن يستخلفوه أي عديا بما عظم على أهل دينه
واستدل بهذا الحديث على جواز شهادة الكفار بناء على أن المراد بالغير الكفار والمعنى منكم
أي من أهل دينكم أو آخران من غيركم أي من غير أهل دينكم وبذلك قال أبو حنيفة ومن تبعه
وتعقب بانه لا يقول بظاهره فلا يجوز شهادة الكفار على المسلمين وانما يجوز شهادة بعض الكفار
على بعض وأوجب بأن الآية دللت على قبول شهادة الكافر على المسلم وبأيها على
قبول شهادة الكافر على الكافر بطريق الاولى ثم دل الدليل على أن شهادة الكافر على المسلم غير
مقبولة فبقيت شهادة الكافر على الكافر على حالها وخص جماعة القبول بأهل الكتاب وبالوصية
وينفرد المسلم حينئذ منهم ابن عباس وأبو موسى الأشعري وسعيد بن المسيب وشريح وابن
سيرين والاوزاعي والثوري وأبو عبيد وأحمد وهو لاء أخذوا بظاهر الآية وقوى ذلك عندهم
حديث الباب فان سياقه مطابق لظاهر الآية وقيل المراد بالغير العشيقة والمعنى منكم أو من
عشيرتكم أو آخران من غيركم أو من غير عشيرتكم وهو قول الحسن وأحمله النحاس بأن لفظ
آخر لا بد أن يشارك الذي قبله في الصفة حتى لا يسوغ أن تقول مررت برجل كريم ولتيم آخر
فعلى هذا فقد وصف الاثنان بالعدالة فيعين أن يكون الاخران كذلك وتعقب بان هذا وان ساغ
في الآية الكريمة لكن الحديث دل على خلاف ذلك والصعابي اذا حكى سبب النزول كان ذلك
في حكم الحديث المرفوع اتفاقا وإضافتي ما قال رد المحتلف فيه بالمتخلف فيه لان اتصاف
الكافر بالعدالة مختلف فيه وهو فرع قبول شهادته في قبلها وصفه بها ومن لا فلا واعترض أبو
حسان على المثال الذي ذكره النحاس بانه غير مطابق فلو قلت جاءني رجل مسلم وآخر كافر فخرج
بجفاف ما لو قلت جاءني رجل مسلم وكافرا آخر الآية من قبيل الاول لا الثاني لان قوله أو آخران
من جنس قوله اثنان لان كلا منهما صفة رجلان فكأنه قال فرجلان اثنان ورجلان آخران

فقام رجلان من أولياء
السهمي خلفا لشهادتنا
أحق من شهادتهم وأما
الجام لصاحبهم قال وفيهم
نزلت هذه الآية يا أيها الذين
آمنوا شهادة بينكم اذا
حضر أحدكم الموت

* (باب قضاء الوصي ديون الميت بغير محضر من الورثة) * حدثنا محمد بن سابق أو الفضل بن يعقوب عنه حدثنا شيبان أبو معاوية عن فراس قال قال الشعبي حدثني جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما أن أباهم استشهد يوم أحد وترك ست بنات وترك عليه ديناً فلما حضره جسد أذا النخل أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله قد علمت أن والذي استشهد يوم أحد وترك عليه ديناً كثيراًني أحب أن يراك الغرماء قال اذهب فيسدد كل غريم على ناحية ففعلت ثم دعوه فلما نظروا إليه أعروا بي تلك الساعة فلما رأى ما يصنعون طاف حول أعظمها يديراً ثلاث مرات ثم جلس عليه ثم قال ادع أصحابك فما زال يكمل لهم حتى أدى الله أمانته والذي وأنا والله را ض ولا أرجع إلى أخواني مرة فسلم والله السادر كما حتى أتى أنظر إلى اليسدر الذي عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم كأنه لم ينقص ثمرة واحدة

وذهب جماعة من الأئمة إلى أن هذه الآية منسوخة وأن ناسخها قوله تعالى من ترضون من الشهداء واحتجوا بالاجماع على رد شهادة القاسق والكافر شر من الفاسق وأجاب الأولون بأن النسخ لا يثبت بالأحتمال وإن الجمع بين الذين أولي من الغناء أحدهما وبأن سورة المائدة من آخر ما نزل من القرآن حتى صبح عن ابن عباس وعائشة وعروة بن شرحبيل وجمع من السلف أن سورة المائدة محكمة وعن ابن عباس أن الآية نزلت فيمن مات مسافراً وليس عنده أحد من المسلمين فإن اتهمما استخلفا أخرجه الطبري بإسناده راجحاً لثقات وأنكر أحمد على من قال إن هذه الآية منسوخة وصح عن أبي موسى الأشعري أنه عمل بذلك بعد النبي صلى الله عليه وسلم فروى أبو داود بإسناده راجحاً لثقات عن الشعبي قال حضرت رجلاً من المسلمين الوفاة بدقوقاً ولم يجد أحدًا من المسلمين فأشهد رجلين من أهل الكفاية فقدموا الكوفة بتركته ووصيته فأخبر الأشعري فقال هذا الذي كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأحلفهما بعد العصر ما خانا ولا كذبا ولا كتماناً ولا بدلاً وأمنى شهادتهما ورجح الفخر الرازي وسبقه الطبري لذلك أن قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا خطاب للمؤمنين فلما قال أو آخر أن وضع أنه أراد غير الخاططين فحينئذ هم ما من غير المؤمنين وأيضاً فواز استشهد المسلم ليس مشروطاً بالسفر وأن أبا موسى حكى بذلك فلم ينكره أحد من الصحابة فكان حجة وذهب الكرايسي ثم الطبري وآخرون إلى أن المراد بالشهادة في الآية اليمين قال وقد هي الله اليمين شهادة في آية اللعان وأيدوا ذلك بالاجماع على أن الشاهد لا يلزمه أن يقول أشهد بالله وأن الشاهد لا يمين عليه أنه شهد بالحق قالوا فالمراد بالشهادة اليمين لقوله في نفسه أي يمينه أي يحلف أن عرف أنهم ما حلفوا على الأمر رجعت اليمين على الأولياء وتعقب بأن اليمين لا يشترط فيها عدول ولا عداً بخلاف الشهادة وقد اشترط في هذه القصة فقوى حلفها على أنها شهادة وأما اعتلال من اعتل في ردّها بأنها مخالفة القياس والاصول لما فيها من قبول شهادة الكافر وحبس الشاهد وتحليفه وشهادة المدعى لنفسه واستحقاقه بمجرد اليمين فقد أجاب من قال به بأنه حكم بنفسه مستغنى عن نظيره وقد قبلت شهادة الكافر في بعض المواضع كما في الطب وليس المراد بحبس المجنون وإنما المراد الإساءة لليمين ليحلف بعد الصلاة وأما تحليف الشاهد فهو مخصوص بهذه الصورة عند قيام الرية وأما شهادة المدعى لنفسه واستحقاقه بمجرد اليمين فإن الآية تضمنت نقل الأيمان إليهم عند ظهور اللوث بخيانة الوصيين فيشرع لهم أن يحلفوا ويستحقوا كما يشرع للمدعى الدم في التسمية أن يحلف ويستحق فليس هو من شهادة المدعى لنفسه بل من باب الحكم له بيمينه القائمة مقام الشهادة بقوة جانبه وأي فرق بين ظهور اللوث في حصة الدعوى بالدم وظهوره في حصة الدعوى بالمال وحكي الطبري أن بعضهم قال المراد بقوله إثبات ذوا عدل منكم الوصيان قال والمراد بقوله شهادة بينكم معنى الحضور لما يوصيهم به الوصي ثم زيد ذلك (قوله) **باب** قضاء الوصي ديون الميت بغير محضر من الورثة قال الداودي لأخلاف بين العلماء في حكم هذه الترجمة أن جابر (قوله) حدثنا محمد بن سابق أو الفضل بن يعقوب عنه (هكذا وقع هذا البيت) وقد روى البخاري عن أبي جعفر محمد بن سابق البغدادي مولى بني تميم بواسطة في أول حديث في الجهاد وهو عقب هذا سواء وفي المغازي والنكاح والأشربة ولم يرو عنه بغير واسطة إلا في هذا الموضوع مع التردد في ذلك وأما الفضل بن

يعقوب فتقدم ذكره في السور وأخرج عنه أيضا في الجزء وغيرها وشيخان هو ابن عبد الرحمن
وفراس بكسر الفاء وتخفيف الراء وحديث جابر المذكور يأتي الكلام عليه مستوفى في علامات
النسوة وقد سبق في الصلح والاستقراض وفي الهبة وغيرها وقوله فيه اذهب فيسدر بفتح الموحدة
وسكون التحتية بعدها دل مكسورة بصيغة فعل الامر اى اجعل كل صنف في يدر اى جرين
يخصه ووقع في رواية الجذر عن السرخسي فبادر بقوله ولا ارجع الى اخواني مرة كذا الاكثر بنزع
الخافض والكشمة بنى بقره بآياتها (قوله قال ابو عبد الله اغروا بنى يعنى شجوابى فاعروا بنى بينهم
العداوة والبغضاء) وقع هذا للمسلمي وحده واغروا بنى الهمة مبنى للميم يسم فاعله يقال اغروا
بكذا اذا الهج به وأولع وقال ابو عبد الله في المجاز في قوله تعالى فاعروا بنى بينهم العداوة والبغضاء
الاغراء التهيج والافساد والله اعلم * (خاتمة) * اشتمل كتاب الوصايا وما معه من أبواب الوقف
من الاحاديث المرفوعة على ستين حديثا المعلق منها ثمانية عشر طريقا والبقية موصولة
المكررة منها فيه وفيها مائة اثنان واربعون حديثا والخالص ثمانية عشر حديثا وافقه
مسلم على تحرير مجها سوى حديث عمرو بن الحرث ما تروى رسول الله صلى الله عليه
وسلم شيئا وحديث ابن عباس كان المال للولد وحديثه هما والبيان
وحديثه في قصة تميم الدارى وحديث الدين قبل الوصية واما
حديث لاصدقة الاعن ظهر غنى فذكره عند مسلم بالمعنى
وأما حديث عثمان في بئر رومة فيها هو عنده لكن
تقدم في الشرب مختصرا معلما وأغفله
المزى في الاطراف هنا وهناك وفيه
من الامار عن الصحابة فمن
بعدهم اثنان وعشرون
أثر والله تعالى
اعلم
()

قال ابو عبد الله اغروا بنى
يعنى شجوابى فاعروا بنى
بينهم العداوة
والبغضاء
تم

* (تم الجزء الخامس ويليه الجزء السادس وأوله كتاب الجهاد) *

